

التنبيهات والمتواتمة
في نصره وحقوق

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُسْلِمِ لِلْمَعْمُورِ

عَلَى

فتوى المجتبه الذائعة

وَالنَّوْصِ عَلَيْهِ أَهْلَ الْبَيْتِ وَمُفَاطَيْتِ «رَفَعِ اللَّهُ عَمَّةً...» !!
وَمُسَمَّيَةً: الْأَوَّلَى، وَالثَّانِيَةَ!

کتاب

عَلِيُّ بْنُ حَسَنٍ مَرْكَبِيٍّ تَلَقَّى مِنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْجَلَّابِيِّ الْأَنْزَوِيِّ

كَانَ اللَّهُ لَهُ

مكتبة دار الحديث

الانقياد لعقائد السلف الكبار:

التنبيهات المتوائمة
في نصرة الحق

الجمهورية الإسلامية
عالمية

فتوى المجتهد الإسلامي

والنقد على الأغاليط ومفادات «رفع الإمامة...» !!
بطبيعته: الأولى، والثانية!

«إن الرّد (مجرد) الشعم والنهويل لا يعجز عنه أحد، والإنسان لو أنه يسيطر المشركين، وأهل الكتاب: لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذي معه، والباطل الذي معهم؛ فقد قال الله -عز وجل- ليّبه -صلى الله عليه وسلم-: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِلَاغٍ هِيَ أَحْسَنُ﴾، وقال -تعالى-: ﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْبَاطِلِ هِيَ أَحْسَنُ﴾».

«مجموع الفتاوى» (١٨٦/٤-١٨٧)
- شيخ الإسلام ابن تيمية -

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الدين الإسلامي

مقاماً لله

٥

مكتبة دار الحديث

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

النَّاشِر

دار الحديث

رأس الخيمة

دولة الإمارات العربية المتحدة

تليفون: ٢٣٦٢٠٥٣ - ٧ فاكس: ٢٣٦٢٠٥٤ - ٧

متحرك: ٥٧٩٠٩١٦ - ٥٠ ص. ب: ٦٠٢٧

بريد الكتروني: E-mail : darehadith@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

... قَبْلَ الطَّبْعِ !!

كلمة..

رداً على (إضافات!) الطبعة الثانية من «رفع اللائمة»!

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فيينا أنا (أراجع) كتابي -هذا- المراجعات الأخيرة -قبل طبعه!-: جاءني الهاتف من بعيد يخبرني بصدور الطبعة الثانية (!) من كتاب «رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة» -المردود عليه- هنا- طبعة مزيدة منقحة!-، وبإضافة اسمين آخرين -على غلافه- إلى قائمة المقرّطين! احتي غدوا -أيدهم الله بنصره- خمسة... ثم وصلّتي -عن طريق مهايتفي- نفسه- جزاءه الله خيراً- نسخة من الكتاب، بعد أيام قلائل...

... والنسخة التي وصلّتي -من الكتاب المذكور- مطبوعة طباعة فاخرة (!)، ومكتوب على زاويتها اليسرى -من فوق-: (يوزع مجاناً)!...
ف.... الحمد لله العلي العظيم... و«إنما الأعمال بالنيات»، و«... الخواتيم»!

□ وصف (عام) للطبعة الثانية من «رفع اللائمة»:

ولئن كان عدد صفحات الطبعة الأولى -مع الفهارس- ثمانياً وثمانين

صفحة؛ فإن عدد صفحات هذه الطبعة -الثانية- بلغ ستاً وخسين ومئة صفحة! وذلك لثلاثة أمور:

الأول: تقرّبط الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين -الذي صارَ اسمُهُ على الغلافِ أوّلَ اسمٍ-... ولم يُتمّ تقرّبطُهُ ثلاثَ صفحات...
الثاني: تقرّبط الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن آل سَعْد -الذي جعلَ اسمُهُ على الغلافِ آخِرَ اسمٍ-...

وقد بلغت صفحاتُ تقرّبطِهِ نحواً من ثلاثٍ وأربعين صفحة^(١)!

الثالث: إضافاتُ (مُسوّد) «الرفع»، وهي مكوّنة من خمسة أمور:

- أوّلها: (مقدّمة الطبعة الثانية) في صفحةٍ ورّبع!

- ثانيها: (تمهيد)؛ دافع فيه (مُسوّد) «الرفع» عن نفسه فيما انتقدَهُ فيه بعضُ المتعقّبين -في طبعِهِ الأولى- من البترِ والحذف... في ثلاث صفحاتٍ وثلاث!

- ثالثها: (وقفّة مهمّة) تكلم فيها (مُسوّد) «الرفع» حول كتابي: «التعريف والتنبّه»^(٢) بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان والردّ على المرجئة؛ مدّعياً عليّ -فيها- المراوغة! والتّلبس!! والضّحك على السّدح!!!

(١) والذي يبدو لي -والله أعلم- أن كتابته هذه لم تكن موضوعاً -أصلاً- لهذا التقرّبط (!)، وإنّما كانت كتابةً مُستقلّةً؛ ثم أُلحِقَتْ -لاقتضاءً المقام- بالتقرّبط!

وعلى أيّ فسواء أكان الأمرُ هذا أو ذاك: فسترى ما فيها -بعُد- إن شاء الله!!

(٢) مُقتصرًا من اسم الكتاب على أوّل كلمتين فيه!!

... والغاية معلومة!

وكُلُّهُ (!) سهلٌ (عليه) ادِّعَاؤُهُ... وليس -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- صَعْبًا عَلَيَّ نَقْضُهُ،
وهذه... وقلبه...

- رابعًا: إضافة نصِّ فتوى (اللجنة الدائمة) في (التحذير) من كتاب «إحكام
التقرير»! -في صفحتين تأمّنين!-.

- خامسها: إضافة ثمانِ حواشٍ (!) على الكتاب؛ (جُلِّها) في الدِّفاعِ عن
النفس... وتلمُّسِ المعاذير!!

□ إضافة:

... فعجِّلْتُ بِكُتُبِ هذه (الإضافة): جوابًا (مُجَمَّلًا) = (على)^(١) هذا
-كُلُّهُ-؛ جِزْصًا عَلَى بَيَانِ الْحَقِّ، وَإِضَاحًا لَوُجُوهِ الصُّوَابِ؛ لَا تَكْثُرْ، وَلَا
تَسْوِئْ!...

إِذْ خَالِي -هنا- كما قَالَ الشَّاعِرُ:

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ^(٢)

... وَلَكِنَّهُ الْحَقُّ النَّافِعُ جَدًّا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-، غَضِبَ مِنْ غَضَبٍ، وَسَخِطَ مَنْ

(١) وبالرُّغمِ مِنْ كُلِّ الشُّهُورِ الْفَاصِلَةِ بَيْنَ الطَّبْعَةِ (الأولى) والطَّبْعَةِ (الثانية) إِلَّا أَنَّ الرَّجُلَ
-هذهُ اللَّهُ- لَمْ يَتَنَبَّهْ لَغَلَطِهِ الظَّاهِرِ -جدًّا- فِيمَا اسْتَدْرَكَهُ عَلَيَّ فِي عُنْوَانِ كِتَابِي!! -بَلَّغْهُ غَيْرَهُ مِنْ
التَّعْقِيبَاتِ!- كما سَتَرُهُ -هنا- (ص ٣٤٣-٣٤٧)؛ فَانظُرْهُ.

(٢) «علل النَّحْو» (ص ٤٣٣) -لِلوَرَّاقِ- تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ جَاسِمِ الدَّرَوِيْشِ.

(تنبيه): وَقَعَ فِي الصَّفْحَةِ الْأَوَّلَى مِنْ هَذَا الْكِتَابِ (ص ١٣٧ - بعد مَقْدَمَةِ التَّحْقِيقِ)
-خطأ- زِيَادَةُ حَرْفِ (لا) فِي تَعْرِيفِ (الفعل)! فَشَابَهُ -بِذَلِكَ- تَعْرِيفُ الْاسْمِ -عنده!- بِهَلَا فَرْقٍ!!
وَصُورَةُ الْمَخْطُوطِ -عنده- (ص ١٣٥) وَاضِحَةٌ فِي عَدَمِ وَجُودِهَا!!

سَخِطَ؛ فَرَضَا اللَّهُ أَعْلَى غَايَةٍ؛ مِنْ الْبَدَايَةِ إِلَى النُّهَايَةِ...

مَعَ جَرُصِي الْحَرَصِ - كُلُّهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَلَى قَاعِدَةٍ مُهِمَّةٍ «مِنْ الْقَوَاعِدِ الْعَظِيمَةِ؛ الَّتِي هِيَ مِنْ جُمَاعِ الدِّينِ:

تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ، وَاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ، وَصِلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، فَإِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- يَقُولُ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾، وَيَقُولُ: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، وَيَقُولُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾:

وَأَمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والاتلاف، وتنهاي عن الفرقة والاختلاف... وأهل هذا الأصل، هم أهل الجماعة، كما أَنَّ الخارجين عنه هم أهل الفرقة^(١).

فأقول:

□ □ □ □ □

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥١) - لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -.

تقرّظ فضيلة الشيخ ابن جبرين

أولاً: تقرّظ الشيخ عبد الله الجبرين - سلّمه الله - لا يخرج عن نقطتين:

- الأولى: بيان خطر المرجنة.

- الثانية: الرد على (إباحتهم للعمل بالقوانين الوضعية).

... ونحن مع فضيلة الشيخ -تماماً- في هاتين النقطتين؛ اللتين لا يُجادلُ

فيهما عاقل، ولا أقول: عالم!!

فالمرجنة خطرهم شديد، وباطلهم مديد...

والمباحون للقوانين الوضعية فساق فاجرون، وضلالّ مارقون...

ولكن...

يبدو لي -والله أعلم- أن النقطة الثانية (!) التي تكلم حولها فضيلة الشيخ

-سَدّدَ الله- كانت مقصودة لذاتها؛ إخراجاً له -أعانه الله- من مأزق (!) كان

وقَعَ فيه؛ وذلك توضيحاً (لكلمة) ورَدّت على لسان فضيلته، وتناقلها عنه

الكثيرون!

وهي ما نقله بعض طلبة العلم -عبر الإنترنت- وبصوت الشيخ -من بعض

دروسه- بتاريخ: (٢٧/٢/٢٠٠٢م) -جواباً على سؤال بخصوص: (الحاكم الذي

يُرى منه الكفر البواح، ومتى يُخرج عليه؟).

□ تكفير الحاكم، والخروج عليه :

فأجاب الشيخ ابن جبرین - ونص الكلام مُسَجَّلٌ بصوته -:

«أما الأمور التي قد يدخلها الاجتهاد - قد أشرنا في الليلة الماضية إلى نوع منها-؛ وهي ما عليه كثيرٌ من الولاة مما يُسمى حُكْمًا بالقوانين؛ مثل هذه الأحكام: الغالب عليها أنهم يرون فيها مصلحة، وأنهم لم يلغوا الشرع إلغاءً كلياً؛ بحيث لا يحكمون منه بشيء؛ لأن الله قال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

فمثل هؤلاء إذا كان لهم وجهة فلا نقول بكفرهم، ولكننا نخطئهم في هذا الاجتهاد الذي هو تغيير شيء من الشرع، ولو كان عن طريق الاجتهاد؛ فمثلاً: إباحتهم للزنى إذا كان برضا الطرفين، وكذلك تركهم -أو إلغاؤهم- للحدود: حد السرقة، وحد القذف، وحد شرب الخمر، وإباحة الخمر، وإعلان بيعها، وما أشبه ذلك؛ لا شك أن هذا ذنب كبير!

ولكن؛ قد يكون لهم -مثلاً- من الأعذار ما يرون أنهم يعدّون فيه؛ فيعتذرون أن في بلادهم من ليسوا بمسلمين، وأن التشديد عليهم فيه تنفير.

وإذا كان لهم وجهة: فالله حسيبهم.

فعلى كل حال... لا شك لو حكّمنا الشرع وطبقنا تعاليمه لكان فيه كفاية، وفيه الخير الكثير!.

أقول:

وموضع الانتقاد في كلام فضيلة الشيخ -سَدَّهَ اللهُ- ظاهرٌ جداً، و(لعلّه)

من أجله: كتب هذه المقدمة بالألفاظ -نفسها^(١) - نفيًا!!

□ مؤاخنة، ومؤاخنة!!

فإني أسأل بالبحاح، وأريد الجواب -بتمام الإيضاح-:

هل ما أُوخِذَ عليه (علي الحلبي) -في هذه المسألة- أو غيرها!- يَصِلُ الأمرُ به إلى هذا الحد من كلام فضيلة الشيخ ابن جبرين -هنا-؟!

نُـم: هل تكفي مثل هذه المقدمة -ذات الصفحات الثلاث غير التامة -هنا- لنفي الخلل الواقع في كلامه -هناك-؟!

- فإذا كانت تكفي:

فَلِمَ لم يكفر بذلك -في الأمر نفسه- ما كتبه -أنا- من مئات الصفحات في كُتبي، وتعليقاتي، ومقالاتي؟!

ولا أزال إلى الآن مُستهذفاً...

و(أرجو) أَنْ أَظَلَّ (إلى الآن) ... صابراً مُرابطاً...

- وإذا كانت لا تكفي:

فَلِمَ هذا التلاعب، وإغلاقُ العيون، مَعَ أَنَّ «حقَّ المسلم على أخيه» واحد؛ لا يغيِّره زمانٌ ولا مكان، لا (لنجد)، ولا (عمَّان)!! لا شيوخ، ولا شُبَّان!!!

أقول هذا مُلتَمِسًا العُذْرَ لفضيلته، مُقدِّراً له سَبْقَهُ وفضلَهُ -على ما لنا عليه من ملاحظات-... ونحن -من قبل ومن بعد- قائلون:

المؤمنون عَذَّارُونَ، والمُنافقون عَثَّارُونَ...

... فتعذر الشيخ؛ في الأولى... وفي الثانية!!

(١) تأمل كلمة (إباحتهم!) -هناك- وجوداً! والكلمة نفسها -هنا- نفيًا!!

تقرّظ الشيخ عبد الله السعد

ثانيًا: تقرّظ الأخ الشيخ عبد الله السعد -سُدَّةُ اللَّهِ-، وهو مُتعلّق بنقاط لَخَصَهَا -هو- في مُقدِّمَتِهِ- حيثُ قَالَ (ص ١٧) -مُشيرًا إلى كتاب «الرفع»-نفسِهِ:-

«وقد تحدّث في هذا الكتاب عن عدّة مسائل، وأهمّها:

- ١- أن العمل لا بُدَّ منه في الإيمان، ولا يصحُّ إلّا به.
- ٢- أن الكفر -أعاذنا الله منه- لا يختصُّ بالجحود والتكذيب؛ بل يكون أيضًا بالقول والعمل، فعلاً وتركاً.
- ٣- أن من الإرجاء عدم التّكفير بالعمل.
- ٤- أنّه عندما يُنقَلُ قولٌ لأحد أهل العلم فلا بُدَّ من تحرير مذهبِهِ، وذلك باستيفاء هذا القول كاملاً، وتتبع باقي أقوالِهِ في هذه المسألة».

□ جواب... وصواب:

فأقول -جواباً مُجَمَّلاً = (على) هذه المسائل (المهمّة)-:

- ١- نعم؛ العمل لا بُدَّ منه في الإيمان، وهو فرض واجب، و(ركن)^(١) لازم،

(١) انظر كتابي: «الرّد البرهاني» (ص ١٣٩)، و«التعريف والتنبيه» (ص ٦٤ و ١٢٧).

وفي «الدرر السّنيّة» (٢٢ / ٨ و ٢٣) وصفُ (الجهاد) بأنّه «أحد أركان الإسلام»،

و«الإيمان»!

والتساهلُ به، والتَّهوينُ من أمره شرٌّ كبير، وخطرٌ مُستطير...

لكنَّ البحثَ (العلميَّ) -الدَّقِيقَ- في قوله: (لا يصحُّ إلّا به)!

فما حدُّ (العملِ) الذي لا يصحُّ الإيمانُ إلّا به؟!

وهل هو (عمل القلب والجوارح) -معاً-؟!

أم واحدٌ منهما؟! فأيهما؟! وكيف هُوَ؟!

فإن كان عملُ الجوارح؛ فماذا منه؟!

كلُّه؟!

أم الصلاة، والزكاة، والحجّ، والصيام -جميعاً-؟!

أم واحدٌ من هذه -تعييناً-؟!

أم بعضٌ دون بعضٍ؟!

أم ليس واحدًا منها -مطلقاً-؟!

أم أيُّ واجبٍ -من غيرها-؟!

أم أيُّ عملٍ -واجبًا كان أم غيرَ واجبٍ- ولو مستحبًّا؟!

أم (جنس العمل!!) -كما يُقالُ اليوم^(١)-؟!

(١) ثم رأيتُ -قريبًا- رسالةً لطيفةً بعنوان: «الإمام الألباني وموقفه من الإرجاء»

-للأخ الشيخ أبي عمر عبد العزيز الرّيس- زاده الله توفيقاً- نشر دار الهجرة / ١٤٢٣هـ-...

وهي رسالةٌ حسنةٌ جيّدةٌ نافعةٌ -إن شاء الله- بالجملة-

إلّا أن مؤلّفها -سدّدهُ الله- وَفَع (فيها) بما وَفَع فيه (!) غيره؛ فيما يتعلّقُ بـ(جنسِ

العملِ) (ص ٤-١١ و ٥٢ و ٥٨)!!

مَن أَنَّهُ وَفَقَهُ اللهُ- قالَ (ص ٧) -مُقرِّراً-: «لا يستطيع أحدٌ أن يحكمَ على =

ثم -إن كان-؛ فما تعريف هذا؟!

هل هو أيُّ (فردٍ مِن أفرادِهِ)؟ أم (حدّه الأدنى) -منه-؟!

وما المُبقي لصاحبه في دائرة الإسلام؟!

وكذلك المُخرجُ له منها؟!

نعم؛ ذَكَرَ الأخ السَّعْدُ -أسعدهُ اللهُ بالصَّوابِ- (ص ٢٣) أن تارك (جِنسِ

العملِ) هو: (مَن لم يأتِ بالعملِ مُطلقاً)!!

فَهَلْ -هو- يَعي ما يقولُ في كلمةٍ (مُطلقاً) -تماماً-؟!

وكذا آثارها؟!

... ولكُلِّ جوابٍ -كما لا يَخفى!-، وحُكْمٌ...

فَلْيَجِبْ -إذا- على أسئلتي السابقة -القريبة-؛ لِتَصورِ كم هو صعبٌ (عليه)

سؤالُهُ -نفسُهُ-!!!

= أحبُّ أنَّهُ لم يعمل شيئاً من (جِنسِ أعمالِ الجوارح)...

وقال (ص ٥٤): «ثم اعلم -أخي المنصف- أن مسألة التَّكفيرِ بِ(جِنسِ العَمَلِ) مسألةٌ تفرِيعيةٌ على معتقِدِ أهلِ السُّنَّةِ في إثباتِ التَّلازمِ بين الظَّاهِرِ والباطِنِ، والإمامُ الألبانيُّ مَن يقرُّ -بكثرة- التَّلازمِ بين الظَّاهِرِ والباطِنِ -في كُتُبِهِ ومُحاضراتِهِ- كما هو شأنُ علماءِ السُّنَّةِ-...».

قلتُ: ولو تأمَّلَ أخونا المولَّفُ -غفرَ اللهُ له، ووفَّقَهُ- هاتينِ النُّقْطتينِ -حَسْبُ- لَمَّا جَعَلَ

مسألةَ (جِنسِ العَمَلِ) -هذه!- أولىَ مسائلِ كتابِهِ؛ والتي حَشَدَ لها (!) أكثرَ شيءٍ عندهُ وأكبرُهُ!! إذ إنَّ أولىَ نُقْطَتَيْهِ -هاتينِ- تَهْدِمُ أصلَ المسألةِ، وتجعلُها صوريَّةً محضةً! ونظريَّةً خالصةً!!

... ومَعَ هذا -كُلُّهُ- فالكتابُ جيّدٌ قويٌّ، وقد اُحْرِثَ له أنوفٌ، وانفَعَّ بِهِ أُلُوفٌ!!

وانظر ما سيأتي (ص ٤٤-٤٥ و١٢٦).

□ نَعَمْ: إِنَّهَا مَسْأَلَةُ الصَّلَاةِ:

ولقد رأيتُ من خلال الصفحات الكثيرة التي بَحَثَهَا (فضيلةُ الشيخ) عبد الله السعد -سَدَّدَهُ اللهُ- أَنَّ الْقَضِيَّةَ عِنْدَهُ^(١) -شَاءَ أَمْ أَبَى!- لَا تَخْرُجُ عَنِ الرَّجُوعِ -كَيْفَمَا كَانَ الْأَمْرُ!- إِلَى مَسْأَلَةِ (تَرْكِ الصَّلَاةِ)، وَتَرْجِيحِ أَنَّهَا كَفَرٌ أَكْبَرُ...

وهو -غَفَرَ اللهُ لَهُ- النَّاقِلُ (ص ٤١-٤٢) -مِنْ تَقْرِيطِهِ!- قَوْلَ ابْنِ نَصْرِ فِي (اِخْتِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ) = (فِي إِكْفَارِ تَارِكِهَا، وَإِجَابِ الْقَتْلِ عَلَى مَنْ امْتَنَعَ مِنْ إِقَامَتِهَا)!!

□ نَقَضَ ذَاتِي!

ولو تأمَّلَ -سَدَّدَهُ اللهُ- جَيِّدًا- لَعَلِمَ أَنَّ مَا نَقَلَهُ بِيَدِي -فِي هَذَيْنِ السَّطْرَيْنِ- يَقْضِي -تَمَامًا- عَلَى الصَّفَحَاتِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي سَوَّدَهَا فِي (تَرْجِيحِهِ) تَكْفِيرَ تَارِكِ الصَّلَاةِ -عَلَى تِلْكَ الصُّورَةِ!-

نَعَمْ؛ لَحْنُ نُبَارِكُ لَهُ فِي رَأْيِهِ وَتَرْجِيحِهِ، مَعَ مُخَالَفَتِنَا لَهُ، وَرَدَّنَا عَلَيْهِ...

... كَمَا يُخَالَفُنَا -هُوَ وَالْآخَرُونَ-، وَيَرُدُّونَ عَلَيْنَا -سَوَاءً بِسَوَاءٍ-.

أَمْ مَاذَا؟!

لَكِنْ ذَلِكَ -كُلُّهُ- بَيْنَنَا -جَمِيعًا- فِي إِطَارِ (أَهْلِ الْعِلْمِ)، وَدَائِرَةِ (أَهْلِ السُّنَّةِ)؛

مِنْ غَيْرِ تَبْدِيعٍ وَلَا تَضْلِيلٍ...

نَعَمْ؛ نَخْطِئُ كَمَا يُخْطِئُونَ، وَنُخْطِئُ كَمَا يُخْطِئُونَ... فَكَانَ مَاذَا؟!

فَإِذَا قَالَ فَضِيلَتُهُ:

(١) بل عند غيره -أيضًا- على التحقيق، والنظر الدقيق -...

التَّكْفِيرُ - عندي - بترك جنس العمل (مطلقاً)^(١)!

فأقول:

□ ... جنس العمل؟!

فهذا - منك - نقضٌ لترجيحك التَّكْفِيرَ بترك الصلاة!! فإن التارك للصلاة - مُؤَدِّي أفعالٍ أخرى - لا يُقالُ فيه - حقيقةً -: إنه تاركٌ لجنس العمل (مطلقاً)!! لأنه - في الواقع - مُؤَدِّ لأعمالٍ، وأعمالٍ، وأعمالٍ - على تنوع درجاتها، واختلافِ أحكامها - ...

هذا، إذا (استطاع) - هو أو غيره - ضَبَطَ تعريف (جنس العمل)! وتصوره!!

ولا إخاله!!!

وأما محاولة (!) الجمع - في التَّكْفِير - بين (ترك الصلاة) و(ترك جنس العمل) - معاً -: فهي جمعٌ بين نقيضين، ولقاءٌ بين ضلَّين!!
فإن أحدهما - لزوماً - مُبطلٌ للآخر - حتماً - ...

والأ؛ فكيف نتصور (مُصلِّياً) يكون - في الوقت نفسه! - تاركاً لـ (جنس العمل)؟!

ومثله: التَّارِكُ الصَّلَاةَ؛ المؤدِّي أفعالاً (!) أخرى - فرائضَ، أو واجباتٍ، أو مُستحباتٍ -!!

... وتفهُّم هذا - وحده - أكبرُ برهان؛ بما لا يحتاجُ إلى كثيرٍ شرح، وكبير

(١) مع التذكير بإنكار سماحة الشيخ ابن عثيمين - المشهور - على هذا المصطلح - بعينه -، وأنه: (طنطنة لا فائدة منها) - رحمه الله - كما سيأتي تأملاً - (ص ٦٧ و ٤٢١).

بيان^(١)...

أَمْ أَنَّ بَيْنَهُمَا (!) بَرَزْخًا لَا يَبْغِيَانِ!!

... بلى؛ يَبْغِيَانِ!

□ هذا هو الحق:

والحقُّ -والحقُّ أقولُ- أَنَّ الْقَضِيَّةَ رَاجِعَةٌ -عند مُخَالَفَتِنَا (العَصْرَيْنِ!) -أَجْمَعِينَ- فِي كُلِّ طَرَفَيْهَا! وَسَائِرِ دُرُوبِهَا! وَجَمِيعِ مَسَالِكِهَا! -إِلَى تَرْجِيحِ وَاحِدٍ -فَرْدٍ- هُوَ (كُفْرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ)؛ مِنْ هُنَا، وَهَنَاكَ، وَهَنَالِكَ!!!
ولكن: أَيْنَ هُوَ الصُّدْرُ الْعِلْمِيُّ الْفَسِيحُ، الَّذِي يَقْبَلُ -فِيُنَاقِشُ- الْقَوْلَ وَالْقَوْلَ الْآخَرَ، بِدُونِ تَشْنِيعٍ -جَرِيحٍ!-، وَمِنْ غَيْرِ (اعتبارات) و(اعتذارات!) -وعلى الوجه الحقُّ الصحيح-!!؟

□ أنواعُ الكفر:

٢- أَمَّا أَنَّ الْكُفْرَ لَا يَخْتَصُّ بِالْجُحُودِ وَالتَّكْذِيبِ: فَنَعَمْ...

وْخِلَافُ هَذَا قَوْلُ ضَلَالَةٍ.

وَقَدْ بَيَّنَّتهُ، وَوَضَّحَتهُ فِي عِدَدٍ مِنْ كُتُبِي؛ ابْتِدَاءً مِنْ «صِيحَةِ نَذِيرٍ بِخَطَرِ التَّكْفِيرِ» (ص ٤٧- سنة ١٤١٧ هـ)... إِلَى آخِرِ كُتُبِي فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ: «التَّبَصُّيرُ بِقَوَاعِدِ

(١) مَعَ أَنَّ (الْبَعْضَ) لَا يُزَالُ (!) يُجَادَلُ فِي هَذَا!!

وَلَسْتُ أُدْرِي -وَاللَّهِ- كَيْفَ؟! وَأَتَى!

انظر كتابي: «الرَّدُّ الْبَرَهَانِي فِي الْإِتِّصَارِ لِلْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ» (ص ١٤٦)، و«التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ...» (ص ٨٦).

التكفير» (ص ٦٥-٧٤ سنة ١٤٢٣هـ)، والآن في هذا الكتاب: «التنبيهات المتوائمة...».

ولا تزال النسبة إليّ -فيه- بالباطل - قائمة!!!

□ أسباب الكفر:

أما أن الكفر (يكون -أيضاً- بالقول والعمل؛ فعلاً وتركاً): ففيه تفصيل وبيان:

أ- أمّا الكفرُ (الأكبر) بالقول والعمل -فعلاً-؛ فهو متعلّق بالكفر العمليّ -أو القوليّ- المضادّ للإيمان من كلّ وجه -كما قاله الإمام ابن القيم، ونقلته في غير واحد من تآلفي-.
ب- أمّا الكفرُ (الأكبر) بالقول والفعل -تركاً-:

فترك كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله محمد رسول الله) هو (الترك القوليّ المكفر -إجمالاً-.

ولا أعلم عن أهل السنة تكفيراً (بترك) قوليّ غير هذا.

وأما من جهة التكفير بترك الفعل: فإن هذا مختلف باختلاف الترجيح (الفقهيّ) لحكم هذا (الفعل)؛ فإن (أركان الإسلام) العملية = الفعلية: أربعة؛ فما المكفر منها -على الأصحّ- إذا ترك فعله وعمله؟!
فرجع الأمر -كما قلت وكثرت- إلى مسألة (ترك الصلاة)^(١)، والتي لا نعلم

(١) وكان الدليل (الأوّل) -عند الأخ عبد الله- قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾... حيث علّق عليها -بعد كلام وكلام- بقولي:
«هذه الآية الكريمة لا تفيّد أن العمل من الإيمان -فحسب-، بل تُفيد أن العمل لا بُدّ =

سواها - بين مشايخنا المعترين - اليوم - مسألة خلاف في تكفير (التارك) لها...

نعم؛ قد يُلْحَقُ (البعض) مسألة (ترك الحكم بما أنزل الله) ^(١) - هنا -:

والحق فيها - ولله الحمد - ما هو مشهور منصور من ترجيحات مشايخنا الكبار؛ الشيخ ابن باز، والشيخ الألباني.. ثم - بعد - الشيخ ابن عثيمين؛ مما لا يُحتاج معه إلى كبير قول، أو كثير كلام...

= منه في الإيمان، وأنه لا ينفك عنه، ولا يصح بدونه؛ لأن الله - تعالى - أطلق (الإيمان) على (الصلاة)، وإطلاق الكل، وإرادة الجزء: يدل على أن (هذا الجزء) لا بُد منه في (هذا الشيء) - كما في إطلاق الرقية على العبد -!!

فأقول: هذا نص كلامي، وكُلُّه - كما هو ظاهر جلي - مُتَعَلِّقٌ بِـ (الصلاة)، ولكن: أين الدليل - على اعتبار صحة ما قال! - على أن (الأركان) الأخرى - الصيام، والحج، والزكاة - مثل الصلاة في ذلك الاعتبار؟ وهو - في الحقيقة - غير قابل به...

فجوابه (علينا) - في هذه - هو جوابنا (عليه) - في تلك -!!! ... والأمر واضح.

(١) على أن استدلالهم (!) بأثر عبد الله بن شقيق - في القول بكفر تارك الصلاة - المشهور؛ وفيه: «كان أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يرون شيئاً من (الأعمال) تركه كفر غير الصلاة»: ينقض عليهم - ولا بُد - القول بتكفير (تارك) الحكم!!

والأ لزمهم الضرب بِصَدْرِ هذا القول، ونقطة!!

فإن قيل: لا ننصّر (!) أن يكون في عصر الصحابة - رضي الله عنهم - تارك للحكم!!

فالجواب: ومثل هذا - تماماً - الصلاة - ولا فرق -؛ فقد كان المنافقون - وهم من أكفر الكفار - يتقون التكفير - أو القتل - بأداء الصلاة! فجوابكم (علينا): جوابنا (عليكم)...

وهذا - كله - بالرغم من كون هذا الأثر - على ما فيه - أقوى دلالتهم، وأمن حُجَجِهِم...

وانظر ردنا على المستدل به - ووجهة! - في كتابنا «تنوير الأرجاء» (ص ٥٣ - ٥٤ و ١٠٧ - ١٠٨)، وما سيأتي (ص ٤٦).

□ بين القول والاقوال:

٣- أمّا تحرير القول، واستيفاء النقل: فهذا ما نجد فيه، ونجته في الحرص عليه - ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً - واللّه شاهد:

فإن أخطأنا في بعض: فلا أقلّ من أن نعامل بمخل ما يعامل به غيرنا، دون (استهفاف)، ومن غير ترئص!

وكلام ابن سالم - في الاعتذار لنفسه! - فيما أخذ به - من بعض ذلك - بحق - لا يخرجني عنه، ولا يبعثني منه!! فالبحث هو هو، والكلام هو هو!! فلم التفريق والتشقيق؟!

□ وهنّ وهاء:

ثمّ:

لقد رأيت في كلام الأخ الشيخ عبد الله السعد - سدّده الله - المفصل! - عددًا من الاستدلالات الواهية، والأوهام العلمية؛ بحيث لو أنني (تبعْتُ) كلامه لخرجت - لظوله! - بمصنّف مُستقل^(١)!

من ذلك - مثلاً -:

□ دليل... وبحث:

ما ذكره (ص ٢٠) من قوله - تعالى -: ﴿قُلْ مَا يَعْزُبُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾، ونقله عن الإمام البخاريّ تفسيره لها بقوله: «ومعنى الدعاء - في اللغة - الإيمان». ثمّ قال أخونا المذكور:

(١) و(قد) أسميه - مثلاً -: «إنجاز الوعد في الردّ على الأخ الشيخ عبد الله السعد»!

«وفي هذه الآية الكريمة، وحديث أبي هريرة: (أيُّ العمل أفضل...)»^(١) تفسيرُ العمل بالإيمان، وهذا عكسُ إطلاقِ الإيمان، ويكونُ المرادُ بهِ العمل، وكلاهما يدلُّ على ما تقدّم، من أن الإيمان لا يصحُّ إلّا بالعمل، وأن العمل لا ينفكُّ عنه». وكان قد نقلَ -قبله!- (في بيانِ تقريرِ ما ذهبَ إليه البخاري) قولَ الحافظِ

ابن حجر:

«ووجهُ الدلالةِ للمصنّف أن الدُّعاءَ عملٌ، وقد أطلقه على الإيمان، فيصحُّ إطلاقُ أن الإيمانَ عملٌ، وهذا على تفسيرِ ابنِ عبّاسٍ».

قلتُ: فأينَ الدليلُ؛ من تقريرِ وجهه، من نتيجةِ كاتبه؟!

وهل يُريدُ الأخُ عبدُ الله السَّعدُ إثباتَ أن الدُّعاءَ (من) الإيمان؟!

فهذا ممّا لا خلافَ فيه...

أم أنّه الإيمانُ -كلّه-؟!

فهذا باطلٌ جدًّا...

أم أنّه لا يصحُّ الإيمانُ إلّا بالدُّعاءِ؟! فيكونُ التَّاركُ للدُّعاءِ كافرًا؟!!

(١) وهو ما نقله في الصفحة التي قبل هذه - (ص ١٩) -، فائلاً: «ثم روى [البخاري] (٢٦) من طريق ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، أن رسولَ الله -صلى الله عليه وسلّم- سئل: أيُّ العمل أفضل؟ فقال: «إيمانٌ باللهِ ورسوله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهادُ في سبيلِ الله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «حجٌّ مبرور».

أقول: فهل (الجهادُ) -أو (الحجّ)- ممّا لا يصحُّ الإيمانُ إلّا بهِ؟!

فأينَ النتائجُ من المُقدّماتِ؟!

سُبْحانَ الله!

قلتُ والحدّيثُ: رواه مُسلمٌ (٨٣) -أيضاً-؛ فليُضَفْ إليه، وليُستدركَ عليه...

فهذا مثله -بُطلاناً-، إن لم يكن أشدَّ وأنكى...
والكلام واضح جداً، لا (يُحتمل) تأويلاً، ولا يقبل تردُّداً!

□ آية، وتفسيرها:

ومن (أدلة) الأخ الشيخ عبد الله السعد -وفقه الله- على (أنه لا نجاة من عذاب الله، ولا دخول إلى الجنة إلا بالعمل): ما ذكره (ص ٢١-٢٢) من قوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾؛ مُستدلاً بها على (أنه لا أخوة في الدين إلا بالتوبة من الشرك، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة)!!

قلت: فالآية الكريمة ذكرت ثلاثة أمور؛ هي هذه!
مَعَ أَنَّ الْأَخَ عَبْدَ اللَّهِ -غفرَ اللهَ لنا ولهُ- (يُرَجِّحُ) -كما في (ص ٤٩-٥٠)-
-من تقريره- عَدَمَ التَّكْفِيرِ بِتَرْكِ الزَّكَاةِ (إِذَا لَمْ يَجْهَدْ)!!
فما الفرقُ بين شرطِ (إيتاءِ الزكاة)، وشرطِ (إقامة الصلاة) -هنا- وهما في سياقٍ واحدٍ -كلتا هما- بعدَ ذكرِ التوبةِ-؟!

فجوابُهُ (علينا) في عَدَمِ التَّكْفِيرِ بِتَرْكِ الزَّكَاةِ -مَعَ ذِكْرِهَا شَرْطاً فِي الْإِسْلَامِ!-
على حَدِّ الدَّعْوَى!!- هو نَفْسُهُ: جوابُنا (عليه) في (ترجيحنا) عَدَمَ التَّكْفِيرِ بِتَرْكِ
الصَّلَاةِ^(١) -سواءً بسواءٍ-!!

(١) ومن اللطائف العلمية الرائقة -في هذه المسألة- قولُ سماحة أستاذنا الشيخ ابن عُثيمين -رحمته الله- بِعَدَمِ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ الْقَاطِنِ (في بلادِ كُلِّ عِلْمَائِهَا يَقُولُونَ: إِنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ لَا يَكْفُرُ)...

فهذا من دقيقِ فقههِ -رحمته الله-، وواسعِ علمهِ.
وانظر نصَّ كلامِهِ -ثامناً- في كتابي: «التبصير بقواعد التكفير» (ص ١١٥-١١٦).

ولا فَرْقًا!

... وكنت قد أوردت هذه الشبهة - قديمًا - قبل أحد عشر عامًا -، ورددت عليها: في مقدمتي على كتاب «حكم تارك الصلاة»^(١) (ص ٣٠-٣١ - الطبعة الثانية) - لشيخنا الإمام -؛ فلتنظر.

ثم رأيت الإمام اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٥/ ٨٨٦) يقول: «وصف الله - عز وجل - الدين - قولاً وعملاً -؛ فقال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾».

والتوبة من الشرك - وهو الإيمان -، والصلاة والزكاة: عمل؛ كما قال الأوزاعي: لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة؛ فكان من مضى من سلف لا يفرقون بين الإيمان، والعمل من الإيمان، والإيمان من العمل. فجمع هذه الأديان اسمها، وتصديقه العمل؛ فمن آمن بلسانيه، وعرف بقلبه، وصدق ذلك بعمله: فذلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها... ومن قال بلسانيه، ولم يعرف بقلبه، ولم يصدق بعمله: لم يقبل منه، وكان في الآخرة من الخاسرين».

وانظر ما سيأتي (ص ٣٢-٣٥) مما يشرح هذا، ويزيده إيضاحاً...

□ ما (الإيمان المطلق)؟

ومن ضمن ما ذكره الأخ عبد الله السعد - سدد الله - تأييداً لما يراه من:

(١) وقد عزي شيخنا لرساليه - هذه - (قاطعاً) بنسبتها (!) إلى نفسه: في «صحيح الترغيب» (١/ ٣٦٧ - الطبعة الأخيرة)... فإين تشكيك الحوالي - وزعموا! - بها؟

أن الإيمان لا يصح بدون عمل الصالحات) نقله (ص ٢٢-٢٣) عن شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٤٧/٧) قوله:

«فإن الله لم يعلق وعد الجنة إلا باسم الإيمان؛ لم يعلقه باسم الإسلام -مع إيجابه الإسلام، وإخباره أنه دينه الذي ارتضاه، وأنه لا يقبل ديناً غيره-، ومع هذا؛ فما قال: إن الجنة أعدت للمسلمين، ولا قال: وعد الله المسلمين بالجنة، بل إنما ذكر ذلك باسم الإيمان؛ كقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ حَسَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾؛ فهو يعلقها باسم (الإيمان المطلق)، أو المقيد بالعمل الصالح... فالوعد بالجنة والرحمة في الآخرة، وبالسَّلامة من العذاب: عُلقَ باسم (الإيمان المطلق)، والمقيد بالعمل الصالح، ونحو ذلك...».

قلت: وعلى هذا النقل -المهم جداً- ثلاثة تنبيهات:

الأول: أن هذا التعليق للجنة باسم الإيمان -مع العمل- إنما هو مرتبط بـ (الإيمان المطلق) -كما هو حُرِّفَ كلام شيخ الإسلام- في هذه الفقرة- مرتين...

و (الإيمان المطلق) -الذي هو (الإيمان الكامل = التام)- معروف معناه وأثره -وجوداً وعدماً- بما لا يخفى على صغار طلبة العلم...

وأن (مطلق الإيمان) -الذي هو (أصل الإيمان)- إنما هو في طرفه الآخر؛ الذي لو ذُكر في هذا المقام -لكان الاستدلال بكلام شيخ الإسلام -على ذلك التَّرجيح المدعى- صحيحاً!!

□ من كلام شيخ الإسلام:

التَّنبية الثاني: يؤيد هذا المعنى -الصحيح- ما وَضَعَ (!) الأخ السَّعْدُ بذلَّه

نقطة (....) في آخر النقل^(١)؛ وهو كلام شيخ الإسلام -رحمة الله- مباشرة: «... وهذا -كما تقدّم- أن (المطلق) يدخل فيه فعل ما أمر الله به، ورسوله، ولم يعلق باسم (الإسلام)...». ثم قوله -رحمة الله- بعد:-

« فلما لم يجر اسم الإسلام هذا المجرى عليم أن مسماه ليس ملازماً لمسمى الإيمان -كما يلازمه اسم البر والتقوى وأولياء الله-، وأن اسم الإسلام يتناول من هو من أهل الوعيد، وإن كان الله يبيئه على طاعته؛ مثل أن يكون في قلبه إيمان، ونفاق يستحق به العذاب؛ فهذا يعاقبه الله، ولا يخلد في النار؛ لأن في قلبه متقال ذرة -أو أكثر من متقال ذرة- من إيمان.

وهكذا سائر أهل الكبائر إيمانهم ناقص، وإذا كان في قلب أحدهم شعبة نفاق غوّب بها إذا لم يعف الله عنه، ولم يخلد في النار؛ فهؤلاء مسلمون، وليسوا مؤمنين، ومعهم إيمان.

لكن معهم -أيضاً- ما يخالف الإيمان من النفاق، فلم تكن تسميتهم مؤمنين بأولى من تسميتهم منافقين، لا سيما إن كانوا للكفر أقرب منهم للإيمان، وهؤلاء يدخلون في اسم الإيمان في أحكام الدنيا -كما يدخل المنافق المحض وأولى-. ويؤيد هذا التحقيق -وينصره-:

التبعية الثالثة: ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -في «المجموع» (٢٥٧/٧) عن الإمام أحمد في نفي الإيمان، والتفريق بينه وبين (الإسلام)، قال: «فأحمد بن حنبل لم يرد -قط- أنه سلب جميع الإيمان، فلم يبق معه منه شيء

(١) ولا أقول: حذف! ونقرأ!

-كما تقولهُ الخوارجُ والمعتزلة-؛ فإنهُ قد صرّحَ في غيرِ موضعٍ: بأنَّ أهلَ الكِبائرِ معهم إيمانٌ يخرجونَ بِهِ مِنَ النَّارِ، واحتجَّ بقولِ النَّبيِّ -صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ».

وليسَ هذا قولُهُ، وَلَا قولُ أَحَدٍ مِنْ أَيْمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، بَلْ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْفَسَاقَ -الَّذِينَ لَيْسُوا مُنَافِقِينَ- معهم شَيْءٌ مِنَ الْإِيْمَانِ يَخْرِجُونَ بِهِ مِنَ النَّارِ -هُوَ الْفَارَقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ-.

لكن؛ إِذَا كَانَ مَعَهُ بَعْضُ الْإِيْمَانِ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَدْخُلَ فِي (الاسْمِ الْمَطْلُوقِ) الممدوح.

وصاحبُ الشَّرْعِ قد نفى الاسمَ عَنْ هَؤُلَاءِ؛ فَقَالَ: «لَا يَزِنِي الزَّانِي حِينَ يَزِنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، وَقَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»، وَقَالَ: «لَا يُؤْمِنُ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بِوَائِقَتِهِ»، وَأَقْسَمَ عَلَى ذَلِكَ مَرَّاتٍ، وَقَالَ: «الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ».

والمعتزلةُ ينفونَ عَنْهُ اسْمَ الْإِيْمَانِ بِالْكَلِّيَّةِ -واسمُ الْإِسْلَامِ- أَيْضًا-، ويقولونَ: ليسَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِيْمَانِ وَالْإِسْلَامِ».

وقال -رحمهُ اللّهُ- في (١٨١ / ٧) -منه-:

«والمقصودُ هُنَا: أَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعِ الْمَدْحُ إِلَّا عَلَى إِيْمَانٍ مَعَهُ الْعَمَلُ، لَا عَلَى إِيْمَانٍ خَالٍ عَنْ عَمَلٍ، فَإِذَا عُرِفَ أَنَّ الدَّمَّ وَالْعِقَابَ وَاقِعٌ فِي تَرْكِ الْعَمَلِ: كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ نَزَاعُهُمْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ! بَلْ يَكُونُ نَزَاعًا لَفْظِيًّا، مَعَ أَنَّهُمْ مُخْطَئُونَ فِي اللَّفْظِ، مُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ».

وَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ تَرْكُ الْعَمَلِ!! فَهَذَا كُفْرٌ صَرِيحٌ.

وَبَعْضُ النَّاسِ يَحْكِي هَذَا عَنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللّهُ فَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ

فرائض، ولم يُرد منهم أن يعملوه، ولا يضرهم تركها! وهذا قد يكون قول الغالية؛ الذين يقولون: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد.

لكن؛ ما علمتُ مُعَيَّنًا أحكي عنه هذا القول، وإنما الناسُ يحكونه في الكتب، ولا يُعيّنون قائله، وقد يكون قول من لا خلاق له؛ فإن كثيراً من الفساق والمنافقين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب -أو مع التوحيد-.

وبعضُ كلام الرّادّين على المرجئة وصَفَهُم بهذا.

□ مَا النَّزاعُ اللفظيُّ؟

ويزيدُه بياناً -وإبانة- قوله -رَحِمَهُ اللَّهُ- في (٧/ ٢٩٧):

«وَمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ أَكْثَرَ التَّنَازُعِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ نِزَاعٌ لَفْظِي^(١)، وإلا: فالقائلون بأن الإيمان قول -من الفقهاء- كحماد بن أبي سليمان، وهو أول من قال ذلك- ومن أتبعه من أهل الكوفة وغيرهم- مُتَّفِقُونَ مع جميع علماء السُّنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل -كإيمان جبريل-؛ فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المقروض، ومع فعلِ اخرومات يكون صاحبه مُستحقاً للذم والعقاب -كما تقولُه الجماعة-. ويقولون -أيضاً- بأن من أهل الكباير من يدخل النار -كما تقولُه الجماعة-. والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان -من أهل السُّنة- مُتَّفِقُونَ على أنه لا يُخلدُ في النار.

فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مُقرين باطناً^(٢)،

(١) انظر كتابي «الرد البرهاني...» (ص ٣٥)، وما سيأتي (ص ٢١٩).

(٢) لنفي النفاق.

وظاهرًا^(١) بما جاء به الرسول، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يُخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مُرتدّين مُباحي الدماء.

ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار - كالحجّاج والمعتزلة - وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار، بل نقف في هذا كله!

وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام. قلت: ونحن - ابتداءً - على تخطئة تامة - لا تلجج بها - لقول من قال: إن إيمان أهل الذنوب كإيمان جبريل!! وما أشبهه من (الأقوال المنحرفة)...

□ كلام (حجة):

ويؤيد هذه المعاني - مجمعة - كلام الإمام أبي القاسم الأصبهاني (المتوفى سنة ٥٣٥هـ) في كتابه «الحجة في بيان المحجة»، وشرح عقيدة أهل السنة^(٢) (١/٤٠٦-٤٠٨)؛ حيث قال - رحمه الله -:

«الإيمان والإسلام اسمان لمعنيين:

فالإسلام: عبارة عن الشهادتين مع التصديق بالقلب.

والإيمان: عبارة عن جميع الطاعات؛ خلافاً لمن قال: الإسلام والإيمان سواء - إذا حصلت معه الطمأنينة -.

والدليل على الفرق بينهما: قوله - تعالى -: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ

(١) لإثبات (الإسلام).

(٢) وقد ابتلي (نصف) هذا الكتاب - الثاني - بتحقيق (١) أخرق، لباحث أحق!!

وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ»؛ عَطَفَ الْإِيمَانَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَالشَّيْءُ لَا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ، فَعَلِمَ أَنَّ الْإِيمَانَ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الْإِسْلَامِ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وَقَوْلُ جَبْرِيلَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-: «أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ»، ثُمَّ قَالَ: «فَمَا الْإِيمَانُ؟»؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَى عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ سَعْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَعْطَى رَهْطًا، وَتَرَكَ رَجُلًا مِنْهُمْ؛ فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَعْطَيْتَهُمْ، وَتَرَكَتَ فَلَانًا، وَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَوْ مُسْلِمًا؟!»؛ فَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ.....

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ (الْإِيمَانَ) عِبَارَةٌ عَنْ: جَمِيعِ الطَّاعَاتِ، وَ(الْإِسْلَامَ) عِبَارَةٌ عَنْ: الشَّهَادَتَيْنِ مَعَ طُمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ وَجِبَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

وَكَانَ قَدْ قَالَ -قَبْلُ- مُوصَلًّا - (١/ ٤٠٣):

«الْإِيمَانُ -فِي الشَّرْعِ- عِبَارَةٌ عَنْ: جَمِيعِ الطَّاعَاتِ؛ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ.

وَقَالَتْ الْأَشْعَرِيَّةُ: الْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِيقُ، وَالْأَفْعَالُ وَالْأَقْوَالُ مِنْ شَرَائِعِهِ، لَا

مِنْ نَفْسِ الْإِيمَانِ!

وَفَائِدَةُ هَذَا الْاِخْتِلَافِ: أَنَّ مَنْ أَحَلَّ بِالْأَفْعَالِ، وَارْتَكَبَ الْمَنْهِيَّاتِ لَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ مُؤْمِنٍ (عَلَى الْإِطْلَاقِ)، فَيُقَالُ: هُوَ نَاقِصُ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَحَلَّ بَعْضِهِ، وَعِنْدَهُمْ يَتَنَاوَلُهُ الْاسْمُ (عَلَى الْإِطْلَاقِ)؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّصَدِيقِ، وَقَدْ أَتَى بِهِ.

ثُمَّ قَالَ (١/ ٤٠٥):

«فلو كان الإيمان يختص القلب لم يصح دخوله فيه؛ لأن ذلك لا يمكن تحصيله بالإكراه، وإنما يحصل من جهة الأفعال الظاهرة والأقوال، ولأن الإيمان دين المؤمنين، والدين عبارة عن: الطاعات، كذلك الإيمان الذي هو صفته؛ ولأنه لا يطلق على من ترك^(١) الصيام والزكاة، وارتكب الفواحش أنه كامل الإيمان».

□ تحقيق وتاصيل:

قلت:

وخلاصة القول - من هذا كله - تحريراً لهذه المصطلحات - جميعها - وفق قاعدة الأسماء والأحكام^(٢) -:

أولاً: أن اسم (الإيمان) إنما هو واقع على من عنده (الإيمان المطلق) - المتضمن لـ (مطلق الإيمان) -، وهو - بالتالي - (المؤمن) - المستحق للجنة -.

ثانياً: أن اسم (الإسلام) إنما هو واقع على من عنده (مطلق الإيمان) - دون (الإيمان المطلق) -، وهو - بالتالي - (المسلم = العاصي) - المتوعد بالنار -.

ثالثاً: أن زوال اسم (المسلم) - الذي يزول معه اسم (المؤمن) - لزوماً - يخلفه وصف (الكافر) - الذي ليس عنده (مطلق إيمان)، فضلاً عن (الإيمان المطلق) -.

.... وهذه هي - حصراً - أصناف الناس الثلاثة:

- (المؤمن): (والمحسين أجل منه).

(١) وفي هذا إشارة إلى ترجيحه (الفقهية) تكفير تارك الصلاة؛ مع كونه يتكلم - رحمه الله - عن (كمال الإيمان) - حسب؛ - فتنبه.

(٢) وشرحها - وبيان وجوه القول فيها - في كتابي «العقيدة الوسطية في المسائل الإيمانية» - يسر الله تمامه -.

- و(المسلم): (وهو مَنْ دُونَ (المؤمن)؛ بسببِ تقصيره، ومعاصيه، وذنوبه).
- و(الكافر): (وهو الخارج عن حدِّ الإيمانِ والإسلام) -سواءً أكانَ كافرًا أصليًا، أم مرتدًا بعد إسلامه-.
- ... ومثله -خروجًا مِنَ المِلَّة-: (المنافق)؛ فهو (كافرٌ) -في الحقيقة-، وإنْ كَانَ في الظاهر يُعاملُ معاملةَ (المسلم)؛ لما يُظهرُهُ مِن (أقوال) الإسلام - (وأعماله) -.

□ كلمة الإمام الشافعي في الإيمان:

ثُمَّ ذَكَرَ الْأَخْ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدُ (ص ٢٣) بَعْضَ (أَدْلِيَّهِ) عَلَى (تَكْفِيرِ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِالْعَمَلِ - مُطْلَقًا-)، وَهُوَ الْمُسَمَّى -عِنْدَهُ- بِ(جِنْسِ الْعَمَلِ)، قَائِلًا:

«وَأَمَّا الإِجْمَاعُ: فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْأَمَّ» فِي (بَابِ النِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ) -كَمَا فِي «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» لِلْإِسْكَنْدَرِيِّ (٥/٨٨٦)-: «وَكَانَ الإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِمَّنْ أَذَرَكْنَاهُمْ أَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، (لَا يُجْزَى) وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَّا بِالْآخِرِ». اهـ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «(لَا يُجْزَى) وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَّا بِالْآخِرِ»؛ فَعَلَى هَذَا لَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ».

فَأَقُولُ: أَمَّا أَنَّهُ (لَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ): فَهَذَا كَلَامٌ حَقٌّ حَقٌّ، وَنَقِضُهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ...

وَلَكِنْ مَحْتَجًّا فِيمَا (لَا يَصِحُّ الإِيمَانُ بِتَرْكِهِ)!!

مَا هُوَ؟!

وَمَا حَدُودُهُ؟!

وَمَا؟! وَمَا؟! -عَلَى نَسَقِ الْأَسْئَلَةِ الْكَثِيرَةِ- الْمَتَقَدِّمُ ذِكْرُهَا -قَبْلُ-!

وأما كلمة الإمام الشافعي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: فالاستدلالُ بها -على دعوى أنَّ الإيمانَ باطلٌ بتركِ عملِ الجوارح- فيه نظرٌ؛ وذلك من ثلاثة وجوه:
الوجه الأول: أنَّ قوله «يُجزئ» -هنا- بمعنى: (يُغني)، وليس بمعنى: (يصح)...

وهذا معنى لُغويٍّ -علميٍّ- قريبٌ جدًّا؛ يشهدُ له:
الوجه الثاني: وهو أنَّ المعلومَ المشهورَ -جدًّا- عَنِ الإمامِ الشافعيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ومُحقِّقي مذهبه -بعده- القولُ بعدمِ تكفيرِ تاركِ الصَّلَاةِ..
فكيف بغيرِها -مَّا دونُها؟! -
ويؤيِّدُ هذين:

الوجه الثالث: أنَّ هذا الاستعمالَ لكلمة (يُجزئ) -في مثلِ هذا المقام- سَكِيكَةٌ مطروقةٌ عند أهلِ السُّنَّةِ؛ رَدًّا على المرجئة، والجهمية -وأشباههم-:
ففي «مجموع الفتاوى» (٣٠٧/٧ - ٣٠٨) -لشيخ الإسلام ابن تيمية- نقلُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عن وكيع^(١) - قوله:
«قال وكيع: المرجئة: الذين يقولون: الإقرارُ (يُجزئ) عن العمل؛ ومَن قال هذا فقد هلك.

ومَن قال: النيةُ تُجزئ عن العمل؛ فهو كافرٌ، وهو قولُ جَهم.

وكذلك قال أحمدُ بنُ حنبلٍ.

ولهذا كانَ القولُ: إِنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ -عند أهلِ السُّنَّةِ- مِن شعائِرِ

(١) ومثله في (٣٨٥/٧) -منه-.

ثم رأيتُه في «الإبانة» (٩٠٣/٢) -لابن بطّة-.

السُّنَّةُ، وَحَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ.

ثُمَّ نَقَلَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِبَاشَرَةً^(١) -وَفِي السِّيَاقِ ذَاتِهِ- كَلِمَةَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ -هَذِهِ- رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ-.

□ هَذِهِ هِيَ عَقِيدَةُ السَّلَفِ :

قُلْتُ: وَفِي «الْإِبَانَةِ» (٢/ ٧٦٠-٧٦١) -لِلْإِمَامِ ابْنِ بَطَّةَ- تَحْتَ عُنْوَانِ سَلَفِي عَظِيمٍ: (بَيَانُ الْإِيمَانِ، وَفَرْضِيهِ، وَأَنَّهُ تَصْدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ وَالْحَرَكَاتِ؛ لَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِنًا إِلَّا بِهَذِهِ الثَّلَاثِ)، قَالَ:

«اعْلَمُوا -رَحِمَكُمُ اللَّهُ- أَنَّ اللَّهَ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ- فَرَضَ عَلَى الْقَلْبِ الْمَعْرِفَةَ بِهِ، وَالتَّصْدِيقَ لَهُ، وَلِرُسُلِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَبِكُلِّ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَعَلَى الْأَلْسَنِ النُّطْقَ بِذَلِكَ، وَالْإِقْرَارَ بِهِ قَوْلًا، وَعَلَى الْأَيْدِي وَالْجَوَارِحِ الْعَمَلَ بِكُلِّ مَا أَمَرَ بِهِ -وَفَرَضَهُ- مِنَ الْأَعْمَالِ؛ لَا (تَجْزِئُ) وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ إِلَّا بِصَاحِبَتِهَا.

وَلَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِنًا إِلَّا بِأَنْ يَجْمَعَهَا -كُلُّهَا- حَتَّى يَكُونَ مُؤْمِنًا بِقَلْبِهِ، مُقِرًّا بِلِسَانِهِ، عَامِلًا مُجْتَهِدًا بِجَوَارِحِهِ.

ثُمَّ لَا يَكُونُ -أَيْضًا- مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنًا حَتَّى يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْسُّنَّةِ فِي كُلِّ مَا يَقُولُهُ وَيَعْمَلُهُ، مُتَّبِعًا لِلْكِتَابِ وَالْعِلْمِ -فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ وَأَعْمَالِهِ-.

وَبِكُلِّ مَا شَرَحْتُهُ لَكُمْ نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَمَضَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ.

قُلْتُ: فَلْيَنْظُرْ كَلَامُهُ -آخِرًا- فِي مُوَافَقَةِ الْعَمَلِ لِلْسُّنَّةِ، وَعَدَمِ (إِجْزَائِهِ) إِلَّا بِهَا!

(١) وَمِثْلُهُ فَقَالَ الْإِمَامُ اللَّكْثَانِيُّ فِي «شرح أصول الاعتقاد» (٥/ ٨٨٦) -كَمَا تَقَدَّمَ نَقَلَ طَرَفٍ مِنْ كَلَامِهِ (ص ٢٤) -مِمَّا تَقَدَّمَ-.

فهل المتخلف عن ذلك يصيرُ كافرًا؟!

أم أن المراد - حتمًا - اللزوم والوجوب، والتوكيدُ عليهما^(١)؟!

فالسباق واضح - في ذلك - أولًا وآخرًا - ...

ومثله - على هذا المعنى - ما رواه ابنُ بطَّة - (٢ / ٨٠٢ و ٨٠٣ و ...)

- وغيره - عن عدمِ من السلف؛ من ذلك قولُ الحسنِ البصري^(٢):

«الإيمانُ قولٌ، ولا قولٌ إلا بعملٍ، ولا قولٌ وعملٌ إلا بنيةٍ، ولا قولٌ وعملٌ ونيةٌ إلا بسنةٍ».

ومنه (٢ / ٨٠٧) قولُ الأوزاعي:

«لا يستقيمُ الإيمانُ إلا بالقولِ، ولا يستقيمُ الإيمانُ والقولُ إلا بالعملِ، ولا يستقيمُ الإيمانُ والقولُ والعملُ إلا بنيةٍ موافقةٍ للسنةِ».

ومثله - بعد - عن سفيان.

وهكذا ...

فالأمرُ - هذا لله - جدُّ واضح.

□ من ضوابط (الترك):

ثم نقلَ الأخ السَّعدُ (ص ٢٣) كلمةَ الإمامِ الحَمِيدِيّ - المشهورة^(٣) - ليستدلَّ

(١) ومنه - من بابِ آخر - كلامُ أستاذنا الشَّيخ ابنِ عُثيمين - رحمهَ الله - في «شرح

رياض الصَّالحين» (٣ / ٣١٤) - فانظره -.

(٢) ثم رأيتُ الأخ السَّعدُ (ص ٢٦) يورِّده، ويصحِّحه!

فما جوابه (على) الوجه الذي ذكرته - ههنا -؟!

(٣) وهي قوله - رحمهَ الله -:

=

بها على تكفير المقرّ بالفرائض، دون فعلٍ لها!!

وقد خفي عليه -غفر الله له- شيئان:

١- أن إسنادهَا ضعيفٌ: كما ذكرتُ ذلك في «الردّ البرهاني»

(ص ١٨٥-١٨٦).

ولا تُفيدُهُ المتابعةُ التي أوردَهَا الأخُ السَّعْدُ لَهُ (ص ٦٤) -مِنَ تقريرِهِ- عن (حمد^(١) بن أحمدَ البصري: أنا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ: نا حنبلٌ بِهِ) -نقلًا عن «اللائكائي» (١٥٩٤)!!

فإنَّ البَصِيرَ -هَذَا- غيرُ مشهورٍ بالعلم، ولم أرَ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ مِنَ الحُفَظَاءِ..

لذا؛ ذَكَرَ الأخُ السَّعْدُ توثيقَ شَيْخِهِ عُثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ -فقط-، ولم يذكرْ أدنى توثيقٍ لهذا!!

ولو صحَّ سَنَدُ هَذَا الحَبِيرِ -تَنَزُّلاً-؛ فلا يخلو عن واحدٍ مِنْ أمرين -أو هُما معاً-:

= «وأخبرتُ أن قوماً يقولون: إنَّ مَنْ أَقَرَّ بالصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والصَّوْمِ والحَجِّ، ولم يفعلْ مِنْ ذَلِكَ شيئاً حتَّى يموتَ، أو يُصَلِّي مُسَيِّدَ ظَهْرِهِ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ حتَّى يموتَ؛ فهو مؤمِنٌ ما لم يكنْ جاحداً (إذا عَلِمَ أن تركَهُ ذَلِكَ في إيمانه) -إذا كَانَ يُقِرُّ الفروضَ-، واستقبالَ الْقِبْلَةِ! فقلتُ: هذا الكُفْرُ بِاللَّهِ الصَّراخُ، وخلافُ كتابِ اللَّهِ، وسُنَّةِ رَسولِهِ، وفعلُ المسلمِين؛ قالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿حُنَفَاءُ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾.

قال حنبلٌ: قال أبو عبدِ اللَّهِ -أو سمعتهُ يقولُ-: مَنْ قالَ هذا فقد كَفَرَ بِاللَّهِ، وردَّ على اللَّهِ أمراً، وعلى الرِّسولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ما جاءَ بِهِ.

(١) كذا عندهُ! وفي «الأصل» -المقولُ عنه-: حمد، وهو الصواب.

فقد رأيتُ روايةَ اللَّائِكائِيِّ عنه -هكذا- في أربعة -أو خمسة- مواضعٍ مِنْ كتابِهِ.

الأول: أنه رأي علمي لبعض أئمة السلف، مُقابل بآراء أخرى عن أئمة السلف الآخرين؛ مما لا يخرج بالقضية عن وجهها الاجتهادي - ضمن دائرة أهل السنة -.

الثاني: أن هذا الرأي - لو دققنا النظر فيه - بتأمل - لرأينا أن موردَه - الحقيقي - لا يخرج - بحال - عن الترجيح العلمي الذي نراه - ولله الحمد -، وتدينُ الله به:

ذلكم أن قول الحميدي - رحمه الله - فيه: (... إذا عُلِمَ أن تركه ذلك في إيمانه...)؛ دليل واضح على أنه لا يريد الترك المحض؛ وإنما يريد أمراً أعظم من ذلك...

وهذا: هو المعنى - نفسه - الذي أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (١٨١ / ٧) قولاً لبعض فرق الضلالة - القائلين: «إنه لا يضُرُّه^(١) ترك العمل»!!

وقد علّق شيخ الإسلام عليه بقوله: «فهذا كفر صريح»...

ومثل كلمة الحميدي - بهذا المعنى - كلمة بعض أئمة السلف - في تكفير تارك الحج - التي نقلها - أيضاً - شيخ الإسلام: «هو من لا يرى حجة برأ، ولا تركه إثماً».

(١) ونقل - رحمه الله - بعد - قول هؤلاء الضالين - نفسه - بلفظ: «إن الله فرض على العباد فرائض، ولم يُردّ منهم أن يعملوها، ولا يضُرُّهم تركها»!!
نعوذ بالله من هذا الضلال، وأهله، بل الكفر، وذويه...
وقال الإمام ابن أبي العز الحنفى في «شرح الطحاوية» (ص ٣٣٣): «ولا خلاف بين أهل السنة أن الله - تعالى - أراد من العباد القول والعمل...».

وقد أعقبها -رَحِمَهُ اللَّهُ- بقوله -مُعلّقاً-: «وَأَمَّا التَّوَكُّلُ الْمُجَرَّدُ؛ ففيه نزاعٌ»^(١).

ومثل هاتين الكلمتين: كلمة الإمام الآجُرِّي -رَحِمَهُ اللَّهُ- وقد نقلَهَا الأخُ الشيخُ عبدُ اللَّهِ السَّعْدُ -سَدَّدَهُ اللَّهُ- (ص ٢٤):

وفيها -وصفاً لحالِ التَّوَكُّلِ لعملِ الجوارحِ-: (..ورضِيَ مِنْ نَفْسِهِ بِالْمَعْرِفَةِ والقولِ)!!

فهذا -المرتضي القولَ والمعرفةَ- دونَ العملِ-؛ لا يكونُ منه ذلك -على الحقيقة- إلا إذا كان لا يرى فعلُهُ الصَّالِحَ برّاً، ولا تركُهُ الواجبَ إثماً؛ بحيثُ يكونُ تركُهُ ذلك -كُلُّهُ- فيه إيمانُهُ، دونَ إثمٍ، ولا نقصانٍ إيمانٍ!!
وبخاصّةٍ أَنَّ المَرَجَّةَ (يعتقدون) أَنَّ «الإيمانَ الذي في القلبِ يكونُ تامّاً بدونِ العملِ الظَّاهِرِ».

وهذا يقولُ به جميعُ المَرَجَّةِ.

كما قالَ شيخُ الإسلامِ -رحمَهُ اللَّهُ- (٧/ ٣٦٤).

فأيُّ ضلالٍ -وكفرٍ- أعظمُ مِنْ ذاكِ التَّصَوُّرِ -بتعبيراتهِ الثلاثةِ- جمعاً وتفريقاً-؟!

□ نَعَمْ؛ (الإيمانُ: قولٌ وعملٌ)؛

وأما كلمةُ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ -رحمَهُ اللَّهُ- التي نقلَهَا فضيلةُ الشيخِ عبدِ اللَّهِ السَّعْدِ (ص ٢٥) في إثباتِ أَنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ...

(١) انظر «الردّ البرهاني» (ص ٢٢٢).

فهذا مما لا يُخالف فيه إلا المرتبة الضائلة - وكلها ضائلة! - عياداً بالله-.
وفي تعليقه على كلام ابن القيم: ذَكَرَ (١) إجماع الصحابة على تكفير تارك الصلاة...
المعروف - لا يتم...

وهذا إجماع يُعَوِّزُهُ الدليل، والاستدلال عليه بأثر عبد الله بن شقيق - المعروف - لا يتم...
وانظر ما كتبناه - في بيان ذلك، وشرحه - في كتابنا «تنوير الأرجاء في تحقيق مسائل الإيمان والكفر والإرجاء» (ص ٥٣-٥٤ و ١٠٧-١٠٨).

□ كلمة الإمام الزُّهري، وضبطها:

ثم قال الشيخ عبد الله السعد - وفقه الله - (ص ٢٥):
«وأيضاً: جاء عن جمع من السلف أن الإيمان لا يكون إلا بعمل:
فَمِنْ التَّابِعِينَ: أبو بكر الزُّهري - رَحِمَهُ اللَّهُ -، فقد قال: نرى أن الإسلام
الكلمة والإيمان ^(١) والعمل».
ثم قال: «فإذا كان الإيمان هو العمل؛ فإذن: لا بُدُّ منه في الإيمان، ولا
يصحُّ بدونه».
فأقول:
أما أنه (لا بُدُّ من العمل): فنعم - كما قدِّمتُ - مراراً - ...

(١) كذا بزيادة الواو - هنا!! - ودون فواصل، أو شكلي! - وهي زيادة مُفسِدةٌ للمعنى،
ومغيِّرةٌ له!!

والصوابُ فيها - ضبطاً، وتدقيقاً -: (الإسلام: الكلمة، والإيمان: العمل).
ورجائي - وأملِي - مُخلِصاً - أن لا تكون مقصودة!

ولكن البحث: هل يصح الإيمان بدونه؟!

أو: هل يخرج التارك لعمل الجوارح من الملة؟!

ولقد ذكرت الوجوه العلمية التي تتعلق بكلمة الإمام الزهري -هذه- على وجه الصواب- في كتابي «الردّ البرهاني» (١٤٣-١٤٤)، مُشيراً إلى رواية عن الإمام أحمد، وافق فيها الإمام الزهري -رحمهما الله-.

وخلاصة ذلك: أن الخروج من الإيمان -الذي هو العمل-، لا يلزم منه الخروج من الإسلام -وهو الكلمة-.

وهذا المعنى -نفسه- بلفظ آخر- هو المروي عن الإمام التابعي الجليل أبي جعفر الباقر -رحمته الله- لما دَوَّرَ دائرتين: كبرى -وهي الإسلام-، وصغرى -وهي الإيمان-، مُبيناً أن الخارج من الصغرى لا يخرج من الكبرى^(١) إلا بالكفر بالله...

وثمة نصوص أخرى عن أهل العلم -من أهل السنة-: أذكروها -إن شاء الله- في مقام آخر...

□ التكفير بضابطه:

ثم نقل الأخ الشيخ عبد الله السعد (ص ٢٥-٢٦) أثر نافع مولى ابن عمر، في حكمه على من قال^(٢): (نحن نقرأ بأن الصلاة فريضة؛ ولا نصلي، وأن الخمر حرام؛ ونحن نشربها، وأن نكاح الأمهات حرام؛ ونحن نفعلها!) -ناقلًا له من

(١) انظر كتابي «كلمة سواء، في النصرة والنساء، على بيان هيئة كبار العلماء»، وقوى (اللجنة الدائمة للإفتاء)؛ في نقض غلو التكفير. ودَمَّ ضلالة الإرجاء» (ص ٨١-٨٢).
(٢) وهو سالم الأفطس.

«السُّنَّةُ» للخلال، و«السُّنَّةُ» لعبيد الله-.

حيث قال نافع: «مَنْ فَعَلَ هَذَا فَهُوَ كَافِرٌ...»!

قلتُ: والجوابُ على هذا من وجهين:

الأوّل: أَنَّ مُحَقِّقَ كِتَابِ «السُّنَّةِ» (٣٢/٤) -للخلال- ضَعَّفَهُ؛ (لأنَّ فِيهِ خَالِدُ ابْنِ حَيَّانَ، وَمَعْقِلُ بْنُ عُيَيْدٍ اللّهُ، وَكِلَاهُمَا صَدُوقٌ يُخْطِئُ)^(١).

الثاني:

أَنَّ شَارِبَ الْخَمْرِ -المُتَعَرِّضَ بِتَحْرِيمِهَا- مُسَلِّمٌ عَاصٍ، وَلَمْ يُقْلَ بِتَكْفِيرِهِ إِلَّا الْخَوَارِجُ، وَأَذْنَابُهُمْ...

فما الجوابُ عن إيرادِهِ في وَسَطِ هَذَا السِّيَاقِ؟!

وهل الحكمُ عَلَيْهِ مُسْتَقِلٌّ؟!

أَمْ أَنَّهُ بِالتَّبَعِ؟!

ولقد علّقَ فضيلةُ الأخ الشيخ الدكتور القاضي حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- عَلَى مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ -قَائِلاً:-

«بَعْضُ هَذِهِ (الْأَفْعَالِ) لَا يُكْفَرُ تَرْكُهَا»^(٢) -اتِّفَاقًا-.

فَالْكَلَامُ مُحمولٌ -لِزَوْمًا- عَلَى مَنْ كَانَ هَذَا حَالُهُ -جُمْلَةً-»^(٣).

(١) وَأَمَّا مُتَابَعَةُ (مَعْقِلِ) الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْأَخُ السَّعْدُ (ص ٢٦) -نَقْلًا عَنْ «تَهْذِيبِ الْأَنْتَارِ»: فِيهِ مُتَابَعَةٌ مَجْهُولٌ!! وَهُوَ (عُمَرُ بْنُ خَالِدٍ الرَّقِّيُّ)!

وَلَقَدْ ذَكَرَ الْعَلَامَةُ الْأَسَاطِذُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ شَاكِرٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ لِعُمَرَ -هَذَا- ذِكْرًا -كَمَا فِي «تَهْذِيبِ الْأَنْتَارِ» (٩١٥)، وَ(٩٦٣) -بِتَحْقِيقِهِ-.

(٢) وَالْمَقَامُ -هنا- مَقَامُ فَعْلٍ... فَتَبَّهْ.

(٣) كَمَا فِي تَعْلِيقٍ لَهُ -حَفْظُهُ الْمَوْلَى- عَلَى كِتَابِي «كَلِمَةُ سِوَاءٍ...» (ص ٦٨).

قلت:

ويدل على هذا المعنى ما رواه ابنُ بطة (١٢٥١) - فيما يُبين عقيدة سالم الأفطس - هذا - هذه -:

أَنَّ مَبَارَكَ بْنَ حَسَّانَ قَالَ لَهُ: «رَجُلٌ أَطَاعَ اللَّهَ: فَلَمْ يَعَصِهِ، وَرَجُلٌ عَصَى اللَّهَ: فَلَمْ يُطِيعْهُ؛ فَصَارَ الْمُطِيعُ إِلَى اللَّهِ: فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ، وَصَارَ الْعَاصِي إِلَى اللَّهِ: فَأَدْخَلَهُ النَّارَ، هَلْ يَتَفَاضِلَانِ فِي الْإِيمَانِ؟ قَالَ: لَا... إِنَّمَا الْإِيمَانُ نَطَقٌ، لَيْسَ مَعَهُ عَمَلٌ».

... فهذه هي عقيدة الأفطس - هذا -، وهي التي كَفَرَ نَافِعٌ صَاحِبُهَا، لِسُوءِهَا، وَضَلَالِهَا، وَ... كَفَرِهَا!!

وبهذا نعرفُ الجوابَ على قولِ الأخِ عبدِ الله - أخيراً -: «وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا أَنَّ نَافِعًا كَفَرَهُمْ بِتَرْكِ الْعَمَلِ»!!!

□ بين (الترك)، و(الفعل) :

قلت: إِذِ (التركُ للعمل الواجب واقعٌ) - فقط - في الصَّلَاةِ، وَأَمَّا الْخَصْلَتَانِ الْآخِرَتَانِ: فَفِيهِمَا (الفعلُ) الْمَحْرُومُ...

فَرَجَعَ الْقَوْلُ إِلَى (الصَّلَاةِ) - خصوصاً -، لَا إِلَى (الْعَمَلِ) - عمومًا -!!
وَلَا تَخْرُجُ بَقِيَّةُ الْأَثَارِ الَّتِي نَقَلَهَا الْأَخُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ السَّعْدُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ -
بَعْدَ - (صفحة ٢٦-٢٨) - عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ - عَنْ هَذَا الْمَعْنَى؛ تَوْكِيدًا لاعتبارِ
الْعَمَلِ^(١) مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّهُ وَاجِبٌ حَتَمٌ (لَا بُدَّ مِنْهُ).

(١) عَلَّقَ الْأَخُ السَّعْدُ (ص ٢٧) عَلَى مِثْلِ هَذَا - قَائِلًا -: «وَالْمَقْصُودُ بِـ(الْعَمَلِ) - هُنَا - لَيْسَ عَمَلُ الْقَلْبِ - فقط -، أَوْ عَمَلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَإِنَّمَا عَمَلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ»!!
نَعَمْ؛ هَكَذَا قَالَ: «عَمَلُ اللِّسَانِ» - مَكْرُورًا مَرَّتَيْنِ -!! =

وهذا حقٌّ ناطقٌ...

ولكنَّ البحثَ - كما كررْتُ، وأكرَّرُ - في:

هل تركُّ العملِ - الذي هو عملُ الجوارحِ - مُبطلٌ للإيمانِ، وموقعٌ في الردَّةِ؟!

وهذا ما تقصُّرُ (أدلتُّه) عنه - إلى الآن -!

□ ترك العمل (بالكلية):

ثمَّ ذَكَرَ الأخُ السَّعْدُ (ص ٢٨) كلمةً للشيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «شرح العمدة» (ص ٨٦ - كتاب الصلاة)، قال فيها: «فإذا خلا العبدُ عن العملِ بالكليةِ لم يكن مؤمناً».

كذا!!!

مَعَ أَنَّ تَمَامَ قَوْلِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُوَضِّحُهُ - تَمَامًا -، وَيُبَيِّنُ مُرَادَهُ - بَدَقَّةً -؛ فَقَدْ قَالَ - مَا نَصَّهُ -:

«...» وأيضاً؛ فإنَّ الإيمانَ عند أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: قولٌ وعملٌ - كما دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ، وأجمعَ عليه السُّلفُ، وعلى ما هو مُقرَّرٌ في موضعيه -:

= ثمَّ كَرَّرَ عَلَى نَفْسِهِ بِالنَّقْضِ؛ نَاقِلًا إِنْكَارَ الإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى شُبَّانَةِ بَنِ سَوَّارٍ قَوْلَهُ هَذَا - نَفْسَهُ -! وَعَلَّقَ فِي الْحَاشِيَةِ - مَعْرُضًا -: «وَمَعَ ذَلِكَ هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ بِهَذَا بِمَنْ يَزْعُمُ الْإِنْتِسَابَ إِلَى السُّنَّةِ!!»

فَمَنْ هُوَ؟!

وَأَيْنَ قَوْلُهُ؟!

هَذَا - بِلَا شَكٍّ - تَعْرِضٌ مَرِيضٌ مِنْهُ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ -.

وفي كتابي «كلمة سواء...» (ص ٥٩-٦٠) بيانٌ دقيقٌ حولَ هذه المسألة، وذكرُ الوجوهِ الصَّحِيحِ فيها؛ فأنظره.

فالقول: تصديقُ الرسولِ.

والعملُ: تصديقُ القولِ.

فإذا خلا العبدُ عن العملِ -بالكَلْيَةِ- لم يكنْ مؤمناً؛ و(القول) الذي يصيرُ به مؤمناً قولٌ مخصوصٌ؛ وهو: الشهادتان، وكذلك (العملُ)، هو: الصلاةُ.

قلتُ: فرَجَعَ الأمرُ -أخرى!- إلى (الصلاة)^(١) -بدءاً، وانتهاءً!

وهي... مسألةٌ خلافٍ -كما قلتُ، وأكرّرُ-!

□ بين (التحميل!) و(الاحتمال!):

ثم ذَكَرَ الأخ السَّعْدُ -سَدَّه اللهُ- (ص ٢٩-٣٨) كلاماً طويلاً -طويلاً!- حولَ حديثِ أبي سَعِيدٍ الخَدْرِيِّ -في الشَّفَاعَةِ-، وفيه: إخراجُ جماعةٍ مِنَ النَّارِ «لم يعملوا خيراً قط»؛ مُطَرِّفاً إليه احتمالاتٍ شتى -من هُنا، وهُنَاكَ، وهُنَالِكَ!!- مَبْنِيَةً -جميعها!!- على (قد)، و(يُحْتَمَلُ)، و(يُمْكِنُ) و(لعل!!)

و(كذت) أنْ أُنْعِقَها -هنا- واحدةً تلو الأخرى!! إلا أنني أعرضتُ عن ذلك في آخر لحظة!! تاركاً ذلك -مفصلاً، وموصلاً- لكتابي المُفْرَدِ في هذه القضيةِ الجليلَةِ الكبيرةِ؛ الذي سَمَّيْتُهُ: «ضوابطُ العقيدةِ السَّلَفِيَّةِ في قضية: (تَرْكُ الْعَمَلِ

(١) ثم نَقَلَ نَقْلاً آخرَ عنه -رحمةُ اللهِ- لا يخرجُ عن مُرادِهِ هنا؛ فهو مَبْنِيٌّ على هذا،

قائمٌ عليه.

على أنْ كلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمِيَّةٍ -وبخاصَّةٍ في «شرحِ العُمْدَةِ»- حولَ الصلاةِ -كلامٌ دقيقٌ جداً، ومُتَشَعِّبٌ جداً، ويحتاجُ إلى تأملٍ -وَفَرَزْ!- دقيقٍ جداً..

لعلَّ اللهَ -جلَّ وعلا- يُيسِّرُ لي مُناسبةَ أخرى أُبَيِّنُ فيها ما أَجْمَلْتُهُ -هنا-؛ تحريراً للكلامِ

شيخِ الإسلامِ -هناكَ-.

واللهُ الموفقُ..

بالكُفَّة)»^(١) - يَسِّرُ اللَّهُ إِيْمَانَهُ عَلَى خَيْرٍ - بِمَنْ وَكْرَمِهِ - .

□ دليل.. وبحث:

ثُمَّ ذَكَرَ الْأَخُ عَبْدَ اللَّهِ السَّعْدُ (ص ٢٨) الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ - عِنْدَهُ -؛ وَهِيَ: «أَنَّ الْكَفَرَ لَا يَخْتَصُّ بِالْجُحُودِ وَالتَّكْذِيبِ، بَلْ يَكُونُ - أَيْضًا - بِالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ - فَعَلًا وَتَرْكًا -».

ثُمَّ ذَكَرَ آيَاتِ سُورَةِ التَّوْبَةِ: ﴿قُلْ أِبَالَهُ أَكْبَرُ وَأَيَّاهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ . لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ...﴾، وَعَلَّقَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «... حَكَمَ بِكَفَرِهِمْ؛ فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا بِتِلْكَ الْكَلِمَاتِ لَمْ يَقُولُوا هَذَا عَنْ تَصْدِيقٍ وَاعْتِقَادٍ، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْخَوْضِ وَاللُّعْبِ - فَقَطْ - !!»

قلت: كيف! وهم مُناقفون؟!

وَأَوَّلُ آيَةِ نَصٍّ فِي ذَلِكَ: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ...﴾ إِلَى آخِرِ آيَاتٍ..

وعلى ذلك أئمةُ التفسير؛ كابن كثير، وغيره.

نعم؛ «الاستهزاء بآياتِ اللَّهِ كفرٌ، ولا يكونُ هذا إِلَّا مِنْ شَرَحَ صَدْرُهُ بِهَذَا الْكَلَامِ».

ولو كانَ الْإِيْمَانُ فِي قَلْبِهِ؛ مَنَعَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَذَا الْكَلَامِ».

(١) واسمُ الْآخِرِ: «بلوغ الأمل في مسألة (جنس العمل)».

وفيه - بالتفصيل - تعقُّبُ مبحث (جنس العمل) - أَيْضًا - مِنْ رِسَالَةِ أَخِيْنَا الْفَاضِلِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّيْسِ - النَّافِعَةِ - «الإمام الألباني وموقفه مِنَ الْإِرْجَاءِ» - الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهَا (ص ١٤-١٥)، وَنَقَدْ بَعْضَ مَا فِيهَا - .

كما قاله شيخ الإسلام - في «مجموع الفتاوى» (٧ / ٢٢٠) -
 «فالمؤاخذه لم تقع إلا بما اجتمع فيه كسب القلب مع عمل الجوارح».
 كما قال شيخ الإسلام (١٢ / ١١٦) - أيضاً -
 ثم نقل الأخ السعد (ص ٣٩) عن القاضي أبي بكر ابن العربي ما يريد به
 نصّر كلامه!

ولا أقف عنده كثيراً؛ فهو معروف التمشّع!!
 وفيما ذكرت - قبل - غنيّة - بحمد الله -.

□ الكفر بترك (العمل) = الصلاة:

ثم قال الأخ الشيخ عبد الله - وفقه المولى - (ص ٣٩):
 «وأما الكفر (بالعمل)، فمثاله: ترك الصلاة...»!
 قلت: يُريد: [بترك العمل]!!
 وأقول: هل من مثال آخر غير (ترك الصلاة) على هذا النوع الكفري
 - من ترك العمل^(١) -؟!

إذا؛ يرجع الأمر - كما ذكرت، وأكرّرها - إلى الصلاة...
 ... ثم ذكر آثاراً عدّة لترجيح رأيي - واختياره - في كفر تارك الصلاة؛ لا أجد
 كبير فائدة من مناقشتها جزئياً - فيخرج كتابي عن مقصوده؛ لأن مسألة اختلف
 فيها أهل العلم - على مدار أربعة عشر قرناً - لن تحل بورقات ميني... أو علي!!
 والذي جاهد نفسه على قبول الحق: يرجع، ويستأنس - لرجوعه - بعظمة

(١) انظر ما تقدّم (ص ٢٠) حول مسألة (ترك الحكم بغير ما أنزل الله).

الحقّ، ورفعة أهله...

وسيقى الخلاف فيها قائماً -ودائماً-، ولكن: بين راجح ومرجوح، وخطيئ وصواب.. في إطار السنّة وأهلها... لا كما زعمه من كتب بجهل -شعر، أم لم يشعر!- أن القول بعدم تكفير تارك الصلاة فيه إرجاء^(١)!!

نعوذ بالله من ذرّك الشقاء، وسوء البلاء!!!

□ المنافقون، وترك الصلاة:

ولكنّ عندي وقفة -هنا- في مُجمل الأحاديث والآثار التي استدلت بها المخالفون -لنا- في هذه المسألة؛ كمثّل أثر أبان، عن مُجاهد^(٢)، قال: قلت لجابر بن عبد الله: ما كان يفرّق بين الكفر والإيمان عندكم من الأعمال على عهد رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-؟ قال: الصلاة...

أقول: لم أتصور -قط- ولن أتصور!- وكذلك غيري!!- أن يكون في عصر النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- تارك صلاة!

حتى إنّ المنافقين -وهم كفار- كانوا يتقون السيف بأداء الصلاة...

فكيف بغيرهم؛ ممن ليسوا مثلهم؟!

ويشهد لهذا المعنى أثر ابن مسعود -رضي الله عنه- في فضل صلاة الجماعة- الذي رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (٦٥٤):

«... ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق، معلوم النفاق».

(١) انظر كتابي: «التعريف والتنبيه» (ص ٨٢)، و«الدّر المتلألئة» (ص ٧٦-٧٧).

(٢) وتحرّف في تقرّظ الأخ السعد (ص ٣٩) إلى: «... حدثنا أبان بن صالح بن مجاهد

عن جابر»!!!

وفي لفظٍ له -عنده-:

«لقد رأيتُ وما يتخلّف عن الصلّاة إلا منافقٌ قد علِمَ نفاقه، أو مريضٌ...».

قلتُ: فإذا كان هذا الحالُ في التّشديدِ في تركِ صلاةِ الجماعةِ -يومئذٍ-

فكيف الحالُ في تركِ الصلّاةِ -كلّها- إذا-؟!

وهل هذا كان موجوداً؟!

بل؛ هل كان متصوّراً وجوده، ومتخيلاً تحقّقه؟!

وهذا المعنى -الدّقيق العميق- يجب تأملُه جيّداً، ثمّ ربطُه بمسألتينا -وأدلتها-؛

بشرطِ دفعِ التّعصّبِ الواهي، وردِّ الاحتمالاتِ الواهية!!

ديانةً، وأمانةً...

□ الاختلافُ في تركِ الصلّاةِ:

وأقفُ -قليلاً- عند الذي ذكره الأخُ السّعدُ (ص ٤١) -من تقرّظي-، وهو

أثرُ أيّوب: «تركُ الصلّاةِ كفرٌ لا يُختلفُ فيه»!!!

كيف هذا؟! والخلافُ مشهورٌ مشهورٌ!

معَ أنّ أبانا السّعدَ عزا -في الحاشية- في نقلِ آخرَ لـ «الدّرر السّنية»

(١٠/١٠٧!!) -والصواب: ٣٠٧- من قولِ الشيخِ حمّد بنِ ناصر بنِ معمرٍ في

تكفيرِ تاركِ الصلّاةِ: «وهو مذهبُ جمهورِ العلماءِ^(١) مِنَ التّابعينَ، ومن بعدهم»!

فهل (الجمهورُ) إجماعٌ؟!

(١) وسيأتي (ص ١١٨) من كلامِ أستاذنا الشيخ ابن بازٍ ما يُعارضُ هذا القول!!

وانظر ما سيأتي -قريباً- من كلامِ الشيخِ حمّد بنِ ناصر بنِ معمرٍ -نفسه-.

ثمّ؛ عند الشيخ حمّاد - في الصّفحة نفسها! - النّقلُ عن أبي حنيفة وعمر بن شهاب الزّهري ما يُخالِفُ هذه الدّعوة!!
والزّهريُّ أجلُّ من أيّوبَ، وأعلى طبقةً منه...
فَلِمَ السّكوتُ؟!؟

ولقد حاول الأخ السّعدُ - في حاشية (ص ٤١-٤٢) - الاعتذارَ لهذا القولِ
بنفي الخلافِ حتّى فيمن بعد الصّحابة!!
لكنه - جزاءُ الله خيراً - لم يَفَوْ على ذلك - صراحةً! -، وإنّما اكتفى بالقولِ
- بينَ بين! -:

«حتّى من أتى من بعد الصّحابة - رضي الله عنهم - من أهل القرنِ الثّاني،
ونصفِ القرنِ الثّالثِ (فأكثرُهم) على كفرٍ تاركٍ الصّلاة...!!»
فهل البحتُ - يا أخي عبدَ الله! - بحثُ (أكثر) و(أقل)؟!
أم بحثُ (إجماع) و(خلاف)؟!
أم أنّه - وهذا هو الأصلُ - بحثُ دليلٍ وبرهانٍ؟!
... وكلامُ الإمامِ مُحَمَّد بنِ نصرٍ في «تعظيم قدر الصّلاة» (٢/ ٩٢٥)

- وهو من هو - فيما ذكره من اختلافِ (أهل العلم) - في ذلك - كافٍ في إثباتِ
الخلافِ السّني - الفقهي -؛ فتأمّل^(١).

(١) وأما كلامُ الإمامِ أبي عمّاد بنِ حزم - رحمه الله - الذي نقله الأخ السّعدُ
(ص ٤٢): فالقولُ فيه يحتاجُ إلى تفصيلٍ وبيانٍ؛ محلّه كتابي: «ضوابط العقيدة السّلفيّة في
قضيّة: ترك العملِ بالكليّة» - يسرّه الله -.

□ سؤال وجواب:

ثُمَّ نَقَلَ الْأَخُ الشَّيْخُ السَّعْدُ - وَفَقَهُ اللَّهُ - (ص ٤٢-٤٨) نصوصاً^(١) وأقوالاً مؤيَّدة لما يراه؛ في ترجيحِهِ تَكْفِيرَ تَارِكِ الصَّلَاةِ!

وَلَسْتُ أَجِدُ نَفْسِي - الْآنَ - نَشِيطاً لَتَعْقِبِهَا، وَبَيَانِ مَا فِيهَا^(٢)؛ فَقَدْ طَالَتْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ - مَعَ التَّذْكِيرِ أَنَّهَا (قَبْلَ الطَّعْنِ!) -، وَبِخَاصَّةٍ فِي مَسْأَلَةِ خِلَافٍ لَا يَخْرُجُ الْمُرْجَّحُ فِيهَا قَوْلًا عَلَى آخِرٍ - ضَمِنَ أَصُولِ الْعِلْمِ الصَّحِيحِ - عَنِ حَدِّ السُّنَنِ، وَالْاجْتِهَادِ... وَالْحَمْدُ لِلَّهِ...

(١) وَقَدْ نَقَلَ الْأَخُ السَّعْدُ (ص ٤٣) قَوْلًا لِلْإِمَامِ ابْنِ نَصْرِ، ثُمَّ عُلِقَ - عَلَى مَوْضِعٍ مِنْهُ - بِقَوْلِهِ: «يَبْدُو أَنَّ هَهُنَا سَقَطَ لِبَعْضِ الْكَلِمَاتِ!!»
كَذَا!! وَهُوَ خَطَأٌ لَغَوِيٌّ، صَوَابُهُ: سَقَطَ!

(٢) وَلَكِنِّي لَمْ أَقْدِرْ عَلَى السَّكُوتِ - عَلَى الْأَقْلِّ هُنَا! - عَلَى كَلَامِهِ حَوْلَ حَدِيثِ فَضَالَةِ اللَّيْثِيِّ - فِي «الْمُسْنَدِ»، وَ«سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» - وَفِيهِ: «إِنْ شَغَلَتْ فَلَا تَشْغَلْ عَنِ الْعَصْرَيْنِ...»
فَقَالَ الْأَخُ السَّعْدُ (ص ٤٦): «وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ: هُوَ الْاِكْتِفَاءُ بِصَلَاتَيْنِ عَنْ بَاقِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ...، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا...!!»
قُلْتُ: وَهَذَا تَأْوِيلٌ... لَيْسَ عَلَيْهِ تَعْوِيلٌ:

فَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٤/٥ - ٢٥)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (٩٤١) عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - بِسَنَدٍ صَحِيحٍ جَدًّا - عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ اللَّيْثِيِّ - عَنْ رَجُلٍ مِنْهُمْ -، أَنَّهُ أَمَّا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؛ فَاسْلَمَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّي إِلَّا صَلَاتَيْنِ، فَقَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُ.

فَأَيْنَ هَذَا (النَّصُّ) الْبَيِّنُ الْجَلِيلُ؛ مِنْ ذَاكَ التَّأْوِيلِ الْعَبِيِّ الْعَلِيلِ؟!

وَفِي كِتَابِ «فَتْحِ مِنَ الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ بِإِثْبَاتِ أَنَّ تَسَارُكَ الصَّلَاةِ لَيْسَ مِنَ الْكُفَّارِ» (ص ٩٧ - ١٠٠) مَنَاقِشَاتٌ لَطِيفَةٌ تَنْقُضُ تَأْوِيلَهُ، وَتَرُدُّ تَعْلِيلَهُ...

ولكنني سأكتفي - في هذا المقام - بنقل كلمة حسنة للشيخ حمد بن ناصر بن معمر^(١) - المتوفى سنة (١٢٢٥) - رحمه الله - وهو من أئمة الدعوة - وترجمته في كتاب «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٢/ ١٢١-١٢٨) - جواباً على سؤال: من قال: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ولم يصل، ولم يرك؟^(٢) هل يكون مؤمناً؟

فقال: «أما من قال: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وهو مقيم على شركه، يدعو الموتى، ويسألهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات؛ فهذا كافر مشرك، حلال الدم والمال، وإن قال: لا إله إلا الله، محمد رسول الله وصلى وصام، وزعم أنه مسلم - كما تقدم بيانه -.

وأما: إن وُحِدَ الله - تعالى -، ولم يُشرك به، ولكنه ترك الصلاة، ومنع الزكاة: فإن كان جاحداً للوجوب؛ فهو كافر إجماعاً. وأما: إن أقر بالوجوب، ولكنه ترك الصلاة تكاسلاً عنها؛ فهذا قد اختلف (العلماء) في كفره.

و(العلماء) إذا أجمعوا؛ فإجماعهم حجة، لا يجتمعون على ضلالة، وإذا تنازعوا في شيء، رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول. والواحد منهم ليس بمعصوم على الإطلاق، بل كل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ قال الله - تعالى -: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

(١) «الدُرر السَّنيَّة في الأجوبة النجديَّة» (١٠/ ٣٠٣-٣٠٤).

(٢) قارن جوابه - رحمه الله - (بكلامهم) في مسألة (جنس العمل)!!

قال العلماء: الرُّدُّ إلى الله: هو الرُّدُّ إلى كتابه، والرُّدُّ إلى الرسول: هو الرُّدُّ إلى السُّنَّة بعد وفاته.

وقال - تعالى -: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

وقد ذمَّ الله - تعالى - مَنْ أَعْرَضَ عَنْ كِتَابِهِ، ودعا عند التَّنازع إلى غيره؛ فقال - تعالى -: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتِ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]...».

قلتُ: ثُمَّ رَجَعَ الْقَوْلُ بِالتَّكْفِيرِ - عَلَى رَأْيِي -.

وعليه؛ فالقولُ عندهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ أَصْلِهِ - لَا يَخْرُجُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:
الأوَّلُ: أَنَّ الْخِلَافَ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ - عَلَى هَذَا النَّسَقِ -: إِنَّمَا هُوَ فِي أَهْلِ السُّنَّةِ، وَبَيْنَهُمْ.

الثَّانِي: أَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ هَذَا الْخِلَافِ: إِنَّمَا يَكُونُ بِالْحُجَّةِ وَالِدَلِيلِ، دُونَ التَّعَصُّبِ لِلْأَقَاوِيلِ!

الثَّالِثُ: أَنَّ التَّرْجِيحَ الْعِلْمِيَّ - لِأَيِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ - لَا يُكَدِّرُ صَفَاءً، وَلَا يَنْقُضُ إِخَاءً...

□ بَيْنَ (الصَّلَاةِ) وَغَيْرِهَا:

ثُمَّ عَنَّا الْآخُ عَبْدُ اللَّهِ (ص ٤٩-٦٠): (فصل: في التَّفْرِيقِ بَيْنَ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ، وَبَيْنَ مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزَلَةِ)...

فَكَانَ مِمَّا قَالَهُ - فِي تَقْرِيرِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ -: «إِنَّ بَعْضَ الذُّنُوبِ تَذَهَبُ بِالْإِيمَانِ؛ كَالِاسْتِهْزَاءِ بِالْدِينِ - كَمَا سَلَفَ -.

وأما ترك الزكاة والصيام والحج؟ فقد اختلف السلف في ذلك...!
 قلت: ثم رجح عدم التكفير... ولكن:
 لماذا لم تذكر (الصلاة) -يا أخي عبد الله-؟!
 فهل السلف لم يختلفوا فيها؟!
 أو -بعبارة أصح-: هل أجمعوا عليها؟!
 لماذا؟!!

□ دقيقة في (الترك) المكفر:

ثم ذكر الأخ سعد (ص ٥٠-٥١) مسألة (أن الكفر لا يكون إلا بالجدح والتكذيب، ولا يكون بالأعمال؛ مبيّنًا أنها (من الإرجاء).
 قلت: وهذا أمر لا يختلف فيه -إن شاء الله-؛ ولكن:
 ذكر أخونا -أعانه الله- أثر سفيان بن عيينة^(١) في بيان اعتقاد المرجئة! معلقًا عليه بقوله:

«والشاهد من هذا أن سفيان جعل ترك الفرائض من غير عذر -مع الإتيان بالشهادة- كفرًا، وأن عدم التكفير بذلك من صفات المرجئة...»^(٢)!
 ويبدو (!) أن أخانا السعد -أسعده الله بالدليل- لم يتنبه للمحظ (الإرجاء) -الدقيق- في كلام سفيان!!!

(١) وكنت قد ذكرت في «الرّد البرهاني» (ص ٢٢٠) ما في سنن أبي داود من الكلام...

(٢) ثم تأول كلام ابن عيينة في كفر إبليس! بقوله: «لعله يقصد...»!!!

... وهكذا: كثير ممّا (نحن) بصدده.. لعل.. لعل!!

فاقول: اجعل (لعل) عند ذلك (!) الكوكب...

حيث إنَّ نصَّ كلامِ سفيانَ واضحٌ في أنَّ (المرجئة أوجبوا الجنةَ لِمَنْ شَهِدَ أَنَّ لا إلهَ إلاَّ اللهُ مُصْرّاً بقلبه على تركِ الفرائضِ)!!

فما معنى هذا الإصرارِ القلبيِّ -هنا-؟!؟

وهل التَّاركُ -إنَّ لم يكن عنده هذا الإصرارُ القلبيُّ!- كمثِّلَ الذي عنده؟!؟

فأين هذا من ذاك؟!؟

فضلاً عن (إيجابهم) الجنةَ بذلك!!!

من أجلِ ذا: نَقَلَ الإمامُ محمدُ بنُ نصرٍ المروزيُّ -رحمه الله- في كتابه: «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٥٢٠) عن (طائفةٍ من أصحابِ الحديثِ) قولَهُم -بعد كلام-:

«... فَمِنْ ثَمَّ قلنا: إنَّ تركَ التَّصديقِ باللهِ كفرٌ به، وإنَّ (تركَ الفرائضِ) مَعَ تصديقِ اللهِ أَنَّهُ أوجبها: كُفْرٌ؛ ليس بكُفرٍ باللهِ؛ إِنَّمَا هو كُفْرٌ مِنْ جِهَةِ تركِ الحقِّ...».

ثُمَّ نَقَلَ عن أصحابِ الحديثِ -هؤلاءِ- تعليلَ قولِهِم -بقوله-:

«قالوا: ولنا في هذا قدوةٌ بِمَنْ رَوَى عَنْهُمْ مِنْ أصحابِ رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَالتَّابِعِينَ؛ إِذْ جَعَلُوا لِلْكَفْرِ فُرُوعاً -دونَ أَصلِهِ- لا تَنقُلُ صَاحِبَةُ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ؛ كَمَا ثَبَتُوا لِلْإِيمَانِ -مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ- فُرْعاً لِلْأَصْلِ؛ لا يَنقُلُ تَرْكُهُ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ؛ مِنْ ذَلِكَ قولُ ابنِ عَبَّاسٍ...».

قلت: ثُمَّ أوردَ -رحمه الله- أَثَرَهُ الصَّحِيحَ المشهورَ -رُغِمَ أَنفُ ذاكِ (الرُّوَيْبِضَةِ)^(١) وَ(خُلَفَائِهِ)!- مِنْ طُرُقٍ عِدَّةٍ، وَالْفَاظُ مُتَعَدِّدٌ- في تفسِيرِ آيَاتِ الْحُكْمِ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ، قال:

(١) انظر كتابي «الرَّدُّ البرهاني» (ص ٢٢٣-٢٢٤).

«ليس بالكفر الذي يذهبون إليه».

فلست أدري!!! هل ستقولون (١) -هنا- هؤلاء (مُرجئةٌ أصحاب الحديث)؟!

فإن (كانوا!)؛ فأين (الإمام) ابنُ نصرٍ منهم، وعنهم؟!

أم ماذا ستفعلون (!) هذه المرأة؟!

□ كلمةُ إسحاق بن راهويه، وضبطها:

ثُمَّ نَقَلَ الْأَخُ عَبْدِ اللَّهِ (ص ٥١) قَوْلَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ: «غَلَّتِ الْمُرْجِئَةُ حَتَّى صَارَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ: مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ، وَالزَّكَاةَ، وَالْحَجَّ، وَعَامَّةَ الْفَرَائِضِ - مِنْ غَيْرِ جُحُودِهَا - لَا تُكْفَرُهُ، يُرْجَأُ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ - بَعْدَ -؛ إِذْ هُوَ مُقَرَّرٌ، فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا شَكَّ فِيهِمْ - يَعْنِي: فِي أَنَّهُمْ مُرْجِئَةٌ -». هـ. مِنْ «فَتْحِ الْبَارِي» (٢٣/١) لِابْنِ رَجَبٍ.

وقد قال ابنُ رجبٍ - قبلَ الكلامِ السَّابِقِ^(١) -: «(وكثيرٌ) مِنْ علماء الحديث يرى تكفيرَ تاركِ الصَّلَاةِ، وحكاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ إجماعاً منهم؛ حَتَّى إِنَّهُ جَعَلَ قَوْلَ مَنْ قَالَ: لَا يَكْفُرُ بِتَرْكِ هَذِهِ الْأَرْكَانِ - مَعَ الْإِقْرَارِ بِهَا - مِنْ أَقْوَالِ الْمُرْجِئَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ...».

قلتُ: ومُظِنَّةُ الْحُكْمِ بِالْإِرْجَاءِ فِي هَذَا الْقَوْلِ وَاضِحَةٌ.. وَإِنْ غَابَتْ - مَرَّةً ثَانِيَةً! - عَنْ آخِنَا السُّعْدِ!!

فقولُ الْمُرْجِئَةِ - فِي هَذَا التَّارِكِ -: «يُرْجَأُ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ» بَيِّنٌ فِي سَبَبِ الْحُكْمِ^(٢)

(١) وقبلة (١) - أيضاً - كلامُ مهمٍّ آخَرٍ؛ فانظروا!!! وقارن بما سيأتي (ص ١٢٠).

(٢) انظر كتاب «الوعد الأخرى: شروطه، وموانعه» (٥٩٦/٢) للدكتور عيسى =

عليهم بضلالهم..

أما القائل: إن هؤلاء فساق، فجائر، داخلون تحت طائلة الوعيد: فليس من هذا القبيل؛ لا في كثير، ولا في قليل!

فإذا جردنا كلام إسحاق من هذه المظنة -التي حكّم بها على هذا القول: بالارجاء-: فإن أمره -رحمه الله- لا يخرج عن اثنين:

إمّا: خطأ على إسحاق...

أو: خطأ من إسحاق...

فلقد ذكر شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٦١٠ / ٧) (أقوال العلماء) في حكم (ترك شيء من هذه الأربعة)، ثم قال:

«هي روايات عن أحمد:

أحدها: أنه يكفر بترك (واحد) من الأربعة حتى الحرج، وإن كان في جواز تأخير نزاع بين العلماء، فمتى (عزّم) على تركه بالكليّة كفر.

وهذا قول طائفة من السلف، وهي إحدى الروايات عن أحمد، اختارها أبو بكر.

والثاني: أنه لا يكفر بترك (شيء) من ذلك -مع الإقرار بالوجوب-.

وهذا هو المشهور عند كثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة، ومالك،

= السعدي - نشر دار عالم الفوائد!!!

ولي على هذا الكتاب ملاحظات عدّة؛ أهمّها خلطه في مصطلحات العلماء، وعدمه

ضبطه لها... كمثل قوله -في (٤١٤/١)-: (جنس الالتزام)!!

فما هذا؟! وأين برهانه؟! بل: ما معناه -عنده-؟!

والشافعي، وهو إحدى الروايات عن أحمد، اختارها ابن بطّة، وغيره...».

□ تاصيل وتفصيل:

بل هذا الإمام ابن رجب -نفسه- يقول في «فتح الباري» (١/ ٢٠-٢١) -نفسه- قِيلَ نَقْلُهُ كَلَامَ إِسْحَاقَ^(١) -شارحاً حديث: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»: «وإذا كانت هذه دعائم البنيان وأركانها؛ فبقيّة خصال الإسلام كبقية البنيان، فإذا فُقد شيءٌ من بقية الخصال الدّاخلية في مُسمّى الإسلام الواجب؛ نقصَ البنيان، ولم يَسْقُطْ بِفَقْدِهِ.

وأما هذه الخمس؛ فإذا زالت (كلّها) سقطَ البنيان، ولم يثبت بَعْدَ زوالِها. وكذلك إن زالَ منها الركنُ الأعظم؛ وهو (الشّهادتان)، وزوالهما يكون بالإتيانِ بما يضادُّهما، ولا يجتمعُ معهما.

وأما زوالُ (الأربع البواقي)؛ فاختلف العلماء:

هل يزولُ الاسمُ بزوالِها^(٢)؟

أو زوالِ واحدٍ منها؟

أم لا يزولُ بذلك؟

أم يفرقُ بين الصَّلَاةِ وغيرها؛ فيزولُ بتركِ الصَّلَاةِ دونَ غيرها؟

أم يختصُّ زوالُ الإسلامِ بتركِ الصَّلَاةِ والزُّكَاةِ -خاصّةً-؟

وفي ذلك اختلافٌ مشهورٌ.

وهذه الأقوال -كلّها- محكيّة عن الإمام أحمد.

(١) وهو الكلامُ المُهمُّ الذي أشرتُ إليه -في الحاشية- قبل صفحتين!!

(٢) جميعاً... وإيّاكَ والتّحريف!! وانظر ما سيأتي (ص ١١٩).

فهل الإمام أحمد -فضلاً عن غيره من (العلماء)^(١)- مرجئة؛ لأنهم (لا يكفرون بترك شيء من ذلك [الأركان الأربعة] -مع الإقرار بالوجوب^(٢))-!!!!
سبحانك اللهم!

وقد قال الإمام حرب الكرماني في «عقيدته» (رقم: ٢١ - بتحقيقي)^(٣):
«والكف عن أهل القبلة؛ فلا تكفر أحداً منهم بذنب، ولا تخرجه من الإسلام بعمل؛ إلا أن يكون في ذلك حديث -كما جاء، وكما روي-؛ فنصدقه ونقبله، ونعلم أنه كما روي؛ نحو كفر من (يستحل) ترك الصلاة، وشرب الخمر، وما أشبه ذلك، أو يتدع بدعة ينسب صاحبها إلى الكفر والخروج من الإسلام، فاتبع ذلك، ولا تجاوزة».

ومنه: قول الحافظ ابن رجب -نفسه- في «الفتح» (١/ ١٢٩-١٣٠):
«وقد وردت نصوص اختلف (العلماء) في حملها على الكفر الناقل عن الملة -أو على غيره-؛ مثل الأحاديث الواردة في كفر تارك الصلاة!^(٤)».

□ تحقيق النقل عن سماحة الشيخ ابن باز:

ثم نقل الأخ السعد -سددّه الله- (ص ٥٢) قولاً نسبته إلى (سماحة أستاذنا العلامة الشيخ)^(٥) عبد العزيز بن باز -رحمة الله عليه-؛ أنه سئل -رحمة الله -عمن

(١) أم يقال -أيضاً-: هؤلاء مرجئة؟!

(٢) الذي هو المعنى الدقيق لـ (الالتزام).

(٣) وانظر «حادي الأرواح» (ص ٦٥٥ - ط. الزغلي) -للإمام ابن القيم-.

(٤) ولم يذكر الأخ عبد الله -هداه الله- أيًا من هذه المباحث!! مكتفياً بقوله: (وقال عبد العزيز بن باز...!) سبحان الله!!

يقول: إن العمل داخل في الإيمان لكنه شرط كماله؟

فاجاب: لا، لا؛ ما هو بشرط كمال، هو جزء من الإيمان، هذا قول المرجئة ا.هـ. «مجلة المشكاة - العدد الثاني (ص ٢٩٧)»^(١).

قلت: وعلى هذا تعليقات:

أولها: أن كلام أستاذنا الشيخ ابن باز -رحمه الله- تتمه (!) توضحه، وتبيته، وتشرحه؛ وهو قوله -بعد- مباشرة- في المرجع نفسه!:

«... المرجئة يرون الإيمان: قول وتصديق -فقط-.

والآخرون يقولون: المعرفة.

وبعضهم يقول: التصديق.

وكل هذا غلط...

والصواب -عند أهل السنة- أن الإيمان قول، وعمل، وعقيدة -كما في «الواسطية»-، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية».

قلت: وكل هذا حق لا ريب فيه، وصواب بلا شبهة تعريه...

وفي هذا إشارة جلية إلى أن كلام سماحة أستاذنا الشيخ ابن باز -رحمه الله- متعلق بالمصطلح الحادث -هذا- على المعنى الإرجائي الضال -ذاك-؛ ليس إلا!!

بدليل ما سيأتي من كلامه الآخر -قريباً-؛ الشارح له، المبين لمجمليه.

ثم قال السائل -بعد سؤال-:

«يذكرون أنكم لم تعلقوا على هذا في أول «الفتح»؟

فأجاب سماحته -بَعْدَ كلام-:

«ما أذكركم! يُمكنُ مرّ، ولم نَفُظْ له^(١)».

أقول: وقد نَقَلَ قولَ ابنِ حجرٍ -هذا- نفسهُ- العلامةُ السَّفارينيُّ (السَّلفيُّ الأثريُّ) في «لوامع الأنوار البهية» (٤٠٥/١) مُقرّاً له...

ولم يتعقّبهُ الشّيخان عبدُ الرحمن أبابطين، وسليمان بن سَحْمان -في تعليقهما عليه- بشيءٍ...

ونَقَلَ هذا -أيضاً- عن الحافظِ ابنِ حجرٍ العلامةُ علاءُ الدين أبو الحسنِ عليُّ ابنُ سُلَيْمانَ المرداويُّ الحنبليُّ -المتوفى سنة (٨٨٥هـ)- رَجَمَهُ اللَّهُ- في «التَّحْبِيرِ شرح التَّحْرِيرِ» (٥٠٣/٢)- دونَ أيِّ تعليقٍ -أيضاً-!

ولم يُعلّقْ عليه بشيءٍ مُحَقِّقُهُ الدكتورُ عبدُ الرحمن بنُ عبدِ اللَّهِ الجبرين -في رسالتهِ الدكتورائيّةِ^(٢)،- ومن غيرِ تعقيبِ المُشْرِفِ عليه الشيخ الدكتور أحمد بن عليٍّ سَيِّرِ المَبَارَكِي^(٣) -حَفِظَ اللَّهُ الجميعَ-.

... وهكذا في سلسلةِ علماء (سلفيِّين) -آخرين-.

(١) ولو كانَ أمرُ هذا المصطلحِ -بطرفيه- بهذا القدرِ من (الخطَرِ) و(الوضوح) -الذي يُخْشِنُ بِهِ المخالفون!- لَمَّا غابَ وَجْهُهُ عن سَمَاحَةِ الشَّيْخِ، وفُطِنَتْهُ... عشرات السنين!!

فَلْيَتَأَمَّلْ هذا... فَإِنَّهُ «من المعاني الدقيقة [التي] تحتاجُ إلى إصغاءٍ، واستماعٍ، وتدبُّرٍ» -كما قالَ شيخُ الإسلامِ في «مجموع الفتاوى» (١٤١/١)-.

(٢) المُقدِّمةُ إلى جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض.

(٣) وهو من أعضاء (اللجنة الدائمة للإفتاء) -الحاليّة-...

□ الشرط... مع ما يضاف إليه :

ولي -ها هنا- تعليقان:

الأول: أن كلام الحافظ ابن حجر فيه دقة، وليس كما ينقله عنه الكثيرون -حتى بعض (كبار) أهل العلم منهم!-؛ إذ نصُّ كلامه -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «... أن الأعمالَ شرطٌ في كماله...»..

ولم يقل: «... شرطُ كمالٍ فيه»!!

وأرى أن بين القولين فرقاً مهماً -دقيقاً-:

فالشرطُ -في الأولى- مرتبطٌ بكمال الإيمان، لا بالإيمان -نفسه-.

بينما الشرطُ -في الثانية- كمالٌ -هو-، ومُرتبطٌ بالإيمان -نفسه- في آنٍ -معاً-.

فحيثُ؛ تكونُ الشرطيةُ غيرَ ذاتِ صِلَةٍ -أساساً- بالإيمان^(١)؛ فلا يُقالُ -في ضوءِ هذا البيان-: الشرطُ خارجٌ عن الماهية!! ولا يُعْتَدَرُ -أيضاً- كما فعلنا! -أحياناً!- بأن الشرطَ -هنا- لُغويٌّ، بمعنى: الحُثْمُ والإلزام^(٢).

فتأمل.

الثاني: أن هنالك كلاماً للشيخ ابن باز -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُناقِضُ ما نُقلَ -هنا-، وهو مشهورٌ أكثرُ، -وأصحُّ^(٣)- من ذلك -جداً-.

(١) وإنما صلتها بكمالِه -الزائد على (أصله)- المتضمنُ حقيقته-.

(٢) وإن كانَ هذا -أيضاً- مقبُولاً، غيرَ مردودٍ.

(٣) لكونَ القائمين على (مجلة المشكاة!) -وهم معروفون!!- ذكروا (ص ٣٧٩) أنهم نقلوا (بعض ما دار في اللقاءين المباركين!! لا كلّه!)

فما يُدرينا ببعضه الآخر؛ ماذا جرى فيه!!!

وذلك في رسالتي «حوار حول مسائل التكفير» (ص ١٦-١٧) - حيث سئل -
- رَحِمَهُ اللَّهُ - مُجَرِّداً عن هذا (المصطلح) - وأشباهه -:

- هل العلماء الذين قالوا بعدم كفر مَنْ ترك أعمال الجوارح مَعَ تَلَفُّظِهِ
بالشهادتين، ووجود أصل الإيمان القلبي؛ هل هم من المُرَجَّة^(١)؟

فأجاب سماحة الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللَّهُ - قائلاً:

«لا؛ هذا من أهل السنة والجماعة.

مَنْ قالَ بعدم كفر تارك الصيام، أو الزكاة، أو الحج، هذا ليس بكافر، لكن
أتى كبيرة عظيمة، وهو كافر عند بعض العلماء، لكن (الصواب): لا يكفر كفراً
أكبر.

أمّا تارك الصلاة؛ (فالأرجح) أنه كفر أكبر إذا تعمّد تركها، وأمّا إذا ترك
الزكاة والصيام والحج؛ فهذا كفر دون كفر، معصية كبيرة من الكبائر.

- ثم أكّد السائل سؤاله لسماحته - دفعاً للالتباس والتوهّم! - قائلاً
(ص ١٧):

شيخنا؛ بالنسبة للإجابة على السؤال الأول؛ فهم البعض من كلامك أن
الإنسان إذا نطق بالشهادتين، ولم يعمل؛ فإنه ناقص الإيمان، هل هذا الفهم
صحيح؟

فأجاب سماحة الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللَّهُ - قائلاً:

(١) وهذا - كُله - هو المراد من إطلاق مصطلح (شرط الكمال) عند (مَنْ يُطْلَقُ) من
أهل السنة النبوية، لا عند المُرَجَّة والأشعرية...

فاحذر الغلط، والخلط!

«نعم؛ فَمَنْ وَحَدَّ اللَّهُ، وأخلصَ له العبادة، وصدَّقَ رسولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم-، لكنَّهُ ما أَدَّى الزَّكَاةَ، أو ما صامَ رمضانَ، أو ما حجَّ -مَعَ الاستِطاعةِ- يَكُونُ عاصيًّا، أتى كبيرةً عظيمةً، ويُتَوَعَّدُ بالنَّارِ، لكنَّ لا يَكْفُرُ -على الصَّحيحِ-.

أما مَنْ تركَ الصَّلَاةَ عَمْدًا؛ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ -على الصحيحِ-».

- ثُمَّ أَكَّدَ السَّائِلُ سَوَالَهُ -بطريقةٍ ثالثةٍ- زيادةً في البيانِ؛ فقالَ (ص ٢٢-

(٢٤):

ما تقولُ فيمَنْ يَصِفُ أَهْلَ السُّنَّةِ الَّذِينَ لا يَكْفُرُونَ بِالذَّنْبِ^(١) بأنَّهُمْ مُرَجَّتَةٌ؟

فأجابَ سماحَةُ الشيخِ ابنِ بازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قائلاً:

«هذا جهلٌ مُرَكَّبٌ، ويَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ، هذا جاهلٌ مِنَ الجَهْلَةِ، وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ.

المُرَجَّتَةُ: الَّذِينَ يَرَوْنَ الْأَعْمَالَ أَنَّهَا ما تَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ؛ يَرَوْنَ مَنْ لَمْ يَصِلْ. ولم يُزَلِّ، ولم يَضُمِّ: هذا مِنَ الْإِيمَانِ؛ هذه هي المُرَجَّتَةُ.

أما أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعةُ يقولون: إِنَّ مَنْ تركَ الزَّكَاةَ عاصٍ ناقصُ الْإِيمَانِ.

وَمَنْ لَمْ يَضُمِّ ناقصُ الْإِيمَانِ.

وَمَنْ لَمْ يَحْجْ -وهو مُسْتَطِيعٌ- ناقصُ الْإِيمَانِ.

وَمَنْ زَنَى ناقصُ الْإِيمَانِ.

وَمَنْ سَرَقَ ناقصُ الْإِيمَانِ.

لكنَّ، لا يَكْفُرُ -كما تقولُ الخوارجُ-، ولا يَكُونُ مُخَلَّدًا فِي النَّارِ -كما تقولُ

(١) على المعنى السَّابِقِ في السَّوَالِ الْأَوَّلِ -هنا-.

المُعْتَزَلَةُ - لا؛ يَكُونُ مَعْزُصًا لِلوَعِيدِ، وَعَلَى خَطَرٍ كَبِيرٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ بِذُنُوبِهِ، ثُمَّ يَشْفَعُ فِيهِ الشَّفَعَاءُ، وَلَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ إِلَّا الْكَفَرَةُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا بِاللَّهِ، وَاسْتَحَلُّوا مُحَارِمَ اللَّهِ، أَوْ سَخِطُوا مَا أَوْجَبَ اللَّهَ؛ هُمْ الْمُخْلَدُونَ فِي النَّارِ.

أَمَّا الرَّأْيِيُّ لَا يَخْلُدُ لَوْ مَاتَ عَلَى الرَّئْيِ، لَا يَخْلُدُ وَلَوْ دَخَلَ النَّارَ، وَكَذَلِكَ شَارِبُ الْخَمْرِ لَا يَخْلُدُ، وَالْعَاقُ لَوَالِدِيهِ إِذَا دَخَلَ النَّارَ لَا يَخْلُدُ، أَكَلُ الرَّبَا - وَإِنْ كَانَ مُتَوَعَّدًا دُخُولَ النَّارِ - يَبْقَى فِيهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُخْرَجُ بَعْدَ التَّطْهِيرِ إِلَى الْجَنَّةِ - كَمَا جَاءَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَحَادِيثُ الشَّفَاعَةِ -.

وَمَنْ عِنْدَهُ شَكٌّ يَرِاجِعُ أَحَادِيثَ الْآخِرَةِ؛ لِيَعْرِفَ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَشْفَعُ عِدَّةَ شَفَاعَاتٍ لِلْعَصَاةِ، وَيُخْرِجُهُمُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَتِهِ، وَيَشْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ، وَالْأَفْرَادُ، وَالْمَلَائِكَةُ.

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا يَبْقَى بَقِيَّةٌ فِي النَّارِ مِنَ الْعَصَاةِ، يُخْرِجُهُمُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ بِغَيْرِ شَفَاعَةٍ بَعْدَمَا احْتَرَقُوا، ثُمَّ يُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ، فَيَنْبِتُونَ كَمَا تَنْبِتُ الْحَبَّةُ فِي حِمْلٍ السَّيْلِ، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا يَأْذَنُ لَهُمُ اللَّهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَلَا يَبْقَى فِي النَّارِ إِلَّا الْكَفَرَةُ، هُمْ الْمُخْلَدُونَ فِيهَا أَبَدَ الْآبَادِ، أَمَّا الْعَصَاةُ فَلَا يَخْلُدُونَ.

هَذَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لَيْسَ قَوْلُ الْمُرْجَنَةِ.

الْمُصِيبَةُ فِي الْجَهْلِ.

مَا يَبْلُغُ الْأَعْدَاءُ مِنْ جَاهِلٍ مَا يَبْلُغُ الْجَاهِلُ مِنْ نَفْسِهِ.

ثُمَّ سَأَلَ السَّائِلُ - مُؤَكَّدًا - ثَلَاثَةً وَرَابِعَةً -:

يَا شَيْخُ؛ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ هَذَا مِنَ قَوْلِ الْمُرْجَنَةِ، مَاذَا نَقُولُ فِيهِ؟

فأجاب سماحة الشيخ ابن باز -رَحِمَهُ اللهُ- قائلاً:

«قلنا: جاهلٌ مُركَّب؛ لا يعرف قول أهل السنة.

يُراجع كلام أهل السنة، يُراجع كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وكلام الأشعري في «المقالات»، وغيرهم من أهل السنة، و«فتح المجيد» للشيخ عبد الرحمن ابن حسن، وغيرهم، ويُراجع «شرح الطحاوية» لابن أبي العز^(١)، ويُراجع «كتاب التوحيد» لابن خزيمة، وأشباهه، حتى يعرف كلام أهل السنة.

فإذا كان جاهلاً مُركَّباً لا يَحْكُمُ على الناسِ بِجهله.

نسأل الله لنا وله الهداية.

- ثم كان السؤال -الأخير- رابعة وخامسة- لوضع النقاط على الحروف -كما يُقال-؛ توكيداً وتثبيتاً، وفيه سؤال السائل (ص ٢٥):

أعمال الجوارح تعتبر شرط كمال في الإيمان؟ أم شرط صحّة للإيمان؟
فقال سماحة الشيخ ابن باز -رَحِمَهُ اللهُ-:

«أعمال الجوارح منها ما هو كمال، ومنها ما ينافي الإيمان:

فالصوم يكمل الإيمان، والصدقة والزكاة من كمال الإيمان.

وتركها نقص في الإيمان، وضعف في الإيمان، ومعصية.

(١) وفيه (ص ٣٣٣) قوله: «وقد أجمعوا [أهل السنة] على أنه لو صدّق بقلبه، وأقرّ بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه: أنه عاصي لله ورسوله، مُستحقٌّ للعقوبة...».

قلت: مع أن في ذكر هذا الإجماع نظراً إلا إذا أراة الأكثرين...

ثم قوله: (وامتنع): يجب تحديده المراد منه، وأنه (امتناع) مجرد عن (الإباء) -أي: بمعنى مخض الرك-؛ فتأمل.

أما الصلاة؛ فالصواب: أن تركها كفر -نسأل الله العافية- كفر أكبر.
وهكذا؛ فالإنسان يأتي بالأعمال الصالحات؛ فهذا من كمال الإيمان؛ أن
يكثر من الصلاة، ومن الصوم التطوع، ومن الصدقات؛ فهذا من كمال الإيمان
الذي يقوّي به إيمانه.

قلت:

فلم يذكر -رحمة الله- إلا الصلاة؛ على (ترجيحه) -المعروف- فيها- ... دون
تبديع، أو تضليل^(١)!!
فإن هذه القول الواضحة الموضحة؛ من ذلك النقل المتور من سياقه،
والمقصود من سياقه!!!

□ مصطلحات... مخالفة:

الثالث: أن (آخِر) ما وقّعتي الله -تعالى- إليه- في هذا (المصطلح)
-شرط الكمال^(٢)-: هو عدم الاستدلال به، ونقي ذكره..
كما ذكرت ذلك -صراحة- في كتابي «الرّد البرهاني» (ص ١٥٦-١٥٧)
-قائلاً- حول هذا المصطلح -نفسه-:

(١) فضلاً عن عدم إنكاره مصطلح (شرط الكمال) -على السائل-؛ بل شرحه وفق
المعنى الممكن قبوله عند أهل السنة؛ فتبّه.

(٢) وما في بابتي؛ كـ(شرط الصّحّة)، و(جنس العمل)، و...، و...

وقد نقلت في كتابي «الرّد البرهاني في الانتصار للإمام الألباني» (ص ٣٦) عن فضيلة
الدكتور الشيخ صالح السّحيمي -حفظه الله- قوله: «القول بأن العمل: (شرط صحّة): ربما
(أوهم) باعتقاد الخوارج، والقول بأنّه: (شرط كمال): ربما (أوهم) بمعتقد المرجئة.

«وإذ قد أضحت (بعض) هذه (الاصطلاحات) عائفاً (ذهنياً) يمنع الحق، ويجبأ أهله عنه؛ فلا بد من (تحريرها، أو تكسيرها)»^(١).

ورحم الله أستاذنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين -القائل- كما في «الأسئلة القطرية» -جواباً على سؤال حول هذه (المصطلحات) -جميعاً:-

«.. وإني أنصح إخواني أن يتركوا هذه الأشياء، والبحث فيها، وأن يرجعوا إلى ما كان عليه الصحابة -رضوان الله عليهم-.

والسلف الصالح لم يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور؛ المؤمن من جعله الله ورسوله مؤمناً، والكافر من جعله الله ورسوله كافراً...»

وهذا جد واضح -بحمد الله-.

ونصيحته -رحمة الله- مقبولة، وعلى الرأس والعين؛ لكونها حقاً، ومن عالم حق، ولا تهدي -إن شاء الله- إلا إلى الحق؛ وبخاصة بعد معانيتنا لأهواء (بعض) الخلق، ومعانيتنا من مخالفي الحق...».

... فهلاً كان قبول عام، والتزام تام: لهذه الكلمة العزيزة العالية، والنصيحة

البليغة الغالية -من هذا الإمام-؟!

□ بين أهل السنة، والمبتدعة:

وأما ما نقله الأخ السعد -غفر الله له- بعد (ص ٥٢-٥٣) -من بعض النقول- عن عدد من الأشاعرة والماتريدية -مما يتعلق بشرط الكمال -ونحوه-:

(١) انظر مقال: (تحرير المصطلحات أو تكسيرها) -في مجلّتنا «الأصالة» (رقم: ٢٩

فالجواب عليه من وجهين:

الأول: أن اصطلاحات أهل البدع قائمة على معانيهم المتدعة، ومقالاتهم المنحرفة؛ بعكس أهل السنة الذين صحت مقالاتهم، واستقامت عقائدهم..

فإن كان ثمة خلل -ما- في بعض قولهم: ففي لفظ اصطلاح، أو حروف كلمة -وما أشبهه-، لا خلل عقيدة، ولا انحراف منهج...

الثاني: أن موافقة مبتدع -أو مبتدعة- لأهل السنة^(١) في شيء من العقيدة أو المنهج: لا ينقض صحيح اعتقادهم، ولا ينقص سديد صوابهم^(٢)....

وأبته هنا إلى نقطتين وردتا في بعض كلام من نقل عنهم:

الأولى: ما ذكره عن الكوثري والغزالي من أن السجود للصنم -أو الشمس- علامة على الكفر، وليس كفرًا!!!

فهذا -منهم- باطل بين البطلان، ناشئ عن فكرهم المُردي، واعتقادهم المنحرف.

(١) ولا أقول: موافقة أهل السنة للمبتدعة!!! فتأمل.

(٢) وقد ذكرت دلائل ذلك -وَحُجَجَهُ- في «الرّدّ البرهاني» (ص ٤٧-٥١).

ومِمَّا أزيده -هنا- ما ورد في كتاب «حادي الأرواح» (ص ٥٩٥ / ط. الزغلي) - للإمام ابن القيم - رحمه الله -:

«والقول الذي يُعدُّ من أقوال أهل البدع، ما خالف كتاب الله، أو سنة رسوله، أو إجماع الأمة؛ إمَّا الصحابة أو من بعدهم.

وأما قول يوافق الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة؛ فلا يُعدُّ من أقوال أهل البدع، وإن دانوا به واعتقدوه.

فالحق يجب قبوله ممن قاله، والباطل يجب رده على من قاله».

ولقد ذكرتُ بطلانَ هذا القولِ، وفسادَهُ: في «التعريف والتنبئة...»
(ص ١٠٨-١١٢) -والحمدُ لله-؛ فلا أُعيد.

القائية: ما نقلَهُ عن الكوثريّ -هنا- من قوله: «إنَّ المؤمنَ لا يخرجُ مِنَ الإيمانِ
-مهما كَبُرَ ذَنْبُهُ- إلَّا بطرُوءِ خَلَلٍ في عقيدتيه -عند أهلِ الحقِّ..».

وقد علّقَ الأخُ السَّعْدُ -عليه- بقوله:

«وقولُهُ: (عند أهلِ الحقِّ) أي: المرجئُ، والجهميَّةُ، والأشاعرةُ».

قلتُ: فهل يُفهمُ (!) من هذا أنَّ أحنانا السَّعْدَ (يُخرجُ مِنَ الإيمانِ بالذنوبِ
إذا كَبُرَ)؟!

ألمْ أنَّ مرادَهُ التَّنبِيءَ على ذِكْرِ (الخللِ في العقيدة)! وأنَّ هذا غيرُ صوابٍ!
بل هو صوابٌ؛ فإنَّ (الخللَ) يَرُدُّ العقيدةَ -في منهجِ السُّنَّةِ وأهلِها- بأسبابٍ:
(عملاً، وقولاً، واعتقاداً)...

فكانَ ماذا؟!

ولستُ أقولُ هذا دفاعاً عن الكوثريّ^(١) الهالك، وماتريدتيهِ المُرَدِّيَّةُ!! فهُما
أوضحُ ضلالاً مِنْ أَنْ يُدافعَ عن شيءٍ مِنْ باطلِهما!!!
ولكنِّي أقولُ هذا جرّصاً على عقيدةِ السُّلفِ، ومنهجِ السُّلفِ، وطريقةِ

(١) يُنظر -لكشفهِ ونقضهِ- كتابُ «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري» لأحمد بن
الصدّيق - بتحقيقِي، وهو مطبوعٌ سائرٌ.

ولقد دَفَعْتُ إلَيَّ مخطوطةَ هذا الكتابِ -لتحقيقهِ- فضيلةُ الشيخِ بكر أبو زيد -عافاه اللهُ
وسدّدَهُ- في منزله بالرياضِ - قبلَ أكثرَ مِنْ عَشْرِ سنواتٍ.
فجزاه اللهُ خيراً على حُسْنِ ظَنِّهِ بأخيه....

السُّلف: أَنْ يَخْتَلِطَ بِهَا سِوَاهَا، أَوْ أَنْ تَتَدَمَّجَ - هِيَ - بِغَيْرِهَا!!
فَالْحَذَرُ... الْحَذَرُ...

□ تحرير النُّقول، والأقوال:

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ - وَالْأَخِيرَةُ - عِنْدَ أَحِينَا السُّعْدِي - سَدَّدَهُ اللَّهُ - فَهِيَ مَا ذَكَرَهُ
(ص ٥٣-٦٠) مِنْ (تَحْرِيرِ مَذْهَبٍ مَنْ^(١) نُقِلَ عَنْهُ قَوْلٌ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَذَلِكَ بِتَتَبُعِ
أَقْوَالِهِ الْأُخْرَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - وَالتَّالِيفِ بَيْنَهَا؛ حَتَّى يُحَرَّرَ قَوْلُ هَذَا الْعَالِمِ - فِي
الْمَسْأَلَةِ ذَاتِهَا -؛ لِنَلَا تَتَضَارَبَ أَقْوَالُهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ، وَيُقَوَّلَ مَا لَمْ يَقُلْ!)
فَأَقُولُ: نَعَمْ؛ وَهَذَا مِنْ أَدْنَى حَقُوقِ الْوَفَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ؛ فَضْلًا عَنْ
عُلَمَائِهِمُ الْعَامِلِينَ، بَلَّةَ كِبَرَاتِهِمُ الرَّاسِخِينَ...

فَلَا يُسْتَعْمَلُ هَذَا (الْوَفَاءُ) بِحَقِّ أَحَدٍ، وَيُنْتَهَكُ - وَيُهْمَلُ - فِي حَقِّ آخَرٍ!

فَالْوَفَاءُ وَفَاءٌ، وَالْجَفَاءُ جَفَاءٌ... وَالْبَلَاءُ بَلَاءٌ!

وَلَيْسَ بِخَافٍ أَنْ طَالِبَ الْعِلْمِ الْحَقِّ إِنَّمَا يَنْطَلِقُ بِوَفَائِهِ مِنَ الْحَقِّ إِلَى الْحَقِّ،
لَا لِحُضْرِ إِِرْضَاءِ بَعْضِ الْخَلْقِ...

فَهَذَا - إِنْ كَانَ! - فَهُوَ جَفَاءٌ لِلْحَقِّ بِشُوبِ الْوَفَاءِ لِلْخَلْقِ!!

وَلَقَدْ ذَكَرْنِي دِفَاعُ الْأَخِ السُّعْدِي - الْمُسْتَمِيتُ^(٢)! - عَنْ سَمَاحَةِ الْمُفْتِي الْأَكْبَرِ

(١) وَ(مَنْ) مِنْ الْفَاعِلِ الْعَمُومِ... كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ؛ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَنَّهُ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - لَمْ
يُخَصِّ ذَلِكَ بِ(كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) - فَقَطْ -!! وَإِنَّمَا أَطْلَقَ...

وَهُوَ الصَّوَابُ؛ فَحُرْمَةُ الْمُسْلِمِ - السُّنِّي - كَاتِنًا مَنْ كَانَ -، وَتَحْرِيمُ النُّقُولِ عَلَيْهِ: أَصْلٌ
قَائِمٌ بِذَاتِهِ؛ فَتَنَبَّهُ.

(٢) إِنْ جَازَ التَّعْبِيرُ!

الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ - تغمّدهُ الله بواسع رحمته - بتلك المناظرة التي وقعت بين شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة أبي حيان النحوي - رحمهما الله -؛ لما استدرك شيخ الإسلام على سيبويه - إمام اللغة - وخطأه، فنفر منه - بسبب ذلك - أبو حيان؛ فقال ابن تيمية: (ما كان سيبويه نبي النحو، ولا كان معصوماً من الخطأ...) ^(١)!!

... فلئن أخطأ سماحة المفتي الأكبر خطأ، أو اثنين أو عشرة... فهذا لا يغض من قدره، ولا ينقص من قيمته - رحمه الله -.

وههنا أمور:

□ أقوال الشيخ ابن باز في تكفير الحكّام:

الأول: أن أعلم الناس بسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم - وهو تلميذه الأوفى، وخريجُه الأكبر، وخليفته في الفتوى: أستاذنا العلامة الشيخ أبو عبد الله عبد العزيز بن باز - رحمه الله - كان على قولٍ مُغايرٍ لقولِ أستاذِهِ، مُباينٍ له.. وهذا قدرٌ من البيان - مُتفقٌ عليه - لا يحتاجُ إلى كثيرٍ كلام...

وفي رسالة «الفتاوى البازية في تحكيم القوانين الوضعيّة» ^(٢) (٣-٥) - لسماحيته -:

— أنه سئل - رحمه الله - عن تبديل القوانين، وهل يعتبر كفرًا مُخرجًا من الملة؟

(١) «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص ٥٤١).

وانظر ما سيأتي (ص ٧٥-٧٦) من كلام الشيخ ابن باز في شبّخه محمد بن إبراهيم - رحمهما الله -.

(٢) نشر مكتبة الإمام النظمي - الكويت / الطبعة الأولى - سنة ١٤٢٠ هـ.

فأجاب سماحته:

«إذا استباحه؛ إذا استباح الحكم بقانون غير الشريعة: يكون كافراً كفوفاً أكبر؛ إذا استباح ذلك، أمّا إذا فعل ذلك لأسباب خاصة -عاصياً لله- من أجل الرشوة، أو من أجل إرضاء فلان، أو فلان، ويعلم أنه مُحَرَّم: يكون كفوفاً دون كفرٍ. أمّا إذا فعله مُستحلاً لها: يكون كفوفاً أكبر.

كما قال ابن عباس في قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿الظَّالِمُونَ﴾، ﴿الْفَاسِقُونَ﴾.

قال: ليس كمن كفر بالله، ولكن كفر دون كفر.

أي: إذا استحلّ الحكم بقانون، أو استحلّ الحكم بكذا، أو كذا -غير الشريعة- يكون كافراً، أمّا إذا فعله لرشوة، أو لآثاوة بينه وبين المحكوم عليه، أو لأجل إرضاء بعض الشعب، أو ما أشبه ذلك؛ فهذا يكون كفوفاً دون كفرٍ. - ثم سئل -رحمه الله- مفصلاً:-

هل هناك فرق بين التبدّل، وبين الحكم في قضية واحدة؟! يعني: هل يوجد فرق في هذا الحكم بين التبدّل -ككل-، والحكم في قضية واحدة؟ التبدّل يا شيخ؟

فأجاب:

«إذا كان لم يقصد بذلك الاستحلال، وإنما حكّم بذلك لأجل أسباب أخرى: يكون كفوفاً دون كفرٍ، إمّا إذا قال: لا حرجَ بالحكم بغير ما أنزل الله، وإن قال: الشريعة أفضل، لكن إذا قال: ما في حرج، مُباح: يكفر بذلك كفوفاً أكبر، سواء قال: إنّ الشريعة أفضل، أو: مساوية، أو رآه أفضل من الشريعة: كله كفرٌ».

- ثُمَّ سُئِلَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - عَلَى وَجْهِ التَّوْكِيدِ -:

يعني: هذا الحكم يشمل التبدل وعدم التبدل، يعني: يشمل كل الأنواع؟
فأجاب:

«جميع الصور، في جميع الصور».

لكن يجب أن يُمنع، ويجب منع ذلك، وهو كفرٌ دون كفر، ولو قال: ما قصدت، ولو قال: ما استحلته، بيني وبين فلان عداوة، أو رشوة؛ يجب أن يُمنع.
فلا يجوز لأحد أن يحكم بغير ما أنزل الله - مطلقاً^(١) -، ولو كان بينه وبين المحكوم عليه عداوة - أو لأسباب أخرى - يجب المنع من ذلك، يجب على ولي أمره أن يمنع من ذلك، وأن يحكم بشرع الله^(٢).

وفي كتاب «مراجعات في فقه الواقع السياسي والفكري» (ص ١٢)
- للدكتور عبد الله الرفاعي - نفع الله به -:

أن سماحته - رحمه الله - سئل:

ما حكم سن القوانين الوضعية؟

وهل يجوز العمل بها؟

(١) ولم يستوعب (!) بعض الناس أن عدم تكفيرنا من يحكم بغير ما أنزل الله: لا يلزم منه - بحال - رضانا عنهم، أو موافقتنا لهم؛ فأتهمنا بما نحن منه أبرياء، وما نسأل الله - تعالى - معة - أن يقتض لنا منه - آجلاً وعاجلاً - إن لم يتب، ويصلح، ويبتن - كما هو هدي كتاب الله - تعالى -.

(٢) مجلة الفرقان عدد ٩٤، في شوال ١٤١٨ هـ - فبراير ١٩٩٨ م.

ثم أفرزت بالطبع في رسالة مستقلة تحت عنوان: «حوار حول مسائل التكفير» - نشر مكتبة الإمام الذهبي - سنة (١٤٢٠ هـ).

وهل يكفر الحاكم بسننه هذه القوانين؟

فاجاب -تعمده الله برحمته-:

«إذا كان القانون يوافق الشرع فلا بأس؛ إذا سن قانوناً في شأن الطريق، في شأن الشوارع، في غير ذلك من الأشياء التي تنفع الناس، وليس فيها مخالفة للشرع، ولكن لتنفيذ الأمور فلا بأس بها.

أما القوانين التي تخالف الشرع فلا؛ إذا سن قانوناً معناه: أنه لا حد على الزاني، ولا حد على السارق، ولا حد على شارب الخمر؛ فهذا باطل، وهذه القوانين باطلة، وإذا استحلها الوالي كفر، إذا قال: إنها حلال، ولا بأس بها؛ فهذا يكون كفرًا، من استحل ما حرم الله كفر».

وفي «مجموع الفتاوى» (٣/ ٩٩٠-٩٩٢) لسماعيه -رحمة الله عليه-:

أنه سئل: هل يعتبر الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله كفارًا؟

وإذا قلنا: إنهم مسلمون؛ فماذا نقول عن قوله -تعالى-: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»؟

فاجاب -رحمة الله-:

«الحكام بغير ما أنزل الله أقسام؛ تختلف أحكامهم بحسب اعتقادهم

وأعمالهم:

من حكّم بغير ما أنزل الله؛ يرى أن ذلك أحسن من شرع الله، فهو كافر عند جميع المسلمين، ومن هذا من يحكم القوانين الوضعية بدلاً من شرع الله، ويرى أن ذلك جائز؛ ولو قال: إن تحكيم الشريعة أفضل؛ فهو كافر؛ لكونه استحل ما حرم الله.

أَمَّا مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ اتِّبَاعًا لِلْهَوَى، أَوْ لِرِشْوَةٍ، أَوْ لِعِدَاوَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، أَوْ لِأَسْبَابٍ أُخْرَى، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَاصٍ لِلَّهِ بِذَلِكَ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ تَحْكِيمُ شَرْعِ اللَّهِ؛ فَهَذَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْكَبَائِرِ، وَيُغْتَبَرُ قَدْ أَتَى كُفْرًا أَصْغَرَ، وَظُلْمًا أَصْغَرَ، وَفَسَادًا أَصْغَرَ، كَمَا جَاءَ هَذَا الْمَعْنَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، وَعَنْ طَاوُوسٍ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ».

الأمر الثاني: أَنَّ سَمَاحَتَهُ -لِقَوَّيْهِ فِي الْحَقِّ، وَثَبَاتِهِ فِي الْعِلْمِ- صَرَّحَ -بِكُلِّ وَضُوحٍ- مُعَلِّناً بِتَخَطُّطِهِ أَسْتَاذَهُ الْأَكْبَرِ، الْمُفْتِيَ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي فَتَاوَاهِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا؛ حَيْثُ سُئِلَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِوَضُوحٍ:

هناك فتوى للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمته الله- يستدل بها أصحاب التكفير -هؤلاء- على أَنَّ الشَّيْخَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ شَرْعِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- مُسْتَحِلًّا، وَمَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ -كَمَا هُوَ التَّفْرِيقُ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ-. فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ:

«هَذَا الْأَمْرُ مُسْتَقَرٌّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ -كَمَا قَدِّمْتُ-؛ أَنَّ مَنْ اسْتَحْلَلَ ذَلِكَ فَقَدْ كَفَرَ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَسْتَحْلِلْ ذَلِكَ؛ كَأَنَّهُ يَحْكُمُ بِالرِّشْوَةِ -وَنَحْوِهَا-؛ فَهَذَا كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، أَمَّا إِذَا قَامَتِ دَوْلَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ لَدَيْهَا الْقُدْرَةُ؛ فَعَلَيْهَا أَنْ تُجَاهِدَ مَنْ لَا يَحْكُمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ حَتَّى تُلْزِمَهُ بِذَلِكَ».

ثُمَّ أَكَّدَ السَّائِلُ -قَائِلًا:-

وهم يستدلون بفتوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمته الله- تعالى؟
فأكَّدَ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ ابْنَ بَازٍ الْجَوَابَ -قَائِلًا:-

«مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ.. عَالَمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَلَيْسَ

بنّي، ولا رسول^(١)، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، كذلك ابن القيم، وابن كثير - وغيرهم من العلماء -.

والأئمة الأربعة؛ كلهم يُخطئ ويُصيب، ويُؤخذ من قولهم ما وافق الحق، وما خالف الحق يُردُّ على قائله، ولو أنه كبير^(٢).

□ تقرّظ الشيخ ابن باز لكلام الشيخ الألباني:

ويخرج من هذين الأمرين - معاً -:

الأمر الثالث: وهو تقرّظ سماحة أستاذنا الشيخ ابن باز، لكلام سماحة أستاذنا الشيخ الألباني في موضوع (فتنة التكفير)^(٣)؛ المعلومة تفاصيلها، والمضبوطة قواعدها، والمشهورة معاملة...

بحيث لا مجال - من قريب أو من بعيد! - أن يُقال:

الألباني يقصد كَيْتَ وكَيْتَا!

أو يريد ذَيْتَ وذَيْتَا!!

... ومثله المُقرَّطُ له، الموافق ما عنده^(٤).

(١) قارن بما أوردته (ص ٧١) من كلام شيخ الإسلام حول سببويه!

(٢) المرجع السابق (ص ٧-٨).

وانظر مجلّة الفرقان (العدد: ٨٢ - رمضان ١٤١٩هـ).

(٣) وهو الذي أودعته كتابي «التحذير من فتنة التكفير»، وهو الآن - بحمد الله - تحت الطبع - للمرة الثالثة - بمزيد من التنقيح - تحت عنوان: «التحذير من فتنة [الغلُو] في التكفير»، والله المسدد.

(٤) ومعهما - رحمهما الله - سماحة الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -؛ الذي قرئ عليه كلام شيخنا، وأقرَّ بمجملته، ووافق أصوله...

رحمهما الله.

وللحق، للعبرة، للتاريخ: أسوق نصّ التّقرير -تأملاً- لأنّ فيه تلخيصاً رائعاً لفتوى شيخنا الألباني، وملخّط الحكم فيها -بدقّة-:

وقد نشرت ذلك جريدة الشرق الأوسط في عددها (٦١٥٦)، وتاريخ (١٢/٥/١٤١٦هـ)، وهذا نصّه:

«أطلعت على الجواب المفيد القيم، الذي تفضّل به صاحب الفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -وفقه الله-، المنشور في جريدة (الشرق الأوسط)، و(صحيفة المسلمون)، الذي أجاب به فضيلته عن أسئلة عن تكفير من حكم بغير ما أنزل الله -من غير تفصيل-.

فألقيتها كلمة قيّمة، قد أصاب فيها الحق، وسلّك فيها سبيل المؤمنين، وأوضح -وفقه الله- أنّه لا يجوز لأحد من الناس أن يكفر من حكم بغير ما أنزل الله بمجرّد الفعل، من دون أن يعلم أنّه استحلّ ذلك بقلبه، واحتجّ بما جاء في ذلك عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، وغيره من سلف الأمة.

ولا شك أنّ ما ذكره في جوابه في تفسير قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، هو الصواب.

وقد أوضح -وفقه الله- أنّ الكفر كفران: أكبر وأصغر، كما أنّ الظلم ظلمات، وهكذا الفسق فسقان: أكبر وأصغر؛ فمن استحلّ الحكم بغير ما أنزل الله، أو الزنى، والربا، أو غيرها من المحرمات المجمع على تحريمها: فقد كفر كفرًا أكبر، ومن فعلها بدون استحلال: كان كفره كفرًا أصغر، وظلمه ظلمًا أصغر، وهكذا فسقه.

□ صورة من جهاد الشيخ ابن باز - العلمي :-

وأما:

الأمر الرابع: فهو الإشارة إلى ذلك المجلس العلمي الذي عُرف - واشتهر - باسم (الدَّعْمَةُ البازِيَّةُ) ^(١) الذي «كان [بعض] الناس يجاورونه فيه محاورَةً تُشْبِهُ المحاصرة، من مجموعة كبيرة، ومُحترمة - من أهل العلم والفضل - في مسألة تكفير المُعَيَّن إذا حَكَمَ بغير ما أنزل الله - تكفيراً مُطلقاً».

فكان صامداً في التمسُّك بمذهب السلف، والتشديد على من خالف، وكان يُؤكِّد بأنَّ التكفير لا يكون بمجرد المعصية والذنب - ما لم يكن ثَمَّة استحلال ظاهر مُعلن -.

وكان يقول: وخلاف هذا مذهب المبتدعة الخوارج ^(٢).

(١) وإنما سُمِّيَ بذلك؛ لِمَا فيه من بكاء الشيخ ابن باز، وتأثره الشديد لِمَا ذَكَرَ شيخُه محمد بن إبراهيم - رحمهما الله -.

(٢) «الإبريزية في التسعين البازية» (ص ٥٤) لفضيلة الأخ الشيخ الدكتور حمَد الشَّوَي - نفعَ الله به -.

ولقد تكرم - جزاءُ الله خيراً - بإهدائي نسخة من كتابه - بيلو - مَهْوَرة بإهدائه الكريم، وهذه صورته:

بسم الله
هذه النسخة هدية لجناب المرحوم
صاحب النسخة الشيخ الجليل
عليه به عهده به علي به عبد الحميد الجليلي
المؤيد المشهور بمصنفاته الجليلة ومقدماته
الجليلة - نأراه ١٣١٠ هـ من فضله مرفقة
لكن خير .
أهدى
صديقه (رحمته الله)
الفاضل ١٤٠٠/١١/١١ هـ

قلتُ:

ولقد عدُّ موقفهُ هذا -رحمهُ الله- من المواقفِ العلميَّةِ النادرة؛ التي تدلُّ على دقَّةِ رأيه، وعمقِ اجتهاده، وفقهِ نفسه، وقوَّةِ شخصيه:

وقد ذكر الأخُ الدكتور أبو عبد الملك حمَّدُ الشَّتوي -أثابهُ الله- مُبيِّناً أوَّلَ موافقيه القويَّة -وأولَّها- في «الإبريزيَّة» (ص ٣٦)؛ فقال:

«مناقشَتُهُ في مسألةِ التَّكفيرِ، وحكمِ الحاكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ، فقد كانَ لَهُ في هذا موقفٌ عظيمٌ، تصدَّى فيه لسؤالاتِ جماعةٍ مِنَ العُلَماءِ وطلابِ العلمِ، وكان لا يتلَّعشُم في الإجابة عنها، ثابتاً على رأيه».

وقالَ -نفعَ اللهُ به- في (ص ٨٠) مِنَ «الإبريزيَّة» -ضمَّنَ كلامِهِ عن (علاقةِ الشيخ ابن بازٍ معَ العُلَماءِ)-:

«دعوتُهُم إلى الاجتهادِ في الطَّلَبِ، ومراجعةِ المسائلِ، وطلبِ التَّرجيحِ، ومعرفةِ الأدلَّةِ، والنَّظَرِ في الثَّابتِ منها».

وكانَ كثيراً ما يدعو أهلَ العلمِ إلى البحثِ في المقالاتِ في ضوءِ مذهبِ السُّلفِ، ولا سيَّما في المسائلِ التي تعمُّ بها البلوى.

وشريطُ «الدُّمعة البازيَّة» درسٌ عظيمٌ في هذا البابِ، وصمودٌ شامخٌ في هذا المعنى، فاسمَعُهُ -باركَ اللهُ فيك- تر عجباً».

وعلى ضوءِ الوجوهِ المتقدِّمة:

فإنَّ إثباتَ أنَّ للشيخِ محمد بن إبراهيم قولاً أو قولين: أمرٌ -مجدِّ ذاته- ليس ذا أثرٍ جليل...

فالعبرةُ بالدليل، لا بالأقاويل..

واختیاراً وافقنا فيه سماحة الشيخ ابن باز، لا يضربنا -معه- خلافنا لسماحة
 الشيخ محمد بن إبراهيم..
 ... رَحِمَ اللَّهُ الجميع.
 ومع ذلك فلي بعض الوقفات في مجمل كلام الأخ السُّعد -أسعده الله
 بتوفيقه-:

□ هل التكفير بالكم، أم بالكيف؟!

الأولى: التفریق بين الحكم بغير ما أنزلَ اللهُ في (القضية)^(١) الواحدة، أو
 (القضيتين)، أو (القضايا) المتعددة.... ما ضابطُهُ الذي يكون (فعلُهُ) فيه كفرًا، أو
 (فاعله) كافرًا؟!

وما الحدُّ -أو العدُّ- في ذلك؟!

وما دليلُ كُلِّ؟!

وهل الأمرُ مُتعلِّقٌ بالكيف، أم الكمُّ؟!

وكيف؟!

وكَمَّ؟!

الثانية: الجزمُ بأنَّ الشيخَ محمد بن إبراهيم لم يُعلنْ تراجعَهُ عن فتوى «تحكيم
 القوانين» -أو عَدَمَهُ-: غيرُ لازم!

فقد يكون تغييرُ الاجتهاد -بنفسه- بابًا قويًّا في إثبات التراجع؛ وذلك
 باعتماد آخر القولين -دون حاجةٍ لازمةٍ إلى التصريح بتراجع -ما-، أو إعلانه...

(١) كما في (ص ٥٤) -من تقریظِهِ- لـ «الرفع»!! وقارن -لزامًا- بما سيأتي (ص ٤٩٦ -

٤٩٨)!! حول (تحديد) فهم فتوى الشيخ محمد بن إبراهيم -رحمَهُ اللهُ-.

نَعَمْ؛ هذا خيرٌ وأزَلَى، وأعلى وأغلى..

والشواهدُ على هذا الأصلِ متعدّدة، ومتنوّعة...

الثالثة: ما نقلَهُ الأخُ السَّعْدُ (ص ٥٥) مِن فتوى الشيخ محمد بن إبراهيم -رحمَهُ اللّهُ- ينبغي تأمُّلُهُ، والنَّظَرُ فيه، والوقوفُ عنده؛ كمثل قولِهِ في صِفَةِ مَنْ حَكَّمَ (القوانين):

(اعتقادُ أنها حاكمةٌ وسائغةٌ...)

(يرأها أعظم...)

(تخضيع...)

وهذا يُلْزِمُنَا -حَمًّا- (تحريرَ مذهبه)، و(التأليفَ بين أقواله) (حتّى يُحرَّرَ قوله) (ولا يتضاربَ كلامُهُ)!!!

فلماذا نُهدِرُ قولاً على حسابِ آخرَ، والكلامُ صادرٌ مِن عالمٍ واحدٍ؟!

أليس الأصلُ حَمَلٌ ما أُجْمِلُ مِن كلامِهِ، على ما فُصِّلَ -في الأولِ والآخر-؟!

وليس بخفيٍّ أن تنقيحَ مناطِ الحكمِ أمرٌ زائدٌ على أصلِ الحكمِ وأساسِهِ.

وعليه؛ فهو لا يُعارضُهُ ولا يُناقِضُهُ:

فقولُ القائل: الحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللّهُ كفرٌ أكبرٌ، ورَدَّةٌ عن الدين: لا يُعارضُهُ

بيانهُ علّةُ هذا التكفيرِ، وسببُهُ، وهو (اعتقادُ صحّةِ جوازِهِ)^(١) = أو (استحلالُهُ)^(٢)،

(١) كما صرّحَ سماحةُ الشيخ محمد بن إبراهيم -رحمَهُ اللّهُ- في «فتاويه» (١/ ٨٠).

وانظر «التعريف والتنبئة» (ص ١٠٢).

(٢) انظر ما تقدّمَ -قريباً- مِن نصِّ تقرّظ سماحةُ أستاذنا الشيخ ابن بازٍ لكلامِ سماحةِ

شيخنا الألبانيّ -في «فتنة التكفير»- رحمهما اللّهُ.

أو غير ذلك من صُور ووجوه -تدلّ على معنى وحيد-...

وقد قال سماحةُ أستاذنا الشيخ ابنِ بازٍ -رحمه الله-:

«مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ (فَلَا يَخْرُجُ عَنْ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ):

أ - مَنْ قَالَ: أَنَا أَحْكُمُ بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ: فَهُوَ كَافِرٌ كُفْرًا أَكْبَرَ.

ب- مَنْ قَالَ: أَنَا أَحْكُمُ بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ فَالْحُكْمُ بِهَذَا جَائِزٌ، وَبِالشَّرِيعَةِ جَائِزٌ: فَهُوَ كَافِرٌ كُفْرًا أَكْبَرَ.

ج- وَمَنْ قَالَ: أَنَا أَحْكُمُ بِهَذَا، وَالْحُكْمُ بِالشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَفْضَلُ، وَلَكِنْ الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ جَائِزٌ: فَهُوَ كَافِرٌ كُفْرًا أَكْبَرَ.

د- مَنْ قَالَ: أَنَا أَحْكُمُ بِهَذَا، وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَا يَجُوزُ، وَيَقُولُ: الْحُكْمُ بِالشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَفْضَلُ، وَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِغَيْرِهَا، وَلَكِنَّهُ مُتَسَاهِلٌ، أَوْ يَفْعَلُ هَذَا لِأَمْرِ صَادِرٍ عَنْ أَحْكَامِيَّةٍ: فَهُوَ كَافِرٌ كُفْرًا أَصْغَرَ، لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمِلَّةِ، وَيُعْتَبَرُ مِنَ أَكْبَرِ الْكِبَايَرِ».

كما في كتاب «قضية التكفير بين أهل السنة وفرق الضلال» (ص ٧٢-٧٣) لسعيد بن وهف القحطاني -حفظه الله-.

قلت:

فذكرُ بعض هذه الصُّور لا ينفي ما سواها... وعدمُ تعليلِ الحكمِ بها لا يُناقضُ صدورَ الحكمِ بِغَيْرِ تعليلٍ..

فالأخذُ بالزائدِ فالزائدِ من أجلِّ الفوائدِ الفرائد...

ومن قواعدِ العلمِ -المقرّرة-: الإعمالُ مُقدّمٌ على الإهمال... فتأمّل.

□ البحث بحث دليل:

الرابعة: كون الشيخ محمد بن إبراهيم -رحمه الله- مسبقاً ببعض أهل العلم -في هذا القول- أم غير مسبق! -كما أشار الأخ السعد (ص ٥٦)- من نوافل الأمور -في هذا المقام-؛ فالبحث بحث دليل شرعي مبين، وقول مستقى من علماء السلف الصالحين...

وليس يخفي ما نقله شيخ الإسلام -في مواضع من كتبه وتوابعه- في أن النقل عن السلف مؤلف في هذه القضية -على التفريق بين أنواع الكفر-، بحسب أنواع الحكم^(١)...

□ كلمتان لعالمين:

وهنا كلمة عزيزة كتبها الشيخ العلامة سليمان بن سحمان -رحمه الله- في «إرشاد الطالب إلى أهم المطالب» (ص ١٩) تبين معنى كلام الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب^(٢) -رحمه الله- في حدّ (الطاغوت)-؛ قال:

«ينبغي أن يعلم أن من تحاكم إلى الطواغيت، أو حكّم بغير ما أنزل الله، واعتقد أن حكمهم أكمل وأحسن من حكم الله ورسوله؛ فهذا مما يلحق بالكفر الاعتقادي المخرج من الملة -كما هو مذكور في نواقض الإسلام العشرة-، وأما من لم يعتقد ذلك؛ لكن تحاكم إلى الطاغوت، وهو يعتقد أن حكمه باطل؛ فهذا من الكفر العملي»^(٣).

(١) انظر كتابنا «تنوير الأرجاء بتحقيق مسائل الإيمان، والكفر، والإرجاء» (ص ٩١).

(٢) وقد استدل ببعض قوله الأخ السعد -وفق الله-

=

(٣) يُريد: الكفر الأصغر.

قلت:

وأهل الدار أدرى بما فيها، وأعرفُ بخوافيها..

ومثله كلام العلامة الشيخ عبد اللطيف^(١) بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد ابن عبد الوهاب -رحمهم الله- في رسالته «أصول وضوابط في التكفير» (ص ٤١): «وهذا بين في القرآن -لمن تأمله^(٢)»؛ فإن الله -سبحانه- سمى الحاكم بغير ما أنزل الله كافرًا^(٣)، وسمى الجاحد لما أنزل الله على رسوله كافرًا. وليس الكفران على حد سواء.

ويزيده إيضاحاً قوله -رحمه الله- في «منهاج التأسيس» (ص ٥١):

«وإنما يحرم التحكيم إذا كان المستند إلى شريعة باطلة، تخالف الكتاب والسنة؛ كاحكام اليونان والإفرنج والترك، وقوانينهم التي مصدرها آراؤهم وأهواؤهم، وكذلك سوائف البادية وعاداتهم الجارية...

فمن استحل الحكم بهذا في الدماء -أو غيرها- فهو كافر؛ قال -تعالى-: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»...

وهذه الآية ذكر فيها بعض المفسرين: أن الكفر المراد -هنا-: كفر دون الكفر الأكبر؛ لأنهم فهموا أنها تناول من حكم بغير ما أنزل الله، وهو غير مستحل لذلك، لكنهم لا ينازعون في عمومها للمستحل، وأن كفره مخرج عن

= وقارن بكتابي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٥٨).

(١) وقد استدل ببعض قوله -أيضاً- الأخ السعد -سدة الله-!

(٢) نعم؛ لمن تأمله.

(٣) تأمل (اسم الفاعل)، ودلالته.

المِلَّة».

ومن ذلك -أيضاً- كلامه -رحمه الله- في «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (٣/ ٣١١)^(١): «وما ذكرته عن الأعراب؛ من الفرق بين من (استحل) الحكم بغير ما أنزل الله، ومن (لم يستحل): فهو الذي عليه العمل، وإليه المرجع عند أهل العلم».

قلت:

وإنني إذ أورد هذه النصوص -كلها- هنا- فإنما ذلك تجاوباً -واستجابة- لهذا الطلب العزيز من أختنا -السعد- العزيز (بضرورة!): «تحرير مذهب (من) نقل عنه قولاً من الأقوال، وذلك بتتبع أقواله الأخرى في هذه المسألة، والتأليف بينها؛ حتى يُحرر قول هذا العالم في المسألة ذاتها؛ لئلا تتضارب أقواله في هذا الأمر، ويُقول ما لم يقل».

والتنبيه على هذا الشيء مهم جداً؛ خاصة في مثل هذه القضية الكبيرة، وهي مسألة الإيمان وما يضادّه، فهناك من أهل العلم من ظن أن قوله في هذه المسألة موافق لقول فلان، ولكن -عند التحقيق- يتبين أن قوله مخالف لقول فلان، أو ربما ظن أن له أكثر من قول في هذه القضية!!

أقول:

... مع أن هذه (الضرورة!) استعملت -كثيراً- استعمالاً غير دقيق؛ وبلا

تحقيق، أو توفيق...

فأجريت مع بعض (١)، وتركّت مع بعض آخر!!

(١) وفي (٣/ ٣٠٩) -منه- مزيد بيان، وزيادة إيضاح...

ومن هذا البعض (!) الذي تركت هذه (الضرورة) -معه!- كاتب هذه السطور -غفر الله لي-؛ فأخذ بعض قولي -وأخذت به-، مع ترك قولي الآخر؛ الأوضح، والأصح، والأبين...
فلماذا؟! لماذا؟!

□ الفهم... الفهم:

الخامسة: ومثلُ (النقل): (الفهم) -سواء بسواء-:
فالنقلُ -مثلاً- عن الشيخ حمد بن علي بن عتيق -رحمه الله- كما فعل أخونا السعد (ص ٥٧-٥٨) - في تكفير الذين (يقدمون) شرع كذا وشرع كذا على كتاب الله وسنة رسوله: واضح...
ولكن؛ فهم هذا (التقديم)، وكيف يكون، وماهيّة صوره: هو مناط البحث، ومدار الحكم....

فهل كلُّ (تقديم) مكفّر؟!

وهل -مثلاً- (تقديم) المقلدة أقوال مشايخهم على النص: من هذا الصنف؟! وكذلك -أيضاً- النقل عن الشيخ سليمان بن سحمان^(١) -رحمه الله- كما في تقرّظ السعد (ص ٥٨-٥٩) - مثله - في اعتبار الحكم بغير ما أنزل الله طاعوتاً؛ فالعبرة في فهمه، وإدراك مرمى كلامه، لا بمجرد النقل، والتكثير منه!!

□ حدّ (الطاعوت)، ومعناه:

فكلام ابن سحمان -رحمه الله- لا إشكال فيه، ولا شبهة تعتريه، وذلك من

(١) وقد تقدّم نقل نصّ (صريح) -جذّاً- من كلامه؛ فيه التفريق الدقيق، بين أنواع الكفر -بحسب أنواع الحكم- على التحقيق؛ فارجع إليه.

وجوه؛ أهمها ثلاثة:

الأول: أن كلمة (طاغوت) -بجدة ذاتها- لا يلزم منها أن تكون كفراً وردة؛ إذ كلُّ كُفْرٍ طاغوت، وليس كلُّ طاغوتٍ كُفْرًا -كما تقدّم- قريباً- من كلام الشيخ ابن سحمان:-

ثم:

هذا الإمام ابن القيم -رحمه الله- يذكر في «الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٣٢- ٦٣٣): (الطواغيت الأربع التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين، وانتهكوا بها حرمة القرآن، ومحوها بها رسوم الإيمان؛ وهي: قولهم: إن كلام الله، وكلام رسوله أدلة لفظية لا تفيد علماً، ولا يحصل منها يقين).

وقولهم: إن آيات الصفات، وأحاديث الصفات مجازات لا حقيقة لها.

وقولهم: إن أخبار رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الصحيحة التي رواها العدول، وتلقنتها الأمة بالقبول، لا تفيد العلم، وغايتها أن تفيد الظن^(١).

وقولهم: إذا تعارض العقل ونصوص الوحي؛ أخذنا بالعقل، ولم نلتفت إلى الوحي.

فهذه الطواغيت الأربع، هي التي فعلت بالإسلام ما فعلت، وهي التي محت رسمه، وأزالت معالمه، وهدمت قواعده، وأسقطت حرمة النصوص من القلوب، ونهجت طريق الطعن فيها لكل زنديق وملحد، فلا يحتج عليه المحتج بحجة من

(١) والثمرّة البدعيّة (١) عند هؤلاء المنحرفين: عدم وجوب الاستدلال بها في العقيدة!! وهذا: ضلال أي ضلال...

وعلى أهل السنّة -وذعاتها- كيفما كان الأمر- اجتناب مصطلحاتهم، وتجنب الفاظهم، ومجانبة مداخلهم...

كتاب اللّٰهُ، أو سنّة رسولِهِ؛ إلّا لَجَأَ إلى طاعوتٍ من هذه الطّواغيتِ، واعتصَمَ بِهِ، واتَّخَذَهُ جُنَّةً يَصُدُّ بِهِ عن سبيلِ اللّٰهِ، واللّٰهُ -تعالى- يحولُهُ وقوئِهِ، ومَنِّهِ وفضلِهِ - قد كَسَرَ هذه الطّواغيتَ طاعوتًا طاعوتًا، على السنّةِ خلفاءِ رسلِهِ وورثَةِ أنبيائِهِ، فلم يزلْ أنصارُ اللّٰهِ ورسولِهِ يصيحون بأهلِها مِن أَقطارِ الأرضِ، ويرجمونَهُم بشهَبِ الوحى، وأدلّةِ المعقولِ، ونحن نُفَرِّدُ الكلامَ عليها طاعوتًا، طاعوتًا:

الطّاعوتُ الأوّلُ....».

وقالَ في (١٢٣٣/٤) -في معرضِ ذكرِ أصحابِ المقالاتِ-:

«.. وكُلُّ يدَّعي أَنَّ العقلَ ذُلٌّ على تلكِ المَقالَةِ وصَحَّتِها، وإذا جاءَ السَّمْعُ بخلافِها لَجَأَ إلى طاعوتٍ من هذه الطّواغيتِ الأربعة...».

أقولُ:

فهل يفهمُ (أحد!!) أَنَّ جميعَ هذه (الطّواغيتِ) على قَدَرٍ واحدٍ مِنَ الحُكْمِ، أو أنها -جميعًا- كفرٌ أكبرٌ؟!

والأمرُ واضحٌ -وللّٰهِ الحمدُ-

الثّاني: أَنَّ الشَّيْخَ ابنَ سَحمَانَ -رحمَهُ اللّٰهُ- بنى كلامَهُ على النّقلِ عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةٍ -رحمَهُ اللّٰهُ- نَقْلًا طويلاً!

فجاءَ أخونا السَّعْدُ -أسعدهُ اللّٰهُ بالحقِّ- فَعَلَّقَ مُحَشِّيًا!-:

«ليس المقصودُ -هنا- النّقلُ عن أبي العباسِ ابنِ تيميةٍ، وإنّما المقصودُ كلامُ سُلَيْمَانَ بنِ سَحمَانَ»!

أقولُ:

وهذا عَجَبٌ! فَإِنَّ كلامَ الأخيرِ -هذا- مَبْنِيٌّ على كلامِ الأوّلِ...

فكيف ينفكان؟! أو يتفككان؟!

وههنا ملحوظتان:

الأولى: أن كلام ابن تيمية -رحمه الله- الذي نقله ابن سخمان، ولم يتعقبه -
ظاهر في تكفير من لم يلتزم^(١) الحكم بالشرع، و(استحلّه)...

وهذا ما نقوله نحن، ونُدافع عنه، ونُنافحُ دونه...

فهل الأخ السعد -أسعده الله بهداه- رجَعَ (!) إلى قولنا؟!

ذلك ما نبغي، ولسنا به نبغي!

الثانية: من ضمن كلام الشيخ ابن سخمان^(٢) -الذي نقله الأخ السعد
(ص ٥٨) - قوله:

«... فهؤلاء إذا عَرَفُوا أَنَّهُ لا يجوزُ لهم الحكمُ إلا بما أنزلَ اللهُ، فلم يلتزموا
ذلك، بل استحلُّوا بأن يحكموا بخلافِ ما أنزلَ اللهُ فهم كفارٌ... اهـ
وفيه بيان كفر الحاكم -نفسه-، والمتحاكمين -على الوجه الذي ذكره-،
وكذا من لم (يعتقد وجوب) ما أنزلَ اللهُ، وإن لم يكن حاكماً، ولا مُتَحَاكماً،
فتأملهُ...»

قلت^(٣): ثم ذكر كلام ابن كثير الذي في التتار عند حكمهم بالياسق، ثم قال:

(١) و(الالتزام) له مفهومه الدقيق (جداً) عند شيخ الإسلام، وليس هو بمعنى
(الالتزام) السائد -اليوم- عند الأكثرين!! فتنبه...

وستأتي -إن شاء الله- إشارات علمية في بيان ذلك، وإيضاحه.

(٢) وهو -فيما نقلت- هنا -من كلام شيخ الإسلام، وتعقيب الشيخ ابن سخمان عليه.

(٣) القائل ابن سخمان، والكلام من أول الأقواس لا يزال له -رحمه الله-.

وما ذكرنا من عادات البوادي التي تُسمّى (شرع الرفاقة) هو من هذا الجنس؛ مَنْ فعله فهو كافرٌ، ويجب قتاله حتّى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يُحكّم سواه في قليلٍ أو كثيرٍ... اهـ من «الدّرر السنيّة» (١٠/٥٠٣-٥٠٥).

.. فالنقاط (...) الواقعة في وسط الكلام، وقبل قوله: «فيه بيان كفر الحاكم... إلخ: من إضافة الأخ السعد!!

ورمز (اه) -الدّالّ على انتهاء النّقل-: من تغيير -وتعبير!- الأخ السعد، فهو -عند ابن سخمان- صريح بالقول: (انتهى)!!

وإنني إذ أُشيرُ إلى هذا -وليس هو في ذاته بذلك الشأن الكبير!-؛ إنّما أردتُ به التّنبية على كلمة لم تذكر (!) من كلام شيخ الإسلام -رحمه الله-؛ وهي ممّا يزيدُ كلامه حسناً على حسن؛ وهي قوله -في موضع النّقط-!-نفسه!!-:

«والأ: كانوا جهّالاً -كمن تقدّم أمرهم^(١)».

وهي كلمة عزيزة، عزيزة، عزيزة^(٢)، «لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ»...

الثالث: من ضمن نقل الشيخ ابن سخمان: نقله بعض كلام الإمام ابن كثير في التتار، وما يحكمون به في السياسات؛ وفيه -عنهم-: «فصار في بنيهِ يُقدّمونه على الحكم بالكتاب والسنة، ومن فعل ذلك فهو كافرٌ، يجب قتاله حتّى يرجع إلى

(١) وما حاول (!) به (البعض) -أو يُحاول!- من التماس المعذرة (!) لهذا (الحذف) بادعاء انقطاع الصلة بين الموضوعين: محاولة فاشلة، يردّها قوله الرابط بينهما: «... كمن تقدّم أمرهم»... فتأمل.

(٢) انظر كتابي: «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٣٩)، و«التحذير من فتنة [الغلو في] التكفير» (ص ٢٦-٢٧ - الطبعة الثالثة، المنقحة).

حكم الله ورسوله، فلا يُحكّم سواء في كثيرٍ، ولا قليلٍ.

ثم علّق الشيخ ابن سحمان -قائلاً:-

«وما ذكرناه من عادات البوادي، التي تُسمّى (شرع الرفاقية) هو من هذا الجنس، من فعله فهو كافرٌ، يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يُحكّم سواء في قليلٍ، ولا كثيرٍ».

والكلام -هنا- له بابان:

□ القوانين.. والتكفير:

الأول: أن الكلام عن (التقديم)، ومناطه الكفري^(١) معلومٌ.

ويدلّ عليه -ويؤكدّه:-

الثاني: وهو قوله: «فلا يُحكّم سواء في قليلٍ، ولا كثيرٍ»:

فهل هذا نهى محضٌ؛ سبيله التحريم -فقط-؟!

أم أن مؤداه الكفر الأكبر؛ فهو صادرٌ منه، وراجعٌ إليه؟!

وحينئذٍ؛ هذا نقضٌ لكلامهم (!) في عدم التكفير بالقضية (الواحدة)،

والقضيتين!!

ثم:

الربط بين النظر الحكمي، والواقع العملي... وهو الأمر الخطيرُ الخطيرُ!!

كيف يكون؟! وما مآلته؟! ومن أهله؟!

(١) وإلا؛ فهل يفهم (أحد) من قوله -تمالى:- «يا أيها الذين آمنوا لا تقدّموا بين يدي

الله ورسوله»: أن كلّ (تقديم) مكفّر؟! حتى (تقديم) أهل التقليد!!! -كما تقدّم-!

وذلك في (القوانين) - المخالفة للشرع - التي لا تخلو منها اليوم - في دنيا الناس - مكان^(١)!!

(١) وفي رسالة «التوكيد في وجوب الاعتناء بالتوحيد» (ص ٥٤-٥٦ - المطبوعة مع رسالة «تنبيه الأمة على وجوب الأخذ بالكتاب والسنة») لـ (سليمان بن ناصر العلوان [القصيمي]) تساؤلُهُ - بعد تقريره أن التوحيد هو إفراذ الله بالعبادة، وهو التوحيد الذي أرسلت الرسل من أجله، وأنزلت الكتب ليبيانه - قائلاً - ضمن كلام وكلام!! :-

«فهل من التوحيد: محبة المشركين، ومنازلة المؤمنين؟

وهل من التوحيد: إمداد المشركين بغير وعدٍ وعدٍ ضدَّ المسلمين؟

وهل من التوحيد: تحكيم القوانين الوضعية، والإعراض عن حكم ربِّ العالمين؟

وهل من التوحيد: تقديم آراء الرجال على قول ربنا وخليفه الأمين؟

وهل من التوحيد: تنظيم الربا في البنوك، ومحاورة من يتعرض لها، ودعمها وإمدادها بالأموال الطائلة خشية الانحطاط؟

وهل من التوحيد: السفر لديار المشركين لتعلم علومهم، والشرب من مشربهم؟

وهل من التوحيد: رفع شعار الكفار في بلاد المسلمين؟!!!!

قلت: وقد كان علني (١) على بعض تساؤلاته - هذه - بقولي:

«والحكم بما أنزل الله من مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؛ فلا يستقيم إسلام المرء حتى يحكم بما أنزل الله، بل لا إسلام له حتى ينفذ ويذعن لحكم الله ورسوله. ولا يشترط في كفر الحاكم بغير ما أنزل الله جحود حكم الله، أو اعتقاد عدم أهليته في العصر - ونحو ذلك -.

بل عدم تحكيمه، ورده، والوقوف أمام من أراد تحكيمه: كفر ورذة عن الإسلام؛ خلافاً (لوجه العصر) الذين لا يكفرون إلا بالاعتقاد!!!!

قلت: وقد وقتت على نسخة أخرى (١) من هذه الرسالة - بنفس السنة!! - فيها (تغييراً) - بلفظ -:

«خلافاً لبعض أهل العصر...!!!! ... فلست أدري أيها قبلًا!!!! ولم ذاك - أصلاً -؟»

كقوانين (العمل والعُمال)^(١)...

وقوانين (المكوس والجمارك)^(٢)...

وقوانين (الربا والبنوك)^(٣)...

... وحتى لو سُميت هذه (القوانين) -بغير اسمِها-: (نُظُمًا)، أو (أنظمة)

-أو غير ذلك!!- فواقعها هو هو!

.. فالعبرة بالحقائق والمسميات، لا بالمظاهر والأسماء!

ولو تُؤمَل -هذا الأمر- وحده-، ودُرِسَتْ نتائجه، وآثاره: لكان ذلك كافياً
سادتنا المشايخ -أعانهم الله- في ضبط أطراف القضية، وإدراكها بصورة جلية
قوية...

وعسى أن لا يكون ذلك بعيداً!

السادسة: الاستدلال بذكر بعض تلاميذ الشيخ محمد بن إبراهيم

-وأقوالهم- في نفي رجوعه (١) عن قوله -كما فعل الأخ السعد (ص ٥٩)- لا
ينفي الواقع، أو يردده^(٤)!

(١) انظر رسالة الشيخ عبد الله بن حميد -رحمه الله-: «بيان ما في نظام العمل

والعُمال، من الأخطاء والتناقض والضللال» -المودعة في «الدرر السننية في الأجوبة النجدية»
(٣١٣-٢٣٧/١٦).

(٢) انظر: المرجع السابق (٤٠٥/١٥).

(٣) انظر: المرجع السابق (٢٣٣/١٥).

(٤) ويلزم -ولا بُد- أن يكون مع ذلك ذكر من خالف الشيخ من تلاميذه -حتى يتم

تحرير النقل عنهم!!!-، وأبررهم، وأعرفهم، وأعلمهم: سماحة أستاذنا العلامة الشيخ ابن باز
-تغمده الله برحمته-.

نعم؛ قد يكون قرينة، لكن: ليست قطعية - البتة -.

وبخاصة أن سائر أقوال تلاميذه - رحمه الله - قائمة على نفي علمهم بهذا المذكور! وعدم العلم بالشيء: لا يلزم منه العلم بعدمه!! - كما هي القواعد العلمية -.

فأين علم أصول الحديث والفقه؟ لماذا لا تطبق ههنا؟!

وهذه القضية من الوضوح والظهور بحيث لا تحتاج إلى كل هذا^(١).

.....

... وهذا ختام التعليق على (مجل) ما وقع في مقدمة الأخ الشيخ عبد الله السعد - أسعده الله بقبول الحق - على وجه التوسط.

ولعل الفرصة تلوح - من جديد! - للوقوف أكثر وأكثر على ما في كلامه من ملحوظات وملحوظات...

ولعل ما هنا يكفي اللبيب.

والحمد لله رب العالمين - القريب المجيب -.

□ □ □ □ □

(١) كما قال فضيلة الشيخ السعد - أعزه الله - في ختام تقريره (ص ٦٠)!

نقدُ مقدمةِ (ابن سالم) لطبعتهِ الثانيةِ!

... كتبُ مُسوّدُ «رفع اللأئمة» (ص ٦١-٦٢) -صفحةً ورُبْعاً- مقدّمةً
لكتابه؛ ذكرَ فيها (القبولَ الكبير!) الذي لقيَه كتابُه؛ لِمَا فيه مِنْ (أدلّةٍ واضحة،
وبراهينَ قاطعة!) -على حدِّ زعمِه!-...

ثم كَرَّرَ (!) واصفاً إِيَّايَ بِـ (التدليس والتلبيس، والافتراء والتحريف!)،
والسَّيرِ فِي (خُطَى المُرَجَّة!)؛ (ذلك المذهب الفاسد الذي يتزعمُه الحلبي!)^(١)!!

كذا قاء!

قلتُ: وهذا -كُلُّه- كلامٌ ليس له إلّا وزنٌ مِدادو!!

فلا أُضِيعُ عليه شيئاً؛ ولو أَقْلٌ مِنْ ظِلِّهِ!!

□ كَذِبٌ صَرِيحٌ؛

ولكن قولَه -بعد- مباشرةً -ناسباً إليّ-:

«... مِنْ حَصْرِ الكُفْرِ فِي الجُحُودِ والتَّكْذِيبِ، وَمِنْ نَفْيِ العَمَلِ أَنْ يَكُونَ مِنْ

الإيمان»... إلى آخِرِ مُفْتَرِيَاتِهِ!!

... فهو كلامٌ عا طِلُّ باطلٌ؛ يعلمُ رُبِّي -جلُّ في غُلَاهُ- أَنَّهُ -به- كاذبٌ عليّ،

(١) وانظر ما سيأتي (ص ٥٥٣) -مُلَحَقاً- مِنْ كلامِ فضيلةِ الشيخِ حُسينِ بنِ عبدِ

العزیز آلِ الشَّيخ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- ضِدَّ ذَلِكَ، وَنَقِضَهُ...

أو جاهلٌ في... أو ... هُما -معاً- مجتمعان!

وما تقدّم -وسياتي- يكفي أقلّه لنقضه، ونسف باطله.

فضلاً عما مضى في كُتبي الأخرى المطبوعة؛ كـ«التعريف والتنبيه»، و«الردّ البرهاني»، بله كُتبي التي تحت الطبع؛ كـ«التبصير..»، و«كلمة سواء...».

... ثم ختمَ كذبه -في مقدّمته الجديدة!- بحمليه ربّه (!!)...

فعلى ماذا؟!

﴿فَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾...

﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾..

... ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾..

□ □ □ □ □

تفنيد (التمهيد)!

... وأعني به: «تمهيد» طبعة «رفع اللائمة» - (الثانية!) - (ص ٦٣-٦٦)!

حيث ابتدأ المسوّد بذكر مَنْ (شَغِبَ) عليه وانتقذه، وردَّ عليه واتَّهمه!!

ولستُ أنا المراد -ها هُنا- هذه المرأة!؛ لأنَّ رَدِّي -إلى الآن- لم يُنشر!! وإنَّما المرادُ إخوةَ طلبةٍ علمٍ أفاضلٍ؛ مِنْ بَلَدِيَّه، ومُكتشفيه (!)، وقنوا على جهله، وعلموا أنَّه -بالعلم!- ليس مِنْ أهله...

□ ردُّ مُعايدٍ:

ولقد ردَّ عليه -في الإنترن- أَحَدُ طلبة العلم الذين لم يتيسَّر لي -إلى الآن- لقاءُهُم، والتعرُّفُ إليهم؛ وهو الأخُ أبو مالك الرِّفاعيُّ -وفَّقهُ المولى-.

فلقد ردَّ عليه الأخُ المذكورُ -جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا- بردَّ مُختصرٍ، لكنَّه جامعٌ قويٌّ -في عدَّةٍ نقاطٍ-، ثُمَّ خَتَمَ رَدَّهُ بقوله:

«فرغتُ من قراءة هذه الرِّسالة في مجلسٍ واحدٍ صَبَحَ الاثنين ٢٥/٩/١٤٢٢هـ؛ وقد علقتُ عليها في مواضع، وكنتُ بدأتُ في قراءتها بكلِّ حيادٍ -إِنْ شاءَ اللَّهُ-، ثمَّ تبيَّنَ لي أنَّ مؤلِّفَهَا الدَّوسريَّ صاحبُ هوى؛ حيثُ يحدِّثُ مِنْ كلامِ العلماء ما لا يوافقُ هواه، ويكفِّرُ الحُكَّامَ تكفيراً مُطلقاً، ويتَّهمُ عِدَمَ المُكفِّرين بأنَّهم مُرجَّعة... إلى آخره، واللَّهُ المُستعان».

أقول:

ووالله -الذي لا رب سواه- قد سمعتُ الأستاذَ الشيخَ أبا محمد ربيع بن هادي -ردَّ الله عنه كيد الأعداء- لما قرئ عليه الردُّ المشارُ إليه- يقولُ -في جَمْعٍ مِنَ الإخوة^(١)-: «هذا كلامٌ يُكْتَبُ بماءِ الذهبِ».

□ دعاوى تنهاوى:

ولقد أعجبنى أخ آخرُ في ردِّه على «رفع اللَّائمةِ» -و(تشغيبه عليه!) -؛ حيثُ قالَ -في بعضِ كلامه- ردًّا على دعوى (!) من دعاويه!!:

«... وهو في دعواه هذه كاذب، وعن طريقِ أهلِ السُّنةِ ناكب، ولطريقِ أهلِ الأهواءِ والبدعِ مُواكبٌ وراكبٌ..!»

وأزيدُ -أنا- موضِّحًا-:

... وعلى طريقةِ (العناكب)!!!

□ كيف يكونُ التحريفُ، والبترُ؟

حاول (!) مُسوِّدُ «الرفعِ» أنْ يُدافعَ عن نفسه فيما اتَّهمَهُ به بعضُ الرَّادين عليه؛ بأنَّهُ يترُ في النُّقلِ، ويحرِّفُ في الفهم!

وهي نفسُ دعاويه (!) عَلَيَّ!!

سبحانَ الله...

ثمَّ ذهبَ (!) يوَصِّلُ أنواعَ الحَذَفِ، وصورة، وما يجوزُ منه! وما لا يجوز!!

(١) في منزله -أواخرَ شهرِ رمضان سنة ١٤٢٢هـ-.

ولقد نقلتُ في مواضعٍ عدَّةٍ -من كتابي هذا- بعضَ نقديهِ وردِّهِ.

أقول:

فلماذا لم يفعل ذلك معي؛ حتى يكون عُذْرُهُ لنفسه (!) - بعدُ - مقبولاً؟!
أَمْ أَنَّهُ ظَنَّ (!) أَنَّهُ يَمْنَأُ عَنِ النَّقْدِ؟!

وَمَنْ تَزَيَّا بِغَيْرِ مَا هُوَ فِيهِ فَضَحَتْهُ شَوَاهِدُ الْامْتِحَانِ

وِخْلَاصَةُ الْقَوْلِ - الْحَقُّ - فِي مَسْأَلَةِ التَّحْرِيفِ وَالتَّبَرُّ - هَذِهِ -:

أَنْ كُلُّ نَقْصٍ - فِي النُّقْلِ - يُوَثِّرُ عَلَى الْمَعْنَى: فَهُوَ نَقْصٌ مَذْمُومٌ:
- فَإِنْ فَعَلَهُ الْمُتَلَبِّسُ بِهِ (خَطَأً) - يَظُنُّهُ اخْتِصَارًا، وَيَحْسَبُهُ تَلْخِيصًا -: فَالْأَمْرُ
سَهْلٌ، وَالتَّصْحِيحُ وَاجِبٌ...

- وَإِنْ فَعَلَهُ الْمُتَلَبِّسُ بِهِ (تَعَمُّدًا) - لِإِخْفَاءِ حَقِيقَةٍ، أَوْ تَغْيِيرِ حُكْمٍ: فَالْأَمْرُ
عَسِيرٌ، وَالْفِعْلُ خَطِيرٌ...

... وَاللَّهُ - تَعَالَى - يَعْلَمُ - فِي عَالِي سَمَاءِهِ - أَنَّ كُلَّ اتِّهَامٍ لِي بِهَذِهِ التَّهْمَةِ الْمَفْتَرَاةِ
- وَعَلَى وَجْهِهَا الثَّانِي! - هُوَ تَقْوَلٌ فَاسِدٌ، وَادِّعَاءٌ مَفْسِدٌ..

وَبَيْنَا وَبَيْنَ الْمُتَّهَمِينَ: عَدْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - رَبَّنَا، وَحُكْمُهُ الَّذِي لَا يَنْخَرُمُ...

□ دِفَاعٌ: وَلِمَ لَا؟!

ثُمَّ تَعَجَّبَ (!) مَسْوُودُ «الرَّفْعِ» مِنْ دِفَاعِ بَعْضِ إِخْوَانِي طَلِبَةِ الْعِلْمِ - مِمَّنْ لَا
أَعْرِفُ أَكْثَرَهُمْ - عَنِّي؛ لِكُونِهِ - فَقَطْ! - دِفَاعًا خُولِفَ فِيهِ كِبَارُ الْعُلَمَاءِ!!

سُبْحَانَ اللَّهِ!

أَلَمْ يَقُلْ بَعْضُ مَنْ (ابْتُلِيَ) بِالْدِّفَاعِ عَنْكَ؛ رَدًّا عَلَى مَنْ (شَغَبَ عَلَيْكَ) - وَهُوَ
(بِاشَاكَ!!) - الْمَعْرُوفُ رَأْيُهُ وَ(هَوَاهُ) - مِمَّا يَلْتَقِي هَوَاكَ!!:

«ومن المعلوم عند كل ذي لب أن هناك فرقاً بين الرد على أهل العلم والتعقيب على أقوالهم، وبين سوء الأدب والخلق معهم - بحجة الرد عليهم، وأنهم ليسوا معصومين-، فلا يجهل الفرق بينهما إلا محروم:

أما الأول: فهذا لا يمنعه طالب علم منصف، متحرر من قيد العصبية والخزيّة التي نهانا الله عنها ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، والتي كانت سبباً في اتخاذ بني إسرائيل أبحارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله.

وأما الثاني: فلا يقع فيه -أو يبرره- إلا من سلبه الله لباس التقوى، وأعماه الله عن نور الرحي، ولا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه!».

أم أن هذا (حلال) لكم! (حرام) على غيركم؟!

وما ضوابط كل -منعاً، وجوازاً-؟!

ولم هذا التلاعب؟!

وما دوافعه؟!

أسئلة -كغيرها- من قبل ومن بعد- لا تجد أدنى جواب؛ مما يحير ذوي العقول والألباب...

ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ الوهاب.

ومع ذلك؛ فأين دفاع أهل الحق والاتباع، من (مغالطات، وأغاليط) أهل الجهل والابتداع؟!

اللهم سلم... سلم...

□ انظروا إلى فعل يديه :

ثم خطب علينا (!) المسوّد حول (الغيرة على التوحيد)، و(السنة)

و(العقيدة): وكأنَّه مُنذِرُ جيشٍ (١)؛ بلا علم، ومن غير يَبَينة!

وكلامه -كُلّه- خاوٍ، ركيكٌ، واهٍ.

ثمَّ أشار -بعد- إلى كتاب «إحكام التقرير»، وما يتصلُ بنقدِه -المعروف-!

وهي شبهة -عَلَيَّ!- فيه!! -قديمةٌ جديدة...

ولكنها -والله- باطلةٌ غيرُ سديدة...

والمُسَوَّد (!) إنَّما يُكرَّر -هنا- كلامَ صاحبه -أو (شيخه)- لا أدري! - (الأخ)

سعد الحميد!!

وقد رددتُ عليه -فيما يأتي-، وبَيَّنتُ وهاءَ دعواه، وسقوطَ مدَّعاه... لا

بخطبة! وإنَّما بحجة...

فانتظر!

□ فتوى.. ثمَّ أخرى؛ فكان ماذا؟!

ثمَّ كرَّر (!) المُسوَّدُ يربطُ فتوى كتابي «التحذير» بفتوى «إحكام التقرير»؛

ليخرجَ بنتيجة (ثالثة!) يسعى -جاهداً- لِيُثَبِّتها؛ كيفما كان الأمر! حتَّى بالكذب،

والبهت -ربطاً بين الكتابين^(١)!!

(١) ومِمَّا قاله (ص ٦٤) -حول كتابي: «الصيحة..»، و«التحذير..»: «وقد تبَيَّن أنَّهما

-أي: الكتابان- قد بناها مؤلَّفُهُما على مذهب المرجئة... إلى آخر ما هذَى!

فأقول: وفي هذا الكلام غَلَطان؛ أولهما أعظمُ مِنَ الآخر:

الأوَّل: أنَّ هذا افتراءٌ بلا امراء؛ وكتابي -كُلّه- نقضٌ له.

الثاني: أنَّ قوله: (أي: الكتابان) خطأً لغويًّا؛ صوابُه: أي: الكتابين؛ لأنَّ (أي): حرفُ

تفسير؛ وما بعدَها: عطفُ بيانٍ على ما قبلها، أو: بَدَلٌ؛ كما في «معني اللَّيْب» (١/ ٧١).

وكأنه (!) ينسى أن الله سميع بصير، وعليم بما في الصدور...
 وكأنه (!) ينسى أن الله -تعالى- هو مالك يوم الدين، يوم الفصل والقضاء
 بين العالمين..

... وما نحن نذكره -أدنى حق المسلم على أخيه!-؛ فهل يتذكر؟!
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾..
 ... فإذا تذكر؛ فهل يزدجر؟!

□ شفاء صدور المؤمنين:

ثم أظهر المسود (ص ٦٥) غيظه على أولاء الإخوة المذكورين -جزاهم الله
 خيراً- لكونهم «لا يزال هؤلاء يدافعون عنه [عني] ويُنافحون...»!
 فأقول: الحمد لله.. فهذا من أمارات أننا على الحق المبين؛ فليس بيننا وبينهم
 إلا نسب الحق الأمين، وصلة النهج المستبين.
 فاعقل، ولا (تبق) من الجاهلين!

نعم؛ اعقل...

فأنا لست دولة...

ولا هيئة...

ولا لجنة...

ولست ذا مال...

ولا جاه...

ولا متاع...

... فانظر إلى نفسك، واصدقها قولك وحكمك، وامحضها نصحك؛ فأنت

بهذا أولى، والنظر إليك -فيه- أعلى... إن كنتَ (!) من الفاهمين (المدرّكين)!!

□ لزوم ما لا يلزم:

ثم ادّعى المسوّد (ص ٦٥) أن من يُخطئون بعضَ مُحطّني الحلبي، ويتهمونهم بالحزبية، والتكفير... و... إلّما (يلمزون كبار العلماء الذين تكلموا فيه)!

وهذا جدّ باطل؛ فهو من بآية قياس الحديد على القطن!

ووهنه قاضٍ بنقضه، وكلامي في «الأجوبة المتلازمة» كافٍ لإبطاله، ووافر بهذه.. فضلاً عما أترّع به كتابي هذا -«التنبيهات»- من تقدير للمشايخ واحترام، مع مخالفتي لهم في أصل الكلام...

والسلام!

ولا أجد من نصيحة (صادقة) أفدّمها له (!) -هنا- أبلغ مما نقله -هو- هده اللّه -من «تفسير ابن كثير» حضاً على (الإخلاص)، وتركيزاً على عدم (الهوى، والعصبية)...

ثم قال لمنصوحه (!): «فلا -واللّه- لا ينفعه الحلبي [وهو المردود عليه]، ولا غيره [من الرادّين]»!

وأقول:

آمين آمين لا أرضى بواحدة حتى أبلغهم ألفين آميناً

□ في التقليد:

ثم ختم «تمهيد» (ص ٦٥-٦٦) بدعوة مُبطّنة (!) إلى التقليد!!^(١) لكنه قال

(١) وهذا خطرٌ جديدٌ يُداهمُ دعوتنا السلفية الميمونة: الدعوة إلى التقليد؛ بثوبه =

-ضمنها!- ثلاث كلمات (رائقات):

الأولى: «العامي يسعه السكوت»!

فَلِمَ تدعوه إلى التقليد في أمر يسعه السكوت فيه -وعنه-؟!

الثانية: «إنه لمن المضحك المبكي أن ينقلب العامي إلى مُجادلٍ ومُناظرٍ، ومُدافعٍ عمن يقلده»!!

نعم -والله-، وأنت على عين كلامك دليل... وأي دليل!!

وليت الأمر وقَفَ إلى ذلك... بل صار المقلد -مُجادلته، ومُجادلته!- شيخاً، وقُدِّم، وإن كان حقه التأخير!

الثالثة: «فيا عبد الله... -والله إنها نصيحةٌ محبٌ- إياك ثم إياك أن تكون حرباً على أهل السنة، وأنت تدري أو لا تدري^(١)، والله موعداً «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ».

وفي الختام أقول -كما قال بعض السلف-: «والله إني لا آسى عليه، ولكن آسى على من أضلهم».

أقول:

فوالله، وتالله، وبالله: إن ما يجري (علينا!)، و(فيها!) لأكبرُ بينةً ظاهرةً ندفعُ بها في وجوه (المخالفين) يمثل هذا الكلام الحسن؛ الذي أحسن منه الصديق فيه،

= الجليد!!

فاحذروه.. وحذروا منه...

(١) نعم...

إِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فَبِئْسَ مُصِيبَةٌ أَوْ كُنْتَ تَدْرِي فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ

وموافقة الحق له...

لا مجرد (دغدغة) عواطف، ولا استشارة حميات عواصف!!

والله الموعد..

نعم؛ الله الموعد... وأنا -بحمد الله- لوائقون...

«وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا».

□ □ □ □ □

وقفة مع وقفة!

.. وتحت عنوان (وقفة مهمة) كتب المسوّد (ص ٦٧-٦٩) كلامًا حول كتابي «التعريف والتبينة بتأصيلات العلامة الإمام محمد ناصر الدين الألباني في مسائل الإيمان، والردّ على المرجئة»^(١) -المطبوع مرتين، والثالثة قريبًا- إن شاء الله-...

ثم جعل عزوي له، وإحالي عليه -توضيحًا، وإبانةً، وتصحيحًا-:

(مراوغة)...

(تلبيسًا)...

(ضحكًا على السّدج)...

... ثم أشار (!) إلى أن كلامه مُنصّب على (فتوى اللجنة)، وملتقّ ببيان أنها مُصيبة في فتواها...

□ بين التخطئة والاتهام:

فأقول:

أيّما أعلى وأعلى -ديانةً وأمانةً- أن يكون (هدفًا) لك:

(١) ولم يكتب من عنوانه إلا كلمتين!!

والغرض واضح!!

- تبرة اللجّة من خطي (علمي)؛ من السير عليها الوقوع فيه -أو في غيره-؟
- أم اتّهام (أخيك!!) في عقيدتي؛ بالظنّ، والتّخمين، والحكم البعيد عن الحقّ
واليقين؟!

و(هو) -أي: المتّهم = أنا- يدفع بهذا الاتّهام، ويثبت مناقضته له، ويؤكد
خلافه للمدعى عليه!!

فهل هذا (التّشهّي) صنيع الباحث المدقّق، أم هو صنيع (المتكسّب!)^(١)
المتعصّب؟!

وأين اللّه منك -أيّها الرجل-؟!

ارغو، واكسر قلّمك!

ف(مذهب المرجّعة الباطلي) الذي ترى يدك تسارع بالصّاقه بي،
ولسانك يعجل بالتّفاصيح بذكره: إنّما هو متعلّق -فيما ذكرته اللّجنة الموقّرة- بـ:

حصر الكفر بكفر الجحود، والتّكذيب، والاستحلال...

وهذا -ورئي- ليس من اعتقادي، ولا ديني...

فإذا كان شيء من قولي -أو نقلي- أوهم به -أو ببعضه-: فليكن هذا البيان
الصّريح قاضياً عليه، كاشفاً إيهامه، أو إبهامه...

□ لماذا الإصرار -إذا-؟!

ثمّ تستمرّ، وتصرّ... ولا ترجع وتقرّ!!

وأما (النّقدات) الأخرى: فلا تزيد -كيفما قلبتها، وقلبتهّا!- عن أن تكون

(١) والكسب أنواع!!!

أغلطاً علميةً، أو أوهاماً كتابيةً... أو نحو ذلك...

ومن ذا ينجو من هذين، بل ما هو أعظمُ منهما؟! سبحانه! اللهم...

وما سيأتي -في مواضع شتى- فيما بعد- حُجَجٌ صادقةٌ بهذا؛ فتنبه!
ثم تكلم حول كتابي «التعريف..»؛ مهوِّناً من كونه طبع (قبل فتوى اللجنة،
أو بعدها)؛ قائلاً: «فهذا لا يهم، ولا يغيّر من الأمر شيئاً...!!»

كيف؛ يا ذا الحُيُف؟!

ألا (يكفيك) أن يُغيّرَ -هذا- الحكمَ -على الأقل!- من بدعة اعتقاد؛ إلى
محض انتقاد... ومن التهمة بالإرجاء؛ إلى مجرد استياء... ومن الرمي بالتلبس
(والتصويه)؛ إلى البيان والتنبيه!!

ألا يكون هذا «التعريف»، وتلكم «التنبئة» كافيَّين لإبطال هذه التهمة الباطلة
المدّعاة -اعتقاداً رديّاً، ومذهباً بدعيّاً-؛ يعلمُ الله -في عالي سماء- أننا منها أبرياء،
وعنها برّاء؟!!

أفلا يكون هذا الكتابُ كافياً (لكم) بأنْ تُحوّلوا كلامكم -ديانةً- إلى الكلام
-تخطئةً-؛ لا إلى المتكلم -تهمّةً-؟!!

حينئذٍ؛ يكونُ النظرُ محدوداً، والكلامُ ضيقاً...

أما (الآن): فعكسَ الحقِّ فعلتم، وضدَّ الواقع صنعتم...

□ أفلا تعقلون؟!

وإني لأخوِّفكم بالله^(١)، وأذكركم بهدي رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم-:

(١) انظر لطيفة (١) حول هذا التعبير في كتابي «الدرر المتألّنة» (ص ٢٤-٢٥)!!

«.. وَمَنْ قَالَ فِي (مُؤْمِنٍ) مَا لَيْسَ فِيهِ: أَسَكَّنَهُ اللَّهُ رَدْعَةَ الْحَبَالِ؛ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ»^(١).

وإني -بحمد اللّٰه- لا أخرجُ عن هذا الهدى -إِنْ شَاءَ اللّٰهُ-؛ (قولاً، وعملاً، واعتقاداً)!!

وَمَنْ ادَّعَى عَلَيَّ عَكْسَهُ: فَاللَّهُ خَصَمُهُ!

أقولُ ذلكَ واقعاً، مطمئناً، ساكناً...

... ولو أنك تعقلُ -أيهذا الرجلُ- بعد ذا-: لَجِئْتَنِي (!) تائباً مِن افترائك، وأتيتني مُنكسِراً مِن عظيمِ بلاتك...

لكنْ -فوا أسفاه!- حسابات الدُّنيا غيرُ حسابات الآخرة!!

والصحيحُ: العكسُ...

أَفَهِمْتُ؟!

... ثُمَّ انتقدَ المَسُوذُ كتابَ «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِيهِ..»؛ مُدَّعِيًا أَنَّ فِيهِ «مِنَ الْغَلَطِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ.. إخراجَ العملِ عن الإيمانِ، وأنَّ الإيمانَ يَبْقَى مَعَ تَرْكِ جِنْسِ الْعَمَلِ»!

فأقولُ: حَقًّا حَقًّا إِنَّكَ لَا تَدْرِي وَلَا تَعْلَمُ!!!

أما إخراجُ العملِ عن الإيمانِ؛ فهي فِرْيَةٌ بِلَا مَرِيَّةٍ... وَلَسْتُ أَسَامِحُ -الْبَتَّةَ- مَنْ يَنْسُبُهَا إِلَيَّ، أَوْ يَكْذِبُ بِهَا عَلَيَّ...

وخصمه ربُّ الأرباب... فليجهزِ الجواب...

(١) انظر -لفائدةً حديديَّةً-: «صحيح التَّوَّابِ» (٢٢٤٨) -لشيخنا-، وحاشيته عليه.

ولعلّ (المُسوّد) - لجهله، أو تجاهله! - لم يفرّق - أو لم يستوعب! - بين: كون (عمل الجوارح من الإيمان)، وبيان أنه لا يلزم من ذلك أن (ترك عمل الجوارح غير مُبطل للإيمان)!!

وأما أن الإيمان يبقى مع ترك (جنس العمل):

□ مصطلحات، وحقائق:

فهذه - وأمثالها! - (مصطلحات) فضفاضة؛ لا يجوز الاتكاء عليها قبل الاتفاق على المراد منها...

ولكن؛ ما حيلتُنا بالساعي إلى الهيجا بغير سلاح؟!

وماذا نصنع بـ(عامّي يسغه السكوت)؛ ثم يتكلم، فلا يسكت؟!

وماذا نحاولُ فيمن انقلب (مُجادلاً، مُناظراً، مُدافعاً عمّن يقلدُهم)؛ وهو

متدحرج من تقليد إلى تقليد؟!

أين هو من ربّه الحميد المجيد؟!

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾...

ولقد تكلمتُ كثيراً - وطويلاً - حول مسألة (جنس العمل)، وحدودها

الشرعية، وأُسبها المرعية.. ولا من متفهم!! ولا من مُستجيب!

وللأسف الشديد... العجيب..

فلماذا؟!

(أين الغيرةُ على التوحيد؟)

وأيّن الذبُّ عن السنّة؟

وَأَيْنَ الدَّفَاعُ عَنْ أَهْلِهَا - إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ - (١)!!!

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِيهِ..» قَوْلِي (ص ٤٤ - حَاشِيَةٌ: ٢):

«فَالْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ - طَاعَاتٌ وَمَعَاصِي - وَجُودًا وَعَدَمًا - مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِيمَانِ الْمَطْلُوقِ، لَا بِمَطْلُوقِ الْإِيمَانِ، فَتَنْبِيهِ»!!
ثُمَّ أَرْغَى بِكَلَامِ هَزِيلٍ -جِدًّا- يَدُلُّ عَلَى سُقْمِ ذَهَبِهِ، وَوَهْنِ مَعْرِفَتِهِ -وَلَا أَقُولُ: عَلَيْهِ!-...

□ مِنْ حَقِّ عِلْمِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ:

غَافِلًا، مُتَغَافِلًا - مُغْفِلًا - أَنْ مَبْنَى كَلَامِي -هَذَا- قَائِمٌ عَلَى كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ -نَصًّا، وَرُوحًا-؛ فَهُوَ الْقَائِلُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَقَدْ نَقَلْتُهُ فِي الْمَوْضِعِ نَفْسِهِ (!) مِنْ «التَّعْرِيفِ»!!:-

«فَأَصْلُ الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ -وَهُوَ قَوْلُ الْقَلْبِ وَعَمَلُهُ، وَهُوَ إِقْرَارٌ بِالتَّصْدِيقِ وَالْحُبِّ وَالْإِنْقِيَادِ-؛ وَمَا كَانَ فِي الْقَلْبِ (فَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ مُوجِبُهُ وَمُقْتَضَاهُ عَلَى الْجَوَاحِرِ)، وَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِمُوجِبِهِ وَمُقْتَضَاهُ: (دَلٌّ عَلَى عَدَمِهِ أَوْ ضَعْفِهِ)»^(٢).

ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديق لما في القلب، ودليل عليه وشاهد له، (وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق)، وبعض له؛ لكنَّ ما في القلب هو (الأصل) لما على الجوارح.

وقال -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «مجموع الفتاوى» (١٨٧/٧): «فَإِذَا كَانَ الْقَلْبُ صَالِحًا

(١) «رفع اللأئمة...» (ص ٦٤ - الطبعة الثانية!!)..

فَوَاعَوْثُهَا!

(٢) انظر ما سيأتي (ص ١٣٥) من كلام الشيخ الإمام ابن باز -في هذا المعنى-.

بما فيه من الإيمان؛ علماً، وعملاً قليلاً؛ لزم - ضرورة - صلاح الجسد بالقول الظاهر، والعمل (بالإيمان المطلق)؛ كما قال أئمة أهل الحديث...
... إلى آخر ما قال - رحمه الله - مفرقاً بين (القول)، و(العمل)؛ وصلتهما بـ(الإيمان المطلق)...

فانظر التفريق (الدقيق)؟!

... ولكنت معذور (!)؛ فلغة العلم بك لا (تليق)!

هذا هو التحقيق!!

□ مصطلحات بلا دليل :

ولست أنسى - وقد نسي - أو تناسى! - غيري!! - كلام سماحة أستاذنا الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - في مصطلح (جنس العمل) - هذا - وما أشبهه؛ من أنه: (طنطنة لا فائدة منها)، ومصطلحات (لا دليل عليها)...

وقد نقلت نص كلامه - تأمناً - في «التعريف والتنبيه» (٨٦)، ثم هنا - في هذا الكتاب - (ص ٤٢١) - كما سيأتي -.

إنها ﴿لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾...

وحتى يفهم من لم - أو: لا - يفهم - كالمسود! - هذا - وأشكاله! - كسرًا لهذه (المصطلحات) الجامدة؛ التي (يتبع!!) فيها من لا يديرها؛ أقول:

□ حديث (شعب الإيمان)، وبيانه :

يُعدُّ حديث شعب الإيمان - المشهور - وهو ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه -، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «الإيمان بضغ وسئون - أو

بِضَعِّ وَسَبْعُونَ - شَعْبَةً؛ أَعْلَاهَا: قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ: شَعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ^(١) -: أَصْلًا عَظِيمًا^(٢) مِنْ أَصُولٍ مِنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ - رَدًّا عَلَى غُلُوِّ الْخَوَارِجِ، وَتَقْصِيرِ الْمُرْجَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أُسُسٍ عَقْدِيَّةٍ - مُهِمَّةٍ -:

أَوَّلُهَا: أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

ثَانِيهَا: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ [قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ]، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ [مِثْلُ: إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ]، وَاعْتِقَادٌ بِالْجَنَانِ [مِثْلُ: الْحَيَاءِ].

ثَالِثُهَا: أَنَّ تَرْكَ شُعَبِ الْإِيمَانِ مُتَفَاوَتْ أَثَرُهُ عَلَى صَاحِبِهِ - وَاقِعًا -:

- فَمِنْهَا: مَا تَرَكُهُ مَكْفَرٌ - [إِجْمَاعًا] قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ]، أَوْ خِلَافًا [مِثْلُ: الصَّلَاةِ] -.

- وَمِنْهَا: مَا تَرَكُهُ مُفْسِقٌ - صَغَائِرَ، أَوْ كِبَائِرَ - [مِثْلُ: الْحَيَاءِ].

- وَمِنْهَا: مَا تَرَكُهُ مُفَوِّتٌ لِلْأَجْرِ - دَوْعًا إِنْ - [مِثْلُ: إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ].

... فَضْلًا عَنِ الْأَثَرِ النَّاتِجِ عَنْ قِلَّةِ هَذَا التَّرَكُّ، أَوْ كَثَرَتِهِ؛ مِنْ فِسْقٍ، وَفُجُورٍ،

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩)، وَمُسْلِمٌ (٣٥).

وَانْظُرْ شَرْحَ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ - لَهْ - فِي كِتَابِ «التَّوْضِيحِ وَالْبَيَانِ لِشَجَرَةِ الْإِيمَانِ» (ص ٢١).

(٢) لِذَلِكَ طَعِنَ بِصَحَّتِهِ بَعْضُ الْمُبْتَدِعَةِ!! كَابِي الْمَعِينِ النَّسْفِيِّ - الْمُرْجِي الْمَاتَرِيدِي - فِي كِتَابِهِ «بَصَرَةُ الْأَدْلَةِ» (٨٠٣/٢)!!

وَانْظُرْ نَقْدَهُ - وَنَقْضَهُ - وَكَشَفَ الْمُفْتَرَبَ بِهِ (١) - فِي كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ» (ص ٥٢ وَ ٩٨ - الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ)، وَقَارِنْ بِهِ «شَرْحَ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ٣٨٥).

واثم، وبلاء... فلا تهوين في شيء من ذلك، ولا تهاون فيه -فيما هنالك!!-
... وعلى هذا المعنى -الدقيق العميق- تتابعت كلمات أهل العلم -من أهل
السنة- رَجَمَهُمُ اللَّهُ، أحياء وأمواتاً-:

□ فتوى دقيقة للجنة الدائمة:

من آخر ذلك -وأجله- فتوى «اللجنة الدائمة للإفتاء» -المنبقة عن هيئة
كبار العلماء- في بلاد الحرمين الشريفين- (برقم: ١٧٢٧)^(١) -زادها الله توفيقاً-:
«س: يقول رجل: (لا إله إلا الله، مُحَمَّدٌ رسولُ الله)، ولا يقوم بالأركان
الأربعة -الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج-، ولا يقوم بالأعمال الأخرى المطلوبة
في الشريعة الإسلامية:

هل يستحقُّ هذا الرجلُ شفاعَةَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يومَ القيامةِ؛
بحيث لا يدخلُ النارَ -ولو لوقتٍ محدود-؟!»

ج: مَنْ قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رسولُ اللَّهِ)، وتركَ الصلاةَ، والصَّيَامَ،
والزَّكَاةَ، والحجَّ؛ جاحِداً لوجوب هذه الأركانِ الأربعة، أو لواحدٍ منها -بعد
البلاغ-؛ فهو مرتدٌّ عن الإسلام؛ يُستتابُ:

فَإِنْ تَابَ؛ قَبِلَتْ تَوْبَتُهُ، وَكَانَ أَهْلًا لِلشَّفَاعَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ -إِنْ مَاتَ عَلَى
الْإِيمَانِ-.

وإنْ أَصَرَ عَلَى إنْكَارِهِ؛ قَتَلَهُ وَلِيَ الْأَمْرِ؛ لِكُفْرِهِ وَرُدِّيهِ، وَلَا حَظَّ لَهُ فِي شَفَاعَةِ
النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَلَا غَيْرِهِ -يومَ الْقِيَامَةِ.

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء» (٢/ ٢٣-٢٤ - الطبعة الأولى/ ١٤١١هـ) - الرياض /

برئاسة سماحة أستاذنا العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز -تغمده الله برحمته-.

وإن ترك الصلوة - وخذها - كسلاً وفُتوراً؛ فهو كافرٌ كفراً يُخرجُ به من ملة الإسلام - في أصحِّ قولِي العلماءِ -.

فكيف إذا جَمَعَ إلى تركها تركَ الزكاة، والصَّيام، وحجَّ بيتِ الله الحرام؟! وعلى هذا لا يكونُ أهلاً لشفاعةِ النَّبيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ولا غيره - إن مات على ذلك -.

ومن قال من العلماءِ: إنَّه كافرٌ كفراً عملياً لا يُخرجُه عن حظيرة الإسلام - بتركه هذه الأركان -؛ يرى أنَّه أهْلٌ للشفاعة فيه، وإن كان مُرتكباً لما هو من الكبائر - إن مات مؤمناً^(١).

□ تفصيل الفتوى، وتاصيلها:

قلت: ففتوى اللجنة الموقرة - هذه - سدَّدها اللهُ - تتضمنُ نقاطاً بيَّنة واضحة؛ هي:

- ١ - تكفيرُ (الجاحد) لوجوب الأركان الإسلامية الأربعة، أو واحدٍ منها.
- ٢ - استتابة من هذا حاله؛ فإن تاب قبلت توبته؛ وإلا: قُتِلَ (رِدَّةً).
- ٣ - ترك الصلوة - وحدها - كسلاً وفُتوراً - كفرٌ يخرجُ عن الملة (في أصحِّ قولِي العلماءِ) - ترجيحاً اجتهادياً - عندهم -.
- ٤ - مُصيبة هذا التارك تعظُمُ - وتكَبِّرُ! - إذا جَمَعَ - إلى تركها - تركَ الزكاة، والصَّيام، والحجِّ.
- ٥ - من قال (من العلماءِ) - ترجيحاً اجتهادياً -: إنَّه كافرٌ كفراً عملياً

(١) انظر - هذه الفتوى - وما يعلّقُ بها - كتابي «الردُّ البرهاني في الانتصار للإمام الألباني» (ص ١٨٦ - ١٩١).

-أصغر- لا يُخرجُه عن حظيرة الإسلام - (يتركه هذه الأركان) -: يرى أنه أهلٌ للشفاعة فيه، وإن كان مُرتكبًا لِمَا هو مِنَ الكبائر - إن مات مؤمنًا -.

وعليه؛ فـ:

- النقطتان الأوليان، والنقطة الرابعة: متفقٌ عليها، ولا يُختلفُ فيها.

- النقطة الثالثة: لا تخرجُ عن راجحٍ ومرجوحٍ من أقوالِ (العلماء) - على حسب الاجتهادِ -.

- النقطة الخامسة: ذكُرَ القولِ الآخرُ لـ (العلماء) - لوجهين - بعدمِ التفسيرِ (بتركِ هذه الأركان) !!

فَمَنْ هُمْ (العلماء) المقصودون في فتوى اللجنة؟!

هل هُم مِن (أهلِ السُّنة النبوية)؟! أم هُم مُبتدعة: (مُرجئة، وأشعرية، وماتريدية)؟!

❏ أصولٌ علمية، ونُقولٌ سلفية:

وعلى ضوء ذلك تبيّنُ لنا أصولٌ مُقرّرة:

الأول: (فالتَّارِكُ) لكلمة التوحيد - قولاً، أو اعتقاداً -، أو (النَّاقِضُ) لها - قولاً، أو عملاً، أو اعتقاداً^(١) -: كافرٌ - إجماعاً -.

الثاني: والتَّارِكُ للأركان الأربعة - كُلاً، أو بعضاً - لا يكفرُ - عند الجمهور -؛ وإن كان فاسقاً، فاجراً - تحت الوعيد -.

(١) وهذه هي (أسباب) الكفر.

أمَّا (أنواعه)؛ فهي: الجحودُ، والتكذيبُ، والنفاقُ، والاستكبارُ، والشُّكُّ، والإعراضُ... وانظر كتابي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٦٥-٧١).

وقد كفرَ بعضُ أهلِ العلمِ التَّاركِ لأيِّ من الأركانِ الثلاثةِ الباقية -عَدَا القولَ بتكفيرِ تاركِ الصَّلَاةِ-، وهو قولٌ شَيْهٍ مَهْجُورٍ.

الثَّالثُ: وأما تكفيرُ تاركِ الصَّلَاةِ -بمجرّدِ التَّركِ- فهو قولٌ عَدَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ؛ وهو خِلَافٌ مُعْتَبَرٌ^(١).

والقولُ الَّذِي عَلَيْهِ (جَاهِيزُ أَهْلِ الْعِلْمِ)^(٢)؛ أَنَّهُ: (كَفَرَّ دُونَ كَفَرٍ؛ إِلَّا إِذَا اسْتَحْتَلَّهُ: كَفَرَ عِنْدَ الْجَمِيعِ)^(٣).

... ودلائلُ هَذَا التَّأْصِيلِ الْعِلْمِيِّ -وتقريرائِهِ- مِنَ الْكُتَابِ وَالسُّنَنِ، وَأَقْوَالِ سَلَفِ الْأُمَّةِ: كَثِيرَةٌ؛ يَجْمَعُ أَسْئَلُهَا الْمَقَالَاتُ الْعِلْمِيَّةُ التَّالِيَةُ:

١- قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ -المتوفى سنة (٤٤٤هـ)- في «الرَّسَالَةِ الْوَافِيَةِ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ» (ص ٢٤٨):

«وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ، أَوْ الزَّكَاةَ، أَوْ الصَّيَّامَ -أَوْ مَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ- بِمَا أَقَرَّ بِفَرْضِهِ؛ فَتَرَكَهُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ -جَاحِذَا لَهُ- فَهُوَ كَافِرٌ.

وَإِنْ أَقَرَّ بِفَرْضِهِ، وَامْتَنَعَ مِنْ فَعْلِهِ: أَخِذَ بِذَلِكَ حَتَّى يَفْعَلَهُ.

فَإِنْ امْتَنَعَ: حُورِبَ عَلَيْهِ.

(١) وَلَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ أَنَّ الْقَوْلَ بِتَكْفِيرِ تَارِكِ (جِنْسِ) الْعَمَلِ (!!!) يُلْزَمُ قَائِلِيهِ -وَلَا بُدَّ- أَنْ يُسَاوُوا (!) فِي التَّكْفِيرِ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ (!) -وَهِيَ أَعْظَمُ (الْعَمَلِ) بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ-، مَعَ التَّكْفِيرِ بِتَرْكِ إِطَاعَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ -وَهُوَ أَقَلُّ (الْعَمَلِ) وَأَدْنَاهُ- بِنَصِّ الْحَدِيثِ !!
وَالْجَمْعُ بَيْنَ التَّكْفِيرِ بِ(تَرْكِ الصَّلَاةِ)، وَالتَّكْفِيرِ بِتَرْكِ (جِنْسِ) الْعَمَلِ -مَعًا- نَاقِضٌ وَمُنْقُوضٌ !!

(٢) كَمَا قَالَ سَمَاحَةُ أَسْتَاذُنَا الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَارٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِيمَا نَقَلْتُهُ عَنْهُ (مَجْلَةُ الْمَشَاكِلِ) (عَدَد ٢ ص ٢٨٤ - الْكُوَيْتِ) -، وَقَارَنَ بِمَا تَقَدَّمَ (ص ٤٨).

وإن أَقَرَّ بفرضيه، وذكر أَنَّهُ قد فعلَهُ: دُبِّنَ في ذلك، وكانَ اللَّهُ حسيبَهُ.

٢- ومن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أيضاً- في «مجموع الفتاوى» (٦٠٩/٧) -المُوضح لِمَا سَبَقَ- بعد ذكرِهِ تكفيرَ الجاحِدِ للفرائضِ الأربع-، قالَ:

«... وأما مع الإقرار بالوجوب: إذا ترك شيئاً من^(١) هذه الأركان الأربعة؛ ففي التفسير أقوال للعلماء -هي روايات عن أحمد-...»^(٢)

٣- وفي «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٠٢/١) -للشيخ عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم-:

وسئل الشيخ: محمد بن عبد الوهاب [المتوفى سنة (١٢٠٦هـ) -رحمه الله-] عما يُقَاتَلُ عليه؟

وعما يَكْفُرُ الرَّجُلُ به؟

فأجاب:

أركان الإسلام الخمسة:

- أولُها: الشَّهادتان.

(١) وقد ذكرَ الحافظُ ابنُ رجبٍ الحنبليُّ المتوفى (سنة ٧٩٥هـ) في كتابِهِ «فتح الباري» (٢٠/١) أنَّ منَ الأقوالِ المحكيَّةِ عن الإمامِ أحمدَ -رحمه الله-: عدمُ التَّكفيرِ بِتركِها -جميعاً-.

وحكى -كذلك- أيضاً- التفريقَ بين الصلاة، وغيرها.

... إلى أقوالٍ أُخرى، وانظر ما تقدَّم (ص ٥٧).

(٢) وقالَ في (٩١/٢٠) -عندَ ذكرِهِ هذه المسألة-: «إِذِ الإقرارُ بِهَا مُرادٌ بالاتِّفاقِ، وفي تركِ الفعلِ نزاعٌ...».

— ثُمَّ الْأَرْكَانُ الْأَرْبَعَةُ:

فَالْأَرْبَعَةُ: إِذَا أَقْرَبَهَا، وَتَرَكَّهَا تَهَاوَنًا، فَتَحْنُ -وإن قَاتَلْنَاهُ عَلَى فَعْلِهَا- فَلَا نُكْفِّرُهُ بِتَرْكِهَا.

وَالْعُلَمَاءُ: اخْتَلَفُوا فِي كُفْرِ التَّارِكِ لَهَا -كَسَالًا- مِنْ غَيْرِ جُحُودٍ.
وَلَا نُكْفِّرُ إِلَّا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ -كُلُّهُمْ-، وَهُوَ: الشَّهَادَتَانِ.
وَأَيْضًا؛ نُكْفِّرُهُ -بَعْدَ التَّعْرِيفِ- إِذَا عُرِفَ، وَأُنْكِرَ..^(١).

وَسَيَأْتِي الْجَوَابُ (عَلَى) مَا سُئِلَ بِهِ (الْمُسَوِّدُ) هَذَا الْكَلَامَ، وَمَا مَوَّهَ بِهِ عَلَى
نَسَقٍ مَا يَهْوَاهُ مِنْ مَرَامٍ!!!
قُلْتُ:

... وَأَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ -فِي تَثْبِيْتِ ذَلِكَ، وَتَوْكِيدِهِ- لَا تَكَادُ تُحْصَى،
أَوْ تُحْصَرُ...

«نَسَأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يُلْهِمَنَا الصَّدْعَ بِالْحَقِّ، وَأَنْ لَا تَأْخُذَنَا فِي ذَلِكَ لَوْمَةٌ
لَانِمْ، وَلَا جَلَالَةٌ عَالِمٍ»^(٢).

وَقَدْ تَقَدَّمَ (ص ٥٤) كَلَامُ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي نَقْلِهِ عَنِ

(١) وَلَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيِّ -قَوَامِ السُّنَّةِ- الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(٥٣٥هـ) -فِي «الْحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحْجَةِ، وَشَرْحِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ» (١/٤٠٦-٤٠٨): فِي بَيَانِ أَنَّ:
«الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ: اسْمَانِ لِمَعْنِيَيْنِ:

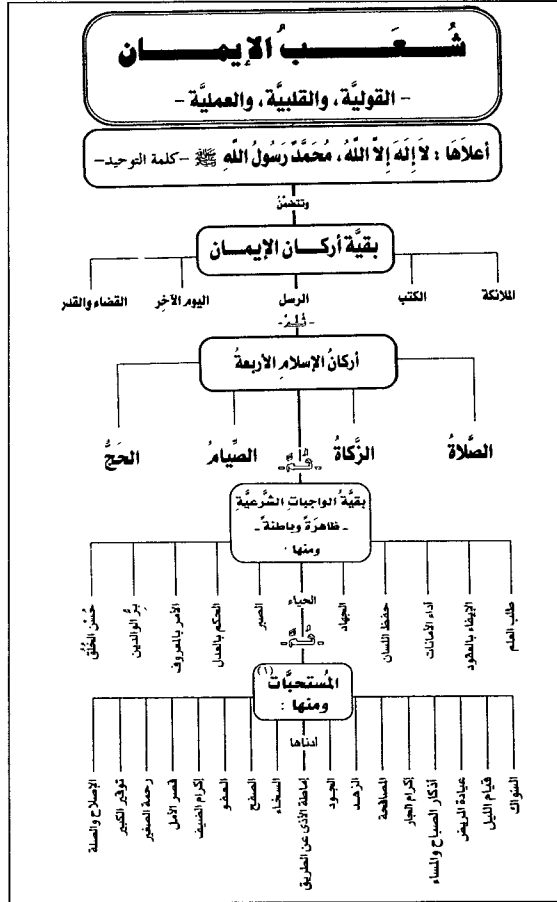
- فَالْإِسْلَامُ: عِبَارَةٌ عَنِ الشَّهَادَتَيْنِ -مَعَ التَّصْدِيقِ بِالْقَلْبِ-.

- وَالْإِيمَانُ: عِبَارَةٌ عَنْ جَمِيعِ الطَّاعَاتِ... إِلَى آخِرِهِ.

(٢) «سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ» (١١/٢ ص ٧٧٦) -لِشَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الْإِمَامِ عَمَدٍ
نَاصِرِ الدِّينِ الْأَبْنَانِيِّ- تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ-.

(أهل الحديث) هذا المعنى...

وتالياً رسمٌ إيضاحيٌّ دقيقٌ؛ يُبيِّنُ جوانبَ هذا التَّأصيلِ العلميِّ -بصورةٍ تطبيقيةٍ- في ضوءِ (حديثِ شُعْبِ الإيمانِ) -وتفصيليَّها، ودَرَجاتِها-، ومن خلالِ ما تقدَّمَ من كلامِ هؤلاء العلماءِ الرَّاسخينِ؛ وبخاصَّةِ الأخيرِ منهم -رَحِمَهُمُ اللَّهُ-
أجمعين:-



(١) وكنت قد ذكرت في طبعة سابقة -مُفْرَدَةً- من هذا الجدول- بعض الأعمال الشرعية -المختلف في حكمها- فقهياً- في إطار (المستحبات)، وهي -على الراجح- واجبات.

... وهذا التاصيل - بهذا التفصيل - كافٍ لمن يريد الحق، ووافٍ لمن لم يُقدِّم على ذلك إرضاء الخلق...
ولكن؛ أين أولاء؟!
«كذبت أن لا أراهم إلا في كتاب....
أو تحت تراب»^(١)...

□ مقارنة فاشلة:

ثم ألمح (!) المسود إلى عقد مقارنة (!) - ليثبت ما (يبغي) - بين كلامي في «التعريف والتنبيه»، وبين كلام بعض الإخوة الآخرين - الذين صدرت بحقهم (فتاوى!) - مما أرى أن (كثيراً) فما انتقدوا فيه ليس صواباً؛ ليسلم له ادعائه علينا - جميعاً - بالإرجاء الردي، ومذهبه المردى!!

والله يعلم أنه فيه جاهل، وبه كاذب!!

وتم قاله (ص ٦٩) - بعد كلامه عن مسألة (جنس العمل) - على حسب فهمه المنقوص - : «فأين البراءة التي يزعمها الحلبي من كتاب «إحكام التقرير»؟ وهو يُعيد - هنا - ما قرره - هناك»...

فأقول: وهذا يدل على كذب وجاهل - معاً -:

فاللجنة المحترمة في فتاوها ضد كتاب «إحكام التقرير» لم تُشير من قريب أو بعيد إلى مسألة (جنس العمل) - هذه - فلم طرأت إليها؟! وما الدافع (!) لك عليها؟!

(١) «تذكرة الحفاظ» (٤/١) للإمام الذهبي - رحمه الله -.

فأين الدَّعوى مِنْ واقعها؟!

□ إجماع كاذب:

ولقد حَسَى (!) المسوّد على بعضِ قوله (!) في مسألة (جنس العمل) -إياها!- مُدْعياً أَنها مِنْ قولِ السلفِ المُجمَع عليه!!!
وهذا جهْلٌ بكلامِ السلف، أو كَذِبٌ عليهم...
اختر، ولا تَحتر!

ويكفيك -لعلك تكتفي!- كلامُ صاحبك- أو شيخك! لا أدري!!- (الأخ) سعد الحميد -فيه:- أن (الخلاف فيه بين أهل السنة قوي) -كما في تقرظه- الملغى^(١)!- لكتاب فضيلة الشيخ الدكتور خالد العنبري «الحكم بغير ما أنزل الله...» (ص ٩ - بخطه)...

فهل اكتفيت؟!

لا أظنُّ ذلك؛ إلا بأن تُعجِّلَ بالتوبة والأوبة، أو أن يُعجِّلَ لك ربُّك -سبحانه- العقوبة -على بغيك، وظلمك، وعدوانك-...
فاللَّهُمَّ أرِنِي ثَارِي فِيمَنْ ظَلَمَنِي...
وإنَّا لمنتظرون...

فتب: خيراً لك في دينك ودنياك، وآجلِ أمرِك، بل وعاجله.

□ تكرار فارغ:

ثم كرّر (المسوّد) (ص ٦٩) نقلَ كلامِ سَمَاحَة أستاذنا الشيخ ابن باز -رحمه

(١) انظر ما سيأتي من صورة التقرّظ -كاملاً- (ص ٣٠٩-٣١٧).

اللَّهُ - مِنْ (مَجْلَّةُ الْمَشْكَاتِ) - حَوْلَ مَسْأَلَةِ (شَرْطِ الصَّحَّةِ)، و(شَرْطِ الْكَمَالِ)!!
وقد تقدّم بيان ما في ذلك - أثناء ردّي على كلام الآخر الشيخ عبداللّهُ السعد
- وقفه المولى....

فلست أدري (!) مَنْ الناقِلُ عَنِ الْآخِرِ!!

وَلِمَ الْإِبْهَامُ، وَالْإِبْهَامُ؟! فلا (أَكْرَرُ)!!

□ لا بَسْ (أَثَوَابِ) الرُّؤْيُ:

ثُمَّ تَشْبَعُ^(١) الْمُسَوَّدُ (!) - يَجْهَلُ بِالْخ - قَائِلًا (ص ٦٩):
«فهذا - وغيره كثير - مِمَّا في هذا الكتاب - «التعريف والتنبيه» - مِنْ
مُخَالَفاتٍ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ... مِنْ غَلَطٍ وَتَخْلِيطٍ...»!!!
فأقول:

والذي بعث محمداً بالحقّ - ظناً راجحاً -؛ لو أنك (ظَفِرْتَ) بآية مسألة
- سوى هذه - لَتَشَبَّهْتَ بِهَا، وَتَعَلَّقْتَ بِأُذْيَاهَا: لَمَّا أَعْرَضْتَ عَنْهَا، بَلْ لَسَارَعْتَ
إِلَيْهَا!!

ولكنه الكذبُ على النفس، وَغَرَّتْهَا بغير الحقّ - بعد استمراء ذلك على
الآخرين (!) مِنْ الْخَلْقِ -!!

فإذ قد وصلنا (!) إِلَى هَذَا... فَالْحَمْدُ لِلَّهِ... النورُ قادم، والنَّصْرُ قَرِيب...
.....

(١) وَيَنْهَي بِه (ص ١٠١ - الطبعة الثانية)، و(ص ٢٣ - الطبعة الأولى)!!

هذا (آخر) الإضافات (!) على (مقدمات) الطبعة الثانية من «رفع
اللائمة...»!

وقد تبعتها -جميعاً- والحمد لله- إلا ما يتعلق بأحاديث الشفاعة، التي فيها
الإخراج من النار لمن «لم يعمل خيراً قط» -وما يتصل بها من مسائل ودلائل-:
فمحل تفصيل القول فيها -بما يجلي مضائق خوافيها- إن شاء الله-: كتابي
«ضوابط العقيدة السلفية: في قضية ترك العمل بالكلية»^(١)...

وفق الله (الجميع) للإيمان الحق -علمًا، وعملاً، واعتقادًا-، وللعلم الحق
-تصورًا، وإدراكًا، وصوابًا-.

ولكن؛ بقيت إضافات -من هنا وهناك- زادها (المسود) على مواضع
متعددة من كتابه -في طبعته الثانية!-؛ فكأ لمغلق! أو تصحيحاً لغلط!! أو استدراكاً
-ما-!!!

فها أنذا أكرر عليها -واحدة تلو الأخرى-؛ فاقول، وبحوله -سبحانه- أصول
وأجول:

□ □ □ □ □

(١) قل ما تريد!! وسترى فيه -بمنة الله- ما يسرك -على الآخر!-...

والاسم الآخر لهذا الكتاب: «بلوغ الأمل في تحقيق مسألة (جنس العمل)».

وانظر ما تقدم (ص ٤٤-٤٥)، وتعليقاً (ص ١٤-١٥)!

تنمّات مهمّات ...

متعلّقة بإضافات! (المُسوّد) على طبعته الأولى - وزياداته! -!!

(١)

كتب (المُسوّد) - هداة الله - (ص ٧٣) تعليقا - مكوّنًا من ثلاثة عشر سطرًا - في الكلام على كتاب «إحكام التقرير» - المعروف! - ذاكراً فيه فتوى اللجنة الموقّرة - الصادرة بحقه - بتاريخ: ٧ / ١ / ١٤١٩ هـ -، ثم ذكر - ولا بُدًا - غامِزًا - أنني راجعتُ الكتاب!!

ولم يذكر - عامله الله بعدله - كلامي فيه - بعدُ -، ونقدي له، ثم بياني حوله!!

وذا غير مُستغَرَّب منه - ألبتة -؛ لما مرّ، وما سيأتي...

وفي نقدي لتقريط (الأخ) سعد الحميد - هداة الله - الآتي - بيان خَلَلِهِ، وكشف دُغَلِهِ...

(٢)

كتب (المُسوّد) (ص ٨١) تعليقا - مكوّنًا من ثمانية عشر سطرًا - (يَتَلَمَّسُ) - فيه - (المعذرة) لنفسه (!) مِمَّا (وقع) منه مِن (سقط) - أو (إسقاط!) - لكلمة مهمة مهمة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فيما يتعلّق بـ (جنس

الأعمال)، وصلته بـ (إيمان القلب [التأم]...)!!

فجاء السقط (١) لكلمة [التأم] -في هذا المقام-

فنبّه -ما شاء الله!- على أن ذلك سهوٌ منه!!

أقول:

قد جاء (السقط / الإسقاط) في موضعين من كلامه -الطبعة الأولى

(ص ٢٤)، و(ص ٢٥)- بما يقابل (ص ٨١)، و(ص ٨٢) من الطبعة الثانية!!-!!

فماذا صنع؟!

١- جاء تنبيهه (١) على الموضع الأول دون الثاني!

فسبحان الله!! سهوٌ متكررٌ، لكلمة واحدة، في صفتين مختلفتين

-متتاليتين-!!

٢- حذف من الطبعة الثانية (ص ٨٢) الموضع الثاني من كلام شيخ

الإسلام -الذي تضمّنه (السقط / الإسقاط)- كلياً!!

ولم يُنبّه!!

فلم؟!

٣- نقل في الحاشية -أيّاها!- كلام شيخ الإسلام في «شرح العمدة» -المتعلق

بـ(ترك العمل بالكلية)...

ولعله في هذا (يقلّد) -مرة أخرى!- الأخ الشيخ عبد الله السعد- أسعده

الله بالحُجّة والدليل -دون وعي، ومن غير نظر -كعادته-!!

وقد بيّنتُ ما في كلامه -أكرمه المولى- قَبْلُ-؛ فما رأيته -هناك- ناقضٌ لما

تراه -هنا-!!

فضلاً عما سَرِدُ -نقضاً لهذه المسألة -بالذات!- (ص ٤١٧-٤٢٦) -مِمَّا يَأْتِي-؛ فَانْظُرْهُ...

ثم نقل -في الحاشية نفسها- قولاً لشيخ الإسلام ابن تيمية في امتناع (أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه...)؛ ثم هو (يعيش دهره لا يسجد لله -سبحانه- سجدة، ولا يصوم... ولا ...)؛ قال:

«... فهذا مُمتنع^(١)، ولا يصدر هذا إلا مع نفاقٍ في القلب، وزندقة، لا مَعَ إيمانٍ صحيح».

هذا ملخص كلام شيخ الإسلام؛ وهو جيد قوي، وفيه نقاط مهمة، لم يدرك دقائقها (المسود)، ففعل ما فعل!!:-

الأولى: أن هذا الرجل -الذي أشار إليه شيخ الإسلام- مُزعزع الإيمان، مُزلزل اليقين، فليس هو ذا إيمان (ثابت) -ألبتة-.

الثانية: أن كلام شيخ الإسلام متعلق في إثبات (الكفر الباطن) -كما هو نصُّ كلامه في الموضع المشار إليه-! ولكن (المسود) -أيضاً- لم يذكره! -ولعلهُ لِعَدَمِ فهمِهِ له- هذا إن حَسَنَّا به الظَّنَّ!! وإلا...

وكلاؤنا -من قبل ومن بعد- متعلق بأحكام (الكفر الظاهر)، المرتبطة بالإسلام، لا بالإيمان؛ فتنبه^(٢).

(١) وقد قرَّر شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٠٥) أن تقديرَ الأمورِ الممتنعِ لا يكون إلا في الدهن.

فتأمل دِقَّتَهُ، وتَدَقُّقَهُ -رحمه الله-.

و... أين الثرى مِنَ الثرى؟!!

(٢) ومن بابة هذا الكلام -نفسه- تماماً- ما أشكَلُ على بعض إخواننا الطيبين -وفقهم=

الغائقة: أن تتمّة كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- متعلّقة بالصلاة، وما يتعلّق بها!!

فرجعنا إلى أصل مسألة الصلاة، والقول فيها معلوم، معلوم...

فهل هذا مفهوم!!؟

وانظر ما تقدّم (ص ١٤-٦٦) -كُلُّهُ-.

ثم صرّح بعذره (!) -في الحاشية نفسها- أيضاً- بأنّه أجاب عن (سقط = إسقاط) كلمة (التأم)، وأنّ «الذي يسقطها هو من لا يستطيع توجيهها...»!!

وأما هو (!): فقد أجاب عنها! وجّهها!!

والحقّ الصّادغ -السّاطع- أنّها إجابة واهنة، وتوجيه واهن!

وسيأتي نقده -فيه-، ونقضه -به- (ص ٣٠/٤٢٦-٤٢٩).

= الله- من كلام لشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «شرح الأدب المفرد» (الشريط السادس / الوجه الأول)، حيث قال:

«إنّ الإيمان بدون عمل لا يفيد؛ فالله -عزّ وجلّ- حينما يذكر الإيمان يذكره مقروناً بالعمل الصّالح؛ لأنّنا لا نتصوّر إيماناً بدون عمل صالح، إلّا إن كان تخيُّله خيالاً؛ آمنَ مِن هنا، قال: أشهد أنّ لا إله إلّا الله، ومحمدٌ رسولُ الله-، ومات من هنا...

هذا نستطيع أن نتصوّرهُ، لكن إنسان يقول: لا إله إلّا الله، محمّدٌ رسولُ الله، ويعيشُ دهرًا -مِمّا شاءَ الله-، ولا يعملُ صالحًا: فعدمُ عمله الصّالح هو دليلٌ أنّه يقولُها بلسانه، ولم يدخلِ الإيمان إلى قلبه.

فذكرُ الأعمال الصّالحة بعد الإيمان يبيّنُ على أنّ الإيمان النّافع هو الذي يكونُ مقروناً بالعمل (الصّالح)».

... ولا إشكال -بمجد الله ربّ الأرض والسّماء-.

فأين هم أولئك المتهمّوه -رحمه الله- بالإلحاد!!؟

ثم قال -خاتماً حاشيته-:

«وزيادة في التوكيد -والله الذي لا إله إلا هو- مِمَّا أَلْقَى بِهَا اللّٰهَ- أني ما تعمَّدْتُ إسقاطها -لا هي ولا غيرها- في هذا الكتاب-ولا في غيره-، ومعاذ اللّٰه ﴿أَنْ أَخَالَفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾ جزء من آية رقم (٨٨) سورة هود».

فأقول:

قَبِلْتُ بِمِثْلِكَ، و«كَذَّبْتُ نَفْسِي»!!!

فهلَّا (حَكَمْتُ) الشرع -في نفسك وغيرك-، وَقَبِلْتُ بِمِثْلِكَ -باللّٰه العظيم-:

- أني بريء من الإرجاء؛ عقيدة، وتصوُّراً، وسلوكاً...

- وأني ما تعمَّدْتُ (تحريفًا)، ولا (بُتْرًا)، ولا ما في معنى ذلك -لا في قليل،

ولا في كثير-.

- وأني قائل بأنواع الكفر، وأسبابه؛ دوغماً أدنى -أدنى- حصر.

- وأنَّ العملَ -بأنواعه -جميعاً-، ودرجاته -كُلِّهَا- من الإيمان.

- وأنه يزيد وينقص.

- وأنَّ الحكمَ بغير ما أنزل اللّٰهُ جريمةٌ كبرى، يتردَّدُ حكم أصحابها بين

(الظلم)، و(الفسق)، و(الكفر)؟! بلا تهاون، ولا تهورين...

... فهلَّا كسرتَ قلمك، واستحييتَ مِن نفسك، وتُبَّتْ إلى ربك، واعتذرتَ

مِن أخيك.. (لعلَّ) اللّٰهَ أَنْ يَغْفِرَ لَكَ مَا تَقَوْلُهُ عَلَيَّ، وصنعتَه في؟!!

أما أنا: فالحمدُ لرَبِّي كبيرٌ كبيرٌ؛ أن سلَّطَ عليَّ هذا الصَّنَفَ (!) مِنَ النَّاسِ؛

حتى يَكْشِفُوا على يدي، ويخجَعُوا لِحُجَجِي...

واللّٰهُ يَغْفِرُ لِي مَا لَا يَعْلَمُ النَّاسُ مِنِّي...

(٣)

كتب (المسودّ) (ص ٨٤) حاشية -مكوّنة من ثمانية عشر سطراً- في تلمّس معذرة أخرى (!) لنفسه؛ حول ما عبّر به بـ (الطاعة)^(١) من كلام الإمام ابن القيم حول (الحبة) -وذلك في (عمل القلب)!-.

فتكلّم بالتأويل، والتعطيل؛ على قاعدة الذين لا يعلمون، ولنهج السلف يُخالفون!!

فماذا أجدى معه هذا؟!

لا شيء ...

نعم؛ لا شيء...!

ثم توهّم -أو أوْهَمَ!- بكلمة أخرى لابن القيم ما يؤيّد (تأويله)؛ فاستنصر بها؛ وهي قوله -رحمة الله-: (... وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب؛ فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح...) إلخ...

فأين هذا من ذلك؟!

وهل قوله: «غير مستنكر» جازمٌ في الحكم بلازمه؟!

أم أنه (غير مستنكر) في إيقاعه؟!

أين اللغة وأربابها؟!

وأين أهلها وأصحابها؟!

ومِمّا يؤكّد هذا المعنى -ويشّته- كلامُ شيخه شيخ الإسلام -رحمة الله- في

(١) إذ (الطاعة) أعمُّ من (الحبة)؛ لكون (الطاعة) تشملُ الظاهرَ والباطن، بينما (الحبة) -في أصلها- عملٌ باطنٌ؛ فتأمّل.

«الصارم المسلول» (٣/ ٩٦٧):

«إن الإيمان - وإن كان يتضمن التصديق -؛ فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار والطمأنينة، وذلك لأن التصديق إنما يُعْرَضُ للخبر - فقط -، فأما الأمر؛ فليس فيه تصديق - من حيث هو أمر -.

وكلام اللّٰه خبرٌ وأمرٌ، فالخبر يستوجب تصديق الخبر، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، (وهو عملٌ في القلب) جماعُهُ الخضوع والانقياد للأمر (وإن لم يفعل المأمور به)؛ فإذا قُوبِلَ الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد؛ فقد حصل أصل الإيمان في القلب، وهو الطمأنينة والإقرار.

فإن اشتقاقه من (الأمن) الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقرّ في القلب التصديق والانقياد...»^(١) إلى آخر ما قال -رحمة اللّٰه عليه-...

والنصُّ جدُّ واضح....

فما (تأويله) الآن؟!

وكيف (تخرجُ = تخرجون) منه؟!

(٤)

ثم كتب المسوّد (ص ٨٦ - ٨٧) حاشية -ردًّا على بعض استدلالاتي- مكوّنة من ثمانية عشر سطرًا (!-)، أورد فيها نقولاً عدّة عن العلامة الشيخ حافظ الحكّمي -رحمة اللّٰه- في إثبات أقسام الكفر، وتعدادها...

(١) ومثله -أيضًا- كلام الإمام ابن القيم -نفسه- في «عدة الصّابرين» (ص ١٤١) بعد ذكر (قول اللّٰسان)، و(عمل القلب) -من (الانقياد) و(الالتزام)؛ قال: «وإذا فَعَلَ ذلك لم يكفُ في (كمالِ إيمانه) حتّى يفعل ما أمَرَ به...» إلى آخر ما قال -رحمة اللّٰه عليه-.

ثُمَّ عَلَّقَ -قَائِلًا-: «فهل مَنْ يَقُولُ هذا الكلام يَحْصُرُ الكُفْرَ في الجُحودِ والتكذيبِ؟!!»

فَأَقُولُ:

سبحان الله!

وهل من ينقل كلامَ ابنِ القَيِّمِ -في أنواعِ الكُفْرِ^(١)- بصراحته، ووضوحه، ويُقرِّره، ويُثَبِّته: يَحْصُرُ الكُفْرَ في الجُحودِ والتكذيبِ؟! وانظر ما سيأتي (ص ٤٤٠).

أَمْ أَنَّ الموازينَ مضطربة؟! والمعاييرَ محتربة؟! والمفاهيمَ مختربة؟! والألسُنَ هجامةٌ مُجترنة؟! والعقولُ ... صَدِئَةٌ، ومهترئة؟!

... إنا لِلَّهِ، وإنا إِلَيْهِ راجعون...

«أتركُ الجوابَ لك -أيها القارئُ المنصف-»!

كما في «رفع اللائمة» (ص ٨٧ - الطبعة الثانية) بحقٍّ -هذه المرة-!!!

(٥)

كتب (المسود) (ص ٨٩ - ٩٠) حاشية -مكوَّنة من عشرة أسطر- في تعقيبِ كلامِ -لي- في «التعريف والتنبئة» في بيان ضابط (العمل) الذي لا يخرج تاركه من المِلَّة:

«هل هو (الأركان) الإسلامية -كلُّها-؟

أَمْ الصلاة -فقط-؟

أَمْ الشهادتان؟ -كما هو قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب -وغيره- من علماء السنة والكتاب».

(١) «صيحة نذير» (٤٧ - الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ).

فقال -مُعلّقًا-:

«ظاهر هذا الكلام تُشَمُّ منه رائحة قول شَبَابَة بنِ سَوَّار؛ الذي أنكر عليه الإمام أحمد...» إلخ!!

فأقول -ناقضًا-:

يبدو لي -رأيًا راجحًا؛ لا مَرَدَّ له- أن حاسّة (شَمَك) ضعيفة، أو أن معك (زكامًا) يُعَيِّقُكَ عن إدراك الأشياء على حقائقها، ولو بـ (الشَّم)!!

وأرجو أن لا تُصاب بما يُعَيِّقُ عملَ (حواسِّك!) الأخرى...

وَرُبُّ (مريضٍ شَمَنِي بِمِرَارَةٍ) وَيَقْبُحُ ضَوْءُ الشَّمْسِ فِي الْأَعْيُنِ الرُّمْدِ

فَعَجَّلَ بِالرَّجُوعِ وَالْإِنَابَةِ؛ حَتَّى تُسَدِّدَ لِلْحَقِّ وَالْإِصَابَةِ...

ولقد قلتُ في «التعريف والتنبيه...» (ص ٤٥) -مِمَّا أَكْرَرُهُ- هنا- لعلّه (يُدركه)^(١)، ولا يُعاقُ عنه-:

«ومِمَّا يَوْضَحُ هذا -يُنَبِّها جليًّا- قولُ سماحة أستاذنا العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله بن باز -رحمة الله عليه- في «مجموع الفتاوى» (٢٠ / ٣) -بعد كلامه عن المنافقين- (كأنه) يشرح كلامَ شيخ الإسلام -هذا^(٢)-:

«... وهكذا مَنْ ادَّعى الإيمان بهذه الأصول، ثم لم يؤدِّ (شرائع الإسلام الظاهرة)؛ فلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، أو لم يصل، أو لم يصم، أو لم يزكِّ، أو لم يحجَّ، أو ترك غير ذلك من (شعائر الإسلام الظاهرة)؛ التي

(١) فهو لم يدركه أول مرة! فلعَلّه -لعلّه- في الثانية!!!

(٢) من «مجموع الفتاوى» (١٨٧ / ٧).

وقد تقدّم نصّه -قريبًا- (ص ١١٢)، وانظر ما سيأتي (ص ٤٢٦).

أوجبها الله عليه، فإن ذلك (دليل على عدم إيمانه، أو على ضعف إيمانه)؛ فقد ينتفي الإيمان بالكلية - كما ينتفي بترك الشهادتين - إجماعاً - وقد لا ينتفي أصله، ولكن ينتفي (تمامه وكماله)؛ لعدم أدائه ذلك الواجب المعين؛ كالصوم والحج - مع الاستطاعة - والزكاة، ونحو ذلك من الأمور عند جمهور أهل العلم؛ فإن تركها فسق وضلال، ولكن ليس ردة عن الإسلام - عند أكثرهم - إذا لم ييحد وجوبها.

أما الصلاة؛ فذهب قوم إلى أن تركها ردة - ولو مع الإيمان بوجوبها - وهو أصح قولي العلماء؛ لأدلة كثيرة؛ منها: قوله - صلى الله عليه وسلم -: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»؛ أخرجه الإمام أحمد، وأهل «السنن» بإسناد صحيح، عن بُريدة بن الحَصْب - رضي الله عنه -.

وقال آخرون: بل تركها كفر دون كفر - إذا لم ييحد وجوبها -... اهـ.

أقول: هذا هو الكلام الفصل الذي يُردُّ إليه كل فرع وفصل، فالواجب تأمله، وتفهمه، وضبطه...».

هذا - كله - من «التعريف والتنبيه»؛ فأين - أين - عينك عنه؟!

بل أين (يداك) منه؟!

ولا تنسَ (!) أن هذا البيان من ابن باز الإمام! - الذي (يُغيبُ) ^(١) هذه الأيام!! -.

ولا أنسى - أخيراً - بِاللَّحاح -:

أين الأجوبة على أصل السؤال - الإشكال؟!؟

أما كلامُ شَبَابَةٍ فهو معروفٌ عندي - ولله الحمد -، وقد ذكرته في غير واحد

(١) انظر بعضَ علاماتِ هذا (التغيب) (ص ٢٨٢-٢٨٥) - من كتابي هذا -.

من کتبی ومؤلّفاتہ^(۱)...

فلا ينطلي عليّ!!

بل انتقدت فيه غيري - كما تقدّم - هنا - (ص ۴۳) - ردًا على الأخ الشيخ عبد اللہ السعد - أصلحہ اللہ -.

(۶)

ثم كتب (ص ۹۲ - ۹۳) حاشية - مكوّنة من تسعة عشر سطرًا - تحوي دفاعه عن نفسه فيما اتّهم به (!) بعض طلبية العلم؛ من أنّه (بقر) من كلام الشيخ عید اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ جزءًا مهمًّا منه!!
فراغ بغير علم، وراح بغير وعي (!!) يتلمّس، ويلتمس، ويجتهد (!)....
ولكن؛ لا مناص...

فلا اعتراف دون (مراوغة) هو النجاة والإخلاص، و.. الإنصاف - للخلاص -.
والكلام المتور (المذوف = الساقط = المُسقط) هو قوله - رحمه اللہ -: (وأما الحكم بغير ما أنزل اللہ، وترك الصلاة؛ فهذا كفر عمل، لا كفر اعتقاد...!)
وكان مِمَّا اعتذر (!) به - لنفسه - (المسوّد) قوله:

«فإبرأُ مسألة الحكم وترك الصلاة ليس له حاجة هنا...» إلى آخر ما قال!!
فأقول: صدقت!

ليس له (حاجة) هنا!!

وإنما حاجته (هناك) - تعميةً، وتديسًا -!!

(۱) «كلمة سواء في النصرة والثناء...» (ص ۱۵)، و«التبصير بقواعد التكفير»

(ص ۱۵) - وغيرهما -.

لِمَ (المراوغة)، و(التليس)، و(التمويه) -يا قوم-!!!؟

سبحانك اللهم!!

... في الموضوع الذي يتهمني هذا -فيه- بالبر -ظلمًا بغير حق- يقع (هو)

-نفسه- بالبر -حقًا وواقعًا-!!

﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾!؟

والحمد لله...

(٧)

كتب (المسودّ) (ص ١١٢) حاشية -مكوّنة من أحد عشر سطرًا- في تلمّس عذريّ جديد(!) لنفسه؛ جرّاء حذفه جملةً من أربعة أسطر -من كلام شيخ الإسلام-! والجملة تدور -بمجمّلها- حول معنى (الالتزام) عند أهل العلم -عمومًا-، وعند شيخ الإسلام -خصوصًا-؛ الذي هو: الإيجابُ على النفس الأخذُ بحكم الشرع^(١).

فهو ك(الانقياد) -المتقدّم كلامُ شيخ الإسلام في شرحه-؛ فلا أكرّره!

وهما -على القول الحقّ- حكمان متعلّقان بـ(عمل القلب = الباطن)، لا ينتفضان بتخلّف (عمل الجوارح = الظاهر) عنهما؟

نعم؛ (القول الظاهر) شيء آخر؛ فالإجماع قائم على نقض الإسلام -بله الإيمان- بعده -كما تقدّم- قريبًا -من كلام سماحة أستاذنا العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز الذي يشرح- فيه- كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمهما الله-؛

(١) انظر كتاب «الحكم بغير ما أنزل الله...» (ص ٢٢ - الطبعة الرابعة/ ١٤٢١ هـ)

للأخ الدكتور الشيخ خالد بن علي بن محمد العنبري -حفظه الله، ونفع به-.

فتنبّه.

وأما ما أبداه من عذر (!) بأنه لو أراد (البتر) لما وضع نقطاً مكان الكلام المتبور (!) فهذه أساليب معمّاة، لكنها سرعاناً ما تنكشف، وتُعرف مغازيها!!!
ثم؛ هل من هو متهمّ -عندك!- بالبتر: لا يضع هذه النقط؟! حتى يخلو -ويخلو!- لك اتهامه، والفري في عريضه؟!
وأما تبين وجه الصواب في تقرير معنى (الالتزام) -عند شيخ الإسلام- رحمه الله -: فسيأتي في مكانه -إن شاء الله-.

(٨)

كتب (المسود) (ص ١٢٩) حاشية -مكوّنة من ثلاثة وعشرين سطراً- يدافع بها عن نفسه -من جديد، وبالمزيد!- حول ما (أسقطه!) من كلام سماحة أستاذنا العلامة الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله، وما يتعلّق بها من تكفير، أو نحوه...

وخلاصة كلام سماحة الشيخ -رحمه الله- مبنية على نقطتين:

الأولى: اعتبار تكفير مطبّق القوانين المخالفة للشرع؛ لاستحلاله، واعتقاده أنها خيرٌ من القانون الشرعي...

وهذه متقولة عند ابن سالم!!

وأما:

الثانية: فهي تطبيقه -رحمه الله- احتمال خوفه من أناس آخرين أقوى منه؛ ليكون ذلك مانعاً من كفره، وليصير -بذا- مداهاً عاصياً -كسائر المعاصي-.

... فإنَّهَا (مشطوبة) عند ابن سالم^(١)!!

ولكي يهرب - ويتهرب - من مواقعه الباطل في حذفها^(٢)، وتحريف معناها: أتى بكلام آخر لسماحة الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - من كتابه «فقه العبادات» (ص ٦٠) فيه ما يُشير إلى اعتباره هذه القوانين المخالفة (كفرًا مخرجًا من الملة)...

وهو غير لازم - من وجهين -:

الأول: أنَّ حُكْمَهُ - هذا - رحمه الله - حكمٌ عامٌّ على الفعل، لا على الفاعل. بينما حكمُهُ - ذاك - رحمه الله عليه - حكمٌ عينيٌّ، مرتبطٌ بوجود مانع من تطبيق الحكم العام على فردٍ معيَّن.

الثاني: أنَّ كلامه - رحمه الله - في «فتنة التكفير» هو آخر أقواله - وذلك سنة (١٤١٦)^(٣) - بينما الطبعة (الثانية!) من «فقه العبادات» - وهي التي وقفت عليها -

(١) وإن أضافها في الطبعة الثانية (ص ١٢٩) بتليس؛ دوغما تصريح!! سوى قوله: «زعم بعضهم أنني أسقطت من كلام الشيخ محمد ما بعد هذه الكلمة، فيكون هذا (على زعمه) بتر وحذف!!»

أقول: وهذا تدليس وتعمية...

وأما قوله: «.. بتر وحذف!!» فين دلائل جهله؛ والصواب: «بترًا وحذفًا»، خبر كان...

وليس هذا مستغربًا؛ إذ الرجلُ (الآن) صارَ في: خبر كان!!

(٢) وهو - في ذلك - مقلِّدٌ لروبيضة بلدنا - المعروف؛ -؛ فقد واقَعَ الحذف (!) - نفسه -!!!

تشابهت قلوبهم، وفعالهم!!

وانظر شرح ذلك - وببائنه، وتفصيله - في «صيحة نذير» (ص ٦٥)، و: «التحذير» (ص ٧٩-٨١)، و«الردّ البرهاني» (ص ٢١١-٢١٣)، وفيه التنبيه على بتر آخر لهذا الروبيضة!!

(٣) انظر مقدمة «التحذير من فتنة التكفير» (ص ٥١ - الطبعة الثانية)، و(ص ٦٢ -

الطبعة الثالثة).

طُبعت (سنة ١٤١٥هـ)^(١).

ويؤيد هَذَيْنِ الوجهَيْنِ:

وجه ثالث:

وهو ما اشتهر من كلام الشيخ ابن عُثيمين -رحمَهُ اللهُ- بصوته -مِنْ أَوَاخِرِ فتاويه -قُبِيلَ وفاته -رحمه اللهُ- جواباً على سؤال بعض الإخوة طلبة العلم في الجزائر، عن (فئات من الناس يُكفِّرون الحُكَّامَ^(٢) من غير ضوابط ولا شروط؟!).

فاجاب فضيلة الشيخ -رحمَهُ اللهُ- بما نصُّهُ:-

«هؤلاء الذين يكفِّرون؛ هؤلاء ورثة الخوارج، الذي خرجوا على عليّ بن أبي طالب -رضي اللهُ عنه-، والكافر مَنْ كَفَّرَهُ اللهُ ورسوله.

وللتكفير شروط؛ منها: العلم، ومنها: الإرادة؛ أَنْ نعلم بأن هذا الحاكم خالف الحق وهو يعلمه، وأراد المخالفة، ولم يكن متأولاً؛ مثل: أَنْ يسجد لصنم، وهو يدري أن السجود للصنم شرك، وسجد غير متأول.

المهم؛ هذا له شروط، ولا يجوز التسرع في التكفير، كما لا يجوز التسرع في قولك: هذا حلال وهذا حرام.

س: وأيضاً يسمعون أشرطة سلمان بن فهد العودة، وسفر الحوالي!! هل ننصحهم بعدم سماع ذلك!!؟

(١) فما بألئك بتاريخ الطَّبعةِ (الأولى)؟!

(٢) تنبّه -ولا تغرّ!- إلى أن سماحة الشيخ يجب عن سؤال واقعي؛ لا خيالي، وحقيقي؛

لا مثالي... فاحذر!!

فهو لا يتكلّم عن حُكَّام (المالِك)، ولا سلاطين (آل عثمان)!!!

فلا يَصْنُدُكَ عن الحقِّ تأويل! ولا تعطيل -فضلاً عن البهتان!-

الشيخ: بارك الله فيك؛ الخير الذي في أشرطتهم موجود في غيرها، وأشرطتهم عليها مؤاخذات، بعض أشرطتهم؛ ما هي كلّها، ولا أقدر أُميّز لك -أنا- بين هذا وهذا.

س: إذن تنصّحنا بعدم سماع أشرطتهم؟

الشيخ: لا، أنصحك بأن تسمع أشرطة الشيخ ابن باز، أشرطة الشيخ الألباني، أشرطة العلماء المعروفين بالاعتدال، وعدم القوّة الفكرية.

س: يا شيخ! وإن كان الخلاف في هذه القضية -مثلاً- أنهم يكفّرون الحكماء، ويقولون بأنّه يوجد جهاد -مثلاً- في الجزائر، ويسمعون أشرطة سلمان وسفر الحوالي، فهل هذا الخلاف فرعي؟! أم هو خلاف في الأصول يا شيخ!!

الشيخ: لا؛ هذا خلاف عقدي؛ لأن من أصول أهل السنة والجماعة أن لا نكفّر أحداً بذنّب.

س: هم -يا شيخ!- لا يكفّرون صاحب الكبيرة، إلّا الحكماء، يأتون بالآية: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ يكفّرون الحكماء فقط!!

الشيخ: هذه الآية فيها أثر عن ابن عباس؛ أن المراد الكفر الذي لا يخرج من الملة؛ كما في قول رسول الله -صلى الله عليه وسلّم-: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر».

وفي رأي لبعض المفسرين: أنها نزلت في أهل الكتاب؛ لأنّ السياق في ذلك: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّيَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ منكم يا أهل الكتاب ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ اهـ.

... هذا -بطوله- كلام سماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-..
وهو واضح قوي، وبين جلي...

ولا أدري -وقد أدري!- كيف ستكون طريقة (التخلص) من هذا المأزق
-أو (التخلص) -هذه المرّة-!!!

ولم (المراوغة) -لمخالفة الحق- ونحن نستنصر بالحق، إلى الحق، على الحق؟!
يا لله العجب!

ثم أراد (المسود) -في حاشيته المذكورة- ضَرْبَ (آخر) سهم في (جعبته)؛
فتساءل -بتغابٍ!-:

«هل يجوز المداهنة في الكفر؛ حتى يكون هذا عذرًا هؤلاء المبطلين؟»!!!

أقول: فهذه مُغالطة ظاهرة؛ من باين:

الأول: أن المداهنة محرّمة فيما دون الكفر، فكيف بالكفر -أصغر وأكبر-؟!
الثاني: أن هذه المداهنة -بهذا الحكم- ليست عذرًا في أصغر الآثام، فضلاً
عن أعظمها...

ولكنّها في حقيقة الأمر -ومآله- سبيلٌ يمنع الحكم على صاحبها بالكفر
والردة، وإن لم ينح من الإنثم والمعصية...

وهذه عُقْدَةُ (القوم): أن شيطانهم (!) يُوهِمهم -ولا يزال!- أن ترجيح عدم
التكفير -لمن لا يستحقّه- عذرٌ -واعذارٌ- لصاحبه (!!).

وبالتالي؛ فنحن -عندهم!- مهوّنون!! وليلبّي الشرائع (مداهنون)?!

ولكن؛ يُدحرجهم شيطانهم -نفسه!!- كثيرًا، كثيرًا!! -إلى ما هو أعظم ممّا
هم فيه؛ حتى يُوصلهم إلى القاع (!)؛ حكمًا بالتكفير على من يخالفهم بهذا (!)

التكفير؛ بِحُجَّةٍ (!) أَنَّهُ (مُذَاهِنٌ)^(١) لِلْحُكَّامِ (الْكُفَّارِ)؛ الَّذِينَ يَظَاهِنُهُمْ؛ فَلَا يَكْفُرُهُمْ!!؟

وبخاصة أَنَّ (المُسَوِّدَ) يَقُولُ: (المُذَاهِنَةُ فِي الْكُفْرِ كُفْرٌ) - كما فِي «الرَّفْعِ» (ص ١٢٩ - الطبعة الثانية-)!!!

فَمَا الْجَوَاب!!

... وَإِلَّا: فَتَبْ إِلَى رَبِّكَ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ.

... هَذَا آخِرُ الْمَطَافِ مَعَ زِيَادَاتٍ -وإِلْحَاقَاتٍ، وَاسْتِدْرَاكَاتٍ!- مَسَوِّدَ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ» عَلَى كِتَابِهِ؛ سِوَا مَا كَانَ فِي مَقْدَمَاتِهِ، أَمْ حَوَاشِيهِ وَتَعْلِيقَاتِهِ...
وَلَمْ يَزِدْنِي النَّظْرُ فِيهَا، وَكَشَفُ خَوَافِيهَا: إِلَّا يَقِينًا بِأَنَّهُ مِنَ الْعِلْمِ خَوَاءٌ.. وَعَنِ طَرِيقِ الْحَقِّ فِي التَّوَّاءِ.

وَبِخَاصَّةٍ فِيمَا افْتَرَاهُ عَلَيْنَا مِنْ بَدْعَةِ الْإِرْجَاءِ... -بَلَا امْتِرَاءِ!

اللَّهُمَّ اهْدِهِ... وَإِلَّا:

فَأَرِنَا ثَأْرَنَا بِهِ...

﴿إِنْ رِبِكَ لِبِالْمُرْصَادِ﴾...

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُسْتَحَقُّ لِلْحَمْدِ -كُلَّهُ-.

(١) وَلَسْتُ أَعْنِي (!) بِذَلِكَ نَفْسِي -فَقَطْ-!

بَلْ مَشَاحِنَا الْكِبَارِ -إِضًا- الَّذِينَ لَا يَكْفُرُونَ الْحُكَّامَ -بِغَيْرِ تَفْصِيلٍ-؛ كَشَيْخِنَا الْأَلْبَانِي، وَشَيْخِنَا ابْنَ بَازٍ، وَشَيْخِنَا ابْنَ عَثِيمِينَ -وغيرهم-...

فَمَا الْقَوْلُ فِيهِمْ -يَا تُرَى!-؟

هَلْ هُمْ مُهَوَّنُونَ؟ مُذَاهِنُونَ؟

الْقُدْرَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ -وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ-.
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا
وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ^(١) وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا^(٢). يُصْلِحْ لَكُمْ
أَعْمَالَكُمْ^(٣) وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ^(٤) وَمَنْ يُطِيعِ^(٥) اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا

(١) خطاب لأهل الإيمان، وبيان لصفتهم.

(٢) وقروا بالجنان.

(٣) قول باللسان.

(٤) عمل بالأركان.

(٥) ينقص بالمعصية.

(٦) ويزيد بالطاعة.

عَظِيمًا^(١) ﴿[الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْمَهْدِيِّ هَدْيُ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِذَعَةٍ، وَكُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

وَبَعْدُ:

فَإِنَّا لَا نَزَالَ -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ- مِنْهُ سِنَوَاتٍ تَتَوَفُّ الْعِشْرِينَ -نَتَلَقَّى عَنْ مَشَايِخِنَا الصَّادِقِينَ، وَكُبَرَائِنَا الرَّائِقِينَ: حُبَّ الْعِلْمِ وَالِدِّينَ، وَتَوْقِيرَ أَهْلِهِ الصَّالِحِينَ، وَتَبْجِيلَ حَمَلَتِهِ الْعَامِلِينَ.

□ الْكِبَارُ.. لِلْكِبَارِ:

حَتَّى كَانَ مِنَّا -وَلِلَّهِ الْمِنَّةُ- قَوْلٌ يَتَكَرَّرُ، وَقَاعِدَةٌ تَتَقَرَّرُ؛ مَلَأْنَا بِهَا أَسْمَاعَ النَّاسِ، وَنَثَرْنَا فِي صَفَحَاتِ كُلِّ قِرْطَاسٍ -لِتَكُونَ أَعْظَمَ نِبْرَاسٍ-؛ وَهِيَ قَوْلُنَا -بِتَوْفِيقِ رَبِّنَا-: الْمَسَائِلُ الْكِبَارُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا الْعُلَمَاءُ الْكِبَارُ...

وَإِذْ نَوَّكِدُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَنُثْبِتُهَا، وَنُرَسِّخُهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْنَا -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ- بِشَأْنِهَا -التَّفْرِيقُ الدَّقِيقُ بَيْنَ (التَّقْدِيرِ)، وَ(التَّقْدِيسِ):

فَإِنَّ (تَقْدِيرَنَا) لِعِلْمَائِنَا وَمَشَايِخِنَا حُتْمٌ وَاجِبٌ، وَفَرْضٌ لَازِمٌ؛ لَا أَنْفِكَأَ لَنَا مِنْهُ، وَلَا بُعْدَ لَنَا عَنْهُ...

وَهَذَا (التَّقْدِيرُ) مَبْعُوثٌ وَدَافِعُهُ: الْمَنْهَجُ الْعِلْمِيُّ الْمُنْضَبِطُ، الْجَامِعُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَلَمِ، وَالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ.

(١) والوعْدُ: الجنة... نَسَأُ اللَّهَ -تعالى- الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى -منها-.

□ بين التقدير، والتقدير:

وَأَمَّا (التَّقْدِيرُ): فَلَا يَكُونُ إِلَّا لِنُصُوصِ الْكَمَالِ وَالْعِصْمَةِ؛ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ -تَعَالَى-، وَسُنَّةِ رَسُولِنَا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ فَهُمَا الْأَصْلَانِ الْعَظِيمَانِ، اللَّذَانِ لَا خَلَلَ فِيهِمَا، وَلَا نَقْصَ يَغْتَرِيهِمَا:

ف(تَقْدِيرُ) الْعُلَمَاءِ: قَائِمٌ عَلَى هَيْبَةِ الْعِلْمِ، وَعِظَمِ قَدْرِهِ.

و(تَقْدِيرُ) الْحَقِّ: مَبْنِيٌّ عَلَى كِبَرِ آثَرِهِ، وَجَلَالَةِ مَصْدَرِهِ.

فَخَلَطَ الْأَوْرَاقَ، وَاضْطَرَّابُ الْأَوَلَوِيَّاتِ: يُفْسِدُ الْقَضِيَّةَ، وَيُعْظِمُ الْبَلِيَّةَ.

□ واجب المسلمين تجاه العلماء:

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُوَحَّدٍ: النُّهُوضُ بِالْحُقُوقِ الشَّرْعِيَّةِ -عَلَيْهِ- لِلْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ:

مِنْ تَوْفِيرِهِمْ، وَتَجْلِيلِهِمْ، وَإِعْطَائِهِمْ قَدْرَهُمْ، وَالْكَفَّ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ، وَالْوَقِيعَةِ فِيهِمْ، وَالْبُعْدَ عَنْ إِثَارَةِ الشُّكِّ فِي نِيَّاتِهِمْ، وَنَرَاهِيَّتِهِمْ، وَالتَّعَسُّفِ فِي حَمْلِ تَصَرُّفَاتِهِمْ -بِالْفَتْحِ وَالْقَوْلِ- عَلَى مَحَامِلِ السُّوءِ، وَتَصْيِدِ الْمَغَائِبِ عَلَيْهِمْ، وَالْصَّاقِ التَّهْمَ بِهِمْ، وَالْحَطَّ مِنْ أَقْدَارِهِمْ، وَالتَّزْهِيدِ فِيهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ وَسَائِلِ الْمُهْذَمِّ وَمَوَاطِنِ الْإِثْمِ، وَتَفْتِيتِ الْأُمَّةِ، وَإِضْعَافِ الْقِيَادَةِ الْعِلْمِيَّةِ.

□ سوء تخذيل علماء السنة:

وَمَا هَذِهِ إِلَّا وَخَزَاتُ مُرْجِفٍ، وَطُغُونُ مُتَسَرِّعٍ.

وَهِيَ مَوَاقِفُ يَشْتَفِي بِهَا مَنْ فِي قَلْبِهِ عِلَّةٌ، وَفِي دِينِهِ رَهَقٌ وَذُلَّةٌ -مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ- وَغَيْرِهِمْ-.

فَلَا تَكُونَنَّ ظَهْرًا لِلْمُجْرِمِينَ، تَخْذُلُ عُلَمَاءَ السُّنَّةِ، وَتَكُونُ -بِفِعْلِكَ هَذِهِ-

تَدُوْدُ النَّاسَ عَنْهُمْ، وَعَنْ ذُرُوسِهِمْ، وَحِلَقِهِمْ، وَمَآثِرِهِمْ، وَتُسَلِّمُهُمْ غَنِيْمَةً بَارِدَةً إِلَى
عُلَمَاءِ السُّوءِ وَالْبِدْعَةِ، أَوْ جَعَلَهُمْ هَمَلًا تَتَصَيَّدُهُمُ الْفِرْقُ وَالْأَحْزَابُ»^(١).
وَهَذَا الْأَثَرُ -السَّلْبِيُّ- بِوُجُوهِهِ الْمُتَنَوِّعَةِ! -عَيْنُ مَا نُحْسِبُهُ، وَنَرَاهُ، وَنَلْمُسُهُ،
وَنُعَايِشُهُ!

□ الْحَزْبِيُّونَ... وَالْعُلَمَاءُ الْعَارِفُونَ:

وَقُلَّ أَنْ تَجِدَ مِنْ أَوْلَاءِ الْأَحْزَابِ -أَوْ مُنَاصِرِيهِمْ- مَنْ يُعَظِّمُ الْعُلَمَاءَ لِحَقِّهِمْ،
أَوْ يُنْشِرُ عُلُومَهُمْ لِصَوَابِهَا، أَوْ يَذُلُّ عَلَيْهِمْ صِيَانَةَ اللِّسَنَةِ وَرَفْعًا لِلْوِثَاقِ...
فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ -أَوْ بَعْضُهُ-:
... فَاسْتِغْلَالًا لِمَوَاقِفِ...
... أَوْ اسْتِثْمَارًا لِعَوَاطِفِ...
... أَوْ تَكْثُرًا عَلَى مُخَالَفِ...
وَالْإِ:

فَأَيْنَ -مِنْ هَؤُلَاءِ!- فَتَاوَى الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ -وَمَا أَكْثَرُهَا!- فِي الرُّدِّ عَلَى
الْحَزْبِيِّينَ، وَالْمُهَيِّجِينَ، وَالْعَوَّاعِيْنَ؟!
وَمَا مَوَاقِفُهُمْ مِنْهَا؟
وَمَا مَسَالِكُهُمْ تَجَاهَهَا؟
لَا تَجِدُ هَذِهِ الْفَتَاوَى الْكُبَّارَ -مِنْ هَؤُلَاءِ الصَّغَارِ- ذَوِي الصَّغَارِ! -إِلَّا الْكَبْتَ
وَالْإِحْقَارَ، وَالْكَتْمَ وَالْإِنْدِنَارَ!!

(١) «الرُّدُّ عَلَى الْمُخَالَفِ» (ص ٨٨) لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبُو زَيْدٍ -سَدَّدَهُ اللَّهُ، وَعَافَاهُ-.

وَهَذِهِ هِيَ (الْعُقْدَةُ) الْأَسَاسُ: الَّتِي يَسِيرُ مِنْ خِلَالِهَا -وَيُسِيرُهَا!- هَؤُلَاءِ النَّاسُ!!

مَسَلْنَا انْتِقَائِي صِرْفًا؛ لَيْسَ الْحَقُّ بَاعِيَهُ، وَلَا الْهَدْيُ رَائِدُهُ...

□ خَطَرُ الْهَوَى، وَأَثَرُهُ:

... وليسَ هذا (المسلك) -منهم- إِلَّا هَوَى يُهْوِي بِصَاحِبِهِ إِلَى حُفْرَةِ التَّخَرُّبِ وَالتَّعَصُّبِ؛ انْتِفَافًا (!) عَلَى الْعُلَمَاءِ، وَتَمَرِيرًا لِمَا يَرْمُونَ إِلَيْهِ -فِي تَحَرُّبِهِمْ!- مِنْ مِهَالِكِ الْأَهْوَاءِ...

«فَيَا لِلَّهِ! كَيْفَ تُجْعَلُ الشَّرَائِعُ ذَرَائِعَ لِلانْتِقَامِ، وَتَقَامُ ضَرَائِرُ مِنَ الْبَاطِلِ وَالْآثَامِ، لَكِنَّهَا سُنَّةٌ مَاضِيَةٌ لِمَنْ يَحْمِلُ عَقْلًا عَبْدًا لِهَوَاهُ!

وَيُؤْتَرُ عَنْ الْإِمَامِ^(١) عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَوْلُهُ: «إِنَّ لِلْخُصُومَاتِ قَحْمًا، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُهَا»^(٢).

وَلَقَدْ قُلْتُ فِي رِسَالَتِي «الْأَجُوبَةُ الْمُتَلَائِمَةُ عَلَى فَتَوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ» -الرَّدُودِ عَلَيْهَا!- (ص ٤٢ - جُمَادَى الْآخِرَةِ / ١٤٢١ هـ):

(١) تَنْبِيْهُ: تَخْصِيصُ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ، وَالْخَلِيفَةِ الرَّاشِدِ (الرَّابِعِ) بِوَصْفِ (الْإِمَامِ): نَفْحَةٌ شَيْعِيَّةٌ، (تَسْرُبَتْ) إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ!!

فَحُفَّتْ أَنْ تُلْحَقَ بِ(الْمَنَاهِي اللَّفْظِيَّةِ) شَأْنُهَا شَأْنُ تَخْصِيصِهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بِ: (عَلِيٍّ السَّلَامِ)، أَوْ: (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ)!! -وَلَا فَرْقَ!- فَتَأَمَّلْ!

(٢) «وَالْقَحْمُ: الْأُمُورُ الْعِظَامُ.

فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ الْخُصُومَةُ فِي غَيْرِ حَقٍّ؟».

كَذَا فِي «الرَّدُودِ» (ص ٣٤١) لِلشَّيْخِ بَكْرِ أَبِي زَيْدٍ -سَدَّدَهُ اللَّهُ، وَعَافَاهُ-.

□ استقلال الفتاوى - لأهداف :-

«إِنَّ (استِغْلَالَ) الْفَتَاوَى (!)، وَ(تَجْيِيرَهَا) -لِمَصَالِحِ حَزْبِيَّةٍ، وَ(تَوْرِئَةِ)، وَفِكْرِيَّةٍ، وَ(تَكْفِيرِيَّةٍ)»^(١):- هُوَ طَرِيقُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ -هُؤُلَاءِ!- الَّذِينَ يَقُولُونَ مَا لَهُمْ! وَيَكْتُمُونَ مَا عَلَيْهِمْ!!

وَمَشَائِخُنَا: أَتْبَلُ، وَأَجَلُ، وَأَرْفَعُ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- مِنْ أَنْ تَكُونَ فِتَاوَاهُمْ -أَوْ بَيِّنَاتُهُمْ- طَرِيقًا يُنِيلُونَ بِهِ (أُولَئِكَ) [التَّوْرِئِينَ، وَالتَّكْفِيرِيَّينَ]^(٢) شَيْئًا مِنْ غَايَاتِهِمْ؛ لِيَتَفَقَّدَ مِنْ بَعْدِ- أَهْدَافُهُمْ! وَحِينَئِذٍ: أَيْنَ الْخَلَاصُ؟! وَلَكِنْ:

«وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ»...

نَعَمْ؛ هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ الْأَكْبَرُ -الْيَوْمَ-؛ حَتَّى يَخْرُجَ (الشَّبَابُ) مِنْ هَدِيرِ الدَّوَامَةِ (!) الَّتِي يَعِيشُونَ فِيهَا، وَلَا يَكَادُونَ يَخْرُجُونَ مِنْهَا!!!...».

□ واجب الشيوخ تجاه الشباب:

وَلِهَؤُلَاءِ (الشَّبَابِ) -أَيْضًا- وَاجِبٌ كَبِيرٌ فِي أَغْنَاقِ (الشُّيُوخِ): قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ بَكْرٍ أَبُو زَيْدٍ -سَدَّدَهُ اللَّهُ، وَعَافَاهُ- فِي رِسَالَتِهِ «الرَّدُّ عَلَى الْمُخَالَفَةِ» (ص ٨٨):

«وَمَعَ هَذَا الْوَاجِبِ الشَّبَابِي -مِنْ احْتِرَامِ الْعُلَمَاءِ، وَالِاتِّفَافِ حَوْلَهُمْ-:

(١) انْظُرْ مَا سَبَّأَنِي حَوْلَ هَذِهِ (النَّبِيَّةِ) (ص ٣٣٨).

(٢) مِنْ تَعْبِيرِ أَسَافِذَا الْعَلَمَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَنِينِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-. وَانْظُرْ كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيْهُ» (ص ١٥) لِلْوُقُوفِ عَلَى نَصِّ -فِي ذَلِكَ-.

فَوَاجِبٌ عَلَى الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ: اخْتِصَانُ الشَّبَابِ، وَاحْتِوَاؤُهُمْ، وَالرِّبْطُ عَلَى قُلُوبِهِمْ بِوُشَائِحِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَبِهَذَا يَكُونُونَ «رَابِطَةً عِلْمِيَّةً شَبَابِيَّةً»، تَجِدُ فِيهَا «الْعَالِمَ الْقُدْوَةَ»، وَ«الْقِيَادَةَ الْعِلْمِيَّةَ» لِلْأُمَّةِ، وَمَصَانِعَ لِرِجَالِ الْمُسْتَقْبَلِ، بِهَا يَظْهَرُونَ.

وَمِنْ وَاجِبِ الْعُلَمَاءِ نَحْوِ الشَّبَابِ: حُسْنُ التَّعَامُلِ مَعَهُمْ، بِدَقِّقَةٍ، وَحِكْمَةٍ^(١)، وَرَوِيَّةٍ؛ يَتَوَجَّهِيهِمْ، وَالْجُلُوسَ لَهُمْ؛ بِالدَّرْسِ، وَالتَّلْقِينِ، وَالْأَخْذِ عَنْهُمْ، وَالتَّلَقِّي مِنْهُمْ، وَالْكِتَابَةِ، وَالتَّأْلِيفِ، وَالْفَتْيَا - كُلٌّ بِمَا وَسِعَهُ -؛ حَتَّى يَخْتَوِي الْعُلَمَاءُ تَوَجُّهَاتِ الشَّبَابِ: الْعَقْدِيَّةَ، وَالسُّلُوكِيَّةَ؛ سَلِيمَةً مِنَ الانْجِرَافِ فِي الْفِكْرِ وَالسُّلُوكِ.

□ رسالة شكر وعرفان:

... فَاَنْطِلَاقًا مِنْ هَذَا الْأَصْلِ، وَصُدُورًا عَنْ هَذَا الْأَسَاسِ -تَوَاصُلًا^(٢)،

(١) وَلَمْ نَرِ ذَلِكَ -وَلِلْأَسْفُوفِ!- فِي عَدَدٍ مِنَ الْفَتَاوَى -ذَاتِ النِّقْدِ وَالرَّدِّ- (المَهْدَفَةُ!) نَحْوَ عَدَدٍ مِنَ الشَّبَابِ الدَّاعِينَ إِلَى الْحَقِّ، الْمُتَزِمِينَ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ.

(٢) وَتَوَاصُلُنَا مَعَ الْمَشَائِخِ وَالْعُلَمَاءِ قَدِيمٌ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-؛ فَارَابِطَتُنَا الْعِلْمِيَّةُ الْأَخَوِيَّةُ (الْمُنْهَجِيَّةُ الْعَقَائِدِيَّةُ) مَعَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبِي زَيْدٍ -سَدَّدَهُ اللَّهُ، وَعَافَاهُ- وَادَّتْ عَلَى الْخَمْسَةِ عَشَرَ عَامًا -زِيَارَاتٍ، وَكُتُبًا، وَتَعَاوُنًا-

وَعِنْدَمَا كَتَبْنَا -مَعَ مَجْمُوعَةٍ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ- رِسَالَةَ «مُجْمَلُ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ الْعِلْمِيَّةِ فِي أَصُولِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ»: أَرْسَلْنَاهَا إِلَى سَمَاحَةِ الْعَلَامَةِ الْمُفْتِي الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ...

... وَهَكَذَا فِي شُبُوخِ أَفَاضِلِ آخَرِينَ؛ فِي أَزْمِنَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَأَمَّا كَيْنَ مُخْتَلَفَةٍ؛ عَلَى رَأْسِهِمْ -مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ- مَشَائِخُنَا الْأَكْبَارُ: ابْنُ بَازٍ، وَالْأَلْبَانِيُّ، وَابْنُ عُثَيْمِينَ...

وَمِنْ سَبَبَةِ ذِكْرِ الشَّيْخِ بَكْرِ -سَدَّدَهُ اللَّهُ وَعَافَاهُ-؛ فَإِنِّي قَدْ ذَكَرْتُ فِي مُقَدِّمَتِي عَلَى كِتَابِي «الدَّرَرُ الْمَثَالَنَةِ بِنَقْضِ الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ فِرْيَةَ مُوَافَقَتِهِ الْمُرْجَنَةَ» (ص ٦) عُنْوَانَ كِتَابِ لِي =

وَتَنَاصُحًا، وَمَحَبَّةً، وَتَقْدِيرًا، وَاسْتِمْرَارًا- كَتَبْتُ إِلَى بَعْضِ فُضَلَاءِ مَشَايِخِنَا -قَرِيبًا- رِسَالَةً عِلْمِيَّةً -لِمُنَاسَبَةِ عَرَضَتِ-؛ وَهُوَ مَعَالِي الدُّكْتُورِ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانَ -حَفِظَهُ اللَّهُ، وَنَفَعَ بِهِ-؛ قُلْتُ فِيهَا:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

صَاحِبِ الْمَعَالِي الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانَ -وَقَفَّهَ الْمُؤَلَّى-.
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ -تَعَالَى- عَلَيْكُمْ، وَأَسْأَلُهُ -سُبْحَانَهُ- لِي وَلَكُمْ -الْمَرِيدَ مِنْ فَضْلِهِ...-

أَذْكُرُ مَعَالِيَكُمْ -أَوَّلًا- بِنَفْسِي؛ حَيْثُ تَشَرَّفْتُ بِلِقَائِكُمْ مَرَّتَيْنِ -لِلسَّلَامِ عَلَيْكُمْ- بَيْنَهُمَا أَقَلُّ مِنْ عَامٍ -وَذَلِكَ قَبْلَ قَرِيبِ عَامَيْنِ-:

الأولى: فِي مَكْتَبِكُمْ فِي دَارِ الْإِفْتَاءِ بِالرِّيَاضِ؛ بِصُحْبَةِ فَضِيلَةَ الْأَخِ الشَّيْخِ بَاسِمِ بْنِ فَيْصَلِ الْجَوَابِرَةِ -حَفِظَهُ الْمُؤَلَّى-.

والثانية: فِي مَكْتَبِكُمْ فِي مَكَّةَ؛ بِرَفَقَةِ عَدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْأَفَاضِلِ، مِنْهُمْ: فَضِيلَةُ الشَّيْخِ رَبِيعِ بْنِ هَادِي، وَفَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ السُّخَيْمِيِّ، وَفُضَلَاءُ آخَرُونَ...

وإِنَّ مُنَاسَبَةَ خِطَابِي هَذَا إِلَى مَعَالِيكُمْ -وإنْ تَأَخَّرَ شَيْئًا مَا- هُوَ مَا طَالَعْتُهُ مِنْ حَسَنِ كَلَامِكُمْ فِي تِلْكَ الْمَقْدَمَةِ الْوَجِيزَةِ الرَّاقِيَةِ، الَّتِي كَتَبْتُمُوهَا تَقْدِيمًا لِرِسَالَةِ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ...!» -رَدًّا عَلَى رِسَالَتِي «الْأَجُوبَةِ الْمُتَلَايِمَةِ...»-؛ إِذْ هِيَ -وَالْحَقُّ يُقَالُ-

= -جَلِيلٌ-؛ هُوَ: «بَيْنِي وَبَيْنَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبِي زَيْدٍ» -يَسِّرُ اللَّهُ إِقَامَهُ، وَنَشْرَهُ-.

دَلِيلٌ آخَرُ - مِنْ أَوْلَى مُتَكَاثِرَةٍ - عِنْدِي - عَلَى مَا حَبَاكُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - إِلَيْهِ؛ مِنْ سَعَةِ
عِلْمٍ، وَرَحَابَةِ جِلْمٍ، وَسَعَةِ صَدْرٍ، وَعَظَمِ صَبْرِ...
فَجَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا، وَزَادَكُمُ تَوْفِيقًا وَفَضْلًا.

وَإِنِّي أَطْمَئِنُّ مَعَائِلِكُمْ أَنَّنَا - فِي بِلَادِ الشَّامِ - مَعَكُمْ. وَبِكُمْ؛ بَلْ إِنَّا نَعُدُّ أَنْفُسَنَا
امْتِدَادًا عِلْمِيًّا - وَعَمَلًا عَمَلِيًّا - لِدَعْوَتِكُمُ الْيَمُونَةَ النَّاصِرَةَ لِلتَّوْحِيدِ، وَالْمَرْفُوعَةَ
بِالسُّنَّةِ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ -.

وَمَا عَدَاءُ أَهْلِ الْبِدْعِ لَنَا - مِنْ مُتَصَوِّفَةٍ وَمُتَحَرِّبَةٍ! - وَمَنْ عَلَى شَاكِلِيهِمْ! - عَنْ
عِلْمِ مَعَائِلِكُمْ بِبَعِيدٍ...

وَمَا (قَدْ) يَفْعُ مِنْ خَطَا فِي مَسْأَلَةٍ - مَا - مِنْ بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَدُعَاةٍ مِنْهُمْ
السُّلُوفِ، وَحَمَلَةِ التَّوْحِيدِ - فِيمَا بَيْنَهُمْ - كَبِيرًا كَانَ الْأَخْتِلَافُ (أَوْ الْمُخْتَلِفُ) أَمْ
صَغِيرًا - يَكُونُ طَرِيقُ الْخُرُوجِ مِنْهُ - الْوَحِيدُ - بِالتَّنَاصُحِ الصَّادِقِ، وَالتَّوَاصِي
الْأَخَوِيِّ؛ كَيْتَلَّ مَا جَرَى بِهِ قَلَمُ مَعَائِلِكُمْ - زَادَهُ اللَّهُ تَسْنِيدًا - فِي مُقَدِّمَتِكُمُ الرَّفِيعَةِ
- نَحْوِي -؛ تَقْدِيرًا وَإِنْصَافًا، وَأَدَبًا وَاحْتِرَامًا...

وَلَا زِلْتُمْ - مَعَائِلِكُمْ - عَالِمًا جَلِيلًا، وَأَخًا كَبِيرًا، بَلْ وَالِدًا كَرِيمًا:

فَالْقَلْبُ مَفْتُوحٌ لِتَوْحِيدِهِاتِكُمْ، وَالنَّفْسُ مُنْشَرَحَةٌ لِنَصَاحَتِكُمْ، وَالْعَقْلُ مُهَيَّأٌ
لِقَبُولِ كَلِمَاتِكُمْ؛ عَلَى وَفْقِ مَا تَلَقَّيْنَاهُ مِنْكُمْ، وَمَا تَلَقَّيْنَاهُ عَنْكُمْ - مَسْمُوعًا وَمَكْتُوبًا -
مِنْ ارْتِبَاطِ بِالذَّلِيلِ، وَأَنْصِبَاطِ بِالْحُجَّةِ؛ دُونَ تَبَعِيَّةِ ظَالِمَةٍ، وَلَا عَصَبِيَّةِ مُظْلِمَةٍ.

وَأَمَّا «رَفْعُ اللَّائِمَةِ...» - وَمَا حَوَاهُ مِنْ مَسَائِلٍ! -: فَإِنَّ لِي أَجُوبَةً مُتَعَدِّدَةً
(عَلَيْهِ) - وَ«تَنْبِيهَاتٍ» مُسَدَّدَةً (إِلَيْهِ)؛ أَسْأَلُ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْ تَقَرَّ بِهَا عَيْنُكَ؛ لِمَا
نَحْنُ مُطْمَئِنُّونَ بِهِ نَجَاةً مَعَائِلِكُمْ مِنْ حُبِّكُمْ الْخَيْرَ لِأَبْنَائِكُمْ وَإِخْوَانِكُمْ - إِيْمَانًا
صَادِقًا - كَمَا تُحِبُّونَهُ لَأَنْفُسِكُمْ - عِلْمًا، وَعَمَلًا، وَاعْتِقَادًا -.

وَلَيْسَ هَذَا مِنِّي - فِي هَذَا الْمَقَامِ - قَطْعًا لِطَرِيقِ الْمُتَرَبِّصِينَ وَالْمُتَصَيِّدِينَ - فَقَطْ! -، بَلْ هُوَ - أَسَاسًا - تَوْثِيقٌ لِيُشَاقِبِ أَخُوهُ الْمَنْهَجَ وَالْعَقِيدَةَ - بَيِّقِينَ؛ الَّتِي لَمْ نَغَادِرْهَا مِنْذُ نِعُومَةِ أَظْفَارِنَا - لَا تَحْزُنَا، وَلَا غُلُوءًا، وَلَا تَقْصِيرًا -، وَلَكِنْ نَتَخَاذَلُ فِي الدُّبِّ عَنْهَا - بِمِنَّةِ اللَّهِ - نُصْرَةً، وَتَأْيِيدًا - إِلَى أَنْ يَتَوَفَّانَا رَبُّ الْعَالَمِينَ؛ سَائِلًا اللَّهَ - تَبَارَكَ تَعَالَى - لِي وَلَكُمْ - وَلِسَائِرِ مَشَائِخِنَا، وَإِخْوَانِنَا - حُسْنَ الْخَاتِمَةِ.

... فَتُشْكِرُ اللَّهُ لَكُمْ - مَعَالِي الشَّيْخِ -، وَأَكْرَمَكُمْ، وَرَفَعَ مَنْزِلَتَكُمْ، وَأَعْظَمَ النِّفْعَ بِكُمْ.

وَكُلِّي أَهْلَ بَرِّي - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يُسَرَّ لِي - سُبْحَانَهُ - الشُّرْفُ بِإِلْقَائِكُمْ مِنْ جَدِيدٍ؛ حُبًّا، وَوَلَاءً، وَاتِّفَاعًا^(١).

وَأَخِيرَ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَحِينَئِذَا، سَلَامِي إِلَى سَمَاحَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ الشَّيْخِ، وَبَقِيَّةِ الْمَشَائِخِ - حَفِظَهُمُ الْمَوْلَى، وَزَادَهُمْ فَضْلًا - ...».

□ بين (الشام)، و(نجد):

وَأَقُولُ - الْآنَ - مُؤَكِّدًا هَذَا الْعُمُقَ الْمَنْهَجِيَّ الْعِلْمِيَّ، بِالْوَلَاءِ السُّنِّيِّ الْعَقْدِيِّ - شَفَقَةً عَلَى أَحْوَالِ أَرَاهَا، وَأَوْضَاعٍ لَا أَهْوَاهَا! -:

(١) وَلَقَدْ يَسَّرَ لِي رَبِّي - سُبْحَانَهُ - بِتَرْبِيَّتِي مِنْ فَضِيلَةِ الْأُسْتَاذِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ ربيع بن هادي المدخلِي - نَفْعَ اللَّهِ بِهِ - وَبِوُجُودِهِ - لِقَاءَ مَعَ فَضِيلَتِهِ - حَفِظَهُ الْمَوْلَى - فِي مَنْزِلِهِ بِمَكَّةَ - أَثْنَاءَ حَجِّ هَذَا الْعَامِ (١٤٢٢ هـ) -، وَذَلِكَ فِي ثَالِثِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

وَكَانَ فِي الْمَجْلِسِ عِدَّةٌ مِنَ الْإِخْوَةِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، عَلَى رَأْسِهِمْ فَضِيلَةُ الْأَخِ الشَّيْخِ سَلِيمِ الْهَلَالِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -.

خَلِيلِي هَلْ (بِالْثَّامِ) عَيْنَ حَزِينَةٍ تُبْكِي عَلَى (نَجْدٍ) لَعَلِّي أُعِينُهَا^(١)
 .. فَالْإِعَانَةُ مَطْلُوبَةٌ، وَالتَّعَاوُنُ وَاجِبٌ، وَالْاِعْتِصَامُ حَقٌّ، وَالتَّنَاصُحُ شِرْعَةٌ،
 وَالنَّصْرَةُ فَرَضٌ...

وَالْوَاقِعُ الْأَلِيمُ - هَذَا - يَذْفَعُنِي - حَيْثُنَا - لِأَقُولَ - حَزِينًا:

أَرَى خَلَلَ الرَّمَادِ وَمِیْضَ نَارٍ وَيُوشِكُ أَنْ يَكُونَ لَهَا ضِرَامٌ
 فَإِنْ لَمْ يُطْفِئْهَا عَقْلَاءُ قَوْمٍ يَكُونُ وَقُودَهَا جُثَّةٌ وَمَامٌ
 وَإِنَّ النَّارَ بِالْمُؤَذِّنِ تَذَكَّى وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوَّلَهَا كَلَامٌ
 فَقُلْتُ مِنَ التَّعَجُّبِ: لَيْتَ شِعْرِي أَلْيَقَاطُ أُمِّيَّةٌ أَمْ زِيَامٌ؟!

وَدَعَوْتُ (نَجْدٍ) جُدُورَهَا (شَامِيَّةً)؛ رَاجِعَةً لِابْنِ الْقَيْمِ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَشَيْخَيْهِمَا
 ابْنِ تَيْمِيَّةٍ...

فَالْعُمُقُ - فِي هَذَا الْمَقَامِ - لَهُ بُعْدَان:

الرُّمَانُ وَالْمَكَانُ...

الأَصَالَةُ وَالْمَعَاصِرَةُ...

.. فَهَلْ مِنْ مُوَازَرَةٍ لِلْحَقِّ، وَمُنَاصَرَةٍ؟!

□ «رَفْعُ اللَّائِمَةِ!!»:

وَيَنْتَابُ «رَفْعُ اللَّائِمَةِ!» - الْمَذْكُورُ هُنَا - وَالْمَرْذُوقُ عَلَيْهِ! - أَوْفَقَنِي عَلَيْهِ بَعْضُ
 الْإِخْوَةِ الْأَقَاضِلِ - جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا - ظَهَرَ سَابِعَ أَيَّامِ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ؛ سَنَةَ

(١) «مُنْعَجَمُ الْأَدْبَاءِ» (٤٦٨/١) لِيَأْقُوتَ الْحَمَوِيِّ.

اثنَين وعشرينَ بعدَ الأربعِ مئةَ والألفِ - مِنَ الهجرةِ النبويةِ المباركةِ -، وتَمَامُ اسمِهِ: «رَفَعُ اللّاحِمَةِ عَنْ قَوَى اللّحْنَةِ الدَّائِمَةِ»^(١)، كُتِبَ عَلَى غِلافِهِ: (تأليف: محمد بن سالم الدوسري!! تقديم: معالي الشيخ العلامة صالح الفوزان، وفَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاجِحِيِّ، وَالْأَخِ سَعْدِ الْحَمِيدِ - وَفَقَّ اللَّهُ الْجَمِيعَ لِرِضَاهُ -.

وَلَقَدْ وَفَّقَنِي الْمَوْلَى - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لِقِرَاءَةِ الرِّسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ - قِرَاءَةً تَمْجِيسَ وَتَذْقِيقَ - مَسَاءَ الْيَوْمِ نَفْسِهِ - مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ؛ بِحَيْثُ تَأَمَّلْتُهَا - جِدًّا -، وَعَلَّقْتُ عَلَى حَوَاشِيهَا مَا رَأَيْتُهُ، وَرَاجَعْتُ مَا اسْتَشْكَلْتُهُ، وَرَدَدْتُ مَا اتَّفَقْتُهُ... فَلَمْ أَجِدْ ابْنَ سَالِمٍ - مُسَوِّدَ «الرَّفَعِ»! - أَقُولُهَا بِإِنْصَافٍ! - إِلَّا جَاهِلًا مُتَعَالِمًا؛ لَا يَذَرِي مَا يَقُولُ!!!

وَأَقُولُ - هُنَا - أَمْرًا مُهِمًّا جِدًّا - لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ -؛ وَهُوَ: أَنَّ الدَّافِعِي لِنَسَائِلِ هَذِهِ «التَّنْبِيهَاتِ» - حَسْبُ! - هُوَ وَجُودُ (بَعْضِ) هَذِهِ الْأَسْمَاءِ (الكبيرة) الْمَذْكُورَةِ عَلَى الْغُلَافِ، الَّتِي تَتَرَسَّ مِنْ وَرَائِهَا (مُسَوِّدُ) الْكِتَابِ؛ تَرْوِيحًا لِكَلَامِهِ، وَتَمْرِيرًا لِمَغْزَى مَرَامِهِ...

وَالَا؛ فَلَوْ لَمْ تَكُنْ (بَعْضُ) هَذِهِ الْأَسْمَاءِ - فِي هَذِهِ الْأَنْحَاءِ - لَمَا شَغَلْتُ نَفْسِي بِالرَّدِّ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَلَا تَتَّبِعُهُ فِيمَا جَهْلٌ وَأَسَاء...

وَمَا كُلُّ فَعَالٍ يُجَازَى بِفِعْلِهِ وَلَا كُلُّ قَوْلٍ لَدَيْ يُجَابُ

... وَكُنْتُ قَدْ انْتَهَيْتُ - لِتَوَيِّ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - مِنْ تَصْنِيفِ كِتَابِي لِي - رَدًّا عَلَى بَعْضِ (مَنْ نَعْرِفُهُمْ) مِنْ سَفَهَاءِ الْعِلْمِ وَالْجَلْمِ - مِمَّنْ تَتَرَسَّوْا (!) وَرَاءَ لَقَبِ

(١) ثم طُبِعَ الْكِتَابُ (طبعة ثانية)؛ بِزِيَادَةِ أبحاثٍ وإضافةِ تقرُّصاتٍ!! وقد رددتُ عليها - جَمِيعًا - رَدًّا مُفَصَّلًا - تحتَ عنوان (قبل الطبع)، وهو مُلَخَّصٌ فِي أَوَّلِ كِتَابِي هَذَا؛ فَانظُرْهُ.

(دكتور) ١- بعنوان: «الرّد البرهاني في الانتصار للعلامة المحدث الشيخ الإمام محمد ناصر الدين الألباني»^(١) - نقضاً لطعونات ذلك السفيه - فيه -، وما لبس به على قرائه (!) من تذليس وتمويه!! -.

وإني لأسوق -ههنا- تأكيداً وتحقيقاً - كلمات كتبتها في كتابي الجديد -هَذَا- «الرّد البرهاني...» (ص ١٢-١٦)؛ قلتُ فيها:

□ الحقُّ هَالِ عَالٍ:

«لقد قلت -من قبل- كلمة؛ ولم أَسْتَحْيِ منها، ولم أتوانَ فيها، ولم أتوسَّس بأحدٍ وراءها؛ وإني -الآن- أقولها، وسأظلُّ أقولها:

لقد استفدتُ -في عددٍ من مسائل العلم- من خصومي وأعدائي (!)؛ بما (قد) يكون أكثر -كثيراً- من استفادتي من أحبابي وأوليائي؛ ذلكم أن الحبَّ يُحسِّنُ الظنَّ، و(يلتمس) العذرَ، ويقبلُ القول؛ فما قد يكون مِن خطيئٍ -أو يحصل مِن خلافٍ للأولى-؛ فإنه يُمشيه ويُسلِّكه:

وعينُ الرضا عن كل عيبٍ كليلَةٌ

(١) وَلَقَدْ أَخَذَ عَلَيَّ (البعضُ!) استعمالِي (شيئاً) من الشُّدَّةِ في تَقْدِيرِ ذِيكَ الْجَاهِلِ الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ -فيه-!! وَخَفِيَ عَلَيْهِمْ -غَفَرَ اللَّهُ لَهُمْ- الْأَصْلُ الْعِلْمِيُّ الْمَقْرُورُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ: «جَوَازُ الرَّدِّ بِغُفَى عَلَى مَنْ يُمَارِي بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ إِذَا قَصَدَ الرَّادُّ إِبْصَاحَ الْحَقِّ، وَتَحْذِيرَ السَّامِعِينَ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ» -كَمَا فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٣٦٦/١)، وَعَنْهُ: «الْفَوَائِدُ الْمُتَقَنَّة...» (ص ٤٥) لِأَسْتَاذِنَا الْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْمُحْسَنِ الْعَبَّادِ -حَفَظَهُ اللَّهُ، وَنَفَعَ بِهِ-.

وقارن بين «الرّد البرهاني» (ص ٥ و ٢٦)، وانظر ما سيأتي (ص ١٦٤ و ١٧٩).

... وَلَكِنَّهَا الْعَاطِفَةُ الْعَاصِفَةُ!

□ مع (الخصوم) :

أما الخصم -ولو أنه لم يرك، ولم يعرفك، ولم يسمعك، ولم يقرأ لك (!)؛ إلا أنه خاصمك عبر الهاتف! أو من خلال الإنترنت!^(١) أو من طريق الأوامر الحزبية،

(١) وَلَسْتُ أَعِيبُ -بَلَّهْ أَنْ أَتَعَقَّبَ!- بعضَ (زيانية الإنترنت!!) مِنْ اشْتَطَبَ بِهِ الذَّهْنَ؛ فَطَارَ بِهِ هَوَاهُ (١) يَمْنَةً وَيَسْرَةً؛ -لِعَجْمَةِ عَقْلِهِ قَبْلَ لِسَانِهِ!- فَحُمِّلَ كَثِيرًا مِنَ الْقَوْلِ -مُسَارِعًا جِدًّا!- عَلَى مَعْنَى الطُّغْنِ -لِيَسْتَنِي لَهُ (الشُّخْن)!-.. وَهُوَ -مِنْهُ- مُحْضٌ هَذَرٌ وَطَخْنٌ!! فَهُوَ بِهِ -مِنْ جَهَةٍ- مَعْدُورٌ مَعْدُورٌ - (فَارِسِيًّا) كَانَ أَمْ رُومِيًّا!!- وَالْجَهَةُ الْأُخْرَى -وهذا عَجَبٌ!- أَنَّهُ مُتَكَبِّرٌ مَغْرُورٌ!!

لِكِنَّهُ -بِهِمَا!- مَأْزُورٌ مَأْزُورٌ!!

وَلَا أَقُولُ ذَلِكَ -فِيهِ، وَفِي أَشْكَالِهِ!- طُغْنًا فِي نَسَبٍ -عِيَادًا بِاللَّهِ- فَذَا كُفْرٌ؛ وَإِنَّمَا هُوَ -مِنِّي وَعَنِّي- حِكَايَةٌ لِمَا وَقَعَ: مِمَّا دَافَعُهُ الْهَلَعُ، وَبَاعَثَهُ الْوَلَعُ... وَقَدْ قِيلَ: «سَلَمَانٌ مِمَّا أَهْلُ الْبَيْتِ»، وَعَكْسُهُ: «بَتَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ..» فَلَمْ يَنْفَعْ هَذَا -أَوْ يَضُرَّ ذَلِكَ!- أَيُّ صِلَةٍ، أَوْ أَدْنَى نَسَبٍ...

وَفِي مِثْلِ هَذَا (الْأَعْجَمِيِّ = قَلْبًا وَعَقْلًا) أَقُولُ:

لَوْ أَنَّ حِفَّةَ عَقْلِهِ فِي رِجْلِهِ سَبَقَ الْغُرَالُ وَلَمْ يَقْنُهِ الْأَرْبُ

فَلَيْهِنَّ بِمَا هُوَ فِيهِ، وَلَيَزِدُّدُ مِمَّا هُوَ مِنْهُ؛ مَا دَامَ أَنَّ هَذَا قَرَارُهُ، وَهُوَ اخْتِيَارُهُ!!

... فَلَنْ يَظْفَرَ إِلَّا بِمَزِيدٍ مِنَ الْحَمْرَةِ وَالْعُصَّةِ!!

هَذِهِ هِيَ (نَهَايَةُ) الْقِصَّةِ!

وَلَا أُطِيلُ!!

(وَالْأَعْجَمِيُّ: مَنْ لَا يُفْصَحُ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ؛ سِوَاءَ أَكَانَ عَرَبِيًّا أَمْ أَعْجَمِيًّا) -كَمَا فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١/ ٨٦-٨٧)-.

وَمَا أَجْمَلَ مَا قِيلَ: «الْعِلْمُ أَشْرَفُ الْأَحْسَابِ، وَالْأَدَبُ وَالْمُرُوءَةُ أَرْفَعُ الْأَنْسَابِ» -كَمَا فِي «جامع بيان العلم» (٣٠٧)-.

=

أو الإشارات الطُرُفِيَّة! -: فإنه يَتَرَيَّصُ بك، ويبحثُ -لا بين السطور- بل بين الحروف وجوف الصَّدُور -عن خطإ- ما؛ ليهوِّله -لا ليهوِّنه!-، ويفتَشُ تفتيشَ الوالِه (!) عن ثغرة -ما- ينفذُ منها، ويلجُ خلاها؛ (يتلمَّس) الأغلاق؛ ليشيعها، ويُشنعَ بها:

ولكنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبدي المساويا

فماذا كان موقفني من (هؤلاء) و(أولئك)؟!

لم يكن مني -«حقيقة»- إلا النَّظَرُ المتأنِّي، والفتشُ الهادئ، والبحثُ الدقيق؛ مُراقباً ربِّي -سبحانه-؛ مُستحضراً قوله -جلَّ في علاه-: ﴿بل الإنسان على نفسه بصيرة . ولو ألقى معاذيره﴾..

فلم أجاوزْ في ذاك الحُبِّ والودَّ إطاره..

ولم أغادرْ في ذاك الخصام الهادرِ مقداره..

□ توفيق ربِّ العالمين:

ولكنَّ ربِّي -عزَّ وجلَّ- لم يَخْذُلْنِي -وطَّنِي الحسَنُ به- سبحانه-أنه لن يَخْذُلْنِي-؛ فلا يزالُ سِتْرُهُ عليَّ -سبحانه- مُسَدِّلاً، ولا يزالُ عَفْوُهُ -تعالى- عَنِّي -في- كبيراً:

فما لمستُهُ مِن إفراطِ الحبِّ رَفَضْتُهُ...

وما لَحَظْتُهُ مِن تفريطِ الشانِي نَقَضْتُهُ...

ثم كانت العبرةُ -والفائدةُ- بين هذا وذاك -بلا غُلُوٍّ ولا تَقْصِير-؛ فالحقُّ

= ... وَمَنْ لَا: فَلَا!

نَعَمْ: فَلَا!!

-دائماً- وَسَطٌ بين نقيضَيْنِ؛ على حَدِّ قول مَنْ قال:

..... كَلَّا طَرَفِي قَصْدُ الْأُمُور ذَمِيمٌ

وأجلُّ منه قولُ ربِّ العالمين: ﴿وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكونَ الرسولُ عليكم شهيداً﴾، و«الوسط: العَدْل»^(١).

□ إنصاف النفس:

فواللَّهِ الذي لا معبودَ -بِحَقِّ- سواه؛ إِنِّي لأنظُرُ إلى الردِّ -أو النقد- نظرةً إنصافٍ صادقةً واعيةً؛ لأعرفَ مِن خلاها ما أنا عليه -أو فيه- مِن دَرَجاتِ الحقِّ والصواب، أو ما (قد) أَقْعُ فيه مِن دَرَكاتِ الخطأِ أو الارتياب؛ فَإِنْ وجدتهُ: فرحتُ به، وسارعتُ إلى إصلاحه؛ وإلَّا: كان مِنِّي ردٌّ على النقد، أو نقدٌ على الردِّ...

والذي رأيتهُ مِن نفسي -في مسألة (الإيمان والكفر)^(٢)- هذه -التي هي- «حقيقة» -فتنةٌ هذا العصر- أَنِّي انتفعتُ (كثيراً) بما حَصَلَ فيها مِن أَخْذٍ وِردٍّ، وكتابات، وتعليقات...، وإن كان بعضُ تلك الكتابات -بل أكثرها- صادراً مِن هُلم دون أهليتها -بِحُجٍّ ودراية-، فضلاً عن القُدرةِ عليها -تصنيفاً وكتابة-...

ومِن مشهورِ كلامِ العلماءِ ما قيل -قديمًا-: (مَنْ أَلْفَ فَقَدَ اسْتَهْدَفَ؛ فَإِن أَحْسَنَ فَقَدَ اسْتَشْرَفَ، وَإِن أَسَاءَ فَقَدَ اسْتَقْذَفَ)...

(١) كما صحَّ ذلك عن النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- فيما رواه البخاري (٣٣٣٩) عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-.

(٢) فضلاً عن غيرها من المسائل الَّتِي هي أَقَلُّ مِنْهَا وَذَوْنُهَا!

□ تاريخ (مسألة التكفير) :

لقد قرأتُ وطالعتُ -بدقةٍ ناصرة، وعينٍ باصرة- سائرَ الكتاباتِ والتأليفِ في مسألة الإيمان والكفر -هذه-؛ منذ فجرها الأول -الذي أدركته-: سنة (١٣٩٨هـ)، إلى عصرها الأخير^(١) -ولن يكونَ الأخيرَ!- الذي عشتُهُ وعاشتُهُ -هذا-: سنة (١٤٢٣هـ)؛ وبين التاريخَينِ خبايا وخفايا، ومَصائبُ وبَلَايا، وفِتْنٌ ورزايَا، لا تزالُ الأمةُ تُكوى -شديداً- بنارها، وتتجرّع -بمرارةٍ- ويلاتها...

□ طَرَفُ الْحَقِّ :

ولقد كنتُ أرى -في (بعضٍ) ما أطلعُ، وأقرأ، وأنظرُ- مِن ذلك -تنبيهاتٍ جيّدة، وأنابيشَ قويّة؛ تدفعُني حيناً للبحث؛ فأبحثُ، وأبحثُ؛ فإذا بصاحبِ ذلك التنبيه -أو هذا التنبيه- قد وُقِفَ في قُدَحِ الذهنِ بنقده، لكنّه لم يُسَدِّد -لِسوءِ فهمِهِ، أو قِلّةِ عِلْمِهِ!- في نتيجةِ هذا النقد، أو ثمرته...

فأراني مُمسِكاً بطَرَفِ خيطِهِ؛ ليقودني بحنيٍّ ودَرْسيٍّ إلى نتيجةٍ غيرِ نتيجةهِ، ونهايةٍ لن تكون -إن شاء الله- كنهايته...

نعم؛ له فضلٌ لا أجحده؛ ولكنْ يَقْدِرُ لَهُ حَذُهُ...

□ فَضْلُ عَتَاةِ الْعُدَاةِ :

وما أَجملَ ما ذكره الإمام الشاطبي في كتابه اللطيف «الإفادات والإنشادات» (ص ١٤٩) -فيما (يُشبهه) ما نحن فيه-:

عُدَاتِي هُمْ فَضْلٌ عَلَيَّ وَمِنَّةٌ فلا أبعِدُ الرحمنُ عَنِّي الأعاديَا

(١) انظر المُلَخَّصُ التَّارِيخِي لذلك؛ في كتابي «التَّصْيِيرُ بقواعد التَّكْفِير» (ص ٩٤-٩٧).

هُمْ يَحْجُوا عَنْ زَلَّتِي فَاجْتَنِبْتُهَا وَهُمْ نَافِسُونِي فَاکْتَسَبْتُ الْمَعَالِيَا

□ بين التأثير والتغيير:

... وهذا كله -وَالْفَضْلُ لِلَّهِ- أوجد عندي معرفة^(١) -ليست قليلة!-
بمدلولات الكلمات، ومعاني المصطلحات، ومثار النقاشات، ومدار المساجلات؛
فرايتني:

أصْبَحْتُ أَلْفَاظًا كُنْتُ اسْتَعْمَلْتُهَا -قديماً- لتصير أدقَّ في المقصود، وأدَلَّ على
المراد.

وَأَعْيَرُ كَلِمَاتٍ -أَوْ عِبَارَاتٍ- قَدْ أُسِيءَ فَهْمُهَا^(٢)!
وَأَحَازِرُ مِنْ مِصْطَلَحَاتٍ كُنْتُ أَتَوَسَّعُ فِيهَا، وَلَا أَتَحَاشَى مِنْ تَرْدَادِهَا -مُضَيِّقًا

(١) وليس يَضِيرُنِي -البُتَّةُ- أَنْ يُسَمَّى (البعض!) ذلك الانتفاع، وهذه المعرفة: تدرُّجًا،
أو تطوُّرًا، أو... أو...

وإلا؛ فليَظَرْ هَذَا -أو غَيْرُهُ!- إِلَى نَفْسِهِ!! أَلَمْ يَنْتَفِعْ؛ فَيَعْرِفْ، وَيَزِدَّادًا؟!

أَمْ أَنَّهُ (جامدٌ) غَيْرُ حَامِدٍ؟!

... فَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(٢) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (٦١٥ / ٢):

«وَكَلَامُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَكَلَامُ الْعُلَمَاءِ مَمْلُوءٌ بِمَا يَفْهَمُ النَّاسُ مِنْهُ مَعْنًى فَاسِدًا؛ فَكَانَ
الْغَيْبُ فِي فَهْمِ الْقَاهِمِ، لَا فِي كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ الَّذِي يُخَاطَبُ جِنْسُ النَّاسِ؛ كَالْمُصَنِّفِ لِكِتَابٍ، أَوْ
الْخَطِيبِ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَنَحْوِ هَؤُلَاءِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يُكَلِّفُونَ أَنْ يَأْتُوا بِعِبَارَةٍ لَا يَفْهَمُ مِنْهَا مُسْتَمِعٌ
-مَا- مَعْنًى نَاقِصًا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا عَلِمَ مَقْدَارَ فَهْمِ كُلِّ مَنْ يَسْمَعُ كَلَامَهُ، وَيَقْرَأُ
كِتَابَهُ»

وَهَذَا لَيْسَ فِي طَاقَةِ بَشَرٍ.

دائرتَها؛ وذلك لِمَا رأيته من التبائن بين الفرقاءِ -وَالْمُتَبَايِئِينَ- في توحيد فهمِها، فضلاً عن استيعابها وهضمِها...

فكان الأمرُ -في جُلِّ هذا- ولا يزال منه بقايا!- كَمَثَلِ مَا قال القائلُ:

سارت مُشْرِقةً وسرت مُغَرَّباً
شَتَانٌ بين مُشْرِقٍ ومُغَرَّبٍ

□ المُفَرِّقُونَ:

... وفي غَمْرَةِ هذا -كُلِّه- تبرزُ أصواتٌ ناشِزةٌ من هنا أو (هُنَاكَ)؛ تُريدُ -وتسعى- أن يُسمَعَ صوتُها، أو أن يُجَابَ صَدَاها... أصواتٌ تَجْهَدُ -حيثُما- لِبَثِّ الفرقَةِ بَيْنَ الشيوخ والشباب، والتفريق بين أهل السُنَّةِ ودعاةٍ منهجِ السَّلَفِ -فيما بينهم-؛ ليكونَ لها -بينها!- موطئُ قدمٍ، تدوسُ فيه هَاجِمَ هؤلاء، وبقايا أشلائهم -إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً!-؛ فلا وجودَ لها -«حقيقةً»- إلا بين الرَّمَمِ، ولا بقاءَ لها إلا مع زَلَّةِ القدم، أو مع العَدَمِ (!) -ومنذ القدم-...

ولكن... هيهاتَ، وهيهاتَ، وهيهاتَ... فالعلمُ فضَّاحٌ لغيرِ أهله، والحقُّ وضَّاحٌ لنهجِ جُنْدِهِ، ولسوف يذوبُ هؤلاء -إن لم يتوبوا ويؤوبوا-، ولسوف يطوي التاريخُ صفحاتَهم المظلمةَ القائمةَ الظَّالِمَةَ...».

□ أسبابُ الظُّهورِ على الخَصْمِ:

أَقُولُ:

وَأَزِيدُ -هَـا هُنَا- النَّقْلَ عَنِ حَاتِمِ الْأَصَمِّ (الرَّاهِدِ الْقُدْوَةُ الرَّبَّانِيَّةُ)^(١) (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٣٧هـ) -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَوْلُهُ:

(١) هَذَا وصفُ الإمامِ الذهبي له في «السِّيَرِ» (١١/ ٤٨٤).

«معي ثلاث خصال - أظهرُ بها على خصمي -، قالوا: ما هي؟
 قال: أفرح إذا أصاب، وأحزن إذا أخطأ، وأحفظ نفسي لا تتجاهل عليه». ^(١)
 فبلغ ذلك أحمد بن حنبل، فقال: «سبحان الله! ما كان أعقله من رجل!» ^(٢).
 ... فإذا كان هذا المسلك واجباً مع (العامة) من الناس -متعلمين، ومُتْقِنِينَ،
 وأغماراً- فكيف الواجب مع خواصهم؛ من علماء، وشيوخ، وأهل فضل؟!
 وبَعْدُ:

فهاأنذا أكتب من جديد -بعزم أكيد- «لإقامة الحجة والمغيرة، وطلب البيان
 والتبصرة، ورجاء المنفعة والتذكير» ^(٣).
 وهي وقفات - (أرجو) أن تكون! - هادئات... رداً على تسويد شديد
 -بنيته! لا يحجته!-؛ فلم أشتأ مجاراته -إلى حد- ^(٤) في غضبيته (!)، ولم أريد أن
 أعكس عليه -قدراً استطاعني!- ما أساء في عبارتيه...
 فالأمر -عند كل عاقل ومنصف- أرفع من ذلك، وأجل من أن يهوى به
 إلى ما هنالك!!

□ أصحاب الحق:

فاستجابةً للهدى النبوي الكريم أكتب -«.. إن لصاحب الحق مقالاً»-، ومنه
 أنطلق، وعنه أصدُر..
 وتجاوزاً مع إخوة لي -في الغيبة والشهود- هاتفوني، ورأسلوني -من

(١) «المنتظم» (١/ ٢٢٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٥٣).

(٣) قارن -لزاماً- بما تقدّم (ص ١٥٧)، وما سيأتي (ص ١٧٩) -حول الرد بشدة-.

أَفْطَارٍ شَتَّى^(١) - يَحْتُونَنِي عَلَى الْكُتُبِ وَالْيَنَانِ، وَيَدْعُونَنِي بِالتَّوْفِيقِ وَالْإِحْسَانِ..
وَسَأَخْرُصُ - فِيمَا سَأَكْتُبُ - عَلَى عَدَمِ التَّطْوِيلِ وَالتَّفْرِيعِ^(٢)؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ
يُنْسِي بَعْضُهُ بَعْضًا!! وَلَكِنِّي سَأَكْتُفِي بِتَنْبِيهَاتٍ، وَإِشَارَاتٍ؛ تَدْفَعُ الظُّلْمَ، وَتَرُدُّ
الْحَيْفَ، وَتَنْقُضُ الشُّبُهَاتِ...

□ دُعَاءٌ... وَبَيَانٌ:

فَاللَّهُ الْعَظِيمُ أَسْأَلُ أَنْ يُعِينَنِي عَلَى شُكْرِهِ، وَذِكْرِهِ، وَحُسْنِ عِبَادَتِهِ
- بِالسُّنَّةِ - (بِالْقَوْلِ، وَالْقَلْبِ، وَالْجَوَارِحِ)^(٣) -؛ بَعِيدًا عَنِ الْبِدْعِ الْمُكْرَمَةِ، وَالْمَعَاصِي
الْقَذِيرَةِ؛ نَصْرَةً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، وَنَقْضًا عَلَى أَهْلِ الشُّرْكِ وَالْكَفْرَانِ؛ بِأَبْوَابِهِ:
(تَكْذِيبًا، وَاسْتِكْبَارًا، وَإِعْرَاضًا، وَشُكًّا، وَنِفَاقًا)^(٤)، وَأَسْنَابِهِ: (قَوْلًا، وَعَمَلًا،
وَاعْتِقَادًا)^(٥)...

(١) وَمِنْ طَرَفِ الْمَوَاقِفِ - وَعَجِيبِهَا! - أَنَا كُنَّا فِي زِيَارَةِ عِلْمٍ وَدَعْوَةٍ إِلَى أُنْدُونِيسِيَا؛
فَوَصَلْنَا دَاعِيَنَا الْفَاضِلَ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - خَيْرَ مَفَادُهُ: وَصُولُ شَخْنَةٍ - مَا - (١) مِنْ بَعْضِ الْبِلَادِ!!
فَفَرَحَ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - لِمَا يَعْرِفُهُ مِنْ حَاجَةِ الْبِلَادِ إِلَى الْغِذَاءِ وَالِدُّوَاءِ - وَمَا أَثْنَبَهُ ذَلِكَ - بِسَبَبِ
مَا يُعَانِيهِ الْكَثِيرُونَ مِنْ قَفَرٍ وَعُوزٍ؛ فَلَمَّا وَصَلْتُ (الشَّخْنَةَ)؛ إِذَا هِيَ مُحْمَلَةٌ - لَا بِالْأَزْرَاءِ وَلَا
بِالْقَمَحِ!! -، وَإِنَّمَا بَعِثَاتٌ - إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْوَفِّ - النُّسخُ مِنْ تَسْوِيدٍ: «رَفَعَ اللَّائِمَةُ»!!! يُيَوِّزُ
عَلَى فَقَرَاءِ الْعِلْمِ، وَمَسَاكِينِ الْفَهْمِ!! وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص ٥٥٠).

ثُمَّ لَا يَغْلُرُنِي (الأَخ) سَعْدُ الْحَمِيدِ (١) - هَذَا اللَّهُ - عَلَى بَضْعِ عَشْرَاتِ (١) مِنْ
عَلَامَاتِ الْعَجَبِ وَالْإِسْتِفْهَامِ!!! - كَمَا سَيَأْتِي (ص ٢٥٣-٢٦٣) فِي سِرِّ كَلَامِهِ... ثُمَّ نَقْدِهِ!...

(٢) وَكَانَ لَدَايَ (!!!) لَمْ أَسْتَطِعْ! ثُمَّ - بَعْدُ - جَاهَدْتُ نَفْسِي!

(٣) «صِيحَةُ نَذِيرٍ» (ص ٢٩-٣٨) المطبوع أواخر سنة ١٤١٧هـ.

(٤) المرجع السابق (ص ٤٧-٤٨).

(٥) «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ» (ص ٦٧-٦٨)، وَ«الْأُجُوبَةُ الْمُتَلَائِمَةُ» (ص ١٥-١٦).

وَلَوْ نَظَرَ الْمُتَأَمِّلُ (الصَادِقُ) -حَسْبُ- السَّطْرَيْنِ السَّابِقَيْنِ: لَحُلَّ لَهُ مَا فِي
 ذَهَبِهِ مِنْ (بَقَايَا) إِشْكَالٍ؛ إِنْ سَلِمَ قَلْبُهُ مِنَ الدَّغْلِ وَالْإِخْلَالِ!! جَاءَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ
 السَّيِّئَةِ: سَلَامَةٌ صَدْرٍ، وَاسْتِقَامَةٌ حَالٍ...
 وَلَكِنْ:

□ بَيْنَ الْعُذْرِ، وَ.. الْعَذْلِ:

حَالِي (!) مَعَ (مُسَوِّدٍ) «رَفَعَ اللَّائِمَةَ..» -حَقِيقَةً- فِيمَا شَوَّشَ فِيهِ وَهَوَّشَ!-
 عَلَى مَعْنَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَوْ كُنْتُ تَعْلَمُ مَا أَقُولُ عَذَرْتَنِي أَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ مَا تَقُولُ عَذَلْتُكَ
 لَكِنْ جَهَلْتُ مَقَالَتِي فَعَذَلْتَنِي وَعَلِمْتُ أَنَّكَ (مُسْرِعٌ) فَعَذَرْتُكَ
 وَقَدْ قِيلَ:

مَنْ تَأَنَّى نَالَ مَا تَمَنَّى -بِأَحْسَنِ الْبَيَانِ-، وَ(السُّرْعَةُ) سَبِيلُ أَهْلِ (الصَّرْعَةِ)
 وَالْهُدْيَانِ، وَلَيْسَتْ هِيَ -فَطُ- مِنْ عَلَامَاتِ أَهْلِ الْإِيمَانِ!
 فَاللَّهُ -تعالى- أَسْأَلُ الْهُدَايَةَ، وَالتَّوْفِيقَ، وَالتَّسْدِيدَ، وَالْأَمْنَ، وَالْإِيمَانَ، وَالْأَمَانَ
 -بِالْيَقِينِ-:

لَنَا وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ -حُكَّامًا وَمَحْكُومِينَ-؛ إِنَّهُ -سُبْحَانَهُ- سَمِيعٌ مُجِيبٌ
 نَاصِرٌ عِبَادَهُ الْمُؤَحِّدِينَ.

وَأخِيرًا:

إِعْلَمْ -أَخِي طَالِبَ الْعِلْمِ- سَدَّدَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ -«أَنَّ الْحَقَّ لَا يُوزَنُ بِالرَّجَالِ،

= وانظر كتابي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٦٣-٧٤).

وإنما يُوزَنُ الرَّجَالُ بِالْحَقِّ.

هذا هو الميزانُ الصحيحُ، وإن كانَ لِمَقَامِ الرَّجَالِ - ومراتبِهِمْ - أثرٌ في قبُولِ أقوالِهِمْ - كَمَا نَقَبَلُ خَبَرَ الْعَدْلِ، وَتَوَقَّفُ فِي خَبَرِ الْفَاسِقِ -؛ لَكِنْ لَيْسَ هَذَا هُوَ مِيزَانُ كُلِّ حَالٍ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ بَشَرٌ؛ يَفُوتُهُ مِنْ كِمَالِ الْعِلْمِ وَقُوَّةِ الْفَهْمِ مَا يَفُوتُهُ؛ فَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ دُبْنًا وَذَا خُلُقٍ، وَلَكِنْ يَكُونُ نَاقِصَ الْعِلْمِ، أَوْ ضَعِيفَ الْفَهْمِ؛ فَيَفُوتُهُ مِنَ الصَّوَابِ بَقْدَرٍ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ النَّقْصِ وَالضَّعْفِ، أَوْ يَكُونُ قَدْ نَشَأَ عَلَى طَرِيقٍ مَعِينٍ، أَوْ مَذْهَبٍ مَعِينٍ. لَا يَكَادُ يَعْرِفُ غَيْرُهُ؛ فَيُظَنُّ أَنَّ الصَّوَابَ مُنْحَصَرٌّ فِيهِ... وَنَحْوُ ذَلِكَ»^(١).

... فَهَآكَ - «أَيُّهَا الْقَارِئُ» - [كَلَامِي]: لَكَ غَنَمُهُ، وَعَلَى مُؤَلِّفِهِ غَرْمُهُ؛ لَكَ ثَمَرَتُهُ، وَعَلَيْهِ تَبِعَتُهُ:

فَمَا وَجَدْتَ فِيهِ مِنْ صَوَابٍ وَحَقٍّ: فَاقْبَلْهُ، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى قَاتِلِهِ. بَلِ انْظُرْ إِلَى مَا قَالَ، لَا إِلَى مَنْ قَالَ»^(٢).

وصحَّح، ونقَّح، واحكم بالعَدْلِ: تَفَرَّ، وَتَنَجَّحْ، وَتَسْعُدْ وَتُسْعِدْ؛ مِنْ غَيْرِ أَسْفَ، وَلَا أَسَى، وَلَا بَأْسٍ وَلَا يَأْسٍ...

فإنَّهُ «مَتَى تَبَيَّنَ لِلْإِنْسَانِ ضَعْفٌ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الرَّأْيِ، وَأَنَّ الصَّوَابَ فِي غَيْرِهِ: وَجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ عَنْ رَأْيِهِ الْأَوَّلِ إِلَى مَا يَرَاهُ صَوَابًا بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ الصَّحِيحِ.

(١) «المَجْلَى فِي شَرْحِ (القَوَاعِدِ الْمُتَلَى)» (ص ٣٠٨) - لِأَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

(٢) «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» (٣/ ٥٢٢) لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ.

وقد دلّ على وجوب الرجوع: كتابُ اللّهِ -تعالى-، وسُنّةُ رسولِهِ -صلّى اللّهُ عليه وسلّم-، وقولُ الخلفاءِ الراشدين، وإجماعِ المسلمين، وعملُ الأئمةِ^(١).
واللّهُ الموفّق.

وَكَتَبَ

عَلِيُّ بْنُ حَسَنِ الْحَلَبِيِّ الْأَثَرِيُّ
-كَانَ اللّهُ لَهُ-

صَحَى يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ: ٢٦/رمضان/١٤٢٢هـ

-دولة الإمارات العربية المتحدة-

أبو ظبي^(٢)

(١) «العلم» (ص ٢٢٤) لأستاذنا العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-.
(٢) أثناء زيارتي لها -لمدة أسبوعين- بدعوة كريمة من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -للتعليم، والتدريس- فجزى الله القائمين عليها خيراً-.
ولقد أكرمني الله -تعالى- في هذه الزيارة الكريمة -بتدريس (كتاب الصوم) -من «صحيح الإمام البخاري»-، وشرح كتاب «اعتقاد أهل السنة» -للإمام السلفي أبي بكر الإسماعيلي-.
... ثم أعدت النظر في هذه المقدمة -وما يتلوها-، وزدت عليها، وهذبتها -في مجالس- من أيام متعددة؛ آخرها: يوم السبت: ١٤/ صفر/ ١٤٢٣هـ.
(تسمية): «شاع بين كثير من المسلمين [اليوم] أن يصفوا شهر (صفر) بقولههم: (صفر الخير)؛ فلا أدري: هل أرادوا به الردّ على من ينشأه به، أو أرادوا التناؤل لتلطيف شرو!!
وأما ما كان: فذلك الرصف مؤذن بتأصل عقيدة التشاؤم بهذا الشهر -عندهم-.
كلّا في «معجم المناهي اللفظية» (ص ٣٤٥) لفضيلة الشيخ بكر أبو زيد -عافاه الله، وسدّده-.

أقول: وما وقع بي في شيء من كتاباتي ببعض ذلك؛ فإني أستغفر الله -تعالى- منه.
وفوق كل ذي علم عليم...

كَلِمَةٌ فِي... الرُّدُودِ!

... ناصِحي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ الْمُحِبِّينَ، وَخَاطِبِي عَدَدَ مِنَ الْأَصْدِقَاءِ النَّاصِحِينَ - مُشْفِقِينَ عَلَيَّ، رَاغِبِينَ فِيَّ - : يُكَلِّمُونِي بِشَأْنِ الرُّدُودِ!! لَا انْتِقَاصًا مِنْهَا، أَوْ تَقْلِيلًا مِنْ قَدْرِهَا، أَوْ شُكًّا فِيهَا... وَلَكِنْ؛ حِرْصًا عَلَيَّ (وَقِيَّتِي) مِنْ أَنْ أَسِ - جُلْهِمْ - يَتَرَبَّصُونَ، وَلَا يَنْتَفِعُونَ... بَلْ لَا يَقْرَءُونَ، وَلَا يَفْهَمُونَ!!

وَلَعَلَّ هَذَا (الصَّنْفَ) هُمْ - أَنْفُسُهُمْ - الْمَذْكُورُونَ - بَلْ: هُمْ (حَقِيقَةُ) الْمَذْكُورُونَ! - فِي دُعَائِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ... خَلِيلٍ مَآكِرٍ؛ غِيْثَةٍ تَرَانِي، وَقَلْبُهُ يَرْعَانِي، إِنْ رَأَى حَسَنَةً دَفَنَهَا، وَإِذَا رَأَى سَيِّئَةً أَدَاعَهَا»^(١).

فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا (الْمَآكِرُ) = خَلِيلًا؟

... بَلْ خَصَمًا عَلِيلًا!!

إِنْ يَعْلَمُوا الْخَيْرَ يُخَفُّوهُ وَإِنْ عَلِمُوا شَرًّا أَدَاعُوا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا كَذَّبُوا

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الدَّعَاءِ» (١٣٣٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - مَرْفُوعًا - بِسَنَدٍ جَوْدَةٍ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْأَلْبَانِيُّ - رَجَمَهُ اللَّهُ - فِي «الصَّحِيحَةِ» (٣١٣٧).

وَقَوْلُهُ: «وَقَلْبُهُ يَرْعَانِي»: أَي: يَلَاحِظُنِي، وَيَرْقُبُنِي!

وَهَذَا حَدِيثٌ جَلِيلٌ؛ لَوْ تَوَلَّيْتُ مَعَانِيهِ، وَدَقَّقْتُ فِي مَرَامِيهِ...

والحالُ أَعَسَرُ وَأَشَدُّ: إذا كانت الأُخُوَّةُ هَشَّةً! والصَّحْبَةُ مَصْلَحَةٌ!! والصدَّاقَةُ مُوقَفَةٌ!!!

فَيَقَالُ لهذا الصَّنَف:

فَمَا أَن تَكُونِ أَخِي بِحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنًى أَوْ سَمِينِي
وَلَا فَاطِرَ خَنِي وَأَتَّخِذَنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِنِي^(١)

□ أحوالُ (الخصوم):

... وَمَا هَذَا - مِنْ الْأَفَاضِلِ أَوْلَيْكَ - إِلَّا لِيَكُونَهُمْ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - يَرُونَ مِنْ (هَؤُلَاءِ) - طَرًّا - إِذْبَارًا عَنِ الْفَائِذَةِ، وَإِقْبَالًا عَلَى الْوَقِيعَةِ، وَرَغْبَةً عَارِمَةً فِي الْأَسْتِمْرَارِ بِخِلَافِ لَا يُرَادُ لِدَاتِهِ (!)، وَإِنَّمَا يُرَادُ لِمَا وَرَاءَهُ (!) مِنْ تَحْزُنَاتٍ يَشْتَدُّ أَوَارُهَا، وَإِشْغَالٍ لِفِتْنَةٍ لَا تَخْبُو نَارُهَا؛ وَلَا يَعِيشُونَ - هُمْ - (!) إِلَّا بِوَهْجٍ حَرُّ نَوْرِهَا!!
فَأَبَشِّرْ إِخْوَانِي الْحَرِيصِينَ - جَمِيعًا - بِبِشَارَتَيْنِ:

الأولى: أَنَّ هَذِهِ الرَّدُودُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - لَمْ تَقْطَعْ عَنِّي الْمَضِيَّ قُدَمًا فِي مَجَالِ الدَّعْوَةِ، وَالتَّأْلِيفِ، وَالتَّعْلِيمِ، وَالتَّغْلِيمِ، بَلْ إِنِّي أَعُدُّهَا - فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ! - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - نُزْهَةً فِكْرِيَّةً، وَاسْتِرَاحَةً ذَهْنِيَّةً؛ لَيْسَ غَيْرُ...
وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ أَسْفَارِي الدَّعْوِيَّةَ مُسْتَعْرَةً - وَالْفَضْلُ لِلَّهِ؛ وَآخِرُهَا: أُنْذُونِيسِيَا، وَالْكُوَيْتِ، وَبِرِطَانِيَا، وَالْإِمَارَاتِ، وَكَنْدَا...، وَغَيْرُهَا.

- وَتَأْلِيْفَاتِي قَائِمَةٌ - بِفَضْلِ اللَّهِ -؛ وَتَحْتَ الطَّبْعِ مِنْهَا: «مَعَالِمُ الصَّوَابِ»، وَ«إِعَانَةُ اللَّهْفَانِ»، وَ«كَشَفُ الشُّبُهَاتِ»، وَ«التَّبَصُّرُ...»، وَ«العقيدة الوسطية...»،

(١) «فتح الباري» (٨/ ٣١٥-٣١٦).

و«الحكم الحق...»، والقسم الثاني من «سلسلة: الإسلام مُيسراً» في اثني عشر جزءاً صغيراً، -وغيرها-.

- ودُرُوسي - والموفقُ الله - قائمة؛ محاضرات عامة، ودورات مُتخصّصة، وتدرّيساً مُستقلاً في غير كتاب؛ منها: «إعلامُ الموقعين» للإمام ابن القيم -في الأصول-، و«مسائلُ حربِ الكرّمانِي» -في العقيدة- و«الإقناع» لابن المنذر -في أحاديث الأحكام-، وغيرُها.

القائمة: أن هذه الردود -ولله الحمد- نفعَ الله بها (كثيراً) من المخلصين -القليلين!- الذين يُقدّمون فضلَ الحقِّ على رضا الخلق...

ولقد قرأتُ لشيخنا -رحمه الله- في «السلسلة الصحيحة» (٧/٢/٩٦٢) -كلاماً عالياً ردّ فيه على بعضِ أهلِ العلم -الكبار-، قال -بعده-:

«قلتُ هذا؛ وأنا أعرفُ علمهَ وقُدره، ولكنّ قدرَ كلامِ رسولِ الله -صلى الله عليه وسلّم- أعظمُ عندي من أيِّ شخصٍ بعده، فكُن رجلاً يعرفُ الرجالَ بالحقِّ، وليس يعرفُ الحقَّ بالرجالِ، والله المستعان».

وأملِي بالله -سُبْحَانَهُ- أن يُفيقَ هؤلاءِ المتعصِّبون، المتحزِّبون -حالا، أو حقيقة!-؛ ليرجعوا إلى الصواب، ويوافقوا الحقَّ -بلا ارتياب-.

- هذا - كُلُّه - وَجْه.

□ ردُّ، وردُّ:

- وَجْهٌ آخَرُ:

أنَّ أهلَ العلم، وحمّةَ السُّنّة، ودعاةَ العقيدة: لا يزالون -منذ قرونٍ وقرون- يردّون، ويتنبّهون، ويتعقّبون، ويخطئون؛ نصرةً للحقِّ، ورُفْعاً لِلوائِهِ، ونَقْضاً

للباطل -على ذرّكاتٍ بلائه-:

وَمَا خَبُرَ كِتَابِ «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» -لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ- عَنَّا بِبَعِيدٍ...

وَمِثْلُهُ: «الرَّدُّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ..

وَمِثْلُهُمَا: «الرَّدُّ الْوَافِرُ» لِابْنِ نَاصِرٍ الدِّينِ الدِّمَشْقِيِّ..

وَمِثْلُهَا: «الرَّدُّ عَلَى السَّخَاوِيِّ» لِلْسُّيُوطِيِّ، وَ«الرَّدُّ عَلَى السُّيُوطِيِّ»

لِلْسَّخَاوِيِّ..

وَقَبْلَ هَذَا -كُلُّهُ- كِتَابُ: (بَيَانُ خَطَأِ الْبُخَارِيِّ فِي «تَارِيخِهِ»)^(١) لِابْنِ أَبِي

حَاتِمٍ.

... وَرُدُّوهُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَلَى الْمُعْتَرِضِينَ عَلَيْهِ -الْمُخَالِفِينَ

دَعْوَتَهُ-: أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ..

وَكَذَلِكَ رَدُّوهُ شَيْخَنَا الْإِمَامَ الْأَلْبَانِيَّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَلَى مُخَالَفِيهِ -كَيْفَمَا

كَانُوا!- مَعْرُوفَةً مَشْهُورَةً، وَفِي تَصَانِيفِهِ -مُفْرَدَةً، وَمُضْمَنَةً-: تَعْقِبَاتُهُ مَعْلُومَةٌ

مَنْشُورَةٌ..

وَرُدُّوهُ الْأُسْتَاذَ الشَّيْخَ رِبْعَ بْنَ هَادِي -حَفِظَهُ الْمَوْلَى- عَلَى الْحِزْبِيِّينَ،

وَالْمُبْتَدِعِينَ -مِنْ سُرُورِيِّينَ، وَقُطَيْبِيِّينَ، وَحَدَّادِيِّينَ، وَمُمَيِّعِينَ- رَإْيَةً ذَائِعَةً...

وَمِنْهُ: مَا رَدَّدْتُ بِهِ -أَنَا- عَلَى عَدَدٍ مِنَ الْمُخَالِفِينَ -الْمُنْحَرِفِينَ- فِي حَيَاةِ

شَيْخِنَا، وَبِرَاقَرَارِهِ -وَهُوَ كَثِيرٌ كَثِيرٌ-؛ مِثْلَ «الْكَشْفِ الْمُعْلِمِ»، وَ«الْكَشْفِ

(١) بَلْ إِنَّ النُّخْطَةَ -نَفْسَهَا- قَدْ لَا تَكُونُ صَوَابًا: فَتُخَطَأُ؛ كَمَا فِي كِتَابِ «بَيَانِ خَطَأِ

مَنْ أَخْطَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ» لِلْبَيْهَقِيِّ...

... وَهَكَذَا..

وَالْتَّبِينَ^(١)، «وَالْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ»^(٢)، وَ«الْإِقَافِ»، وَغَيْرَهَا...

فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ «رَدٍّ»، وَ«رَدٍّ»؟^(٣)!

إِلَّا الْهَوَى فِي قَبُولِ «هَذَا»، وَالصَّدُّ عَنْ حَقِّ «ذَلِكَ»!!!

وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ صَنَائِعِ الْمُخْذَلِينَ، وَفَعَائِلِهِمْ...

□ الردُّ: أصل شرعي:

... وَمَا نَحْنُ بِصَدَدٍ - تَعَقُّبًا، وَرَدًّا، وَنَقْدًا، وَتَحْطِئَةً - أَصْلٌ مُهِمٌّ مِنْ أَصُولِ الدِّيَانَةِ؛ لِكُونِهِ مُتَضَمَّنًا:

«مَشْرُوعِيَّةُ الرَّدِّ عَلَى كُلِّ مُخَالَفٍ بِمُخَالَفَتِهِ، وَأَخْذُهُ بِذَنْبِهِ، وَإِدَانَتُهُ بِجَرِيرَتِهِ،

(١) وَقَدْ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مُقَدِّمَةِ «السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ» (١/٨ - الطبعة

الجديدة) - قَائِلًا:-

«وَلَيْسَ غَرَضِي فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ الرَّدُّ عَلَيْهِ فِي هَاتَيْنِ الْفَرِيقَيْنِ، فَقَدْ كَفَانِي ذَلِكَ الْأَخُ الْفَاضِلُ عَلَيَّ حَسَنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَلَبِيِّ فِي رِسَالَتِهِ الْقِيَمَةِ فِي التَّعْقِيبِ عَلَى رِسَالَةِ... الْمَذْكُورَةِ، وَبَيَانِ مَا فِيهَا مِنَ الْأَخْطَاءِ الْكَثِيرَةِ، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ، فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهَا مَنْ شَاءَ الْوُقُوفَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّهُ سَيَرَى - مَعَ ذَلِكَ - الْفَرْقَ الشَّاسِعَ بَيْنَ رَدٍّ... وَنَهْجِهِ عَلَيَّ، وَرَدِّ صَاحِبِنَا عَلَيْهِ، وَتَأْدِيبِهِ مَعَهُ تَأْدِيبًا لَا يَسْتَحِقُّهُ... لِيُغَيِّرَ وَاعْتِدَاءَاتِهِ الْمُتَكَرِّرَةَ».

(٢) وَقَدْ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٧/١ - ٣٧١) - قَائِلًا:-

«وَقَدْ كَفَانِي مُؤَنَّةُ الرَّدِّ عَلَيْهِ، وَالْكَشْفُ عَنْ زُورِهِ وَبُهْتَانِهِ، وَجَهْلِهِ وَضَلَالَتِهِ: الْأَخُ الْفَاضِلُ عَلَيَّ الْحَلَبِيُّ فِي كِتَابِهِ الْقِيَمِ «الْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ لِاتِّقَاضَاتِ» الْحَسَنِ الرَّافِعَةِ، وَكَشَفَ مَا فِيهَا مِنَ الزُّبْغِ وَالتَّخْوِيفِ وَالْحَازِئَةِ؛ فَإِلَيْهَا أَلْفَيْتُ الْأَنْظَارَ؛ فَقَدْ نَفَعَ اللَّهُ بِهِا كَثِيرًا، حَتَّى بَعْضُ الْمُعْرُودِينَ بِهِ سَابِقًا - جِئْنَا عَلِمُوا وَأَنْصَفُوا».

(٣) مَعَ أَنَّ هَذِهِ الرَّدُودَ السَّابِقَةَ - جِئْنَا - فِيهَا الْخَطَأُ، وَفِيهَا الصَّوَابُ؛ كَحَالِ الْبَشْرِ،

وَأَعْمَالِ الْبَشَرِ...

«وَلَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ».

كُلُّ هَذَا «لِجَرَّاسَةِ الدِّينِ»، وَجَمَاتِيهِ مِنَ الْعَادَيَاتِ عَلَيْهِ، وَعَلَى أَهْلِهِ. مِنْ خِلَالِ هَذِهِ «الْوُظَيْفَةِ الْجِهَادِيَّةِ» الَّتِي دَاهَبَهَا: الْحَزِينُ إِلَى الدِّينِ، وَالرَّحْمَةُ بِالْإِنْسَانِيَّةِ^(١)؛ لِيَتَعِيشَ تَحْتَ مِظَلَّتِهِ: تَكْفُ الْعُدْوَانِ، وَتَصُدُّ الْمُتَعَلِّينَ، وَتُقِيمُ سُوقَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَرَأْسُهُ: «التَّوْحِيدُ»، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَصْلُهُ: «الشَّرْكَ». وَتُحَافِظُ عَلَى وَحْدَةِ الصَّفِّ، وَجَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَمَدَّ بَشَاشَةِ الْإِيمَانِ، وَسُقْيَا تَرْقِيقِ مَاءِ الْحَيَاةِ.

وَتُقِيمُ طَوْلَ الْإِسْلَامِ، وَقُوَّتَهُ، وَظُهُورَهُ «عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ».

وَتُحَطِّمُ الْأَهْوَاءَ... وَلَوْ كَرِهَ الْمُتَبَدِّلُونَ.

وَالْفُجُورَ... وَلَوْ كَرِهَ الْفَاسِقُونَ.

وَالْجَوْرَ... وَلَوْ كَرِهَ الظَّالِمُونَ^(٢).

... فَكَمْ أَحْبَا (النَّقْدُ) وَ(الرُّدُّ) -بِثَوْبِهِ الْحَقِّ- مِنْ مَوَاتِ قُلُوبٍ، وَخِذْلَانِ

عُقُولٍ، وَأَنْجِرَافِ أَنْاسٍ!!

«فَإِنَّ جَوْدَةَ الْعِلْمِ لَا تَتَكُونُ إِلَّا بِجَوْدَةِ النَّقْدِ، وَلَوْلَا النَّقْدُ لَبُطِلَ كَثِيرُ عِلْمٍ،

(١) وفي «معجم المناهي اللفظية» (ص ١٦٢-١٦٣) للشيخ بكر أبو زيد -نفسه!- بيانٌ

حَسَنٌ لِمَا يُرَادُ وَرَاءَ (!) كَلِمَةِ (الْإِنْسَانِيَّةِ) -هذه-، وَأَنَّهُ يَجِبُ هَجْرُهَا!

وَالْمَعصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ.

(٢) (الرُّدُّ عَلَى الْمُخَالِفِ» (ص ٨- «الرُّدُّودُ» لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبُو زَيْدٍ -عَفَاكَ اللَّهُ،

وَسَدَّدَهُ-.

ولا تخلط الجهل بالعلم اختلاطاً لا خلاص منه، ولا حيلة فيه...»^(١).

□ من عيون كلام شيخ الإسلام:

وقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي بَيَانِ مَنْزِلَةِ هَذَا الْأَصْلِ -فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٨٧/٢٨)-:

«فَالْمُرْصِدُونَ لِلْعِلْمِ عَلَيْهِمُ لِلْأُمَّةِ حِفْظُ الدِّينِ، وَتَبْلِيغُهُ، فَإِذَا لَمْ يُبْلَغُوهُمْ عِلْمُ الدِّينِ، أَوْ صَبَّحُوا حِفْظَهُ: كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الظُّلْمِ لِلْمُسْلِمِينَ؛ وَلِهَذَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾؛ فَإِنَّ ضَرَرَ كِتْمَانِهِمْ نَعْدَى إِلَى الْبَهَائِمِ وَغَيْرِهَا، فَلَعَنَهُمُ اللَّاعِنُونَ، حَتَّى الْبَهَائِمِ».

- وَوَجْهٌ ثَالِثٌ:

أَنْ (أَكْثَرَ) الَّذِينَ نَزُدُ عَلَيْهِمْ هُمْ قَوْمٌ سَوْءٌ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-؛ إِمَّا سَوْءَ خُلُقٍ، أَوْ سَوْءَ مَنَهِجٍ، أَوْ سَوْءَ عَمَلٍ... أَوْ هِيَ -جَمِيعًا-!!

فَهُمْ... لَا يَقْبَلُونَ الْحَقَّ وَهُوَ أَمَامَ أَغْيَبِهِمْ؛ فَكَيْفَ إِذَا سَكَنَّا عَنْ كَشْفِ بَاطِلِهِمْ، وَنَقَضَ غَلْطِهِمْ؟!

فَلِإِنَّ هَذَا سَيَكُونُ ذَا أَثَرٍ أَكْبَرَ -جِدًّا- فِي اسْتِمْرَارِهِمُ الْغَيِّ الَّذِي هُمْ -أَصْلًا- غَارِقُونَ فِيهِ، وَمُتَلَبِّسُونَ بِظَوَاهِرِهِ وَخَوَافِيهِ!!

□ حَقُّ التَّارِيخِ الْعِلْمِيِّ:

وَهُنَا نَقْطَةُ خَطِيرَةٍ جِدًّا -فَقَدْ تَتَرْتَّبُ عَلَى مِثْلِ هَذَا السُّكُوتِ- لَوْ حَصَلَ!- وَهِيَ -فِيمَا أَرَى-: تَغْيِيرُ (جَانِبٍ) مِنْ وَجْهَةِ التَّارِيخِ الْعِلْمِيَّةِ: فِي إِعْيَارِ (رَأْيٍ)

(١) «الْمُنْتَبِي» (ص ٤٦٧) لِلْأَسْتَاذِ الْعَلَامَةِ عَمُودِ مُحَمَّدٍ شَاكِرٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-

وَاحِدٍ -فَقَطْ!- هُوَ الْحَقُّ، وَأَنْ خِلَافَهُ -أَوْ مُخَالَفَهُ- هُوَ الْبَاطِلُ!! وَبِخَاصَّةٍ مَعَ
وُجُودِ الآلَةِ الْإِلَهِيَّةِ (١) الضَّخْمَةِ؛ الَّتِي لَا تَرْعَوِي عَنِ التَّشْوِيهِ، وَالتَّقْيِيحِ؛ بِصُورٍ
شَتَّى، وَمَظَاهِيرَ عِدَّةٍ..

وَلَكِنْ؛ بِهَذِهِ الرُّدُودِ (الْعِلْمِيَّةِ) -الْيَوْمَ- تَنَوَّرَتِ الْعُقُولُ، وَأَشْرَقَتِ الْأَفْكَارُ،
وَاطْمَأَنَّتِ النُّفُوسُ:

أَنْ لِلْحَقِّ صُورًا^(٢)؛ وَلَيْسَ ذَاتًا وَاحِدَةً!! وَأَنْ لِلْحَقِّ عَلَامَاتٍ؛ وَلَيْسَ أَمَارَةً
وَاحِدَةً!! وَأَنْ لِلْحَقِّ أَهْلًا؛ وَلَيْسَ شَخْصًا وَاحِدًا!! وَأَنْ لِلْحَقِّ دِيَارًا؛ وَلَيْسَ مَكَانًا
وَاحِدًا!!

وَهَذِهِ ذَقِيقَةٌ ذَقِيقَةٌ.... تَنْجَلِي بِهَا جَوَانِبَ الْحَقِيقَةِ.

... وَنَحْنُ إِذْ نَكْتُبُ: فَإِنَّمَا نَكْتُبُ مُسْتَضْرِبِينَ بِاللَّهِ -سُبْحَانَهُ-، مُسْتَعِينِينَ بِهِ
-جَلَّ فِي عِلَّاهُ-، وَأَمَلْنَا بَرَبَّنَا -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْ تَكُونَ النُّصْرَةُ لِلْحَقِّ وَأَهْلِهِ.... وَلَوْ
بَعْدَ حِينٍ... وَإِنَّا لَمُتَّظِرُونَ وَوَالِقُونَ.

... وَبِمُنَاسَبَةِ ذِكْرِ هَذِهِ الثَّقَةِ الْعَزِيزَةِ -بِمِنَّةِ اللَّهِ- أَقُولُ -بِتَفَاوُلٍ شَدِيدٍ:-

«مَهْمَا أَرَعَدَ [الْمُخَالِفُونَ] وَأَزْبَدُوا، وَإِنْ نَشَرُوا الْكِنَائِنَ، وَتَصَيَّدُوا الْأَتْبَاعَ،
وَنَصَبُوا الْحِبَائِلَ، وَطَيَّرُوا الشَّائِعَاتِ، وَرَوَّجُوا الْأَحْقَادَ وَالضَّغَائِنَ؛ فَإِنَّ أَمْرَهُمْ إِلَى
سَقَالٍ، وَعَمَلُهُمْ فِي خَسَارٍ.

وَمَا أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ! فَشَرَّادُمُ الْقَاصِرِينَ وَالشَّدَّادَ عَنْ هَذَا النُّورِ بِمَعَزِلٍ،
وَعَنِ الْحَقِّ فِي صُدُودٍ، وَإِلَى كُلِّ فِتْنَةٍ يَنْقَلِبُونَ، وَإِنْ جُلُّوا بِنَصْرَتِهِ، وَنَعَقُوا بِالذَّفَاعِ عَنْهُ.

(١) وَلَا يَفْهَمَنَّ (١) غَالِ أَنْبِيَّ أَقُولُ بِتَعَلُّدِ الْحَقِّ!!

فَالْحَقُّ وَاحِدٌ... ﴿..وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾... ﴿فَمَاذَا
بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ؟﴾!

وسبقني الخيرُ في ذبوعٍ واتساعٍ، رغمَ كلِّ جاحدٍ، واللَّهُ غالبٌ على أمرِهِ، ولكنَّ أكثرَ النَّاسِ لا يعلمون^(١).

... وإني -واللَّهِ- أرى اليومَ القريبَ -القريبَ- ياذنُ ربُّ العالمينَ؛ الذي تجتمعُ فيه الكلمةُ على هذا الحقِّ الذي نحنُ لَهُ منتصرونَ، وبِهِ مرفوعونَ؛ بحيثُ يغدو المخالفُ لَهُ شاذًّا عنِ الجماعةِ، مُخالفًا لأهلِ العلمِ وحَمَلَتِهِ -عامَّتِهِمْ، وخاصَّتِهِمْ-.

... وإنَّ غداً لناظره قريبٌ.

□ النصرة بالحق؛ للحقِّ:

ومَا هَذَا كَذَلِكَ؛ إِلَّا لِيَكُونَ الْقَوْلُ الَّذِي انشَرَحَتْ صُدُورُنَا إِلَيْهِ -منهُجًا، وَعَقِيدَةً- هُوَ:

أولاً: القولُ المؤيَّدُ بالدلائلِ؛ بحيثُ لا يَهْمَلُ -فيه- نصٌّ على حسابِ نصٍّ؛ مؤتلفَةً أَحكامُهُ غَيْرَ مُخْتَلِفَةٍ.

ثانياً: أَنَّهُ الْقَوْلُ الَّذِي يَجْعَلُ الْأُمَّةَ -كُلُّهَا- مُطْمَئِنَّةً فِي حَقِّهَا وَوَاقِعِيَّهَا؛ أَمْنًا، وَأَمَانًا، وَإِيمَانًا.

وهذه -كُلُّهَا- مَقَاصِدُ شَرْعِيَّةٍ قَائِمَةٌ بِذَاتِهَا؛ فَتَأْمَلُ.

- وَوَجْهٌ رَابِعٌ:

أَنَا رَأَيْنَا -كثيراً، وكثيراً جداً- مَنْ يَتَنَفَّضُهُمْ غَضَبٌ، وَتَتَنَاشُهُمْ غَضَبَةٌ... لَا لِلْحَقِّ، وَإِنَّمَا لِبَغْضِ الْخَلْقِ!! لَا لِلْعَقِيدَةِ... وَإِنَّمَا لِلْأَشْخَاصِ..

(١) من مقدِّمة الأخ الدكتور الوليد بن محمد آل فُرَّيَّان -وَقَفَّهَ اللَّهُ- لكتاب «فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد» (ص ٦-٧).

وَحَتَّى (الْأَشْخَاصُ): هُمْ -مَعَهُمْ!- عَلَى انْتِقَاءِ ذَوْقِيٍّ، لَا عَنْ أَصْلٍ شَرْعِيٍّ،
أَوْ أَخْلَاقِيٍّ!

فَأَنْ يُتَّهَمَ عَالِمٌ -أَوْ إِمَامٌ- بِعَقِيدَتِهِ، أَوْ سُلُوكِهِ...

فَالْأَمْرُ سَهْلٌ! وَالسُّكُوتُ مَطْلُوبٌ!! وَالصَّبْرُ لَازِمٌ!!!

أَمَّا أَنْ يَمَسَّ (جَنَابُ) دَاعِيَةِ (!) -أَوْ مُفَكِّرٍ!- أَوْ مُرَبِّصٍ!!- فِي كَلِمَةٍ شَدِيدَةٍ،
أَوْ عِبَارَةٍ مَدِيدَةٍ:

فَنِهَائِيَّةُ الْعَالَمِ (!) وَشَيْكَةِ... وَ(التَّخَالُفُ) = الْهُجُومِيُّ: وَاجِبٌ... وَالضَّرْبُ
يَبْدُ مِنْ حَدِيدٍ: حَتْمٌ... وَالسُّكُوتُ: ظَلَمٌ...

... ثُمَّ تَرَاهُمْ (!) -لِهَذِهِ الْغَضَبَةِ!- يَحْيِصُونَ حَيْصَةً حَادَّةً! لَا يَقْرَأُ لَهُمْ فِيهَا
قَرَارًا وَلَا يَقْبَلُونَ -بِهَا- أَوْ يَقْبَلُونَ!- أَيْ اعْتِذَارًا!! وَإِنَّمَا إِنْذَارٌ يَتْلُوهُ إِنْذَارًا!!!

- وَوَجْهٌ آخِرٌ:

أَنْ مَا (قَدْ) يُنْحَظُ مِنْ (شِدَّةٍ) -فِي بَعْضِ الرَّدُودِ- وَلَا أَقُولُ: رَدُّودِي!
-فقط!- عَلَى (بَعْضِ) الْمُخَالِفِينَ؛ فَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ نَوْعِ مُخَالَفَتِهِ، وَحَقِيقَةِ مُنَاقَضَتِهِ
وَمُنَاكَذَتِهِ؛ فَلْيَسُوا سَوَاءً:

فَمِنْهُمْ الْمُحْتَرَمُ الْقَدْرَ، وَمِنْهُمْ السَّفِيهِ الْمَغْرَرُ...

وَمِنْهُمْ الْعَالِمُ الْجَلِيلُ، وَمِنْهُمْ الْجَاهِلُ الذَّلِيلُ...

وَمِنْهُمْ الْمُجْتَهِدُ الْقَرِي، وَمِنْهُمْ الْمُبْتَدِعُ الْغَوِي...

وَمِنْهُمْ السُّنِّي الصَّادِقُ، وَمِنْهُمْ الْحَزْبِيُّ الْخَائِقُ...

... فَلِكُلِّ طَرِيقَةٍ، كَمَا أَنَّ لِكُلِّ حَقِيقَةٍ!!

□ شِدَّةٌ؛ ولكن:

وَلَقَدْ قُلْتُ فِي كِتَابِي «الرَّدُّ الْبُرْهَانِي فِي الْإِتِّصَارِ لِلْإِمَامِ الْأَنْبَسِيِّ»
(ص ٢٤-٢٦/ بتصرف يسير) -رَدًّا عَلَى «حَقِيقَةِ» (سَفِيهِ مُعَرِّرٍ، جَاهِلٍ ذَلِيلٍ،
مُتَبَدِّعٍ غَوِيٍّ، حَزْبِيٍّ خَائِقٍ!!)-:

«... ولئن (جَمَحَ) قَلَمِي^(١) -شيئاً ما- في (هؤلاء) -أو (جَنَحَ)!-؛ فإن لي
مندوحةً (شرعيةً) لا تُوقِئني -إن شاء الله- في إثم، ولا تجرئني -بإذن الله- إلى
معصية؛ فإنَّ (جُوحَ) هؤلاء -و(جُنُوحَهُم)!- وَصَلَ بِهِمْ إِلَى الْقَذْحِ -بغير أناةٍ ولا
حِلْمٍ!- طَغَنًا في كبار أهل العلم؛ وصولاً إلى التشكيك بهم، والنقض على
عقائدهم؛ فَمَا رَعَوْا لَهُمْ حَقًّا، وَلَا قَالُوا فِيهِمْ صَدَقًا؛ والقاعدة النبوية أنوارها
تتلا^(٢): «إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا»...

... فإذ قد وَصَلَ بِهِتُهُ وطَعَنُهُ إلى شيخنا؛ فَهَذَا مَقَالُنَا -بالحق- يَتَعَالَى...

فَلْيَأْذَن -من الساعة- بِحَرْبِ ضُرُوسٍ؛ تَذِلُّ لَهَا -بالعلم والحق- رِقَابَ
ورُؤُوسٍ؛ لتَكُونَ عُزْبُونًا (عَمَلِيًّا) -مُعْجَلًا!- لقول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-
فيما يرويه عن ربه-: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا: فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ» -وَالضَّرْبُ!-، وَمَنْ
تَكَلَّمَ فِي الْعُلَمَاءِ بِالتَّلَبُّ: ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِمَوْتِ الْقَلْبِ..

ولا أقول هذا سرًّا، ولا في الخفاء! وإنما بالعلن -جهراً- ودون التواء؛ عليه
وعلى (أعوانه) وأخذائه (!) مِن (الحلفاء!!)
نُـم:

إِنَّ (صِنْفَ) هذا (الروبيضة التافه) لا يُجِدِي مَعَهُ لُطْفٌ، وَلَا يُصْلِحُهُ تَلَطُّفٌ؛

(١) انظر ما تقدَّم (ص ١٥٧ و ١٦٤).

(٢) بدون همز -تسهلاً-، والحديث: رواه الشيخان عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

لِظُلْمِهِ وَعُدْوَانِهِ، وَعِنَادِهِ بِيَهْتَانِهِ!!

□ **مِنْ دُرَرِ كَلَامِ شَيْخِنَا الْإِمَامِ:**

ولا أرى - في هذا المقام - ولكلِّ مقامٍ مقال! - أجلّ - وأكمل - من قولِ شيخِنَا الإمام - في أمثالِ هذا الظالم، وأشباهِ الطَّعام؛ حيث قال^(١) - رحمه الله ذو الجلال -:
«ومثلُ هؤلاءِ الظَّلمة لا يفيدُ فيهم - في اعتقادي - الصَّفحُ واللِّين؛ بل إنَّه قد يضرُّهم، ويُسَجِّعُهُمْ على الاستمرارِ في بغيهم وعدوانهم؛ كما قال الشاعرُ:

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتْهُ

وإنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا

ووضعَ النَّدَى في موضعِ السيفِ بالعلَى

مُضِرٌّ كوضعِ السيفِ في موضعِ النَّدَى».

أَقُولُ:

وَأَنْتُمْ تَقُلُّ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هُنَا - لِأَهَمِّيَّتِهِ؛ قَالَ:

«بَلْ إِنْ تَحَمَّلَ ظُلْمُ مِثْلِ هَؤُلَاءِ - الْمُتَصَدِّقِينَ لِإِرشَادِ النَّاسِ وَتَعْلِيمِهِمْ - قَدْ يَكُونُ - أَحْيَانًا - فَوْقَ الطَّاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ؛ وَلِذَلِكَ جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ مُرَاعِيَةً لِهَذِهِ الطَّاقَةِ، فَلَمْ تَقُلْ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - كَمَا فِي الْإِنْجِيلِ الْمَرْغُومِ - الْيَوْمَ -: «مَنْ ضَرَبَكَ عَلَى خَدِّكَ الْأَيْمَنِ؛ فَأَدِرْ لَهُ الْخَدَّ الْأَيْسَرَ، وَمَنْ طَلَبَ مِنْكَ رِدَاءَكَ؛ فَأَعْطِهِ كِسَاءَكَ»^(٢) بَلْ قَالَ - تَعَالَى -: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى

(١) في «السلسلة الضعيفة» (١/ ٢٧-٢٨).

(٢) وَهَذَا مَا يُرَادُ (١) مِنَّا - الْيَوْمَ -؛ وَلَكِنْ؛ بِصُورٍ أُخْرَى، وَطَرَائِقَ شَتَّى!!

عَلَيْكُمْ»، وَقَالَ: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا».

وَأَنَا ذَاكِرٌ بِفَضْلِ اللَّهِ -تَعَالَى- أَنْ تَسَامَ هَذِهِ الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ: «... فَمَنْ غَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ»؛ [وَلَكِنْ بَعْدَهَا -أَيْضًا- قَوْلُهُ -تَعَالَى-: «وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ»].

وَلَكِنِّي أَغْتَقِدُ أَنَّ الصَّفْحَ الْمَشْكُورَ، وَالصَّبْرَ الْمَاجُورَ، إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ ذَلِكَ يَنْفَعُ الظَّالِمَ وَلَا يَضُرُّهُ، وَيُعِزُّ الصَّابِرَ وَلَا يُذِلُّهُ...

وَأَقْلُّ مَا يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ -وَنَحْوِهَا- أَنَّهَا تَسْمَحُ لِلْمُظْلُومِ بِالْإِنْتِصَارِ لِنَفْسِهِ -بِالْحَقِّ- دُونَ تَعَدُّ وَظُلْمِ كَقَوْلِهِ -تَعَالَى-: «لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ».

وَالسُّنَّةُ تُؤَكِّدُ ذَلِكَ وَتَوْضُحُهُ؛ كَمِثْلِ قَوْلِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِعَائِشَةَ حِينَ اعْتَدَتْ إِحْدَى ضَرَائِهَا عَلَيْهَا: «دُونِكَ فَانْتَصِرِي».

قَالَتْ: فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا، حَتَّى رَأَيْتُهَا قَدْ بَيَّسَ رِيقَهَا فِي فِيهَا، مَا تَرُدُّ عَلَيَّ شَيْئًا، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَتَهَلَّلُ وَجْهَهُ.

فَأَرَجُو مِنْ أُولَئِكَ الْقُرَاءِ أَنْ لَا يَبَادِرُوا بِالْإِنْكَارِ، فَإِنِّي مَظْلُومٌ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدْعُونَ الْعِلْمَ، وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ مِمَّنْ يُظَنُّ أَنَّهُ مَعَنَا عَلَى مَنْهَجِ السَّلَفِ، وَلَكِنَّهُ -إِنْ كَانَ كَذَلِكَ!- فَهُوَ مِمَّنْ أَكَلَ الْبَغْضَ وَالْحَسَدَ كَبِدَهُ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ:

«دَبَّ إِلَيْكُمْ ذَاءُ الْأَمْرِ فَبَلَّكُمْ: الْحَسَدُ، وَالْبَغْضَاءُ؛ هِيَ الْحَالِقَةُ؛ حَالِقَةُ الدِّينِ، لَا حَالِقَةَ الشُّعْرِ»^(١).

(١) وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ يَجْمُوعُ طَرِيقَيْهِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. (منه).

فَأَرْجُو مِنْ أَوْلَئِكَ الْمُسَائِلِينَ أَنْ يَكُونُوا وَاقِعِينَ، لَا خَيَالِينَ، وَأَنْ يَرْضَوْا مِنِّي أَنْ أَقِفَ فِي رَدِّي عَلَى الظَّالِمِينَ مَعَ قَوْلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّهُ لَا يَجِبُ الْمُعْتَدِينَ﴾؛ غَيْرَ مُتَجَاوِبٍ مَعَ ذَلِكَ الْجَاهِلِيِّ الْقَدِيمِ:

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينََا

عِيَادًا بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ^(١).

وَرَجِمَ اللَّهُ -تَعَالَى- شَيْخَنَا الْإِمَامَ الَّذِي كَانَ يَقُولُ -مِرَارًا وَتَكَرَّرًا- فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ: «قَالَ الْحَايِطُ لِلْوَكْدِ: لِمَ تَشْقِي؟ قَالَ: سَلْ مَنْ يَذْقِي!!»

□ معذرة، واعتذار:

وَأَقُولُ -الآن- مَا كُنْتُ قُلْتُهُ فِي خَاتِمَةِ مُقَدِّمَةِ كِتَابِي «الرَّدُّ الْبُرْهَانِي»

(١) وَقَالَ -رحمه الله- فِي مُقَدِّمَتِهِ عَلَى كِتَابِهِ «تَحْذِيرُ السَّاجِدِ» (ص ٥) -مُبَيِّنًا طَرِيقَتَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى بَعْضِ خُصُومِهِ-

«... وَقَدْ يَكُونُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْقِسْوَةِ -أَوْ الشَّدَّةِ- فِي الْأُسْلُوبِ -فِي رَأْيِ بَعْضِ النَّاسِ-؛ الَّذِينَ يَنْظَاهِرُونَ بِامْتِعَاضِهِمْ مِنَ الرَّدِّ عَلَى الْمَخَالِفِينَ الْمُفْتَرِينَ، وَيُودُّونَ لَوْ أَنَّهُمْ تَرَكُوا دُونَ أَنْ يُحَاسِبُوا عَلَى جَهْلِهِمْ وَتُهْمِهِمْ لِلْأَبْرِيَاءِ، مُتَوَهِّمِينَ أَنَّ السَّكُوتَ عَنْهُمْ هُوَ مِنَ التَّسَامُحِ الَّذِي قَدْ يَدْخُلُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ -تَعَالَى-: «وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا»! وَيَنْسَوْنَ -أَوْ يَنْتَاسُونَ- أَنَّ ذَلِكَ ثَمًّا يُعْنِيهِمْ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى ضَلَالِهِمْ وَإِضْلَالِهِمْ لِلآخِرِينَ، وَاللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾؛ وَإِيَّائِي أَيْمُ وَعِدْوَانٍ أَشَدَّ مِنْ اتِّهَامِ الْمُسْلِمِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ! بَلْ بِخِلَافِهِ مَا هُوَ عَلَيْهِ!

وَلَوْ أَنَّ بَعْضَ هَؤُلَاءِ -الْمُنْظَاهِرِينَ بِمَا ذَكَرْنَا!- أَصَابَهُ مِنَ الْإِعْتِدَاءِ دُونَ مَا أَصَابَنَا: لَسَارَعَ إِلَى الرَّدِّ...».

وَأَقُولُ -مَا قَالَ الْأَوَّلُ:-

مَنْ لِي بِإِنْسَانٍ إِذَا أَغْضَبْتُهُ وَجَهِلْتُ كَانَ الْجُلْمُ رَدُّ جَوَابِهِ

(ص ٢٦) - نفسه - مُكَرَّرًا:-

«أرجو أن يكون (بياني) -هذا- عُذْرًا لي عند (بعض) إخواني -الذين (قد) يُخالفوني^(١) - شيئاً ما!- في (بعض) أسلوبي -زادهمُ اللهُ فضلاً-...

وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي: عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي!!

ولو تَأَمَّلُوا بِدِقَّةٍ -وَفَقَّهَهُمُ اللهُ-: لَعَرَفُوا -يَقِينًا- أَنَّ (أَشَدَّ) مَا عِنْدِي لَا يُسَاوِي -«حَقِيقَةً»- عَشْرَ (أَهْوَنَ) مَا عِنْدَ هَؤُلَاءِ!!

فَسَلِّ ذَا خِبْرَةٍ يُنَبِّئُكَ عَنْهُمْ لَتَعْلَمَ كَمْ خَيَابَا فِي الرُّوَايَا

وَأَقُولُ -كَاشِفًا حَالَ بَعْضِ هَؤُلَاءِ (النَّعَايَا)-:-

جَهَالَاتٍ وَظُلْمٍ وَافْتِرَاءٍ وَكَذْبُ الْحَاقِدِينَ لَهُ بَقَايَا

وَلَكِنَّ الْإِلَهَ نَصِيرُ عَبْدٍ يَرُدُّ الظُّلْمَ عَنْ خَيْرِ الْبَرَايَا.

أَرْجُو...

وَاللَّهُ الْهَادِي، وَعَلَيْهِ تَوَكَّلِي وَاعْتِمَادِي....

وَأخِيرًا:

□ الرد الشرعي:

نَحْنُ إِذْ نَتَكَلَّمُ عَنِ (الرَّدِّ)، وَ(النَّقْدِ)، وَ(التَّعْقِيبِ)؛ فَإِنَّمَا نَتَكَلَّمُ عَمَّا كَانَ شَرْعِيًّا مِنْهُ:

(١) وَمَعْلُومَةٌ -أُخْرَى- مِنْ طَبَعِهِ (!) لَا يُوَافِقُ طَبِيعِي... إِذْ لَا يَجِلُّ لَهُ -مِنْ أَجْلِ هَذَا

فَقَطْ!- إِيْقَانِي وَمَنْعِي!!

لَيْسَ فِيهِ ظُلْمٌ، وَلَا جَهْلٌ، وَلَا عَصِيَّةٌ...
تَتَكَلَّمُ عَنِ (الرَّدِّ) الْقَائِمِ عَلَى الْعِلْمِ، وَالْمُرَادِ بِهِ اللَّهُ...
تَتَكَلَّمُ عَنِ (الرَّدِّ) الْمُؤَصَّلِ بِالشَّرْعِ وَدَلَالِيهِ، لَا مَحْضِ الْكَلَامِ، وَزُخْرَفِ
الْقَوْلِ^(١)...

تَتَكَلَّمُ عَنِ (الرَّدِّ) الَّذِي «يَجْرِي النِّقْصُ، وَيُقِيمُ الْعَوَجَ، وَيُصْلِحُ الْمُنَادَ»^(٢).

□ الْوَسْطِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الرَّدِّ:

... وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الرَّاسِخَةِ - فِي هَذَا الْبَابِ - مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ
- رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٦/ ٣٨٨):
«إِنَّ الْعِلْمَ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَالنَّافِعُ مِنْهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ؛ فَالشَّأْنُ فِي أَنْ
نَقُولَ عَلَمًا هُوَ النُّقْلُ الْمُصَدَّقُ، وَالبَحْثُ الْمُحَقَّقُ؛ فَإِنْ مَا سِوَى ذَلِكَ - وَإِنْ زُخْرَفَ
مِثْلُهُ بَعْضُ النَّاسِ - حَرَفَ مَزُوقٍ^(٣)، وَإِلَّا فَبَاطِلٌ مُطْلَقٌ».

(١) وَلَقَدْ أَعْجَبَنِي دِفَاعُ الْإِمَامِ الشُّوْكَانِيِّ عَنِ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ؛ رَدًّا عَلَى الْإِمَامِ (!) السُّبْكِيِّ
- رَحِمَهُمُ اللَّهُ -؛ حَيْثُ قَالَ فِي «الْبَذْرِ الطَّالِعِ» (٢/ ١١١-١١٢) - ذَبًا عَنِ الذَّهَبِيِّ -:

«وَإِذَا جَرَى قَلَمُهُ بِالرَّقِيعَةِ فِي أَحَدٍ:

- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُعَاصِرِيهِ؛ فَهُوَ إِنَّمَا رَوَى ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ.

- وَإِنْ كَانَ مِنْ مُعَاصِرِيهِ؛ فَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ.

- وَإِنْ وَقَعَ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ - نَادِرًا -؛ فَهَذَا شَأْنُ الْبَشَرِ.

وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا الْمَعْصُومُ.

وَالْأَهْوِيَّةُ تَخْتَلِفُ، وَالْمَقَاصِدُ تَتَبَايَنُ.

... وَرَبُّكَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ».

(٢) «مَقَالَاتُ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ الطَّنَاحِيِّ» (٢/ ٥٩٢).

(٣) وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (٢/ ٧٢٩):

... فَهَلْ مِنْ مُطَبَّق؟!

وبخاصةً أن (الناس) -في مسألة الردود- هذه- على طَرَفَي نَقِيض:
- فطائفة لم تُلَقَّ لها بالاً، ولم ترفع بها رأساً، ولم ترَ فيها خيراً؛ فَمَيَّعَتْهَا،
وَأَنَمَاعَتْ بها، وزهدت بها، وزهدت فيها!!
- وطائفة جَعَلَتْهَا دِينَهَا وَدَيَدْنَهَا، وطريقَهَا وطريقَتَهَا، ونهجَهَا ومنهجَهَا؛
بحيث غَلَّتْ فيها؛ فلم ترَ إلا في ردِّ، ولم تُعرَفْ إلا بردِّ، بل لا تجِدُ نَفْسَهَا (!) إلا
ضمن ردّاً!!!

والحق بين هذين، وَسَطٌ بين نقيضين؛ لا تَمِيعًا تَغِيبُ به الحقوق والواجبات،
ولا تشديدًا تَضِيعُ أَمَامَهُ الْحُجُجُ وَالْبَيِّنَاتُ^(١)...
... بل حُكْمًا بُرْهَانِيًا صَاحِقًا؛ عَمُودُهُ الْعِلْمُ، وَعِمَادُهُ الْعَدْلُ،
وَعَمِيدُهُ الْحَقُّ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾...

= «والعلم شينان: إمَّا نَقْلٌ مُصَدِّق، وإمَّا بَحْثٌ مُحَقِّق.

وما سوى ذلك: فَهَذِيان مُزَوِّق...».

(تنبيه): تصحفت كلمة (مُزَوِّق) في مطبوعة «الرد» إلى: (مسروق)!! وهو تصحيفٌ
غريب!

(١) وأما مسألة (الرد) على بعض أهل السُّنَّةِ، ودعاة منهج السُّلَفِ -فيما خالفوا فيه
شيئًا من الصواب-؛ فإنها لها ضوابطٌ عدَّةٌ، وشروطٌ متعدِّدة؛ يُعرَفُ من خلالها:

متى يكونُ الخِلافُ اجْتِهَادِيًّا؟

ومتى يصيرُ به المواقِفَةُ ليس سَلَفِيًّا؟

فإنَّ لذلك مجالاً آخر؛ لا بُدَّ من بيانه، وشرحه، وتأصيله، وتفصيله؛ حتَّى لا نَضِيعَ بين
التفريط في التَمَيُّعِ، والإفراط في التَبَدُّعِ!!

... فَتَظَرُّوا إِلَى مِيسَرَةٍ.

وقفات مع...

ابتدأ (مسود) «رفع الائمة» تسويده (ص ٥-١٣)^(١) بإيراد تقارير صاحبي الفضيلة:

١- الشيخ صالح الفوزان.

٢- والشيخ عبد العزيز بن عبد الله الرأجي.

- حفظهما الله، ونفع بهما.

... ثم ختم به (الأخ):

٣- سعد بن عبد الله آل حميد.

- هذاه الله، وغفر له!

... ولما نظرت فيما حوته تقاريرهم من كلمات -مستحضرا ما (أعلمه) عن ثلاثتهم- وقفتهم المولى: - رأيت أن ترتيبهم (١) - على هذا النسق - بدءا وانتهاء - كان موقفا - ولله الحمد - غاية؛ وذلك لأنه (ترتيب) روعي فيه - علوا ونزولا! -:

أ- السن والعمر.

ب- القدر والمنزلة.

(١) وختمه بإيراد صور خطوطهم في ذلك!

ج- العلم والحجة.

د- السبق في الدين.

هـ- الأدب في القول.

... فَعَزَى اللَّهُ -تعالى- فَضِيلَةَ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُورَانِ عَلَى رِفْعَةِ قَلَمِهِ،

وَحُسْنِ أَدَبِهِ، وَلُطْفِ قَوْلِهِ، وَجَمَالِ عِبَارَتِهِ..

وَهَذَا مِنْهُ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- لَا يُسْتَعْرَبُ.

وَمَنْ كَانَ مِنْهُ -فِي مِثْلِ هَذَا- أَقْلٌ؛ فَعَكْسُ قَوْلِي عَلَيْهِ أَدَلُّ!

□ □ □ □ □

الوقفَةُ الأولى

مع تقرّيط معالي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان

... وَلِي مَعَ (التَّقَارِيطُ) -الثَّلَاثَةُ- وَقَفَاتٌ ثَلَاثٌ:

... وَأَوَّلُ هَذِهِ الْوَقَفَاتِ -وَأَوَّلَاهَا- مَعَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفَوْزَانِ
-زَادَهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ-؛ فَأَقُولُ:

□ شَكَرُوا جِب:

أَوَّلًا: الشُّكْرُ الْجَزِيلُ لَهُ -جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا- عَلَى وَسْئِئِي لِي -غَيْرَ مَرَّةٍ-
بِ(الأخ الشَّيْخِ)^(١)، وَمَا هَذَا مِنْهُ -حَفِظَهُ اللَّهُ- إِلَّا مَحْضُ الْأَدَبِ فِي أَعْلَاهُ،
وَالرَّفْقِ فِي أَخْلَاهُ، وَإِلَّا: فَهُوَ الْوَالِدُ الْكَرِيمُ، وَالْعَالِمُ الْجَلِيلُ...

وَأِنِّي لَأَرْجُو اللَّهَ -جَلَّ فِي عِلَّاهُ- أَنْ أَكُونَ عِنْدَ حُسْنِ ظَنِّ فَضِيلَتِهِ...
وَلَقَدْ أَرْسَلْتُ لَهُ -جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا- رِسَالَةَ شُكْرِ مُفْرَدَةٍ -مُنْذُ قُرَأْتُ مُقَدِّمَتَهُ-،
وَقَدْ سَقَّتْهَا -قَبْلَ-كَامِلَةٍ-.

٢- قَوْلُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ -وَاصِفًا رَدَّ صَاحِبِ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ» بِالْجَوْدَةِ- قَائِلًا:
(..حَيْثُ اسْتَدْرَكَ عَلَى الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ كَثِيرًا مِمَّا فَاتَهُ نَقْلُهُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ

(١) ومثكوي له عليها -شَكَرَ اللَّهُ لَهُ-: ليس لذاتها -تَكثُرًا بها-؛ ولكن: (تأديتها) لِمَنْ
افتقدوا الأدب، و(تنبيهها) لِمَنْ انقطعوا عنه لأدنى سبب!! فهاجوا.. وماجوا...

الَّذِينَ اسْتَدَّ إِلَى أَقْوَالِهِمْ...)

فَأَقُولُ:

□ استدراك (هاوٍ) هاوٍ:

لَوْ أَنَّ صَاحِبَ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ» -الَّذِي هَذَا (أَوَّلُ!) تَسَاوِيْدِهِ! (١)- أَنْصَفَ،
(وَذَكَرَ) كِتَابِي «التَّعْرِيفَ وَالتَّنْبِيْهَ» -أَوْ تَذَكَّرَهُ!- لَمَّا (اِحْتِاجَ) إِلَيَّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا
(الْهَرَاءِ = الْاسْتِذْرَاكُ!) -أَصْلًا؛ فَإِنَّ عِنْدِي -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ
أَضْعَافٌ أضعافٌ مَا بَيَّنَّ وَ(اسْتَذْرَكَ) -مَا شَاءَ اللَّهُ!-.

فَصَلِّ عَنْ أَنَّ «التَّعْرِيفَ..» مَطْبُوعٌ قَبْلَ «الْأَجْوِبَةِ الْمُتَالِمَةِ» بِشُهُورٍ عِدَّةٍ!
وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ (اسْتِذْرَاكَه) -هَذَا- تَحْصِيلٌ حَاصِلٌ -كَمَا يُقَالُ!- بَلْ إِنِّي قُلْتُ
-فِي بَعْضِ مَجَالِسِي- وَاشْتَهَرَ، وَانْتَشَرَ:-

لَوْ أَنَّ غِلَافَ «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِيْهِ» نَزَعَ! وَوُضِعَ مَكَانَهُ غِلَافٌ آخَرُ: لَكَانَ
الْمُحْتَوَى -بِالْغِلَافِ الْجَدِيدِ!- أَبْلَغَ رَدًّا وَأَقْوَاهُ: نَقْضًا لِسَائِرِ مَا شَغَبَ بِهِ (مُسَوِّدُ)
«رَفْعِ اللَّائِمَةِ»!! -مِمَّا هُوَ وَتَمْنَاهُ!-.

وَكَاثَهُ (!) -بَلْ: إِنَّهُ!- مِنْ أَجْلِ ذَا مَوَّةٍ (المُسَوِّدُ) (!) عِنْدَ ذِكْرِهِ «التَّعْرِيفَ
وَالْتَّنْبِيْهَ» -فِي (ص ٤٢ - مِنْ كِتَابِهِ!) - وَلَمْ يَخْفَلْ بِهِ! وَلَمْ يَرْفَعْ إِلَيْهِ نَظْرَهُ!!
بَلْ لَمْ يَكُنْ ذِكْرُهُ لَهُ (!) إِلَّا لِيُطَيِّرَهُ، وَيَصْرِفَ الْأَنْظَارَ عَنْهُ (٢)....

فَاللَّهُمَّ هَذَاكَ..

(١) وهذا مِنْ قُلَّةِ التَّوْفِيقِ -لَوْ عَقَلَ!-

(٢) انظر ما تقدّم (ص ١٠٧-١٢٦) مِنْ نَقْدٍ لِإِضَافَاتِ طَبْعَةِ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ..» -الثَّانِيَةِ!-

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيْهَةُ»..

وَقَدْ تَقَدَّمَ -وَسَيَأْتِي- لِهَذِهِ النُّقْطَةِ مَزِيدُ بَيَانٍ -بِمَشِيئَةِ اللَّهِ-.

□ اللجنة الدائمة... فوق التشكيك :

ثَانِيًا: قَوْلُ فَضِيلَتِهِ -نَعَمَ اللَّهُ بِهِ-: (أَمَّا التَّشْكِيكُ فِي فِتْوَى اللَّجْنَةِ: فَلَا مَجَالَ لَهُ؛ لِأَنَّهَا صَدَرَتْ بِاتِّفَاقِ الْأَعْضَاءِ، وَتَوْفِيعَاتِهِمْ)...
وَهَذَا كَلَامٌ حَقٌّ؛ لَا أَنَا قُشْتُه، وَلَا أَخَالَفُهُ..
وَلَكِنْ كَلَامِي -فِي «الْأَجْوِبَةِ»- مُتَعَلِّقٌ بِبَابٍ آخَرَ:
وَهُوَ:

أ- هَلِ (المُلَاحَظَاتُ) المَوْضُوعَةُ (١) عَلَى «التَّحْذِيرِ» وَقَفَ عَلَيْهَا الْمَشَايخُ بِأَنْفُسِهِمْ- مِنْ خِلَالِ قِرَاءَتِهِمْ -بِأَنْفُسِهِمْ- كِتَابِي -نَفْسَهُ؟!
وَبِالْتَّالِي، هَلِ أَصْدَرُوا فِتْوَاهُمْ عَنْ مُعَانِيَةِ لَهُ -ذَاتِيَّةً- بِاتِّفَاقِهِمْ، وَتَوْفِيعَاتِهِمْ-؟!
ب- أَمْ أَنَّ (المُلَاحَظَاتِ) قُدِّمَتْ لَهُمْ مِنْ (بَاحِثِينَ)، أَوْ (مُسَاعِدِينَ)، أَوْ (مُعَاوِينَ) -كَيْفَمَا كَانَ الْأَمْرُ!-، وَعَلَى هَاتِيكَ المُلَاحَظَاتِ كَتَبَ الْمَشَايخُ -جَمْعًا، أَوْ تَفْرِيقًا- فِتْوَاهُمْ -بِاتِّفَاقِهِمْ، وَتَوْفِيعَاتِهِمْ- مِنْ بَعْدِ؟!
هَذَا هُوَ كَلَامِي، وَمِنْهُ -ظَاهِرٌ جَلِيٌّ- قَصْدِي وَمَرَامِي...

وَأَرْجُو -شَدِيدَ رَجَاءٍ- الْجَوَابَ (الْوَاضِحَ = الصَّرِيحَ) عَلَى مَا قُلْتُ:

- فَإِذَا كَانَ الْجَوَابُ (الْوَاضِحَ = الصَّرِيحَ) مَوْضُولًا بِنُقْطَتِي الثَّانِيَةِ = (ب)؛
فَنَعِيْمَ التَّهْنِيشِ مِنْ (مُسَوِّدٍ) «رَفَعَ اللَّائِمَةَ» -إِذَنْ-؟!

- وَإِذَا كَانَ الْجَوَابُ (الْوَاضِحَ = الصَّرِيحَ) مَوْضُولًا بِالنُّقْطَةِ الْأُولَى = (أ)؛
فَلَيْسَ يَضِيرُنِي -بِتَانَا- أَنْ أَرْاجِعَ إِلَى (حَقٍّ) ظَهَرَ لِي، وَإِلَى (صَوَابٍ) انْكَشَفَ أَمَامِي.

وَرَجَائِي - وَأَمْلِي! - أَنْ يَكُونَ هَذَا الصَّنِيعُ = مِنْ الْجَمِيعِ...

□ آيَةُ عَمَلِ اللّٰجِنَةِ ... مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الْفُوزَانِ:

وَبَعْدَ كِتَابَةِ مَا تَقَدَّمَ - فِي هَذِهِ النِّقْطَةِ - بِنَحْوِ أَرْبَعَةِ شُهُورٍ: وَفَقَّنِي اللَّهُ - تَعَالَى - لِلِقَاءِ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ - حَفِظَهُ اللَّهُ - فِي مَنْزِلِهِ - بِمَكَّةَ - بِحُضُورِ الْأَسَاتِذِ الشَّيْخِ رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ - كَمَا قَدَّمْتُ، وَسَأَلْتُهُ (بِنَفْسِي) هَذَا السُّؤَالَ - نَفْسُهُ - وَهُوَ آخِرُ سُّؤَالٍ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ -؟

فَكَانَ جَوَابُهُ - زَادَهُ اللَّهُ تَوْفِيقًا - عَلَى نَسَقٍ مَا ذَكَرْتُ؛ مِنْ أَنَّهُمْ لَمْ يُعَابِتُوا قِرَاءَةَ الْكِتَابِ بِأَنْفُسِهِمْ، وَأَنَّ الْمَلَاخِطَاتِ قُدِّمَتْ - أَوَّلًا - لِلْمَشَايِخِ، ثُمَّ (هُمْ) كَتَبُوا - ثَانِيًا - عَلَيْهَا مَلَاخِطَاتِهِمْ...

وَلَكِنَّ الشَّيْخَ الْفُوزَانَ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - أَرَدَفَ قَائِلًا: (لَكِنَّا نُرَاجِعُ الْمَلَاخِطَاتِ عَلَى مَوَاضِعِهَا^(١)) مِنْ الْأَصْلِ)...

فَقُلْتُ لِفَضِيلَتِهِ: وَلَا بُدَّ - فَضِيلَةُ الشَّيْخِ - نَفَعَ اللَّهُ بِكُمْ -.
... وَهَذَا عَيْنُ مَا قُلْتُ وَأَرَدْتُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ -.

□ حُسْنُ الظَّنِّ الْوَاجِبُ:

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مِنِّي - وَاللَّهُ يَعْلَمُ - إِلَّا مِنْ بَابِ حُسْنِ الظَّنِّ بِالْمَشَايِخِ

(١) نَعَمْ - وَلَا بُدَّ -.

وَلَكِنْ: لَيْسَ بِخَفِيِّ أَنْ سِيَاقَ أَيْ كَلَامٍ وَسِيَاقُهُ: مِمَّا يُعَيِّنُ - جَدًّا - عَلَى فَهْمِهِ، وَيُقَرِّبُ - أَكْثَرَ - مِنْ مَقْصُودِهِ.

وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْقَوْلِ لَا تَلْتَقِي أَطْرَافُهُ إِلَّا بِجَمْعِهَا، وَصَمِّهَا، وَالتَّدْرِجِ فِيهَا؛ مِنْ: مُقَدِّمَتِهَا، فَعَرَضِهَا، إِلَى... خَاتِمَتِهَا.

وَهَذَا أَمْرٌ جَدِّ وَاضِحٌ، لَا يَخْتَاجُ إِلَى كَثِيرِ نَصَائِحٍ...

-أَكْرَمَهُمُ اللَّهُ-، فَبِإِنِّي -إِلَى الْآن- لَا أَتَصَوَّرُ -أَلْبَتَـة- أَنْ تَلَكُمُ الْمَلَاخَظَاتِ (!)
مَلَاخَظَاتٍ مُنْصِفٍ، فَضْلاً عَنْ أَنْ تَكُونَ مَلَاخَظَاتٍ عَالِمٍ...

... فلا تَعْجَبُوا!

وَمِنْ هَا هُنَا كَانَ بَابُ الْمَعْذِرَةِ لِمَسَايَخِنَا الْأَفَاضِلِ مَفْتُوحًا... وَلَا يَزَالُ.
فَلْتَنَاقِلْ.

ثَالِثًا: أَمَّا قَوْلُ فَضِيلَةَ الْأُسْتَاذِ الشَّيْخِ -نَاصِحًا-: (عَلَى الشَّيْخِ عَلِيِّ حَسَنٍ
وَإِخْوَانِهِ -لَمَّا كَانُوا يَنْتَسِبُونَ إِلَى السَّلَفِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ- أَنْ يُكْتَفُوا بِمَا كَتَبَهُ
السَّلَفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فِيهِهِ الْكِفَايَةُ..).

فَأَقُولُ: جَزَى اللَّهُ خَيْرًا فَضِيلَةَ الْأُسْتَاذِ الشَّيْخِ عَلِيِّ هَذَا النُّصْحِ الصَّادِقِ
الْوَائِقِ، الَّذِي يَظْهَرُ مِنْهُ -بِجَلَاءٍ- أَمْرَانِ مُهِمَّانِ:

□ نعم؛ نحن سلفيون؛

١- أَنْ فَضِيلَتَهُ يَعْلَمُ -جِدًّا- مَا نَحْنُ عَلَيْهِ وَ(إِخْوَانُنَا) -طَلَبَةُ الْعِلْمِ- مِنْ
انْتِسَابٍ لِلْسَّلَفِ، وَمَنْهَجِ السَّلَفِ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-؛ لَا إِلَى خَارِجِيَّةٍ ضَالَّةٍ، وَلَا إِرْجَاءٍ
مُضِلٍّ، فَضْلاً عَنِ الْحِزْبِيَّةِ الْمُهْلِكَةِ، أَوْ الْقُطَيْبِيَّةِ الْمُوْبِقَةِ...

٢- الْاِكْتِفَاءُ بِمَا عِنْدَ السَّلَفِ مِنْ تَأْصِيلِ عِلْمِيٍّ عَالٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ وَهُوَ
-وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- مَا نَحْرُصُ عَلَيْهِ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ، دُونَ الْخُرُوجِ إِلَى مُصْطَلَحَاتٍ حَادِثَةٍ،
وَتَغْيِيرَاتٍ (هَلَامِيَّةٍ!) تُشَقُّتُ الْأَفْكَارَ، وَتُبْلِلُ الْأَنْظَارَ..

كَمَا قَالَهُ فَضِيلَةُ أَسْتَاذِنَا الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ
-تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ- نَقْضًا لِبَعْضِ تَلَكُّمِ الْمُصْطَلَحَاتِ (الْحَادِثَةِ) -فِي كَلَامٍ مَشْهُورٍ
مَشْهُودٍ-؛ قَالَ:

(هذه طَنْطَنَةٌ لَا فَلَانَدَةَ مِنْهَا)...

□ حقيقة (المصطلحات)، والواجب تجاهها:

... وَإِلَى قَوْلِ أَسَاتِذِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ صَبْرْتُ، وَعَلَى نَصِيحِهِ نَزَلْتُ؛ فَلَسْتُ أَجَاوِرُ
-بَعْدَ ذَا- نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَى مُصْطَلَحَاتٍ تُشْرِقُ وَتُغْرِبُ بِأَصْحَابِهَا
-(شُرْطًا) وَ(جِنْسًا)، وَمَا أَشْبَهَهُمَا!-

و«السَّعِيدُ مَنْ وَعَظَ بغيرِهِ»، فكيف بنفسه؟!

فَاللَّهُمَّ غَفِرًا...

رَابِعًا: أَمَّا قَوْلُ فَضِيلَتِهِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- مُشِيرًا إِلَى: (...كِتَابَاتٍ جَدِيدَةٍ تُبْلِلُ
الْأَفْكَارَ، وَتَكُونُ مَوْضِعًا لِلْأَخْذِ وَالرَّدِّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْعَظِيمَةِ...):

فَهُوَ كَلَامٌ عَظِيمٌ، وَعَظِيمٌ جِدًّا؛ فَوَاللَّهِ -وَتَاللَّهِ، وَبِاللَّهِ- لَمْ نَكْتُبْ، وَنَحْصِرْ
عَلَى الْمَضِيِّ فِي الْكِتَابَةِ -مُصْرِّينَ عَلَى ذَلِكَ، وَمُؤَكِّدِينَ مَا نَكْتُبُ؛ مُكْرَرِينَ-: إِلَّا
مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَإِلَيْهِ؛ حِرْصًا عَلَى عَدَمِ (تُبْلِيلِ الْأَفْكَارِ)، وَمَا يَنْبُئُنِي عَلَيْهَا مِنْ فِتْنٍ
وَمُصِيبَاتٍ، وَدَوَاهٍ مُذْلِهَاتٍ..

□ ما أسباب الفتن؟!

وَالْفِتْنُ الَّتِي اكْتُونَا بِنَارِهَا -مُنْذُ زَمَنٍ- إِلَى مَا نَحْنُ مُعَايِشُوهُ بِأَنَارِهَا مِنْ
مِخْنٍ! -هِيَ- جَمِيعًا- نَاشِئَةٌ عَنْ مِثْلِ تِلْكَ (الْكِتَابَاتِ الْجَدِيدَةِ) الَّتِي (تُبْلِلُ
الْأَفْكَارَ)، بَلْ تَهْدُمُهَا، وَتَهْدُ أَمْنَهَا، وَإِيمَانَهَا، وَأَمَانَتَهَا؛ وَبِخَاصَّةٍ مَسْأَلَةَ (الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا
أَنْزَلَ اللَّهُ)، وَتَبْعَاتِهَا الْكِبَارِ -سَلْبًا وَإِيجَابًا، وَجُودًا وَعَدَمًا-.

وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ ابْنَ الْقَيْمِ -الْقَائِلَ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (٣/ ١٥)- مُشِيرًا

إِلَى خَطَرِ (الْإِنْكَارِ عَلَى الْمُلُوكِ وَالْوَلَاةِ بِالخُرُوجِ عَلَيْهِمْ) ^(١) - يَقُولُهُ: (..فَإِنَّهُ أَسَاسُ كُلِّ شَرٍّ وَفِتْنَةٍ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ)...

فَأَقُولُ: وَهَذَا - مِنْهُ - دُونَ التَّصْرِيحِ بِإِعْلَانِ تَكْفِيرِهِمْ! أَوِ الْقَضَاءِ بِرَدِّهِمْ!! فَكَيْفَ إِذَا كَانَ هَذَا مَعَهُ، بَلْ هُوَ دَافِعُهُ؟!!

□ بين (الإيمان)، و(الامن) :

هَذَا هُوَ أَسَاسُ الْمَسْأَلَةِ -عِنْدِي-؛ حِرْصًا عَلَى أَمْنِ الْأُمَّةِ، وَأَمَانِهَا، وَإِيمَانِهَا:
«الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ».
وَلَقَدْ رَأَيْتُ -يَا فَضِيلَةَ الشَّيْخِ- وَلَعَلَّكَ رَأَيْتَ -مَنْ يُؤَلَّفُ التَّوَالِيفَ الْبِدْعِيَّةَ، يُصَدَّرُهَا (كَوَأَشْفَ جَلِيَّةٍ) يُكْفَرُ بِهَا (الدَّوْلَةُ الْفَلَانِيَّةُ)، أَوْ (.. الْعِلَائِيَّةُ)؛ فَلَمْ تَسَلِّمْ مِنْهُ (لَا مِصْرًا، وَلَا شَامًا، وَلَا سَعُودِيَّةً)!!
وَأَتَكَؤُهُ وَاعْتِمَادُهُ -فِي تَكْفِيرِهِ- هَذَا - عَلَى نَفْسِ الْقَضِيَّةِ ^(٢)!!

(١) وما ورد في حاشية كتاب «حكم تارك الصلاة» (ص ٧٨) - تحقيق: الأخ أبي عبد الله النعماني الأثري - أصلح الله شأنه - وقد قدّمت له - في مسألة الخروج على الحكّام - هذه: - : فكلّام لا أوافقهُ، ولا أرتضيه، وكلّ ما عندي خلافهُ ونقيضهُ!

وقد ذكر - هو - في أوّل حاشيته (١) أنّه أضافها بعد سنةٍ من كتابته!!

ثمّ إنّي حدثت الأخ النعماني - وفقهُ الله - بهذا؛ فوعده بتغييره...

(٢) كَيْفَ مَا صَنَعَ (عصام البرقاوي = أبو مُحَمَّد المقدسي)؛ صَاحِبُ التَّسَاوِيدِ (الشَّهِيرَةِ!) فِي (تَنْظِيرِ الْفِكْرِ الْحَارِجِيِّ الْحُرُورِيِّ، وَتَهْيِيجِ الْأَتْبَاعِ -الرُّعَاغِ- عَلَى غُلَمَاءِ الْأُمَّةِ فِي سَائِرِ الْبَقَاعِ...

وَمِنْ (آخِرِ) مَا رَأَيْتُ لَهُ: تَسْوِيدَ أَحْمَقٍ، وَكِتَابَ أَخْرَقَ؛ عُنوانُهُ: «بَصِيرَةُ الْفُلَاءِ بِتَلْبِيسَاتِ أَهْلِ التَّجَهُّمِ وَالْإِرْجَاءِ»؛ فِي الرَّدِّ عَلَى كِتَابِي «التَّحْلِيلُ...» -نَفْسِيهِ!- يَطْلُنُ -بِصَرَاحَةٍ وَوَقَاحَةٍ- فِيهِ -بِعِلْمَانِي الْأَكَابِرِ الْمُشَاهِيرِ... =

فَمَاذَا نَقُولُ - فَضِيلَةُ الشَّيْخِ - ١٩!

وَبِمَاذَا نُجِيبُ مَنْ يُوَاجِهُنَا بِأَمْثَالِ هَذِهِ (الْكُؤَافِيفِ) - لَا (الْكُؤَافِيفِ) - ١٩!

□ عِظْمُ خَطَرِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ :

عِلْمًا أَنَّ اعْتِقَادِي الْجَازِمَ فِي مَسْأَلَةِ (الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ) أَنَّهَا مِنْ أخطرِ (الْمَسَائِلِ الْكُبْرَى الَّتِي ابْتُلِيَ بِهَا حُكَّامُ هَذَا الزَّمَانِ)^(١)، وَأَنَّ الْحَاكِمَ (إِنْ اسْتَحَلَّ

= فَلَمْ يَسْلَمْ مِنْ إِفْدَاعِ سَبِّهِ - وَالْمَنْ -: لَا عُلَمَاءَ الشَّامِ، وَلَا عُلَمَاءَ الْحَرَمَيْنِ..

مِنْ ذَلِكَ ابْتِدَآؤُهُ كِتَابَهُ (ص ٥) بِوَصْفِ قَسْوَى هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي بَعْضِ أَصْحَابِهِ الْخَوَارِجِ (١) بِأَنَّهَا: (قَسْوَى عُلَمَاءِ السُّوءِ)!

وَكَذَلِكَ تَصَرُّعُهُ (ص ١٠) بِأَنَّهُ -هُوَ- مُؤَلِّفُ كِتَابِ «الْكُؤَافِيفِ الْجَلِيَّةِ فِي كُفْرِ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ»!

وَفِي (ص ١٢٧) -بُيْنَهُ- طَعْنُهُ بِسَمَاحَةِ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ، وَوَصْفُهُ لَهُ -مَعَ عُلَمَاءِ آخَرِينَ- بِ: (عُلَمَاءِ الْحُكُومَاتِ)!!

وَفِي (ص ١٢٧) وَصَفُهُ كَلَامًا لِلشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ بِ (ثَمَرَةِ الْإِرْجَاءِ)!! وَكَلَامًا لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ بِالْخُلُيْطِ!!!

وَفِي (ص ٥ و ٧ و ٣١ و ٩٧ و ١١٥ و ١٢٦ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و...)!! طُغُونَاتُ أُخْرَى!!!

عَامِلَةُ اللَّهِ بِعَذْلِهِ؛ جَزَاءَ قُبْحِهِ بِجَهْلِهِ...

... ثُمَّ لِنَتَأَمَّلَ؛ كَيْفَ (نَقَصَ) كِتَابِي «التَّحْذِيرُ» - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - عَلَى هَؤُلَاءِ (الْعُلَاقَةِ) بِذَعْنِهِمْ، وَعَلَوَاءَهُمْ؛ فَهَاجُوا، وَهَيَّجُوا، وَاتَّهَمُونَا - وَمَشَايَخَنَا - بِالسُّوءِ، وَالبَلَاءِ، كَمَا نَجْهَمُ، وَالْإِرْجَاءُ!!

فَهَلْ (مَشَايِخُنَا) - فِي هَذَا! أَوْ ذَاكَ - (مَعَهُمْ)؟! ... وَحَاشَاهُمْ.

وَفِي الطَّبْعَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ كِتَابِي «التَّحْذِيرُ..» بَيَانٌ مُفْصَّلٌ، وَقَوْلٌ مُوَصَّلٌ.

وَانْظُرْ مَا سَبَّيْتَنِي - فِي آخِرِ الْكِتَابِ - (ص ٥٣٢).

(١) «التَّحْذِيرُ» (ص ٥)، وَ«الْأُجُوبَةُ الْمُتَالِئَةُ» (ص ٢٩).

ذَلِكَ، وَاعْتَقَدَهُ جَائِزًا: فَهُوَ كَفَرٌ أَكْبَرُ، وَظَلَمَ أَكْبَرُ، وَفَسَقَ أَكْبَرُ؛ يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ؛ أَمَّا إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الرُّشْوَةِ، أَوْ مَقْصِدٍ آخَرَ - وَهُوَ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَ ذَلِكَ -؛ فَإِنَّهُ آئِمٌّ؛ يُعْتَبَرُ كَافِرًا أَصْغَرَ، وَظَالِمًا ظَلَمًا أَصْغَرَ، وَفَاسِقًا فَسَقًا أَصْغَرَ؛ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْمِلَّةِ؛ كَمَا أَوْضَحَ ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ^(١).

فَلَا يَجُوزُ التَّهْوِينُ مِنْهَا...

وَلَا التَّسَاهُلُ بِشَأْنِهَا...

وَلَا التَّقْلِيلُ مِنْ خَطَرِهَا...

«بَلْ كَيْفَ لَنَا أَنْ نَهْوُونَ مِنْ مَسْأَلَةِ فَطِيعَةٍ عَظِيمَةٍ مُتَرَدِّدِ الْحُكْمِ فِيهَا -وَالْفَاعِلُ لَهَا- بَيْنَ الْكُفْرِ، وَالظُّلْمِ، وَالْفِسْقِ؟!»^(٢).

... لَكِنْ؛ دُونَ غُلُوِّ الْحَوَارِجِ، وَلَا إِفْرَاطِ الْقُطَيْبِيِّينَ، وَلَا جَهَالَاتِ التَّكْفِيرِيِّينَ^(٣)...

□ ضابطُ تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله :

وَنَحْنُ مَعَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْفَوْزَانِ -مَتَّعَ اللَّهُ بِهِ-، فِيمَا قَالَهُ فِي بَعْضِ «تَعْقِبِهِ» عَلَى رِسَالَةِ «هَزِيمَةِ الْفَكْرِ التَّكْفِيرِيِّ» -لِفَضِيلَةِ الْأَخِ الدُّكْتُورِ الشَّيْخِ خَالِدِ الْعَنْبَرِيِّ

(١) فَتَوَى اللُّجْنَةُ الدَّائِمَةُ (رقم ٥٧٤١)، وَغَنَهُ: «الْأَجَوِبَةُ الْمُتْلَايِمَةُ» (ص ٢٢).

(٢) هَذَا نَصُّ كَلَامِي فِي «التَّحذِيرِ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ» (ص ٢٧ - الطبعة الأولى /

١٤١٧هـ، وَص ٣١ - الطبعة الثانية / ١٤١٨هـ)!

وَمَعَ ذَلِكَ (!) أَتَيْهِمْ (!) بِأَنِّي هَوَيْتُ - فِي «التَّحذِيرِ» (!) - مِنْ خَطَرِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ!!

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...

(٣) انْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص ٣٣٨) -حول هذه النسبة-.

-زادَهُ اللهُ تَوْفِيقًا-؛ مُكَفِّرًا مَنْ: (يُزِيحُ تَحْكِيمَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَيُنَحِّيْهَا عَنْهَا، وَيُحِلُّ مَحَلَّهَا الْقَوَائِنَ الْوَضْعِيَّةَ)^(١)؛ تَكْفِيرًا أَكْبَرَ مُخْرِجًا مِنَ الْمِلَّةِ.

أَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ: فَعَلَى التَّفْصِيلِ الْمُعْتَبَرِ -كَمَا تَقَدَّمَ وَعَبَّرَ-.

... وَفِي «الْأَجْوِبَةِ الثَّلَاثِيَّةِ» (ص ٢١-٢٣) سَوَقُ ثَلَاثِ فِتَاوَى لِلْجُنَّةِ الدَّائِمَةِ -الْمُوقَرَّةِ- أَوْافِقُ بِهَا مَا أَصْلُوهُ، وَقَعْدُوهُ^(٢)...

وَأِنِّي لِأَعْتَقِدَ -مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ- يَقِينًا- أَنَّ الْمُهَوَّنَ مِنْ أَمْرِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ: ضَالٌّ ضَلَالًا مُبِينًا، بَلْ أَخْشَى أَنْ يُؤُولَ كَافِرًا، خَارِجًا عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ..

... فَكَيْفَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- أُرْمَى بِهِ، وَأُرْبَطُ بِسَبِيهِ؟!

ثُمَّ لَا يَزَالُ هَذَا الرَّمْيُ -عِنْدَ (الْبَعْضِ)-!- قَائِمًا!

أليس هذا هو الظلم بعينه؟!!

خَامِسًا: ثُمَّ نَمَمَ فَضِيلَتُهُ -نَفَعَ اللهُ يَعْلُومِهِ- كَلَامَهُ حَوْلَ (الْكِتَابَاتِ الْجَدِيدَةِ)، مُبِينًا أَنَّ: (الْفِتْنَةَ نَائِمَةً لَا يَجُورُ إِيقَاطُهَا؛ لِئَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ مَدْخَلًا^(٣) لِأَهْلِ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ)...

□ مَنْ مَوْقِفُو الْفِتْنَةِ؟!

فَأَقُولُ: نَعَمْ؛ الْفِتْنَةُ نَائِمَةٌ؛ وَلَا يَكُونُ إِيقَاطُهَا (!) إِلَّا بِتَغْيِيرِ الْحَقَائِقِ،

(١) «مَجْلَةُ الدَّعْوَةِ» - السَّعُودِيَّةُ - عَدَدُ: ١٧٤٩، ٤/ ربيع الآخر/ ١٤٢١ هـ.

(٢) وَهَذَا مِمَّا أَعْرَضَ عَنْهُ (مُسَوِّدُ) «رَفْعِ اللَّائِمَةِ»، وَطَوَّاهُ؛ لِتُخَالَفَتِهِ هَوَاهُ!!

وَمَثَلُهُ كَثِيرٌ؛ فَاظْهَرُ (ص ٥٤٣-٥٤٨) -مِمَّا سَيَأْتِي-.

(٣) كَذَا فِي (مَطْبُوعَةِ) «رَفْعِ اللَّائِمَةِ»! وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ!!

وَالصُّوْرُ مِنْ خَطِّ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ فِي آخِرِهَا (ص ٨٠) -عَلَى الْجَادَةِ-: (مَدْخَلًا) -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ-.

ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْهُ (ص ٨) يُكْرِّرُ الْخَطَأَ نَفْسَهُ!!

وَاسْتِغْلَالُ الْفَنَائِي؛ لِمَارَبِ حَقِيقَةٍ، وَأَهْدَافٍ غَيْرِ مَرِيئَةٍ! يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا سَحَقٌ لِشَبَابِ
الْأُمَّةِ، وَتَكْفِيرٌ لَوَلَاتِهَا، وَتَشْكِيكٌ بِعِلْمَانِهَا..
ثُمَّ الدُّخُولُ فِي نَفَقٍ مِنَ الْفِتَنِ مُظْلِمٍ؛ قَدْ يُعْرِفُ مَدْخَلُهُ، وَلَكِنْ: لَا يَعْلَمُ
مَخْرَجُهُ!!

وَلَنْ يَكُونَ فِي التَّعَاوُنِ الشَّرْعِيِّ (الصَّحِيحِ) بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ -عُلَمَاءَ
وَحُكَّامًا- بِضَوَائِطِهِ -هكذا- أَيْ (مَدْخَلٍ لِأَهْلِ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ)
-بِفَضْلِ اللَّهِ، وَتَوْفِيقِهِ-.
فَالْمُنْحَرِفُونَ الْمُخَالِفُونَ -وَالْحَالَةُ هَذِهِ- مَكْشُوفُونَ، مَعْرُوفُونَ، مَهْمَا دَلَّسُوا
وَتَزَيَّنُوا وَزَيَّنُوا، وَلَبَّسُوا وَزَوَّقُوا وَزَخَّرُوا...

□ استفسار... له اعتبار:

وَلَوْ سُئِلَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ -تَكْفِيرِيَيْنِ، وَثَوْرِيَيْنِ^(١)- عَنْ (حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ)
-الْيَوْمَ!- قَاطِئَةً دُونَ اسْتِثْنَاءٍ!:-
أَيْنَ هُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ؟
وَلِمَآذَا؟!

لَكَانَ جَوَابُهُمُ الْوَاحِدُ (!)، لَا تَلْعَنُ فِيهِ، وَلَا تُرَدُّدَ يَعْتَرِيهِ:
هُمْ -جَمِيعًا- كُفَّارٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْكُمُونَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ!!!
فَإِنْ قَالُوا: لَا؛ بَلْ عَلَى التَّفْصِيلِ...

(١) ومنهم -عندي- يقيّن!- صاحب «رفع اللائمة...» -نفسه!-

فهلأ أجاب: بوضوح، وصراحة، ودونما التواء!!

فإن فرّق بين (بعض) و(بعض): فلا بُدَّ من دليل، عليه تعويل...

فَقُولُ: هَذَا مَا بِهِ نَقُولُ -عَلَى وَجْهِ التَّأْوِيلِ-.

فَأَيُّنَ الْخِلَافُ؟!

□ هَؤُلَاءِ شَيْوخُنَا:

وَبِخَاصَّةٍ أَنْ التَّفْصِيلَ -الْمُشَارَ إِلَيْهِ- هُوَ قَوْلُ عُلَمَائِنَا الْكِبَارِ؛ ابْنِ بَارٍ،
وَالْأَلْبَانِيِّ، وَابْنِ عُثَيْمِينَ^(١).

فَمَنَاقِصُهُ هَؤُلَاءِ الْكُبَرَاءُ -وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِمْ- لِأَهْلِ الْحَقِّ مِنْ عُلَمَاءِ
الْأُمَّةِ -حَقِيقَةً-: هُوَ أَكْبَرُ (مَدْخَلٍ لِأَهْلِ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ)...

وَهُوَ -مِنْ حَيْثُ الْمَالِ- عَيْنُ مُرَادِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْفَوْزَانِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ-
وَمَقْصُودِهِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-...

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

سَادِسًا: ثُمَّ خَتَمَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ (تَقْرِيطُهُ) بِبَصِيحَةٍ غَزِيرَةٍ، قَالَ فِيهَا:

(عَلَى الْأَخِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ -إِذَا كَانَ وَلَا بُدَّ مِنْ نَقْلِ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ-
أَنْ يَسْتَوْفِيَ النُّقْلَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَيَجْمَعَ كَلَامَ الْعَالِمِ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ مُخْتَلِفِ
كُتُبِهِ؛ حَتَّى يَتَّصِحَ مَقْصُودُهُ^(٢)، وَيَرُدَّ بَعْضُ كَلَامِهِ إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَكْتَفِي بِنَقْلِ
طَرَفٍ، وَيَتْرَكَ الطَّرْفَ الْآخَرَ؛ لِأَنَّ هَذَا يُسَبِّبُ سُوءَ الْفَهْمِ، وَأَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْعَالِمِ مَا
لَمْ يَقْصِدْهُ).

فَأَقُولُ:

(١) وقد تقدّم (ص ١٣٩-١٤١) نَقْضُ شُبْهَةِ صَاحِبِ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ» حَوْلَ بَعْضِ كَلَامِهِ

-رَجِمَهُ اللَّهُ-، وَكَشَفَ مَا فِيهَا مِنْ تَدْلِيلٍ وَتَحْرِيفٍ!

(٢) انظر ما يتعلّق بهذه الدققة (ص ٢١٦-٢١٨) -فيما يأتي-.

إِنِّي: أَشْهَدُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنِّي مَا تَعَمَّدْتُ -يَوْمًا- بَتْرٌ^(١)، نَقْلٌ، أَوْ نَقْلٌ شَيْءٍ لِي، وَكُنْتُ آخِرَ عَلَيٍّ^(٢)...

□ مِنْ طِبَائِعِ الْبَشَرِ:

وَأِنْ (وَقَعَ) شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي قَلْبِي -أَوْ عَلَى لِسَانِي-؛ فَلْيَخْطِ فِي التَّطْبِيقِ، أَوْ نَقْصٍ فِي الْمَتَابَعَةِ، أَوْ قُصُورٍ فِي الْمَعْرِفَةِ...
وهذا -كلُّهُ- مِنْ طَبِيعَةِ النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ فِي مَدَى إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ، أَوْ خَفَائِهَا...
فَإِنِّي أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ -تَعَالَى- مِنْ أَذْنَى ذَلِكَ -فِي الْحَيَاةِ، وَبَعْدَ الْمَمَاتِ-...
وَلَا يَزَالُ أَهْلُ الْعِلْمِ -قَدِيمًا وَحَدِيثًا- مُقَرِّينَ بِهَذَا النِّقْصِ الْبَشَرِيِّ، وَالْقُصُورِ الطَّبِيعِيِّ...

□ أمثلة علمية ذات قيمة:

وَمِنْهُ -تَطْبِيقًا-: قَوْلُ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ الْفَوْزَانَ -نَفْسِهِ- حَفِظَهُ اللَّهُ -فِي مُقَدِّمَتِهِ عَلَى كِتَابِهِ «التَّحْلِيلَاتِ الْمُخْتَصَرَةِ عَلَى الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ٥)، حَيْثُ قَالَ: «... وَقَدْ رَاجَعْتُهَا، وَأَجْرَيْتُ عَلَيْهَا بَعْضَ التَّصْحِيحَاتِ وَالتَّعْدِيلَاتِ»^(٣)... وَمَنْ

(١) وَأَدَّبُ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ -الْجَم- مَنَعَهُ -حَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا- مَنْ اسْتِعْمَلَ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي يَحُلُو (١) لِبَعْضِهِمْ اسْتِعْمَالُهُ! -لَأَدْنَى مُنَاسَبَةٍ؛ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مُنَاسِبَةً!!- وَإِنَّمَا أَنَّى -حَفِظَهُ اللَّهُ- بِمَا يُخْبِرُ إِلَى (شَيْءٍ) مِنْ مَعْنَاهُ، دُونَ إِسْرَادِ أَيِّ مِنْ وَجْهِ النَّقْصِ وَالذَّمِّ الْمَوْجُودَةِ فِي اللَّفْظِ -نَفْسِهِ-؛ وَأَمَّا (الْآخِرُونَ): فَلَمْ يَفْعَلُوا!! -وَلِلْأَسَفِ-.

(٢) وَقَدْ كَتَبَ مَسُودُ «الرَّفْعِ» (ص ٦٣-٦٦) -فِي طَبِيعَتِهِ الثَّانِيَةِ- فَصْلًا (صَغِيرًا) يُدْأَعُ فِيهِ عَنْ نَفْسِهِ (!) فِيمَا أُوجِذَ بِهِ -أَيْضًا- مِنْ (بَتْرٍ وَتَحْرِيفٍ)!!!
وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٩٨-١٠١).

(٣) وَانْظُرْ حَوْلَ (التَّصْحِيحَاتِ وَالتَّعْدِيلَاتِ) مَا سَيَأْتِي (ص ٣٦٥-٣٧٣).

أَدْرَكَ فِيهَا خَطَأَ حَصَلَ مِنِّي؛ فَأَرَجُو أَنْ يُبَهِّتَنِي عَلَيْهِ، وَلَهُ مِنَ اللَّهِ الْمُتَوَبَّةُ...».
 أَقُولُ: فَالْتَّصِيحَاتُ وَالتَّعْدِيلَاتُ -الأولى- لَمْ تَنْقُصْ قَدْرَهَا..
 وَالْأَخْطَاءُ وَالْمَلَاخِطَاتُ -المتوقعُ خُصُولُهَا- وَلَا بُدَّ!- لَنْ تُذْهَبَ فَضْلُهَا...

□ لِمَ التفریقُ (١) والتمييزُ؟

وَهَلْ أَخَذَ مِنَ الْخَلْقِ -سِوَى النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ- خَارِجٌ عَنْ هَذَا الْحَدِّ، وَمَعْنَاهُ؟!

وَلَيْمَ لَمْ يَكُنْ (!) هَذَا السَّبِيلُ -نَفْسُهُ- مَسْلُوكًا مَعِيَ -فِيمَا كَتَبْتُ، وَنَشَرْتُ- قبل (الرَّدِّ)، و(التَّحْذِيرِ) و(التَّنْفِيرِ)-؟!
 وَرَسُولُنَا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ [مِنَ الْخَيْرِ]»...

... وما أَجْمَلَ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ -في «الرَّدِّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (٢/ ٤٩٠):

«وَأَثَمَةُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ فِيهِمُ الْعِلْمُ وَالْعَدْلُ وَالرَّحْمَةُ: (فَيَعْلَمُونَ الْحَقَّ) الَّذِي يَكُونُونَ بِهِ مُوَافِقِينَ لِلْسُّنَّةِ، سَالِمِينَ مِنَ الْبِدْعَةِ.

(وَيَعْدِلُونَ) عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْهَا -وَلَوْ ظَلَمَهُمْ-؛ كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لَا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.

(وَيُرْجَوْنَ الْخَلْقَ): فَيُرِيدُونَ لَهُمُ الْخَيْرَ وَالْهُدَى وَالْعِلْمَ، لَا يَقْصِدُونَ الشَّرَّ لَهُمْ ابتداءً، بَلْ إِذَا عَاقِبُوهُمْ وَبَيَّنُوا خَطَأَهُمْ وَجَهْلَهُمْ وَظُلْمَهُمْ؛ كَانَ قَصْدُهُمْ بِذَلِكَ بَيَانُ الْحَقِّ، وَرَحْمَةُ الْخَلْقِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَنْ يَكُونَ الدِّينُ -كُلُّهُ- لِلَّهِ، وَأَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا».

علماً أنّه لم يكن مني -في مُقدّمة الطّبعة الثّانية من كتابي «التّحذير» (ص ٣) -وهي الطّبعة المردود عليها من قبل اللّجنة المؤقّرة!- إلّا أنّ قلتُ القولَ نفسه:

«فهذه هي الطّبعة الثّانية من كتابي «التّحذير من فتنة التّكفير»؛ مُراجعة مُصحّحة، ومُزيدة مُنقّحة.

ولقد تلقى أهل العلم وطُلابُ العلم كتابي هذا -بِحمدِ الله تعالى- بقبول حسن، ونصفه راشدة؛ سوى خُروفٍ منه -وكلمات-، زلّ فيها القلم، أو كُبا فيها الذّهن... كحالِ البشر، وأعمالِ البشر، فأصلّحتُها، وصحّحتُها».

□ الاعتراف بالحق، والرجوع إليه :

وكنْتُ قد قلتُ -أيضاً- من قبل- في كتابي «صنحة نذيرٍ بخاطر التّكفير» (ص ٧-٩) -ما نصّه:-

«ليس عندي -هنا- من جليدٍ أضيفه -أو قديمٍ أخلّفه- من مُقدّماتي على [الطّبعة الأولى من] كتابي «التّحذير من فتنة التّكفير»، أو تعلّقاتي عليه.. وإنّما (قد) يكونُ وقعٌ فيه عبارة -أو عبارات-، كلمة -أو كلمات- شطّح قلمي فيها، ونبا عن إبانة قصدي بها^(١)؛ ففهم عنها غيرُ ما أريدُ منها... فأصلّح ذلك، وأصحّح ما هنالك^(٢)...

(١) فلا (يُستغلُّ) الخطأ في القول، أو الغلط في التّعبير -على فرض التّسليم به-. أو السّهو في الكلمة -إن وقع-؛ ليُدعى ببناء قواعدٍ عليه، وتركيب شروطٍ منه أو إليه!!

شجاع إذا ما أمكنتني فرصة فإن لم تكن لي فرصة فجناب

(٢) وهذا كلّ -على وجه الصّحّة- ما التّهنّيت إليه في طبعتي الثّانية من «التّحذير».

وإِعْلَاقُ كَلِمَةٍ مِنْ كَاتِبٍ، أَوْ إِغْمَاضُ فَهْمٍ عَلَى قَارِئٍ: أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ جِدًّا؛ يَعْرِفُهُ كُلُّ مَنْ يُعَايِشُ الْعِلْمَ وَالْقِرَاءَةَ -بَلَّةٌ مَنْ يَتَعَانَى التَّصْنِيفَ وَالْكِتَابَةَ-؛ فَهُوَ دَلِيلٌ حَازِمٌ قَوِيٌّ عَلَى بَشَرِيَّةِ النَّاسِ، وَأَنَّ الْغَلَطَ مُرَافِقُهُمْ، وَالْكَمَالَ مُفَارِقُهُمْ...

□ أحوال فضلاء الناس:

وَكَلِمَةُ الْقَاضِي الْفَاضِلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ النَّيْسَابُورِيِّ (المتوفى سنة ٥٩٦هـ) تُعَبِّرُ عَنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ؛ بِأَسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ أَدَبِيٍّ رَفِيعٍ -لَمَنْ يُدْرِكُهَا-؛ إِذْ يَقُولُ -رَحِمَهُ اللَّهُ -تَعَالَى:-

«إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمٍ، إِلَّا قَالَ فِي غَدَوْ: لَوْ غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ! وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ! وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ! وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ!

وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيلَاءِ النِّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ»^(١).
أَقُولُ: وَرَأَيْتُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَكَاتِبُ هَذِهِ الصَّفَحَاتِ: لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْإِطَارِ، وَلَا يَتَجَاوَزُ هَذَا الْمِقْدَارَ، وَالرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَمَادِحِ الْخَلْقِ...

□ الخطأ لا يضر؛ لكن؛ الإصرار عليه:

فَلَا يَضُرُّ أَحَدًا مِنْ خَطْوَةٍ، وَلَا يَنْقُصُهُ غَلْطُهُ... وَإِنَّمَا الْخِصْبُ صِى التِّي تُغْلِي شَأْنَ صَاحِبِهَا، وَتُجِلُّهُ -لَا تَذِلُّهُ!- هِيَ أَنَّهُ «إِذَا ذُكِرَ ذَكَرٌ»^(٢)، مَا اسْتَعْظَمَ وَلَا

= وَالطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ عُمَّا قَرِيبَ -بِإِذْنِ اللَّهِ- السَّمِيعِ الْمُجِيبِ-

(١) «الإعلام بأعلام البلدة الحرام» (ص ٤٥٦) للنهروالي، المتوفى سنة (٩٨٨ هـ).

وانظر ما سيأتي (ص ٣٦٥).

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٢٧٦) لشيخنا الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

اسْتَكْبَرُ، وَلَا تَعَالَى وَلَا تَجَبَّرُ.. مُتَذَكِّرًا بِالتَّوَاضُّعِ، مُتَجَنِّبًا بَطَرِ الْحَقِّ وَغَمْطِ النَّاسِ...
فَهُوَ الْقَاصِمَةُ - مِنَ الْجَذْرِ وَالْأَسَاسِ -...

كَمْ جَاهِلٍ مُتَوَاضِعٍ سَتَرَ التَّوَاضُّعُ جَهْلَهُ
وَمُبَرِّزٍ فِي عِلْمِهِ هَدَمَ التَّكَبُّرُ فَضْلَهُ
فَدَعَ التَّكَبُّرُ مَا حَبِيبَ سَتَ وَلَا تُصَاحِبْ أَهْلَهُ
إِنَّ التَّكَبُّرَ لِلْفَتَى غَيْبٌ يُقْبَحُ فِعْلُهُ

وَأَقُولُ بِصَوْتٍ عَالٍ، وَبَصَرِيحٍ مَقَالٍ:

□ هذه هي الحقيقة :

«اللَّهُ - وَخِذْهُ - يَعْلَمُ أَنِّي مَا كَتَبْتُ تَتَبِعَا لِلْعَوَزَاتِ، وَلَا تَفْكُهَا بِالسُّوءَاتِ،
وَلَا طَلَبًا لِلنِّزَالِ، وَلَا حُبًّا فِي الْجِدَالِ، وَلَا نَصْرَةً لِنُظْمَةِ الْبَاطِلِ، وَلَا خِذْلَانًا
لِلْقَائِمِينَ فِي وَجْهِ الصَّائِلِ؛ وَلَكِنِّي رَأَيْتُ شَبَابَ الْإِسْلَامِ فِي زُهْرَةِ عُمْرِهِ، وَقُوَّةَ
نَشَاطِهِ، أَقْبَلَ عَلَى الْعِلْمِ، وَرَبَّمَا ضَاقَتْ عَلَيْهِ دِيَارُهُ حَتَّى هَانَ عَلَيْهِ مُفَارَقَتُهَا
- كَالنُّخْلَةِ تَزْحَلُ إِلَى الْمَكَانِ السَّحِيقِ، لِيَرْجِعَ إِلَى خَلِيلَتِهَا بِالرُّحِيقِ -، وَكَلَّمَا لَاحَتْ
عَلَى مُحْيَاهُ مَخَايِلُ النِّجَاجَةِ؛ مُدَّتْ إِلَيْهِ يَدٌ عَجَلَى لِيَقْطَعَ عَنْهُ الطَّرِيقَ.

وَلَا بُدَّ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - مِنْ تَبَيَّنِ مَنْهَجِ السَّلَفِ - عَلَيْهِمِ مِنَ اللَّهِ رِضَاهُ -، بِمَا
لَا مَطْمَعٍ فِي طَرَقِ حِمَاهُ، وَرَبْطِ الْأُمَّةِ بِعُلَمَائِهَا، عِصْمَةِ لَهَا مِنْ أَنْ يُسَوِّقَهَا
الرُّوَيْضَةُ سَوَاقِ النَّعَاجِ إِلَى حَفَّتِهَا»^(١).

(١) «مَذَارِكُ النَّظَرِ فِي السِّيَاسَةِ؛ يَتَبَيَّنُ تَطْبِيقَاتُ الشَّرْعِ وَانْفِعَالَاتِ الْحِمَاسَةِ»

(ص ٣٣٨) لِلأخِ الْفَاضِلِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْمَالِكِ رَمَضَانِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ، وَتَبَتُّهُ - بِتَصْرِيفِ يَسِيرٍ. =

□ كل ما جرى - ويجري - متوقع :

وإني لأعلم - منذ بدأت التحذير من الحزبيين، والنكير على التكفيريين (والتوريين)، والتنفير عن الجهلة المتعالمين، وكشف أحابيل الحماسيين المهيجين، ونقض شبهات المتطاولين على علمائنا السلفيين - والمتسترين، أو المترسين! - أن أولئك (جميعاً) لن يكون منهم سكوت^(١)! ولا استسلام! ولا توقف!!! وإنما سيجهضون غاية وسعيهم - وبكل ما تدفعهم إليه أخلاقهم! وما يميله عليهم شيطانهم!! - في إصااق القرى والتهم، وتتبع العشرات والزلات (بتهم)، والبناء على ذلك قصوراً وعلاقي^(٢).. مبيته على قاعدة الذين من قبلهم (!) «إبتغاء الفتنة وإبتغاء تأويله»..

وهذا كله - قلله وجلله - راجع إلى منطلق: «ما جاء أحد بمثل ما جئت به [أي: النبي] - صلى الله عليه وسلم - [إلا عودي]^(٣)»...

.. فيا نفس عودي!

□ الانتصار... للحق:

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية القائل - كما في «العقود الدرية» (ص ٢٦٥) - لتلميذه الإمام ابن عبد الهادي -:

= وهذا كتاب جيد - غاية -؛ رغم أنوف الحزبيين، والتكفيريين، والتوريين...

وانظر مقالتي عنه - مدحاً، ووصفاً - في رسالتنا (الأصالة) (رقم: ٢٨، ص ٤٨ - ٥٠).

(١) هذا ما كتبه قبل أكثر من سبع سنوات!! والحبل على الجرار - كما يقال -!

(٢) فكل ما لم يفهموه (١)، أو يعجزون عن استيعابه (١)، أو يعيهم معرفة الوجه

فيه (١) فإنهم يسمونه: كذبا! أو تدليسا! أو خيانة! أو عدم أمانة! أو بتر!!!

(٣) رواه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) عن ابن عباس، عن أبي سفيان بن حرب.

«فَلَا أَحِبُّ أَنْ يُتَّصَرَ مِنْ أَحَدٍ بِسَبِّ كَذِبِهِ عَلَيَّ، أَوْ ظُلْمِهِ وَعُدْوَانِهِ؛ فَإِنِّي قَدْ أَخْلَلْتُ كُلَّ مُسْلِمٍ، وَأَنَا أَحِبُّ الْخَيْرَ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ، وَأُرِيدُ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ الْخَيْرِ مَا أَحِبُّهُ لِنَفْسِي، وَالَّذِينَ كَذَّبُوا وَظَلَمُوا فِي حِلٍّ مِنْ جِهَتِي».

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣/ ٢٦٦):

«لَيْسَ غَرَضِي إِيْذَاءَ أَحَدٍ، وَلَا الْإِنْتِقَامَ مِنْهُ، وَلَا مُوَاعِدَتَهُ، وَأَنَا عَافٍ عَمَّنْ ظَلَمَنِي»^(١).

□ نصيحة... صريحة:

وَأَقُولُ -بَعْدُ- لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ -مُؤَالِفِينَ وَمُخَالِفِينَ-:

«كُونُوا -كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ- «... عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»؛ تَرْمُونَ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ، وَتَصُدُّوْنَ عَنْ رَأْيٍ مُحْكَمٍ وَاحِدٍ، وَبِخَاصَّةٍ فِي الْقَضَايَا الْكَبِيرَةِ، وَالْمَسَائِلِ الْعَظِيمَةِ -كَقَضَايَا الْكُفْرِ وَالنُّكْفَرِ... وَمَا يَتَّبِعُهَا-؛ الَّتِي هِيَ -جَمِيعًا- أَجَلٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ قَضَايَا خِلَافِيَّةً، أَوْ أَنْ تَصِيرَ آرَاءَ ذَاتِيَّةٍ شَخْصِيَّةً...»

وَأِنَّمَا -هِيَ- نَهْجٌ مُسْتَبِينٌ، وَطَرِيقٌ أَمِينٌ؛ لِلْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ، السَّالِكِينَ سَبِيلَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ...»^(٢).

... وَاللَّهُ الْمُسَدِّدُ..

□ نحن.. والحق:

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنِّي أَقُولُهَا -بِصَرَاحَةٍ- مُدَوِّيًا:

يَا قَوْمَنَا! يَا إِخْوَانَنَا! يَا مُخَالِفِينَ:

(١) وَيُمَثِّلُ هَذِهِ أَقْتَدِي، وَيَنْخُورُ أَخْلَاقِي أَتَمَثَّلُ -مُجَاهِدًا نَفْسِي-... وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) «حَتَّى لَا يَخْزَنَ الْمُجْبُونُ، وَلَا يَقْرَحَ الشَّامِتُونَ» (ص ٧)!

وَاللّٰهُ - وَتَاللّٰهِ، وَبِاللّٰهِ -: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْحَقِّ عَدَاوَةٌ، وَلَا خُصُومَةٌ...

بَلْ نَحْنُ أَذِلَّةٌ أَمَامَ عَتَبَتِهِ...

وَأَرْقَاءُ بَيْنَ يَدَيِ حُجَّتِهِ...

فَهَلْ مِنْ مُنْصِفٍ؟!

وَهَلْ مِنْ مُجِيبٍ؟!

... أَوْ مُسْتَجِيبٍ؟!

□ (أنا) ... وغيري:

فَهَلْ يَخْتَلِفُ (تَصْغِيحِي أَوْ تَعْدِيلِي) - مِنْ قَبْلُ - عَمَّا قَدْ يَكُونُ مِنِّي
-بَعْدُ- فَضْلًا عَمَّا يَكُونُ مِنْ (غَيْرِي) -؟!

وَهَلْ ذَاكَ (نَقْصَ قَدْرٍ) مَا كَثَبْتُ - أَوْ كَتَبْتُ! -؟!

أَمْ (أَذْهَبَ فَضْلُ) مَا زَبَرْتُ - أَوْ زَبَرْتُ! -؟!

اللَّهُمَّ لَا، وَأَلْفَ لَا...

... إِلَّا عِنْدَ مَنْ عَشَيْتُ بِصِيرَتِهِ، وَاسْوَدَّتْ فَرِيحَتُهُ، وَأَظْلَمَتْ (حَقِيقَتُهُ)...

فَمِثْلُهُ: اغْسِلْ يَدَيْكَ مِنْهُ، وَكَبِّرْ عَلَيْهِ أَرْبَعًا - ولو من غير وضوء! -!!!

وَكُلُّ مُتَسَبِّبٍ لِلْعِلْمِ -عَالِمًا كَانَ أَمْ طَالِبَ عِلْمٍ- لَهُ مِنْ ذَلِكَ نَصِيبٌ بِقَدْرِهِ
-قِلَّةٌ أَوْ كَثْرَةٌ-.

وَسَيَأْتِي أَمِثْلُهُ عَلَى ذَلِكَ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

ثَانِيًا: هَذَا التَّوَجُّعُ الْعِلْمِيُّ (الْعَالِي) مِنْ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفَوْزَانِ
-أَيْدُهُ اللَّهُ-؛ فِي جَمْعِ أَطْرَافِ الْكَلِمِ، وَضَمِّ النَّظِيرِ إِلَى نَظِيرِهِ-؛ لِمَاذَا أَعْرَضَ عَنْهُ

-نحوي- (مُسَوَّد) «رَفَعَ اللَّائِمَةَ»، وَنَأَى مِنْهُ بِجَانِبِهِ؟!

□ مُرَاوَعَةٌ مَكشُوفَةٌ :

فَهَذَا كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيْهُ بِتَأْصِيْلَاتِ الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُرْجِيَّةِ»؛ مَطْبُوعٌ قَبْلَ (فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ)، -وَمَنْ بَابُ أَوَّلَى وَأَوَّلَى- قَبْلَ «الْأَجْوِبَةِ الْمُتَلَاثِمَةِ» -التي (عليها)-!!

فَلَمَّاذَا هَذَا الصَّنِيعُ الْفَطِيعُ -مِنْهُ عَنْهُ- إِعْرَاضًا وَصُدُودًا؟!

فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ؟!

فَأَقُولُ: بَلَى؛ (وَقَفَ) عَلَيْهِ؛ لِكُنْهِ (سَارَعَ) -وَأَوْقَفَهُ، وَوَقَّفَهُ!- مُرَاوَعًا بِذِكْرِهِ (!)، لِصَرْفِ الْأَذْهَانِ عَنْهُ! وَإِعْجَادِ الْعُيُونِ مِنْهُ!

وَكَيْفَ لَا يَفْعَلُ؟! وَهُوَ الْكِتَابُ الْمُبْطِلُ لِكُلِّ شَهَادَتِهِ، وَالنَّاقِضُ لِجَمِيعِ أَفْعَائِهِ، وَالْمُفْنِدُ لِسَائِرِ إِشْكَالَاتِهِ!!

لَقَدْ طَيَّرَهُ، وَأَبْعَدَهُ، وَنَأَى بِنَفْسِهِ -وَقُرْآنِهِ- عَنْهُ^(١)!

□ حَقِيقَةُ (المُرَاوَعَةِ) :

فَهُوَ -عَفَرَ اللَّهُ لَهُ- لَمَّا رَأَى فِي «الْأَجْوِبَةِ الْمُتَلَاثِمَةِ» -نَقَلْتُ كَلَامًا يُوَضِّحُ مُرَادِي وَمَقْصِدِي مِنْ كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيْهُ»: عَرَفَ أَنَّ رِسَالَتَهُ (!) سَتَهَاوَى، وَتَتَبَّهَى، وَيُقْضَى عَلَيْهَا، وَأَنَّ كُلَّ مَا (كَبَسَ) بِهِ عَلَى قُرَائِهِ -فَضْلًا عَمَّا أَوْهَمَ بِهِ الْمُقَرِّظِينَ لَهُ!- وَهَذَا لَيْسَ بِضَارِّهِمْ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- مَنْقُوضٌ فِي «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِيْهِ»: آثَرُ السَّلَامَةِ (!)، وَإِنْقَاءُ (الْمَعْرُكَةِ) بَعِيدَةٌ عَنِ «التَّعْرِيفِ»؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ مَا أَتْنَحِمُ بِهِ (كَلَامُهُ) مِنْ تَزْيِيفٍ وَتَحْرِيفٍ!

(١) انظر ما تقدّم (ص ١٠٧-١٢٦).

وَمَا سَيَأْتِي -قَرِيبًا- مِنْ ذَلِكَ- كَافٍ لِإِظْهَارِ الْحَقِيقَةِ، بِالنُّقُولِ الْمُوثَّقَةِ الدَّقِيقَةِ...

... هَذَا آخِرُ مَا أَرَدْتُ التَّنْبِيْهَ عَلَيْهِ -وَالْإِشَادَةَ بِهِ-، وَاسْتِرْعَاءَ النَّظَرِ إِلَيْهِ -مِنْ كَلَامِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفَوْزَانِ- مَتَّعَ اللَّهُ بِهِ-، وَهُوَ كَلَامٌ عَالِمٍ، بِأَدَبِ عَالِمٍ، وَتَنْبِيْهِ عَالِمٍ...

فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، وَزَادَهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ.

وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ يُونُسَ الصَّدْفِيَّ -الْقَائِلَ-:

«مَا رَأَيْتُ أَهْقَلَ مِنَ الشَّافِعِيِّ؛ نَاطَرْتُهُ يَوْمًا فِي مَسْأَلَةٍ، ثُمَّ افْتَرَقْنَا، وَلَقِينِي، فَأَخَذَ بِيَدِي، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى! أَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ نَكُونَ إِخْوَانًا وَإِنْ لَمْ تَتَّفِقْ فِي مَسْأَلَةٍ!؟»^(١).

بَلَى؛ وَاللَّهِ..

... بَلْ مَسَائِلُ! وَلَكِنْ؛ نَظَرًا فِي الْبَيِّنَاتِ وَالْدَّلَائِلِ، لَا عَصِيَّةَ لِنَاقِلٍ، أَوْ تَعْصِبَا عَلَى قَائِلٍ...

□ □ □ □ □

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/١٠).

وَمِنْ الْمُقَرَّرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ أَنَّ (الْمَسَائِلَ الْاجْتِهَادِيَّةَ لَا يُلْزَمُ فِيهَا بِرَأْيٍ) -كَمَا فِي «الْفَوَائِدِ الْمُتَقَاء» (ص ١١٣)- لِشَيْخِنَا الْعَلَامَةِ عَبْدِ الْمُحْسَنِ الْعِبَادِ-

نَعَمْ؛ الْقِنَاعَةُ الشَّرْعِيَّةُ بِالْأَدِلَّةِ مُلْزِمَةٌ صَاحِبِهَا -دِيَانَةً وَأَمَانَةً-

وَانْظُرْ «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٧٩/٣٠) -لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ-

وِخُلَاصَةُ هَذَا مَا قِيلَ:

وَلَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مَعْتَرَا إِلَّا خِلَافٌ لَهُ حِظٌّ مِنَ النَّظَرِ

الوقفه الثانية

مع تقرّظ فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي

... وَكَانَ ثَانِي التَّقَارِيطِ: تَقْرِيطُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(١) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاجِحِيِّ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - (ص ٧-٩):
وَلِيَ عَلَى مَا كَتَبَ فَضِيلَتُهُ كَلِمَاتٌ، وَإِضَاحَاتٌ:

□ شَكَرَ أَهْلَ الشُّكْرِ:

الأول: شَكَرَهُ عَلَى مَا وَصَفَنِي بِهِ -تَقْدِيرًا- بِ(الأخ الشَّيْخِ) -كَمَثَلِ صَنِيعِ
مَعَالِي الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُورَانَ- نَفَعَ اللَّهُ بِهِ-؛ يَتَنَمَّا كَانَ أَسْلُوبُ (مُسَوِّدٍ) «رَفَعَ

(١) انْظُرْ كِتَابِي «الرَّدَّ الْبُرْهَانِي» (ص ٢٣٥-٢٣٦) لِمَعْرِفَةِ تَلْيِيسِ -حَوْلَ اسْمِ فَضِيلَتِهِ!-
دَلَّسَ بِهِ (١) بَعْضُ (الْوَرَّاقِينَ) وَأَشْيَاعُهُمُ الْمُتَحَرِّينَ!!

ثم رَأَيْتُ -بَعْدَ- عِيرَ (الْإِنْتِزَاتِ) -رَدًّا هَذَا (الْوَرَّاقِ) -نَفْسَهُ!- يَكْذِبُ عَلَى (هَيْئَةِ
كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) -فِيهِ- أَنَّهَا وَصَفَتْنِي بِ(الْفُسُوقِ)!!! -عَامِلَةُ اللَّهِ بِعَدْلِهِ-؛ وَيَرُدُّهُ عَلَى تَعْلِيقِي
عَلَيْهِ (١)؛ فَكَانَ -بُرْدَهُ- مُغَالِطًا لِنَفْسِهِ، وَقِرَآنَهُ... وَالسَّكُوتُ عَنْ مِثْلِهِ يَكْبِتُهُ وَيُخْرِسُهُ... فَلَا
أَزِيدُ عَمَّا قَلْتُهُ -هَنَالِكَ-.

... وَقَدْ رَأَيْتُ -بَعْدَ- أَيْضًا- كَلَامًا فِي تَعْقِبِ هَذَا (الْوَرَّاقِ)؛ كَتَبَهُ أَخُونَا الْفَاضِلُ الشَّيْخُ
سَمِيرُ الزَّهْمِيرِيِّ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- فِي رِسَالَتِهِ «فَتْحِ الْبَارِي فِي الذَّبِّ عَنِ الْأَلْبَانِيِّ» (ص ١٣-٢٦)
تَحْتَ عَتَوَانِ: «الرَّدَّ عَلَى أَحَدِ الْجَهْلَةِ»؛ كَشَفَ فِيهِ حَالَهُ، وَنَقَضَ بِهِ أَحْوَالَهُ؛ فَجَزَأَهُ اللَّهُ خَيْرًا.

اللائمة^(١) قميماً جداً، بعبارة الفحج، وأوصافه الهشة!!
وهذا غير مستغرب منهما - حفظهما الله -، ولا منه! -هذه الله...
الثاني: وصفه (فتوى اللجنة الدائمة) بأنها: «بَيِّنَتْ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ مَا تَصْمُنُهُ هَذَانِ الْكِتَابَانِ مِنْ أخطاءٍ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالتَّكْفِيرِ...»!
فأقول -مع التقدير-:

□ مع حيثيات فتوى (اللجنة الدائمة) .. من جديد:
ليس في نص الفتوى ذلك! -بل ولا شيء منه مما يُشير إليه!-
بل النص بعكس ذلك؛ إذ فيه قولهم -نفع الله بهم-:
«وَبَعْدَ دِرَاسَةِ اللَّجْنَةِ لِلْكِتَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَالاطَّلَاعِ عَلَيْهِمَا؛ تَبَيَّنَ لِلْجَنَّةِ أَنَّ كِتَابَ «التَّحْذِيرِ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ»، جَمَعَ / عَلِيَّ بْنَ حَسَنِ الْحَلَبِيِّ -فِيمَا أَضَافَهُ إِلَى كَلَامِ الْعُلَمَاءِ فِي مُقَدِّمَتِهِ وَحَوَاشِيهِ- يَحْتَوِي عَلَى مَا يَأْتِي^(١)...»!
فهذا كلام بين في إفادة الحصر في المقال! وليس فيه أي إشارة إلى أدنى (إجمال)...

فَلِمَاذَا (التَّحْمِيلُ) وَالْإِحْتِمَالُ -فِيمَا لَيْسَ لَهُ أَدْنَى مَجَال-؟!
وَأَمْرٌ آخَرُ:

(١) يَتِمُّ تَحَانَ لَفْظُ كَلَامِهِمْ فِي (فَتَوَى كِتَابَ «الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ...») -لِلأَخِ الدُّكْتُورِ خَالِدِ الْعَنَبَرِيِّ- مُفِيداً لِمَعْنَى هَذَا (الإجمال)؛ حَيْثُ قَالُوا: (.. وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَلِي)!!
وَبَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ -وَمَعْنِيَهُمَا!- بَوْنٌ وَفَرْقٌ كَبِيرَان...
وَلَيْسَ يَخْفَى أَنَّ (أَلْفَاظَ الْمَشَايِخِ مُعْتَبَرَةً) -كَمَا يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْأَصُولِ-.
وَسَيَأْتِي لِهَذَا زِيَادَةٌ بَيِّنٌ.

□ بين «التحذير»، و«الصيحة»:

أَنَّ الدَّرَاسَةَ تَمَّتْ لِلْكِتَابَيْنِ: «التَّحْذِيرِ»، وَ«صَيْحَةِ نَذِيرٍ»؛ يَنْمَما جَاءَ التَّنْبِيهُ (المَفْصَلُ) عَلَى «التَّحْذِيرِ» -فَقَطْ-!

وَأَمَّا «صَيْحَةُ نَذِيرٍ»؛ فَفِي الْفَتْوَى -حَوْلَهُ- مَا نَصَّهُ:

«وَبِالْإِطْلَافِ عَلَى الرِّسَالَةِ الثَّانِيَةِ: «صَيْحَةُ نَذِيرٍ»، وَجِدَ (!) أَنَّهَا كَمُسَانِدٍ لِمَا فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ -وَحَالَهُ كَمَا ذُكِرَ-...!»

فَقَدْ لُجِّنَةُ الْمُوقِرَةِ جَاءَ مُفَصَّلًا عَلَى «التَّحْذِيرِ»، وَمُجْمَلًا -بَلْ مُبْهَمًا!- حَوْلَ «صَيْحَةِ نَذِيرٍ»!

□ قلب الوقائع، وعكسها:

وبناءً على ذلك: جَاءَ «رَفْعُ اللَّائِمَةِ» (مُفَصَّلًا) عَلَى «صَيْحَةِ نَذِيرٍ»! وَمُجْمَلًا -بَلْ فَارِعًا!- حَوْلَ «التَّحْذِيرِ»!! بَلْ «الْأَجْوِبَةُ» -أَيْضًا-!!!

... ظَهَرَ لِطَنٍ، وَرَأْسًا لِقَدَمٍ!!

وَلَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصَرٍ أَنَّ رِسَالَتِي «الْأَجْوِبَةُ الْمُتَلَايِمَةُ» جَاءَتْ تَعَقُّبًا عَلَى مَا اسْتُنْدِرَكَ عَلَيَّ -بِالتَّفْصِيلِ- حَوْلَ «التَّحْذِيرِ»، لَا «الصَّيْحَةَ»...

فَعَكَسَ (مُسَوِّدُ) «رَفْعُ اللَّائِمَةِ» الْمَطْلُوبُ! وَقَلْبُ الْمُرَادِ!!

... وَهَذَا عَيْنُ مَا خَطَطْتُ وَأَرَادَ!

الثَّالِثُ: مَا سَلَّمَ بِهِ فَضِيلَتُهُ مِمَّا ادَّعَى عَلَيَّ مِنْ أَخْطَاءٍ، وَمَا أَلْسِنَتْهُ -بِغَيْرِ حَقٍّ- مِنْ دَعْوَى يَبْتَرِ كَلَامَ أَهْلِ الْعِلْمِ: هُوَ مُغَايِرٌ لِلْوَقَائِعِ -تَمَامًا-.

□ تسليم غير سليم:

وَالْقَارِئُ الْمُنْصِفُ سَيَرَى -بِجَلَاءٍ- أَنَّ هَذَا -كُلُّهُ- دَعَاوَى غَارِيَّةٍ عَنِ الدَّلِيلِ،

وَأَدْعَاءَاتٍ خَالِيَةٍ مِنَ الْحُجَجِ...

وَسَوْفَ تَرَى مَا خَبَأَ التَّلَجُّ تَحْتَهُ لِيُظْهَرَ نُورُ الْحَقِّ وَالشَّمْسُ تَسْطَعُ

الرَّابِعُ: مَا نَسَبَهُ إِلَيَّ فَضِيلَتُهُ: (مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَلْبِ)...

وَمِثْلُهُ: (الْكُفْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْإِعْتِقَادِ وَالتَّكْذِيبِ وَالْإِسْتِخْلَالِ)...

فَهَمَّا لُبٌّ مُلَاحَظَتُهُ! وَلُبَّابُ مُوَافَقَتِهِ!! -انْسِيَاقًا مِنْهُ- سَدَّدَهُ اللَّهُ- وَرَاءَ مَا سَوَّدَهُ -وَرَمَانِي بِهِ!- صَاحِبُ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ»- غَامَلَهُ اللَّهُ بِعَدْلِهِ، وَثَبَّتَهُ بِهِ...

فَأَقُولُ:

□ براءة... لا تحتاج دليلاً:

يَعْلَمُ رَبِّي -جَلَّ فِي غَلَاةٍ، وَعَظُمَ فِي عَالِي سَمَاءٍ- أَنَّ هَذَا لَيْسَ عِنْدِي، وَلَا أَنَا قَائِلٌ بِهِ...

بَلْ كُتِبِي تَرُدُّهُ، وَمُصَنَّفَاتِي تَقْضِيهِ، وَعَقْلِي وَقَلْبِي -وَوَاقِعِي!- يَنْقُذُهُ وَيَرْفُضُهُ...

وَلَيْنَ كَانَ^(١) فِي (بَعْضِ) قَوْلِي -قَدِيمًا- مَا (قَدْ = يُوهِمُ) شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ (أَقْوَالِي) -آخِرًا- تَذْفَعُ ذَلِكَ الْإِبْهَامَ، وَتَنْقُضُ أَذْنَى اتِّهَامٍ، وَتَكْشِفُ أَقْلَ إِبْهَامٍ...

□ نصوص قواطع:

و(مِنْ) أَوَاخِرِ ذَلِكَ -بِحَمْدِ اللَّهِ، وَتَوْفِيقِهِ- كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيْهُ بِتَأْصِيْلَاتِ الْإِمَامِ الْأَبْنَائِيِّ لِمَسَائِلِ الْإِيمَانِ، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُرْجِيَّةِ»:

(١) انظر فائدة (لطيفة) -حول هذا التعبير- في كتاب «إعلام الموقعين» (٣/ ٤٧٤)

للإمام ابن القيم، وعنه: «جامع الفقه» (٦١٧/٦) -ليُسري السَّيِّد-.

- ففیه (ص ٥١-٥٥): (الأصلُ الثالثُ: الإيمانُ قولٌ باللسان، وقَرُّ بالجنان، وعَمَلٌ بالأركان، وبيّانٌ أنْ خلافَ المُرجئة لأهل السنة حقيقيٌّ، وليسَ -فقط- لفظيًّا)^(١)..

□ هذه هي أنواع الكفر:

- وفي «التعريف والتنبية» -أيضاً- (ص ٩٩-١٠٠) النقلُ -والتقريرُ- لِمَا هُوَ الحقُّ اليقينيُّ مِنْ (أَنَّ الكُفْرَ المُخْرِجَ مِنَ المِلَّةِ -كَمَا هُوَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة- أنواعٌ مُتَعَدِّدةٌ، وليسَ بِنوعٍ واحدٍ)^(٢)

تَكْذِيبٌ.

وَجُحُودٌ.

وَعِنَادٌ.

وَنِفَاقٌ.

وإِعْرَاضٌ.

(١) وَهَذَا -وَالْمِلَّةُ لِلَّهِ- أَعْلَى مِنْ مَطْلُوبِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الرَّاجِحِيِّ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَلْيَنْظُرْ -أَيْضاً- كِتَابِي «الرَّدُّ البرهاني في الانتصار للإمام الألباني» (ص ٣٥).

(٢) وَفِيهِ (ص ٩٦) إِبْطَاتٌ جَمِيعُ (أَنْوَاعِ الكُفْرِ؛ إِبَاءً، وَاسْتِكْبَاراً، وَامْتِنَاعاً، وَمُتَكَاً، وَنِفَاقاً... وَغَيْرَ ذَلِكَ)....

مَعَ الْعَرُوْ -فِي الْحَاضِرَةِ- لِـ«صَحِيحَةِ نَذِيرٍ» (ص ٤٧-٤٨ / الطَّبَعَةُ الأولى سَنَةِ ١٤١٧هـ)، وَ«الْأَجْرِيَّةُ الْمُتَلَانِيَّةُ» (ص ١١-١٦).

وَفِي «الصَّحِيحَةِ» -الْمَطْبُوعِ قَبْلَ نَحْوِ سِتِّ سَنَوَاتٍ!-: النُّقْلُ الصَّرِيحُ عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ؛ فِي ذِكْرِ أَنْوَاعِ الكُفْرِ -مُفَصَّلَةً-...

وَشَكَتْ.

... فَأَيَّنَ الْمَلَاخَظَةَ^(١)!

نَعَمْ؛ لَا يَخْرُجُ أَمْرٌ هَذَا (المُسَوَّد) عَمَّا قِيلَ:

□ مرضى النفوس:

«مَا مِنْ شَخْصٍ فِي (نَفْسِهِ) شَيْءٌ عَلَى آخَرٍ؛ إِلَّا وَجَدَ عَلَيْهِ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ، لَكِنْ عِنْدَ الْحَافِقَةِ نَجْدَهَا جُزْئِيَّاتٍ تُغْمَرُ فِي بَحْرِ عِلْمِهِ وَعَمَلِهِ وَقُضْلِهِ، وَالْعَصْمَةُ لِلْأَنْبِيَاءِ اللَّهُ وَرُسُلِهِ، وَالْكَمَالُ لِلَّهِ - وَحْدَهُ»^(٢).

فَإِذَا جَاءَتْ جُمْلَةٌ - أَوْ كَلِمَةٌ - مَا - فِيهَا شَيْءٌ (قَدْ) يُشْكِلُ عَلَى الْعَيْنِ (!)، أَوْ يَنْبُو عَنْهُ الْفَهْمُ (!)؛ فَلَمْ لَا يُدْفَعُ إِشْكَالُهَا بِالْبَيِّنِ مِنَ الْكَلَامِ، وَالْوَاضِحِ مِنَ الْبَيِّنِ؟!

□ بَيَانُ الْغَامُضِ، وَتَفْسِيرُ الْمُبْهَمِ:

وَرَجَمَ اللَّهُ - تَعَالَى - شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ - الْقَائِلَ - كَمَا فِي «الْجَوَابِ الصَّحِيحِ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيحِ» (٤ / ٤٤):

(١) فَلَيْسَتْ ذِكْرُكَ عَلَيَّ (الْأَخ) سَعْدًا اسْتَفْهَامِي - ثُمَّ نَعَجِي! - (!) هَذَا - مَرَّةً أُخْرَى! - وَمِثْلُهُ الْآتِي بَعْدَهُ، وَبَعْدَهُ، وَبَعْدَهُ...

فَكَانَ مَاذَا؟!

وَالْأَمْرُ فَلْيُجِبْ؛ هُوَ - أَوْ غَيْرُهُ! -.

مَعَ التَّنْبِيهِ - بَعْدَ التَّنْبِيهِ! - إِلَى أَنْ أُسْلُوبَ (الاسْتِفْهَامِ) - بِأَنْوَاعِهِ! - مِنْ أَجْمَلٍ - وَأَعْلَى - أَسَالِيبِ الْقُرْآنِ... «فَهَلْ مِنْ مُذَكِّرٍ»؟!

(٢) مِنْ مَقْدَمَةِ الشَّيْخِ بَكْرٍ أَبُو زَيْدٍ - عَافَاهُ اللَّهُ وَسَدَّدَهُ - عَلَى كِتَابِ «الْجَامِعِ لِسِيرَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» (ص ٧)، وَأَنْظَرَ (ص ١٣٠) - مِنْهُ -.

«يَجِبُ أَنْ يُفَسَّرَ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ^(١) بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَيُؤْخَذَ كَلَامُهُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا،

(١) قُلْتُ يَخُصُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ذَلِكَ التفسير- عَلَى هَذَا النِّسْبِ -بِكَلَامِ اللَّهِ- سُبْحَانَهُ،
أَوْ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَسْبُ-، وَإِنَّمَا عَمَّمُ الْقَوْلُ، وَأُطْلِقَهُ؛ فِي كُلِّ (مُتَكَلِّمٍ)...

وَلَا يُقَالُ: سِيَاقُ كَلَامِهِ وَارِدٌ بِشَأْنِ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ!!

لأن خصوص السبب لا ينفي عموم الحكم؛ وهو الذي يترشح -بجلاء- من كلام شيخ الإسلام -هنا-.

والأ؛ فُهَلْ تُوصَفُ معاني كلام الله ورسوله: بالعرف والعادة؟!!

وَلَكِنْ هَذَا التَّأْصِيلُ الْمَلْمُؤُ -الْمُنْصَبُط- لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَّخَذَ تَكَاةً (لَتَمِيع) مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ
وَالْمَنْهَجِ، أَوْ التَّهَرُّبُ مِنَ اعْتِرَافِ الْمُخْطِئِ بِخَطِيئِهِ وَغُلْطِهِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ (فِيهِ) فَتْحُ
مَدَاحِلٍ -أَوْ مَخَارِجٍ- لِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ؛ يُتَّخَذُونَهَا سُلْماً لِمَنْهَجِ مُوَارِنَاتِهِمُ الْمَانِعِ الْمَرْفُوضِ،
وَتَحْزِينِهِمُ الضَّائِعِ الْمَقْفُوضِ...

وَكُلُّ مُخَالَفٍ لِهَذَا التَّأْصِيلِ -فِي كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ- (غُلُوًّا) أَوْ (تَقْصِيرًا) -فَهُوَ:

- إِمَّا: سَاقِطٌ (فِي أَحْضَانِ الْحَرْثِيَّةِ)!

- وَإِمَّا: أَنَّهُ وَالْحَرْثِيَّيْنِ (فِي خَنْدَقٍ وَاحِدٍ)!

... وَلَنْ يُقَيَّدَ -هَؤُلَاءِ- وَلَا أَوْلَئِكَ- (التَّعْلِصُ) بِالْعِلَلِ الْوَاهِيَةِ، وَلَا (التَّمْلِصُ)
بِالْكَلِمَاتِ الْمُتَهَاوِيَةِ!!

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ -فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْمَغْنَى- فِي كِتَابِهِ (مَدَارِجِ
السَّالِكِينَ) (٥٢١/٣):

«وَالْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ يَقُولُهَا اثْنَانِ؛ يُرِيدُ بِهَا أَحَدُهُمَا أَغْظَمَ الْبَاطِلِ، وَيُرِيدُ بِهَا الْآخَرُ
مَنْحَصُ الْحَقِّ، وَالاعْتِبَارُ بِطَرِيقَةِ الْقَابِلِ وَسِرِّيَّةِ وَمَذْهَبِهِ، وَمَا يَدْعُو إِلَيْهِ وَيُنَاطِرُ عَنْهُ».

... ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامًا رَافِقًا لِشَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ حَمَادِ الْأَنْصَارِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- كَمَا فِي
كِتَابِ «الْمَجْمُوعِ» -لَوْلَدِيهِ الْأَخِ عَبْدِ الْأَوَّلِ- قَالَ فِيهِ (٥٤٩-٥٥٠):

«الْكَلَامُ إِذَا احْتَمَلَ حَقًّا وَبَاطِلًا؛ فَإِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ: أَنْ يُحْمَلَ الْكَلَامُ عَلَى الْحَقِّ،
وَبِالْأَخْصِ إِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ.

=

وَيُعْرِفُ مَا -عَادَتْهُ- يَعْنِيهِ وَيُرِيدُهُ بِذَلِكَ اللَّفْظِ إِذَا تَكَلَّمَ بِهِ، وَتُعْرِفُ الْمَعَانِي الَّتِي عُرِفَ أَنَّهُ أَرَادَهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَإِذَا عُرِفَ عُرْفُهُ وَعَادَتْهُ فِي مَعَانِيهِ وَالْفَاطِظِ؛ كَانَ هَذَا مِمَّا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ مُرَادِهِ».

وَأَمَّا فِي رِسَالَتِنَا «مُجْمَلُ مَسَائِلِ (الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ) الْعِلْمِيَّةِ، فِي أَصُولِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ»^(١): فَجَاءَ تَقْرِيرُ الْحَقِّ فِي هَاتَيْنِ الْقَضِيَّتَيْنِ الْجَلِيلَتَيْنِ -فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِمَا مِنْ مَسَائِلِ الْمَنْهَجِ- وَاضِحاً لَا لَيْسَ فِيهِ، وَجَلِيّاً لَا إِشْكَالَ يَغْتَرِبُهُ... وَبِخَاصَّةٍ فِي

- فَإِنَّ الَّذِي يَكُونُ عَلَى الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ إِذَا قَالَ شَيْئاً يَحْتَمِلُ حَقّاً وَبَاطِلاً: يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى الْمُرَادِ الْحَقِّ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ فَاسِداً الْعَقِيدَةَ: فَإِنَّ قَوْلَهُ لَا يَنْبَغِي تَأْوِيلُهُ، بَلْ يَتَوَكَّدُ عَلَى فَسَادِهِ: فَصَاحِبُ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ مِثْلُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْهَرَوِيُّ -فِي كِتَابِهِ «مَنَازِلُ السَّائِرِينَ»:- فَإِنَّ لَهُ فِيهِ كَلَاماً يَحْتَمِلُ حَقّاً وَبَاطِلاً.

ومثلاً صاحب العقيدة الباطلة الخلاج، وابن عربي؛ فَإِنَّ كَلَامَهُمَا لَا يُتَأَوَّلُ لَهُمَا.

قلت: وبقوله -رحمة الله- أقول...

نعم؛ تسمية هذا (مُجْمِلاً ومفصلاً) فيها شيء من التقدير؛ فتنبه!

وفي «الصواعق المرسلة» (٢/٧١٣-٧١٤ - الأصل) كلام مفيد؛ فانظروه.

وسأنتني لهذا البحث زيادة بيان في فصل: (إشارات على منارات)؛ فانظروه.

(فائدة): نَقَلَ أَخْرَانَا عَبْدُ الْأَوَّلِ -فِي كِتَابِهِ «الْمَجْمُوع» (٢/٥٩٨) عَنْ وَالِدِهِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ حَمَّادِ الْأَنْصَارِيِّ -رَحْمَةُ اللَّهِ- قَوْلَهُ -فِي-:

«أَتَوَسَّمُ فِي عَلِيِّ حَسَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَنْ يَكُونَ خَلِيفَةَ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ».

فأقول: أَسْأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يَرْحَمَ مَشَاجِنَنَا، وَأَنْ يَجْعَلَ بَيْنَنَا عِنْدَ حُسْنِ ظَنِّهِمْ. وَإِنْ كُنْتُ أَرَى نَفْسِي -وَاللَّهِ- دُونَ ذَلِكَ... فَاللَّهُمَّ غَفِّرْ.

(١) وَهِيَ بِأَقْلَامِ عَدَدٍ مِنْ إِخْوَانِنَا طَلَبَةِ الْعِلْمِ (فِي الشَّامِ)، وَقَدْ أَرْسَلْنَاهَا -قَبْلَ فَتْوَى اللَّجْنَةِ!- إِلَى سَمَاحَةِ الْمُفْتِيِّ (فِي نَجْدِ) -تَكَامُلًا، وَتَأَلُّفًا-، وَلَمْ يَأْتِنَا جَوَابٌ مِنْهُ -حَفِظَهُ اللَّهُ- إِلَى الْآنَ، وَذَلِكَ مُنْذُ نَحْوِ ثَلَاثِ سِنَوَاتٍ...

طَبَعَهَا الثَّانِيَّةُ - وَشَيْكَةِ الصُّدُورِ - .

□ إعراض... ثم اغترأض، وولوغ في أعراض :

فَلَمَّاذَا يُعْرَضُ (مُسَوِّدٌ) «رَفَعَ اللَّائِمَةَ» عَنْ هَذِهِ الْحَقَائِقِ جَمِيعِهَا؛ (لَيْتَشَبَّثَ) بِكَلِمَةٍ طَائِرَةٍ! -هنا-، أَوْ شَارِدَةٍ! -هُنَالِكَ- يُلْبَسُ بِهَا عَلَى فَضْلَاءِ الشُّيُوخِ -سَدُّهُمْ الْمَوْلَى-؟!

وَلَقَدْ رَأَيْتُ (الْمُسَوِّدَ) يَعْترِضُ (!) عَلَيَّ بِمِثْلِ ذَلِكَ!! (ص ٦١) -حَيْثُ قَالَ:-

«وإن مما ينبغي التنبيه إليه: أن الحلبي -هذه الله- أعرض عن الكلام المحكم الواضح من كلام الشيخ محمد بن إبراهيم، وذهب إلى كلمة من هنا وهناك، وهذا من أعجب الأمور؛ إذ كيف يترك رسالة ألقت في هذا الموضوع -جاء فيها التأصيل والتفصيل-، ثم يذهب إلى عبارة هنا وهناك جاءت ضمنية في رسالة، أو رد له ظروفه وملابساته؛ بل يجعلها ناسخة للحكم الواضح الحلبي؟!!!^(١)».

فَلَمَّاذَا (أَنْتُمْ) -إِذَا- تُعْرَضُونَ، وَتَعْتَرِضُونَ؟!

وَلَمَّاذَا الْعُذْرُ تَرُدُّونَ؟!

وَالْحَقُّ تَرَفُضُونَ؟!

□ تناقض، وانتقاض:

أَلَيْسَ مَا ذَكَرْتَهُ -يَا هَذَا!- هُنَا- مُوَافِقًا وَمُطَابِقًا- تَمَامًا- لِحَالِ كِتَابِي

(١) مَا شَاءَ اللَّهُ!! أَرَبَعَ (عَلَامَاتٍ اسْتَفْهَامٍ وَتَعْجِبٍ) -مُتَّالِيَةً-!!

ثُمَّ..... يُنْكَرُونَ (!) عَلَيَّ؟!

التقليد صعب -يا قَوْمَ-!

«التعريف والتنبئة»؛ الذي هو تنقيذ وتاصيل...

أَمْ أَنْ الْحَال - كَمَا قِيلَ -:

أَحْرَامٌ عَلَى (بَلَايِهِ) الدَّوْحُ حَلَالٌ لِلطَّيْرِ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ!

الخامس: وأما ما ذكره فضيلته -بَعْدَ- مِنْ كَوْنِ (مُسَوِّدٍ) «رَفْعِ اللَّائِمَةِ» (أَجَاد.. فِي تَتَبُعِهِ لِأَخْطَاءِ عَلِيٍّ حَسَنًا)!!

فَأَقُولُ:

يَا لَيْتَا! يَا لَيْتَا! إِذَا لَرَجَعْتُ!! وَلَكِنْ:

إِنَّ الْعَكْسَ هُوَ الصَّحِيحُ - فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -.

وَقَدْ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنْهُ -قَبْلًا-، وَسَتَكْتَمِلُ أَجْزَاءُ الصُّورَةِ -عَلَى وَجْهِهَا الْحَقُّ- بَعْدَ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

□ هذه هي أسباب الكفر:

وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فَضِيلَتُهُ -أَيْضًا- مِنْ أَنْ «الْكُفْرَ يَكُونُ بِالْقَوْلِ وَبِالْفِعْلِ، وَبِالْإِعْتِقَادِ، وَبِالشُّكِّ»^(١) -مِمَّا يَتَوَهَّمُ (!) بِهِ الْقَارِئُ أَنِّي مُخَالِفُهُ، أَوْ غَيْرُ قَائِلٍ بِهِ!!-:

فَالْوَاقِعُ -الَّذِي مَا لَهُ دَافِعُ- أَنْ هَذَا هُوَ إِعْتِقَادِي، وَهُوَ قَوْلِي، وَدِينِي، وَيَقِينِي -ظَاهِرًا، وَبَاطِنًا-، وَاللَّهُ شَهِيدٌ.

وَفِي كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِئَةُ» (ص ٩٩) -مَا نَصُّهُ-: «... فَكَمَا أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَإِعْتِقَادٌ، فَمِثْلُهُ ضِدُّهُ -وَهُوَ الْكُفْرُ-: قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَإِعْتِقَادٌ».

(١) انظر تعليقي على كلمة (والشُّكُّ) في كتابي: «التبصير بقواعد التكفير»

(ص ٦٤).

وفي كتابنا «مَجْمَلُ الْمَسَائِلِ...» -أيضاً- بَيَانٌ أَوْضَحُ، وَكَلِمَاتٌ أَصْرَحُ.
فلا أدري (!) ماذا سيكون جوابُ فضيلة الشيخ؟! وبخاصّةٍ حول هذا، وما قبله!
السَّادِسُ: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فَضِيلَتُهُ -بعدَ- مِنْ دَمَ (مَذْهَبِ الْمُرْجَنَةِ: مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ
لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَلْبِ، وَأَنَّ الْكُفْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَلْبِ)، وَأَنَّهُ: (مَذْهَبٌ بَاطِلٌ
مُخَالَفٌ لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الْأَيُّمَةِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ):

□ بطلان مذهب المرجنة -جملةً، وتفصيلاً-:

فَنَحْنُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- نَقُولُ بِمَا قَالَ فَضِيلَتُهُ -وَقَبْلَهُ شَيْوَحُنَا، وَأَسَاتِدَتُنَا-:
وَهُوَ اعْتِقَادُنَا، وَدِينُنَا، وَدَيْدَتُنَا -مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ-..
وَمَا ذَكَرْتُهُ فِي (الْوَجْهِ الْخَامِسِ) كَافٍ لِكَشْفِ الْحَقِيقَةِ، وَبِإَفْصَحِ طَرِيقَةٍ...
وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَا ذُكِرَ -تَشْوِيشًا، وَتَهْوِيشًا- مِنْ (الْمُحَاوَلَةِ!)، وَ(الْبَسْرِ!)
-وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا!!- مَضْرُوبٌ عَلَيْهِ -حُكْمًا، وَوَاقِعًا-!
فَلَا أَتَعَقَّبُهُ (الآن)...

وَإِنْ كَانَ سَيِّئِي نَقَضُهُ وَتَفْنِيْدُهُ -بعدَ- وَاحِدًا، فَوَاحِدًا.. فَالصَّبْرُ الصَّبْرُ..
السَّابِقُ: ثُمَّ قَالَ فَضِيلَتُهُ: «فَالْوَاجِبُ عَلَى الْآخِرِ عَلِي حَسَنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَنْ
يَرْجِعَ إِلَى الْحَقِّ، فَيَقْبَلَهُ، وَأَنْ يَكْتُبَ رِسَالَةً يُوضِّحُ فِيهَا رُجُوعَهُ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ فَالرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ فَضِيلَةٌ، (وَقُلِ الْحَقُّ وَلَوْ عَلَى نَفْسِكَ)، (وَقُلِ
الْحَقُّ وَلَوْ كَانَ مَرًّا)، وَالرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ.
وَمَا زَالَ الْعُلَمَاءُ -قَدِيمًا وَحَدِيثًا- يَقْبَلُونَ الْحَقَّ وَيَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَيَعُدُّ ذَلِكَ مِنْ
فَضَائِلِهِمْ وَعِلْمِهِمْ وَوَرَعِهِمْ»^(١)، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فِي
(١) نعم؛ مَا زَالَ الْعُلَمَاءُ -قَدِيمًا وَحَدِيثًا- يَقْبَلُونَ الْحَقَّ وَيَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَيَعُدُّ ذَلِكَ =

الكتاب الذي كتبه لأبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - في القضاء: (ولا يَمْنَعُكَ قَضَاءُ قَضِيَّتِهِ الْيَوْمَ - فَرَجَعْتَ فِيهِ رَأْيَكَ، وَهَدَيْتَ فِيهِ إِلَى رُشْدِكَ - أَنْ تُرَاجِعَ فِيهِ الْحَقَّ، فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ لَا يُبْطِلُهُ شَيْءٌ، وَمُرَاجَعَةُ الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ)».

فَأَقُولُ:

□ الدين النصيحة - عموماً، وخصوصاً^(١) -:

نعم - والله -، فهذه نصيحة راتقة فاتقة؛ إذ الحقُّ عالٍ، والراجع إليه عالٍ، والمغاير له - له - قال...

وهذا (الوجوب) - الذي نحن له راضحون - لا يلزم به (عليّ) = المستهْدَفُ! - فقط - وإن كان موجهاً - أصالة! - إليه، وإنما يلزم به كلُّ إنسانٍ؛ (مهماً علاناً، أو سماً):

- في نفسه؛ يغلط غلطه - فيها -...

- وفي الآخرين؛ يخطئ أخطأ عليهم - فيه -...

□ اللازم، والإلزام:

وبخاصة فيما إذا كان هذا الخطأ من باب الإلزام لهم، أو الفهم عنهم؛ فيأتي

- من جليل فضائلهم، وجميل علمهم وورعهم.

فهل (ترى) أصداء ذلك - وآثاره - قريباً؟! بعد كل هذا التوضيح، والتصريح! أرجو...

(١) يستعظم (!) بعض أعاجم اللّغز (!) - لجهلهم، وعبائهم! - مثل هذه الإشارة؛ تغميماً لقبول الحق، والرجوع عن الخطأ... ثم ينبئ (!) عليها جبالاً (!) من الاتهامات الفاسدة، المبنية على أهوائه - وجهالاته - الكاسدة!! ولو عقل... لما فعل؛ ولكن: ما عقل!!

ذَلِكَ الْمُلْزَمُ بِمَا يُنَاقِضُ مَا أُلْزِمَ بِهِ مِنْ قَبْلِ (هَؤُلَاءِ) -وَيُخَالِفُهُ- صِرَاحَةً...
فَهَلْ يَجُوزُ الْمُضِي فِي ذَلِكَ الْإِلْزَامِ، مَعَ وُجُودِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ لَهُ؟!
أَمْ أَنَّ الْوَاجِبَ: (الرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ)؛ فَإِنَّهُ -يَبْقَيْنَ-: (خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ)؟!

وَفِي كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٠/٢١٧) مَا يُبَيِّنُ هَذَا الْأَمْرَ، وَيُوضِّحُهُ؛ قَالَ:

«الصَّوَابُ: أَنَّ مَذْهَبَ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ لَهُ إِذَا لَمْ يَلْتَزِمْهُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ أَنْكَرَهُ وَنَفَاهُ؛ كَانَتْ إِصَافَتُهُ إِلَيْهِ كَذِبًا عَلَيْهِ^(١)...»
وَقَوْلُهُ فِي (٦/٤٦١) -مِنْهُ-:

«وَالْإِزْمُ الْمَذْهَبَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبًا، بَلْ أَكْثَرُ النَّاسِ يَقُولُونَ أَقْصَالًا وَلَا يَلْتَزِمُونَ لَوَازِمَهَا...».

□ دَرَّةٌ عِلْمِيَّةٌ؛ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ:

وَمِنْ ذَلِكَ -شَرْحًا، وَتَفْصِيلًا، وَتَأْصِيلًا- قَوْلُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «الْقَوَاعِدِ النُّوْرَانِيَّةِ الْفِقْهِيَّةِ» (ص ١٢٧-١٣٠) -وإن كَانَ طَوِيلًا^(٢)-:

«وَكَمَا أَنَّ الْعَالَمَ -مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَالْأَئِمَّةِ- كَثِيرًا مَا يَكُونُ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ قَوْلَانٍ فِي وَقْتَيْنِ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ لَهُ فِي النَّوعِ الْوَاحِدِ مِنَ الْمَسَائِلِ قَوْلَانٍ فِي وَقْتَيْنِ، فَيُجِيبُ فِي بَعْضِ أَفْرَادِهَا بِجَوَابٍ فِي وَقْتٍ، وَيُجِيبُ فِي بَعْضِ الْأَفْرَادِ بِجَوَابٍ آخَرَ فِي وَقْتٍ آخَرَ....»

(١) أَفَلَا تَعْقِلُونَ؟! وَرَبِّكُمْ تَتَّقُونَ؟!

(٢) مَعَ شَيْءٍ مِنَ الْإِخْتِصَارِ.

وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي عَيْنِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ نَوْعِهَا - مِنْ الْعِلْمِ - قَدْ يُسَمَّى تَنَاقُضًا - أَيْضًا!؛ لَأَنَّ التَّنَاقُضَ اخْتِلَافٌ مَقَالَتَيْنِ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ....

ولهَذَا يُشَبِّهُ بَعْضُهُمْ تَعَارُضَ الْأَجْتِهَادَاتِ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ فِي شَرَائِعِ الْأَنْبِيَاءِ - مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا -؛ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ ثَابِتٌ بِخِطَابِ حُكْمِ اللَّهِ: بَاطِنًا وَظَاهِرًا، بِخِلَافِ أَحَدِ قَوْلِي الْعَالِمِ - الْمُتَنَاقِضَيْنِ! -.

هَذَا فِيمَنْ يَتَّقِي اللَّهَ فِيمَا يَقُولُهُ^(١)؛ مَعَ عِلْمِهِ بِتَقْوَاهُ، وَسُلُوكِهِ الطَّرِيقَ الرَّاشِدَ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْخُصُومَاتِ^(٢)؛ فَهُمْ مَذْمُومُونَ فِي مُنَاقَضَاتِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَلَا حُسْنِ قَصْدٍ لِمَا يَجِبُ قَصْدُهُ.

□ اللازمُ نوعان:

وَعَلَى هَذَا؛ فَلَا زِمَ قَوْلِ الْإِنْسَانِ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَزِمَ قَوْلُهُ الْحَقَّ؛ فَهَذَا مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْتَزِمَهُ؛ فَإِنَّ لَزِمَ الْحَقَّ حَقًّا، وَيجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ إِذَا عَلِمَ مِنْ خَالِهِ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْتِزَامِهِ بَعْدَ ظُهُورِهِ.

وَكَثِيرٌ مِمَّا يُضِيفُهُ النَّاسُ إِلَى مَذَاهِبِ الْأَيْمَةِ مِنْ هَذَا الْبَابِ^(٣).

وَالثَّانِي: لَزِمَ قَوْلُهُ الَّذِي لَيْسَ بِحَقٍّ؛ فَهَذَا لَا يَجِبُ التَّيَزَامُ؛ إِذْ أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ قَدْ تَنَاقَضَ، وَقَدْ بَيَّنْتُ أَنَّ التَّنَاقُضَ وَقَعَ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ غَيْرِ النَّبِيِّينِ^(٤).

(١) تَأَمَّلْ وَجْهَ التَّفْرِيقِ؛ بِالنَّظَرِ الْعَمِيقِ، وَالْحُكْمِ الدَّقِيقِ.

نَسَأَلُ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْ يَجْعَلَنَا أَهْلًا لِلتَّقْوَى، وَعَلَى سَنَنِ الطَّرِيقِ الرَّاشِدِ، وَسُلُوكِ الصِّرَاطِ

الْقَرِيمِ...

(٢) وَلَا يُقَالُ: تَقُولُ، أَوْ: حَرْف!

(٣) فَتَأَمَّلُوا - رَعَاكُمْ اللَّهُ -...

ثُمَّ إِنَّ عُرْفَ مَنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَلْتَزِمُهُ بَعْدَ ظُهُورِهِ لَهُ:
- فَقَدْ يُصَافُ إِلَيْهِ.

- وَالْأَمْرُ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَافَ إِلَيْهِ قَوْلُ لَوْ ظَهَرَ لَهُ فَسَادُهُ لَمْ يَلْتَزِمَهُ^(١)؛ لِكَوْنِهِ
قَدْ قَالَ مَا يَلْزِمُهُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِفَسَادِ ذَلِكَ الْقَوْلِ وَلَا يَلْزِمُهُ.

□ تفصيل جيد مائع:

وَهَذَا التَّفْصِيلُ - فِي اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي لَازِمِ الْمَذْهَبِ: هَلْ هُوَ مَذْهَبٌ، أَوْ
لَيْسَ بِمَذْهَبٍ؟ - هُوَ أَجْوَدُ مِنْ إِطْلَاقِ أَحَدِهِمَا؛ فَمَا كَانَ مِنَ الْوَأَزِمِ يَرْضَاهُ الْقَائِلُ
- بَعْدَ وَضُوحِهِ لَهُ: فَهُوَ قَوْلُهُ، وَمَا لَا يَرْضَاهُ: فَلَيْسَ قَوْلُهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَنَاقِضًا^(٢).
وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِزْمِ الَّذِي يَجِبُ التَّزَامُ، مَعَ مَلْزُومِ الْإِزْمِ الَّذِي يَجِبُ
تَرْكُ الْمَلْزُومِ لِلْإِزْمِ.

فَإِذَا عُرِفَ هَذَا؛ عُرِفَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَاجِبِ مِنَ الْمَقَالَتِ، وَالْوَاقِعِ مِنْهَا.

(١) فَكَيْفَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ (الْإِزْمِ) - لَا عَدْلَ فِيهِ - بِضَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ، وَفُجُورِ
الْمُرْجِعَةِ! نَحْنُ مِنْهُ - وَاللَّهِ - أَتْرِيَاءُ، رُغْمَ هَذِهِ (الْإِلْزَامَاتِ) الْوَاهِيَاتِ، الْمُنْقُوضَةِ بِمَا يَرُدُّهَا مِنْ
صَرِيحِ الْمَقَالَتِ وَالْكَلِمَاتِ...

... وَكُلُّ ذَلِكَ (اتِّكَاءٌ) عَلَى عِبَارَاتٍ مُوَهِّمَةٍ غَيْرِ صَرِيحَةٍ، وَ(كُنْثَا) لِمَا يُنَاقِضُهَا مِنْ
تَقْعِيدَاتٍ صَحِيحَةٍ فَصِيحَةٍ...

وَمَعَ ذَلِكَ أَقُولُ - فِي نَفْسِي (لِي) = وَلَيْغَيْرِي! -: «وَأَيْنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟!»
(٢) لَفْظِيًّا.

وَهَذَا لَا يَسْلَمُ مِنْهُ بَشَرٌ؛ حَاشَا النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ - كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ -؛ فَكَاثِلُ.
وَمَا أَجَلُ كَلِمَةِ الْعُلَمَاءِ أَبِي الْوَفَاءِ ابْنِ عَقِيلٍ الْحَنْبَلِيِّ - الْقَائِلِ -: «نَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ نُلْزِمَ
إِنْسَانًا بِلَازِمِ قَوْلِهِ - وَهُوَ يَقْرَأُ مِنْهُ -».

كما في «مصباح الظلام» (ص ٣٧١) للشيخ عبد اللطيف آل الشيخ - رحمه الله -.

وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ فِي اللُّوْزِمِ الَّتِي لَمْ يَصْرَحْ هُوَ بَعْدَمِ لُزُومِهَا.

فَأَمَّا إِذَا نَفَى -هُوَ- اللُّزُومَ؛ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ اللُّزُومُ بِحَالٍ^(١)؛ وَإِلَّا:
لَأُضِيفَ إِلَى كُلِّ عَالِمٍ مَا اعْتَقَدْنَا أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَهُ؛ لِكُتُوبِهِ
مُتَنَزِّمًا لِرِسَالَتِهِ! فَلَمَّا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ مَا نَفَاهُ عَنِ الرَّسُولِ -وَأِنْ كَانَ لَازِمًا لَهُ- ظَهَرَ
الْفَرْقُ بَيْنَ اللُّزُومِ الَّذِي لَمْ يَنْفَعِهِ، وَاللُّزُومِ الَّذِي نَفَاهُ.

وَلَا يَلْزَمُ مَنْ كُتِبَ نَصٌّ عَلَى الْحُكْمِ نَفْيُهُ لِلُّزُومِ مَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَنِ
اجْتِهَادَيْنِ فِي وَقَّتَيْنِ.

□ بين أهل العلم، وأهل الأهواء:

وَسَبَبُ الْفَرْقِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ -مَعَ وُجُودِ الْاِخْتِلَافِ فِي قَوْلِ
كُلِّ مِنْهُمَا-: أَنَّ الْعَالِمَ قَدْ فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ مِنْ حُسْنِ الْقَصْدِ وَالْاجْتِهَادِ، وَهُوَ مَأْمُورٌ
فِي الظَّاهِرِ بِاعْتِقَادِ مَا قَامَ عَنْدهُ دَلِيلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطَابِقًا، لَكِنْ اعْتِقَادًا لَيْسَ
بِيقِينِي، كَمَا يُؤْمَرُ الْحَاكِمُ بِتَصْدِيقِ الشَّاهِدَيْنِ ذَوِي الْعَدْلِ، وَإِنْ كَانَا فِي الْبَاطِنِ قَدْ
أَخْطَأَ أَوْ كَذَبَا، وَكَمَا يُؤْمَرُ الْمُفْتِي بِتَصْدِيقِ الْمُخْبِرِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ، أَوْ بِاتِّبَاعِ الظَّاهِرِ،
فَيَعْتَقِدُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْاِعْتِقَادُ مُطَابِقًا.

فَالاعْتِقَادُ الْمَطْلُوبُ:

هُوَ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ الْعِبَادُ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ
مُطَابِقٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَأْمُورِينَ فِي الْبَاطِنِ بِاعْتِقَادِ غَيْرِ مُطَابِقٍ
-قَطْ-.

(١) اللَّهُ أَكْبَرُ.

فَقَارِئُوا -يَا عَقْلَاءَ!- وَاحْكُمُوا...

□ قصد الحق.. وسلوك سبيله :

فَإِذَا اغْتَقَدَ الْعَالِمُ^(١) اِغْتِقَادَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ - فِي قَضِيَّةٍ - أَوْ قَضِيَّتَيْنِ - مَعَ قَصْدِهِ لِلْحَقِّ، وَاتَّبَاعِهِ لِمَا أَمَرَ بِاتِّبَاعِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ؛ عُذِرَ بِمَا لَمْ يَعْلَمْهُ؛ وَهُوَ الْخَطَأُ الْمَرْفُوعُ عَنْهُ.

بِخِلَافِ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ^(٢)؛ فَإِنَّهُمْ «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ»، وَيَجْزِمُونَ بِمَا يَقُولُونَهُ - بِالظَّنِّ وَالْهَوَى - جَزْمًا لَا يَقْبَلُ النُّقِصُ! مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِجَزْمِهِ؛ فَيَعْتَقِدُونَ مَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِاِغْتِقَادِهِ - لَا بَاطِنًا وَلَا ظَاهِرًا -، وَيَقْصِدُونَ مَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِقَصْدِهِ، وَيَجْتَهِدُونَ اجْتِهَادًا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ، فَلَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ مِنَ الْاجْتِهَادِ وَالْقَصْدِ مَا يَقْتَضِي مَغْفِرَةً مَا لَمْ يَعْلَمُوهُ!

فَكَانُوا ظَالِمِينَ - شَبَهَا^(٣) بِالْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ -، أَوْ جَاهِلِينَ - شَبَهَا^(٣) بِالضَّالِّينَ -.

فَالْمُجْتَهِدُ - الْاجْتِهَادُ الْعِلْمِيُّ الْمَخْصُ - لَيْسَ لَهُ غَرَضٌ سِوَى الْحَقِّ، وَقَدْ سَلَكَ طَرِيقَهُ...

وَأَمَّا مُتَّبِعُ الْهَوَى الْمَخْصُ؛ فَهُوَ: مَنْ يَعْلَمُ الْحَقَّ وَيُعَانِدُ عَنْهُ...

□ شبهة، وشهوة :

وَتَمَّ قِسْمُ آخَرٍ - وَهُوَ غَالِبُ النَّاسِ -؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَهُ هَوَى فِيهِ شُبْهَةٌ؛ فَتَجْتَمِعُ الشَّهْوَةُ وَالشُّبْهَةُ^(٣)...

(١) تَامِلْ - أَيْضًا - تَفْرِيقَهُ هَذَا - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

(٢) فِي كُلِّ مَا أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ نَسَخٍ: (شَبَهَا)!!

(٣) وَخُصُومًا (الْإِسْلَامِيُّونَ !!!) - حَزْبَيْنِ وَتَكْفِيرَيْنِ، غَلَاةٌ وَمُؤْمِعِينَ - وَالْأَمَنُفَ - مِنْ =

.. فَأَلْجَأْتَهُدِ الْمَحْضُ مَغْفُورٌ لَهُ، أَوْ مَا جُورٌ...
 وَصَاحِبُ الْهَوَى الْمَحْضُ مُسْتَوْجِبٌ لِلْعَذَابِ...
 وَأَمَّا الْمُجْتَهِدُ الْاجْتِهَادَ الْمَرْكَبُ مِنْ شُبْهَةٍ وَهَوَى؛ فَهُوَ مُسِيءٌ...
 .. وَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى دَرَجَاتٍ، بِحَسَبِ مَا يَغْلِبُ، وَبِحَسَبِ الْحَسَنَاتِ
 الْمَاجِيَةِ^(١).
 أَقُولُ:

... مغيرة - مِنْ إِخْوَانِنَا وَمَشَايِخِنَا، وَ(مُخَالِفِينَا!) - عَلَى هَذِهِ الْإِطَالَةِ الَّتِي لَمْ
 أُسْتَطِعْ تَرْكُهَا، أَوْ التَّخَلُّفُ عَنْهَا؛ حَتَّى يَفْهَمَ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ - أَوْ لَا يَفْهَمُ (!) -، بَلْ
 يَفْهَمُ مَنْ لَا يُرِيدُ أَنْ يَفْهَمَ!!
 لَعَلَّ... وَعَسَى..

□ نعم؛ الإرهاب الفكري:

وَلَقَدْ أَعْجَبْتَنِي (!) كَلِمَةُ لَا بِنِ سَالِمٍ فِي «رَفْعِهِ» (ص ٣٩) - عَلَى نَذْرَةٍ
 ذَلِكَ! - حَيْثُ قَالَ - بِغَيْرِ حَقٍّ! - مَا يَصْلُحُ جَوَابًا عَلَى بَعْضِ قَوْلِهِ!! - بِحَقٍّ -:
 «... هَذَا هُوَ الْإِرْهَابُ الْفِكْرِيُّ - الَّذِي اسْتُخْدِمَتْهُ قُرَيْشٌ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَمَا قَالَتْ لَهُ: أَأَنْتَ خَيْرٌ أَمْ أَبِيكَ عَبْدُ اللَّهِ؟! أَأَنْتَ خَيْرٌ أَمْ
 جَدُّكَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ^(٢)؟ - لَا زَالَ يُسْتَخْدَمُ لِلْإِزَامِ الْمُخَالِفِينَ بِمَا لَيْسَ لَهُمْ بِإِزَامٍ!!

= هَذَا الصَّنْفُ؛ إِلَّا مَنْ رَجِمَ!!

(١) وَالنَّصُّ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٩/ ٤٠-٤٤) - أَيْضًا -.

(٢) أَقُولُ: وَقَدْ رَوَى هَذَا النَّصُّ - ضَمِنَ خَبَرُ طَوِيلٍ - عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «مُسْنَدِهِ»

(١١٢٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٧/ ٣٣٠)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (١٨١٨) =

فَأَقُولُ:

نَعَمْ؛ الإِرْهَابُ الْفِكْرِيُّ!

هَذَا: الإِرْهَابُ الْفِكْرِيُّ!!

هُوَ: الإِرْهَابُ الْفِكْرِيُّ!!!

... الذي اكْتَوَيْنَا بِنَارِهِ، وَلَدَغْنَا بِشِرَارِهِ، وَقَمِعْنَا بِدَارِهِ!!!!

... فَإِنِّي لَهُ كَارَةٌ.. كَارَةٌ.. كَارَةٌ!!!!

الثَّامِنُ: قَوْلُ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ:

«وَلَوْ رَجَعَ الْأَخُ عَلَيَّ حَسَنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ وَمُسَمَّى الْكُفْرِ، وَأَنْ كُلًّا مِنْهُمَا يَكُونُ بِالْإِعْتِقَادِ وَبِالْقَوْلِ وَبِالْفِعْلِ؛ لَكَانَ ذَلِكَ ذَلِيلًا عَلَى فَضْلِهِ وَعِلْمِهِ، وَوَرَعِهِ فِي قَبُولِهِ لِلْحَقِّ، وَافْتِدَائِهِ بِالْإِيمَةِ وَالْعِلْمَاءِ، وَلَكَانَ فِي رُجُوعِهِ قَطْعًا^(١) لِدَابِرِ هَذِهِ الْفِتْنَةِ -فِتْنَةِ الْإِرْجَاءِ- الَّتِي اسْتَشْرَى ضَرَرُهَا، وَانْتَشَرَ شَرُّهَا فِي أَوْسَاطِ الشَّبَابِ، وَأَخَذْتُ لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ بَلَلَةً فِي أَذْهَانِهِمْ، وَتَشْكِيكًَا فِي إِعْتِقَادِهِمْ».

فَأَقُولُ -مُبَشِّرًا فَضِيلَتَهُ:-

□ هذه عقيدتي:

هَذَا هُوَ قَوْلِي، وَاعْتِقَادِي، وَدِينِي، وَبَقِيَّتِي -ظَاهِرًا وَبَاطِنًا- وَلِلَّهِ الْحَمْدُ؛ بِمَا

= -وَعَيْرُهُمْ- عَنْ جَابِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وَقَدْ عَمَرَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ -فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢١٦/١٢) -بِسَنَدِهِ!

(١) كَذَا فِي الْمَطْبُوعَةِ، وَيُمَثِّلُهُ مَا صُوِّرَ بِخَطِّ فَضِيلَتِهِ (ص ٨١) -مِنْ «الرُّفْعِ»- أَيْضًا؛

وَهَذَا خَطًّا، وَالصَّوَابُ: قَطَعَ.

وَلَوْ أَنَّهُ قَالَ: لَسَلَّكَ الْجَاذَةَ!

لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا، وَمَعْنَى ^(١) وَحِيدًا...

فهل (أرجع) إلى شيء لم أغيره؟!

اللَّهُمَّ عَفْوُكَ...

وَمَا فِيهِمْ مِنِّي، أَوْ نُقِلَ عَنِّي - مِمَّا (قَدْ) يُخَالِفُ هَذَا التَّأْوِيلَ - فَإِنِّي لَا أَسَامِحُ مَنْ نَسَبَهُ إِلَيَّ! أَوْ تَقَوَّلَ بِهِ عَلَيَّ! أَوْ أَلْزَمَنِي بِهِ! - بَعْدَ هَذَا (الْوَضُوحِ) ^(٢) فِي الْقَوْلِ، وَالظُّهُورِ لِلْحَقِّ...

□ وَالْمُبَاهَلَةُ... لِلْمُعَانِدِ:

فَإِنْ عَانَدَ وَأَصْرَعَ؛ فَهَلْ يَقْبَلُ - بَلْ يَدْعُو - بِمَا أَدْعُوهُ إِلَيْهِ:

مُبَاهَلَةُ ظَاهِرَةٍ يَمْحَقُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - جَزَاءً أَفْتِرَائِهِ عَلَيَّ، أَوْ يَرُدُّ رَبِّي ذَلِكَ عَلَيَّ؛ إِنْ أَظْهَرْتُ خِلَافَ بَاطِنِي وَحَقِيقَتِي..

«فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ»؟!

□ حُسْنُ ظَنٍّ.. نَرْجُوهُ:

- وَأَمَّا قَوْلُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ - حَفَظَهُ الْمَوْلَى -: «.. لَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى.....» إلخ:

فَإِنِّي أَدْعُو اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْ يَجْزِيَهُ خَيْرًا عَلَى حُسْنِ ظَنِّهِ بِأَخِيهِ، وَرَجَائِهِ الْخَيْرَ لَهُ؛ فَبَارَكَ اللَّهُ فِيهِ؛ رَاجِيًا رَبِّي - سُبْحَانَهُ - أَنْ أَكُونَ عَلَى قَدَرِهِ...

وَأَمَّا قَوْلُهُ - بَعْدَ -: «وَلَكَانَ فِي رُجُوعِهِ قَطْعًا» ^(٣) لِذَابِرِ هَذِهِ الْفِتْنَةِ - فِتْنَةِ

(١) قَارَنَ بِظُلْمِ (الْمُسَوِّدِ) لِي - وَافْتِرَائِهِ عَلَيَّ! - فِي «رَفْعِهِ» (ص ٢٠).

(٢) انظر مَا يَأْتِي (ص ٣٦٤-٣٦٥).

(٣) تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ؛ صَوَابُهُ: (قَطَعَ).

الإرجاء... إلخ:

فَأَقُولُ -جَوَابًا (عَلَى) مَوْضُوع (فِتْنَةِ الإِرْجَاءِ) -وَمَا يَنْصِلُ بِهِ-

□ فِتْنَةُ الإِرْجَاءِ:

لَقَدْ أَصْبَحَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى -بِخَيَّاتِهَا!- (!) كَثِيرًا -بَلْ كَثِيرًا جَدًّا!
وَمُجَوِّجًا!!-، وَذَا ذُبُولٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَخَلْفِيَّاتٍ (!!) مُتَنَوِّعَةٍ، وَذَوَائِفَ مُتَلَوَّنَةٍ!!!
... فَانْسَاقَ وَرَاءَ ذَلِكَ -يُجَرِّهِ، وَيُجَرِّهِ!- سَلْبًا أَوْ إِيْجَابًا -أُنَاسٌ أَكْبَارُ،
وَعُلَمَاءُ أَفَاضِلُ...

وَأُضْحَى الْأَبْرِيَاءُ مُتَّهَمِينَ...

وَعَدَا الْمُتَّهَمُونَ -بَلِ الْمُلَوَّنُونَ!- بَرِيئِينَ...

وَلَقَدْ أَعْجَبَتْنِي (!) كَلِمَةً -قَرَأْتُهَا قَرِيبًا- لِأَحَدِ الدَّعَاةِ (الْمَشْهُورِينَ)، الَّذِينَ
كَانَ (مُتَوَقِّعًا!) -مِنْهُمْ!- انْسِيَاقُهُمْ وَرَاءَ دَعْوَى (فِتْنَةِ الإِرْجَاءِ) -وَحَيَّاتِهَا!-؛
وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ -وَلَوْ فِيهَا (!)-؛ حَيْثُ قَالَ -سَدَّدَهُ اللَّهُ طَرِيقًا، وَزَادَهُ تَوْفِيقًا-:

□ كَلِمَةُ حَقٍّ... وَلَكِنْ:

«رُبَّمَا كَانَ التَّسَرُّعُ فِي التَّكْفِيرِ -وَالِإِرْجَاءِ- وَجْهَيْنِ لِعَمَلَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَمَا مِنْ
حَصَلَةٍ مِنَ الشَّرْعِ إِلَّا وَلِلشَّيْطَانِ فِيهَا نَزْعَانِ: إِفْرَاطٌ، أَوْ تَقْرِيطٌ.

وَالْعَدْلُ هُوَ الْوَسْطُ الَّذِي يُرَدُّ إِلَيْهِ الْجَانِبِي وَالْغَالِي.

وَرُبَّمَا كَانَ وَقَعَ النَّاسِ^(١) -فِي جُرْأَتِهِمْ، وَضَعْفِ تَمَسُّكِهِمْ، وَقِلَّةِ خَوْفِهِمْ-

(١) أَي: غَوَامِهِمْ، وَذَهْمَانِهِمْ، وَزُعَاعِهِمْ! -عَافَاكَ اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ أَفْهَامِهِمْ،
وَسُلُوكِيَّاتِهِمْ!-...

مُعَبَّرًا عَنْ نَوْعَةِ عَمَلِيَّةٍ إِلَى الْإِرْجَاءِ، بَيْنَمَا يَبْسِلُ بَعْضُ الْمُتَعَلِّمِينَ وَ الْمُتَفَقِّهِينَ^(١) إِلَى نَوْعٍ مِنَ الضَّنْبِ، يُقْضَى أَحْيَانًا إِلَى الْجُرْأَةِ عَلَى التَّكْفِيرِ.

وَمِنْ الْخَطِ أَنْ تَتَحَوَّلَ هَذِهِ الْمَسَائِلُ الْعِلْمِيَّةُ إِلَى تَنَابُزٍ بِالْأَلْقَابِ، وَتَدَافِعٍ بِالْأَيْدِي، وَافْتِعَالٍ لِلْخُصُومَاتِ وَالْمَعَارِكِ: بَيْنَ فَنَاتٍ قَدْ لَا تَعِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْئًا بِقَدْرِ مَا تَتَلَقَّى عَنْ مَتْبُوعِيهَا، وَتَجْتَهِدُ فِي نُصْرَةِ قَوْلِهِ!

إِنَّ الْكَثِيرَ مِنَ الشَّبَابِ فِي حَاجَةٍ إِلَى بِنَاءِ نَفُوسِهِمْ، وَعَقَائِدِهِمْ، وَأَخْلَاقِهِمْ، وَحَيَاتِهِمْ، وَإِعْدَادِهِمْ لِلدُّورِ الْمَنْظُورِ مِنْهُمْ، وَهَذَا لَا يَنَالُ حِينَمَا تُصْبِحُ بِذَاتِهِمْ صِرَاعًا مَحْمُومًا حَوْلَ مَسَائِلٍ، هُمْ قَدْ لَا يَفْهَمُونَهَا! وَلَا يُدْرِكُونَ أَبْعَادَهَا، وَلَا يَسْتَفِيدُونَ مِنْهَا كَثِيرًا!!^(٢).

وَهَذِهِ -وَاللَّهِ- كَلِمَةٌ حَقٌّ -قُلُ الصَّادِعِ بِهَا!-، وَنَسْأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يَزِيدَ قَائِلَهَا تَوْفِيقًا فِي الْحَقِّ، وَسَدَادًا عَلَى الْحَقِّ -بِمَنُو- سُبْحَانَهُ- وَكَرَمِهِ-.

(١) أَوْ مَنْ يَخْشَوْنَ أَنْفُسَهُمْ كَذَلِكَ!

وَمِثْلُهُمْ (الْحَرَكِيُّونَ) وَ... وَ...

(٢) الْقَائِلُ: سَلْمَانُ بْنُ فَهْدٍ الْعَوْدَةَ.

مَجْلَّةُ «السُّمُور» (عدد: ٥/ محرم ١٤٢٣هـ) - الكويت.

وَلَقَدْ بَلَّغَنِي مِنْ خَيْرِ الْفَقْهِ أَنْ أَتْبَاعَ هَذَا الدَّاعِي -الْقَدَمَاءِ!- (بَدَأُوا) يَنْفِرُونَ مِنْهُ! وَيَنْفِرُونَ عَنْهُ!! لِيَكُونَهُمْ (لَا خَطَرًا) عَلَيْهِ تَوَجُّهُهَا (جَدِيدًا)، يُخَالِفُ (١) مَا هُمْ عَلَيْهِ؛ مِمَّا يَدْعُونَ إِلَيْهِ!!

... ثُمَّ يُكْبِي بَعْضُ النَّاصِحِينَ إِلَى أَنَّ هَذَا (التَّوَجُّهُ = الْجَدِيدُ) فَضْمًا ضًا!! فَهُوَ -مَثَلًا- غَيْرُ رَاضٍ عَلَى مَنْ رَدَّ عَلَى الْقُرْضَاوِيِّ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ (حَسَنَات!!)، وَكَذَلِكَ مَا نُقِلَ عَنْهُ مِنْ (تَمْيِيع) بَعْضِ الْمَوَاقِفِ الشَّرْعِيَّةِ مَعَ (الْعَصْرَانِيَّيْنِ)، وَتَهْرِينِ الْأَمْرِ مَعَ الرُّوَافِضِ؛ بِدَعْوَى تَعَرُّضِهِمْ لِلظُّلْمِ!! فَإِنَّا لِلَّهِ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ! وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ، وَنَهَايَةِ الْمَالِ!! اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ...

وَانظُرْ كَلِمَةَ سَفَرِ الْحَوَالِي -الْقَرِيبَةِ مِنْ هَذِهِ!- (ص ٣٢٤) -فِيمَا بَأْتِي-.

□ دُعاء، وتأمين، ونرجو الاستجابة :

التَّاسِعُ: وَأَمَّا مَا خَتَمَ بِهِ فَضِيلَتُهُ تَقْرِيطَهُ مِنَ الدُّعَاءِ لِي بِالْخَيْرِ؛ فَإِنَّا:
«أَسْأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يُوفِّقَ الْأَخَ عَلِيَّ حَسَنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ لِلرُّجُوعِ إِلَى
الصَّوَابِ، وَقَبُولِ الْحَقِّ، وَنَشْرِ مُعْتَقَدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ
وَالْكَفْرِ، بِمَا آتَاهُ اللَّهُ مِنْ فَصَاحَةٍ، وَبَلَاغَةٍ، وَقُوَّةٍ، وَتَأْثِيرٍ فِي الْأُسْلُوبِ».
فَأَقُولُ -مُكْرَرًا-:

آمِينَ آمِينَ لَا أَرْضَى بَوَاحِدَةٍ حَتَّى أَبْلُغَهُمْ أَلْفَيْنِ آمِينَ
وَأُكْرِرُ لِفَضِيلَتِهِ:

□ سَلَفِيَّة... عَقْدِيَّة، وَمَنْهَجِيَّة :

إِنَّ (نَشَرَ مُعْتَقَدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ)، وَقَضَايَا
التَّوْحِيدِ وَالشَّرْكَ، وَمُتَعَلِّقَاتِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ وَمَا يُضَادُّهَا -فِي إِطَارِ مَنْهَجِنَا
السَّلَفِيِّ الْوَاضِحِ-: هُوَ مَا نَشَأْنَا عَلَيْهِ مُنْذُ نُعُومَةِ أَظْفَارِنَا -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-؛ بَلْ لَمْ
نَعْرِفْ غَيْرَهُ، فَضَلًّا عَنْ أَنْ نَذْعُوَ إِلَى صَدِّهِ!
وَسِيرَتُنَا -فِي ذَلِكَ- مَعْرُوفَةٌ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- نَسْأَلُهُ -سُبْحَانَهُ- الثَّبَاتَ.
فَلْيَبْطِئَنَّ فَضِيلَتُهُ، وَلْيَكْرَرْ دُعَاءَهُ لِأَخِيهِ.. عَسَى أَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ -تَعَالَى- مِنْهُ؛
لِي وَلَهُ.

□ شُكْرُ مُكْرَرٍ:

وَأَمَّا إِطْرَافُهُ عَلَى قَلَمِي، وَمَذْحُحُهُ لِطَرِيقَةِ كِتَابَتِي بِ(الفَصَاحَةِ)^(١)، وَ(البَلَاغَةِ)،
(١) وَلَمَّا لَمْ يَنْفَعِ (مُسَوِّدُ) «رَفْعِ اللَّائِمَةِ» (ص ٢٣) بَعْضُ قَوْلِي -وَهَذَا هُوَ الظَّنُّ بِهِ!- =

وَالْقُوَّةُ) وَ(التَّائِبُ فِي الْأُسْلُوبِ): فَشَيْءٌ أَشْكُرُهُ عَلَيْهِ، وَأَدْعُو اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يُبَيِّنَهُ: مِنِّي إِلَيْهِ...

وَأَسْأَلُهُ -سُبْحَانَهُ- أَنْ يَزِيدَنِي -وَفَضِيلَةَ الشَّيْخِ، وَسَائِرِ أَهْلِ (الْإِنْصَافِ)- مِنْ فَضْلِهِ، وَأَنْ يَشْمَلَنَا بِعَفْوِهِ، وَأَنْ يُسَدِّدَنَا إِلَى هَدْيِهِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ فِي الْعَقْدِ، وَالْقَوْلِ، وَالْعَمَلِ.

وَأَمَّا عَاشِرًا -وَأَخِيرًا-:

فَمَا ذَكَرَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -حَفِظَهُ اللَّهُ- ضِمْنَ دُعَائِهِ (!) (لِمُسَوِّدٍ) «رَفَعَ اللَّائِمَةَ» بِ(أَنْ يُزِيلَ بِرَدِّهِ هَذَا اللَّبْسَ الَّذِي حَصَلَ لِبَعْضِ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ)! فَأَقُولُ:

□ (يُزِيلُ) أَمْرٌ (يُزِيدُ) ١٩

الْحَقُّ -فَضِيلَةُ الشَّيْخِ- أَنْ (لَا مَ) (يُزِيلُ) مُثْقَلَةً -بِوَاقِعِهَا!- إِلَى (دَالِ) (يُزِيدُ) -عِنْدَهُ!- لِكُونَ مَا فِيهَا -حَقًّا وَوَاقِعًا- لَا يَلْتَقِي صَوَابًا فِي أَبْحَاثِهَا!! وَلَا يَسْتَقِيمُ عَلَى الْجَادَّةِ فِي طَرَجِهَا!!!

وَمَا سَيَأْتِي بِإِصْحَاحِهِ^(١): بَيَانٌ كَافٍ لِإِبْتَاتِ مَا (دَعَمْتُ)...

وَفِي نَهَايَةِ هَذَا الْمَبْحَثِ:

=(سَارَعَ) -مُسْرِعًا!- بِأَتِهَامِ (!) شَيْءٍ مِنْ تَغْيِيرِي بِمُفَادَةِ الْفَصَاحَةِ، وَالْعَيْبِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيَانِ! فَنَاقِضٌ -بِجَهْلِهِ (الْمَقْرُطِ)- قَوْلُ (الْمَقْرُطِ) لَهُ!!

وَسَيَأْتِي كَتَفُ جَهْلِهِ فِي ذَلِكَ، وَبَيَانٌ تَشْبِيهِ (!) بِمَا لَمْ يُعْطَ مِمَّا هُنَاكَ!!

(١) وَبَعْضُهُ مِنْ كَلَامِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الرَّاجِحِيِّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- فِي مَسْأَلَةِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، فَاَنْظُرْ (ص ٤٩٦-٤٩٨) -فِيمَا يَأْتِي-.

«أَسْأَلُ اللَّهَ -لِي وَلِإِخْوَانِي طَلَبَةَ الْعِلْمِ- الْعِلْمَ النَّافِعَ، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ،
وَالثَّبَاتَ عَلَى الْحَقِّ، وَلِزُومَ مُعْتَقَدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مَسَائِلِ الدِّينِ وَالْإِيمَانِ
وَالْإِسْلَامِ -جَلِيلِهَا وَخَفِيِّهَا-، وَأَنْ يَتَوَفَّأَنَا عَلَى الْإِسْلَامِ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ
عَلَيْهِ»^(١) ..

□ □ □ □ □

(١) مِنْ (خِتَامِ) تَقْرِیْظِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الرَّاجِحِيِّ لِـ«رَفْعِ اللَّائِمَةِ» (ص ٩).

الوقفه الثالثة

مع تقرّظ (الأخ) ^(١) سعد الحميد

..... كنتُ أقرأ في بعض دواوين الشعر، وكتب أمثال العرب: مَا يَذْكُرُونَهُ
مِنْ قَوْلٍ قَائِلِهِمْ:

أوردَهَا (سَعْدٌ) وَ(سَعْدٌ) مُشْتَبِلٌ مَا هَكَذَا توردُ يَا (سَعْدُ) الإبل! ^(٢)

فَلَمْ أَلَمْ أَكْ (!) مُستوعباً -تماماً- لِكَلَامِهِمْ! وَلَا مُذكرًا -حقيقة- لِمَرَامِهِمْ!!
إلى..... أَنْ وَقَعَ (!) تقرّظ (الأخ) سعد الحميد -هذا!- تَحْتَ يَدِي؛
(فَأَذَرَكْتُ) الكلام، (وَاسْتَوْعَبْتُ) المَرَام..

□ تاريخ حافل:

ذَلِكُمْ أَنْ مَعْرِفَتِي (القرينة) - (بالأخ) سعد - قَدِيمَةٌ، وَقَدِيمَةٌ جِدًّا؛ مُنْذُ كَانَ
مُوظَّفًا فِي وِزَارَةِ الْعَدْلِ فِي الرِّيَاضِ - قَبْلَ نَحْوِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً - وَذَلِكَ وَقْتُ
أَوَّلِ لِقَاءٍ لِي مَعَهُ؛ لَمَّا كَانَ (يُحَقِّقُ) بَعْضَ مُخْطُوطَاتِ الْفَقِيهِ الْحَنْبَلِيِّ تَحْتَ إِشْرَافِ

(١) انظر (ص ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣) - منه! -.

(٢) انظر «فصل المقال» (٣٤٧) للبكري، و«المستقصى» (١/ ٤٣٠) للزحشري، و«مجمع

الأمثال» (٢٩) للميداني.

وكيل الوزارة -جيتيل- فضيلة الشيخ بكر أبو زيد -عافاه الله، وسدده- وهو داعي لتلك الزيارة «الخاصة» -الأولى- بالنسبة إليّ- إلى مدينة الرياض -حاضرة العلم، والتوحيد-.

وإني لمُتَذَكِّر -جدا- (شيئا) من تباحثي معه -في سيارته- ونحن في طريقنا إلى (مكتبة الرشد)- في مسألة ستر الوجه، ومذاكرتنا لأدلة المسألة -من جوانبها- وكيف أنه -يومئذ!- أقرّ بوهاء أجوبة كثير من المشايخ على حديث الخثعمية -المعروف^(١)! - ودلائله على وجهة قول القائل به -واستدلّاه-.

□ ودُّ لم ينقطع:

... وهكذا؛ كنت أحرص -جدا- على استمرار لقائي- وزيارتي؛ حفظاً على الود القديم، ووفاء لرابطة حب الحديث وأهله، والولاء للسنة وحملتها... حتى لما وقّع (الأخ) سعد -أو أوقع!- في تلكم الفتنة (المشهورة!) التي دخل -فيها- فيما لا يحسن، ولا يحسن!؛ كنت قد زرته؛ مُلَطِّفاً عليه شرته، مُهَوِّناً له شِدَّتَهُ؛ بلطيف الإيماء، ورفيق الإنباء.

و(من) آخر ذلك -قبل نحو ثلاث سنوات- جمعتنا -مع بعض الأفاضل- دعوة كريمة عند بعض طلبة العلم -في الرياض-، فجري البحث حول مسألة (جنس العمل) -المشهورة!!- وما يتصل بها؛ فكان أن جرى حوارٌ بيني وبينه فيها؛ لخصتُ ماجراته -مع الإنهام!- في كتابي «الردّ البرهاني في الانتصار للإمام الألباني» (ص ١٦٦) -المطبوع حديثاً-؛ وهأنذا أنقل -منه- مضمونه:

(١) انظر «جلباب المرأة المسلمة» (ص ٦١-٦٤)، و«الردّ المفحم» (ص ٤١-٤٤)

-كلاهما لشيخنا الإمام -رحمه الله-..

□ (جنس العمل)؛ بیانا، وحداً؛

[تباحثت] - قبل سنوات! - مع بعض طلبية العلم (الفضلاء) - في الرياض - حول مسألة (جنس العمل)^(١) - هذه-، و: هل (تاركه) كافر؟! أم لا؟! فكان بما قلته له:

لو أن مسلماً (!) - ما- كان يؤدي الصلاة؛ لكنه تارك لـ (أركان) الزكاة، والحج، والصيام، ولبيقة (الفرائض) - الأخرى-، فضلاً عن (المستحبات) .. وهو - في الوقت نفسه- متلبس بالمعاصي - كبيرها وصغيرها- دون ما كان شركاً وكُفراً؛ ما حكمه؟!

قال: مسلمٌ عاصٍ...

قلت: فإذا عكسنا الصورة (!)؛ بأن كان هذا المسلم (!) قائماً بـ (أركان) الحج، والزكاة، والصيام، .. و.. لكنه تارك لـ (ركن) الصلاة!! فما حكمه؟!

قال: كافراً!

قلت: فأين (الأعمال) الشرعية (الكثيرة) الأخرى - (أركاناً)، و(فرائض)، و(مستحبات)!! - التي حققت من (الإيمان) - عند هذا- أكثره؛ لا مجرد (جنسية)؟!

... فسكت!!

= فقلت - يومها-: رحم الله (جنس العمل)^(٢)!!!

(١) إما أن يُراد بـ (جنس العمل): أصله وأقله، وإما أحد أفرادهِ.

وإذا كان المراد أحد أفرادهِ، قيل: هل هو أي منها؟ أم واحدٌ بعينه؟ فإن كان: فما هو؟! وما الدليل عليه؟!

(٢) وفي هذا إلزام للمُكفّر بـ (ترك جنس العمل) أن لا يكفّر بـ (ترك الصلاة) =

... فَرَجَعَ الْقَوْلُ إِلَى مَسْأَلَةِ (تَرْكِ الصَّلَاةِ) -بصُورَةٍ أَوْ بِأُخْرَى!- كما هو الظَّنُّ وَالْأَمَلُ!-.

وأقولُ -اليومَ-^(١): ... الجزء من (جنس العمل)^(٢)!!!
وليس يكونُ في المسلمِ الحقِّ (سَعْدٌ =) -باطمئنان- إلا إذا كان (= حميد)
الفعلُ والقَوْلُ، شاكِرًا رَبَّهُ عَلَى وَجْهِ الْحَقِّ -بالحقِّ-؛ فَتَأْمَلُ!.

أقولُ:

□ أين الوفاء؟!

فَعَلَاةٌ أُخْرِيَّةٌ -هَكَذَا كُنْتُ أَحْسَبُهَا!- امْتَدَّتْ هَذِهِ السَّنَوَاتُ الطَّوَالَ-
تَفَتَّتْ مِنْ غَيْرِ نَذِيرٍ! وَتَشَقُّ بِلا نَصِيحَةٍ (صَادِقَةٍ)!!
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...
ظَنَنْتُ بِهِمْ ظَنًّا جَمِيلًا فَخَيَّبُوا رَجَائِي وَمَا كُلُّ الظُّنُونِ تُصِيبُ
ومنه^(٣):

=-وَلَا بُدَّ!-!! وَالْأُتَقَاصُ!! لَأَنَّهُ (عَمِلَ) غَيْرَ الصَّلَاةِ -كثيرًا، أو قليلًا-!!
ولقد (بلغني): أَنَّ بَعْضَ (الأفاضل) أَرَادَ الخُرُوجَ مِنْ هَذَا (المَازِقِ)؛ فَادَّعَى أَنَّ التَّكْفِيرَ
يَكُونُ لـ(تاركِ جنسِ العملِ) -عُمُومًا-، و(تاركِ الصَّلَاةِ) -خُصُوصًا- مُجْتَمِعِينَ!!-!
فوقع في مَازِقٍ (أكبر)؛ وزاد الطَّيْنَ بِلَّةً؛ بكثرة لا بِقِلَّة!! وَأَوْقَعَ نَفْسَهُ بِالتَّعَارُضِ
وَالنَّاقِضِ -لَوْ أَدْرَكَ!-

(١) هذا بالأمس! فكيف (اليوم)!!

(٢) انظر صُورًا مِنْ هَذِهِ (القاعدة) -الفقهية- في كلام الإمام ابن القَيِّمِ في «إعلام
المُوقِعِينَ» (٢١٤/١)، و(٢٢٥/٤) -وهو مُهم-.

(٣) «البدْر الطَّالِعُ» (٩٠/٢) للشوكاني.

وَكُلُّ يَوْمٍ لَكَ بِي مَوْقِفٌ أَسْرَفْتُ فِي الْقَوْلِ بِسُوءِ الْبَدَا
أَمْسِ النَّاسُ وَالْيَوْمَ سُوءُ الْأَذَى يَالَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ نَضَجِي غَدَا
لِنَعُذُ إِلَى تَقْرِيطِ (الْأَخ) سَعْدُ:

أَوَّلًا: - تَكَلَّمَ (الْأَخ) سَعْدُ - فِي تَقْرِيطِهِ - عَنْ فَتَوَى اللُّجْنَةِ الدَّائِمَةِ، وَأَنَّهَا:
(بَيَّنَّتْ عَلَى سَبِيلِ الْإِيجَازِ وَالْإِشَارَةِ)، وَأَنَّهَا: (تَرَكَّتِ التَّفْصِيلَ؛ لِأَنَّ هَذَا جَاءَ عَلَى
سَبِيلِ الْفَتْوَى، لَا عَلَى سَبِيلِ الرَّدِّ وَالنَّقْضِ)!!
فَأَقُولُ:

□ دعوى اعتذار متقوضة :

وَهَذَا - هَكَذَا - غَيْرُ صَحِيحٍ؛ وَقَدْ بَيَّنْتُ بَعْضَ وَجُوهِ بُطْلَانِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ
-تَعْلِيْقًا عَلَى تَقْرِيطِ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِي-.
وَأَزِيدُ -هَا هُنَا- وَجْهًا قَوِيًّا يُوَضِّحُ الْقَضِيَّةَ أَكْثَرَ، وَيُعْلِقُ الْبَابَ أَمَامَ
(الْمُتَلَمِّسِينَ) الْأَعْدَارَ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَالرَّادِّينَ مَعَاذِيرَ الْحَقِّ؛ فَأَقُولُ:
قَدْ ذَكَرَتِ اللُّجْنَةُ الدَّائِمَةُ -الْمَوْقُرَّةُ- فِي فَتَوَاهَا (خِيْدُ) أَخِينَا الْفَاضِلِ الدُّكْتُورِ
الشَّيْخِ خَالِدِ الْعَنْبَرِيِّ^(١) -مَتَّعَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ- تَحْذِيرَهَا مِنْ كِتَابِهِ -جُمْلَةً-، ثُمَّ قَالَتْ
-مُفْصَلَةً-: «وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَلِي...»!
فَذَكَرْتُ أَرْبَعَةَ مَاخِذَ عَلَيْهِ...

فَيَقَالُ -هُنَا- تَمَامًا-: (بَيَّنَّتْ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ)، أَوْ: (تَرَكَّتِ التَّفْصِيلَ)!!
لِأَنَّ حَرْفَ (مِنْ) فِي قَوْلِهِمْ: (وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَلِي): مُفِيدٌ لِلتَّبَعِصِ -كَمَا يَعْرِفُهُ مَنْ
يَعْرِفُهُ!-.

(١) وَرَدُّوْهُ -حَفِظَهُ اللَّهُ- عَلَى (الْفَتْوَى) قُوَّةً قَوِيَّةً.

أما وهو - في شأنه - غير موجود! فكيف يدعى مغناه؛ مع فقد مبناه؟ كما هو في صدر فتاؤهم - المشهورة! - في كتابي....
ألنيس هذا نقولاً؟!

□ بين (الفتوى)، و(الرد) :

ثم؛ ما التفريق (المعتبر) - (أخي) سعد - بين (الفتوى) و(الرد والنقض) - جمعاً، وتقريراً؟!

ألنيس من الفتاوى ما يتضمن ردًا - بل ردًا بالغاً؟!
ألنيس «الفتوى الحموية الكبرى»^(١) - لشيخ الإسلام - ردًا، ونقضًا وتحقيقاً؟!

ألنيس «فتوى في النصيرية»^(٢) - لشيخ الإسلام - ردًا، ونقضًا وتحقيقاً؟!
ألنيس «فتاى» ابن قدامة المقدسي «في ذم الشبابة، والرقص، والسماح» ردًا، ونقضًا وتحقيقاً؟!

ثم؛ ألنيس الوجوه التي أوردتها (فتوى اللجنة الدائمة) - في كتاب «التحذير» - متضمنة - عندهم - الرد، والنقض، والتحقيق؟!

□ نصيحة مشفق:

يا (أخ) سعد!
هذا نفس اعتذار بعيد عن العلم، والأناة... فاحذره، وإلا: تزدد منه!
نصيحة مشفق محب - لا يزال! - ...!

(١) وهي مشهورة متداولة.

(٢) وهي في «مجموع الفتاوى» (١٤٦/٣٥ - ١٦٠).

وَأَحْكَمْ بِالْعَدْلِ؛ وَلَوْ عَلَى نَفْسِكَ...

وَدَعَلَ مِنْ اعْتِبَارَاتِ الِاعْتِدَارَاتِ؛ الْمَلَأَى بِمَنْقُوصِ الْعِبَارَاتِ!!

وَإِنِّي عَنْ قَرِيبٍ -بِمَنْةِ اللَّهِ- زَائِرُكُمْ فِي (رِيَاضِ الْعِلْمِ وَالتَّوْحِيدِ)؛ فَتَجَهَّزْ -أُخِي!- وَنَهْيًا لِلنَّصَحِ وَالتَّقْوِيمِ... وَلَا تَنْسَ الْوَدَّ الْقَدِيمَ!

ثَانِيًا: أَمَّا قَوْلُ (الْأَخ) سَعْدَ -بَعْدَ:-

«وَكَانَ الْأَوَّلَى بِمِثْلِهِ الْإِدْعَانُ لِلْحَقِّ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ مَنْ صَدَرَتْ مِنْهُمْ الْفَتَوَى عُلَمَاءُ أَجْلَاءَ؛ أَكْثَرُ مِنْهُ عِلْمًا، وَأَكْبَرُ مِنْهُ سِنًا، وَأَقْدَمُ مِنْهُ فِي مَعْرِفَةِ الْعَقِيدَةِ؛ فَلَوْ أَنَّهُ كَتَبَ فِي ذَلِكَ كِتَابًا يَشْكُرُهُمْ فِيهِ، وَيَدْعُو لَهُمْ، وَيُعْلِنُ فِيهِ رُجُوعَهُ عَنْ تِلْكَ الْأَخْطَاءِ؛ لَقَطَعَ ذَابِرَ الْفِتْنَةِ، وَلَا كَبُرَ ذَلِكَ الْمَوْقِفَ مِنْهُ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ».

□ مع الحق.. إلى الموت -إن شاء الله-:

فَأَقُولُ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْحَقِّ خُصُومَةٌ وَلَا نِزَاعٌ...

بَلْ بَيْنَنَا -مَعَهُ- دَائِمًا -لِقَاءٌ وَوَعْدٌ- يَا (أَخ) سَعْدَ -مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ-.

فَوَاللَّهِ -وَوَاللَّهِ، وَبِاللَّهِ:-

لَوْ كَانَ الْحَقُّ (الْمُقْنِعُ) صَادِرًا مِنْ دُونِ هَؤُلَاءِ (الْعُلَمَاءِ الْأَجْلَاءِ) -مِنْ (أَخ) مِثْلِي، أَوْ دُونِي... بَلْ تَلْمِيزِي!- فَإِنِّي لَا أَجِدُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- أَذْنَى غَضَاظَةٍ -وَلَا أَقَلَّ حَرْجٍ- مِنْ الْأَنْصِياعِ لَهُ، أَوْ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ...

وَلَكِنَّ الشَّأْنَ فِي الْحُجَّةِ وَالذَّلِيلِ؛ اللَّذِينَ يَجْعَلَانِ الْقَلِيلَ كَثِيرًا، وَالصَّغِيرَ كَبِيرًا...

وَأِنْ كَانَ الْعَكْسُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْعَكْسُ! فَتَأَمَّلْ...

وَلَا أَلَيْنُ لَغَيْرِ (الْحَقِّ) أَقْبَلُهُ حَتَّى يَلِينَ لِضَرْسِ الْمَاضِغِ الْحَجَرُ

□ نردُّ، ولا نخنع:

نَعَمْ؛ نَرُدُّ، وَلَا نَدِلُّ، وَلَا نَتَّازِلُ... لِأَنَّ الْكَلَامَ يُقْبَلُ بِمَا يُرَافَقُهُ مِنْ دَلِيلٍ، لَا بِمُجَرَّدِ رَصْفِ الْحُرُوفِ، وَجَمْعِ الْأَقَاوِيلِ!!

كُلُّ كَلَامٍ مِنْهُ ذُو قَبُولٍ وَمِنْهُ مَرْدُودٌ سِوَى الرَّسُولِ

وهذه قاعدة (سلفية) - نقيّة -، لا إخال السنوات الخمس عشرة الماضية -أو بعضها منها!- قد أنست (الأخ) سعدًا إياها، أو جعلته يأبأها!

- أمّا أن علماء اللجنة (أكثر مني علمًا، وأكبر مني سنًا، وأقدم مني في معرفة العقيدة): فهذا بدهي لا يحتاج إلى ذكر -أصلاً-، وذلك لوجهين:

□ توضيح الواضحات:

الأول: أنه مُقرَّر في العقول، والقلوب -وليس مُجرَّد الأقلام؛ وفي مناسبات- ما! - انتقاء وتشهيه!!

الثاني: أنني لم أدع خلافه، فضلاً عن أن أزعم نقيضه -والحمد لله-.

فلماذا التشعيب -أيها (الأخ) الحبيب-!؟

و... الاعراف سيّد الأدلة..

- أمّا أن (أكتب كتاباً أشكرهم، وأدعو لهم):

فإني فاعل -الآن- لسبب، ولغير سبب!-:

... مُقدِّماً شكري الجليل، ونثائي الجزيل، ودُعائي الجميل: لِمَشَايِخِنَا

الكُبراء، وعُلمائنا الأجلاء، وأساتذتنا الفضلاء:

جزاء جهودهم الموفورة، وصنائعهم المشكورة، وآثارهم المشهورة..

وَمَنْ لَمْ يُقِرَّ بِهَذَا - بِلِسَانِ الْحَالِ، أَوْ الْمَقَالِ - : فَهُوَ مُشْكُوكٌ بِهِ، مَقْطُوعٌ بِسَبِيهِ،
مَنْقُوصٌ بِأَدَبِهِ...

... فَشَكَرَ اللَّهُ لَكَ - (أخي) سَعْدُ - عَلَى هَذَا الْعَهْدِ...

وَنَحْنُ مَعَكَ فِيهِ - مَاضِيًا، وَحَاضِرًا، وَمُسْتَقْبَلًا...

وَهَذَا وَغَدُ...

□ العرش، والنقش؛

- أَمَّا (الرَّجُوعُ عَنْ تِلْكَ الْأَخْطَاءِ)؛ فَيَقَالُ فِيهِ: أَثْبَتَ الْعَرْشَ، ثُمَّ انْقَشَ...

فَإِذَا ثَبَتَ عِنْدِي - وَانْشَرَحَ عَقْلِي - أَنْ (هَذِهِ) - حَقًّا - أَخْطَاءٌ؛ فَمَا الَّذِي
يُخْرِجُنِي مِنَ الرَّجُوعِ عَنْهَا؟!

وَلِمَاذَا نَحْنُ - أَصْلًا - أَهْلُ دِينٍ؛ نَتَسَبَّبُ إِلَى الْعِلْمِ، وَنَتَعَلَّمُ، وَنَكْتُبُ،
وَنُعَلِّمُ؟!

الْتَحْرِيرِ الْحَقِّ، وَالِدَّعْوَةَ إِلَيْهِ؟!

أَمْ لِرُكُوبِ الْخَطَا، وَالْإِصْرَارِ عَلَيْهِ؟!

□ بَيْنَ (الْمُخْطِئِ)، وَ(الْمُخْطِئِ)؛

- فَهَلْ يُلْزَمُ الْمُخْطِئُ لِغَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ مُصِيبًا فِي تَخْطِئَتِهِ - عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَاعِ -

دَوْمًا؟!

فَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ بِالنَّفْيِ - وَهُوَ الْمَطْنُونُ -؛ فَالْعَبِيرَةُ - إِذَنْ - بِالذَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ..

وَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ عَكْسَهُ - وَهُوَ بَعِيدٌ! -؛ فَقَدْ أُغْلِقَ الْبَابُ، وَانْقَطَعَ الْحِطَابُ...

وَحَيِّمِيذٌ؛ فَمَا مَعْنَى (الْإِذْعَانِ)، وَ(الرَّجُوعِ) إِذَا لَمْ تَعْمُرْ حَقَائِقَ هَذِهِ

الْكَلِمَاتِ: الْحَبْجُ وَالْيَبَّاتُ؟!

ثُمَّ هَلْ لِي -شَرْعًا- عَلَى اسْتِحْيَاءٍ وَوَجَلٍ! - أَنْ أَقْلِبَ هَذِهِ (الطَّلَبَاتِ) - وَلَا أَقُولُ: الْوَامِرَ! - عَلَى مَنْ رَدَّ - أَوْ: رَدُّوا!! - عَلَيَّ!؟

□ الدليل الدليل:

وَالْأَسْعَدُ بِالذَّلِيلِ هُوَ الَّذِي (كُلُّنَا) إِلَى مَا مَعَهُ ذَلِيلٌ...
وَلَقَدْ ذَكَرْتَنِي هَذَا (الْإِلْزَامُ!) - (الرُّجُوعُ عَنِ الْأَخْطَاءِ)! - بِمَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ
بَعْضُ كُتُبِ التَّارِيخِ مِنْ (الْإِلْزَامِ) مُخَالِفِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ - لَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنْ
يَكْتُبَ لَهُمْ (أَلْفَاظًا اقْتَرَحُوهَا عَلَيْهِ) ^(١)؛ وَإِلَّا!!!
فَمَا الرَّأْيُ -عِنْدَكَ- أَبَا عَبْدِ اللَّهِ!!؟

□ الرضا بالله، والله:

هَلْ تَفْتَرِحُ - أَوْ تَفْتَرِحُونَ! - عَلَيَّ أَلْفَاظًا أَكْتُبُهَا؛ إِرْضَاءً لَكُمْ، وَمُوَافَقَةً
لِخَوَاطِرِكُمْ؛ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ عِنْدِي الْقَنَاعَةُ (الشَّرْعِيَّةُ) الْكَافِيَةُ لِقَبُولِ مِثْلِ ذَلِكَ!؟ حَتَّى
تَنْتَهِيَ (الْمُشْكِلَةُ) الْمَرْعُومَةُ، وَتَقْطَعَ دَابِرُ الْفِتْنَةِ الْمُوْهُومَةِ!!
... هَلْ تَرْضَى - أَوْ تَرْضَوْنَ - ذَلِكَ - شَرْعًا، وَدِيَانَةً!؟
وَهَلْ هَذَا يُوَافِقُ النَّهْجَ السُّنِّيَّ، وَيَلْتَقِي الْمَنْهَجَ السُّنِّيَّ!؟
سُبْحَانَكَ رَبِّي...

«فَالْإِعْتِقَادُ لَا يَحْتَمِلُ الْمَجَامِلَةَ، وَلَا الْمَتَاجِرَةَ» ^(٢)...

(١) «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص ٤٠) - إشراف فضيلة الشيخ بكر أبو زيد - عافاه الله، وسدّدته -.

(٢) من كلام الشيخ بكر أبو زيد - عافاه الله، وسدّدته - كما سيأتي (ص ٢٤٦) -.

□ اعتذار، واعتذار:

وفي مثل هذا المقام -تماماً- قال من هو خير مني: لمن هو خير (منكم)؛ وهو الصحابي (الجيل) كعب بن مالك -رضي الله عنه-؛ لما ذكر كلمته الذهبية بين يدي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بصراحة، وجلالة؛ وهي قوله:

«... والله، لقد علمت: لئن حدثتك اليوم حديث كذب ترضى به عني؛ ليوشكن الله أن يسخطك علي! ولئن حدثتك حديث صدق تجد علي فيه؛ إنني لأرجو فيه عقبي الله...»^(١).

«فلا عذر عن النفس بالباطل -والجدال عنها^(٢)- لا يجوز»^(٣).

ولقد كنت قلت في الصفحة الثانية من رسالتي «الأجوبة الثلاثمائة..» -ما نصه-:

□ رد للكلام.. بكل احترام:

[ولما كان كلام أهل العلم -مهما سما قدرهم، وعلت مكانتهم- قابلاً للأخذ والرد، وداخلاً في دائرة الخطأ والصواب: رأيت كتابة (مناقشة هادئة) تحتوي على (أجوبة) علمية -مختصرة- تناقش ما ورد في فتوى اللجنة المؤقتة. ... فلعل ما سأوردُه -هنا- من دلائل وحجج -يكون سبيلاً يبين به وجه الحق، وباباً يظهَر منه طريق الصواب.

وَرَحِمَ اللهُ الإمامَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ حَسَنِ ابْنِ الإمامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ

(١) رواه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).

(٢) أو إلزامها!!

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤٤٧/١٤).

-رَجِمَهُمُ اللَّهُ- القائل:

«فَتَجِبُ عَلَى مَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ -إِذَا قَرَأَ كُتِبَ الْعُلَمَاءُ، وَنَظَرَ فِيهَا، وَعَرَفَ أَقْوَالَهُمْ-: أَنْ يَعْزِضَهَا عَلَى مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ -وَمَنْ تَبِعَهُ وَاتَّبَعَهُ إِلَى مَذْهَبِهِ-: لَا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ دَلِيلَهُ.

وَالْحَقُّ فِي الْمَسْأَلَةِ وَاحِدٌ، وَالْأَيُّمَةُ مُتَابُونَ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ؛ فَالْمُنْصِفُ يَجْعَلُ النَّظَرَ فِي كَلَامِهِمْ -وَتَأْمَلُهُ- طَرِيقاً إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَسَائِلِ، وَاسْتِحْضَارِهَا -ذَهْنًا-، وَتَمْيِزِهَا لِلصَّوَابِ مِنَ الْخَطِئِ؛ بِالْأَوَّلَةِ الَّتِي يَذْكُرُهَا الْمُسْتَدِلُّونَ؛ وَيَعْرِفُ -بِذَلِكَ- مَنْ هُوَ أَسْعَدُ بِالذَّلِيلِ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ فَيَتَّبِعُهُ.

وَالْأَوَّلَةُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُخَصَّرَ. -كَمَا فِي «فَتْحِ الْمَجِيدِ» (ص ٣٢٢) -لَهُ-.

.. فَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ أَبْتَدِئُ (الْأَجْوِبَةَ) -مَعَ كُلِّ التَّبَجُّيلِ وَالْإِخْرَامِ؛ لِمَشَايِخِنَا الْكِرَامِ-؛ لَعَلَّ كَلِمَاتِي -هُنَا- إِنْ شَاءَ اللَّهُ -تَكُونُ (مُتَلَايِمَةً) مَعَ مَا لَهُمْ فِي نَفْسِنَا مِنْ تَقْدِيرٍ وَمَكَانَةٍ...[.

وَأَقُولُ -الآن-:

□ ما الصواب؟! وما الحل؟!!

أَيُّ الْمَوْقِفَيْنِ أَذْنَى إِلَى الصَّوَابِ، وَأَبْعَدُ عَنِ الْإِرْتِيَابِ؟!

مَوْقِفِي: بِالْإِفْرَارِ وَالْإِكْتِبَارِ -لِلْكِبَارِ-؟!

أَمْ (مَوْقِفُهُ) -غَفَرَ اللَّهُ لَهُ-: بِالِإِشْعَالِ لِلنَّارِ -بِالتَّشْنِيعِ وَالْإِنْكَارِ-؟!

- أَمَّا (قَطَعَ دَابِرَ الْفِتْنَةِ): فَلَا يَكُونُ إِلَّا يَبِيدُ مَنْ فَتَحَ بَابَهَا، وَسَرَعَ أَسْبَابُهَا:

فَمَنْ الْمُبْتَدِئُ بِالرَّدِّ؟!

وَمَنِ الْمَفْتِيحُ لِلنَّقْدِ؟!

أَتَيْسَ (صَاحِبُ الْحَاجَةِ أَوَّلَى بِحَمْلِهَا)، وَاحْتِمَالِهَا -كَمَا قِيلَ-؟!

وَمِنْهُ -مَعَ الْمَعْدِرَةِ!- مَنْ طَرَقَ الْبَابَ: سَمِعَ الْجَوَابَ!

وَنَحْنُ -إِنْ شَاءَ رَبُّنَا الْحَقُّ- مَعَ الْحَقِّ، بِالْحَقِّ، إِلَى الْحَقِّ؟!

- أَمَا أَنْ (يُكْبِرَ ذَلِكَ الْمَوْقِفَ مِنِّي الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ):

فَهُوَ مَا أَرْجُوهُ، وَأَمْلُهُ -بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ ضَوَائِبُ ذَلِكَ (الْإِكْبَارِ) -الْمُشَارِ
إِلَيْهِ- مِنْ الْكَبِيرِ أَوْ الصَّغِيرِ! -مَعًا!- مَنِيَّةٌ عَلَى تَعْظِيمِ الْحَقِّ، لَا (الرَّهْبَةَ) مِنْ
(بَعْضِ) الْخَلْقِ (مَهْمَا سَمَا قَدْرُهُمْ، وَعَلَتْ مَكَانَتُهُمْ)، فَضْلًا عَنْ (الطَّمَعِ) = الْمَخْضِ
بِرِضَاهُمْ، أَوْ (الرَّغْبَةِ) = الْخَالِصَةِ بِشَأْنِهِمْ، وَالتَّقَرُّبِ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ (هَذَا) مُنَافٍ
لِلْإِخْلَاصِ^(١)...

ثَالِثًا: وَأَمَّا قَوْلُ (الأخ) سَعْدٍ -بَعْدَ- مُخْتَصِرًا إِيَّاهُ:-

«.... وَلَكِنَّهُ ضِدُّ ذَلِكَ فَعَلَّ، فَقَدْ بَادَرَ بِالرَّدِّ عَلَى اللَّجْنَةِ، رَدًّا يُعْلَقُ فِيهِ
أَخْطَآءُهُ بغيرِهِ، مُتَنَصِّلًا مِنْ تَبَعَاتِ مَا خَطَّئَهُ أَنَامِلُهُ فِي هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ، مُرَدِّدًا هَذِهِ
الْعِبَارَاتِ وَمِثِيلَاتِهَا: (هُوَ كَلَامٌ فَلَان، وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ كَلَامِي أَذْنَى شَيْءٍ... فَأَيْنَ؟!..

(١) وَرَجَمَ اللَّهُ الْإِمَامَ ابْنَ الْقَيْمِ -الْقَائِلَ فِي كِتَابِهِ- «الْفَوَائِدِ» (ص ٤٢٠)-«فَوَائِدُهُ»

-بِتَحْقِيقِي:

«لَا يَجْزِعُ الْإِخْلَاصُ فِي الْقَلْبِ، وَحَبَّةُ الْمَذْحِ وَالنَّشَاءِ، وَالطَّمَعُ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ؛ إِلَّا
كَمَا يَجْتَمِعُ الْمَاءُ وَالنَّارُ، وَالضُّبُّ وَالْحَوْتَ؛ فَإِذَا حَدَّثَتْكَ نَفْسُكَ بِطَلَبِ الْإِخْلَاصِ: فَأَقْبِلْ عَلَى
الطَّمَعِ -أَوَّلًا-: فَادْبِخْهُ بِسِكِّينِ الْيَاسِ، وَأَقْبِلْ عَلَى الْمَذْحِ وَالنَّشَاءِ: فَارْهَدْ فِيهِمَا زُهْدَ غُثَّاقِ
الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ، فَإِذَا اسْتَقَامَ لَكَ ذَبْحُ الطَّمَعِ، وَالزُّهْدُ فِي النَّشَاءِ وَالْمَذْحِ: سَهْلٌ عَلَيْكَ
الْإِخْلَاصُ».

وَأَيْنَ؟.. فَمَاذَا؟!!»

... إِلَى آخِرِ تَقُولِهِ عَنِّي - الْمَكَائِرَةُ -
فَأَقُولُ:

«هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا»!

□ سَكَوتٌ، وَسَكَوتٌ:

فَمَاذَا صَنَعْتَ - (أَخِي) سَعْدُ - بِمَا نَقَلْتُهُ عَنِّي - وَاخْتَصَرْتُهُ! - مِنْ أَسْئَلَةٍ،
وَاسْتَفْسَارَاتٍ؟!

وَمَا هُوَ الْجَوَابُ (عَلَيْهَا) - بَعْضًا، أَوْ كَلًّا؟!

أَمْ أَنَّهُ تَسْفِيهِ؛ بِقَالِبٍ (تَظَنُّ!) أَنَّهُ نَزِيهٌ نَبِيهٌ؟!

أَمَّا (تَعْلِيْقُ الْأَخْطَاءِ)، وَ(التَّصْلُ مِنْ التَّبَعَاتِ): فَهَذَا عَلَى اعْتِبَارِ ثُبُوتِ
الدَّعْوَى!

وَأَنَّى ذَلِكَ؟!

□ دَعْوَى، وَبَلْوَى:

وَهَذَا - أَيْضًا - ذَكَرَنِي (١) بِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُؤَرِّخِينَ؛ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى شَيْخِ
الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ظَلَمًا؛ كَمَثَلِ (مَنْعِهِ مِنَ الْفَتْوَى، أَوْ بِأَشْيَاءَ مِنْ هَذِهِ الْبَلْوَى، لَا
بَعْدَ إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ، وَلَا تَقَدُّمِ دَعْوَى، وَلَا ظَهْوَرِ حُجَّةٍ بِالدَّلِيلِ، وَلَا وَضُوحِ مَحْجَةِ
لِلتَّأْمِيلِ) (١).

(١) «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص ٣١٥) - إشراف فضيلة الشيخ بكر
أبو زيد - عافاه الله وسدده -.

وإِنْ كُنْتُ أَعْرِفُ مِنْ نَفْسِي -حَقًّا- أَنَّ أَكْثَرَ مَا عِنْدِي -يَقِينٌ- لَا يُقَارَنُ بِأَقْلٍ
مَا عِنْدَهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، بَلْ وَلَا عِنْدَ أَصْحَابِهِ، أَوْ تَلَامِيذِهِ...
وَالْاعْتِرَافُ سَيِّدُ الْأَدَلَّةِ...

وَبِالْمُقَابِلِ:

فَإِنْ كُنْتُ تُخَطِّئُنِي - (أَخِي) سَعْدًا! - فِي نَقْلِي هَذِهِ النُّقُولَ، أَوْ انْكَاسِي عَلَيْهَا
-فِيمَا فَهِنْتُهُ مِنْهَا-؛ فَلِمَ أَذًا لَا تَجْعَلُ الْمُنْقُولَ عَنْهُ هُوَ الْأَوْكَى بِالتَّخْطِئَةِ؟!

وَلِمَ أَذًا لَا يُضْحِي الْمَأْخُوضُ عَنْهُ هُوَ الْحَرِيَّ بِالْغَلَطِ؟!

أَمْ أَنْتَ -عَفْوًا- غَيْرُ (مُذْرِكٍ) لِعَوَاقِبِ (!) مَا (حَطَّئْتُهُ أَنَا مِلْكًا) مِنْ انْكَارٍ؟!
أَمْ أَنَّ حَائِطِي (!) قَصِيرٌ، سَهْلُ التَّسَلُّقِ!! فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَا تَطُولُ -فِيهِ-
حَائِطُ غَيْرِي -وَلَوْ اشْتَرَأْتِيبَتْ عَلَيْهِ وَكَثُرَتْ التَّعْلُقُ-؟!

(أَخِي) سَعْدًا!

إِنَّ نَبِيَّ عَمَلِكَ (!) فِيهِمْ رِمَاح!!

... فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِي!

□ كَلِمَةٌ فِيهَا بَيَانٌ:

وَمَا أَجْمَلَ كَلَامَ الْإِمَامِ الطُّبْرِيِّ فِي مُقَدِّمَةِ «تَارِيخِيهِ» (١/ ٧-٨) -فِيمَا يَلْتَقِي
مَا نَحْنُ فِيهِ- مِنْ طَرَفٍ! -:

«وَلْيَعْلَمْ النَّاطِرُ فِي كِتَابِنَا هَذَا أَنَّ اعْتِمَادِي فِي كُلِّ^(١) مَا أَخْضَرْتُ ذِكْرَهُ فِيهِ

= وَمَذْهَبُ (إِمَّا... وَإِلَّا): خَطِيرٌ جِدًّا... فَاحْذَرُوهُ، وَحَذَرُوا مِنْهُ؛ وَإِلَّا!
(١) أَوْ: جُلْ.

-مِمَّا شَرَطْتُ أَنِّي رَاسِمُهُ فِيهِ-؛ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا رُوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ^(١) الَّتِي أَنَا ذَاكِرُهَا فِيهِ، وَالْآثَارِ الَّتِي أَنَا مُسْتَبْدِهَا إِلَى رُؤَاتِهَا فِيهِ، دُونَ مَا أَذْرِكُ بِحُجَجِ الْعُقُولِ، وَاسْتَنْبِطَ بِفِكْرِ النُّفُوسِ^(٢)، إِلَّا التَّسِيرَ الْقَلِيلَ مِنْهُ.

إِذْ كَانَ الْعِلْمُ بِمَا كَانَ مِنْ أَخْبَارِ الْمَاضِينَ^(٣) -وَمَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ أَنْبَاءِ الْحَادِثِينَ^(٤)-: غَيْرَ وَاصِلٍ إِلَى مَنْ لَمْ يُشَاهِدْهُمْ وَلَمْ يُدْرِكْ زَمَانَهُمْ؛ إِلَّا بِإِخْبَارِ الْمُخْبِرِينَ، وَنَقْلِ النَّاقِلِينَ، دُونَ الاسْتِخْرَاجِ بِالْعُقُولِ، وَالِاسْتِنبَاطِ بِفِكْرِ النُّفُوسِ.

فَمَا يَكُنْ فِي كِتَابِي هَذَا مِنْ خَيْرٍ^(٥) ذَكَرْنَاهُ عَنْ بَعْضِ الْمَاضِينَ -مِمَّا يَسْتَنْكِرُهُ قَارِئُهُ، أَوْ يَسْتَشْغِيهِ سَامِعُهُ- مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ وَجْهًا فِي الصَّحَّةِ، وَلَا مَعْنَى فِي الْحَقِيقَةِ-؛ فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يُؤْتَ فِي ذَلِكَ مِنْ قِبَلِنَا، وَإِنَّمَا أَتَى مِنْ قِبَلِ بَعْضِ نَاقِلِيهِ إِلَيْنَا؛ وَأَنَا إِنَّمَا أَذِّنَا ذَلِكَ عَلَى نَحْوِ مَا أَدَّى إِلَيْنَا.

وَهَذِهِ أَمَانَةُ الْعِلْمِ، وَأَمَانَةُ حَمَلَتِهِ الْعُدُولِ -خَلَفًا عَنْ سَلَفٍ-...
فَأَقُولُ:

□ الفرع للأصل تتبع:

فَلِمَاذَا التَّخْطِئَةُ لِلْفُرْعِ، وَالتَّيَرُّتُ لِلْأَصْلِ؟!

أَمْ أَنَّ وِرَاءَ الْأَكْمَةِ مَا وَرَاءَهَا؟!

فَإِنْ كَانَا سَوَاءً؛ فَلِمَاذَا التَّكْيِيرُ -بِالتَّكْفِيرِ-؟!

(١) أَوْ: نَقَلْتُ مِنَ النُّصُوصِ.

(٢) وَهُوَ مَا يَقْبَلُ التَّغْلِيطَ الْمُبَاشِرَ، وَالتَّخْطِئَةَ الْجَلِيَّةَ.

(٣) أَوْ: عَقَائِدِهِمْ، أَوْ عُلُومِهِمْ.

(٤) أَوْ نَقْلِ.

فَكَفَتْ إِذَا كَانَتْ التَّخْطِئَةُ - أَصْلًا - غَيْرَ قَائِمَةٍ؛ - لَا فَرْعًا، وَلَا أَصْلًا - ١٩
وَمِنْهُ: مَا قُلْتُهُ فِي «الْأَجْوِبَةِ الْمُتَلَايِمَةِ» (ص ١٢) بَعْدَ النُّقْلِ عَنِ ابْنِ الْقَيْمِ،
وَالذَّهَبِيِّ - ثُمَّ تَخَطَّيْتِي ذَوْنَهُمَا! -
«لِمَاذَا لَا يُحْمَلُ ثَقْلِي عَنْهُمَا - وَهُوَ عَيْنُ كَلَامِهِمَا وَقَوْلُهُمَا - عَلَى ذَلِكَ
- أَيْضًا - ١٩! وَهُوَ الْأَصْلُ».
وَأَكْرَرُهَا - الْآنَ - لِأَنِّي لَمْ أَحْظَ - وَقَدْ لَا أَخْطِئُ! - بِجَوَابِ!
لِمَاذَا؟! ^(١)

رَابِعًا: وَأَمَّا قَوْلُ (أَخِي) سَعْدٍ - بَعْدَ - عَقِبَ ثَقْلِهِ عَدَدًا مِنَ الثُّقُولِ عَنِّي -:
«... لِنَحْ مَا هُنَالِكَ مِنْ عِبَارَاتِهِ الْمُزَوَّقَةِ دَائِمًا بِعَلَامَاتِ الاسْتِفْهَامِ وَالتَّعْجُيبِ
الَّتِي يَمْلَأُ بِهَا مُؤَلَّفَاتِهِ، بِحَيْثُ أَصْبَحَتْ عَلَمًا عَلَيْهِ، وَلَمْ أَقْرَأْ لِأَحَدٍ مِمَّنْ أَلْفَ مَنْ
يَحْشُدُ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ كَحَشْدِهِ، وَهِيَ عَلَامَاتُ الْإِنْفِعَالِ؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي عَرَفِ
الْمُؤَلِّفِينَ وَالْمُحَقِّقِينَ».
فَأَقُولُ:

□ من قوانين الكتابة والبيان:

تَزْوِيقُ الْعِبَارَاتِ (بِعَلَامَاتِ الاسْتِفْهَامِ وَالتَّعْجُيبِ): أَمَرَ حَسَنٌ مَحْمُودٌ فِي
قَوَائِنِ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ بِهِ تُعْرَفُ وَجُوهُ الْقَوْلِ، وَتُمَيَّزُ الْمَعَانِي عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَتُقَرَّبُ
إِلَى الْقَارِئِ مَقَاصِدُ الْمَصْنُفِ وَالْكَاتِبِ فِي كُلِّ جُمْلَةٍ، بَلْ كُلِّ كَلِمَةٍ....
قال الإمام الشاطبي في «الموافقات» (٣/ ٣٤٧):

(١) وَرَجَمَ اللَّهُ شَيْخَنَا الْكَبِيرَ الَّذِي كَانَ - كَثِيرًا مَا يَقُولُ - فِي مِثْلِ هَذَا الْجَالِ - رَجَمَ اللَّهُ
السُّؤَالَ!!

«إِنَّ عِلْمَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ -الذي يُعرفُ به إعجازُ نظم القرآن، فضلاً عن معرفة مقاصد كلام العرب- إِنَّمَا مدارُهُ على معرفة مُقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المُخاطَب، أو المُخاطَبين، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمُهُ بحسبِ حالين، وبحسبِ مُخاطَبين، وبحسبِ غير ذلك؛ كالاستفهام: لفظُهُ واحدٌ، ويدخلُهُ معانٍ أُخرى؛ مِن تقرير، وتوبيخ، وغير ذلك، وكالأمْرِ: يدخلُهُ معنى الإباحة، والتَّهديد، والتعجيز، وأشباهها، ولا يدلُّ على معناها المراد إلاّ الأمورُ الخارجة، وعمدتها مُقتضيات الأحوال...»
أقول:

ولقد كان بعضُ أصحاب الحديث يُمدِّحون بما يمتزُّون به من (الشكل والنقط)^(١) -ضبطاً للكلام، وتجويداً للبيان-...

...فذاك عَجِيبٌ (!) مِن (الأخ) سَعْدٍ -بل عَجِيبٌ جدًّا-؛ إذ كَيْفَ يَقْلِبُ مَا يُحْمَدُ وَيُمدِّحُ؛ لِيَصِيرَ -عنده!- مُنْتَقِداً مَذْمُوماً؟!

وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ (الترقيم، وَعَلَامَاتِهِ)^(٢) صَارَ عِلْماً مُسْتَقِلاً خَاصًّا -كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَابِع-؛ لَهُ قَوَاعِدُهُ، وَلَهُ أَصُولُهُ؛ لَيْسَ تَزْوِيقًا، وَلَا زَخْرَفَةً!! وَلَكِنْ؛ لَا عَجَبَ: فَقَافِدُ الشَّيْءِ لَا يُعْطِيهِ... -هَذَا أَوَّلًا-

□ النفي ليس علماً:

- وَأَمَّا ثَانِيًا: فَقَوْلُهُ -فِي هَذِهِ (الْعَلَامَاتِ)-:

(١) كما في «تهذيب التهذيب» (١/٢٥١ - ترجمة تَهْزِ بْنِ أَسَد).

(٢) وَرِسَالَةُ الْعَلَامَةِ أَحْمَدُ زَكِي بَاشَا الْمِصْرِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٣٥٣هـ) -بِهَذَا الْاسْمِ!- المطبوعة السائرة-: مشهورة عند الباحثين، معروفة عند الجاديين.

«بِحَيْثُ أَصْبَحْتَ عَلِمًا عَلَيْهِ، وَلَمْ أَقْرَأْ لِأَحَدٍ مِمَّنْ أَلْفَ مَنْ يَحْشُدُ هَذِهِ
الْعَلَامَاتِ كَحَشْدِهِ...»
فَأَقُولُ:

أَمَّا هَذِهِ؛ فَلَا -يَا (أخي) سَعْدُ-!
وَهَذَا مِنْكَ -أَصْلَحَ اللَّهُ شَأْنَكَ- حُكْمٌ عَلَى نَفْسِكَ: أَنْكَ -حَقًّا-
(لَمْ تَقْرَأْ!).

وَأَحْشَى -جِدًّا، جِدًّا- أَنْ (التَّغْيِرَاتِ) -الْجَدِيدَةِ!- وَصَلَتْ بِكَ إِلَى أَنْ
(لَا تَقْرَأْ!!)

فَهَذِهِ - (أخي) سَعْدُ- مُصِيبَةٌ؛ أَرْجُو أَنْ لَا تَكُونَ مُوَاقِعًا لَهَا؛ وَإِلَّا: فَأَرْجُو
-مَرَّةً أُخْرَى- أَنْ تُعْجَلَ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا، وَالصُّدُودَ عَنْهَا...
فَهَلِ (النَّفْيِ) -أَيُّهَا (الأخ)- عِلْمٌ؟
وَمِنْ أَصُولِ (الْعِلْمِ): مَنْ عِلِمَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ...

□ انظر، واحكم:

فَمَا رَأَيْكَ بِهَذَا النَّصِّ الْمَقُولِ -صورة- عَنْ شَيْخِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ،
وَمُقَدِّمِهَا، وَفَارِسِ مِيذَانِهَا: الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقِ الْبَارِعِ، الْأُسْتَاذِ اللَّغَوِيِّ الْأَدِيبِ
الْأَرِيبِ^(١) مُحَمَّدُ مُحَمَّد شَاكِر -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِنْ كِتَابِهِ «الْقَوْسُ الْعَذْرَاءُ»
(ص ٥٨)، -وَهُوَ مَطْبُوعٌ بِالْحَجْمِ (الْوَسَطِ)^(٢)!-:

(١) ولا إخالكَ تُجادُلُ -أيضًا- بهذا!!

(٢) و«أجوتي»: بِالْحَجْمِ (الكبير)... فتأمل.

[أَعُوذُ بِرَبِّي وَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ! .. مَاذَا يَقُولُ الرَّجُلُ ؟
 أُجِبْنِي ؟ ! نَعَمْ .. لَا ! .. أَرَى سُورَةَ مِنَ الْعَقْلِ ، لَا تَحْلَجَاتِ الْخَبَلُ !
 وَعَيَّتِي صَفَاءَ كَمَاءِ الْقِلَابِ ، وَعِزِّيْنِ أَثْفِ سَمًا وَاعْتَدِلْ
 وَجِبْهَةَ رَأْسِي ، تَمَاهُ النِّعَمِ فِي سُودٍ وَسَرَاءِ ثُبُلْ
 أُعْطِي بِهَا الْمَالَ ؟ ! هَذَا الْخَبَالُ ! قَوْمٌ وَمَالٌ كَهَذَا ؟ تُكِلْ !!
 وَيَارَبَّ ! يَارَبَّ ! مَاذَا أَقُولُ ؟ .. أَقُولُ نَعَمْ ! ! لَا ! فَهَذَا خَطْلُ
 أُبِيعُ !! وَكَيْفَ ! .. لَقَدْ كَادَنِي بِعَقْلِي هَذَا الْخَبِيثُ الْمَجْلُ
 أَفَارِقُهَا ! وَيْلَكَ !! هَذَا السَّفَاهُ ! قَوْمِي ! كَلَّا ! تَحْدِينِي وَجَلْ !!
 أَجَلْ !! بَلْ هُوَ الْبُؤْسُ يَاوْ عَلِيَّ ! فَاغْرَاهُ بِي ! وَيَحَهُ ! مَا أَضَلَّ !!
 يُسَاوِمُنِي الْمَالَ عَنْهَا ؟ ! نَعَمْ ! .. إِذَا لَيْسَ الْبُؤْسُ حُرًّا أَذَلَّ

... وَلَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّصْرُ (مُصَوِّرًا) عَنْ أَصْلِ الْكِتَابِ، لَا أَنْ
 أَنْصَدَ حُرُوفَهُ مِنْ جَدِيدٍ! لَعَلَّ (الْحُجَّةَ) تَكُونُ -فِيهَا- أَقْوَى -كالحديد-!!
 وَلَمْ أَجِدْ نَفْسِي -عَقِبَ نَقْلِي السَّابِقِ- إِلَّا قَائِلًا عَلَى وَرَائِهِ، وَفَافِيَتِهِ -فِي
 شَيْءٍ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ!-:

تُعَارِضُ حَقِّي بِرَأْيٍ هَزِيلٍ أَلَا أَفْقَهُ مَقُولَةَ عِلْمٍ كَمَلٍ
 فَهَذَا إِمَامٌ عَلِيٌّ جَلِيلٌ بِهِ الْحَقُّ يُدْرَى فَفِيهِ اسْتَدِلُّ
 أَخُو الْجَهْلِ سَهْلٌ عَلَيْهِ الرُّدُودُ وَلَكِنْ عَسِيرٌ عَلَيْهِ الْخَجَلُ!

وَأَنسِي أَنزَرَهُ (سَعْدًا) بِحَقِّ وَلَكِنْ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ الْأَجَلُ
وَالْأَفْذَا مِنْهُ حُكْمٌ عَلَيْهِ بِكُلِّ وَضُوحٍ وَدُونِ وَجَلٍ^(١)

□ فَاين (الدعوى) من (الحقيقة)؟!

هَلْ عَدَدَتْ - (أخي) سَعْدٌ - عَلَامَاتِ الْاسْتِفْهَامِ وَالتَّعَجُّبِ الْمُثَبَّةَ فِي هَذَا
النَّصِّ - الَّذِي كَتَبَهُ هَذَا الْإِمَامُ - ؟!

... لَا؛ إِنَّهَا أَرْبَعُونَ عَلَامَةً - بِالْكَمَالِ وَالْتِمَامِ -!

وَحَتَّى لَا يُقَالَ - وَقَدْ يُقَالُ! -: إِنَّ هَذَا شِعْرٌ؛ فَأَيْنَ النَّثْرُ؟!

فَأَقُولُ: بَلْ هُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ (النَّثْرَ) هُوَ الَّذِي تَوْضَعُ عَلَيْهِ (فِي غُرَفِ الْمُؤَلِّفِينَ!)
- هَذِهِ الْعَلَامَاتُ - أَكْثَرَ مِنْ (الشَّعْرِ) ...

... وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَلَتَنْتَظِرْ عَلَامَاتِ (الْاسْتِفْهَامِ وَالتَّعَجُّبِ) عِنْدَ الْأُسْتَاذِ مُحَمَّدٍ
شَاكِرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ الْفَذَّ «أَبَاطِيلُ وَأَسْمَارُ» (ص ٩٢ و ٩٣ و ٤٦٧ - مَثَلًا -)!

وَهَا هُوَ (آخِرُ) - لَكِنْ مِمَّنْ لَا (يَقْدِرُ) (الْأَخ) سَعْدٌ عَلَى تَقْدِيرِهِ! - يُورِدُ
تِسْعًا وَعِشْرِينَ عَلَامَةً (اسْتِفْهَامٍ وَتَعْجِبٍ) فِي صَفْحَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ؛ وَهُوَ سَفَرٌ
الْحَوَالِي^(١) (١) فِي أُكْتُوبَتِهِ: «وَعُدَّ كَيْسَنَجَر» (١٠٨ - ١٠٩)!!

(١) مَعَ التَّنْبِيهِ - آخِرًا - إِلَى أَنَّ مَا تَضَمَّنَتْهُ (كَلِمَاتُ) الْأَمْتَاذِ مُحَمَّدٍ شَاكِرٍ - هَذِهِ -
مِنْ مَعَانٍ وَإِعْجَازَاتٍ (!) لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا مِنِّي، وَلَا مُرَادًا لِي؛ فَتَأَمَّلْ!
و... الْحَيْرَةُ فِيمَا اخْتَارَهُ اللَّهُ.

(١) يُنْظَرُ (شَيْءٌ) مِنْ تَقْدِيرِهِ فِي كِتَابِي «الدَّرَرُ الْمُتَلَاثِنَةُ بِنَقْضِ الْإِمَامِ الْأَبْنَانِيِّ (فَرِيَّة)
مُؤَافَقَتِهِ الْمُرْجَعَةِ» - وَهُوَ مَطْبُوعٌ حَدِيثًا فِي مَكْتَبَةِ الْفَرْقَانِ - عَجْمَان -؛ سَدَّدَ اللَّهُ الْقَائِمِينَ عَلَيْهَا إِلَى
مَزِيدٍ مِنَ التَّرْفِيقِ.

بَلْ هَا هُوَ أَسْنَاذُنَا الْعَلَامَةُ الْمُحَدَّثُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْمُحْسِنِ بْنِ حَمْدِ الْعَبَّادِ الْبَدْرُ - مَتَّعَ اللَّهُ بِعُلُومِهِ - فِي رِسَالَتِهِ «الرَّدُّ عَلَى الرَّفَاعِيِّ» (ص ١٠٣): يُورِدُ سِتَّ عَشْرَةَ عِلَامَةً وَفِي (ص ١٠٢): ثَلَاثَ عَشْرَةَ عِلَامَةً!

مَعَ أَنَّ الْكِتَابَ مِنَ الْحَجْمِ (الصَّغِيرِ!) فَتَأْمَلْ.

□ نشر، أم (نشر)؟!

وَلِمَادَا أُبْعِدَ كَثِيرًا؟! فَهِيَ هُوَ الْأَخُ الشَّيْخُ حَاتِمُ بْنُ عَارِفِ الْعَوْنِيِّ - سَدَّاهُ اللَّهُ - يُورِدُ مِثْلَ (ذَلِكَ) - بَلْ قَدْ يَكُونُ أَكْثَرًا! - فِي بَعْضِ صَفَحَاتِ كِتَابِهِ لَهُ نَشْرَتُهُ (ذَارُ عَالَمِ الْفَوَائِدِ!) - وَهِيَ نَفْسُهَا (النَّاشِرَةُ!) لِرِسَالَتِهِ «رَفْعُ اللَّائِمَةِ»، وَغَيْرِهَا مِنْ الرِّسَالِ (المُهَدَّفَةِ!) ^(١) - الْمَعْرُوفَةِ! - وَهُوَ كِتَابُ «إِجْمَاعِ الْمُحَدِّثِينَ...» كَمَا فِي

(١) كَمِثْلَ مَا كَتَبَهُ (!) عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعِمْرَانُ - هَذَا اللَّهُ - فِي مُقَدِّمَةِ (تَحْقِيقِهِ!) لِكِتَابِهِ «مُخْتَصَرُ الصَّائِرِ الْمُسْتَوْلِ» (ص ١٠) - لِلْبُعَلِيِّ - (نَشْرًا!) ذَارُ عَالَمِ الْفَوَائِدِ -؛ تَغْلِيْقًا مِنْهُ - عَلَى قَوْلِهِ نَفْسِهِ! - فِي مَسْأَلَةِ سَبِّ اللَّهِ - تَعَالَى -، أَوْ رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: غَايَرًا بِشَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأَتْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ - فَيَمْنُ يَكْفُرُ بِالسَّبِّ - مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِحُرْمَتِهِ، لَكِنَّهُ صَدَرَ مِنْهُ عَنِ، أَوْ غِيْظًا - فَقَالَ - مُعْرَضًا -:

«أَوْ سُوءَ تَرْبِيَةٍ، عَلَى قَوْلِ الْبَعْضِ»!

هَكَذَا!! «الْبَعْضُ»!!

بِالتَّنْكِيرِ وَعَلَى الْإِنْهَامِ!!

وَلَيْسَ الْمُرَادُ - يَقِينًا - إِلَّا شَيْخَنَا الْإِمَامَ...

وَهَذَا - مِنْ هَذَا الْعَامِزِ - الْمُرْغُضُ - جَهْلٌ لِحَقِيقَةٍ = بِحَقِيقَةٍ! - قَوْلِ شَيْخِنَا، وَضَابِطٌ حُكْمِهِ... وَكَتَبْتُ قَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ - مُفَصَّلًا - فِي رِسَالَتِي «مَعَ شَيْخِنَا نَاصِرِ السَّنَةِ وَالْدِّينِ...» (ص ٢٣)، وَكَرَّرْتُهُ فِي «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِيَةِ...» (ص ٧٤-٧٥) - مُبَيِّنًا الْفَرْقَ (الْعِلْمِيَّ) - الدَّقِيقَ - بَيْنَ (السَّبِّ) وَ(الْمَالَعِ)... فَهُوَ - بِمَكَابِرَتِهِ - هَذِهِ! - إِمَّا جَهْلٌ، أَوْ تَجَاهُلٌ!!

وَلَا أَكْرَرُهَا - أَنَا - هُنَا - ثَالِثَةً؛ فَلْيَنْظُرِ الْكَلَامُ وَالْيَتَانُ - ثَمَّةً -.

(صَفَحَتْنِي ٨٧-٨٩) - الْمُتَقَابِلَتَيْنِ -؛ فَفِيهِمَا ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ عَلَامَةً (اسْتَفْهَمَ وَتَعَجَّبَ)! وَانْظُرْ (ص ٦) وَ(ص ١٠) - وَغَيْرَهَا^(١) - مِنْهُ -.

وَبِمُنَاسَبَةٍ ذَكَرْتُ هَذَا الْكِتَابَ؛ فَقَدْ أَعْجَبَنِي مِنْهُ طَرَفٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ مُصَنِّفِهِ -وَفَقَّهَ الْمُؤَلِّى-؛ رَأَيْتُ فِيهَا نَفْسًا حُلُوءًا، وَكَلَامًا حَسَنًا؛ يَلِيْقُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي هَذَا الْمَقَامِ -أَعْنِي: مَقَامَ بَيْحِي وَرَدِّي، لَا مَقَامَ (عَلَامَاتِ التَّعَجُّبِ وَالِاسْتَفْهَامِ!!)-؛ قَالَ -وَفَقَّهَ اللَّهُ- (ص ٦-٧) -بَعْدَ تَوَطُّئِهِ وَتَمْهِيدِهِ-:

□ وهكذا أقول:

«... وَبَنَاءٌ عَلَى ذَلِكَ: فَإِنِّي لَا أَحِلُّ لِمَنْ لَمْ يَتَشَرَّبْ قَلْبُهُ وَدُمُهُ وَعِظَامُهُ الدُّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ، الْقَائِمَةَ عَلَى نَبْذِ التَّقْلِيدِ وَاعْتِمَادِ الدَّلِيلِ = أَنْ يقرأَ هَذَا الْبَحْثَ؛ فَإِنَّكَ لَسْتَ مُحَدِّثًا قَوْمًا بِحَدِيثٍ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ، وَأَيُّ فِتْنَةٍ أَكْبَرُ مِنْ فِتْنَةٍ مَنْ يَرَى التَّقْلِيدَ هُوَ الدِّينَ، وَيَعُدُّ اتِّبَاعَ الدَّلِيلِ هُوَ الْبِدْعَةُ، إِذَا مَا قَرَأَ بَحْثًا قَائِمًا عَلَى ضِدِّ مَا يَرَاهُ؟!»

أَقُولُ ذَلِكَ؛ لِأَنِّي فِي هَذَا الْبَحْثِ قَدْ نَاقَشْتُ إِحْدَى مُسَلِّمَاتِ التَّقْلِيدِ، وَسَمَخْتُ لِنَفْسِي أَنْ أَجْعَلَهَا مَسْأَلَةً قَابِلَةً لِلْبَحْثِ، وَالْعَرَضِ عَلَى الدَّلِيلِ.

= وَلَكِنِّي (أُزِيدُ) -هنا- بِالنَّقْلِ عَنْ شَيْخِنَا -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَوْلَهُ -فِي الْمَجْلِسِ نَفْسِيهِ- ذَاكَ -سَوَالًا، وَجَوَابًا- مِنْهُ -نَفْسِيهِ- أَثْنَاءَ شَرْحِهِ، وَبَيَانِهِ:

«أَمَّا: هَلْ يَخْرُجُ مِنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ مَنْ (يَسُبُّ) الذَّاتَ الْإِلَهِيَّةَ؟!»

هَذَا -بِلَا شَكٍّ- مَا يَحْتَاجُ إِلَى سَوَالٍ -فَضْلًا عَنْ جَوَابٍ-؛ لِأَنَّهُ الْكُفْرُ الَّذِي ذَرَّ قَرْنُهُ.

قُلْتُ: وَالْمَعَانِدُ -بعدَ خَيْرَةٍ!- لَا يُجِدِي مَعَهُ إِلَّا الدُّعَاءُ... لَهُ... أَوْ... عَلَيْهِ.

(١) وَلِئَنِّي (الْأَخْشَى) -فِي الْمَرَّةِ الْقَادِمَةِ!- أَنْ (يَعُدُّوا) عَلَيَّ: الْقَوَامِيلَ، وَالنَّقَاطَ،

وَالْأَفْوَاسَ، وَ... وَ...

فَمَا لَعَلُّهُ فِي (الْأُولَى) لَيْسَ بِمَانِعِهِمْ مِنَ (الثَّانِيَةِ)!!

فَأَوْصَلَنِي هَذَا النَّظْرَ السَّلْفِيَّ إِلَى نَسَفِ تِلْكَ الْمُسْلِمَةِ، وَبَيَانِ أَنَّهَا خَطَأٌ
مَحْضٌ، لَيْسَ لَهَا مِنَ الْحَقِّ نَصِيبٌ!!

فَمَاذَا أَعْمَلُ؟! إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ يَنْقُضُ تِلْكَ الْمُسْلِمَةَ!!

لَقَدْ عَانَيْتُ -أَنَا قَبْلَ غَيْرِي- مِنْ زَعْوَعَةِ الْأَدِلَّةِ لِتِلْكَ الْمُسْلِمَةِ، وَكُنْتُ أَعَالِجُ
-مِنْ أَثَارِ الْإِلْفِ الْعِلْمِيِّ، وَرُسُوحِ الْبَدْهِيَّاتِ الْوَهْمِيَّةِ^(١)- شِدَّةً عَظِيمَةً، لَمْ
أَتَجَاوَزْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ مِنَ اللَّهِ -تَعَالَى-، حِينَ صَدَفْتُ مَعَ الْمَنْهَجِ السَّلْفِيِّ فِي نَبْذِهِ
التَّقْلِيدِ، وَاعْتِمَادِهِ الدَّلِيلَ!

لِذَلِكَ؛ فَإِنِّي لَنْ أَعْجَبَ إِنْ عَالَجَ غَيْرِي مِثْلَ تِلْكَ الشَّدَّةِ أَوْ أَشَدَّ، بَلْ لَنْ
أَعْجَبَ إِنْ خَالَ الْإِلْفُ الْعِلْمِيُّ -وَرُسُوحُ الْبَدْهِيَّاتِ الْوَهْمِيَّةِ- دُونَ اقْتِنَاعِهِ بِمَا جَاءَ
فِي هَذَا الْبَحْثِ.

وَلَنْ أَعْجَبَ -بَعْدَ ذَلِكَ- إِنْ أَنْكَرَهُ وَشَنَعَ فِي إِنْكَارِهِ؛ لَكِنْ لِيَعْلَمَ هَذَا: أَنَّهُ
قَدْ غُلِبَ عَنْ مَنْهَجِهِ الْقَائِمِ عَلَى الدَّلِيلِ، وَأَنَّهُ قَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهِي مِنْ
السُّمُوعِ عَنِ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى.

أَقُولُ هَذَا كُلُّهُ؛ لِشِدَّةِ ثِقَتِي بِصِحَّةِ مَا تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ، وَلَأَنِّي لَمْ أَتْرُكْ سَبِيلًا مِنْ
سَبِيلِ التَّحَرِّيِّ وَالتَّثَبُّتِ إِلَّا وَسَلَكْتُهُ، وَكَبَحْتُ نَفْسِي بِالْحِلْمِ وَالْأَنَاقَةِ؛ حَتَّى عَزَمْتُ
عَلَى نَشْرِ مَا أَثْمَرَهُ ذَلِكَ الْجُهْدُ وَالتَّدْبِيرُ، وَالِاسْتِدْلَالُ وَالتَّحَلُّمُ وَالتَّائِي^(٢).

وَإِنْ كُنْتُ -وَلَمْ أَزَلْ- أَعْلَمُ مِنْ ضَعْفِ الْإِنْسَانِ وَجَهْلِهِ مَا يُبْكِيْنُ مَعَهُ أَنْ

(١) فكيف إذا سور هذا -كله- بسياج (الإرهاب الفكري!) -في مسألة أكبر من

هذه-!!؟

الأمر -إذا- أشد وأنكى!

(٢) وهو -ولله الحمد- لسان حالي، بل لفظ قالي...

يَحِيفَ الْخَيْفَ الْعَظِيمَ، وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، لَكِنْ مَاذَا أَعْمَلُ؟
وَالْحَقُّ أَمَامِي أَرَاهُ كَالشَّمْسِ، وَالْأَدِلَّةُ تَتَوَارَدُ تَتَرَى عَلَى إِحْقَاقِهِ، وَإِزْهَاقِ الْبَاطِلِ.

□ يَقِينٌ يَقِينِي، وَانْشِرَاحٌ قَلْبِي؛

أَقُولُ:

فَهَذَا -وَاللَّهِ- مَا أَنَا مُطْمَئِنٌّ بِهِ، مُنْشَرِّحٌ لَهُ؛ لَا فِي مَسْأَلَةٍ حَدِيثِيَّةٍ، أَوْ فقهِيَّةٍ
-فَدَّ يَتَسَمَّعُ الْقَوْلُ فِيهَا لِلرَّائِي وَالرَّائِيْنِ!-، وَلَكِنْ فِي مَسْأَلَةٍ (مِنْ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ
الْكِبَارِ، وَمِنْ أَصُولِ الدِّينِ الْعَظْمَى)؛ فَالْأَمْرُ فِيهَا أَقْوَى، وَأَمْضَى.

فَهَلْ مِنْ مَعْدَرَةٍ عِلْمِيَّةٍ بِحُجَّةٍ قَوِيَّةٍ؟

وَهَلْ مِنْ انْخِلَاعٍ عَنْ عِبَادَةِ التَّبَعِيَّةِ؟

لَا بِالْهَوَى؛ وَإِنَّمَا بِالْبَيِّنَةِ الْجَلِيلَةِ...

فَذَا أَصْلُ أَصُولِ (دَعْوَتِنَا) الْمُبَارَكَةِ السَّلَفِيَّةِ.

نَجْدِيَّةٌ، وَشَامِيَّةٌ...

وما أَجْمَلَ كَلَامَ الْعَلَامَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَزِيرِ الْيَمَانِيِّ -المتوفى سنة
(٨٤٠هـ)- فِي كِتَابِهِ «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم»
(٢٠٣/١-٢٠٤):

«وَمَنْ قَصَدَ وَجْهَ اللَّهِ -تعالى- فِي عَمَلٍ مِنَ أَعْمَالِ الْبِرِّ وَالتَّقَى؛ لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُ
أَنْ يَتْرُكَهُ، لِمَا يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَطَا، وَأَقْصَى مَا يُخَافُ أَنْ يَكِلَ حُسَامُهُ فِي
مُعْتَرِكِ الْمُنَاطَرَةِ وَيَنْبُو، وَيَعْتَرِ جَوَادُهُ فِي جَالِ الْمَجَادِلَةِ وَيَكْبُو، فَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ؛
إِنْ أَخْطَأَ، فَمَنْ الَّذِي عُصِمَ؟! وَإِنْ خَطِئَ؛ فَمَنْ الَّذِي مَا وُصِمَ؟! وَالْقَاصِدُ لَوْجِهِ
اللَّهُ، لَا يَخَافُ أَنْ يُنْقَذَ عَلَيْهِ خَلَلٌ فِي كَلَامِهِ، وَلَا يَهَابُ أَنْ يُدَلَّ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِهِ،

بل يحب الحق من حيث أتاه، ويقبل الهدى ممن أهداه، بل المخاشنة بالحق
والنصيحة: أحب إليه من المذاهنة على الأقوال القبيحة، وصديقك من أصدقك لا
من صدقك.

وفي نوايع الكلم، وبدائع الحكيم: عليك بمن يُنذِرُ الإِسْـلَـمَ^(١) والإِبْـلَـاسَ^(٢)،
وإِيَّاكَ وَمَنْ يَقُولُ: لا بأس، ولا تأس.

فإن وقف على كلامي ذكي لا يستقويه، أو جاف يسخر منه ويستزريه؛
فلاؤلى بالذكي أن يخفض لي جناح الذل من الرحمة، ويشكر الله على أن فضله
علي بالحكمة.

وأما الآخر الزاري، وزند الجهالة الواري؛ فإن العلاج لترقيق طبعه الجامد:
هو الضرب في الحديد البارد^(٣)، ولذلك أمر الله بالإعراض عن الجاهلين، ومدح
به عباده الصالحين.

وأما ثالثاً: فقول (الأخ) سعد - حَوَّلَ (التَّعَجُّبَ وَالِاسْتِفْهَامَ) -: (وهي
عَلَامَاتُ الانْفِعَالِ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي عُرْفِ الْمُؤَلِّفِينَ وَالْمُحَقِّقِينَ)!!

(١) هو الخزي مان.

(٢) هو الشر.

(٣) ولقد ذكرت هذه الكلمة (!) بما نُقِلَ عن بعض أفاضل أهل العلم في شيء من
(البيان) نُقِلَ (عنا) - في واقعة ما - من قوله - عفا الله عنه - فيه: «هذا بيان بارد»!!
... وإلى الآن وأنا أجد في أن أعرف (!) وجوه برؤيه - أو برؤيته -: ولم أقدر ...
ونما فضلي - زاده الله فضلاً - بأن يبين هذه الوجوه؛ على معنى النصح، وعلى وجه
التواصي بالحق والصبر ...

... واللهم اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان.

فَجَوَابُهُ -مَعَ الْأَسْفِ الشَّدِيدِ الْمَدِيدِ- أَنْ أَقُولَ: هَذَا كَلَامٌ مَنْ لَا يَدْرِي
-يَا (أَخِي) سَعْدُ-، بَلِ الْعَكْسُ هُوَ الصَّوَابُ - (كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ) فِي الْبَدَائِهِ
وَالْمُسَلَّمَاتِ-...

فَأَيُّ (عُرْفٍ) تَدْعِيهِ -هَذَا-!؟

□ هَذَا عِلْمٌ؛ فَأَعْلَمْ:

وَالصَّوَابُ -الَّذِي لَا صَوَابَ سِوَاهُ- أَنْ ضَبِطَ عِلَامَاتِ (التَّرْقِيمِ) -وَهِيَ
الْعِلْمُ الْمُسْتَقِلُّ بِذَاتِهِ- (عِلَامَةٌ) مِنْ عِلَامَاتِ التَّائِقِ فِي الْكِتَابَةِ، وَالنِّظَامِ فِي عَقْلِ
الْكَاتِبِ، وَالرَّاحَةِ النَّفْسِيَّةِ (!) فِي قَلْبِهِ إِلَى قَلَمِهِ -فَضْلاً عَنْ وَجُوبِ بَعْضِهَا
-وَلُزُومِهِ- فِي بَعْضِ الْمَقَامَاتِ-... لِذَا؛ تَرَاهُ يُدَقِّقُ -جِدّاً- بِأَنْ يَضَعَ عِلَامَةً تَعْجِبُ
هُنَا، لِيُضَيِّفَ إِلَيْهَا عِلَامَةً اسْتَفْهَامَ هُنَاكَ، ثُمَّ لِيَجْعَلَهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ -لِمَزِيدٍ مِنْ
التَّنْبِيهِ- فِي مَوْضِعٍ ثَالِثٍ... وَهَكَذَا^(١)...

وَلَكِنْ؛ كَمَا أَسْلَفْتُ -قَبْلًا-: (فَاقِدُ الشَّيْءِ لَا يُعْطِيهِ)..

وَلَا أَقُولُ -مَا قَالَ فِي (أَخِي) سَعْدًا!-: هَذَا (تَمْوِيهِ)^(٢)!!

حَاصِماً: ثُمَّ قَالَ (الْأَخ) سَعْدُ:

«وَالْمَهْمُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ: أَنْ مَنْ يَقْرَأَ رَدَّهُ هَذَا، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ. قَدْ يَغْتَرُّ
بِأَسْلُوبِهِ فِي الرَّدِّ، وَبِرَاعَتِهِ فِي الْأَلْفَاظِ، وَأَسْلُوبِهِ فِي التَّمْوِيهِ، فَيَشْكُ فِي مُصَدِّاقِيَةِ
اللَّحْنَةِ، وَيَتَّهَمُهَا بِالتَّقْوُلِ عَلَيْهِ، وَظُلْمِهِ، وَبُهْتَانِهِ.

(١) بل كيف سنفرّق بين (الاستفهام التقريري؟)، و(الاستفهام الإنكاري؟) دون

علامات التّرقيم -هذه-!؟

وانظر «جواهر البلاغة» (ص ٩٣-٩٤) للأستاذ أحمد الهاشمي.

(٢) انظر ما سيأتي -بعْدَ- مُبَاشَرَةٍ!!

وَهَذَا الَّذِي يَرْمِي إِلَيْهِ بِكِتَابِهِ هَذِهِ...
فَأَقُولُ:

□ حقيقة الأمر:

- (حَقِيقَةُ الْأَمْرِ) - (أَخِي) سَعْدٌ - لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا أَهْلُ الْإِنْصَافِ...
أَمَّا أَنْ يُوَافِقَ أَمْرٌ - مَا - مَا فِي النُّفُوسِ (!)؛ لِيُوَيْدَ، وَيُنْصَرَ، وَيَتَّقَوِيَ بِهِ عَلَى
بَعْضِ الْمُرَادَاتِ: فَإِنَّ (حَقِيقَةَ الْأَمْرِ) فِيهِ أَنَّهُ عَلَى (وَفَقٍ) مَا قِيلَ:
أَوْفَقَ شَنْ طَبَقَهُ وَأَفَقَهُ فَأَعْتَقَهُ^(١)

فَلَيْسَ ثَمَّةَ إِلَّا الْمُوَافَقَةُ فِي الْمَقَاصِدِ، لَيْسَ إِلَّا...
نَقُولُ هَذَا عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ؛ وَإِلَّا فَإِنَّا نُنْزِعُ (الْمَشَايخَ) - الْكِبَارَ - عَنْ ذَلِكَ،
وَأِنْ خَطَّأْنَا هُمْ فِي بَعْضٍ مِمَّا هُنَالِكَ...

□ الحق... بالدليل:

فَالْحَقُّ حَصْرٌ عَلَى الدَّلِيلِ، وَلَيْسَ مَحْضُورًا بِقَالَ أَوْ قِيلَ...
فَلَيْسَ عِنْدَ (الْمَشَايخَ) - الْكِبَارَ - إِلَّا نُصْرَةُ الْحَقِّ، وَالْإِنْصَارُ لِلْهُدَى؛ لَا دُنْيَا
تُدْنِيهِمْ مِنْهَا، وَلَا مَنْصِبٌ تَشْرَبُ أَغْنَاؤُهُمْ إِلَيْهِ، وَلَا جَاءَ يَتَزَاحَمُونَ عَلَى آبَائِهِ، وَلَا
اسْتِشْرَافٌ لِحُسْنِ يَسْعُونَ إِلَيْهِ...
كَيْفَ؛ وَقَدْ غَرَا الشَّيْبُ، وَوَهَى الْبَدَنُ، وَأَزِفَ الرَّحِيلُ - يَبْقَيْنَ -، وَأَعْمَارُ
أُمْتِي بَيْنَ السِّتِّينَ وَالسَّبْعِينَ!!؟
(فَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ) عَلَى وَفَقٍ مَا قِيلَ:

(١) «الْمُسْتَفْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ» (ص ٤٣٢).

قُرْبَ الرَّحِيلِ إِلَى دِيَارِ الْآخِرَةِ فَاجْعَلْ إِلَهِي خَيْرَ عُمْرِي آخِرَهُ
 أَقُولُ هَذَا حُسْنُ ظَنٍّ بِهِمْ، لَا تَرْكِيَّةَ مُطْلَقَةٍ؛ فَاللَّهُ: ﴿... أَغْلَمَ بِمَنِ اتَّقَى﴾،
 وَاللَّهُ -تَعَالَى- حَسْبُهُمْ-، وَلَا أَزْكِيهِمْ عَلَيْهِ -سُبْحَانَهُ-.
 - أَمَّا (الْأَسْلُوبُ فِي الرَّدِّ، وَالْبِرَاعَةُ فِي الْأَلْفَاظِ):
 فَإِنَّ كَانَ الْقَصْدُ: الثَّناء؛ فَشَكَرَ اللَّهُ لَكَ - (أَخِي) سَعْدُ- إِنْصَافَكَ لِأَخِيكَ
 -وَلَوْ جَاءَ مُتَأَخِّرًا بَعْضُ الشَّيْءِ!-.
 وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ: الطَّعْنَ وَالْعَمَزُ؛ فَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ الْبُرْهَانُ عَلَى الْادِّعَاءِ: ﴿قُلْ
 هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾...

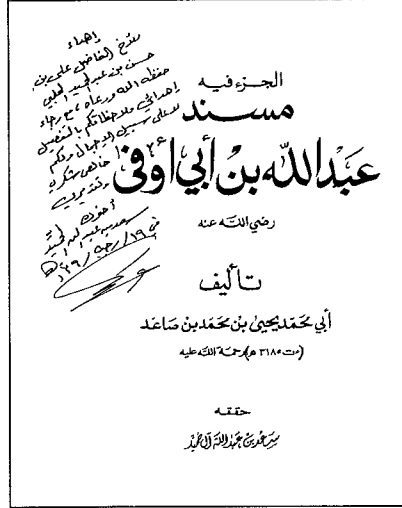
□ تمويه (التمويه):

وَالَّذِي يَبْدُو لِي -مَعَ الْأَسْفَ الشَّدِيدِ الْمَدِيدِ!- أَنَّ (الْأَخ) سَعْدًا أَرَادَ الثَّانِيَةَ!!
 نَعَمْ؛ أَرَادَ الثَّانِيَةَ، وَذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ:
 الْأَوَّلُ: أَنَّ ذَخِيرَتَهُ اللَّغْوِيَّةَ وَاهِيَةً، وَبِالْثَّانِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحُكْمِ بِالْبِرَاعَةِ
 -أَوْ تَقْيِضِهَا- عَلَى وَجْهِهَا الْحَقُّ! -ولو في هذا الباب!!-.
 وَمَا مَوْضُوعُ (عَلَامَاتِ التَّعَجُّبِ وَالِاسْتِفْهَامِ) عَنَّا بِبَعِيدٍ!!
 الثَّانِي: قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا -مُبَاشَرَةً-: (وَأَسْلُوبِي فِي التَّمْوِيهِ)!!!
 فَأَقُولُ (لِأَخِي) سَعْدُ -هَامِسًا:-
 سَامَحَكَ اللَّهُ...
 تَمْوِيهِه^(١) ١٩! ١٩! ١٩!

(١) وَلَقَدْ كَرَّرَ (التَّمْوِيهِ!) -بذَكَرِهِ!- فِي مَوْضِعٍ آخَرَ -فِي آخِرِ تَقْرِيطِهِ!-

... أَهَذَا آخِرُ مَطَافِكْ؟!

بَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ لِي (إِهْدَاءً) - قَبْلَ نَحْوِ خَمْسَةِ عَشَرَ عَامًا! - بِخَطِّكَ
- عَلَى أَوَّلِ كِتَابِكَ - فِيمَا أَظُنُّ!؛ هَذِهِ صُورَتُهُ - لِلذِّكْرِى - وَمَا أَذْرَاكَ مَا الذِّكْرِى!!:-



أَمْ أَنْ هَذَا كَانَ - (أَخِي) سَعْدُ - قَبْلَ الذُّكُورَاهِ - بَلْ وَالْمَاجِسْتِيرِ!-
وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْمَاجِسْتِيرِ، وَالذُّكُورَاهِ؟!
أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَهُ!

... وَلَقَدْ قُلْتُ فِي قَصِيدَةٍ لِي بِعُنْوَانِ (الْمَثُورَةُ السُّلْفِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ
الرَّدِيَّةِ)^(١) - لِمَنْاسِبَةٍ عَرَضَتْ - مَا نَحْنُ فِيهِ مِثْلَهَا!:-

(١) انظُرْهَا - كَامِلَةً - فِي كِتَابِي «الرَّدُ الْبَرْهَانِي فِي الْإِتِّصَارِ لِلْإِمَامِ الْأَبْيَانِي» (ص ٢٤٧- =

أَيْنَ الْوَفَاءُ الْحُرُّ مِنْ أَصْحَابِهِ؟ بَلْ أَيْنَ خِلَانُ الزَّمَانِ الْأَوْرَدِ؟
وَأَقُولُ - الْآنَ - بِمَا يُنَاسِبُ الْمَقَامَ -:

□ في حكمة الشعر:

بَلْ أَيْنَ أَهْلُ الْحَقِّ فِي إِنْصَافِهِمْ؟ بَلْ أَيْنَ (سَعْدٌ) فِي الْكَلَامِ التَّالِيدِ؟
بَلْ أَيْنَ (إِهْدَاءٌ) لَهُ فِي «مُسْنَدِ»؟ ذَلِكَ (أَيْنُ أَوْفَى) لِلِإِمَامِ (الصَّاعِدِ)
أَتُرِيدُ (مُلْحُوظَاتِنَا) مِنْ حَقِّنَا (تَفْصِيلُهَا) بِالْحَتْمِ حَتْمَ السُّودِ
لَا لَسْتُ تَطْلُبُ لِلْعُمُومِ وَمِثْلُهُ (إِجْمَالُ) رَأْيِ بَلْ بِـ (تَفْصِيلِ) نَدِي
بَلْ فَوْقَ هَذَا كُلِّهِ (تَقْدِيرُكُمْ) مَعَ (شُكْرِكُمْ) وَ(أُخُوَّةٍ) بِتَوَدُّ
مَاذَا تَغَيَّرَ يَا (أَخِي) بِحَالِكُمْ؟ أَمْ أَنَّهُ (رَدُّ لِفَعْلٍ) مُجْهِدِ؟
فَاللَّهِ أَرْجُو أَنْ يَرُدَّ لِشَارِدِ قَبْلَ الْمَمَاتِ هُوَ الْقَرِيبُ مِنَ الْعَدِ

□ بين (التخطفة)، و(التشكيك):

سادساً: ثُمَّ قَالَ (الْأَخُ) سَعْدٌ -عَاطِفًا عَلَى مَا قَدَّمَ مِنْ كَلَامٍ حَوْلَ (مَنْ يُقْرَأُ
الرُّدَّ)-:

«... فَيْشُكُّ فِي مُصَدِّاقِيَّةِ^(١) اللَّجْنَةِ، وَيَتَّهِمُهَا بِالتَّقُولِ عَلَيْهِ، وَظُلْمِهِ، وَبُهْتَانِهِ.
وَهَذَا الَّذِي يَرْمِي إِلَيْهِ بِكِتَابَتِهِ هَذِهِ..!!»

= (٢٥٣)، وَقَدْ طُبِعَ قَرِيبًا.

(١) في «المعجم الوجيز» (ص ٣٦٢): «مُصَدِّاقُ الْأَمْرِ: الدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِهِ».

فَأَقُولُ: هُنَا مَسْأَلَتَانِ:

الأولى: هَلْ يُلْزَمُ مِنَ التَّخْطِئَةِ التَّشْكِيكُ؟!

وَهَلْ نَحْنُ فِي أَمْرِ لَا يُقَالُ فِيهِ إِلَّا: صِدْقٌ! أَوْ: كَذِبٌ!! أَيْ: أَسْوَدُ،
أَوْ أَيْضُ؟!

وَهَلْ هَكَذَا تُعَالِجُ الْمَسَائِلَ، وَتُنَاقِشُ الدَّلَائِلَ؟!

... أَفَلَا يُوجَدُ بَيْنَ (الْأَسْوَدِ) وَالْأَيْضِ دَرَجَاتٌ وَدَرَجَاتٌ؛ هِيَ لِهَذَا
-تَارَةً- أَقْرَبُ، وَمِنْ ذَاكَ -تَارَةً أُخْرَى- أَبْعَدُ؟!

□ المشايخ: بشر، نعم؛ بشر:

أَمْ أَنْ (اللَّجَنَةُ الدَّائِمَةُ^(١)) فَوْقَ النَّقْدِ؟!

لَا إِحْوَاحَ -وَلَا أَظُنُّ، وَلَا أَتَوَقَّعُ، وَلَا أَحْتَمِلُ!-: أَنْ يَقْبَلَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ
الْفَضِيلَةِ الْمَشَايِخِ هَذَا الْقَوْلَ، وَلَا مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ -لَا بِلِسَانِ الْمَقَالِ، وَلَا بِلِسَانِ
الْحَالِ-...

فَاللَّجَنَةُ أَفْرَادُهَا بَشَرٌ، وَالْبَشَرُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَمَنْ هَذَا حَالُهُ يُصَحِّحُ
وَيُصَحِّحُ، يَنْتَقِدُ وَيَنْتَقَدُ، يُخْطِئُ وَيُخْطِئُ...

فَكَانَ مَاذَا؟!

«فَالكَلَامُ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَلَا مِنْ خَلْفِهِ: هُوَ كَلَامُ اللَّهِ فِي
كِتَابِهِ الْعَزِيزِ الْكَرِيمِ، وَكَلَامُ مَنْ شَهِدَ بِعِصْمَتِهِ الذِّكْرَ الْحَكِيمَ؛ وَكُلُّ كَلَامٍ بَعْدَ

(١) وَلَقَدْ (بَلَّغَنِي) أَنْ لَيْغَضَ أَفَاضِلِ أَهْلِ الْعِلْمِ نَقْدًا لِرُوصَفِ (اللجنة) بِ: (الدائمة)!
وَمُنْخَطُهُ فِي نَقْدِهِ ظَاهِرٌ؛ وَلَكِنْ: مَا جَوَابُ أَصْحَابِ الْفَضِيلَةِ (عَلَيْهِ)؟!

ذلك: فله خطأ وصواب، وقشر ولباب»^(١).

□ صور من واقع (اللجنة)، ومنهجيتها:

وفي مُقدِّمة الطَّبْعَةِ الثَّالِثَةِ لِكِتَاب «فَتَاوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ» (٥ / ١) - بِقَلَمِ جَامِعِ الْفَتَاوَى: الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الدُّوَيْشِ - قَوْلُهُ:

«... وَلَكِنْ فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ تَمَّ تَلَاوِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَخْطَاءِ الطَّبَاعِيَّةِ، وَإِعَادَةُ النَّظَرِ فِي بَعْضِ الْخَوَائِبِ الشَّكْلِيَّةِ، كَمَا أَعَادَتِ اللَّجْنَةُ النَّظَرَ فِي بَعْضِ الْفَتَاوَى الَّتِي قَدْ يَخْصُلُ مِنْهَا الْبَيَاسُ لَدَى الْبَعْضِ، وَجَزَى اللَّهُ كُلَّ مَنْ سَاهَمَ فِي إِبْدَاءِ مُلَاحَظَاتٍ كَانَتْ لَهَا الْأَثَرُ الْكَبِيرُ فِي التَّصْحِيحِ خَيْرَ الْجَزَاءِ».

إِذَنْ: فَهَنَّاكَ:

أ - إِعَادَةُ نَظَرٍ.

ب - الْبَيَاسُ فِي بَعْضِ الْفَتَاوَى.

ج - إِبْدَاءُ مُلَاحَظَاتٍ - مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَوْ طَلَبَتِهِ^(٢) -.

د - قَبُولُ (اللَّجْنَةِ) لِهَذِهِ الْمُلَاحَظَاتِ، وَتَعْدِيلُهَا.

- هَذَا أَمْرٌ.

(١) «العواصم والقواصم» (٢٢٣/١) لابن الوزير اليماني.

(٢) وفي (صفحة ٢٤) دُعَاءُ لِمَنْ (أَبْدَى مُلَاحَظَةً يُسْتَفَادُ مِنْهَا).

وفي (صفحة ٤٨) بَيَانٌ أَنَّ (تَبَادُلَ الرَّأْيِ يُسَهِّلُ الْوُصُولَ إِلَى الصَّوَابِ)؛ سَوَاءً أَكَانَ هَذَا التَّبَادُلُ دَاخِلِيًّا أَمْ خَارِجِيًّا، أَصِيلًا أَمْ وَافِدًا؛ الْمَهْمُ: الدَّلِيلُ...

□ اختلاف (اللجنة) فيما بينها :

- وأمر ثان :

أَنْ مِنَ الْقَوَاعِدِ النَّظَائِمِيَّةِ فِي آيَةِ عَمَلِ اللِّجْنَةِ فِي فِتَاوِيهَا، أَنْ: (لَا تَصْدُرَ
الْفَتَاوَى عَنِ اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ إِلَّا إِذَا وَافَقَتْ عَلَيْهَا الْأَغْلَبِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ مِنْ أَعْضَائِهَا
- عَلَى الْأَقْل-، عَلَى أَنْ لَا يَقِلَّ عَدَدُ النَّاظِرِينَ فِي الْفَتَاوَى عَنْ ثَلَاثَةِ أَعْضَاءٍ، وَإِذَا
تَسَاوَتْ الْأَصْوَاتُ يَكُونُ صَوْتُ الرَّئِيسِ مُرْجَحًا^(١).

فَالْمَجَالُ مُفْتَوَحٌ - وَمَقْسُوحٌ - لِأَنْ تَخْتَلِفَ اللِّجْنَةُ فِيمَا بَيْنَهَا.

فَهَلِ الْعِلْمُ - وَالْعَمَلُ - فِي هَذَا - لَهَا - وَحْدَهَا - دُونَ بَقِيَّةِ الْخَلْقِ ؟!

أَمْ أَنَّ الْمَجَالَ مُنَاحٌ لِكُلِّ أَحَدٍ - كَائِنًا مَنْ كَانَ - مَا دَامَ أَنَّ مَعَهُ الدَّلِيلَ وَالْحَقَّ ؟!

الْجَوَابُ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُنْبَهَ عَلَيْهِ!

وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ اللِّجْنَةَ - مِنَ النَّاحِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ - (نَهَجَتْ فِي مَسَلِكِهَا اخْتِيَارَ الرَّأْيِ
الَّذِي يُسَيِّدُهُ الدَّلِيلُ - بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهِ) - كَمَا وَرَدَ فِي مُقَدِّمَةِ «فَتَاوَى
اللِّجْنَةِ..» (١/ ٤٨) -.

وَهَذَا عَيْنُ مَا أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ، رَاجِيًا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَذَلِكَ - مِنَ النَّاحِيَةِ
الْعَمَلِيَّةِ التَّطْبِيقِيَّةِ -، وَهُوَ الظَّنُّ بِأَصْحَابِ الْفَضِيلَةِ الْمَشَايخ - زَادَهُمُ اللَّهُ تَوْفِيقًا -.

ولسماحة أستاذنا الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - قَصَبُ السَّبْقِ فِي هَذَا
الْمَنْهَجِ الرَّائِقِ الْبَدِيعِ - إِنْحِقَاقًا لِلْحَقِّ، وَنُصْحًا لِلْخَلْقِ؛ كَمَا قَالَ فَضِيلَةُ الْأَخِ الشَّيْخِ
الدُّكْتُورِ حَمْدِ الشُّنُوتِيِّ - وَفَّقَهُ الْمَوْلَى -:

«كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِذَا اخْتَلَفَ مَعَ أَحَدِ الْمَشَارِكِينَ لَهُ فِي الْفَتَاوَى، أَوْ الْمُنَاقَشِينَ

(١) مقدمة فتاوى اللجنة.. « (١/ ٤٨) - وما قبل وما بعد -.

له من أهل العلم [مَعَ لَجْنَةِ الْفَتَاوَى - أو نحوها - في الحكم]؛ يُكثِرُ أَنْ يَقُولَ: «اتَّهَمَ رَأْيُكَ، اتَّهَمَ رَأْيُكَ».

سألت شيخنا وشيخَ شيوخنا العلامةَ المُحَقِّقَ الفقيهَ السُّلَفيَ عبدَ الرزاق عفيفي -رحمَهُ اللهُ- وكانَ أكبرَ سِنًا مِنَ الإمامِ ابنِ بازٍ -رحمَهُ اللهُ-، وأقدمَ مِنه في الفتوى:

إذا اختلفتم في الحكم مَعَ الشَّيْخِ ابنِ بازٍ فكيف تصنعون؟ فقال لي: بعد انتهاء المناقشة يكرِّرُ عليَّ: «اتَّهَمَ رَأْيُكَ، اتَّهَمَ رَأْيُكَ»، وأنا كذلك أقولُ له، حتَّى يَنتَهِيَ الأمرُ إمَّا بالاتِّفَاقِ في الحكم، أو صدورِ الفتوى بما يقرُّره الرئيسُ ومن وافقه. وكان يكرِّرُ -رحمَهُ اللهُ- عند الاختلاف -قولَ: (اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ)»^(١).

وأمرٌ نالِثٌ:

□ مراجعة، وتراجع:

مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الدَّوَيْشِيُّ فِي مُقَدِّمَتِهِ عَلَى «فَتَاوَى اللَّجْنَةِ..» (١/ ٤٩):

«... ثُمَّ تَشَاوَرْتُ مَعَ اللَّجْنَةِ، وَاقْتَضَى النَّظَرُ أَنْ تُرَاجَعَ مِنْ قِبَلِهِمْ؛ حِرْصًا عَلَى تَحْرِيرِ الْفَتَاوَى، وَاخْتِيَارِ الصَّالِحِ^(٢) مِنْهَا لِلنَّشْرِ...».

وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْبَشَرِيَّةِ -مِنْ جِهَةٍ-، وَعَلَى الْفَضْلِ وَالْأَنَاءَةِ -مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى-.

(١) «الإبريزية في التسعين البازية» (ص ١٦٧).

(٢) وهذا (يُفْهَمُ) -ولا بُدَّ!- أَنَّ هُنَاكَ مَا هُوَ غَيْرُ صَالِحٍ لِلنَّشْرِ!

... بَلْ لِمَاذَا تُبْعَدُ - بِعِيدًا - ١٩؟

فَهَذَا (مُسَوَّد) «رَفَعَ اللَّائِمَةَ» - نَفْسُهُ - (ص ١٨) يَنْتَرِفُ - أَخِيرًا!! -
بِذَلِكَ؛ قَائِلًا - فِي اللَّجْنَةِ -:

«فَهُمْ يَشْرُوعُونَ مُعَرَّضُونَ لِلْخَطِ!»

فَإِنَّ هَذَا - كُلَّهُ - مِنْ تَهْوِيشِ (أَخِي) سَعْدٍ عَلَيَّ؛ كَأَنِّي ارْتَبَكْتُ فَطِيعَ
الْمُوبِقَاتِ، وَقَارَفْتُ كَبِيرَ السَّيِّئَاتِ ١٩؟

- أَمَا دَعَوَى (التَّقْوَى)، وَ(الظُّلْمِ)، وَ(الْبُهْتَانِ)؛ فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى دَعْوَى
التَّشْكِيكِ فِي (المُصْداقَةِ) ... وَهِيَ مَنْفِيَّةٌ!!

فَتَسْلَقِي الدَّعْوِيَانِ، فَتَسَاقَطَانِ!

□ تَقْدِيرُ (اللَّجْنَةِ)، وَاحْتِرَامُهَا:

وَلَسْتُ أَذْرِي - وَقَدْ أَذْرِي! - لِمَاذَا أَعْمَضَ (!) (أَخِي) سَعْدٌ عَيْنَهُ (!) عَنْ
كَلِمَاتِي الْمُوقُورَةِ - وَالْحَمْدُ لَهُ - بِالتَّقْدِيرِ، وَالتَّجِيلِ، وَالْإِحْتِرَامِ، وَالْإِكْبَارِ - فِي
«الْأُجُوبَةِ الْمُتَلَايِمَةِ» - لِلَّجْنَةِ الْمُحَرَّمَةِ -:

- أَلَمْ يَقْرَأْ وَصْفِي لِكِتَابِي - نَفْسِهِ - ابْتِدَاءً - (ص ٤) بِأَنَّهُ: «مُنَاقَشَةُ هَادِئَةٍ»
لِلْفَتَوَى ١٩؟

- أَلَمْ يَقْرَأْ وَصْفِي لِلَّجْنَةِ - مِرَارًا - بِ(الْمِجْلَةِ) - كَمَا فِي (ص ٦ و ١٦ و ١٨
و ٢٧ و ٣٤) -، وَ(الْمُوقُورَةِ) - كَمَا فِي (ص ١١ و ١٦ و ٢٥ و ٢٨ و ٣١ و ٣٤ و ٣٥
و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥) -.

- أَلَمْ يَقْرَأْ قَوْلِي (ص ٤):

«... فَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ ابْتَدَيْتُ (الْأُجُوبَةَ) - مَعَ كُلِّ التَّجِيلِ وَالْإِحْتِرَامِ؛

لِمَشَايَحِنَا الْكَرَامِ-؛ لَعَلَّ كَلِمَاتِي وَمُنَاقَشَتِي -هُنَا- إِنْ شَاءَ اللَّهُ- تَكُونُ (مُتَلَايِمَةً)
مَعَ مَا لَهُمْ فِي نَفْسِنَا مِنْ تَقْدِيرٍ وَمَكَانَةٍ...».

- أَلَمْ يَقْرَأْ وَصَفِي (ص ٢٣) لأَعْضَاءِ (اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) بـ: (الْجِلَّةِ مِنْ
الْأَيْمَةِ)؟! وَ (ص ٢٤): (السَّادَةُ الْأَفَاضِلُ، وَالْمَشَايِخُ الْأَكَابِرُ)؟!

- أَلَمْ يَقْرَأْ قَوْلِي فِي «الْأَجُوبَةِ» (ص ٣٥):

«... مَعَ التَّقْدِيرِ -مَرَّةً أُخْرَى وَأُخْرَى- لِمَشَايَحِنَا الْأَفَاضِلِ فِي اللَّجْنَةِ
الْمَوْفُورَةِ... وَلَا تَنَافَرْ -كَمَا هُوَ جَلِيٌّ ظَاهِرٌ- بَيْنَ التَّجْهِيلِ وَالْإِحْتِرَامِ، وَبَيْنَ نَقْضِ
الدَّعْوَى وَتَقْدِ الْكَلَامِ».

- أَلَمْ يَقْرَأْ (ص ٤١) قَوْلِي فِي «اللَّجْنَةِ»: «... وَهِيَ مَنْ هِيَ؛ مَكَانَةً، وَمَنْزِلَةً،
وإِرْشَادًا، وَتَوْجِيهًا».

- أَلَمْ يَقْرَأْ قَوْلِي (ص ٤٢): «وَمَشَايَحِنَا أَنْبَلُ، وَأَجَلُّ، وَأَرْفَعُ...».

- أَلَمْ يَقْرَأْ قَوْلِي (ص ٤٤): «مَعَ التَّقْدِيرِ لِعِلْمِهِمْ، وَالْإِعْتِرَافِ بِمَكَانَتِهِمْ،
وَالْتَّجْهِيلِ لِفَضْلِهِمْ، وَالْإِحْتِرَامِ لِأَشْخَاصِهِمْ».

- وَقَوْلِي (ص ٣٤): «مَعَ تَوْكِيدِ التَّقْدِيرِ وَالْإِجْلَالِ».

- أَلَمْ يَقْرَأْ وَصَفِي لِلَّجْنَةِ -وَأَعْضَائِهَا- بِ(مَشَايَحِنَا) -مِرَارًا- (ص ٣٤ و ٣٥
و ٣٧ و ٣٨ و ٤٣ و ٤٤)؟!

- أَلَمْ يَقْرَأْ دُعَائِي -الْمُتَكَرِّرَ- لِلَّجْنَةِ -وَأَعْضَائِهَا الْأَفَاضِلِ-:

(ص ١١ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩): (سَدِّدْهُمْ اللَّهُ).

(ص ٣١): (نَصْرَهُمُ اللَّهُ).

(ص ٣٤): (أَيِّدْهُمْ اللَّهُ بِتَوْفِيقِهِ).

(ص ٣٤): (وَفَقَّهُمُ اللَّهُ لِمَرْضَاتِهِ).

(ص ٣٧ و ٣٨): (حَفِظَهُمُ اللَّهُ).

(ص ٣٥): (فَجَزَى اللَّهُ مَشَايَحَنَا خَيْرَ الْجَزَاءِ).

- أَلَمْ يَقْرَأْ قَوْلِي - فِي خَاتِمَةِ «الْأُجُوبَةِ» (ص ٤٨) -:
«وَحَتَمًا:

هَذَا آخِرُ مَا عِنْدِي (الآن) - عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ؛ وَاللَّهُ الْمُوفُّ لِلصَّوَابِ.
رَاجِيًا - مِنْ سَادَتِنَا الْمَشَايِخِ - إِعَادَةَ الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ؛ فَهُوَ الْمَأْمُولُ - مِنْهُمْ -
وَالْمُنْتَظَرُ...

(وَمَنْ كَانَتْ الْحُجَّةُ مَعَهُ؛ فَهُوَ الْمُصِيبُ) - كَاتِبًا مَنْ كَانَ! - كَمَا قَالَ الشَّيْخُ
الإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْمُؤَلَّفَاتِ» (القِسْم
الثَّالِثُ / ج ٢ / ص ٣٦ - «فَتَاوَى وَرَسَائِلُ») -.

□ الظلم ظلمات:

وَيَعُدُّ:

فَمَاذَا أَقُولُ؟!

مَرَّةً أُخْرَى: لِمَاذَا - يَا (أَخِي) سَعْدُ - أَغْلَقْتَ (عَيْنُكَ!) عَنْ هَذِهِ النُّقُولِ
(الظَّاهِرَةِ)، مِمَّا مَنَعَتْ وَجْهَكَ إِلَى مَا لَا تُحْسِنُ، وَمَا لَا تَسْتَطِيعُ، وَمَا لَا تَقْدِرُ، مِنْ
الْحُكْمِ عَلَى (الْبَاطِنِ) - الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ -؛ فَيُعْلِنُهَا (الْأَخُ) سَعْدُ
ظُلْمًا - بِلَا وَجَلٍّ - فِي -؛ قَائِلًا:

«وَهَذَا الَّذِي يَرْمِي إِلَيْهِ بِكِتَابَتِهِ هَذِهِ...!!!!»

فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَمَا بِنِي عَلَى فَاسِدٍ: فَهُوَ فَاسِدٌ.

و«الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ»... والكفيل: ربُّ البريات.

سَابِعًا: ثُمَّ تَمَّ (الْأَخ) سَعْد -قَائِلًا:-

«... بِحَيْثُ أَصْبَحْنَا نَسْمَعُ مَنْ يُعِدُّ هَذِهِ الْفَتَوَى صَدَرَتْ مِنْ وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ مِنْ

أَعْضَاءِ اللَّجْنَةِ، وَصَدَّقَ عَلَيْهَا الْبَاقُونَ بِلاَ مَعْرِفَةٍ وَلاَ رَوِيَّةٍ!!

دَعَاكَ مِنْ أَغْوَانِهِ وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ قَدْ تَعَدَّاهُمْ إِلَى بَعْضِ

الْفَضْلَاءِ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ هَذَا الْبَلَدِ!

فَإِذَا اهْتَزَّتْ ثِقَةُ النَّاسِ بِعِلْمَانِهِمْ إِلَى هَذَا الْحَدِّ، فَيَمُنُّ تَكُونُ الثَّقَةُ؟! وَلَوْ كَانَ

مُنْصِبًا لَنَظَرُ إِلَى هَذِهِ الْمُسَدَّةِ عَلَى الْأَقْلِ، وَلَمْ يَنْتَصِرْ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ عَلَى

الْحَقِّ، فَمُصْلِحَةُ الْجَمَاعَةِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى مُصْلِحَةِ الْفَرْدِ»^(١)!!

وَالْجَوَابُ (عَلَى) هَذِهِ الدَّعَاوَى (!!) مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: دَعَايَ أَنْ مُصْدِرَ الْفَتَوَى (وَاحِدٌ بَعِيْنِهِ!)... إلخ -كَائِنًا مَنْ كَانَ

مُدَّعِيهَا-! دَعَايَ بَاطِلَةٌ...

وَادِّعَاءُ دَعَوَاهَا -عَلَيَّ!- بَاطِلٌ -أَيْضًا-؛ فَلَمْ أَفَكَّرْ فِيهَا، فَضْلًا عَنْ أَنْ

أَقُولَهَا، أَوْ أَكْتُبَهَا..

(١) هَذِهِ الْفَقْرَةُ مِنْ كَلَامِهِ (!) -وَهِيَ لَمْ تُبَيِّنْ سِتَّةَ أَسْطُرٍ!- فِيهَا خَمْسُ عِلَامَاتٍ

(اسْتَفْهَامٌ وَتَعْجِيبٌ)!!

فَمَاذَا أَقُولُ؟!

وَمَا الْحَدَّ -أَوِ الْعَدَا- الْمُرْدُودُ مِنْهَا (!) -عِنْدَ (أَخِي) سَعْدٍ!- وَالْمَقْبُولُ؟!

أَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ (!) لَهُ مَا لَا يَجُوزُ لغيرِهِ؟! حَتَّى لَوْ كَانَ هَكَذَا: خَبَطَ لِرَاقِي!!!

□ دعوى... ودعوى:

لَكِنْ مِنْ الْبَدْهِي - فِي الْفَتَوَى - أَيُّ فَتَوَى! - أَنْ (يَصُوغَهَا = وَيُقَرِّرَهَا) (وَاحِدٌ بَعِيْنُهُ)؛ وَلَيْسَ فِي هَذَا أَيُّ غَضَاصَةٍ - أَلْبَتَّةَ -.

وَالْأَمْرُ؛ فَهَلْ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكْتُبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَشَايخِ الْأَرْبَعَةَ بَضْعَةَ سَطُورٍ مِنَ الْفَتَوَى - الَّتِي لَا تَزِيدُ عَنْ صَفْحَتَيْنِ! - فَضْلاً عَنْ أَنْ لِكُلِّ مِنْهُمْ أَسْئَلُوهُ، وَطَرِيقَتُهُ...

فَكَاتِبُهَا - يَقِينًا - (وَاحِدٌ بَعِيْنُهُ)، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ بَقِيَّةُ الْمَشَايخِ الْآخَرِينَ - وَفَقَهُمُ اللَّهُ - قَدْ أَطْلَعُوا عَلَيْهَا، وَرَاجِعُوهَا، وَوَأَفْقُوهَا، وَوَقَّعُوهَا... وَلَيْسَ فِي هَذَا السَّبِيلِ أَيُّ مَغْمَزٍ.

وَلَكِنْ، عَلَى الرَّجُلِ الَّذِي كُنْتُ أَشْرْتُ إِلَيْهِ فِي مَجْلِسِي «رِخْلَتِي إِلَى بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ» - وَتَقْلَهُ عَنِّي - بِجَهْلٍ سَابِغٍ، وَظُلْمٍ بَالِغٍ! - (مُسَوِّدٌ) «رَفَعَ اللَّائِمَةَ» (ص ٤١)!

وَقَدْ تَقَدَّمَ (ص ١٩٢) لِيَرَادُ مَا أَجَابَنَا بِهِ مَعَالِي الْأُسْتَاذِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفَوْزَانِ - بِشَأْنِ هَذَا الْمَوْضُوعِ -، مِنْ بَيَانِ أَلِيَّةِ عَمَلِ اللُّجْنَةِ فِي فِتَاوِيهَا، وَبِخَاصَّةٍ فِي مَوْضُوعِ نَقْدِ الْكُتُبِ وَالْمَوْلاَفَاتِ...

أَمَّا أَنْ يَدَّعَى - مِنْ آيَةٍ (جَهْدَةٍ) كَانَتْ! - أَنَّهُمْ (صَدَّقُوا) عَلَيْهَا (بِلَا مَعْرِفَةٍ، وَلَا رَوِيَّةٍ): فَهَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ مِنْ مُفْتَرِيهِ، وَجُرْمٌ كَبِيرٌ مِنَ الْمُبْلِسِ فِيهِ - سِوَاءٍ مِنْ حَاكِهِ، أَوْ نَاقِلِيهِ -!

وَنَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - مِنْهُ...

الثَّانِي: قَوْلُهُ: «دَعَاكَ مِنْ أَغْوَانِهِ، وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِ»...

□ الأخوان، والإخوان:

فَأَقُولُ: أَمَّا (أَعْوَانِي): فَلْيَسُوا هُمْ إِلَّا أَحِبَّائِي، وَإِخْوَانِي؛ الَّذِينَ تَذَكَّرُ مَعَهُمُ الْمَسَائِلَ، وَتَتَبَاحَثُ وَإِيَّاهُمْ فِي الدَّلَائِلِ، وَيَنْصَحُ بَعْضُنَا بَعْضًا، وَيَذَكِّرُ بَعْضُنَا بَعْضًا... هُمْ أَغْوَانُ خَيْرٍ، وَرُقَقَاءُ طَاعَةٍ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

أَمَّا مَنْ عَلَى شَاكِلَتِي! ^(١): فَهُمْ هُمْ، لَا غَيْرُهُمْ.. بَعِيدًا عَنِ الْحِزْبِيَّةِ الْقَاتِلَةِ، وَالْعَصْبِيَّةِ الْفَاشِلَةِ، وَالْعَصْرِيَّةِ الْمُقَيَّنَةِ، وَالْمَذْهَبِيَّةِ الْبَغِيضَةِ، وَالْمَصْلَحِيَّةِ الْمُوقُوتَةِ، وَالنَّفْسِيَّةِ الْمُظْلِمَةِ، وَالْعَقْلِيَّةِ الْمُغْلَقَةِ، وَالْمَبُوعَةِ الْمُقْلِقَةِ...

فَإِنْ ادَّعَى عَلَيَّ - أَوْ عَلَى مَنْ عَلَى (شَاكِلَتِي!) - غَيْرُ ذَلِكَ: فَبَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُدَّعِي عَلَيْنَا: الْحُجَّةُ وَالْبَيَانُ... وَإِلَّا:

يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ فِي حِسَابٍ وَمُقَاصَّةٍ؛ فَإِلَى جَنَّةٍ أَوْ نِيرَانٍ...
الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: «.. فَإِنَّ الْأَمْرَ قَدْ تَعَدَّاهُمْ إِلَى بَعْضِ الْفَضْلَاءِ، وَبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ هَذَا الْبَلَدِ»...

□ حُجَّةٌ بَيِّنَةٌ:

أَقُولُ: وَهَذَا - بِحَمْدِ اللَّهِ - حُجَّةٌ لِي، لَا عَلَيَّ...
فَهُؤُلَاءِ (الْفَضْلَاءُ) - أَسَاسًا - لَا يَنْطَلِي عَلَيْهِمْ (تَمْوِيهِ)...

(١) قَالَ الرَّاعِبُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْمَفْرَدَاتِ» (ص ٤٦٣): «عَلَى شَاكِلَتِهِ؛ أَيُّ: عَلَى سَجِيَّتِهِ الَّتِي قَبْدَتَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ سُلْطَانَ السَّجِيَّةِ عَلَى الْإِنْسَانِ قَاهِرٌ؛ وَهَذَا كَمَا قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «كُلُّ مَيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»...»
فَأَقُولُ: نَعَمْ؛ «كُلُّ مَيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»...

و(أهل العلم) - أولئك - أصلاً - : لا يُجدي معهم محضُ التسفيه..
 فليَماذا لا تتأتى - (أخي) سعد - لِيَكُونَ واحِداً مِنْ هَؤُلَاءِ (الفضلاء)، و(أهل العلم)؛ فَنَبَحَتْ الأَمْرَ بِالذَّليلِ، دُونَ رُضُوحٍ إِلَى إلفٍ، وَلَا رَهْبَةٍ مِنْ خَلْفٍ!
 وَهَذَا - مِنْ (أخي) سعد - جزاءه اللّهُ خيراً - بِشَارَةِ عَلَى أَنَّ القَوْلَ الَّذِي نَقَوْلُهُ - وَلِلّهِ الحَمْدُ - قَوْلٌ لَهُ وَجَاهَتُهُ، وَقَوْلٌ يَقُولُ بِهِ (فضلاء) مُعْتَدٍّ بِهِمْ مِنْ (أهل العلم)...

فَلَيْسَ هُوَ قَوْلُ فَرْدٍ - مَا - مِثْلَ عَلِيٍّ، وَلَا عَلَيَّانٍ!
 أَوْ فَلَانٍ، أَوْ عَلَّانٍ!!
 فَلَيْمَ ذَلِكَ الجُمُوح - الَّذِي مِنْ كَلَامِهِ يُلُوح - (١)؟!

□ خوف؛ مِم؟!

وَإِنِّي لأَحْسُ مِنْ بَيْنِ (١) كَلِمَاتِ (الأخ) سعد - غَفَرَ اللّهُ لَهُ -، وَحُرُوفِهِ (١) أَنَّهُ وَقَعَ تَحْتَ هَؤُلَ (رُغْب) - مَا -، وَ(نَفْسِيَّة) - مَا - (١) نَتِيجَةُ ذَلِكَ التَّأَثُّرِ الْمَذْكُورِ - تَخَوُّفاً - مِنْ قِبَلِ (أهل العلم) - أولئك -، أَوْ (الفضلاء) - هَؤُلَاءِ -!!

فَلَيْمَذا الرُّغْبُ - يَا (أخي) سعد -؟!

وَلَيْمَذا الخَوْفُ، والجَزَعُ؟!

... إِنَّ لَلْبَيْتِ رَبًّا يَحْمِيهِ، وَلِلْإِيمَانِ دَلَائِلُ تَنْصُرُهُ وَتُعْلِيهِ..

فَلَا تَبَأْسَ - وَلَا تَبَأْسَ - هَذَاكَ اللّهُ...

فالحَقُّ - سواء أَدْعَيْتَهُ، أَوْ رَعَيْتَهُ - منصورٌ منصور...

أَمَّا كَلَامُهُ - فِي الآخر - عَنْ: «هَذَا الْبَلْدِ!»:

□ بلاد الحرمين :

فَأَقُولُ:

يُمَيِّزُ (هَذَا) الْبَلَدَ الْمَيْمُونَ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - عَنِ الْبِلَادِ (الْإِسْلَامِيَّةِ) - الْأُخْرَى -

شَيْئَانِ:

الأَوَّلُ: عِلْمُ عُلَمَائِهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْحُكْمُ بِهِ.

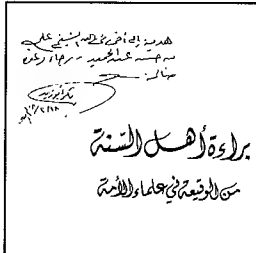
الثَّانِي: صِحَّةُ الْعَقِيدَةِ وَالتَّوْحِيدِ.

وَقَدْ أَوْجَدَ هَذَانِ الْأَصْلَانِ فِي (هَذَا الْبَلَدِ) أَمَانًا، وَإِيمَانًا، وَأَمْنًا، كَمَا قَالَ رَبُّنَا -جَلَّ وَعَلَا- مُمْتَنًا: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾...

فَالْحَفَاطُ الْحَفَاطُ؛ وَإِلَّا... انْقَلَبَتِ الْأَحْوَالُ.... وَانْعَكَسَتِ الْأَوْضَاعُ....
وَارْتَكَسَتِ الْأَفْهَامُ.... وَانْتَكَسَتِ الْعُقُولُ....

وَلَقَدْ قَالَ فَضِيلَةُ السُّنَنِ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ -عَافَاهُ اللَّهُ وَسَدَّدَهُ- فِي رِسَالَتِهِ «بِرَاءةُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الْوَقِيعَةِ فِي عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ»^(١) (ص ٤٥-٤٧):

(١) وَهَذِهِ صُورَةُ إِهْدَائِهِ لِي نُسْخَةَ الْكِتَابِ -بِخَطِّهِ- وَهُوَ (أَوَّلُ) إِهْدَاءِئِهِ:-



□ اليدُ على القلب:

«فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفُفَ الْيَأْسَ عَنْ (هَذَا الْقَطْرِ) وَكَافَةِ الْأَقْطَارِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ عُرِفَ -عَلَى مَدَى التَّارِيخِ-: تَوَالِي النُّذُرِ مِنَ الطَّائِفِيَّةِ، وَأَنَّ تَعَدُّدَ الْإِتْجَاهَاتِ وَالْتِمُوجَاتِ الْعَقْدِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ: ثَوْرَتْ أَنْشِطَارَ أَهْلِهِ، وَصِرَاعَهُمْ، وَضَعْفَهُمْ، وَإِنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ وَاحِدٌ؛ لَا يَقْبَلُ الْفُرْقَةَ وَلَا الْإِنْقِسَامَ، وَيَأْتِي هَذِهِ النُّوَاقِصُ أَشَدَّ الْإِبَاءِ. فَيَجِبُ عَلَى مَنْ بَسَطَ اللَّهُ يَدَهُ أَنْ يُقَلِّمَ أَظَاغِيرَ الْفِتَنِ، وَيَقْمَعَ نَوَابِتِ الْمَضَالِلِ، وَطُوْبَى لَهُ فِي حِمَايَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ...

وَكَذَلِكَ تَجِبُ إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ!

□ بيان الواجب، وواجب البيان:

هَذَا مُجْمَلٌ مِنَ الْغُرُصِ بِحُجَّةٍ ظَاهِرَةٍ، وَمَرَاتِبُ مِنَ الْإِلْزَامِ بَيِّنَاتٍ قَاهِرَةٍ؛ تَكْشِفُ الْبَغْثَةَ الْمُنْدَسَّةَ فِي صُفُوفِ (طُلَّابِ الْحَدِيثِ)^(١)...

فَعَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ: التَّقَيُّظُ مِنْ كُلِّ مُسْرِفٍ عَلَى نَفْسِهِ، وَمُنَابَذَتُهُ وَمَا كَتَبَ.

وَجَمِيلٌ بِمَنْ سَمِعَ الْحَقَّ: أَنْ يُقِيمَ الْوِزْنَ بِالْقِسْطِ، فَيَتَّبِعَهُ بِوُضُوحٍ وَجَلَاءٍ، فَلَا عِتْقَادَ لَا يَحْتَمِلُ الْمَجَامِلَةَ وَلَا الْمَتَاجِرَةَ، وَلَا تَنْزَمَاءِ الْوَجْهِ وَإِهْدَارِ صَيَانَتِهِ.

فَلْيُصِلِ الْعَبْدُ قَلْبُهُ بِرَبِّهِ.

وَلْيَقْطَعْ أَسْبَابَ مِثْلِ تِلْكَ الْمَحَبَّةِ الْجَامِحَةِ بِهِ إِلَى الْهَلَكَةِ.

وَلْيَنْحَثْ: لِيَعْلَمَ.

وَلْيَكْتُبْ: لِيُفِيدَ.

(١) -خصوصاً-، وأهل السنة -عموماً-.

وَلْيَنْقُذْ: لِنُصْرَةِ الْحَقِّ وَالْحَقِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ عَلَى الطَّرِيقَةِ، بِمَثَلِ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -.

وَمَنْ حَادَ: فَسَيَكُونُ عِلْمُهُ وَبَالًا، وَيَحْتَهُ ضَلَالًا، وَجَهْدُهُ هَبَاءً...

نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّقَاءِ، وَالْفِتَنِ الصَّمَاءِ.

وَأَنْ وَرَاءَ الْأَكْمَةِ رِجَالًا، وَلِلْحَقِّ أَنْصَارًا، «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ».

قَالَ أَبُو الْحَارِثِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ -:

وَمِنْ بَابِهِ مَا تَقَدَّمَ - هُنَا - تَمَامًا - وَطَرِيقًا إِلَيْهِ!! - مَا قُلْتُهُ فِي «الْأُجُوبَةِ الْمَثَلِيَّةِ» (ص ٤١-٤٢) - مِمَّا أَعْرَضَ عَنْهُ (مُسَوَّدٌ) «رَفَعَ اللَّائِمَةَ»^(١) :-

□ خَيْرَةُ مُسْتَمَرَّة:

«الْمَرْجُو مِنَ اللَّجْنَةِ الْمُوقَرَّةِ - وَهِيَ مَنْ هِيَ؛ مَكَانَةً، وَمَنْزِلَةً، وَإِرْشَادًا، وَتَوْجِيهًا - أَنْ تَقْطَعَ خَيْرَةَ الشَّبَابِ الْمُسْلِمِ (الْمُتَرَدِّدِ) - الَّذِي يَسْمَعُ مِنْ هَهُنَا (١)؛ وَيُدْفَعُ إِلَى هَهُنَا (١)؛ وَلَا يَذَرِي مَاذَا يَفْعَلُ، أَوْ يَقُولُ!! - وَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةٍ (وَاقِعِيَّةٍ) ذَاتِ آثَارٍ (وَاقِعِيَّةٍ!)؛ وَهِيَ مَسْأَلَةُ حُكَامِ (الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ) - بِصُورَتِهِمْ

(١) وَمَعَهُ غَيْرُهُ كَثِيرًا

وَهَذَا النَّصُّ - هُنَا - لُبُّ أَبَابِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْخَطِيرَةِ، بِآثَارِهَا الْمُرِيرَةِ، وَهُوَ خُلَاصَةُ فَحْوَى كِتَابِي وَرِسَالَتِي - جَمِيعًا -: «الْأُجُوبَةُ الْمَثَلِيَّةُ»، وَقَبْلُهَا «التَّحذِيرُ»، وَبَيْنَهُمَا «صَبِيحَةُ نَذِيرٍ»، وَيَعْدُهُنَّ: «كَلِمَةُ سَوَاءٍ...»، وَ«التَّصِيرُ...»... وَهَكَذَا...

فَهَلْ مِنْ مُتَفَهِّمٍ، وَمُسْتَجِيبٍ؟

... بَلْ لَحْنٌ فِي (أَمْرِ) عَجَبٍ عَجَابٍ عَجِيبٍ!!

فَلِمَ الْإِعْرَاضُ؟! وَالْكُوصُ عَنْ الْجَوَابِ، بِتَلْوِينِ الْأَعْرَاضِ؟!

الحاضِرة المَعْرُوفَة:-

هَلْ هُمْ كُفَّارٌ؟!

أَمْ مُسْلِمُونَ؟!

هَلْ هُمْ -جَمِيعاً- كَذَّابٌ؟

أَمْ فِيهِمْ تَفْصِيلٌ؟!

وَهَلْ هُمْ (مُبَدِّلُونَ) -حَقِيقَةً-؟!

وَمَا هِيَ الْأُصُولُ الضَّابِطَةُ لِهَذَا (التَّبْدِيلِ) الْمُكْفَرِ -إِنْ كَانَ!-؟!

وَمَا هُوَ ضَابِطُ (التَّشْرِيعِ الْعَامِّ) الْمُكْفَرِ -إِنْ كَانَ!-؟!

وَهَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ (بَيْنَهُمَا) -مِنْ جِهَةٍ-، وَبَيْنَ (الْقَوَائِنِ الْوَضْعِيَّةِ) -مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى-؟!

وَمَا هِيَ صُورَةُ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ -فِي هَذَا- كُلُّهُ-؟!

وَمَتَى يَكُونُ هَذَا مُكْفَرًا؟!

وَمَتَى لَا يَكُونُ؟!

وَمَا هِيَ حَقِيقَةُ أَفْعَالِهِمِ الدَّالَّةِ -يَقِينًا- عَلَى ذَلِكَ^(١)؟!

□ حَسَمَ لَا فِرَارَ مِنْهُ :

... لَا بُدَّ مِنَ الْحُكْمِ الْمَصْرِحِ، الْجَلِيِّ، الْوَاضِحِ، الْقَاطِعِ؛ حَتَّى لَا (نَسْتَمِرَّ)

(١) فليحتملني (أخي) سعد على أسئلتني -هذه-!

ولْيَعْنَيْنِي عَلَى الْإِجَابَةِ (عليها) بدلاً مِنَ التَّمْوِيهِ، أَوِ التَّسْفِيهِ!!

... وَالْكُلُّ قَادِرٌ عَلَيْهِ -بل عليهما-!!

في دائرة الظنّ، والتّخمين، وَ(الصّراع) وتَسْدِيدِ الحِسَابَاتِ!! والتّقُول.. فلان أراد
كذا فلان قال كذا! قَصَدُوا كذا! فَعَلُوا كذا!!

نَعَمْ؛ لَا بُدَّ مِنَ الحَسَمِ فِي الحُكْمِ...

إِذْ إِنَّ (استِغْلَالَ) الفَتَاوَى (١) وَ(تَجْيِيرَهَا) -لِمَصَالِحِ حَزْبِيَّةٍ، وَ(تَوْرِيَّةٍ)،
وَفِكْرِيَّةٍ، وَ(تَكْفِيرِيَّةٍ)-: هُوَ طَرِيقُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ -هؤلاءِ!- الَّذِينَ يَقُولُونَ مَا لَهُمْ!
وَيَكْتُمُونَ مَا عَلَيْهِمْ!!

وَمَشَايِخُنَا أَنْبُلُ، وَأَجَلُ، وَأَرْفَعُ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- مِنْ أَنْ تَكُونَ فَتَاوَاهُمْ،
أَوْ بَيَانَاتِهِمْ- طَرِيقاً يُبَيِّلُونَ بِهِ (أُولَئِكَ) غَايَاتِهِمْ؛ لِيُنْفَذَ -مِنْ بَعْدُ- أَهْدَافُهُمْ!

وَحِينَئِذٍ: أَيْنَ الْخُلَاصُ؟!

﴿ وَلَا تَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾...

نَعَمْ؛ هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ الْأَكْبَرُ -اليَوْمَ-؛ حَتَّى يَخْرُجَ (الشُّبَاب) مِنْ هَدِيرِ
الدَّوَامَةِ الَّتِي يَعِيشُونَ فِيهَا، وَلَا يَكَادُونَ يَخْرُجُونَ مِنْهَا!!!...

□ هذا هو الهدف:

وَأَيُّ لَأَعْلَمُ عِلْمُ الْيَقِينِ -ذُوْن أَدْنَى تَرَدُّدٍ!-؛ أَنْ مَا كَثُرَ فِيهِ الْقَوْلُ -هذهِ
الْأَيَّام- وَاشْتَدَّ!- مِنْ مَسَائِلِ (الإِيمَانِ)، وَ(الكُفْرِ)، وَ(الإِرْجَاءِ)، وَ(الْعَمَلِ)،
وَ(الْشَّرْطِ)، وَ(الصَّحَّةِ) وَ... وَ... -بِهَذِهِ الصُّورَةِ!-: أَنَّهُ -كُلُّهُ- (مُهْدَفٌ)،
وَمُوجَّهٌ، وَمُرَكَّزٌ -يُلْحَاحُ عَجِيبٌ! وَإِصْرَارٌ غَرِيبٌ!- عَلَى مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ لَا ثَانِي
لَهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةُ (تَكْفِيرِ الْحُكَّامِ)!!

فَلْتَنْتَبِهْ لِهَذَا، وَلْتَحْذَرْ مِنْهُ، وَلْتَعْلَمْ -مِنَّا- فِيهِ!- مواضع الأقدام..

وَعَلَيْهِ:

فَمَنْ (الْمُسْتَفِيدُ) الْحَقِيقِيُّ مِنْ هَذَا كُلِّهِ؟!
 وَمَاذَا سَتَجْنِي الْأُمَّةُ مِنْ وَرَائِهِ، وَمِنْ جَرَائِهِ؟!
 .. مَعَ التَّوَكُّيدِ عَلَى بُغْضِنَا -وَبَرَاءَتِنَا- مِنْ كُلِّ مَنْ يُخَالِفُ الشَّرْعَ، وَيُنَاقِضُهُ
 مِنْ حَاكِمٍ أَوْ مُحْكُومٍ -كُلُّ بِحْسَبِهِ!-؛ دُونَ أَذْنَى تَهْوِينٍ، أَوْ أَقَلِّ تَسَاهُلٍ...». **وَأَقُولُ -الآن- مُكْرَّرًا:-**
 هَلْ مِنْ مُجِيبٍ؟! أَوْ مُسْتَجِيبٍ؟!
 الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: «فَإِذَا اهْتَزَزَتِ ثِقَةُ النَّاسِ بِعِلْمَائِهِمْ -إِلَى هَذَا الْحَدِّ-، فَيَمُنُّ
 تَكُونُ الثِّقَةُ؟!».

□ أهلية الثقة، ومعيّارها:

فَأَقُولُ: هَذَا مِنْ أَعْجَبِ التَّصَوُّرَاتِ، فَالنتائج!!! - (أخي) سعد-!
 فَمَا الْمَعَايِيرُ الَّتِي تَنْبُتُ بِهَا الثِّقَةُ -الْمَذْكُورَةُ؟!
 وَمَا الصُّوَابُ الَّتِي تَهْتَرُ بِهَا؟!
 أَوْ تَقْلُتُ مِنْهَا؟!

هذا عجيب!

فَهَلِ الْمُخَالَفَةُ لِفَتَوَى -أَوْ فَتَاوَى- مِنْ أَسْبَابِ (اهْتِزَازِ) الثِّقَةِ -الْمَرْغُومَةِ-؟!
 فَمَا بَالُنَا نَرَاكُم -وَنَرَى غَيْرَكُمْ!- تُخَالِفُونَ الْأَئِمَّةَ الْأَرْبَعَةَ، وَشَيْخَ الْإِسْلَامِ
 ابْنَ تَيْمِيَّةَ، وَالْإِمَامَ ابْنَ بَارٍ^(١)، وَالْإِمَامَ الْأَلْبَانِيَّ، وَالْإِمَامَ ابْنَ عَثِيمِينَ^(٢)؛ ثُمَّ لَا

(١) وَمِمَّا لَاحَظْتُهُ (١) عَلَى (مَسَوِّدٍ) «رَفَعِ اللَّائِمَةَ»: إِهْمَالُهُ الْكَلْبِيَّ لِشَيْخِنَا الْإِمَامِ عَبْدِ
 الْعَزِيزِ بْنِ بَارٍ، وَكَلَامِيهِ، وَأَقْوَالِهِ -فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْجَلِيلَةِ-!!

تَعُدُّونَ ذَلِكَ شَيْئًا؟!

أَمْ أَنْ (حَقِيقَةُ الْأَمْرِ) -وَرَاءَ هَذَا الِادِّعَاءِ الْفَاشِلِ- هُوَ التَّهْنِيجُ، وَالتَّشْوِيشُ، وَقَطْعُ صِلَاتِنَا بِعُلَمَائِنَا، وَمَشَايِخِنَا؟!

وَلَنْ يَفْرَحُوا بِذَلِكَ -أَبَدًا- إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ فَإِنْ مُخَالَفَتَنَا لِلْمَشَايِخِ وَالْعُلَمَاءِ لَنْ تَمْنَعَنَا مِنْ تَقْدِيرِ مَا يَجِبُ فِي أَغْنَانَا تَجَاهَهُمْ مِنْ مَحَبَّةٍ صَادِقَةٍ، وَخَالِصِ الْوَلَاءِ، وَالْوَفَاءِ...

□ خلاف، لا اختلاف؛

أَمْ أَنْ (عَيُونُكَ!) - (أخي) سَعْدُ- لَمْ تَقَعْ (!) عَلَى كُتُبِ الْخِلَافِ -بِلَا اخْتِلَافٍ!-، وَمُصَنَّفَاتِ الرُّدُودِ، نَاهِيكَ عَنْ تَعَقُّبَاتِ ابْنِ الْقَيْمِ عَلَى شَيْخِهِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَمُخَالَفَاتِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَارٍ لِشَيْخِهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَمُنَاقَشَاتِ كَاتِبِ هَذِهِ السُّطُورِ لِأُسْتَاذِهِ الْمَشْهُورِ؟!

وَلَمْ يَكُنْ لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَدْنَى أَثَرٍ فِي اهْتِرَازِ ثِقَةٍ، أَوْ تَوْثِيقِ (!) اهْتِرَازٍ!! وَأَقُولُ: إِنَّ ثِقَةَ النَّاسِ بِعُلَمَائِهِمْ لَا تَهْتَرُ إِلَّا مِنْ فَعَائِلٍ -وَطُعُونٍ- أَوْلَيْكَ الرَّهْطُ؛ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَشَايِخَنَا، وَيَطْعُنُونَ بِهِمْ، وَيُسَفِّهُونَ أَقْوَالَهُمْ، وَيَلْقَبُونَهُمْ بِالْقَبِيحِ مِنَ الْأَلْقَابِ...

أما البحث العلمي المَحْضُ: فخطئة أو تصويبا؛ تقييدا لا تقليدا: فلا،

= فلماذا؟! وماذا وراءه؟! وقارن بما تقدّم (ص ١٣٦).

(٢) والواحد من (هؤلاء) الأئمة -رحمهم الله- اجمعين -أجل- عند كثيرين -من أعضائه للجنة الأفاضل- مجتَمِعِينَ..

مع التقدير والاحترام للجميع...

... فلا تفهمونا غلطا!

والفُ لا...

وَلَقَدْ ذَرَرْتُ هَذَا الْوَجْهَ -صَرَاحَةً- فِي «الْأَجْوِبَةِ الْمُتَلَايِمَةِ» (ص ٤٣ - ٤٤)
-وَقَدْ أَعْرَضَ عَنْهُ (الْمُسَوِّدُ) (!) -مِنْ ضِمْنِ مَا أَعْرَضَ!- فَقُلْتُ:

□ متابعة الهوى:

«يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ -بِكُلِّ وَضُوحٍ- أَنَّ (جُلَّ) الَّذِينَ (يُطَيَّرُونَ) أُمُثَالَ هَذِهِ
الْفَتَاوَى -وَيُطَيَّرُونَ بِهَا!- فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ!!- إِنَّمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَى مَبْدِإٍ
(وَأَفْقٍ شَنِ طَبَقَةٍ!! خِدْمَةً لِمَا هُمْ يُؤْصَلُونَ لَهُ، وَيَحْشُدُونَ لَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ (تَكْفِيرِ
الْحُكَّامِ) -بِإِطْلَاقٍ، وَدُونَ تَفْصِيلٍ- فَقَطْ!!
نَعَمْ؛ مَسْأَلَةُ (تَكْفِيرِ الْحُكَّامِ) -نَفْسُهَا-؛ وَمَا يَتَّبِعُهَا مِنْ فِتَنِ وَوَيْلَاتٍ،
وَمَصَائِبٍ مُذْلِلِهِمَاتٍ، وَمِحَنِ فَاسِدَاتٍ مُفْسِدَاتٍ!

وَالْأَ؛ فَإِنَّهُمْ -أَنْفُسُهُمْ- رَدُّوا، وَنَقَضُوا: كَثِيرًا مِنَ الْفَتَاوَى (السَّابِقَةِ) لِلْجَنَّةِ
الدَّائِمَةِ -الْمُوقَرَّةِ- أَوْ بَعْضُ فُضْلَاءِ أَعْضَائِهَا- بِسَفَهٍ قَوْلٍ، وَقِلَّةِ أَذْبٍ، وَرَدٍّ لِلْحَقِّ!
فَهَلْ رَأَيْنَا هَؤُلَاءِ (!) قَامُوا بِعُشْرِ مِئْثَرٍ مَا أَذَاعُوا بِهِ -وَأَشَاعُوهُ!- فِي
الْفَتَاوَى الْآخِرَةِ (!) وَبِخَاصَّةٍ -هَذِهِ- وَاجْتَهَدُوا فِيهِ!- فِي غَيْرِهَا مِنَ (الْفَتَاوَى)
أَوْ (الْبَيِّنَاتِ) - مِمَّا يُنَاقِضُ طَرَائِقَهُمْ. وَيُقْشِلُ عَلَيْهِمْ (أَهْدَافَهُمْ)!! كَمَثَلِ (بَيَانِ هَيْئَةِ
كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) فِي نَقْضِ (التَّكْفِيرِ وَالتَّفْجِيرِ) الْمُنْشُورَةِ فِي «مَجَلَّةِ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ»
(عَدَد ٥٦)؟! -وَهُوَ بَيَانٌ مُهِمٌّ- غَايَةً^(١)...

(١) انظرو -مشروحاً، ومُبيّناً- في رسالتي «كلمة سواء» في النصرة والثناء، على بيان
(هيئة كبار العلماء)، وفتوى (اللجنة الدائمة للإفتاء)؛ في نقض الغلو في التكفير، وذم ضلالة
الإرجاء» - (ص ٢٥-٤٤) وهي تحت الطبع -.

هَلْ رَفَعُوا لَهُ رَأْسًا؟!

هَلْ أَقَامُوا لَهُ وَزْنًا؟!

لَا - وَاللَّهِ -؛ بَلْ كَبُتُوهُ، وَكَتَمُوهُ!! وَرَفَضُوهُ، وَرَدُّوهُ!!

وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ نَسَقٍ مَا يُرِيدُونَ! وَمُخَالَفٍ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ - فِي الصُّورَةِ وَالْمَضْمُونِ!! -.

□ نَبِّزُهُمُ الْعُلَمَاءُ، وَطَعْنُهُمْ:

أَلَمْ يَقُولُوا عَنْ مَشَائِخِنَا - هَؤُلَاءِ - أَنْفُسِهِمْ - مِنْ قَبْلُ - فِي مُنَاسَبَاتٍ عِدَّةٍ! -

بِأَنَّهُمْ: (عُلَمَاءُ)، لَا (عُلَمَاءُ)؟!

أَلَمْ يَلْمِزُوهُمْ - صِرَاحَةً - بِأَنَّهُمْ (عُلَمَاءُ السَّلَاطِينِ)؟!

أَلَمْ يَصِفُوهُمْ بِ- (عَبِيدِ عَبِيدِ الْعَبِيدِ)؟!

أَلَمْ يَطْعَنُوا فِيهِمْ بِالْجَهْلِ فِي (فَقْهِ الْوَاقِعِ)؟!

أَلَمْ يَغْمِزُوهُمْ بِأَنَّهُمْ عُلُومُهُمْ وَفَنَائِهِمْ لَا يَتَجَاوَزُونَ بِهَا أَحْكَامَ (الْحَيْضِ

وَالنَّفَاسِ)؟!

أَلَمْ يَقُولُوا: بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا (مَرْجِعِيَّةً عِلْمِيَّةً) لِلْأُمَّةِ؟!

نَعَمْ؛ كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُونَ، بَلْ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ يُصَرِّحُونَ، وَيُموِّهُونَ، وَيُسَوِّهُونَ،

وَيُضَلِّلُونَ... وَيُشَوِّشُونَ...

أَمَّا نَحْنُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -؛ فَإِنْ لَمْ نُوَافِقْ مَشَائِخِنَا فِي (فَتْوَى) - بِنَظَرَةٍ عِلْمِيَّةٍ

مُخَصَّصَةٍ، وَحُجَّةٍ نَرَاهَا أَقْوَى -؛ فَإِنَّا نُوَافِقُهُمْ فِي مِثَّةٍ فَتَوَى وَفَتَوَى...

= وانظر -أيضاً- رسالتي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ١٠٠-١١٣).

مَعَ التَّقْدِيرِ لِعِلْمِهِمْ، وَالاعْتِرَافِ بِمَكَانَتِهِمْ، وَالتَّجِيلِ لِفَضْلِهِمْ، وَالاحْتِرَامِ
لِأَشْخَاصِهِمْ...
فَهَلَّا تَبَنَّيْنَا لِهَذَا -حَقًّا- وَحَادَرْنَا مِنْ عَوَاقِبِهِ -فِعْلًا- وَحَرَصْنَا عَلَى آثَارِهِ
-وَاقِعًا-!!!».

... وَأَقُولُ -الآن-:

فَأَيُّ الْمُتَجَاوِبُونَ؟

وَأَيُّ الْمُتَفَاعِلُونَ؟

وَأَيُّ الْحَرِيصُونَ؟

وَأَيُّ الْمُتَوَسِّمُونَ؟

الْحَامِسُ: ثُمَّ قَالَ -مُشِيرًا إِلَيَّ-: «وَلَوْ كَانَ مُنْصِيفًا لَنَظَرَ إِلَى هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ عَلَى
الْأَقْلَ، وَلَمْ يَنْتَصِرْ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ، فَمَصْلَحَةُ الْجَمَاعَةِ مُقَدِّمَةٌ
عَلَى مَصْلَحَةِ الْفَرْدِ!»

فَأَقُولُ:

□ بين (الإنصاف)، و(الإذعان) :

سُبْحَانَ اللَّهِ!

كَيْفَ يَعْرِفُ (الإنصاف) عِنْدَكَ -أَخِي- سَعْد-؟

وما سبيلُهُ؟

أَهُوَ مُرَادِفٌ لِلإِذْعَانِ -وَلَوْ بَغَيْرِ قَنَاعَةٍ-؟

أَمْ هُوَ مُتَوَارِدٌ -عِنْدَكَ- عَلَى مَعْنَى التَّسْلِيكِ -وَلَوْ عَلَى حِسَابِ الْحَقِّ-؟

وَأَيُّ مَفْسَدَةٍ مُدَّعَاةٍ -هَذِهِ- الْمُتَوَهَّمُ حُصُولُهَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ -أَوْ تِلْكَ-؟

وَلِمَاذَا لَا يَكُونُ أَصْلُ الرَّدِّ - فِي (الْفَتَوَى) هُوَ الْمَفْسَدَةُ الَّتِي نَقَبَتْ هَذِهِ
 الثُّغْرَةُ، وَشَرَحَتْ ذَلِكَ الْجِدَارِ؟!
 وَلِمَاذَا (تَبَرَّعُ) أَنْتَ - (أَخِي) سَعْدٌ - نَعَمْ، أَنْتَ! - لَتَغْدُوَ مُورِيًا زَنْدَ هَذِهِ الْفِتْنَةِ
 - أَكْثَرَ، وَأَكْثَرَ! - بِوَضْعِكَ الْوَقُودَ عَلَى النَّيرَانِ؟!

□ لِمَاذَا (الاستهداف)؟!

وَبِاللَّهِ الْعَظِيمِ؛ لَقَدْ سَمِعْتُ^(١) - بِأَذْنِي - وَوَعَاهُ قَلْبِي - مِنْ بَعْضِ (كِبَارِ) أَهْلِ
 الْعِلْمِ الْأَفَاضِلِ - وَلَا نَزَكِيهِ عَلَى اللَّهِ - قَوْلُهُ لِي - عَلَى سَبِيلِ الْإِشْفَاقِ - جَزَاءُ اللَّهِ
 خَيْرًا -:

(أَنْتَ - بِالذَّاتِ - مُسْتَهْدَفٌ)!

... فَفَاجَأَنِي قَوْلُهُ، وَلَمْ أُحِزْ جَوَابًا!!

مَعَ أَنَّ هَذَا الشَّيْخَ الْفَاضِلَ - وَاللَّهُ حَسْبُهُ - كَانَ لَهُ - بِالذَّاتِ! - سَهْمٌ خَاصٌّ
 فِي كِبَانَتِهِ وَاحِدٍ مِنْ أَوْلَاءِ (الْمُسْتَهْدِفِينَ)؛ جَعَلَنِي فِيهَا هَدَفَهُ، وَكُنْتُ بِهَا مُسْتَهْدَفَهُ!!
 فَالِلَّهِ الْهَادِي...

ثُمَّ:

قَوْلُ (أَخِي) سَعْدٍ: (وَلَمْ يَنْتَصِرْ لِنَفْسِهِ)!

فَلِمَ النَّكِيرُ؟!

وَهَلْ هَذَا - مِنْهُ - حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؟!

أَمْ أَنَّهُ رَأْيٌ مَحْضٌ؟!

(١) وَمَعِيَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ مِنَ الشُّيُوخِ وَالطَّلَبَةِ.

□ النصره، والانتصار:

وَاللَّهُ - الْحَكَمُ الْعَدْلُ - يَقُولُ:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ . وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلَمَنْ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾.

فَالْإِنْتِصَارُ لِلنَّفْسِ حَقٌّ شَرْعِيٌّ (جَائِزٌ) - إِذَا كَانَ صَادِرًا عَنْ حَقٍّ، وَمَوْصِلًا إِلَى حَقٍّ -.

فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ (حَقِيقَةُ الْأَمْرِ) لَيْسَتْ مِنَ الْإِنْتِصَارِ لِلنَّفْسِ فِي شَيْءٍ! بَلْ هِيَ إِنْتِصَارٌ لِلْحَقِّ الْخَالِصِ، الَّذِي لَا يَرْتَبِطُ بِفَرْدٍ، وَلَا جَمَاعَةٍ، وَلَا بَلَدٍ!

□ بين (عمرو)، و(زيد):

نُمُّ:

هَلْ هَذَا الْإِنْتِصَارُ - بِشَفِيهِ - جَائِزٌ لِعَمْرٍو، وَمُحَرَّمٌ عَلَى زَيْدٍ؟
أَمْ أَنْ (ضَرَبَ عَمْرٍو زَيْدًا) انْقَلَبَتْ (!) لَتَغْدُو جُزْءًا مِنَ الْوَاقِعِ! مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ؟!

... بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ (لِزَيْدٍ) أَنْ يُدَافِعَ عَنْ نَفْسِهِ!

وَيَجِبُ عَلَى (عَمْرٍو) أَنْ يَسْتَمِرَّ فِي ضَرْبِهِ!!

□ ضوابط (المصلحة):

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «.. وَإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ، فَمَصْلَحَةُ الْجَمَاعَةِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ الْفَرْدِ»!

فَقُولْ: نَعَمْ؛ إِنِّي -وَاللَّهِ- عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ، وَلَا أَلْتَفِتُ إِلَى أَوْلِيكَ الظَّالِمِينَ،
الَّذِينَ (اسْتَعْلَوْا) فَتَوَى اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ -المَوْقَرَةُ- حَتَّى يَشْفُوا غَيْظَ صُدُورِهِمْ!
وَيَسُدُّوا (شَيْئًا) مِنْ ذُنُوبِهِمْ! وَيَمْلَأُوا (جَانِبًا) مِنْ جُيُوبِهِمْ؛ حَزْبِيَّةً بَغِيضَةً،
أَوْ غَنْصِيَّةً أَيْمَةً، أَوْ هُمَا -مَعًا-!!

ثُمَّ:

يَعْلَمُ اللَّهُ -تَعَالَى- أَنَّ حِرْصِي عَلَى (مَصْلَحَةِ الْجَمَاعَةِ) هُوَ الَّذِي دَفَعَنِي،
وَيَدْفَعُنِي -بِإِصْرَارٍ- إِلَى مَا أَنَا فِيهِ مِنْ إِصْرَارٍ؛ لِأَنَّ (الْجَمَاعَةَ = الْأُمَّةَ) تَقْدُمُ
مَصْلَحَتُهَا عَلَى (جَمَاعَةٍ = فِتْنَةٍ = مَجْمُوعَةٍ) -إِذَا كَانَ غَلَطُ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ مُؤَثِّرًا
عَلَى مَجْمُوعِ (الْجَمَاعَةِ = الْأُمَّةِ) -حَاضِرًا، أَوْ مُسْتَقْبَلًا-...

فَكَفَّفَ إِذَا كَانَ الْحَالُ مُتَعَلِّقًا بِأَفْرَادٍ مِنَ النَّاسِ (مَهْمَا سَمَّا قَدْرُهُمْ، وَعَلَتْ
مَكَانَتُهُمْ)^(١)!

فـ(مَصْلَحَةُ الْجَمَاعَةِ [بِحَقِّ] مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ الْفَرْدِ)؛ وَلَكِنْ ضَمِنَ
الصُّوَابُ الْمُعْتَبَرَةَ، وَالْحَقُوقِ الْمَقَرَّرَةَ...

لَيْسَ هَكَذَا خَبَطَ لَزَقٍ -كَمَا يُقَالُ!-

وَرَجِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ: «وَلَوْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- تَرَكَوا الذُّبَّ عَنِ
الْحَقِّ؛ خَوْفًا مِنْ كَلَامِ الْخَلْقِ، لَكَانُوا قَدْ أَضَاعُوا كَثِيرًا، وَخَافُوا حَقِيرًا»^(٢).

السَّادِسُ: ثُمَّ تَكَلَّمَ (الْأَخ) سَعْدٌ -هَذَاهُ اللَّهُ- بِالنَّشَاءِ عَلَى رِسَالَةٍ «رَفَعَ
الْلاَّيْمَةَ»، وَأَنَّهُ جَاءَتْ «لِتَضَعِ النُّقَاطُ عَلَى الْحُرُوفِ؛ إِشْفَاقًا عَلَى مَنْ أَحْسَنَ الظَّنَّ
بِرَدِّ الْأَخِ عَلَيَّ الْحَلِيبِيِّ، وَرَأَى أَنَّ اللَّجْنَةَ قَدْ تَعَدَّتْ عَلَيْهِ، وَكَشِفْنَا لِلتَّمُومِيِّهِ الَّذِي

(١) «الأجوبة الثلاثة» (ص ٤).

(٢) «العواصم والقواصم» (١/ ٢٢٣).

يُخْسِنُهُ^(١) الْأَخَ الْمَذْكُورَ!!

□ حروف... ونقاط:

فَأَقُولُ: أَيُّ يَنَاطُ؟ وَأَيُّ حُرُوفٍ - يَا (أَخِي سَعْدُ)! - هَذِهِ؟!

أَمْ أَنَّ الْمَوَافَقَةَ (١) لِلْمَشْرَبِ تُعْطِي سَلَامَةَ التَّوَجُّهِ، وَصَوَابَ الْأَحْكَامِ؟!

وَسَيُظْهَرُ - بَعْدُ - بِمِنَّةِ اللَّهِ - لِكُلِّ ذِي عَيْنَيْنِ النَّقَاطُ يَحُرُوفُهَا - كَمَا هِيَ - مِنْ غَيْرِ (إِضَافَةٍ)، وَلَا تَزْوِيقٍ، وَلَا تَفْخِيمٍ!

وَرَجِمَ اللَّهُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ الْقَائِلَ - بِمَا (يُشَبِّهُ) مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ قَضِيَّةٍ (التَّقَارِيرُ) - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤ / ١٨٥) -:

«وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَجْرَدَ نُفُورِ النَّافِرِينَ، أَوْ مَحَبَّةِ الْمُوَافِقِينَ: لَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلٍ وَلَا فَسَادِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَهْدِي مِنَ اللَّهِ.

بَلِ الْاسْتِذْلَالُ بِذَلِكَ هُوَ اسْتِذْلَالٌ بِاتِّبَاعِ الْهُوَى بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ، فَإِنَّ اتِّبَاعَ الْإِنْسَانِ لِمَا يَهْوَاهُ هُوَ أَخْذُ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ الَّذِي يُحِبُّهُ، وَرَدُّ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ الَّذِي يُبْغِضُهُ، بِلَا هُدًى مِنَ اللَّهِ».

وهو كلام جيد وقوي، واضح وجلي...

السَّابِقُ: قَوْلُ (الأخ) سَعْدُ - بَعْدُ -:

«فَمِنْ ذَلِكَ - عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ -: نَقَلُهُ لِعِبَارَاتٍ بَعْضُ الْأَيْمَةِ الَّتِي يُفْهَمُ^(٢) مِنْهَا حَصْرُ الْكُفْرِ فِي الْإِعْتِقَادِ، فَيُسَوِّفُهَا مُسْتَدْلِلًا بِهَا، وَيَتْرَكُ كَلَامَ هَذَا الْإِسَامِ فِي

(١) أَسْتَطِيعُ أَنْ أَعْكِسَ عَلَيْهِ هَذِهِ التَّهْمَةَ بِكُلِّ سَهُولَةٍ (١)، وَلَكِنْ!

(٢) الْحَمْدُ لِلَّهِ أَنَّهُ قَالَ: (يُفْهَمُ مِنْهَا)، وَلَمْ يَقُلْ (تُصْرَحُ)!! أَوْ مَا هَذَا مَعْنَاهُ!!

... فجزاه الله خيراً!

مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِهِ، وَفِيهِ مَا يُزِيلُ اللَّبْسَ الَّذِي قَدْ يَغْلُقُ مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى تِلْكَ الْعِبَارَةِ فَقَطْ».

أقول:

هَذِهِ دَعْوَى - مِنْ جُمْلَةِ دَعَاوِي! - سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - نَقْضُهَا، وَرَدُّهَا...

وَلَكِنْ؛ بِحُجَّتِي فِيهَا - هُنَا! - مِنْ جِهَتَيْنِ:

□ انتقاد... ولكن؛

الأولى: التَّسْلِيمُ بِصَوَابِ الْاِنتِقَادِ - مِنَ النَّاحِيَةِ النَّظَرِيَّةِ - عَلَى مَنْ (فَعَلَ = يَفْعَلُ) ذَلِكَ؛ فَإِنَّ مِنَ الظُّلْمِ الْبَيِّنِ الْحُكْمَ عَلَى قَوْلِ ذَوْنِ النَّظَرِ فِي بَقِيَّةِ الْأَقْوَالِ؛ الْمُوَافَقَةِ لَهُ، أَوْ الْمَفَارِقَةِ - كَمَا هُوَ مَطْلُوبُ الْاِنتِقَادِ^(١) - نَفْسِهِ! -:

- فَلُمُوَافَقَةً: تُوَيْدُهُ، وَتَثْبُتُهُ.

- وَالْمَفَارِقَةَ: تَشْرِيحُهُ، وَتَوْضِيحُهُ، أَوْ تَنْسَخُهُ، وَتَرُدُّهُ.

الثَّانِيَّةُ: هَلْ هَذَا (الْاِنتِقَادُ = الصَّحِيحُ) مَخْصُوصٌ (بِالْأَيْمَةِ)، دُونَ مَنْ دُونَهُمْ مِنَ (الْعُلَمَاءِ)؟! فَضْلاً عَمَّنْ هُمْ أَقْلُ مِنْهُمْ - مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؟! أَوْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ؟! -.

وَالْجَوَابُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ (!)؛ ذَلِكَ أَنَّ الْأَيْمَةَ - الَّذِينَ هُمْ أَصْبَحُوا لِلْقَوْلِ، وَأَصْبَحُوا فِي الْعِبَارَةِ، وَأَذَقُوا فِي الْبَيَانِ^(٢) - : اِحْتَاجُوا إِلَى ذَلِكَ؛ لِيُشْرَحَ

(١) فَسَيُخَانِ اللَّهُ...

(٢) فكيف الحال بكلام الله ورسوله؛ وهما موضع الكمال والعصمة؟! ومع ذلك فما أجمل في موضع: يُفَصِّلُ في آخر... وهكذا...

وَالْعَجَبُ مِمَّنْ حَصَرَ - بِلا دليل - الإجمال والتفصيل فيهما؟!!

نعم؛ لهذا ضوابط دقيقة، تقدّم بعضها؛ فافهم.

كَلَامُهُمْ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ فَمَا بَالُنَا بِمَنْ دُونَهُمْ مِنْ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، فَضْلًا عَنْ بَقِيَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَطَلَبَتِهِ؟!

وَعَلَيْهِ؛ فَهَلِ الْمُتَعَقَّبُ - فِي هَذَا الْمَقَامِ -، وَالْمُرْدُودُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ: خَارِجٌ عَنْ هَذَا النِّطاقِ؟! أَمْ هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ، لَا يَخْرُجُ عَنْهُ؟!

مَعَ الْإِغْتِرَافِ - بِدَايَةِ - أَتَنِي لَسْتُ إِلَّا طَالِبَ عِلْمٍ، أَرْجُو رَبِّي - سُبْحَانَهُ - أَنْ يَسْئَلَنِي فِي أَهْلِهِ، وَأَنْ يَجْعَلَنِي مِنْ حَمَلَتِهِ، وَدُعَاتِهِ...

وَمَا سَيَانِي - بَعْدَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -، بَلْ مَا أَوْزَدْتُهُ - قَبْلُ - بِحَمْدِ اللَّهِ - كَافٍ لِيَجْمَعَ الصُّورَةَ بِأَجْزَائِهَا الْمُتَشَوِّرة...

وَلَكِنْ؛ عِنْدَ مَنْ؟!

الْقَائِمِينَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ (الْأَخ) سَعْدٌ عَنْ نُقُولِي عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَيْمَةِ، وَطَرِيقَةٍ (!) إِيَّائِي هَذِهِ النُّقُولُ فِي كُتُبِي؛ مُسَوَّدَةٌ - تَارَةً -! وَمُسَوَّدَةٌ جِدًّا^(١) (!) - تَارَةً أُخْرَى -، قَائِلًا:

«وَهَذَا لَهُ أَثَرُهُ عَلَى الْقَارِئِ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ -؟»

... ثُمَّ كَرَّرَ رَاجِعًا إِلَى الدَّعْوَى السَّابِقَةِ، قَائِلًا:

«ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَزْعُمُ أَنَّهُ مُجَرَّدُ نَاقِلٍ لِكَلَامِ الْأَيْمَةِ، وَلَيْسَ لَهُ فِي هَذَا النُّقْلِ أَذْنَى شَيْءٍ! فَهَلَّا تَرَكَ كَلَامَ الْأَيْمَةِ - إِذْ نَقَلَهُ - عَلَى حَالِهِ؟ وَهَلَّا نَقَلَ كَلَامَهُ - كُلَّهُ -؛ سِوَاءَ كَانَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ؟»^(٢)...

(١) وَأَخْشَى (!) أَنْ يُخَاسِبَنِي (!) - بَعْدَ - عَلَى أَلْوَانِ الْغُلَافِ! وَأَخْجَامِ الْحُرُوفِ!!!

(٢) وَفِي هَذِهِ الْأَسْطُرِ الثَّلَاثَةِ: ثَلَاثُ (عَلَامَاتٍ اسْتِفْهَامٍ وَتَعْجُبٍ!!!) وَلَكِنْ؛ بِغَيْرِ نَظَرٍ عِلْمِيَّةٍ، وَدُونِ دَقِيقَةٍ (مَنْهَجِيَّةٍ)!

فَتَأْمَلِ النَّقْدَ، وَقَارِنَهُ بِالْوَاقِعِ؟!

□ دعاوى، ودروس:

أقول: فالجواب هو الجواب؛ بأن هذه -كلها- دعاوى فارغة؛ انطلت -فوا أسفي الشديد!- على من كان (!) الظن به التحري، والمتابعة، والتدقيق، والتوثق...
ولكن؛ لعل هذا درس (!) له، يتعلم به وجه الحق في المواقفة والمخالفة؛ فيتأني، ويتمهل، ولا يتعجل!!

بل يتابع، ويراجع..

... ودرس (!) لنا؛ نعرف -من خلاله- أين نضع ثقتنا، وأين نحل حُسن ظننا...

ومن تأني: نال ما تمنى.

التاسع: قول (الأخ) سعد:

«ومخالفة الأخ علي الحلبي لأهل السنة في بعض مسائل الإيمان معروفة عنه منذ قيامه على طبع كتاب مراد شكري «إحكام التقرير لأحكام مسألة التكفير»، وسعيه في نشره، وإن اجتهد في تبرئة ساحته منه بعد صدور قرار اللجنة الدائمة بشأنه، وقد بينت له -بمخض من الإخوة آنذاك- تحمله تبعه الكتاب، وأن عليه أن يعلن بكل وضوح رأيه في تلك المسائل التي تضمنها الكتاب، وأن يدع عنه التدليس على الناس، فوعده ولم يف».

فأقول:

على هذا نقذات:

□ إقحام، والتحام:

أولها: أن هذا النص -برؤيته!- مُقحم بين (!) سطور كلام (الأخ) سعد

إِفْحَامًا! وَكَأَنَّهُ لِحِقَ (!) نَفْسُهُ فِي إِثْبَاتِهِ! وَاسْتَدْرَكَ -مُسْرِعًا مُسَارِعًا- فِي كِتَابَتِهِ^(١)!!

وَيَحْسَبُ (الْآخ) سَعْد -فَرِحًا! جَدَلًا!- أَنَّهُ (!) أَصَابَ (مِنِّي) مَقْتَلًا (!) (بِالْتِقَاطِ) هَذَا الصَّيْدِ الثَّمِينِ؟!

لَا، لَا يَا (أَخِي) سَعْد!

لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَوَهَّمْتَ، أَوْ مَوَهَّمْتَ^(٢)...!!

ثَانِيهَا: دَعَوَى مُخَالَفَتِي لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ!!! دَعَوَى مُكَرَّرَةً، مُجْتَرَةً؛ لَمْ يَنْبَغْ لَهَا سَاقٌ، وَلَمْ يَقْرَأْ لَهَا قَرَأٌ...

وَلَا تَزَالُ النُّوَلُ سِجَالًا -فِيمَا نَحْنُ فِيهِ!- بَيْنَ ادِّعَائِهَا عَلَيَّ (!)، وَبَيْنَ رَدِّي عَلَيْهَا، وَتَقْضِي لِمَضْمُونِهَا، وَإِطَالِي لِأَثَارِهَا...

فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْحَقِّ؟!

ثُمَّ:

□ مِبَاهِلَةٌ مَاحِقَةٌ :

هَلْ يَقْبَلُ (أَخِي) سَعْد -وَمَنْ مَعَهُ! أَوْ أَمَامَهُ!! أَوْ وَرَاءَهُ!!!- أَنْ تَكُونَ بَيْنَنَا فِي (عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ) مُبَاهِلَةً تُنْهِي هَذِهِ الْمَسَاجِلَاتِ، وَالْمُنَاقَشَاتِ، وَالْمُدَاوَلَاتِ -بِتَّةً-؛ بِأَنْ يُلْعَنَ اللَّهُ -تَعَالَى- الْمُخَالَفَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْعَقِيدَةِ، أَوْ يُلْعَنَ الْمُدَّعِيَّ عَلَيْهِ بِالْبَاطِلِ -إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ!!؟

(١) كَمَا يَظْهَرُ مِنْ صُورَةِ (!) تَقْرِيطِهِ -بِخَطِّهِ- فِي (ص ٨٥) -مِنْ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ»!!!

(٢) وَلَقَدْ وَصَفْتَنِي بِالتَّمْوِيهِ (!) عِدَّةَ مَرَّاتٍ!

وَلَكِنْ؛ بِغَيْرِ حَقٍّ!

هَلْ يَقْبَلُ (الأخ) سَعْدَ بِذَلِكَ؟!

أَمَّا أَنَا: فَالْحَمْدُ لِلَّهِ.. مُطْمَئِنُّ بِذَلِكَ -تَمَامًا-، وَمُنْشَرِّحٌ بِهِ صَدْرِي جِدًّا-،
وَفَرِحَ بِمَا أَنَا عَلَيْهِ -حَقًّا-؛ فَلَا يَصِيرُنِي -أَلْبَسَةً- مِثْلَ هَذِهِ الْمِبَاهِلَةِ الَّتِي
-أَنَا-أَسَاسًا- مُقْتَرَحُهَا...

مَعَ النَّبِيِّ -وَالنَّبِيِّ- إِلَى أَنِّي لَمْ أَعْكِسِ (١) الْمِبَاهِلَةَ؛ فَأَجْعَلَ مُخَالِفِي (١)
-هُوَ- مُخَالِفًا لِعَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ!!
... شَفَقَةً عَلَيْهِ، وَرَحْمَةً بِهِ!!

وَهَذِهِ -حَقِيقَةٌ- دَقِيقَةٌ... فَلْتَأَمَّلْ.

□ فَلْنَنْتَهَ إِذَا:

... وَإِنِّي إِذْ أَطْلُبُ ذَلِكَ -يَالْحَاجُّ! وَإِصْرَارًا!!-: فَمِنْ أَجْلِ أَنْ نَنْتَهِيَ مِنْ هَذِهِ
الدَّوَامَةِ (١) الَّتِي لَا يَزَالُ يَحِيصُ (فيها!) الْأَفْوَاجُ مِنَ الشَّبَابِ، وَالْعَامَّةُ مِنَ النَّاسِ
-شَرْقًا وَغَرْبًا- دُونَ وَضُوحٍ وَاضِحٍ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا، وَيُبْعِدُهُمْ عَنْهَا:
نَنْتَهِيَ: لِنَتَفَرَّغَ لِمُخَالِفِي عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ -حَقًّا- مِنْ تَكْفِيرِيِّينَ، وَقُطَيْبِيِّينَ،
وَسُرُورِيِّينَ، وَصُوفِيِّينَ، وَحَزْبِيِّينَ، وَحَدَّادِيِّينَ، وَمُمِيعِينَ..
نَنْتَهِيَ: لِنَعُودَ كَمَا كُنَّا -قَبْلَ تَسْرُّبِ هَاتِيكَ الْأَفْكَارِ (الوافدة!) إِلَيْنَا؛ بِظُلْمِهَا،
وِظْلَامِهَا-...

نَنْتَهِيَ: لِنَرْجِعَ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ قَرِينَيْنِ لَا يَفْتَرِقَانِ! وَمُتَلَازِمَيْنِ لَا يَتَنَاقَضَانِ!!
لَا أَنْ تَعْدُو الْأَهْوَاءُ وَالْآرَاءُ هِيَ الْمُسْتَظَرَّةُ عَلَى الْمَوَاقِفِ، وَالْمَحْدَدَةُ لِهَوِيَّةِ الْمُخَالَفِ!!
ثَالِثُهَا: أَمَّا مَا تَكَلَّمَ بِهِ حَوْلَ كِتَابِ «إِحْكَامِ التَّقْرِيرِ» -وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ-؛ فَالْقَوْلُ
الْجَامِعُ -فِيهِ- عَلَيْهِ ثَلَاثُ مَلَاخَظَاتٍ:

- الأولى:

رَعْمُهُ أَنِّي اجْتَهَدْتُ (!) فِي تَبْرِئَةِ سَاحَتِي مِنْهُ بَعْدَ صُدُورِ قَرَارِ اللُّجْنَةِ الدَّائِمَةِ بِشَأْنِهِ!!

□ انتصار، وبراءة:

... وَهَذَا رَعْمٌ بَاطِلٌ! إِنَّمَا اجْتَهَدْتُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- فِي بَيَانِ الْحَقِّ، وَنُصْرَتِهِ، وَإِصْحَاحِ مَا الْقَبَسَ مِنْهُ -وَأَنْ تَضْمَنَّ ذَلِكَ تَبْرِئَةً، أَوْ غَيْرَهَا^(١)؛ فَأَرْسَلْتُ إِلَى (مَجْلَّةِ الْفُرْقَانِ) الْكُوَيْتِيَّةِ (تَوْصِيحًا) لِصِلَاتِي بِالْكِتَابِ، وَمَوْفِقِي مِمَّا انتَقَدَ عَلَيْهِ -بِهِ-، وَأَنْ مُحَالَفَتِي لِهَذَا الْمُنتَقَدِ كَانَتْ -بِحَمْدِ اللَّهِ- قَبْلَ فِتْوَى اللُّجْنَةِ، وَ(قَرَارِهَا)...

وَلَقَدْ نَشَرْتُ (مَجْلَّةُ الْفُرْقَانِ) -جَزَى اللَّهُ الْفَائِضِينَ عَلَيْهَا خَيْرًا، وَوَقَّعَهُمْ لِمَزِيدٍ مِنَ الصَّوَابِ - فِي (العدد: ١٠١ = ص ٢٦-٢٧) مَقَالِي فِي تَوْصِيحِ الْقَضِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ؛ مُبَيِّنًا فِيهِ أُمُورًا مُتَعَدِّدَةً -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-؛ مِنْ أَهَمِّهَا مَسْأَلَةُ أَقْسَامِ الْكُفْرِ -وَهِيَ (أَهْمُ) -إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ الْوَحِيدَةَ!- مَا انتَقَدَ عَلَى الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ؛ وَكَيْفَ أَنِّي نَقَلْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِي^(٢) -قَبْلَ فِتْوَى اللُّجْنَةِ -تلك- بِسَنَةِ وَنُصْفٍ!!- قَوْلَ الْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ فِي إِبْطَالِ أَقْسَامِ الْكُفْرِ، وَأَنْوَاعِهِ...

وَأَنِّي نَقَلْتُ عَنْ سَمَاحَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- رَدَّهُ عَلَى كَلَامِ أَبِي جَفَّوْرِ الطَّحَاوِيِّ فِي حَصْرِ الْكُفْرِ بِالْجُحُودِ، وَذِكْرِهِ سَائِرِ أَقْسَامِهِ، وَأَنْوَاعِهِ...

قُلْتُ: فَأَيْنَ الْجَيْهَادُ (!) الْمُرْعُومُ = الْمُدَّعَى: فِي (تَبْرِئَةِ السَّاحَةِ)؟

(١) فكان ماذا؟! وما الضَّيْرُ فيه؟

(٢) وهو «صيحة نذير يحظر التكفير» -كما في (ص ٤٦-٤٩ / سنة ١٤١٧هـ) -منه-.

أَمْ أَنَّهُ اجْتِهَادٌ صَائِبٌ (!) فِي بَابِهِ، وَوَضَعَ لِلْحَقِّ فِي نَصَابِهِ؟!

وَلِمَاذَا تَمَنَّى الْعَثْرَةَ، وَالْفَرْحُ بِالْعَلْطَةِ؟!

لِمَاذَا؟!

وَلِمَاذَا أَعْمَضَ (أَخِي) سَعْدَ (عُيُونَهُ) عَنِ الْكَلَامِ الْوَاضِحِ الْجَلِيلِيِّ الَّذِي لَمْ

يَكْتَفِ - هَذَاهُ اللَّهُ - بِكُتْمِهِ؛ بَلْ مَوَّةٌ (!) بِتَقْيِضِهِ؟!

□ الحقُّ أعلى، وأعلى:

وَأَيْنَ هُوَ - أَصْلَحَهُ اللَّهُ - مِنْ كَلَامِي الصَّرِيحِ، وَقَوْلِي النَّيِّنِ - فِي آخِرِ مَقَالِي -
- الْمَذْكُورِ - بَعْدَ التَّقْوِيلِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا عَنْ ابْنِ الْقَيْمِ، وَابْنِ بَازٍ - وَغَيْرِهِمَا، نَاقِضًا مَا
يُخَالِفُهَا - قَائِلًا -:

«وَأَيُّ - بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ - بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ - قُلُّهُ وَجَلُّهُ -؛ مُوَافِقٌ مَا
عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ، وَالْأَيْمَةُ الْأَعْلَامِ.

وَمَا (قَدْ) أَكُونُ أَخْطَأْتُ فِيهِ، أَوْ التَّبَسَّ عَلَيَّ مِنْ أَمْرِهِ شَيْءٌ - فِي هَذَا الْبَابِ
وغيره -؛ فَإِنِّي رَاجِعٌ عَنْهُ، آيِبٌ فِيهِ إِلَى الصَّوَابِ، مِنْ غَيْرِ مُكَابَرَةٍ وَلَا ارْتِيَابٍ».

ثم:

لِمَاذَا أَعْمَضَ (الْأَخ) سَعْدَ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - مَرَّةً أُخْرَى (!) - عُيُونَهُ (!) عَنْ
مَقَالِي الثَّانِي^(١)، الَّذِي زِدْتُ فِيهِ الْإِيضَاحَ إِضَاحًا، وَالْبَيَانَ بَيَانًا، مُجْتَهِدًا (!) فِي
تَحْلِيلَةِ ذَلِكَ بِالْأَقْوَالِ الْمُهِمَّةِ، وَتَجَلِّيَتِهِ بِالنُّقُولِ عَنِ الْأَيْمَةِ...

□ توكيد (التوضيح) - ثم -:

وَقَدْ قُلْتُ فِيهِ - وَهُوَ بِعُنْوَانِ: (إِيضَاحٌ وَتَوْضِيحٌ)^(١) - مَا نَصُّهُ:

(١) وَهُوَ الْمُنَشُورُ فِي «مَجَلَّةِ الْفِرْقَانِ» (العدد: ١٠٤، ص ٥٠-٥١) - أَيْضًا -.

«وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ كَلَامِي الْمَذْكُورَ -أخيراً- إِنَّمَا أَرَدْتُ مِنْهُ -وَبِهِ- التَّوَكُّيدَ عَلَى أَمْرَيْنِ مُهِمَّيْنِ جِدًّا:

الأول: قَطْعُ الطَّرِيقِ أَمَامَ (الْمُتَرْبِّصِينَ) بِالسُّوءِ، «الْبَاغِينَ لِلْبُرْءِ الْعَنَتِ»؛ يَمْنُنُ لَا يَقْدَرُونَ أَحَدًا! وَلَا يَرْفَعُونَ لِلْعِلْمِ رَأْسًا!!

ذَلِكُمْ أَنْ مَنْ (يَعْمَلُ) لَا بُدَّ أَنْ يَخْطِئَ، أَوْ أَنْ يَخْطَأَ عَلَيْهِ! سَوَاءٌ فِي مَسْأَلَةٍ، أَوْ فَهْمٍ، أَوْ أَسْئَلٍ، أَوْ قَصْدٍ... أَوْ شَيْءٍ فِي دَائِرَةِ هَذَا الْمَعْنَى -فِي قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ-؛ فَهَلِ الشَّرْعُ -فِي هَذِهِ الْحَالَةِ- (يُبَيِّحُ) السَّمَاتَةَ وَالتَّشْهِيرَ، أَمْ (يُوجِبُ) النَّصِيحَةَ -مِنْ قَبْلِ- وَالتَّذْكِيرَ؟! وَبِخَاصَّةٍ فِيمَنْ كَانَ صَاحِبِ (الْأُصُولِ)، ثَابِتِ (الْقَوَاعِدِ)..

الثَّانِي: أَنَّ الْأَصْلَ فِي طُلَّابِ الْعِلْمِ -عَلَى أَيِّ قَدَرٍ مِنْهُ كَانُوا- أَنْ يَسْتَمِرُّوا فِي تَوَاصُلٍ مَعَ عُلَمَائِهِمْ وَكِبَرَائِهِمْ؛ مُسْتَفِيدِينَ مِنْهُمْ، آخِذِينَ عَنْهُمْ.

وَمَنْ رَجَعَ مِنْ أَوْلَيْكَ إِلَى (حَقِّ) عِنْدَ هَؤُلَاءِ [أَوْ الْعَكْسِ!]: فَلَيْسَ ذَلِكَ بِضَائِرِهِ الْبَيِّنَةِ، بَلِ الَّذِي يَضِيرُهُ وَيَضُرُّهُ -فِي هَذَا- أَحَدُ شَيْئَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: مُكَابَرَةُ الْحَقِّ وَرَدُّهُ، وَعَدَمُ قَبُولِهِ وَرَفْضُهُ.

ثَانِيَهُمَا: الْإِنْتِقَاءُ الْمُبْنِي عَلَى الْهَوَى؛ فَمَا وَافَقَ هَوَاهُ أَخَذَهُ وَنَشَرَهُ! وَمَا خَالَفَهُ كَتَمَهُ وَدَثَرَهُ!!».

أَقُولُ:

□ بين الأمس، واليوم:

وهَذَا الْكَلَامُ عُمُرُهُ -اليوم- نَحْوُ خَمْسَةِ أَغْوَامٍ... وَكَأَنَّهُ -وَالْفَضْلُ لِلَّهِ- مَكْتُوبٌ الْآنَ...

بَلْ كَأَنَّهُ رَدُّ (مُبَاشِرٌ) عَلَى دَعَاوَى (الْآخِ) سَعْدٍ، وَمَزَاجِيهِ، وَتَمَنِّيهِ (لِأَخِيهِ)

الْعَتَّ وَالْعَيْبَ؛ دُونَ تَلْمِيسِ الْمَغْدِرَةِ لَهُ، أَوْ فَتْحِ أَبْوَابِ الْحَقِّ إِلَيْهِ!

وَأَمْرٌ آخَرُ - مُتَعَلِّقٌ بِالْمَلَاخِظَةِ الْأُولَى - وَهُوَ:

هَلْ (يَجُوزُ) لِلْمُتَهَمِ - بَغْيَرُ حَقٍّ - أَنْ (يُبْرَى) سَاحَتَهُ (!) مِمَّا اتَّهَمَ بِهِ؟!

أَمْ (يَجِبُ) عَلَيْهِ السُّكُوتُ، وَالسُّكُونُ، وَالرَّضَا بِالظُّلْمِ، وَالْخُسُوعُ
لِلْحُكْمِ^(١)؟!

... فَالْعَبَثُ بِالْأَلْفَاظِ - فَضْلاً عَنْ (الْتُمُوهِ!) بِهَا - لَا يَنْطَلِي عَلَى الْفَطَنِ؛ وَلَا

يَسْرِي عَلَى اللَّيْبِ!

- أَمَّا الْمَلَاخِظَةُ الثَّانِيَّةُ:

فَهِيَ مَا (أَشَارَ) إِلَيْهِ (الْأَخُ) سَعْدٌ مِنْ لِقَائِي بِهِ - وَلَا أَقُولُ: لِقَائِهِ بِي! -، وَأَنَّهُ

حَمَلَنِي (!) تَبَعَةَ الْكِتَابِ، وَلَزُومَ إِعْلَانِ رَأْيِي (!) بِكُلِّ وَضُوحٍ!!

□ وقائع مريرة:

فَأَقُولُ: قَدْ فَعَلْتُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ -، وَمُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ سَنَوَاتٍ، وَفِي أَكْثَرِ

مِنْ خَمْسَةِ كُتُبٍ، فَضْلاً عَنْ عِدَّةِ رَسَائِلٍ وَمَقَالَاتٍ، وَلِبَسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، لَا التَّيَوَّاءَ
فِيهِ، وَلَا عَجْمَةَ تَعْتَرِيهِ...

فَكَانَ مَاذَا؟!

مَاذَا (تُرِيدُ) = تُرِيدُونَ) أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ؟!

أَمْ أَنْ الْمَرَادَ (!) تَجْلِيدُ مَذْهَبِ (غَنَزَةِ وَلَوْ طَارَتْ!؟!

فَلِمَاذَا؟!

(١) وهذا مُعْتَبَرٌ - الْيَوْمَ - حَتَّى فِي الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ (الطَّاغُوتِيَّةِ!!)؛ فَمَا بَالُ (هَؤُلَاءِ)

يَبْنِئُونَهُ فِي مَنَاحِنَا الشَّرْعِيَّةِ، وَمَوَاقِفِنَا الْعِلْمِيَّةِ؟!

— أَمَا الْمُلَاحَظَةُ الْغَالِيَةُ:

فَقَوْلُهُ: «فَوَعَدَ وَلَمْ يَفِ»!!

«سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ»!

كَيْفَ؟!

فَمَا أَفْحَحَ الْحَيْفِ!

وَهَذَا الَّذِي أَمَامَ (عُيُونِكَ) — وَلَا أَقُولُ: عَيْنِكَ! — أَلَا يَكْفِيكَ؟!

أَلَا يُشْفِعُ نَهْمَتَكَ — (أَخِي) سَعْدُ —؟!

أَلَا يُرْضِي مَا (بَدَأَ خَلِيقًا)؟!

□ الصمتُ حُكْمٌ:

فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ: فَاسْأَلْ...

وَالْأَ: فَاصْمُتْ... وَمَنْ صَمَتَ نَجَا^(١).

... سَامَحَكَ اللَّهُ — (أَخِي) سَعْدُ —!! لَمْ (أَكُنْ) أَظُنُّ أَنَّ حَالَكَ (!) سَيُؤُولُ

إِلَى هَذَا!!

وَلَكِنْ «قَدَرًا مَقْدُورًا»...

أَمَّا بِقَضَائِهِ — سُبْحَانَهُ —، «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ»...

وَحَسْبِيَ اللَّهُ، وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

□ اضْطَرَابًا، أَمْ تَرَاجَعٌ؟

وَمِنْ بَابَةِ ذِكْرِ الشَّيْءِ بِمِثَالِهِ:

(١) «السلسلة الصحيحة» (٥٣٦).

فلقد وفقني الله - تعالى - للوقوف على كلام (للأخ) سعد - بخطه -؛ يُقرط فيه كتاب «الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير»؛ للأخ الدكتور الشيخ خالد العنبري - حفظه الله -، ويُفني عليه - فيه - كبير الشناء...

ولقد رأيت - حفظاً للتاريخ^(١) - نشر صورة التقریظ - كاملاً - في تسع صفحات، مع التنبيه - قبلاً - على قضيتين - فيه -، ثم الكرّ على ثالثة موصولة به:

- أمّا القضية الأولى:

فهي قوله - في الصفحة الأولى - حول الترجيح في مسألة (الحكم) - في الكتاب المذكور -؛ قال:

«... فالفني كتاباً عظيم النفع لطالب الحق؛ فيما يتعلّق بمسألة الحكم بما أنزل الله، وتبين الحق فيها؛ بسبب ما نشأ من خلاف بين أهل السنة فيها - في هذا العصر -، بينما لا نجد بين أهل السنة المتقدمين - فيها - هذا الخلاف».

وقال في الصفحة الأخيرة - حول المسألة نفسها -:

«في المسألة تفصيل طويل؛ تناوله المؤلف - أثابه الله - في كتابه هذا، وناقش وجهة نظر المخالف، وردّ عليها، وفند الشبهات.

وكان قد قدّم قبل ذلك بمقدّمات؛ فيها: قواعد وضوابط في التكفير؛ اجتهد فيها، وبذل وسعته، ونسأل الله أن يُبيّنه على ذلك».

وقال - في آخر كلامه - حول المسألة نفسها:

«.. وأوافق في مسألة الحاكمية^(٢)، والنتيجة التي توصل إليها بعد جهل يلمحّه

(١) وكثيراً ما يضيع (!) التاريخ، أو يضيع!!!

(٢) يُريد: الحكم بغير ما أنزل الله.

القارئ المُنصِف^(١)».

- وأما القضية الثانية:

فقوله - في آخر التّقرّظ -:

«... ولكني - مع هذا - أرى أن ما طرّقه في موضوع تارك العمل بالكليّة^(٢) - لا يزال مجاجة إلى تحرير؛ فالخلاف فيه بين أهل السنّة قوي؛ فأنا غير مطمئن - الآن - لما توصّل إليه من نتيجة؛ في أن تارك العمل - بالكليّة - لا يكفر...»

... أقول:

فهاتان القضيتان - في الظاهر! - من أعظم أصول الخلاف بين مخالفتنا وبيننا - على تنوع اتجاهاتهم، واختلاف مراتبهم -:

(فالأخ) سعد: معناه في مسألة الحكم - كما يراه (القارئ المُنصِف!) .

وأما مسألة (العمل): فهو مقرّ بأن (الخلاف فيها بين أهل السنّة قوي)؛ فماذا يضيرُ طالب علم - أو عالمًا - شيئًا سلفيًا - اختيار أيّ من القولين - فيها -؛ لما يراه من الدلائل، ولما ينسرح له من الحجج؟!

وأما (المسائل) الأخرى - التي يُشنعون بها علينا -: فقد أوضحتها هنا - وفي كتي الأخرى السابقة - بما لا يدع مجالاً لمستريب!!! لا من بعيد ولا من قريب:

= وانظر تعليقي على مصطلح (الحاكمية) في كتابي «صيحة نذير» (ص ٨٠-٩٥).

(١) تأمل الفرق بين (المُنصِف!) وغيره!!

(٢) ولي في هذه المسألة - الكُبرى - كتابٌ مُستقلٌ - أسألُ الله الإعانة على إتمامه -؛ اسمه:

«ضوابط العقيدة السُلفيّة في قضية ترك (العمل) بالكليّة»، أو: «بلوغ الأمل في تحقيق مسألة: (جنس العمل)».

- فنحن -ولله الحمد- قائلون بأنواع الكفر -كلها-: (استحلالاً، وجحوداً، وتكذيباً، ونفاقاً، وإغراضاً)...

- وقائلون -كذلك- بأسباب الكفر -جميعها-: (قولاً، وعملاً، واعتقاداً)...

- وقولنا في الإيمان -تماماً- قول شيخنا الأستاذ العلامة حماد الأنصاري^(١) -تغمده الله برحمته-؛ حيث قال:

«وأما ما يتعلق بمسألة الإيمان، وشرح مذهب السلف فيها.. فخلاصة مذهب السلف أن الإيمان يتألف من خمس نونات:

- أولاً: قولٌ باللسان.

- ثانياً: اعتقادٌ بالجنان.

- ثالثاً: عملٌ بالأركان.

- ورابعاً: يزيدُ بطاعة الرحمن.

- وخامساً: ينقصُ بطاعة الشيطان.

هكذا الإيمان عند السلف.

بخلاف الإيمان عند المبتدعة، كالخوارج، والمعتزلة؛ فالإيمان عند هاتين

(١) كما في مقدمتي على كتاب «تعظيم قدر الصلاة» (١/٦-٧) للإمام محمد بن نصر المروزي - بتحقيق أخينا الدكتور الشيخ عبد الرحمن بن عبد الجبار القرطبي - حفظه الله -.

وكذا في «المجموع» (٢/٤٨٠-٤٨١) - لأخينا عبد الأول ابن شيخنا حماد الأنصاري - نقلاً عن والده - رحمه الله -.

وفي (٢/٧٢٣) - منه - أن (نونات الإيمان) - هذه - إنما هي من فوائد الإمام ابن القيم في بعض كتبه.

قلت: ولم أر ذلك - عنده - رحمه الله - فيما بحثت -، والله أعلم.

الطائفتين يتألف من ثلاث نونات؛ هي:

أ - قولٌ باللسان.

ب- واعتقادُ بالجنان.

ج- وعملٌ بالأركان.

وكذلك المرجئة؛ يتألف الإيمان عندهم -على اختلاف طوائفهم- على ما

يلمي:

- مرجئةُ الأحناف: يتألف عندهم الإيمان على نونين فقط:

إحدهما: قولٌ باللسان.

والأخرى: اعتقادُ بالجنان.

- وكذلك مرجئةُ الأشعرية -الكلائية والماتريدية-:

فالإيمان عندهم نون واحدة؛ وهي: التصديق بالجنان فقط.

- وأما الكراميةُ السجستانيّة: فالإيمان عندهم كذلك نون واحدة؛ وهي:

قولٌ باللسان فقط.

- وأما الجهمية -أتباع جهم بن صفوان الترمذي-، عن الجعدي بن درهم،

عن إبان بن سمعان الكذاب الرافضي، عن طالوت ابن أخت لبدي بن الأعصر

الساحر اليهودي -الذي سحر النبي- صلى الله عليه وسلم-؛ فهذه الطائفة

الكافرة تحصرُ الإيمان كذلك في نون واحدة؛ وهي: المعرفة بالجنان.

قلتُ: وقولُ أهل السنة -المذكور- هو ما لا نحيدُ عنه، ولا نبعدُ منه...

والظالمون لنا: لهم الله -الحكمُ العدل-...

- وأما (القضيةُ الثالثة) -الموصولةُ بهاتين القضيتين-:

فهي أن (الأخ) سعدًا -غفرَ اللهَ له- كتبَ -بعد بضع سنواتٍ!- كلماتٍ مُختصرةً -في الإنترنت!- (يُلغى) فيها (١) تقریظَ ذاك؛ وهذا نصُّ كلامي:

» بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فقد اطلعتُ على كتابه لي نُشرت مِن قِبَلِ خَالِدِ الْعَبْدِيِّ^(١) في الإنترنت؛ لِيُظْهِرَ التَّنَاقُضَ بينها وبين جوابي عن السؤال الذي سألنيهِ الشَّيْخُ نَاصِرُ الْفَهْدِ^(٢)، وقد يكونُ هنالك مَقَاصِدُ أخرى مِن نشرها.

وهذه الكتابةُ كنتُ كُتِبَتْهَا منذُ (ست سنواتٍ) استجابةً (إِلِىَّ الْحَاجَةِ الشَّارِدِ) عليَّ بِكِتَابَتِهَا، وداخلي شيءٌ مِنَ الرَّيْبِ^(٣) عند كتابتها، فلم أَسَلِّمْهُ أَصْلَهَا، غيرَ أَنَّهُ ظَفَرَ^(٤) مِنِّي بِصُورَةٍ لها، ثم أَبْلَغْتُهُ بِالْعَانِي^(٥) لها في حِينِهِ، وفَهَمَهُ عَنِّي، فلم ينشرها مَعَ كتابِهِ الذي يُعْتَبَرُ جزءًا مِنَ الْكِتَابِ الذي صدرتِ التزكيةُ بِشأنِهِ، والتي كان يَأْمُلُ أن تكونَ تقریظًا للكتاب؛ (فما الدَّاعِي لنشرها) بعد هذا؟!!

هذا ما لَزِمَ التَّنْبِيهُ عليه، وصَلَّى اللهُ على نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ.

كُتِبَ

سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدُ ١٧/٧/١٤٢١ هـ .«

(١) هكذا... حتى دون كلمة (أخ)!!

(٢) !!!!!

(٣) لا حول ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ... (الرَّيْبُ): بِكَلَامِكَ -أنت- شَكًّا بما عندك!-، أم بطلبه هو-سوء ظنٍّ بِه!-؟! وكلاهما مذمومٌ مذمومٌ؛ فافهم!

(٤) ما شاء الله!

(٥) إلغاء!!! لِمَ (التَّضْوِيهِ)؟!

فأقول:

(للأخ) سعد الحق في (إلغاء) هذا التقرّظ، والمطالبة بعدم نشره...

ولكن؛ الحقائق (العلمية) المتضمنة فيه؛ ما هو مصيرها؟!

هل أضحت باطلاً؟!

أم لا تزال حقاً؟!

و(الأخ) سعد -هنا- في (تقرّظ) «رفع اللأمة» (ص ١٢) -يطالبني (بالوضوح) -قائلاً-: «... عليه أن يُعلن بكلّ وضوح رأيه في تلك المسائل التي تضمّنها الكتاب، وأن يدع عنه التدليس على الناس...».

مع أنني (فعلت)، وما دلّست، وما (موهت)...

... ولكن؛ هلاً عمِل (الأخ) سعد بنصيحة نفسه -نفسها- وهو أوّلَى بها؛
ليوافق الخبرُ الخبر...

مع التذكير -له، ولقرّائه!- بأن (الإلغاء) لا يلزم منه (التراجع)!! -إلا على
نسق التدليس، و(التمويه)!!

لأن (التراجع) -فيما هو فيه!- كيفما كان!! -بدايةً لتخبّط كبيرٍ كثير؛ لا
تخفى على (القارئ المتصف) دوافعه، ولا بواعثه!!

فأيّ الحالين تُريد (أخي) سعد؟!

أجب بصراحة، وعلم... وإلا!!

وهذه صورة تقرّظ (الأخ) سعد الحميد -كاملاً تاماً-؛ لما حواه من
تلخيص^(١) حسنٍ لأطراف القضية -على وجه الإنصاف!- حفظاً للتاريخ!!:-

(١) وهو ينبئ عن قدرة (جيدة!) على الاختصار -سدّه الله-، وزاده توفيقاً.

و. مسقط. بحدود سياسة والمصلحة التي يقتضيها نظام الدنيا وفروها من

[illegible]

[illegible]

فقط تا به بقول انفسهم الكون انشأ من العدم انفسهم من غير مدبر
و انفسهم يحملون على الكفر و انفسهم انفسهم من غير مدبر

[illegible]

آخری صف میں سندھا قتل، قتل پر لڑائی، غلہ

مرید علی ذی اللہ اُن کے بعد حنفیہ میں تھے۔ یہاں سے سید احمد علی نے غفرلہ تعالیٰ

بوجه: (تفسير: ۱) یعنی: و معنوم المعلوم من المذمومه قدیمی عنده (و قدیمه) است.

منع عنه ان يتناول شيئا ليس بغير عقل عن اهل البيت ع و كذا على وجه

بجہ سے باح غناۃ قال عنی : کفر دوزخ کفر و منہم دوزخ ظالم و مفسد و حرم

٣٣٥ - ٣٣٦) كرم من له أمثلة من بعض أشعاره ثم قال: وروى

[illegible]

سأمر الملك (الغريم) بقتل ابنه بمس ، ليس بغير شغل عنه الملك ، بل إذا علمه

میرا یہ کفر، ملیں کہنے کفر، بالہ، عا لیوم، بدھنہ، مرگندوی، قانی، ہا، مرسی، مرسیان

عطاوار : دعوت کفر، رنللم دعوت نللم، رنللم دعوت فسق « ۴۰۰ هـ » .

رسماً تین فقری باقی ملاحظہ

وهذا هو قول محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتابه "المعجم الكبير" في ترجمة علي بن أبي طالب عليه السلام.

[illegible]

کے لئے ہمارے لئے یہ کہانی محمد تقی سے سلام و دعا کے ساتھ اچھے اور برے کے

نصر المومنين .

آیتاں میں محمدؐ نقل ہوئے گئے۔ (۹۳۶) : "وَمَا أَلَّا اللَّهُ تَعَالَى الْمُسْتَبْرَاتِ بِهِ كَرِ الْفَرِ

عزیزترین و دوستداران من! بیایم در مقام دعا بنشینیم و بگوییم:

شرایف من و بیعت من با عبده ، انما رجوع هذا الامر من الله مخلوق والسنه اني علم

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

۱۰. تجدید مفعول متبوعه (تجدید به (مفعول ۲۰)

[illegible]

ت - واما ابنه العليم فقال في كتابه اصطلاح (ص ١٠٦) قال : « انكسر
نوحات كسر غلج وكسر حمود وعناد وكسر الجود : ان كسرهما علم انه لرسول
جاء به من عند الله عز وجل » ، ومن اسباب الكسر الاربعة وسبعة : وان كان
ما قبله واكسره ككسر لفظ اليمين فان كان ووجهه : انكسر الفين فيقسم
الى ما قبله واليمين وان كان ما بعده من الالف لم ينقسم والالف لم تنقسم
بالصوت في وقتها الذي رسمته بضم اليمين
واما انكسر فغير ما نزل الله عز وجل الفصل من حيث انكسر الفين فليعلم ان ما بين
ان ينقسم عنه اسم الكسر بعد ان انطق به الالف والرسول عليه السلام ان كسر
ما قبل الالف ككسر وكسر : فليعلم انه قد ينقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويكون كسر على كسر اعتقاد من حيث انقسمت الالف بين الالف سبحانه والالف ككسر
ما نزل الله كما قرأه : انكسر رسول الله صلى الله عليه وسلم تا ذلك ، فليعلم ما قرأه
ما نطق به عليه اسم الكسر في كسر رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين
من الالف في السكت وشارها : انكسر من حيث جاءه الالف في السكت وشارها في كسر
اسم : انكسر من كسر الالف وانقسم عنه كسر الجود والاعتقاد وكسر

[illegible]

[illegible]

تاريخ ١٥/٧/٩٥

أَمَّا الْوَجْهَ الْعَاشِرُ:

وَهُوَ مَا خَتَمَ بِهِ (الأخ) سَعْدَ مَقَالَهُ؛ قَالَ:

«وَلَا أُرِيدُ قَطْعَكَ - أَخِي الْقَارِي - عَنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى أَنَّ
اللَّجْنَةَ الدَّائِمَةَ الْمُؤَقَّعةَ مَا ذَكَرْتَ شَيْئًا فِي فَتَوَاهَا الْمَذْكُورَةِ إِلَّا وَلَهُ وُجُودٌ فِي كِتَابِي
الْأَخِ عَلَيَّ الْحَلْبِيِّ، فَهِمَّةٌ مِنْ فَهِمَةٍ، وَجَهْلَةٌ مِنْ جَهْلَةٍ.
وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ».
فَأَقُولُ:

□ (سَعْدُ) بِلا سَعْد:

... بَلْ لَوْ قَطَعْتَ - (أَخِي) سَعْدُ - أَخَاكَ (!) الْقَارِي: لَكَانَ أَجْدَى لَكَ،
وَأَرْوَحَ لِنَفْسِكَ، وَأَوْفَقَ لِحَسَنَاتِكَ...
فَالْكِتَابُ لَا تُشَدُّ بِهِ يَدُ، وَلَا يُرْفَعُ لَهُ رَأْسٌ؛ بَلْ هُوَ عَنِ الْحَقِّ مَقْطُوعٌ،
وَبِالنَّقِيضِ لَهُ (مَرْفُوع)!

أَتَيْنَا إِلَى (سَعْدٍ) لِيَجْمَعَ شَمْلُنَا فَتَشْتَنَّا (سَعْدُ) فَلَا نَحْنُ مِنْ (سَعْدٍ)

... وَلَا أَجْدُ خَالًا - فِي نَفْسِي - مَعَ (أَخِي) سَعْدٍ! - أَبْلَغَ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ
الْحَكِيمِ - فِي أَخٍ لَهُ ظَلَمَهُ وَمَا رَعَاهُ، وَكَتَبَهُ وَمَا اسْتَرْعَاهُ، وَكَلَّمَهُ وَمَا وَفَّاهُ^(١):

(١) و(يبدوا) أَيْ (للأخ) سعد - غفر الله له - سوابق (!) في شيء من ذلك؛ فقد وقفتُ
في كتاب «المجموع» في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد الأنصاري «(٢/ ٨٤٢)» على قول أستاذنا
الشيخ حماد - رحمه الله - فيما نقله ولده عبد الأول عنه -:

«إِنَّ «شرح كتاب الإمام»، وكذلك كتاب «الإمام» - كلاهما لابن دقيق العيد - لا
يوجدان إلا عندي، أنا صوّرتُهما من مصر، من دار الكتب، وكلٌّ من صوّرها بعد ذلك فقد =

□ من الشعر حكمة :

إِذَا الْمَرْءُ لَا يَرَعَاكَ إِلَّا تَكَلَّفَا قَدْغَهُ وَلَا تُكْثِرْ عَلَيْهِ التَّأْسُفَا
فَنَمِي النَّاسَ أَبْدَالًا وَفِي التَّرُّكِ رَاحَةً وَفِي الْقَلْبِ صَبْرٌ لِلْحَبِيبِ وَلَوْ جَفَا
فَمَا كُلُّ مَنْ تَهَوَّاهُ يَهْوَاكَ قَلْبُهُ وَلَا كُلُّ مَنْ صَافَيْتَهُ لَكَ قَدْ صَفَا
إِذَا لَمْ يَكُنْ صَفْوُ الْوَدَادِ طَبِيعَةً فَلَا خَيْرَ فِي وَدِّ يَجِيءُ تَكَلُّفَا
وَلَا خَيْرَ فِي خَلٍّ يَخُونُ خَلِيلَهُ وَيَلْقَاهُ مِنْ بَعْدِ الْمَوَدَّةِ بِالْجَفَا
وَيُنْكِرُ عَيْشًا قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهُ وَيُظْهِرُ سِرًّا كَانَ بِالْأَمْسِ قَدْ خَفَا
سَلَامٌ عَلَى الدُّنْيَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَا صَدِيقٌ صَدُوقٌ صَادِقُ الْوَدِّ مُنْصِفَا

... وَيَقُولُهُ أَقُولُ^(١)...

وَيَحْوِلُهُ -سُبْحَانَهُ- أَصُول...

وَأَمَّا (اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ) -حَرَسَهَا اللَّهُ- فَلَا يَنْقُصُ قَدْرَهَا تَعَقُّبٌ -كما لا يزيد
مكانتها تعصُّبٌ-، وَلَا يَحْطُ مَنَزِلَتَهَا مُخَالَفَةٌ، وَلَا يُقَلِّلُ شَأْنَهَا خَطَأٌ...

= صَوْرَهَا مِنْ عِنْدِي.

ثُمَّ عَلَّقَ أَخُو الشَّيْخِ عَبْدِ الْأَوَّلِ -ابْنُ شَيْخِنَا الشَّيْخِ حَمَادٍ- بِقَوْلِهِ:

«قُلْتُ: وَقَدْ طُبِعَ الْكِتَابُ، حَقَّقَهُ سَعْدُ الْحَمِيدِ، وَعَلَى الْمَخْطُوطَةِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا خَطُّ

الْوَالِدِ، وَلَكِنْ...!!»

وَالْمُرَادُ بَيِّنٌ!

(١) وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

لَا أَرْضَى وَدًّا إِذَا هُوَ لَمْ يَدُمْ حَالُ الْجَفَاءِ وَقَلَّةُ الْإِنْصَافِ

□ الحقّ أولى بالحقّ:

وَمَا أَجْمَلَ مَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١) -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾، قَالَ:

«أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقُولُوا بِالْحَقِّ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، أَوْ آبَائِهِمْ، أَوْ أَبْنَائِهِمْ، لَا يُحَابُوا غِيًّا لِفَنَاءِهِ، وَلَا يَرْحَمُوا مِسْكِينًا لِمَسْكَنَتِهِ».

وَالْغِيَّ غَيًّا عَلَى النَّفْسِ^(٢)...

وَمَا أَجْمَلَ مَا وَرَدَ عَنِ الصَّدِّيقِ الْأَكْبَرِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ أَقْوَأَكُمْ -عِنْدِي- الضَّعِيفُ؛ حَتَّى أَخَذَ لَهُ بِحَقِّهِ، وَإِنْ أضعَفَكُمْ -عِنْدِي- الْقَوِيُّ؛ حَتَّى أَخَذَ مِنْهُ الْحَقَّ»^(٣).

وَمِنْ صِفَاتِ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّائِيْنَ: (الرَّجُوعُ، وَالْإِذْعَانُ لِلْحَقِّ)^(٤).

وَمِنْهُ قَوْلُ الْإِمَامِ ابْنِ رَجَبٍ (الْحَنْبَلِيِّ) -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي كِتَابِهِ «الْفَرْقُ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ١٠):

(١) رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ (١٠٦٧٩ - شَاكِر) -وَعَيَّرُهُ-.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٤٤٦)، وَمُسْلِمٌ (١٠٥١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٣) رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (١٦٧/٣) -طَبْعَةُ الْحَاغِمِيِّ-.

وَأَوْزَدَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ» (٢٤٨/٥) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَصَحَّحَ سَنَدَهُ.

(٤) قَالَه الْأَجُرِّي فِي «أَخْلَاقِ الْمُلَمَّاءِ» (ص ٢٧).

وَقَالَ: «إِنْ أَتَى بِسَأَلَةٍ؛ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ؛ لَمْ يَسْتَتَكِفْ أَنْ يَرْجِعْ عَنْهَا، وَإِنْ قَالَ قَوْلًا فَرَدَّهُ عَلَيْهِ غَيْرَهُ -يَعْنِي هُوَ أَعْلَمَ مِنْهُ، أَوْ مِثْلُهُ، أَوْ ذُوْنُهُ-، فَعَلِمَ أَنَّ الْقَوْلَ كَذَلِكَ: رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ، وَحَمِيدُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَجَزَّاهُ خَيْرًا».

«كَانَ أَيْمَةُ السَّالَفِ - الْمُجْمَعُ عَلَى عِلْمِهِمْ وَفَضْلِهِمْ - يَقْبَلُونَ الْحَقَّ مِمَّنْ أَوْزَدَهُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا، وَيُوصُونَ أَصْحَابَهُمْ وَأَتْبَاعَهُمْ يَقْبُولِ الْحَقَّ إِذَا ظَهَرَ فِيهِ غَيْرُ قَوْلِهِمْ».

ولا أخرجُ عن هذا المقام - فيما كتبتُ -؛ بل أنا - واللّه يعلمُ حقيقتي - دون ذلك...

وأقولُ - مُكرِّراً - ما قاله بعضُ الأكابر - مُعترفاً -:

«وقد قصّدتُ وجهَ اللّهِ - تعالى - في الذّبِّ عن السّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، والقواعدِ الدِّينِيَّةِ، وليس يضرُّني وقوفُ أهلِ المعرفةِ على ما لي مِنَ التَّقْصِيرِ، ومعرفةُهم أنّ باعي في [هذا] الميدانِ قصيرٌ؛ لاعترافي أنّي لستُ من نقادِ هذا الشّانِ، وإقراي أنّي لستُ من مُرَمِّمِ هذا الميدانِ...

ومن عديمِ الماءِ تيمّمُ التُّرابِ، علماً بأنّي لو كنتُ باريَ قوسِها ونبالِها، وعنزةً فوارسها ونزالها: فلا يخلو كلامي من الخطأ عند الانتقاد، ولا يصفو جوابي من الغلط عند النّقاد»^(١).

... فاللّهُمَّ غُفراً.

... وأقولُ - خِتاماً لهذا (المُدْخَلِ) - لِكِتَابِي هَذَا - شِعْراً -:

(وَسَوْفَ تَرَى إِذَا) خُتِمَ الْكَلَامُ أَبْقَظَةً أَنْتَ فِيهَا أَمَّ مَسَامُ
سَيَأْتِي الْحَقُّ مِنَّا فِي اعْتِقَادٍ صَحِيحٍ جُبْتُ عَنْهُ السَّهَامُ
فَهَذَا الْكُشْفُ عَنْ «رَفْعٍ» رَقِيعٍ كَلَامَ كُلِّ ظَلَمٍ حَرَامُ

(١) «العواصم والقواصم» (٢٢٣/١) للعلامة ابن الوزير اليماني.

فَكَيْفَ مَالٌ هَذَا فِي أَنْتِهَاءِ بِـ «لَا تَمَ» يُطِيرُهَا اللَّتَامُ
وَحَاشَا - مِنْ شَرَارَةِ ذَا - شَيْوُخٍ^(١) هُمْ فِي الْعِلْمِ هُمْ دَوْمًا كِرَامُ
فَدَعْ لُؤْمَ اللَّيْسِ وَرَاءَ ظَهْرِ وَخُذْ لِنَمِ^(٢) الصَّفِيَّ فَذَا التَّامُ
وَهَذَا الْحَتْمُ (لِلتَّقْرِيطِ) خَالًا فَحَمْدٌ لِلَّهِ هُوَ السَّلَامُ
... هَذَا آخِرُ مَا عِنْدِي - نَقْدًا عَلَى مَا فِي تَلْكَمِ (التَّقَارِيطِ) - أَوْ تَنْبِيْهَا،
أَوْ تَوْجِيْهَا -.
وَمَا فِيهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - (قَدْ) يُغْنِي اللَّيْبُ؛ الَّذِي لَمْ تَتَلَوْتُ عَنْدَهُ لُغَةً
الْأَعَارِبِ...
وَمَا سَيَّأَتِي مِنْ حُجَجٍ: سَيَكُونُ فِيهِ - بِتَوْفِيقِ اللَّهِ - الْفَلَجُ، وَقَطْعُ اللَّجَجِ:
(فَهَمَّةٌ مِنْ فَهْمَةٍ، وَجَهْلَةٌ مِنْ جَهْلَةٍ) !
وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ، وَهُوَ - مُبْحَاثُهُ - بِكُلِّ جَمِيلٍ كَفِيلٍ.

□ □ □ □ □

(١) انظر «مُعْنَى اللَّيْبِ» (١/ ٢٠٥) لابن هشام.

(٢) الصلح والاتفاق. «القاموس المحيط» (ص ١٤٩٣).

...وَالْحَقُّ جُذُورُهُ

«إِنَّ الْكَلَامَ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ؛ لَهُ شَأْنُهُ وَخُطُورُهُ، ثُمَّ هُوَ لَيْسَ كَالْكَلَامِ فِي غَيْرِهَا مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ؛ ذَلِكَ بَأَنَّ الْغُلَطَّ فِيهَا غُلَطٌّ فِي أَصْلِ الدِّينِ وَأَسْأَهُ؛ وَلِذَلِكَ كَانَتْ أَوَّلَ بِدْعَةٍ نَجَمَتْ فِي الْإِسْلَامِ بِدْعَةُ الْخَوَارِجِ -الَّذِينَ حَذَرُ مِنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَبْلَ خُرُوجِهِمْ-.

وَأَصْلُ غُلَطِهِمْ كَانَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ؛ حَيْثُ غَلَوَا فِي نَفْيِهِ عَنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ؛ حَتَّى كَفَرُوا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَاسْتَبَاحُوا دِمَاءَهُمْ؛ بَلْ كَفَرُوا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَسَفَكُوا دِمَاءَهُمْ، وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنْفُسَهُمْ عَلَى حَقٍّ وَدِينٍ.

□ خطر الإرجاء، وأهله :

وَفِي مُقَابِلِ ذَلِكَ؛ نَشَأَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى -لَا تَقِلُّ خُطُورَةَ عَنِ الْخَوَارِجِ- هِيَ فِرْقَةُ الْمُرْجِنَةِ، الَّذِينَ غَلَوُوا فِي إِبْتِائِ الْإِيمَانِ^(١) لِعُصَاةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ، حَتَّى غَرَّهُمُ الشَّيْطَانُ: بَأَنَّ إِيْمَانِ أَفْجَرِ الْأُمَّةِ وَأَفْسَقِهَا كِإِيمَانِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ

(١) والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: (الَّذِينَ غَلَوُوا، وَقَالُوا: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ)؛ فَالْإِيمَانُ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مُبْتِئٌ -غَيْرُ مَنْفِي-؛ لَكِنَّهُ نَاقِصٌ بِحَسَبِ مَعَاصِيهِمْ، وَذُنُوبِهِمْ.

نَعَمْ؛ إِذَا أَرَادَ (الْإِبْتِائُ): الْفِتَاءُ؛ فَإِنَّ إِيْمَانِ أَوْلَاءِ مُرْعَزٍ غَيْرُ ثَابِتٍ...

وَأَنْظُرْ «شَرْحَ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» (٢/ ٦٤٢) لِفَضِيلَةِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْنِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- تَعَالَى -.

عَنْهُمْ؟ بَلْ كَلِمَانِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَإِيمَانِ جِبْرِيلَ؛ فَصَاحَ بِهِمْ عُلَمَاءُ السُّنَّةِ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ، وَأَعْظَمُوا عَلَيْهِمُ التَّكْبِيرَ؛ لِمَا عَلِمُوا مِنْ خُبْرِ طَرِيقَتِهِمْ، وَقَسَادِ عَقِيدَتِهِمْ، وَمَا يَلْزَمُ مِنْ مَقُولَتِهِمْ؛ حَتَّى قَالَ فِيهِمْ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: «لَقِيتُهُمْ -يَعْنِي: الْمُرْجِئَةَ- أَخَوْفَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ فِتْنَةِ الْأَزَاقَةِ»^(١)...»^(٢).

(١) وقد أجاب (د. سفر الحوالي!) على سؤال -وُجِّهَ إليه-: (هل ترون الإرجاء أخطر على الإسلام؟ أم الغلو؟) بقوله:

«كلاهما خطرُهُ عَظِيمٌ؛ لَكِنَّ الْأَخْطَرَ عَلَى شَبَابِ الصَّحْوَةِ الْمَعَاصِرَةِ هُوَ (الْغُلُوُّ): فَالنَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَذَّرَ مِنْ (الْخَوَارِجِ) بِتَعْيِينِ صِفَاتِهِمْ، وَإِيجَابِ قِتَالِهِمْ، وَفَضَلَ مَنْ قَامَ بِهِ -فِي عَشْرِ رَوَايَاتٍ صَحِيحَةٍ-، وَلَمْ يَصْحَ فِي الْإِرْجَاءِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ. وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْغُلُوَّ (تَبْدِيلٌ لِلدِّينِ)؛ أَمَّا الْإِرْجَاءُ فَهُوَ تَفْرِيطٌ فِي الدِّينِ، أَوْ تَسْوِيعٌ لِلتَّقْصِيرِ فِيهِ؛ وَهَذَا خَطَرٌ عَلَى الْعَامَّةِ؛ لَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَقْبَلُ أَنْ يَجْعَلَهُ هُوَ الدِّينَ... أَمَّا الْمُتَشَدِّدُ الْغَالِي؛ فَإِنَّهُ يَكْتَسِبُ عَنْدهُمْ مَنْزِلَةَ (التَّقْدِيسِ)؛ كَمَا حَدَثَ لَغَلَاةِ الرُّهَادِ وَالْعُبَّادِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ فِيهِ عَمَلًا أَكْثَرَ، وَأَخَذًا لِلنَّفْسِ بِالْمَرْغَبَةِ، وَالْعَامَّةُ -عَادَةً- لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ شِدَّةِ التَّمَسُّكِ بِالْحَقِّ وَبَيْنِ الْغُلُوِّ، فَيَقَعُ الْاِشْتِبَاهُ، وَيَنْشَأُ عَنْهُ (تَبْدِيلٌ مَفْهُومِ حَقِيقَةِ الدِّينِ)... كَمَا أَنَّ مِمَّا يَجْعَلُ الْغُلُوَّ هُوَ الْأَخْطَرُ: أَنَّهُ يُقْضِي إِلَى الْعَنْفِ، وَاسْتِحْلَالِ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْرِقُلُ الْأُمَّةَ عَنِ الْجِهَادِ، بَلْ يُمَزِّقُ صَفُوفَ الْمُجَاهِدِينَ -مِنْذَ خُرُوجِ الْخَوَارِجِ حَتَّى الْيَوْمِ-».

-كما في «مجلة البيان» (١) عدد (١٧٦) (ص ٤٦-٤٧) -حوار-

قلت: وجُلُّ كلامِهِ -أَصْلَحَهُ اللَّهُ- هُنَا-حَقٌّ، وَهُوَ يَذَرُّ -فِي الصَّمِيمِ- كَثِيرًا مِنْ إِطْلَاقَاتِ (مُسَوِّدٍ) «رَفْعِ اللَّائِمَةِ»؛ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى التَّهْوِيلِ -بِغَيْرِ دَلِيلٍ-!!

وانظر ما تقدَّم (ص ٢٣٢)، وما سيأتي (ص ٥٠٤-٥١٣) مِمَّا لَهُ صِلَةٌ بِهَذَا.

وللردِّ على كثيرٍ مِنَ الْمَغَالطاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي الْخَوَارِجِ الْمَذْكُورِ: نَنْظُرُ مَقَالَاتِي فِي رِسَالَتِنَا (الأصالة) (عدد ٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١)، بِعنوان: (مع سفر الحوالي، والإرجاء... مرةً أخرى!)...

(٢) «رَفْعُ اللَّائِمَةِ» (ص ١٥)!!

قُلْتُ:

□ نعم؛ ولكن:

هَذَا تَأْصِيلٌ صَحِيحٌ جَيِّدٌ - بِمُجْمَلِهِ -؛ لَا إِخَالَ أَحَدًا مِنَ الْمُتَسَبِّينَ لِلْسُّنَّةِ - فَضْلًا عَنِ الْمُتَصِفِينَ بِالْعِلْمِ - يُخَالِفُهُ، أَوْ يُنَاقِضُهُ...

وَلَكِنَّ الشُّأْنَ - حَقِيقَةً - لَيْسَ فِي هَذَا التَّأْصِيلِ - وَمِقْدَارِ صِحَّتِهِ وَصَوَابِهِ -؛ فَهُوَ - كَمَا قُلْتُ - صَحِيحٌ جَيِّدٌ؛ وَإِنَّمَا الشُّأْنَ فِي فَهْمِ ذَوَائِقِهِ، وَاسْتِيعَابِ حَقَائِقِهِ؛ وَمَعْرِفَةِ وَجْهِ الصَّوَابِ - فِيهِ - تَبَعًا لِاجْتِمَاعِ الْحُجَّةِ، وَالذَّلِيلِ، لَا لِاجْتِمَاعِ مُحْضِ الْأَقَاوِيلِ..

وَمَا نَحْنُ فِيهِ - هَكَذَا - تَمَامًا -:

فَإِنَّ مُسَوِّدَ رِسَالَةِ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ» - نَفْسَهُ -؛ (يُخَسِّبُ) نَفْسَهُ مُنْتَصِرًا لِلْحَقِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، مُنَاقِضًا لِلْبَاطِلِ!! وَلَكِنَّهُ - فِي الْحَقِيقَةِ - خَلَطَ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ لَهُ أَمْرُهُمَا!!

□ لِلْحَقِيقَةِ مَدَارِكُهَا:

وَكَأَنَّ غَمْرَةَ رَدِّهِ (!) شَغَلَتْهُ عَنْ تَتَبُّعِ وَجْهِ الصَّوَابِ، وَمَعْرِفَةِ مَدَارِكِ الْحَقِيقَةِ؛ فَطَاشَ بِبَقِيضِهَا، وَطَارَ بِضِدِّهَا!!

وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ مُجَرَّدَ الرَّدِّ يَقْدِرُ عَلَيْهِ كُلُّ أَحَدٍ، وَالتَّشْغِيبُ يَسْهُلُ لِكُلِّ ضَعِيفٍ، وَالْمُعَارَضَةُ يَقْوَى عَلَيْهَا كُلُّ كَلِيلٍ!! وَبَلَا ذَلِيلٍ!

□ الاعتراض المحض:

أَمَّا إِبْدَاءُ الْحُجَجِ، وَإِقَامَةُ الْأَدِلَّةِ، وَإِبَانَةُ الدَّلَالَاتِ: فَهِيَ شَأْنٌ عَالٍ، لَا يُبْتَثُّ

بِمَحْضِ الدُّعَاوَى، وَلَيْسَ أَمَامَ الْقَوْلِ الْفَاشِلِ يَضَعُفُ أَوْ يَتَهَاوَى...
وَمَا أَجْمَلَ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ
الْفَتَاوَى» (٢٧/٤-٢٨):

«وَأِنَّمَا فَضِيلَةُ أَحَدِهِمْ (!) بِاقْتِدَارِهِ عَلَى الْإِعْتِرَاضِ، وَالْقَدَحِ، وَالْجَدَلِ.
وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْإِعْتِرَاضَ وَالْقَدَحَ لَيْسَ بِعِلْمٍ، وَلَا فِيهِ مُنْفَعَةٌ، وَأَحْسَنُ
أَحْوَالٍ صَاحِبِهِ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الْعَامِيِّ.
وَأِنَّمَا الْعِلْمُ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ».

□ من كتب العقيدة الصحيحة :

وَمَا وَقَعَ فِيهِ مُسَوِّدُ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ»: هُوَ هَذَا -تَمَامًا-؛ فَإِنَّ الْأَصُولَ (الْعَامَّةَ)
صَوَابٌ عِنْدَهُ! كَمَا هِيَ صَوَابٌ عِنْدَ صِبْيَانِنَا فِي الْكِتَابِ؛ الَّذِينَ لَمْ تَلَوْثْ فِطْرَتَهُمْ؛
مِمَّنْ دَرَسْنَاهُمْ كِتَابَ «الْإِيمَانِ» -لِلْحَافِظِ أَبِي غُبَيْدٍ-، وَ«الْوَاسِطِيَّةَ» -لِلشَّيْخِ
الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ-، وَ «كَشَفِ الشُّبُهَاتِ» -لِلْمُجَدِّدِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ
الْوَهَّابِ- وَغَيْرِهِمْ فِي غَيْرِهَا -مُنْذُ سَنَوَاتٍ بَعِيدَةٍ...
رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ.

... وَلَكِنْ؛ أَتَيْنَ التَّحْرِيرَ، وَالتَّحْقِيقَ!!؟

أَمْ أَنَّهُمَا -عِنْدَهُ، وَعِنْدَ مَنْ (عَلَى شَاكِلَتَيْهِ!) -صَلَا الطَّرِيقَ!!؟

وَالْبَيَانُ فِيمَا يَأْتِي...

□ □ □ □ □

مُشْكِدَةٌ «رَفَعَ الْأَئِمَّةُ» ١

١- اِبْتَدَأَ (مُسَوِّدُ) «رَفَعَ الْأَئِمَّةُ» (ص ١٥-١٦) رِسَالَتَهُ بِالنَّقْلِ عَنْ شَيْخِ
الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- نَقُولُهُ عَنْ بَعْضِ أَيْمَةِ السَّلَفِ فِي دَمِ الْإِرْجَاءِ
وَالْمَرْجِنَةِ.

وَهَذَا -كَسَابِقِهِ!- قَدْزَرٌ مَعْلُومٌ صَوَابُهُ، مَعْرُوفٌ حَقُّهُ.

ثُمَّ قَالَ (ص ١٦):

«وَأَسْتَمَرَ الْإِرْجَاءُ فِي الْأُمَّةِ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ...!!»

ثُمَّ ذَكَرَ صُورَ أَشْيَاءٍ مِنْ ذَلِكَ -كَثْرَةً أَوْ قَلَّةً-؛ مِمَّا لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ -أَيْضاً-!!

...وَلَكِنْ كَلِمَتُهُ -الْأُولَى- فِي وَصْفِ مَجْمُوعِ الْأُمَّةِ! -تُذَكِّرُنِي بِقَوْلِ النَّبِيِّ
-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: هَلَكَ النَّاسُ؛ فَهُوَ أَهْلُكَهُمْ»^(١).

(١) تُضَيِّطُ (كَافُ) «أَهْلُكَهُمْ» عَلَى وَجْهَيْنِ:

١- الْفَتْحُ؛ أَيُّ: هُوَ سَبَبُ هَلَاكِهِمْ!

٢- الضَّمُّ؛ أَيُّ: هُوَ أَكْثَرُهُمْ هَلَاكًا!

وَانْظُرْ «شرح النووي على مسلم» (١٦/٢٦٧-٢٦٨)، و«الجمع بين الصحيحين»

(٢٨٧/٣) -للحميدي-، وقال: «والرفع أشهر».

وَالْخَبِيثُ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٢٦٢٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٨٣) -وغيرُهُمَا-.

□ هلاك، وإهلاك:

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (١٢٣/٤):

«مَعْنَى هَذَا: أَلَّا يَزَالَ الرَّجُلُ يَعِيبُ النَّاسَ، وَيَذْكُرُ مَسَاوِيَهُمْ، وَيَقُولُ: قَدْ فَسَدَ النَّاسُ وَهَلَكُوا! وَتَخَوَّ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ، وَإِذَا فَعَلَ الرَّجُلُ ذَلِكَ؛ فَهُوَ أَهْلَكَهُمْ وَأَسَوَأَهُمْ حَالًا فِيمَا يَلْحَقُهُ مِنَ الْإِثْمِ فِي غَيْبِهِمْ، وَالْإِزْرَاءِ بِهِمْ، وَرُبَّمَا آدَاهُ ذَلِكَ إِلَى الْعَجَبِ بِنَفْسِهِ، وَيَرَى أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُمْ؛ فَيَهْلِكُ!!»

وانظر: «غريب الحديث» (١/٥٣٦-٥٣٧) - له -.

أقول:

فَقُلِ (المُسَوَّدُ) (!) مُسْتَحْضِرٌ هَذَا الْمَعْنَى؟! أَمْ أَنَّهُ - كَغَيْرِهِ - فِي غَيْرِهِ! - غَافِلٌ أَوْ مُتَغَافِلٌ؟!

أَمْ أَنَّهُ يَسِيرُ - فِي وَصْفِ الْأُمَّةِ بِالْإِزْجَاءِ! - حِذَاءَ (سَيِّدِ قُطْبٍ)^(١) وَعَاشِقِهِ

(١) وَقَدْ صَدَرَتْ فِي بِلَادِنَا - الْأُرْدُنَّ - قَرِيبًا - مَجْلَّةٌ يَقُومُ عَلَيْهَا عَدَدٌ مِنْ ذَوِي [الْأَفْكَارِ الْمُتَنَاقِضَةِ = مِنْ تَحْرِيرِيٍّ، وَسُرُورِيٍّ، وَتَكْفِيرِيٍّ، وَقُطْبِيٍّ، وَجِهَادِيٍّ، وَحِزْبِيٍّ، وَتَمَصُّلَجِيٍّ، وَ: سَلَفِيٍّ - (سَابِقٍ!) -]؛ غُرُوبًا: (الْقَبِيلَةُ) - بِالنِّقَافِ الْمَكْسُورَةِ! -، جَعَلَتْ (صَدْرَ) صَفْحَتَيْهَا الْأُولَى - مِنْ عَدْوِيهَا الْأَوَّلِ! - نَصًّا مِنْ كَلَامِ سَيِّدِ قُطْبٍ - هَذَا! -؛ قَبْلَ التَّبَسُّمَةِ! أَوْ الْحَمْدَةِ! فَضْلًا عَنْ (خُطْبَةِ الْحَاجَةِ) - التَّبَوُّيَّةِ! -، أَوْ أَيِّ شَيْءٍ آخَرَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

وَكَمَا قِيلَ: الْمَكْتُوبُ يُقْرَأُ مِنَ الْعُنْوَانِ؛ شِعَارَ تَوْجِهِ! وَسِمَةَ مِنْهَجٍ!

وَقَدْ كَفَرْنَا - بِذَلِكَ - مُؤَنَّةً نَقْدِيهِمْ وَنَقْضِهِمْ!!

ثُمَّ تَبَيَّنَتْ - بَعْدَ - إِلَى أَنْ غَلَّافَ (قَبْلَتِهِمْ) - الْأَخِيرَ - أَيْضًا! -؛ قَدْ أَوْرَدُوا عَلَيْهِ - كُلَّهُ - كَلِمًا آخَرَ - لَكِنْ - ذُونِ (غُرُوبٍ) إِلَى أَيِّ قَابِلٍ!! -.

=

(الحوالي^(١)) فيما يظهر أنه من طعن في عموم الأئمة؛ بما (قد) يصل - أحياناً - إلى التكفير والردة؟!

٢- ثم عَقَّبَ (!) قائلاً (ص ١٦):

«وَمَعَ هَذَا كُلُّهُ؛ تَرَى - الْيَوْمَ - مَنْ يُنَافِحُ عَنْ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ الْمُرَوِّدِي، وَيَنْتَصِرُ لَهُ، وَيَجْعَلُهُ مَذْهَبَ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَمَنْ أَنْكَرَهُ؛ فَهُوَ خَارِجِيٌّ تَكْفِيرِيٌّ - يَهْرَفُ بِمَا لَا يَعْرِفُ، لَا عِلْمَ وَلَا حِلْمَ -، لَهُ وَلَعٌ بِتَكْفِيرِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَلْفٌ - ذَلِكَ الْمُنَافِحُ - فِي ذَلِكَ: أَجْزَاءٌ، وَكُتُبٌ، وَفَنَائِصٌ، وَرُدُودٌ؛ تَحْتَلِفُ أَسْمَاؤُهَا، وَتَتَّحِدُ أَهْدَافُهَا؛ بَلْ هُوَ هَدَفٌ وَاحِدٌ، أَلَا وَهُوَ نُصْرَةُ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ الْمَشِينِ، وَمِنْ أَوْلِيَاكَ الَّذِينَ حَمَلُوا هَذِهِ الرَّأْيَةَ، وَتَعَصَّبُوا لَهَا: عَلِيُّ بْنُ حَسَنِ الْحَلْبِيِّ!!!»

= وَاللَّهِ! لَقَدْ شِمَنْتُ مِنْهُ - مُبَاشَرَةً!! - رَائِحَةَ أَسْلُوبِ (سَيِّدِ قُطْبٍ) - هَذَا! -
ثُمَّ بَحِثْتُ؛ فَتَأَكَّدْتُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - بَيِّقِينَ؛ فَإِذَا هُوَ نَصُّ كَلَامِهِ - حَرْفِيًّا!! - فِي «مَعَالِمِ طَرِيقِهِ» (ص ٦٨)!!

هَكَذَا تَكُونُ (أَمَانَةُ الْعِلْمِ، وَحِرَاسَةُ الْحَقِّ - يَا خَلْقُ! - وَعَلَى الْقَبِيلَةِ)!!!
ثم رأيت (!) - في العدد الثاني من (قبلتهم) - لقاءً أَجْزَوْهُ (!) مَعَ (سَلَفِيٍّ = سَابِقٍ)؛ أَثْقَلَ - فَوَاسَفَاهُ - بِالظَّنِّ، وَالظُّلْمِ، وَأَتَوَّعَ بِالتَّقْوِيلِ، وَالْكَلَامِ الْبَعِيدِ عَنِ الْحَقِّ، وَالْعَدْلِ، وَالْعِلْمِ!!!
وتكفي قراءته (!) المُنْصِيفَ لِلْوُقُوفِ عَلَى مَا فِيهِ! وَكَشَفَ خَوَافِهِ!!
(١) وَهُوَ الْقَائِلُ - هَذَا اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ الْبَاطِلِ «ظَاهِرَةُ الْإِرْجَاءِ فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ» (٨٦/١) :-

«فَمَا بَالُكَ (بِأُمِّي) تُلْقِي كِتَابَ رَبِّهَا وَرَأَاهَا ظَهْرِيًّا، وَتَعْبُدُ الذُّرْهَمَ وَالذُّبَابَ، وَلَا يَخْطُرُ عَلَى بَالِهَا الْجِهَادُ - قَطُّ -، وَتَسْتَجِلُّ الرُّبَا، وَالْغُلُولَ، وَ...!!»
قُلْتُ: وَانْظُرِ الرَّؤْيَى عَلَى (سَفَرٍ) - هَذَا - وَ(سَيِّدِهِ) - ذَاكَ! - فِي كِتَابِي الْجَدِيدِ «الدُّرَرِ الْمَسْأَلَةُ بِنَفْضِ الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ (فَرِيَّة) مُوَافَقَتِهِ الْمُرْجِنَةَ» (ص ٣٤ - ٤٠).

فَأَقُولُ:

□ الامتناع؛ لا الاقتناع؛

يَبْدُو (!) أَنَّ كُلَّ هَذِهِ (الأجزاء، وَالْكَتُوبِ، وَالْفَتَاوَى، وَالرُّدُودِ)؛ لَمْ تَقْنَعْ هَذَا النُّعْمَ، وَلَمْ تُفْلِحْ فِي كَشْفِ الْحِجَابِ عَنْ عَيْنَيْهِ -بِلِ قَلْبِهِ!-؛ فَاسْتَمَرَّ بِالْإِفْتِرَاءِ، وَتَمَادَى بِالطُّغْيَانِ -بِكُلِّ اجْتِرَاءٍ، وَامْتِرَاءٍ-...
(قَدْ) يَكُونُ هَذَا الرُّدُّ -الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ- الْآنَ-، وَالرُّدُّ الَّذِي (قَدْ) أَكْتُبُهُ بَعْدَ حِينٍ -أَوْ أَحْيَانًا^(١)-: كُلُّ ذَلِكَ -أَيْضًا- لَا يَقْنَعُهُ، وَلَا يَقْنَعُهُ..

فَمَاذَا نَصْنَعُ مَعَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ!!

... لَيْسَ لِي أَمَامَ هَذَا (الْمُسَوَّدِ) -إِبْتِدَاءً- لِرَدِّ كَذِبِهِ، وَعُدْوَانِهِ، وَقَمْعِ بُهْتَانِهِ-
إِلَّا أَنْ أَقُولَ لَهُ مَا قُلْتُهُ لِبَعْضِ أَشْكَالِهِ^(٢) -كَذَاكَ الْمَذَلَّةُ الْوَالِهَةُ!-

□ نعم؛ مباهلة ماحقة؛

«أَمَّا هَؤُلَاءِ (الْكُذْبَةُ اللَّثَامُ -أَهْلُ الْفِرْيِ، وَالْحَقْدِ وَالْخِصَامِ-؛ فَلَيْسَ لِي إِلَّا شُكْرُهُمْ لِرَبَّنَا الْمَلِكِ الْعَلَامِ:

«اللَّهُمَّ ارْنِي فَأَرِي فَيَمَنْ ظَلَمَنِي» -عَلَى طَرَفِ الثَّمَامِ-!!...

وَإِنِّي أَبَاهِلُ هَذَا الْمُفْتَرِي -أَوْ الْمُفْتَرَيْنِ؛ أَوْ الثَّلَاثَةِ!!- عَلَى أَنْ يُلْعَنَهُمُ اللَّهُ

(١) ولكن؛ لا: بل (أرجو) أَنْ يَكُونَ «رَدِّي» هذا هو الأخير في هذه المسألة؛
«فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»... «وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»، «... وَكَيْلًا»...
«حَسْبًا»... «عَلِيمًا»...

(٢) هُوَ (د. مُحَمَّدٌ أَبُو رُحَيْمٍ) صَاحِبُ الْإِفْلَاقِ، وَحَامِلُ الثَّرَنِ، وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي
(ص ٤٨١) حَوْلَهُ!

- ذُو الْعِزِّ وَالْجَبْرُوت- إِنْ هُمْ كَذَّبُوا، أَوْ يَلْعَنِي إِنْ هُمْ صَدَقُوا...
 وَتَيْسَ لِي عَنْ هَذَا الْحَسَم -بِحَزْم- أَوْتة: إِلَّا بِإِعْلَانِهِمُ الرُّجُوعَ وَالتَّوْبَةَ^(١).
 فَهُوَ يَصِفُنِي بِأَنِّي حَامِلُ رَايَةِ الْإِزْجَاءِ، وَالْمَتَعَصِّبُ لَهَا!!!
 وَأَنَا أَقُولُ: إِنِّي مِنْ أَقْلٍ ذَلِكَ -وَاللَّهِ- بَرِيءٌ؛ ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾، وَ(كَذِبٌ مُفْتَرَى)...
 ... فماذا ترى؟!

□ القدوة: شيخ الإسلام:

وَأَقْتَبِسُ -هَهُنَا- مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي «مَجْمُوعِ
 الْفَتَاوَى» (٨٢ / ٤) -مَا يَلِيْقُ بِالْمَقَامِ-؛ رَدًّا مِنْهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَلَى بَعْضِ الْمُتَهِمِينَ
 بِالْبَاطِلِ، قَالَ:

«وَكُنْتُ أَخْلِفُ لَهُمْ أَنَّ هَذَا (كَذِبٌ مُفْتَرَى)، وَأَنَّهُ لَا يَجْرِي مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ
 شَيْءٌ، وَطَلَبْتُ مُبَاهَلَةً بَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِأُصُولِ الدِّينِ».
 ... وَهَذَا -تَمَامًا- مَا نَحْنُ فِيهِ!

وَأَنَا أَخْلِفُ لِكُلِّ «مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ» -فَمَا فَوْقَ!- أَنَّ هَذَا
 -كُلَّهُ- (كَذِبٌ مُفْتَرَى)!!

فَهَلْ يَقْبَلُونَ الْمُبَاهَلَةَ عَلَى لَعْنَتِهِمْ -إِنْ هُمْ كَذَّبُوا عَلَيَّ-، أَوْ الْعَكْسِ -إِنْ
 صَدَقُوا فِيَّ-!!؟

... حَتَّى نَنْتَهِيَ!!

لا؛ لَنْ يَقْبَلُوا؛ لِأَنَّ (الانتهاء) يَعْنِي نَهَائِهِمْ!! وَلَا يَزَالُونَ يَحْرِصُونَ عَلَى

(١) «الرُّدُّ الْبُرْهَانِي فِي الْإِنْتِصَارِ لِلْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ» (ص ٢٣٠-٢٣١).

(حياة!)، فأني -وكيف- يُرايقون على ذلك!؟

٣- وَاسْتَمَرَ (الْمُسَوَّدُ) (ص ٧) فِي افْتِرَاءَاتِهِ؛ فَكَانَ مِنْهُ تَكَرُّارٌ لِمَا كَتَبَهُ
(الْأَخ) سَعْدُ الْحُمَيْدُ- أَوْ أَنَّ هَذَا تَكَرُّارٌ لِدَاك!- فِي مَوْضُوعِ رِسَالَةِ «إِحْكَامِ
التَّقْرِيرِ»^(١)، وَمَا جَرَى بِشَأْنِهِ؛ فَكَانَ قَوْلُهُ:
«وَكُنْتُ أَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ وَيَتُوبَ، وَلَكِنْ -يَا لِلْأَسْفَرِ- تَمَادَى فِيمَا يَدْعُو
إِلَيْهِ...»^(٢)!

□ أُمْنِيَّةٌ... باطلة:

أَقُولُ: وَهُوَ بِهَذَا غَيْرُ صَادِقٍ؛ فَقَدْ بَيَّنْتُ وَجْهَ الْحَقِّ، وَأَنَّ هَذَا الْحَقُّ قَوْلِي
-مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ-.

وَلَوْ كُنْتُ تَتَمَنَّى -حَقًّا- الرُّجُوعَ: لَمَّا وَضَعْتُ سَوَادًا فِي بَيَاضٍ، وَلَسَعَيْتُ
إِلَى مَنْ تَتَمَنَّى رُجُوعَهُ، وَنَاصَحْتُهُ، وَذَاكَرْتُهُ، وَذَكَرْتَهُ...
فَكَيْفَ إِذَا كَانَ هَذَا -نَفْسُهُ- مُنَاقِضًا لِلصِّدْقِ!!؟

وَالرَّجُلُ -عَامِلُهُ اللَّهُ بِعَدْلِهِ- يَعْرِفُ ذَلِكَ جَيِّدًا (جِدًّا)؛ وَلَكِنَّهُ يَعْرِفُ
وَيَخْشَفُ؛ فَهَا هُوَ يَقُولُ (ص ٣٧) -مُشِيرًا إِلَيَّ-:
«فَكُونُهُ يَصْحَحُ خَطَأَهُ فِي هَذَا الرَّدِّ، أَوْ يَزِيدُ شَيْئًا: فَهَذَا لَا يَعْنِي أَنَّ (اللَّجَنَةَ)
أَخْطَأَتْ فِي انْتِقَادِهَا إِلَيَّ...!!»

فَانظُرُوا -رَحِمَكُمُ اللَّهُ- كَيْفَ يَعْتَرِفُ بِأَنَّ الْخَطَأَ (١) مُصَحِّحٌ -وَلَوْ عَلَى آيَةٍ

(١) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٢٩٥-٣٠٢).

(٢) فَأَمَّا قِسْمُهُ -بَعْدُ-: «وَمَا وَاللَّهِ كُنْتُ أَوْدُ الرَّدِّ عَلَيْهِ!! فَجَكَاتَنُهُ تُعْنِي عَنْ رَدِّهِ،
وَوَاقِعُهُ يُبْطِلُ تَمَوِّبَهُ، وَنَحْنُ -مَعَ هَذَا، وَذَلِكَ!- رَاضُونَ بِقَسَمِهِ -لِلَّهِ-...»

صِفَةً كَانَتْ!؛ ثُمَّ يُبْصِرُ - فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ - عَلَى افْتِرَائِهِ بِعَكْسِهِ، وَأَنْبِيَّ أَمَّادَى...
إِلَى آخِرِ مَا هَدَى بِهِ، وَأَذَى!!

فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ بَقِيَّةُ إِنْصَافٍ (١) لَكَسَرَ قَلَمَهُ عَنْ أَنْ يَخْطُ كَلِمَةً؛ يُعَيِّنُ بِهَا
شَيْطَانًا عَلَى أَخٍ لَهُ (مُسْلِمٍ) - وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ مَشْرُوبُهُ مَشْرُوبَهُ!! - وَرَسُولُنَا - صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «لَا تَكُونُوا أَعْوَانًا لِلشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ»؛ مَعَ أَنَّ (حَال)
ذَلِكَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - غَيْرُ مَا نَحْنُ فِيهِ... وَلَكِنْ!

فَإِذَا هُوَ يَقْلِبُ الْأَمْرَ؛ فَيَجْعَلُ دِفَاعَهُ الْمَحْضَ عَنِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ - وَمَا خُطِنَتْ
بِهِ - سَوَاءً أَكَانَتْ هَذِهِ التَّخَطُّطُ صَائِبَةً أَمْ لَا - سَبَبًا يَتَّبِعُهُمُ بِهِ الْأَبْرِيَاءُ، وَسَبِيلًا يَقْتَرِي بِهِ
عَلَى الْبُرَاءِ...

ثُمَّ وَصَفَهُ بَعْضُ كَلَامِي بِـ (التَّثْوِيرَاتِ الْمُظْلِمَةِ!)، وَ(بَسْرِ النُّصُوصِ!)،
وَ(التَّحْرِيفِ فِيهَا!): سَهْلُ الْكُتُبِ، لَكِنَّهُ عَسِرُ الْإِنْبَاتِ...

وَأَيْسَرُ مِنْهُ: قَلْبُهُ عَلَيْهِ، وَرَدُّهُ إِلَيْهِ؛ لَكِنْ:

لَيْسَ الْعِلْمُ الْحَقُّ هَكَذَا - يَا هَذَا!!!

٤- ثُمَّ قَالَ (الْمُسَوِّدُ) (ص ١٧) - عَنِّي -:

(وَمِمَّا أَلَفَ فِي ذَلِكَ كِتَابَيْنِ^(١)؛ سَمِيَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا: «التَّحْذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ

(١) كَذَا قَالَ!! وَهُوَ غَلَطٌ لُغَوِيٌّ؛ صَوَابُهُ: كِتَابَانِ! عَلَى الْمُتَبَدَّلِ وَالْخَبَرِ - يَا فُطَنَاءَ الْبَشَرِ!!

وَقَدْ وَقَعَ عَلَى الصُّوَابِ: (كِتَابَانِ) فِي النُّسخَةِ الْمَنْشُورَةِ عَلَى الْإِنْتَرْنِتِ!

وَهِيَ الَّتِي كُنْتُ قَدْ طَالَعْتُهَا - أَوَّلَ مَرَّةٍ -.

وَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنَّ إِيَّاهُ التَّنْصِيحَيْنِ (صَحَّحْتُ!) عَنِ الْآخَرَى؛ فَوَقَعَ فِي هَذَا غَلَطٌ

صَوَابُهُ فِي تِلْكَ، وَوَقَعَ فِي تِلْكَ صَوَابٌ غَلَطُهُ فِي هَذَا!!

فَقِي (ص ١٥) - مِنَ الْمَطْبُوعِ - ثَلَاثًا: «...وَأَسْتَبَاحُوا دِمَاءَهُمْ... وَسَفَكُوا دِمَاءَهُمْ...» =

التَّكْفِيرِ، وَالْآخِرُ: «صِيحَةٌ نَذِيرٌ بِخَطَرِ التَّكْفِيرِ»، وَيَكْفِي مِنْهُمَا الْخَطَأُ فِي تَسْمِيَّتِهِمَا!!

ثُمَّ نَقَلَ حَاشِيَةُ طَوِيلَةَ عَنِ الشَّيْخِ سَلْمَانَ بْنِ سَحْمَانَ (فِي تَكْفِيرِ الصَّحَابَةِ أَهْلَ الرَّدَّةِ...، وَهَكَذَا...) لِإِبْطَاتِ أَنْ (جَعَلَ التَّكْفِيرَ فِتْنَةً وَخَطَرًا - هَكَذَا بِإِطْلَاقٍ - جَهْلٌ صِرْفٌ)!!

□ بَيَانُ (خَطَرِ) التَّكْفِيرِ، وَفِتْنَتِهِ :

ثُمَّ نَصَبَ (!) الْخِلَافَ بَيْنَ كَلَامِي فِي (خَطَرِ) التَّكْفِيرِ، وَ(فِتْنَتِهِ)، وَبَيَّنَ كَلَامَ الشَّيْخِ ابْنِ سَحْمَانَ - وَغَيْرِهِ - فِي قِيَامِ (طَائِفَةٍ قَائِمَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْفِقْهِ، وَالْحَدِيثِ - فِي كُلِّ عَصْرِ وَمِصْرٍ - تُكْفِّرُ مَنْ كَفَّرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَقَامَ الدَّلِيلُ عَلَى كُفْرِهِ، وَلَا يَتَحَاشَوْنَ عَنْ ذَلِكَ...)!!

فَأَقُولُ:

ظَاهِرٌ - جِدًّا - أَنَّ هَذَا (التَّمْوِيهَ) مُعَالِطَةٌ بَيِّنَةٌ، وَأَنَّ تَجْهِيلَهُ (هَكَذَا بِإِطْلَاقٍ!) : جَهْلٌ صِرْفٌ:

فَتَكْفِيرُ مَنْ كَفَّرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ: حَتْمٌ لَازِمٌ...

وَتَكْفِيرُ مَنْ لَيْسَ كَافِرًا، أَوْ مَنْ هُوَ مُحْتَمِلُ التَّكْفِيرِ، أَوْ مَنْ لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ

= - عَلَى الصَّوَابِ -.

يَبْنِمَا هِيَ فِي نُسْخَةِ الْإِنْتَرْنِت: «دَمَانِهِمْ... دَمَانِهِمْ...» - عَلَى الْخَطِ وَالْعَلَطِ!!
وَالْجَاهِلُ إِذَا غُلِطَ غَلَطٌ؛ قَبِلَ أَنْ (الْمُرَاجَعَةُ = الْمُصْحَحُ) لَمْ يَكُنْ عَارِفًا، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَاصِحًا!! فَوَقَعَ بِهِذَا الْخَلَطِ وَالْعَلَطِ!!!

ثُمَّ رَأَيْتُ الْكَلِمَةَ الْأُولَى: (كَتَابِينَ) كَمَا هِيَ - خَطَأً وَغَلَطًا - فِي طَبْعَةِ «الرُّفْعِ» (ص ٧٣)

الْثَانِيَةِ!!

عَلَى كُفْرِهِ، أَوْ مَنْ كُفْرُهُ كُفْرٌ أَصْغَرُ - أَوْ إِذَا قَامَ بِهِ غَيْرُ أَهْلِهِ! - (خَطَرٌ)،
و(فِتْنَةٌ)...

كَمَا يَقَعُ مِنَ تَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ، وَأَفْرَاجِهِمْ - وَالْمُقَلِّدَةِ لِضَلَالِهِمْ - لِيُغَيِّرَهُمْ...
فَأَيْنَ الْإِشْكَالُ؟!

□ شرُّ التكفير المنفلت^(١) :

وَلَقَدْ عَلَّقْتُ فِي كِتَابِي «الدَّرَرُ الْمُتَالِفَةُ بِنَقْضِ الْإِمَامِ الْأَبَانِيِّ فِرْيَةً مُوَافَقِيهِ
الْمُرْجِيَّةِ» (ص ٦٥ - الْمُطْبُوعُ حَدِيثًا) عَلَى كَلِمَةٍ بِهَذَا الْمَعْنَى - قَائِلًا - :

«وَالْمَقْصُودُ - حَيْثُ يَرِدُ هَذَا اللَّفْظُ - أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ - [خَطَرُ التَّكْفِيرِ] - :
التَّكْفِيرُ الْمُنْفِلْتُ، الَّذِي لَا يَقُومُ عَلَى أُسُسٍ وَضُوبِطٍ - فَضْلًا عَنْ تَطْبِيقَاتِهِ
الْمَغْلُوطَةِ، وَآثَارِهِ السَّيِّئَةِ -؛ وَإِلَّا فَإِنَّ (التَّكْفِيرَ: حُكْمٌ شَرْعِيٌّ)؛ لَهُ أَصُولُهُ وَشُرُوطُهُ
- كَمَا قَرَرْنَاهُ فِي كِتَابِنَا «مُجْمَلُ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ» (ص ١٧ - الطَّبَعَةُ الْأُولَى) - .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ - نَفْسِهِ - قَوْلُ سَمَاحَةِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
آلِ الشَّيْخِ - مُفْتِي بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ - :

(التَّكْفِيرُ أَمْرٌ خَطِيرٌ)، يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَدَمُ الْخَوْضِ فِيهِ، وَتَرْكُهُ لِأَهْلِ
الْعِلْمِ الرَّاسِخِينَ؛ كَمَا فِي صَحِيفَةِ (الشُّرُقِ الْأَوْسَطِ)، بِتَارِيخِ: ٢١/٤/٢٠٠١ مِنْ
التَّارِيخِ الْإِفْرَنْجِيِّ.

وَأَزِيدُ - هُنَا - الثَّقُلَ عَنِ الْعَلَامَةِ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ الْخَنْفِيِّ - شَارِحِ «الطَّحَاوِيِّ»
(ص ٣٥٥) - قَوْلَهُ:

(١) انظر كتابي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٤١-٤٦).

□ أقوال، ونصوص:

«وَأَعْلَمَ -رَحِمَكَ اللَّهُ وَإِيَانًا-! أَنَّ بَابَ التَّكْفِيرِ وَعَدَمِ التَّكْفِيرِ بَابٌ عَظُمَتْ (الْفِتْنَةُ) -وَالْمُحَنَّةُ- فِيهِ، وَكَثُرَ فِيهِ الْإِفْتِرَاقُ، وَتَشَتَّتَ فِيهِ الْأَهْوَاءُ وَالْأَرَاءُ، وَتَعَارَضَتْ فِيهِ دَلَالِيلُهَا؛ فَالنَّاسُ -فِيهِ- فِي جِنْسٍ تَكْفِيرٍ أَهْلُ الْمَقَالَاتِ وَالْعَقَائِدِ الْفَاسِئَةِ؛ الْمُخَالَفَةُ لِلْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ -فِي نَفْسِ الْأَمْرِ- أَوْ الْمُخَالَفَةُ لِذَلِكَ فِي اعْتِقَادِهِمْ- عَلَى طَرَفَيْنِ وَوَسَطٍ- مِنْ جِنْسِ الْاِخْتِلَافِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْعَمَلِيَّةِ».

وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْنَا -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ- أَنَّ:

(التَّكْفِيرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؛ فَالْكَافِرُ مَنْ كَفَّرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ^(١)).

وَمِنْهُ -أيضاً-: قَوْلُ مَعَالِي الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُورَزَانِ فِي «الْمُتَّقَى مِنْ فَتَاوِيهِ»

(١/١١٢):

«لَيْسَ مِنْ حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُطْلَقَ التَّكْفِيرُ، أَوْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالتَّكْفِيرِ عَلَى الْجَمَاعَاتِ، أَوْ عَلَى الْأَفْرَادِ؛ التَّكْفِيرُ لَهُ ضَوَائِبُ، فَمَنْ يَزْنِجُ نَاقِضاً مِنْ نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ.

وَنَوَاقِضُ الْإِسْلَامِ مَعْرُوفَةٌ، أَعْظَمُهَا: الشُّرْكُ بِاللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَادِّعَاءُ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَالْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ^(٢)؛ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾.

ثُمَّ قَالَ مَعَالِي الشَّيْخِ -بَعْدَ ذَلِكَ مُبَاشَرَةً-:

(١) «مُخْتَصَرُ الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ص ٤٢١).

(٢) انظر -إزماماً- كتابي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٢٧-٣٠).

□ هذا هو الحق:

«فَالْتَكْفِيرُ خَطِيرٌ»، وَلَا يَجُوزُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَتَقَوَّهَ بِهِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، إِنَّمَا هَذَا مِنْ صَلَاحِيَّاتِ الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمِنْ صَلَاحِيَّاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ؛ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الْإِسْلَامَ، وَيَعْرِفُونَ نَوَاقِصَ الْإِسْلَامِ، وَيَعْرِفُونَ الْأَخْوَالَ، وَيُدْرُسُونَ وَاقِعَ النَّاسِ وَالْمُجْتَمَعَاتِ؛ فَهُمْ أَهْلُ الْحُكْمِ بِالتَّكْفِيرِ وَغَيْرِهِ.

أَمَّا الْجَهْلَالُ، وَأَفْرَادُ النَّاسِ، وَ(أَنْصَافُ الْمُتَعَلِّمِينَ)؛ فَهَؤُلَاءِ لَيْسَ مِنْ حَقِّهِمْ إِطْلَاقُ التَّكْفِيرِ عَلَى الْأَشْخَاصِ، أَوْ عَلَى الْجَمَاعَاتِ، أَوْ الدُّوَلِ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُؤَهَّلِينَ لِهَذَا الْحُكْمِ.

أَقُولُ:

فَالْعِبَارَةُ هِيَ الْبَيَارَةُ: (التَّخْذِيرُ) هُوَ التَّخْذِيرُ! وَ(الْخَطِيرُ) هُوَ الْخَطِيرُ! وَ(الْفِتْنَةُ) هِيَ (الْفِتْنَةُ)!

فَكَانَ مَاذَا؟!!

□ ضابط جيد:

وَكَذَا قَوْلُهُ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- فِي «الْبَيَانِ لِأَخْطَاءِ بَعْضِ الْكُتَّابِ» (ص ١٠٤):
«وَأَمَّا كَوْنُ التَّكْفِيرِ فِيهِ قِسْوَةٌ (وَحَطُّورَةٌ^(١))؛ فَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ^(٢) مِنْ إِطْلَاقِهِ عَلَى مَنْ اتَّصَفَ بِهِ، وَعُلَمَاءُ الدَّعْوَةِ -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ- لَا يُكْفَرُونَ إِلَّا مَنْ كَفَرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

أَقُولُ: وَهَذَا -مِنْ مَعَالِي الشَّيْخِ- بِحَقٍّ- كَمَثَلِ ذَلِكَ الَّذِي رَمَانِي بِهِ

(١) هَذَا إِقْرَارٌ.

(٢) وَهَذَا بَيَانٌ.

-بالباطل- سُودُ «رَفَعَ الْأُئِمَّةَ» -تماماً- فِيمَا أَنْكَرُهُ عَلَى الْمُتَسَرِّعِينَ بِالتَّكْفِيرِ
(الخطير) مِمَّنْ (يُعرف بِمَا لَا يُعرف)، (بِلا عِلْمٍ وَلَا حِلْمٍ)، مِنْ (كُلِّ خَارِجِيٍّ
تَكْفِيرِيٍّ)، (لَهُ وَلَعٌ بِتَكْفِيرِ الْمُسْلِمِينَ)...-

فَمَا الْفَرْقُ؟!

أَمْ أَنَّهُ الْهُوَى اللَّعَابُ اللَّغُوبُ؟!

وَلَيْسَ يَغْدِرُ (السُّودَ) كَوْنُهُ مِنْ (أَنْصَافِ الْمُتَعَلِّمِينَ!) -بل أشباههم!-؛ بَلْ إِنَّ
ذَلِكَ يُدْعِيهِ (!) عَلَى أَمِّ رَأْسِهِ؛ إِنْ لَمْ يَتَّبِ وَيُنَبِّ!!

□ نعم؛ الحقُّ أبلغُ:

وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْنَا -أَيْضاً- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ- قَوْلُ مَعَالِيهِ -فِي بَعْضِ رُدُودِهِ^(١)-؛
أَنَّ: «التَّكْفِيرُ لِلْمُرْتَدِّينَ لَيْسَ مِنْ تَشْرِيعِ الْخَوَارِجِ، وَلَا غَيْرِهِمْ! وَلَيْسَ هُوَ فِكْرًا^(٢)!
وَأَمَّا هُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ حَكَمَ بِهِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ؛ بِارْتِكَابِ نَاقِضٍ مِنْ
نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ؛ الْقَوْلِيَّةِ، أَوِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ، أَوِ الْفِعْلِيَّةِ، وَالَّتِي يَبَيِّنُهَا الْعُلَمَاءُ فِي بَابِ
«أَحْكَامِ الْمُرْتَدِّ»، وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ -تَعَالَى-، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-».

فَهَذَا كَلَامٌ حَقٌّ؛ وَهُوَ لَا يُعَارِضُ -الْبَتَّةَ- اِعْتِبَارَ (التَّكْفِيرِ) أَمْرًا خَطِيرًا، وَفِتْنَةً
مَرِيرَةً؛ إِذَا حَاضَ فِيهِ (الْجُهَالُ، وَأَفْرَادُ النَّاسِ، وَأَنْصَافُ الْمُتَعَلِّمِينَ)...

(١) (مَجْلَّةُ الدُّعْوَةِ) -السُّعُودِيَّةُ- (عَدَدُ ١٧٤-٤ رَبِيعُ الْآخِرِ ١٤٢١هـ) -بِتَصَرُّفِهِ

يَسِيرٍ-

وَلِي كِتَابِ «الْإِزْهَابِ» (ص ٧٤) لِلشَّيْخِ الْعَلَامَةِ زَيْدِ بْنِ هَادِي الْمَذْخَلِيِّ -حَفِظَهُ
الْمَوْلَى- مُصْطَلَحُ: (الْمَنْهَجُ التَّكْفِيرِيُّ) -فِي سِيَاقِ النِّقْدِ، وَالذَّمِّ-؛ فَتَأْمَلْ!

(٢) (انظر تعليلي على «التبصير...» (ص ٢٨-٢٩).

وَهُوَ الْوَاقِعُ؛ مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ، وَالذَّلِيلُ بَيْنَ أَيْدِينَا - لِكُلِّ نَاطِرٍ، وَسَامِعٍ!!
وَالنَّاطِرُ فِي آخِرِ كَلَامِ الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَحْمَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (ص ١٦٣) -
يَرَى أَنَّ التَّوَجُّعَ الصَّحِيحَ لِلْكَلامِ هُوَ مَا ذَكَرْتُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ -؛ حَيْثُ قَالَ:
«...وَأِنَّمَا يُهْمِلُ هَذَا: مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَمْ يُعَظِّمْ أَمْرَهُ، وَمَنْ لَمْ
يَسْئَلْكَ صِرَاطَهُ، وَلَمْ يَقْدِرِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ حَقَّ قَدْرِهِ؛ بَلْ وَلَا قَدَرَ غُلَمَاءُ الْأُمَّةِ وَأَيْمَتُهَا
حَقَّ قَدْرِهِمْ».

ثُمَّ:

□ أقوال مشايخ الدنيا - الثلاثة -:

أَيْنَ أَنْتَ - أَيُّ هَذَا الرَّجُلُ! - مِنْ كَلَامِ سَمَاحَةِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ
اللَّهُ -؛ الَّذِي تَبَيَّنَ عَلَيْهِ كِتَابِي «التَّحْذِيرُ» (ص ٥٦) -؛ وَذَلِكَ وَصَفُهُ لِمَسْأَلَةِ التَّكْفِيرِ
بِأَنَّهُ: (فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ قَدِيمَةٌ)! وَوَصَفُهُ لَهَا (ص ٦٣) بِ(فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ)!؟! - وَهَكَذَا! -
ثُمَّ مُوَافَقَةُ سَمَاحَةِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ بَسَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَيْهَا؛ دُونَ هَذَا
الْمُلْحَظِ الدَّقِيقِ (جِدًّا) - مَا شَاءَ اللَّهُ! - الَّذِي تَبَيَّنَتْ - أَوْ نُبِّهَتْ! - عَلَيْهِ!!!
وَمِثْلُهَا مُوَافَقَةُ سَمَاحَةِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ غَفِيمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَيْهَا
- أَيْضًا!! -

أَيْنَ أَنْتَ مِنْ هَذَا - كُلِّهِ!؟ -

أَمْ أَنَّ الْغَفْلَةَ هَوَتْ بِكَ إِلَى وَادٍ سَحِيقٍ؛ بَعِيدًا عَنِ التَّدْقِيقِ وَالتَّوَثُّيقِ!؟

□ كلامُ سَمَاحَةِ الْمُفْتِي:

وَمَا أَجْمَلَ كَلَامَ سَمَاحَةِ الْمُفْتِي، الْعَلَامَةِ، الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
آلِ الشَّيْخِ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - فِي أَوَائِلِ «شَرْحِهِ» لـ «نَوَاقِصِ الْإِسْلَامِ» - لَمَّا قَالَ:

«وَلْيَعْلَمِ الْمُسْلِمُ أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ، وَالْكَلَامَ عَلَى مَا يُسَبِّبُ الْكُفْرَ وَالضَّلَالَ: مِنَ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ الْمُهْمَةِ؛ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يُسَارَ فِيهَا عَلَى وَفَرٍ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْكَلَامُ فِي التَّكْفِيرِ مُنْطَلِقًا مِنَ الْأَهْوَاءِ وَالشَّهَوَاتِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ (خَطَرُهُ) عَظِيمٌ.

فَإِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْبَغِي تَكْفِيرُهُ وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ؛ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ مُوجِبٍ شَرْعِيٍّ دَلَّ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَإِلَّا؛ فَإِنَّ التَّحَدُّثَ فِي تَكْفِيرِ النَّاسِ -وَتَكْفِيرِ فُلَانٍ، وَفُلَانٍ-، وَالْحُكْمَ عَلَى هَذَا بِأَنَّهُ كَافِرٌ، وَبِأَنَّهُ فَاسِقٌ -بِمُجَرَّدِ الْهَوَى وَمَا تُمْلِيهِ النَّفْسُ-؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُحَرَّمَةِ، وَاللَّهُ -عَالِي- يَقُولُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾.

فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ لَا يُطْلِقَ اسْمَ الْكُفْرِ وَاسْمَ الْفِسْقِ عَلَى أَحَدٍ؛ إِلَّا بَعْدَ مَا يُوْضَحُ لَهُ الدَّلِيلُ؛ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ فَإِنَّ أَمْرَ التَّكْفِيرِ وَالتَّفْسِيقِ قَدْ زُلْتُ فِيهِ أَقْدَامٌ، وَضَلْتُ فِيهِ أَفْهَامٌ.

فَإِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ كَفَرُوا الْمُسْلِمِينَ بِأَذْنَى ذَنْبٍ ارْتَكَبُوهُ، وَبِأَذْنَى خَطِيئَةٍ وَقَعُوا فِيهِ؛ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ».

وختلاصة القول -ما قاله معالي الشيخ صالح الفوزان في رسالة «ظاهرة التبديع، والتفسيق، والتكفير، وضوابطها» (ص ٢٩): أَنَّ كَلِمَةَ «التَّكْفِيرِ: كَلِمَةٌ خَطِيرَةٌ، لَا تَذْهَبُ سُدًى؛ إِذَا نَطَقَ بِهَا الْإِنْسَانُ: فَهِيَ كَلِمَةٌ هَا أَثَرُهَا».

ثُمَّ رَأَيْتُ -بَعْدَ تَقْلِي الْأَقْوَالِ السَّابِقَةِ- كُلَّهَا -كَلَامَ الْإِمَامِ الْقُرْطُبِيِّ فِي كِتَابِهِ «الْمُنْفَهَمِ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١١١/٣):

«بَابُ الْكُفْرِ بَابٌ (خَطِيرٌ)؛ أَقْدَمَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: فَسَقَطُوا^(١)، وَتَوَقَّفَ فِيهِ الْفُحُولُ^(٢): فَسَلِمُوا...»

وَلَا نَعْدِلُ بِالسَّلَامَةِ شَيْئًا!!

...وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ.

٥- ثُمَّ أَشَارَ (المُسَوِّدُ) (ص ١٧-١٨) إِلَى (فَتَوَى اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ) -المَوْقَرَةُ-، وَأَنَّهَا نَصَحَتْ الْمُرْدُودَ عَلَيْهِ -وَهُوَ أَنَا!- بِالرُّجُوعِ وَالتَّوْبَةِ، ثُمَّ قَالَ:

«وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَجِبْ لِذَلِكَ، بَلْ أَلْفَ رِسَالَةً يَرُدُّ فِيهَا عَلَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ...، أَخَذَ يَتَهَرَّبُ، وَيُرَاوِغُ -كِعَادَتِهِ-، وَيَتَلَاعَبُ بِالْأَلْفَاظِ، وَيُكْثِرُ مِنْ عَلَامَاتِ التَّعْجُبِ وَالاسْتِفْهَامِ، عَذَا مَا تَمَسَّرَ بِهِ مِنْ كَثْرَةِ الْجُمْلِ الْإِعْزَاضِيَّةِ، وَالسَّجْعِ الْمُتَكَلِّفِ، وَتَهْوِيلِ الْكَلَامِ!!»

□ في النصيحة، وأحكامها:

أَقُولُ:

أَوَّلًا: عَدَمُ الاستِجَابَةِ لِلنُّصِيحِ: لَيْسَ هُوَ فِي نَفْسِهِ مُوَاخَذَةً؛ إِنَّمَا الْمُوَاخَذَةُ إِذَا رُدَّ الْحَقُّ الْوَارِدُ فِي النَّصِيحَةِ؛ وَإِلَّا: فَقَدْ لَا تَكُونُ النَّصِيحَةُ -فِي نَفْسِهَا- حَقًّا، وَلَا صَوَابًا؛ فَتَكُونُ (عدم الاستِجَابَةِ) بسبب ذلك!!

ثَانِيًا: دَعْوَى التَّهَرُّبِ وَالْمُرَاوَعَةِ: دَعْوَى -كِسَابِقَاتِهَا!- فَارِغَةٌ خَاوِيَةٌ، يَسْتَطِيعُ

(١) وَالذَّلِيلُ بَيْنَ أَيْدِينَا حَاضِرًا!

(٢) وَلَكِنْ؛ أَيْنَ هُم -اليوم-!؟

(أرجو) أَنْ يَكُونَ مَشَاجِنَا -حَفَظَهُمُ اللَّهُ- خَيْرَ خَلْفٍ خَيْرِ سَلَفٍ؛ بِقِطْعَةٍ، وَتَبْهَاتٍ، وَجِرْصًا...

وَالظَّنُّ بِهِمْ خَيْرٌ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

أَيُّ أَحَدٍ رَمَيْهَا بِأَيِّ أَحَدٍ! بَلْ قَدْ يَرِيدُ عَلَيْهَا أَضْعَافَهَا؛ كَمَا افْتَرَى -هنا- (المُسَوِّدُ)
قَائِلًا: (كَعَادِيهِ)!!

فَأَيُّ هِيَ رَائِحَةُ ذَلِكَ؟! فَضْلًا عَنْ وُجُودِهِ وَحَقِيقَتِهِ؟!

قَائِلًا: أَمَّا ادِّعَاءُ أَنَّهُ حَوْلُ: (الْأَلْفَاظِ)، وَ(الْعَلَامَاتِ)، وَ(الْجُمْلِ الْاِغْتِرَاضِيَّةِ)،
وَ(السُّجْرِ) وَ(الْكَلَامِ) -بِالْصِّفَاتِ الْمُلَصَّقَةِ بِهَذِهِ الِادِّعَاءِ-!! فَلَا أَقُولُ لَهُ فِيهَا إِلَّا:
إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدْعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ
ثُمَّ أَقُولُ -مُعَلَّلًا:-

فَأَنْتَ بِذَلِكَ لَمْ تُخَيِّنْ مَقَالًا كَلَامُكَ خَالَهُ جَهْلٌ فَظِيحٌ
وَأَمَّا الْكُتُبُ مِنْكُمْ فَاهْتِيَاجٌ وَهَيْئَةُ ظَاهِرٍ حَمَلٌ وَدِيْعٌ

فَمَنْ لَا يُخَيِّنُ أَبْجَدِيَّاتِ اللُّغَةِ^(١) -فَضْلًا عَنْ دَقَائِقِهَا-؛ كَضَبِطِ الْمُبْتَدَأِ
وَالْخَبَرِ، وَرَسْمِ الِهَمْزَاتِ، وَعِلْمِ الْإِمْلَاءِ وَالتَّرْفِيمِ: مَاذَا يُنْتَظَرُ مِنْهُ (!) إِلَّا
الدَّعَاوَى.. والدعَاوَى.. ثُمَّ الدَّعَاوَى -فَقَطْ-!!

((وَلَهُ مِنْ ذَلِكَ -أَيْضًا- أَنْوَاعٌ مِنَ الْغَلَطِ؛ مِثْلُ نَقْلِهِ (ص ٦٩): (وَيَتْرَكُونَ وَرَائِهِمْ)!!
وَالصُّوَابُ: (وَرَاءَهُمْ).))

... ثُمَّ (صُحِّحَتْ!) فِي الطَّبعة الثانية (ص ١٣٠)!!!

وَقَوْلُهُ (ص ٧٤): «...فقد جعل الاهتمام بمسألة الحكم أو الحاكمية كعقيدة- مشابهة (كذا
بالتاءِ الْمُرتَبِطَةِ! وَهِيَ نُسخَةُ الْإِنْتَرْنِتِ: بِالْهَاءِ، بِدُونِ النُّقْطَتَيْنِ!) لعقائد الشيعة في اهتمامهم
بالإمامة...»!! وَكُلُّهُ غَلَطٌ؛ صَوَابُهُ: «مشابهة»!!

فضلاً عن غلطه الفادح في استعمال (كاف التشبيه) -في كلمة (كعقيدة)- في غير
موضعها!!!

... ثُمَّ (صُحِّحَتْ!) فِي الطَّبعة الثانية (ص ١٣٥)!!! وَأَشْيَاءُ أُخَرُ...

- وَالْكَلَامُ حَوْلَ (الْعَلَامَاتِ): نَقَضْتُهُ أَثْنَاءَ الرَّدِّ عَلَى (الْأَخِ) سَعْدٍ^(١)؛ فَلَا أُكْرِرُ!

- وَالْكَلَامُ حَوْلَ (الْكَلَامِ وَالسَّجْعِ) - وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا مِنْ صِنَاعَةِ الْأَدَبِ! -
أَتْرُكُ فِيهِ الْقَوْلَ لِرَأْيِ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ - أَيْضاً^(٢) -.
فَلَا أُطِيلُ.

□ أَيُّ كَلَامٍ:

رَابِعاً: أَمَّا (التَّهْوِيلُ)؛ فَعَكْسُهُ: (التَّهْوِينُ)!

فَأَيْنَ أَنْتَ مِنْهُ؟!

وَأَيَّاهُ مِنْهُمَا - بِالضَّبْطِ! - أَنْتَ تُرِيدُ - أَيُّهَا الْعُمَرُ الْعَتِيدُ^(٣)! -!

أَمْ أَنَّ الْمُرَادَّ - فَقَطْ - رَصُّ الْحُرُوفِ - كَيْفَمَا يَكُونُ -؛ بِلَا فَهْمٍ، وَلَا وَعْيٍ؟!
تَشْغِيباً، وَتَمْوِيهاً!!

٦- ثُمَّ عَلَّقَ (ص ١٨) - مُتَعَالِماً! مُتَعَمِّقاً! مُتَطَاوِلاً! مُتَشَبِّعاً^(٤)!! - عَلَى
عُتُونِ رِسَالَتِي «الْأَجُوبَةُ الْمُتَالِئَةُ عَلَى فَتَوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ»، قَائِلاً:

«وَالصَّوَابُ أَنَّ (الْجَوَابَ) يَكُونُ (عَنِ الشَّيْءِ، لَا (عَلَيْهِ)؛ فَيَقَالُ: (الْأَجُوبَةُ
الْمُتَالِئَةُ عَنْ فَتَوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ)»!!!

(١) انظر (ص ٢٥٣-٢٦٣).

(٢) انظر (ص ٢٣٣-٢٣٤).

(٣) ولو حذفت إحدى نقطتي المثناة الفرقيّة: لأصابته بكل تأكيد!!

(٤) وهو يرمني في (ص ٤١) - من «رفعه!» - به!! وهو مبطل، وسيأتي بيان باطله
وطُغْيانه!!

□ هذا هو جوابي (عليه):

كَذَا قَالَ هَذَا الْمُسَيِّكِينَ!!

وَهُوَ دَلِيلٌ - مِنْ دَلَائِلِ! - عَلَى جَهْلِهِ الْمَكِين!!

لَقَدْ أَوْفَعَكَ بِالْجَهْلِ مَنْ أَوْفَعَكَ (!) عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ النَّادِرَةِ!

مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ...

أَعْمَى يَقْوُدُ (جَهُولًا) لَا أَبَا لَكُمْ قَدْ صَلَّ مَنْ كَانَتْ الْعُمَيَّانُ تَهْدِيهِ

... وَإِلَّا؛ فَأَنْتَ أَقْلُ مِنْ أَنْ تُفَكِّرَ فِيهَا، وَلَوْ عَلَى وَجْهِهَا الْغَلَطُ - هَذَا!! -

وَأَنْبَى عَلَى مِثْلِ (الْيَقِينِ) أَنَّكَ عَلَى (يَقِينٍ) بَأَنَّ هَذَا هُوَ وَاقِعُكَ - يَبْقَيْن!! -

وَأَمَّا مَنْ (شَيَّخُوكَ) فَوَاللَّهِ: قَدْ ظَلَمُوكَ!! - عَلَى وَجْهِ الْيَقِينِ! -

وَالْجَوَابُ (عَلَى) ذَاكَ الْفُهْرَاءِ؛ بِمَا يَلِي:

أَوَّلًا: الْمَعْلُومَةُ (!) - الْفَرِيدَةُ! - قَدْ يَكُونُ! - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ - كِتَابٌ
«مُعْجَمُ الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ» - لِلْعَدْنَانِيِّ -؛ وَكَلَامُهُ فِيهَا صَحِيحٌ جِدًّا، وَلَكِنْ؛ عَلَى
غَيْرِ مَا فَهَمَ (الْمُسَوِّدُ) مِنْهَا، أَوْ فَهَمَهَا!!

ذَلِكُمْ؛ أَنَّ كَلَامَ الْعَدْنَانِيِّ فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (الْجَوَابُ = عَنْ = سُؤَالٍ)، وَقَوْلُهُ
(قَرِيبٌ) مِنَ الصَّوَابِ - بِلَا إِشْكَالٍ وَلَا ارْتِيَابٍ - ...

وَلَكِنَّ الشَّأْنَ فِيْمَنْ لَمْ يَفْهَمْ عَنْهُ؛ لِضَيْقِ عَطْنِهِ، وَقِلَّةِ فِطْنِهِ^(١)، أَوْ وَلَعِبِهِ
بِالتَّعَصُّبِ وَالتَّخَطُّبَةِ - وَلَوْ بِالْبَاطِلِ! - كَصَاحِبِنَا (الْمُسَوِّدِ)، أَوْ الْمُوصِلِ إِلَيْهِ
الْمَعْلُومَةُ!! أَوْ هُمَا مَعًا - بِالتَّعَالُمِ! -

(١) انظر «القاموس المحيط» (ص ١٥٧٧).

ثانيًا: تعلية (الجواب) بـ (علسى) صحيحة جدًا؛ إذا كان الجواب (المُراد) ليس متعلقًا بـ (سؤال) يُجاب (عنه)؛ وإنما هو جواب بمعنى: (الرد^(١))، المناقشة، التعقيب؛ فهو -والحالة هذه- يحمل معنى آخر، ويجوز تعليته بـ (في)، و(على)، و(ل) ... بل يجوز -على قلة- بـ (عن)^(٢).

□ وهاكم أدلته:

ثالثًا: والأدلة على ما قلت كثيرة:

١- حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- الذي رواه مسلم في «صحيحه» (٢١٦٦)، وفيه:

«... وَإِنَّا نَجَابُ (عَلَيْهِمْ)، وَلَا يُجَابُونَ (عَلَيْنَا)».

٢- كلام الإمام الشافعي^(٣):

«... أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُجِيبُ (عَلَى) نَحْوٍ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ».

نقله عنه الإمام الترمذي في «سننه» (٧٩٢).

٣- قول الإمام النسائي -في «سننه» (٣٩٧٠)-:

(١) وقد وقع هو -هذه الله- فيما خطأني به!! كما سيأتي -قريبًا- من قوله:
«... فإزمت الرد على ما كتبه...!!»

فهذا المعنى مثل ما بينت -تمامًا-..

(٢) وفي «مسند أحمد» (١٨٠٩٥) ضمن حديث صفوان بن عسال المرادي في (طلب العلم) -قوله-: «وأجابه علسى نحو من سأله»، وفي نسخة: «فأجابه عن مسأله»!

(٣) وحجته كلامه في اللغة لا تخفى على طالب علم!

وانظر «مناب الشافعي» (٢/ ٤١-٥٩) للإمام البيهقي.

«وَمُجَابَوَةٌ عَلَى قَوْلِكَ».

٤ - كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٢٤ / ٣٤٩):

«الْجَوَابُ (عَلَى) هَذَا مِنْ وَجْهِ...».

وَفِي «الْقَوَاعِدِ النُّورَانِيَّةِ الْفَقْهِيَّةِ» (ص ٢٤٩):

«الْجَوَابُ عَلَى قَوْلِهِمْ».

٥ - (عُرِفَ الْمُؤَلِّفِينَ)^(١)، وَصَنَائِعُهُمْ؛ مِنْ مِثْلِ أَسْمَاءِ الْمُؤَلَّفَاتِ التَّالِيَةِ، الَّتِي لَمْ يَلْتَزِمَ أَصْحَابُهَا التَّعْلِيلَ بِحَرْفٍ (عَنْ):

- «الْأَجْوِبَةُ الْوَارِدَةُ عَلَى الْأَسْئَلَةِ الْوَافِدَةِ»؛ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-(٢).

- «الْجَوَابُ الصَّحِيحُ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيحِ»؛ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

- «الْأَجْوِبَةُ الْفَاضِلَةُ لِلْأَمَثِلَةِ الْعَشْرَةِ الْكَامِلَةِ» -لِلْعَلَامَةِ اللَّكْنَوِيِّ-.

- «الْأَجْوِبَةُ الْمَرْضِيَّةُ فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ» -لِلْحَافِظِ السَّخَاوِيِّ-.

- «الْأَجْوِبَةُ الْعُرْفِيَّةُ لِلْمَسَائِلِ الصَّرْفِيَّةِ» -كَمَا فِي «اِكْتِفَاءِ الْقَنُوعِ» (ص ٤٦٩)-.

... وَكُلُّهَا مَطْبُوعَةٌ.

(١) قَارِنَ بِكَلَامِ (الْأَخ) سَعْدِ الْحَمِيدِ -الْمُقَدِّم- (ص ٢٦٢-٢٦٣)؛ -وَرَدِّي عَلَيْهِ-.

(٢) (وهو مطبوعٌ في دار الصحابة للتراث/ مصر (سنة ١٤١٢هـ)، بتحقيق: أبي يحيى الفيشاوي).

ويُضاف إليها:

- «الأجوبة على مسائل من «المحصل» - كما في «الدُّرر الكامنة» (٢٩٩/٤) -.

و:

- «الأجوبة المصرية على الأسئلة المغربية» - للزُّرقاني^(١) -.

- «الأجوبة المُعلَّلة في المسائل المُجهَّلة» - كما في «فهرس مخطوطات شِستر بيتي» (٣٨٤٧) -.

وانظر «كشف الظنون» (١٢/١)، و«البدر الطالع» (٣٣٠/١).

.... وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ وَكَثِيرٌ!

٧- ثُمَّ قَالَ (المُسَوِّد) - آخِرَ (ص ١٨) -:

«وَحَتَّى لَا يَغْتَرَّ مُغْتَرٌّ بِهَذَا الرَّجُلِ وَمَا يَكْتُبُ، وَحَتَّى لَا يَنْخَدِعَ الْمُسْلِمُونَ بِهِ: رَأَيْتُ أَنْ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيَّ - إِبْرَاءٌ لِلذِّمَّةِ وَنُصْحًا لِلأُمَّةِ - بَيَانُ حَالِ «الْحَلَبِيِّ» فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - الَّتِي هِيَ مِنْ أخطرِ قَضَايَا الْعَقِيدَةِ -؛ فَأَزْمَعْتُ الرَّدَّ عَلَى مَا كَتَبَهُ -هُوَ- رَدًّا عَلَى فَتْوَى اللُّجْنَةِ الدَّائِمَةِ، نَيْسَ -وَاللَّهِ- تَعْصِبًا لِلْجَنَّةِ؛ فَلَسْتُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- مِمَّنْ يَتَعَصَّبُ لِلرَّجَالِ دُونَ الْحَقِّ، وَلَا دَفَاعًا عَنْهَا بِالْبَاطِلِ، فَهَمَّ بِشَرِّ مُعْرِضُونَ لِلْخَطَا».

□ مَنِ الْمُفْتَرُّ الْمَخْدُوعُ؟!

فَأَقُولُ:

(١) كما في «فهرس مخطوطات الجامعة الأردنية» (٩٧/٤).

وانظر (١٦/٤ و ١٠٤) منه.

أَمَّا (الْأَعْيَارُ) ^(١) - وَأَبَوَابُهُ -، وَ(الْأَنْجِدَاغ) ^(٢) - وَأَسْبَابُهُ - فَالْتَهَمَةُ فِيهِمَا
لِلْقُرَّاءِ: أَكْثَرُ مِنْ كَوْنِهَا لِلْكَاتِبِ؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْمَذْكُورُونَ هُمْ (الْمُسْلِمِينَ)
- يَذُونَ اسْتِثْنَاءً يَكْشِفُ وَيُبَيِّنُ - ١٩

فَالْحَالُ أَشَدُّ وَأَنْكَى - يَا (عُقَلَاءَ) الْمُسْلِمِينَ -!
وَلَكِنْ مَنْ طَعَنَ (عُمُومَ = الْأُمَّة) بِالْإِرْجَاءِ؛ هَلْ يَبْعُدُ عَنْهُ وَصْفُهَا بِالْبِلَادَةِ
وَالْعَبَاءِ!!؟

□ أَيْنَ الْحَقُّ وَأَهْلُهُ؟

- أَمَّا (إِبْرَاءُ الذِّمَّةِ، وَنُصْحُ الْأُمَّةِ): فَبَابٌ مَفْتُوحٌ، وَمَجَالٌ مَفْسُوحٌ؛ ضِمْنُ
الصُّوَرِاطِ الْمُرْعِيَّةِ، وَالشُّرُوطِ الشَّرْعِيَّةِ:

فَلِمَادًا لَمْ تُبْرِئْ ذِمَّتَكَ (!) مَعِيَ - ابْتِدَاءً - ١٩

وَلِمَادًا لَمْ تَقْدَمْ نُصْحَكَ (!) لِي - أَوَّلًا - ١٩

فَإِنْ كَابَرْتُ وَاسْتَكْبَرْتُ: فَأَنْشُرْ كِتَابَتَكَ، وَأَنْفِرْ كِتَابَتَكَ...

...وَلَكِنْ (الْأَكْمَةُ) هِيَ الْعَقَبَةُ!!

وَالنَّفْسِيَّةُ الظَّالِمَةُ هِيَ الْحِجَابُ!!

نَعَمْ؛ هَذِهِ هِيَ (حَقِيقَةُ) الْأَسْبَابِ!

- وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَارْمَعْتُ الرَّدَّ عَلَى مَا كَتَبَهُ -هُوَ- رَدًّا عَلَى فَتْوَى اللُّجْنَةِ

الدَّائِمَةِ...»!

فَأَقُولُ: وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ أَلْتَبَتَ-؛ فَإِنَّ «رَدَّهُ» -هَذَا- رَدٌّ عَلَى «صِحَّةِ

(١) انظر ما سيأتي (ص ٣٦٠).

نابير! لا «التحذير»، ولا «الأجوبة المتلائمة» - من باب أولى!!
 فالمسود - هذاه الله - لما لم يجد مادة (!) يسود بها قوطاسه: فر (!) إلى
 مجال آخر يشد به رأسه، ويُقَدِّ به رأسه، ويُقنع به ناسه!!
 ... فهو - حقيقة - لم يرد على «الأجوبة»؛ وإنما تلمس المعاذير (١) - من
 ههنا وههنا!! - بحثاً، وتفتيشاً، وتفتيهاً؛ لينهض (الفتوى) على قدميها، ويُقيمها
 على ساقها... بالربط بينها وبين ما (يجده) في فتشيه، وبخه! - من «الصيحة»
 - بالخصوص! - لا «التحذير»، ولا «الأجوبة»!!

وهذا منه - (مسلك مزور) في أخلاق أهل الإيمان، وآداب أهل الإسلام،
 اليواء بغير حق، واليافا على أهل الحق...

- وأما قوله: «ليس - والله - تعصبا للجنة؛ فليست - والله - الحمد - ممن
 يتعصب للرجال دون الحق، ولا دفاعاً عنها بالباطل؛ فهم بشر معرضون
 للخطأ...»!

فأقول:

□ من أحكام (اليمين):

لولا قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «من حلف بالله؛ فليصدق، ومن
 حلف له بالله؛ فليرض، ومن لم يرض بالله؛ فليس من الله»^(١): لرددت عليك
 قسمك؛ إذ إن (واقعك) ينقضه!

لكن رضىنا بالله، وأجرنا - إن شاء الله - على الله...

(١) رواه ابن ماجه (٢١٠١) عن ابن عمر - رضي الله عنهما -.

وحسنه شيخنا الإمام - رحمه الله - في «صحيح الترغيب» (٢٩٥١).

ولقد رَوَى البخاري (٣٤٤٤)، ومسلم (٢٣٦٨) عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: «رأى عيسى ابن مريم رجلاً يسرق، فقال له: أسرقت؟! قال: كلا؛ والله الذي لا إله إلا هو، فقال عيسى: آمنت بالله، وكذبت عيني».

وسرقة الأفكار (!) أنكى من سرقة الدرهم والدينار!
والمُنَاقِضُ لِنَفْسِهِ: إثمُهُ عَلَى نَفْسِهِ..

فَلْيُبْهِ!

ثُمَّ؛ هَلْ يَرْضُونَ مِنَّا مَا (رَضِينَا) مِنْهُمْ؟!
أَمْ أَنَّهُمْ سَيَبْذُلُونَ بِالْإِثْمِ مَرَّةً أُخْرَى!؛ لِكُونِهِمْ بِهِ أُخْرَى!
□ نعم؛ علماؤنا بِشَرٍّ:

- أَمَا أَنْ [أَعْضَاءَ] اللَّجْنَةِ: بَشَرٌ؛ مُعْرَضُونَ لِلْخَطَا: فَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَنَّهُا
(صَدَرَتْ) -أخيراً!- منك، فَتَطَقْتَهَا، وَكَتَبْتَهَا...

فَمَتَى عَرَفْتَ ذَلِكَ -أَيُّهَا الرَّجُلُ-؟!

مَا شَاءَ اللَّهُ! لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ!!

وَهَلْ (وَاقَعْتُكَ) مُوَافِقٌ لِقَلَمِكَ؛ أَمْ مُفَارِقُهُ؟!

وَاللَّجْنَةُ الْمُؤَقَّرَةُ -بِأَعْضَائِهَا الْكِرَامِ- أَجَلٌ مِنْ أَنْ تَحْتَاجَ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ
(الشَّهَادَةِ = التَّرْكِيَةِ!) -مِنْ مِثْلِكَ!- الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ لِلْقَدَحِ مِنْهَا إِلَى الْمُدَحِّحِ -لَوْ
تَأَمَّلْتَ-!!

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»

«الْأَقْوَالُ نَوْعَانِ:

- أَقْوَالُ ثَابِتَةٌ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ، فَهِيَ مَعْصُومَةٌ؛ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا حَقًّا؛ عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ، وَجَهَلَهُ مَنْ جَهَلَهُ...

- النَّوْعُ الثَّانِي: مَا لَيْسَ مَقُولًا عَنِ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَمَنْ سِوَاهُمْ لَيْسَ مَعْصُومًا: فَلَا يُقْبَلُ كَلَامُهُ، وَلَا يَرَدُّ؛ إِلَّا بَعْدَ تَصَوُّرِ مُرَادِهِ، وَمَعْرِفَةِ صِلَاحِهِ مِنْ قِسَادِهِ...».

... وَمَا مُنَاقَشَتُنَا لِلْجَنَّةِ الْمُكَرَّمَةِ، وَأَجُوبَتُنَا (عَلَيْهَا)؛ إِلَّا انْطِلَاقًا مِنْ هَذَا الْأَصْلِ؛ وَصُولًا إِلَى الْحَقِّ، وَبَيِّنَاتٍ عَلَيْهِ، وَدَعْوَةً إِلَيْهِ...

فَأَفْهَمُ...

إِنْ كُنْتُ -يا هذا- تَفْهَمُ؟!

□ الانصياع للحق:

وَمِنْ أَذَلِّ كَلَامٍ عَلَى ذَلِكَ -وَأَبْيَنِهِ-: كَلَامُ الْعَلَامَةِ الْمُجَدِّدِ الْإِمَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ حَيْثُ قَالَ:

«وَأَرْجُو أَنِّي لَا أُرَدُّ الْحَقُّ إِذَا أَتَانِي، بَلْ أَشْهَدُ اللَّهَ، وَمَلَائِكَتَهُ، وَجَمِيعَ خَلْقِهِ: إِنَّ أَتَانَا مِنْكُمْ كَلِمَةً مِنَ الْحَقِّ؛ لَأَقْبِلْنَهَا عَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ، وَلَأَضْرِبَنَّ الْجِدَارَ بِكُلِّ مَا خَالَفَهَا مِنْ أَقْوَالِ أُنْمَتِي، حَاشَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ»^(١).

٨- ثُمَّ ذَكَرَ الْمُسَوِّدُ (ص ١٩) (الأمور) الَّتِي (دَفَعَتْهُ!) لِكِتَابَةِ تَسْوِيدِهِ -هذا-؛ فَذَكَرَ مِنْهَا:

(١) «تاريخ نجد» (١١/٢)؛ لابن غنّام.

١- «أَنَّ ذَلِكَ مِنْ آخِرِ مَا كَتَبَهُ «الْحَلْبِيُّ» فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

٢- حَتَّى يَتَبَيَّنَ لِلْقَارِئِ الْكَرِيمِ حَالُ «الْحَلْبِيِّ» فِي بَتْرِ النُّصُوصِ، وَتَحْرِيفِ الْمُرَادِ مِنْهَا، وَعِنَادِهِ وَإِصْرَارِهِ عَلَى الْبَاطِلِ، وَرَوَّاعِيهِ عَنِ الْحَقِّ، فَهَذَا -كُلُّهُ- يَتَضَيِّحُ جَلِيًّا فِي رَدِّهِ الْمَذْكُورِ.

٣- أَنْ تَتَّبَعَ جَمِيعَ مَا أَلْفَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَطُولُ جِدًّا، وَالْمَشَاغِلُ كَثِيرَةٌ، وَالْعُمُرُ قَصِيرٌ، وَطَالِبُ الْحَقِّ يَكْفِيهِ بَيَانُ الْحَقِّ، وَأَمَّا صَاحِبُ الْهَوَى؛ فَلَا حِيلَةَ فِيهِ -نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ-.

٤- أَنَّ هَذَا الرَّدَّ -بِذَاتِهِ- قَدْ أَوْجَدَ عِنْدَ بَعْضِ الْفَضَلَاءِ نَوْعًا مِنَ الشُّكِّ وَالرَّيْبِ فِي صِحَّةِ قَوَى اللَّجْنَةِ، وَأَنَّهُ قَدْ تَحَامَلَتْ عَلَى «الْحَلْبِيِّ»، وَحَمَلَتْ كَلَامَهُ مَا لَا يَحْتَمِلُ!

□ آخِرُ الْمَطَافِ:

فَأَقُولُ:

- أَمَّا أُولَى (أُمُورِهِ!)؛ فَفِيهَا تَلْبِيسٌ؛ فَقَدْ قَالَ: (مِنْ آخِرِ مَا كَتَبَهُ «الْحَلْبِيُّ»...)، وَلَمْ يَقُلْ: (آخِرُ...!!!)؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ (جِدًّا) أَنَّنِي نَشَرْتُ -بَعْدَهُ- الطَّبْعَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ» فِي تَأْصِيلَاتِ الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُرْجِئَةِ!!

فَكَيْفَ (يُمَرَّرُ) تَلْبِيسُهُ، وَ(يُمَوَّه) تَذْلِيلُهُ -بِأَقْلٍ جُهْدٍ!- حَتَّى يَنَاقِشَ بِنَفْسِهِ (١) عَنِ النَّقْدِ، وَيُبْعِدَهَا عَنِ الرَّدِّ^(١)؟!

(١) وتشويشُهُ عَلَى «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِيهِ».. -في طبعة «الرفع»- الثانية (٦٧-٦٩): =

... فَأَقْحَمَ (مِنْ) -زَائِدَةً!-؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَيْسَ هَادِيَةً، وَلَا رَائِدَةً!

وَذَلِكَ مِنْهُ -كُلُّهُ- تَضْيِيعٌ وَتَمْيِيعٌ:

- تَضْيِيعٌ لِلْحَقِّ الْوَاضِحِ الْجَلِيِّ، الَّذِي لَا يَشْتَبِهُ إِلَّا عَلَى مَنْ لَا يُرِيدُ الْحَقَّ.

وَلَيْسَ (الْمُسَوَّدُ) بَعِيداً (!) عَنْ هَذَا الصَّنْفِ -جِدّاً!!-

- تَمْيِيعٌ لِلْمَسْأَلَةِ وَوُجُوهِهَا؛ وَذَلِكَ بِإِبْعَادِ (الْمُنْصِفِينَ) مِنَ الْقُرَاءِ عَنِ الْمَرْجِعِ

الَّذِي فِيهِ تَقْرِيرُ الْحَقِّ، وَنَقْضُ نَقِضِهِ..

□ بين «التعريف»، و«الرفع»:

وَلَقَدْ قُلْتُ -في (ص ١٩٠)- مِمَّا تَقَدَّمَ- وَأَكْرَرُهُ هُنَا- لِيُثَبِّتَ وَيُوسِّخَ:-

«لَوْ أَنَّ غِلَافَ «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِيهِ» نَزَعَ! وَوُضِعَ مَكَانَهُ غِلَافُ آخَرَ: لَكَانَ الْمُخْتَوَى -بِالْغِلَافِ الْجَدِيدِ- أَبْلَغَ رَدِّ وَأَقْوَاه: نَقْضاً لِسَائِرِ مَا شَغَبَ بِهِ مُسَوَّدُ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ» -مُتَابِعاً لِهَوَاهُ-!! -مِمَّا هَوِيَهُ وَتَمَنَاهُ!-.

وَكَأَنَّهُ (!) -بَلْ: إِنَّهُ!- مِنْ أَجْلِ ذَا مَوِّهُ مُسَوَّدُهُ (!) عِنْدَ ذِكْرِهِ «التَّعْرِيفَ وَالتَّنْبِيَةَ» -عَلَى وَجْهِ الطَّيْرَانِ!!-، وَلَمْ يَحْفَلْ بِهِ، وَلَمْ يَرْفَعْ نَظْرَهُ إِلَيْهِ!!

بَلْ لَمْ يَكُنْ ذِكْرُهُ لَهُ (!) إِلَّا لِيَصْرِفَ الْأَنْظَارَ عَنْهُ...

اللَّهُمَّ هَذَاكَ...».

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ (آخِرَ) مَا كَتَبْتُ: يُوضَحُ -تَمَاماً مَا قَدْ يُشْكِلُ- مِمَّا قَبْلَهُ- مِمَّا

كَانَ (مِنْ آخِرِ) مَا كَتَبْتُ..

فَلِمَ التَّهْوِيشُ وَالتَّشْوِيهِ، وَالتَّمْوِيهِ بِلَا تَنْبِيهِ؟!

= خَابَ عَلَى عَرْشِهِ -كَمَا تَقَدَّمَ- (ص ١٠٧-١٢٦).

وَمِمَّنْ:

... مِنْ (مُسَوَّدٍ) لَا فَطْنٍ، وَلَا نَبِيٍّ!!

- أَمَّا ثَالِثِي (أُمُورِهِ) مِنْ دَعْوَى:

- بَتْرُ النُّصُوصِ.

- وَتَحْرِيفِ الْمُرَادِ مِنْهَا...

□ النصوص بين (النقل)، و(البتر)^(١):

فَالكَلَامُ فِي ادِّعَاءِ (بَتْرِ النُّصُوصِ) وَجْهَهُ مَا يَلِي:

إِنَّ النُّقْلَ الْمُعْتَدَّ بِهِ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ هُوَ النُّقْلُ الْمُنْضَبَطُ مَعْنَاهُ، الْمُتَكَامِلُ مَبْنَاهُ.

وَكُلُّ نَقْصٍ - أَوْ نَقْصٍ - لِهَذَا الْمَبْنَى، أَوْ ذَلِكَ الْمَعْنَى: فَهُوَ الْبَتْرُ الْمَذْمُومُ، وَالْحَذْفُ الْمُسْمُومُ، وَقَاعِلُهُ هُوَ الْمَلُومُ الْمَلُومُ..

وَأِنْ كَانَ النُّقْلُ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ، مَعَ التَّنْبِيهِ لِلْإِنْظَارِ - دُونَ تَغْيِيرٍ لِلْأَفْكَارِ -؛ فَهَذَا صَنِيعٌ لَا يَذْمُ، وَفِعْلٌ يُسَبِّحُ وَيُؤْمُّ..

أَمَّا إِذَا كَانَ النُّقْلُ - مَثَلًا - حَذْفًا لِاسْتِثْنَاءٍ^(٢)، أَوْ نَقْصًا مِنْ جُمْلَةٍ بِنَاءً، أَوْ مَحْضَ انْتِقَاءٍ - ظَاهِرًا بِجَلَاءٍ^(٣) -؛ فَهُوَ صَنِيعُ أَهْلِ الْبَاطِلِ، بِالرَّأْيِ الْعَاطِلِ..

(١) وَلَمَّا أَصَابَ مُسَوَّدُ «الرفع..» شَيْءٌ مِنْ هَذَا النَّقْدِ لِبَعْضِ فَعَائِلِهِ (!): صَارَ يُوصَلُ (!)

فِي تَبْيَانِ (وَجْهِ) مَعْنَى التَّحْرِيفِ، وَالبَتْرُ!!

وَقَبْلَ ذَلِكَ: كَانَ يَتَّهَمُ وَيُرْمَى!!

(٢) قَارَنَ بِكِتَابِي «التبصير..» (ص ٣٩-٤٠).

(٣) وَفِي (مَعْنَى) ذَلِكَ يَقُولُ (مُسَوَّدُ) «رَفْعُ اللَّائِمَةِ» (ص ٣٩): «كُلُّ كَلَامٍ مُحْكَمٍ =

وَلَوْ نَظَرْنَا -مَثَلًا- فِي طَرِيقَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي التَّأْلِيفِ وَالتَّصْنِيفِ: لَرَأَيْنَا الْإِسْهَابَ أَبْرَزَ مَعَالِمِهَا، وَالتَّفْرِيعَ أَظْهَرَ أَمَارَاتِهَا، وَالتَّطْوِيلَ أَكْثَرَ طَرَائِقِهَا...

فَمَاذَا يَصْنَعُ مَنْ يُرِيدُ -بِالْحَقِّ- بَعْضَ كَلَامِهِ -هَذَا-، لَا كَلَهُ؟!

هَلْ يُنْقُلُ عِشْرِينَ صَفْحَةً مِنْ أَجْلِ سَبْعَةِ أَسْطُرٍ؟!

هَلْ يُورِدُ خَمْسَ عَشْرَةَ صَفْحَةً مِنْ أَجْلِ سَطْرَيْنِ؟!

□ مُبَاهَلَةٌ لِلْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ:

... فَالْبِئْرَةُ -إِذَنْ- لَيْسَتْ بِكَمِيَّةِ الثَّقْلِ وَعَدْوِهِ، وَإِنَّمَا بِكَفَيْتِهِ وَمَاهِيَّتِهِ...

وَأَنِّي أَبَاهِلُ عَلَى هَذِهِ -وَمَا يَلِيهَا!- بِالنَّشْرِاحِ صَدْرٍ، وَاطْمِئْنَانٍ -كَمَا أَبَاهِلُ عَلَى غَيْرِهَا:

إِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى عَلَى الْبِئْرِ وَالْحَذْفِ^(١): كَاذِبَةٌ؛ فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَاذِبِ..

= إِذَا بِئْرٌ تَغَيَّرَ مَعْنَاهُ..!!

وَهُوَ مُحَقِّقٌ -هَذِهِ الْمَرَّةَ!-

وَنَنْظُرُ -وَبِنَالٍ عَلَيْهِ- مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ فِي «التَّحْذِيرِ» (ص ٨٨ - الطبعة الثانية)..

(١) فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ: الْعَكْسُ؟! فَالْتَّهْمَتِي بِالْبِئْرِ؛ هُوَ: الْبِتَارُ، بَلْ هُوَ الْمُحَرَّفُ

الْمَكَار..

فَلَقَدْ كَتَبَ إِلَيَّ بَعْضُ إِخْوَانِي طَلَبَةَ الْعِلْمِ -فِي الْكُونِيتِ- عَلَى طُرُقِهِ «رَفْعَ اللَّائِمَةِ»

-بِخَطِّهِ- مَا نَصَّهُ:-

«لَقَدْ وَقَعَ الْمُؤَلَّفُ بِمَا اتَّهَمَ بِهِ الشَّيْخَ عَلِيًّا الْأَثَرِيُّ، وَلَهُ طُرُقٌ فِي بِنْرِ النُّصُوصِ، وَهُوَ

أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ بِنْرَ نَصٍّ قَالَ: «إِلَى أَنْ قَالَ...»؛ حَتَّى لَا يُنْتَقَدَ!!

وَإِلَيْكَ مَوَاضِعُ بِنْرِ النُّصُوصِ: (ص ٢٣-٣٢-٣٥-٥١-٥٢-٥٥-٦٩-٧٣)!! =

وإن كانت الدعوى موافقة للواقع: فاللغة مصيبة من وافق واقعها..
فهل تقوى -بغير تقوى!- على هذه المباهلة الأقوى؟
والأ:

فأسكت!

.... أسكت!

□ النصوص بين (الفهم)، و(التحريف):

- أما (تحريف المراد)؛ فأقول فيه:

هل يلزم كل ناقل أن يكون مستوعباً (على وجه التمام) مراد المتقول عنه،
وقصده؟!

أم أن هذا هو الأصل؛ وقد يتخلف؟
ثم:

إذا تخلف؛ هل هو -فيمن يقع منه (شيء) من ذلك- تعمّد للتحريف
-لزوماً؟-

أم أنه من الممكن وقوع ذلك -قلّة؟-

فليصوب المخطئ - إن كان مخطئاً حقاً-؛ فإن قيل؛ فالحمد لله؛ وإن عاذ؛
فليزجر ولينقض ...

= وهناك نصوص توضيحية، أو عزو للشيخ علي -مهم- يجهله المؤلف (الدوسري) !!
(ص ٣٩، ٢٧).

فجزاه الله خيراً.

وقد تقدم -وسبأني- بيان جل ذلك -إن شاء الله-.

وَعَلَيْهِ؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أَخْطَأَ فِي فَهْمِ عِبَارَةٍ -مَا-، أَوْ نَقَلَ عَنْ إِمَامٍ -مَا- فَهْمُهُ عَنْهُ -أَوْ مِنْهُ- وَلَوْ غَلَطًا: يُسَمَّى: (مُفْتَرِيًا)، أَوْ: (كَاذِبًا)، أَوْ: مُتَقَوِّلاً...

وَمِنْ ذَلِكَ: كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي بَعْضِ مُرَاسِلَاتِهِ، وَمُكَاتِبَاتِهِ؛ حَيْثُ قَالَ -مُخَاطِبًا بَعْضَ (مُخَالِفِيهِ)-:

«... وَإِنْ كُنْتُ -إِذَا نَقَلْتُ لَكَ عِبَارَاتِ الْعُلَمَاءِ- عَرَفْتُ أَنِّي لَمْ أَفْهَمْ مَعْنَاهَا، وَأَنَّ الَّذِينَ نَقَلْتُ كَلَامَهُمْ أَخْطَأُوا، وَأَنَّهُمْ خَالَفَهُمْ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ فَنَبِّهْنِي عَلَى الْحَقِّ، وَأَرْجِعْ إِلَيَّ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- تَعَالَى»^(١).

... فَكَيْفَ الْحَالُ فِينَا؛ وَنَحْنُ -وَاللَّهُ شَاهِدٌ- (مُؤَلَّفُونَ)؟!

□ الغلط على الأئمة:

وَذَاكَ الْفَهْمُ -الَّذِي قَدْ يَكُونُ غَيْرَ صَحِيحٍ- أحيانًا!- يُسَمِّيهِ مُحَقِّقُو أَهْلِ الْعِلْمِ -كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي تَصَانِيفِهِ-: (غَلَطًا عَلَى الْأَئِمَّةِ)^(٢)؛ وَقَدْ ذَكَرَ

(١) «تَارِيخُ نَجْدٍ» (٩٧/٢) لابن غنّام.

(٢) وفي فهراس «المدخل المُفَصَّل» (١١٩٠/٢) للشيخ بكر أبو زيد -عافاه الله، وسدّده- العزو إلى كتاب: «كُشِفَ الْجُلَّةُ عَنِ الْغَلَطِ عَلَى الْأَئِمَّةِ»...

تنبيه: وفي هذا الموضع -مِنَ الْفَهْرَسِ- عَزَوْا إِلَى مَوْضِعِينَ مِنَ الْكِتَابِ! لَمْ أَرِ فِي أَيِّ مِنْهُمَا الْمُرَادُ!!

ثم راجعتُ فهراس كتاب «معجم مصنفات الحنابلة» (٣٨٤-٣٨٥) -للدكتور عبد الله الطريقي- فلم أجِدْ لَهُ أَثَرًا.

ثُمَّ تَبَيَّنَتْ (!) إِلَى أَنَّ الرَّقْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ إِنَّمَا هُمَا لِلْكِتَابِ الَّذِي قَبْلَهُ: «الكشف والبيان...!!!»

مِنَهُ - فِي كُتُبِهِ وَتَصَانِيفِهِ - أَلْوَانًا وَأَصْنَافًا...

وَلَمْ نَرْ لَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي جُلِّ مَا قَالَ - مَعَ تَنْبِيهِهِ، وَبَيَانِهِ - طَعْنًا بِالْغَلْطِ،
أَوْ اتِّهَامًا لَهُ فِي بَيِّنَتِهِ، أَوْ ادِّعَاءَ عَلَيْهِ بِالتَّحْرِيفِ، أَوْ الْإِفْتِرَاءِ، أَوْ الْكَذِبِ:

فَهَا هُوَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٢٣ / ٧) يُنْبِئُهُ عَلَى بَعْضِ
(الْغَلْطِ عَلَى الصَّحَابَةِ) ..

وَفِي (٣٠٠ / ٢٠): (غَلَطَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ) ..

وَفِي (٢٢١ / ٢٥): (غَلَطَ عَلَى مَالِكٍ) ..

وَفِي (٥٣ / ٣٥): (غَلَطَ عَلَى أَحْمَدَ) ..

... وَهَكَذَا.

فَأَيْنَ صَنَائِعُ الْمُتَحَرِّثِينَ؛ مِنْ هِدَايَةِ النَّاصِحِينَ - كَهَذَا (الْمُسَوِّدِ) غَيْرِ الْآمِنِ! -^(١)

□ نعم؛ غير مُستغرب؛

وَلَكِنْ؛ كَمَا قُلْتُ - وَأَقُولُ، وَسَأُظَلُّ أَقُولُ! - مَا أَتَى مِنْ مَعْدِنِهِ لَا يُسْتَعْرَبُ!!

أَمَّا نَائِلُ (أُمُورِهِ) - تَعَلُّلاً بِكَثْرَةِ الْمَشَاغِلِ^(٢)، وَقَصْرِ الْعُمْرِ!!! -:

= ثم وفقتُ على الصواب - بحمدِ الله -؛ فهو في (١ / ١٢٠) - منه -، وهو كتابٌ من تأليفِ
الشيخ بكر - نفيه - أشارَ إليه؛ ذَاكِرًا مُجْمَلِ فُحْوَاهُ وَمُحْتَوَاهُ.

تنبيهٌ ثانٍ: في «مجموع الفتاوى» (٣٣ / ١٧٠) إشارةٌ علميةٌ من شيخ الإسلام ابن تيمية
حول صنائع بعض (أهل الأهواء) من التحريف، والتزييف...

(١) وفي كتاب «المدخل المفصل...» (١ / ١١٩-١٢٦) - للشيخ بكر أبو زيد - عافاهُ الله،
وسدَّدهُ - فصلٌ بعنوان: (التوقي من الغلط في نقل المذهب، وأسباب الغلط)...

فأين دعوى التحريف والتزييف - على افتراض الغلط المدعى -؟!

(٢) وَلَوْ قَلَبْتَ (الْقَيْنَ): كَأَفَا؛ لَكَانَتْ أَدَلَّ عَلَى وَاَقَعِهِ (!) الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا!!

فَهُوَ - مِنْهُ - (تَمْوِيَّةٌ) عَلَى قُرَائِهِ = الْجَاهِلِينَ بِحَالِهِ: أَنَّهُ - مَا شَاءَ اللَّهُ -
قَائِمٌ (!) يَهْمُومُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْعَالَمِ، وَأَنَّهُ مُشْغُولٌ بِمَشَاكِلِهِمْ (!)، وَمُشْكِلَاتِهِمْ
-و.... (مُشْكَلَاتِهِمْ)!-!!

نَعَمْ؛ هُوَ كَذَلِكَ - فِي الْأَخِيرَةِ! -، وَالذَّلِيلُ حَاضِرٌ!!! بِصُورَةٍ مَرِيَّةٍ -
... وَلَا أَقُولُ لَهُ - بِحَقٍّ - إِلَّا مَا قَالَهُ هُوَ - بِغَيْرِ حَقٍّ -:

(وَأَمَّا صَاحِبُ الْهُوَى: فَلَا حِيلَةَ فِيهِ - نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ-)!!
نَعَمْ؛ فَالْهُوَى شَدِيدَةُ حَرِّهِ، مُظْلِمٌ مَمَرُّهُ، مُهْلِكٌ مَقَرُّهُ؛ فَلَوْ كَانَ (الْمُسَوَّدُ) مِنْ
غَيْرِ أَهْلِهِ - وَذَوِيهِ - لَكَانَ مِنْهُ عَكْسُ هَذَا الَّذِي هُوَ فِيهِ..

□ تَقْيِيزٌ، وَتَحْرِيزٌ:

بَلْ لَتَجَاوَبَ - عَلَى الْأَقْلِ! - مَعَ تَوَجُّهَاتٍ مَعَالِي الْأُسْتَاذِ الشَّيْخِ صَالِحِ
الْفُورَزَانِ - الْهَادِيَةِ، الْهَادِيَةِ - فِي تَقْرِيطِهِ لَهُ - ب (جَمْعُ الْكَلَامِ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ مُخْتَلِفِ
الْكِتَابِ، حَتَّى يَتَّضِحَ الْمَقْصُودُ، وَيُرَدَّ بَعْضُ الْكَلَامِ إِلَى بَعْضٍ)..

بَلْ عَمِلَ (الْمُسَوَّدُ) بِالنَّقِيضِ!! فَقَدْ:

(اِكْتَفَى بِنَقْلِ طَرَفٍ، وَتَرَكَ الطَّرَفَ الْآخَرَ؛ مِمَّا سَبَّبَ سُوءَ الْفَهْمِ، وَالنَّسَبَةَ
لِلْقَائِلِ مَا لَمْ يَقْصِدْهُ)!!!^(١)

وَسَيَأْتِي عَلَى ذَلِكَ الْأُمْلَةُ الْوَاقِيَةُ؛ جَوَابًا (عَلَى) شُبُهَاتِهِ الْهَائِيَةِ الْمُتَهَائِيَةِ
-بِمَنْهِ وَتَوْفِيقِهِ- سُبْحَانَهُ -.

أَمَّا رَابِعُ (أُمُورِهِ):

(١) من كلام الشيخ الفوزان -أيضًا-.

... فَهُوَ أَوْضَحُهَا..

وَأَصْرُخُهَا..

وَأُظْهِرُهَا..

وَأَصْحُهَا..

وَأُجْلَاهَا..

وَأَوَّلَاهَا..

وَأَعْلَاهَا..

وَأَذْبُهَا..

وَأَتَقَاهَا..

وَأَخْشَاهَا..

... وَهُوَ أَنَّ كِتَابِي «الْأُجُوبَةُ الْمُنَالِيْمَةُ»: (قَدْ أَوْجَدَ عِنْدَ بَعْضِ (الْفُضَلَاءِ) نَوْعًا مِنَ الشُّكِّ وَالرَّيْبِ فِي صِحَّةِ فَتْوَى اللَّجْنَةِ... إِلَى آخِرِ مَا قَالَ!

□ نَعَمْ؛ هَذَا هُوَ الْكَلَامُ:

وَهَذَا مَرْتَبُ الْفَرْسِ - كَمَا يُقَالُ -!

فَالْفُضَلَاءُ - هَؤُلَاءِ - لَيْسُوا بِمَنْ (يَسْهَلُ) التَّلْيِيسُ عَلَيْهِمْ، أَوْ الْعَبَثُ فِي عُقُولِهِمْ، فَضْلًا عَنِ التَّغْيِيرِ لِأَفْكَارِهِمْ!

بَلَّةُ أَنْ يَكُونُوا وَاقِعِينَ تَحْتَ حِمَاةِ (الْإِعْتِرَارِ)^(١)، وَمُنْجَرِينَ وَرَاءَ سَرَابِ (الْإِنْجِدَاعِ)^(٢)!!

(١) انْظُرْ (ص ٣٤٨)، وقارن بما تقدّم (ص ٢٧٨).

فَهُمْ (فُضِّلَاءٌ)...

وَقَيْنَا - هُم مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَرْمُوقِينَ؛ فَلَيْسَ فَاضِلاً مَنْ يَكُونُ جَاهِلاً؛ أَوْ
- عَلَى الْأَقَلِّ - يَكُونُ فَضْلاً فِي غَيْرِ عِلْمٍ، وَلَا بَحْثٍ، وَلَا مَسْأَلَةٍ خِلَافٍ، وَلَا نَظَرٍ
فِي أدْلَةٍ..

□ تنقيح المقام:

فَالْقَصِيَّةُ - إِذَنْ - لَيْسَتْ مَحْضُورَةً (!) فِي (عَلَيٍّ)، وَلَا (فُلَانٍ)؛ لَا فِي
(الْأَرْدَنْ)، وَلَا فِي (الشَّامِ)!!

فَلِمَ - إِذَنْ - الْمَلَامُ؟!

وَفِيمَنْ - حَقِيقَةُ - الْكَلَامِ؟!

وَلِمَ لَا تَجْرُؤُ - أَوْ: تَجْرُؤُونَ! - عَلَى الْإِفْصَاحِ فِي (الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ) ^(١)؟!
أَمْ أَنَّهُ مَحْضُ أَتِهَامٍ؟!

وَعَلَيْهِ؛ فَلِمَ (يُسْتَهْذَفُ!!) وَاحِدٌ - وَحْدَهُ! - بِالسَّهَامِ؟!

(أَمْ أَنَّ حَانِطِي (!) قَصِيرٌ، سَهْلُ التَّسْلُقِ!! فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَا تَقْوَى فِيهِ عَلَى
حَانِطٍ غَيْرِي - وَلَوْ أَشْرَأَبْتُ عَلَيْهِ - وَأَكْثَرْتُ التَّعْلُقِ؟!) ^(٢)

وَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ - عِنْدِي - أَنَّ اعْتِرَافَ (الْمُسَوِّدِ) بِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ ^(٣) - الْمُرَّةَ -

(١) وَمِنْ الْفَوَائِدِ: أَنَّ مَسَائِلَ (الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ) تُسَمَّى عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: (مَسَائِلُ الْأَسْمَاءِ
وَالْأَحْكَامِ).

انظر الفصل الأول من كتابي: «العقيدة الوسطية في المسائل الإيمانية».

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٢٥١)

(٣) وَهُوَ مُلْتَقٍ بِهَذَا الْإِعْتِرَافِ مَعَ (الْأَخِ) سَعْدٍ = السَّابِقِ بِالْإِعْتِرَافِ، وَالنَّاصِبِ =

سَيَكُونُ -بَعْدَ حِينٍ- بَابَ قَلَقٍ لَّهُ، وَأَنْزِعَاجٍ وَوَلَهُ!!
 وَإِنِّي (أَشْعُرُ) -جِدًّا- أَنَّهُ (سَيَمَيُّ) لَوْ لَمْ يَكْتُبْ هَذِهِ السُّطُورُ؛ فَإِنَّهَا كُنْشَفٌ
 لِحَقِيقَةِ (الشُّعُورِ)، وَخَبِيئَةِ الصُّدُورِ!!
 وَلَكِنْ؛ اصْبِرْ - أَيُّهَا الرَّجُلُ -: فَمَا سَيَأْتِي سَيَكُونُ أَقْصَى، وَأَمْضَى؛ وَإِنْ فِي
 الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ لِأَخْرَارًا...
 وَإِنْ كُنْتُ رِيحًا؛ فَقَدْ لَاقَيْتَ إِعْصَارًا..

□ واخيراً:

«أَسْأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يُوقِنَنَا وَإِخْوَانَنَا لِمَا يُجِبُّ وَيَرْحَسِي، وَأَنْ يَجْعَلَ
 جَمِيعَ أَعْمَالِنَا خَالِصَةً لِرُوحِهِ الْكَرِيمِ، مُوَافِقَةً لِشَرْعِهِ»^(١).

□ □ □ □ □

= لِلْخِلَافِ !!

فَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٢٧٧-٢٨١)، وَارْبِطْهُ مَعَ مَا هُنَا...

(١) مقدمة «رفع اللائمة» (ص ١٩)!

- كَلِمَةٌ لَا يَكُنُّ مِنْهَا -

...وَإِذْ قَدْ انْتَهَيْتُ مِنَ التَّعْلِيلِ عَلَى تَقَارِظِ الشَّيْخَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ، وَتَالِفِهِمَا (الأخ) - سَالِفِ الذِّكْرِ -، وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - مُقَدِّمَةِ (مُسَوِّدِ) «رَفْعِ اللَّائِمَةِ»:
وَجَبَّ عَلَيَّ - لِزَامًا - بَيَانُ حَقِيقَةِ مُهِمَّةٍ؛ لَا يَجُوزُ تَجَاوُزُهَا، وَلَا يَنْبَغِي الْبُغْيُ
بِعَدَمِ ذِكْرِهَا؛ فَأَقُولُ:

□ مِنْ مَنِهْجِ السَّلَفِ:

مِنْ هَذِهِ السَّلَفِ (الصَّالِحِينَ) قَوْلُهُمْ:

«مَا بَلَّغْنِي عَنْ أَخٍ لِي مَكْرُوهٌ - قَطُّ - إِلَّا كَانَ إِسْقَاطُ الْمَكْرُوهِ عَنْهُ أَحَبُّ إِلَيَّ
مِنْ تَحْقِيقِهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ: «لَمْ أَقُلْ»؛ كَانَ قَوْلُهُ: «لَمْ أَقُلْ» أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ثَمَانِيَةِ
يَشْهَدُونَ عَلَيْهِ»^(١).

(١) رَوَاهُ الْخَرَّائِيُّ فِي «تَارِيخِ الرَّفْعَةِ» (ص ٢٥) مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ الثَّقَةِ الْجَلِيلِ قَيْمُونِ بْنِ
مِهْرَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وَقَدْ عَلَّقْتُ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ السَّلَفِيِّ الْجَلِيلِ فِي مَقْدَمِي عَلَى كِتَابِ «الْفَارِقِ بَيْنَ الْمَصْنُفِ
وَالسَّارِقِ» (ص ٢٩ - سَنَةِ ١٤١٠ هـ) - لِلْسَيُوطِيِّ - بِقَوْلِي:

«هَذِهِ حَقِيقَةُ الْقَلْبِ الْكَبِيرِ تَحْيَاهُ الْمَخْطُؤُ بِحَقٍّ، فَكَيْفَ بَعْضُ أَبْنَاءِ هَذَا الْعَصْرِ الَّذِينَ
يُوجِّهُونَ مَنْ تَوَهَّمُوا فِيهِمُ الْغَلَطُ نَتِيجَةً ظَنُّ سَيِّئٍ؟! فَرَاهِمُ يُشِيعُونَ التَّهْمَ، وَيُغَيِّرُونَ
الْإِدْعَاءَاتِ؛ مِنْ غَيْرِ تَثْبُتٍ، أَوْ تَأَنٍّ، أَوْ حُسْنِ ظَنٍّ!».

وَإِذْ يُرْصَلُ السَّلَفُ الصَّالِحُونَ هَٰذَا الدَّرَجَ - وَمِثْلَآتِهَا - فَلْيَكُونِهِمْ يُطَبَّقُونَ
عِلْمًا وَعَمَلًا - لَا دَعْوَىٰ وَادْعَاءَ! - الْمَعْنَى الْحَقُّ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :
«لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ»!

□ مقارنة بين (اليقين)، و(الظن) :

فَلْيُقَارَنَّ - إِذَنْ - :

- نَحْنُ نَقُولُ - لَهُمْ - : عَقِيدَتُنَا سَلَفِيَّةٌ نَقِيَّةٌ ..

و(هُمْ) يَقُولُونَ - فِينَا! - : لَا؛ بَلْ أَنْتُمْ مُرْجِنَةٌ رَدِيَّةٌ!

- نَحْنُ نَقُولُ - لَهُمْ - : الْإِيمَانُ عِنْدَنَا: قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَاعْتِقَادٌ - يَزِيدُ وَيَقْصُ - .

و(هُمْ) يَقُولُونَ - فِينَا! - : لَا؛ بَلْ هُوَ - عِنْدَكُمْ - قَلْبِيٌّ - حَسْبُ! -

- نَحْنُ نَقُولُ - لَهُمْ - : الْكُفْرُ لَهُ أَسْبَابٌ: قَوْلٌ، وَفِعْلٌ، وَاعْتِقَادٌ.

و(هُمْ) يَقُولُونَ - فِينَا! - : لَا؛ بَلْ هُوَ - عِنْدَكُمْ - فِي الْقَلْبِ - فَقَطْ! -

- نَحْنُ نَقُولُ - لَهُمْ - : الْكُفْرُ أَنْوَاعٌ: اسْتِحْلَالٌ، وَجُحُودٌ، وَإِعْرَاضٌ،

وَاسْتِهْزَاءٌ، وَشَكٌّ، وَامْتِنَاعٌ....

و(هُمْ) يَقُولُونَ - فِينَا! - : لَا؛ بَلْ (أَنْتُمْ) تَحْضُرُونَهُ بِالتَّكْذِيبِ وَالْجُحُودِ!

- نَحْنُ نَقُولُ - لَهُمْ - : الْخِلَافُ (قَدْ) يُكُونُ أَعْلَىٰ مَا فِيهِ: اخْتِلَافٌ تَغْيِيرٌ، أَوْ

لَفْظٌ...

و(هُمْ) يَقُولُونَ - فِينَا! - : لَا؛ بَلْ اخْتِلَافٌ (عَقَائِدِيٌّ)؛ نَحْنُ وَإِيَّاكُمْ - فِيهِ -

عَلَى طَرَفَيْ نَقِيضٍ!

- نَحْنُ نَقُولُ - لَهُمْ - : الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ خَطَرٌ عَظِيمٌ: يَتَرَدَّدُ فَاعِلُهُ بَيْنَ

الْكُفْرِ وَالظُّلْمِ، وَالْفِسْقِ...

و(هُمْ) يَقُولُونَ -فِينَا!-: لا؛ بَلْ أَنْتُمْ تُهَوِّنُونَ مِنْ قَضِيَّةِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أُنْزَلَ
اللَّهُ!

- نَحْنُ نَقُولُ -لَهُمْ-: هَذَا مَا (فَهْمْنَاهُ) مِنَ النُّصُوصِ الَّتِي (نَقَلْنَاهَا) عَنْ
الْأَيْمَةِ..

و(هُمْ) يَقُولُونَ -فِينَا!-: لا؛ بَلْ أَنْتُمْ (تُبْتَرُونَ) النُّقُولَ، وَ(تُحَرِّفُونَ) الْمَعَانِي!
- نَحْنُ نَقُولُ -لَهُمْ-: هَذِهِ عَقِيدَتُنَا، وَهَذَا دِينُنَا...

و(هُمْ) يَقُولُونَ -فِينَا!-: لا؛ بَلْ أَنْتُمْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ لَكُنْكُمْ (تُمَوِّهُونَ)،
و(تُرَوِّغُونَ)!

... نَحْنُ نَقُولُ -لَهُمْ-: اللَّهُمَّ آجِرْنَا فِي مُصِيبَتِنَا، وَأَخْلِفْنَا خَيْرًا مِنْهَا...
و(هُمْ) -فِينَا- يَقُولُونَ...

لَا أَذْرِي -وَاللَّهِ- مَاذَا سَيَقُولُونَ!!!!؟

فَحَسْبُكُمْ هَذَا التَّفَاوُتُ بَيْنَنَا وَكُلِّ إِنَاءٍ بِالَّذِي فِيهِ يَنْصَحُ

□ هذه حال البشر:

... نَعَمْ؛ فَذَلِكَ تَكُونُ بَعْضُ الْعِبَارَاتِ الْوَارِدَةِ فِي «صَنِحَةِ نَذِيرٍ»، أَوْ «التَّحْذِيرِ»
-أَوْ حَتَّى مَا بَعْدَهُمَا!- فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْإِشْتِيَاءِ، أَوْ الْإِغْلَاقِ، أَوْ الْخَلَلِ فِي
التَّرْكِيبِ، أَوْ النِّقْصِ فِي بَيَانِ الْمُرَادِ؛ فَهَذَا شَأْنُ (البشر)^(١)، وَأَعْمَالُ الْبَشَرِ...

وَلَقَدْ تَقَدَّمَ إِيرادُ كَلِمَةِ الْقَاضِي الْفَاضِلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَيْسَانِيِّ فِي
(أَنَّهُ لَا يَكْتَبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمٍ إِلَّا قَالَ فِي عَدْوِهِ: لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ

(١) انظر ما تقدم (ص ٢٠٤).

زَيْدٌ كَذَّاءٌ لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ^(١)...

فَلَا أُعِيدُ.

وَلَيْسَ يَخْتَاجُ -مِنِّي- هَذَا التَّأْصِيلَ، إِلَى كَثِيرٍ مِنَ التَّدْلِيلِ!

.. إِلَّا فِي هَذَا الزَّمَنِ... زَمَنِ التَّطْفِيلِ!!

حَاشَا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْجَلِيلُ...

... فِي أَقْلٍ الْقَلِيلِ!

□ أَيْنَ (العقل) والعقلاء؟!

وَعَلَيْهِ:

فَلَوْ فَتَحَ الْبَابُ (!) بِالْأَخْذِ بِأَيِّ غَلَطٍ، وَالتَّائُلُّ لَأَيِّ خَطِئٍ؛ لَمَّا بَقِيَ (لَنَا = لَكُمْ) أَحَدًا!

فَهَلْ (نَحْنُ = أَنْتُمْ) -حَقِيقَةٌ- (عَاقِلُونَ) لَمَّا تَجَرَّي بِهِ الْأَقْلَامُ، وَتُبْرَى لَهُ السُّهَامُ؟!

نَعَمْ؛ مَنْ عَرَفَ بِيَدْعِيهِ، أَوْ تَحَزَّبَهُ، أَوْ انْحَرَفَهُ، أَوْ غَلَّوهُ، أَوْ تَمَيَّعَهُ، أَوْ بَاطَلَهُ: فَلَا يُقَامُ لَهُ وَزَنٌ -وَلَا كَرَامَةٌ-.

بَلْ هُوَ غَالِطٌ قَبْلَ غَلَطِهِ! فَكَيْفَ مَعَهُ، أَوْ بَعْدَهُ؟!

وَهَذِهِ دَقِيقَةٌ دَقِيقَةٌ؛ فَلْتَفْهَمْ -عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ-.

وَبِالْمِثَالِ يَزُولُ الْإِشْكَالُ:

(١) ويُضاف إلى عزوها: «شرح إحياء علوم الدين» (٣/١) لِلْمُرْتَضَى الرَّيْذِيِّ.

□ القصد، وأثره في الحكم:

فَلَقَدْ نَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ بَعْضِ (الشُّيُوخِ) أَقْوَالًا؛ ظَاهِرَةً
الْإِنْجِرَافِ، بِأَدِيَةِ الضَّلَالِ، ثُمَّ قَالَ ^(١) -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«هَذَا الْكَلَامُ لَوْلَا أَنِّي عَلِمْتُ مَقْصُودَ الشَّيْخِ بِهِ، وَأَنَّهُ عِنْدَهُ كَلَامٌ عَظِيمٌ، فِيهِ
كَشَفُ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، وَأَنَّ مَقْصُودَ الشَّيْخِ إِنَّمَا هُوَ الْمَعْرِفَةُ وَالْهِدَايَةُ: لَكُنَّا نَقَابِلُهُ بِمَا
يَسْتَحِقُّهُ، عَلَى حَدِّ مَا تَوَجَّهَ الشَّرِيعَةُ عَلَى مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، لَكِنَّ اللَّهَ يَقُولُ:
«وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا»، وَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ
اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ، وَيُعْطِي
عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ»، وَقَالَ: «مَا كَانَ الرَّفْقُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا
كَانَ الْعُنْفُ فِي شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ»، وَقَدْ قَالَ [اللَّهُ] لِمُوسَى وَهَارُونَ: «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا
لَيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى».

فَهَذَا الْكَلَامُ وَأَمْثَالُهُ -الَّذِي فِيهِ مِنَ الْكُفْرِ مَا تَكَاذُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ،
وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ، وَتَجْرُ الْجِبَالُ هَذَا؛ إِذْ هُوَ أَعْظَمُ مِنْ قَوْلِ الَّذِينَ قَالُوا: اتَّخَذَ اللَّهُ
وَلَدًا- إِذَا صَدَرَ مِنْ قَوْمٍ يَظُنُّونَ، وَيُظَنُّ بِهِمْ- [أَنَّهُمْ] ^(٢) مَشَايِخُ الْإِسْلَامِ، أَهْلُ
التَّحْقِيقِ وَالْعِرْفَانِ: اخْتِجَ الْمُخَاطَبُ لَهُمْ إِلَى شَيْئَيْنِ:
- قُوَّةٌ عَظِيمَةٌ، وَغَضَبٌ لِلَّهِ، وَسُلْطَانٌ حُجَّةٍ، وَقُدْرَةٌ يَذْفَعُ بِهَا شَتَمَ اللَّهِ،
وَسَبَّهُ، وَالْكُفْرَ بِهِ.

- وَرَفْقٌ وَلَيْنٌ يُوصِلُ بِهِ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ حَقِيقَةَ الْبَيَانِ... ».

(١) «جامع المسائل» (٣٨٩-٣٩٩)، إشراف الشيخ بكر أبو زيد -عافاه الله،
وسدده-.

(٢) زيادة مني؛ أرى السياق يقتضيها.

□ هذه تاصيلات شيخ الإسلام:

أقول: فهو -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

أولاً: لَمْ يَبْنِ عَلَى كَلَامِ ذَاكَ -الْكُفْرِيِّ- تَكْفِيرُهُ؛ لِكَوْنِهِ (عَرَفَ مَقْصُودَهُ).

ثانياً: طَالَبَ (بِالرُّفْقِ) ^(١) فِي الرَّدِّ، وَ(اللِّينِ) فِي النَّقْدِ.

.. فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْمُتَعَقِّبُ -وَالْمَرْدُودُ عَلَيْهِ- لَمْ يُعْرِفْ -عُمُرَهُ كُلَّهُ- إِلَّا بِالسُّنَّةِ، وَالْمَنْهَجِ الْحَقِّ، وَالْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَلَمْ يُعْلَمْ عَنْهُ -فِي سَائِرِ مَا كَتَبَ، وَقَالَ- إِلَّا رَدُّ الْبِدْعِ، وَنَقْضُ الضَّلَالِ، وَقَمْعُ أَهْلِهِ!!

فهو أولى -والحالة هذه- بِمِرَاعَاةِ مَقْصُودِهِ، وَالرُّفْقِ فِي نَقْدِهِ...

نعم؛ يُبَيِّنُ لِلْمُخْطِئِ خَطَأَهُ، وَيُكْشِفُ لِلْغَالِطِ غَلْطَهُ؛ لَكِنْ: بِالسَّيِّئِ هِيَ أَحْسَنُ لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ؛ وَبِحَسْبِهِ...

وَتَنْزِيلاً عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ -وَتَمْثِلاً- أَقول:

□ أمثلة واقعية؛ فهل؟!

كُنْتُ قَدْ قَرَأْتُ -قَدِيمًا- لِمَعَالِي الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُورَانَ -فِي كِتَابِ «الْبَيَانِ لِأَخْطَاءِ بَعْضِ الْكُتَّابِ» (ص ٢٣٥) قَوْلُهُ -فِي تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ- بَعْدَ ذِكْرِهِ تَعْرِيفَ

(١) وَ(الشَّرْغَ الْمُطَهَّرَ.. مَبْنِيٌّ عَلَى الرُّفْقِ، وَاللُّطْفِ، وَالتَّأْسِي بِنَبِيِّ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ -الْمُبَارَكَةِ الْعَظِيمَةِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الرُّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانُهُ». وَثَبَتَ -أَيْضًا- قَوْلُهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ يُخْزِمِ الرُّفْقَ؛ يُخْزِمِ الْخَيْرَ كُلَّهُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

... كَذَا فِي «أَدَبِ الْهَائِنِ» (ص ٥) -لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبُو زَيْدٍ- سَدَّدَهُ اللَّهُ وَعَافَاهُ-.

فَهَلْ (نَحْنُ) هَذَا: فَاعِلُونَ! أَوْ عَنْ عَكْسِهِ: مُتَّهَوْنَ؟!

(الْجَهَنِّيَّة) لِلْإِيمَانِ، وَتَعْرِيفَ (الْأَشَاعِرَةِ) -لَهُ-، قَالَ:

«... أَوْ: هُوَ التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ مَعَ التَّنْقِطِ بِاللِّسَانِ.

وَهَذَا -الْأَخِيرُ- يَقُولُ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَجَمُّهُورُهُمْ عَلَى خِلَافِهِ؛ يَقُولُونَ:

إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَاعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ؛ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ».

وَفِي كِتَابِ «الْبَيَانِ» (ص ٣٤) -نَفْسِهِ- قَوْلُ مَعَالِيهِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- فِي نَقْدِ

«الْأَشَاعِرَةِ» فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ:

«نَعَمْ؛ هُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي بَقِيَّةِ أَبْوَابِ (الْإِيمَانِ) وَالْعَقِيدَةِ الَّتِي

لَمْ يُخَالِفُوهُمْ فِيهَا...».

أَقُولُ:

بِاللَّهِ عَلَيْكَ -أَيُّهَا الْمُتَنَصِّفُ- لَوْ كَانَ الْكَاتِبُ لِهَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ هُوَ (عَلِيًّا

الْخَلْبِيُّ = الْمُسْتَهْدَفُ!)؛ فَمَاذَا سَيَفْعَلُ (فِيهِ) مُسَوِّدُ «رَفْعِ اللَّائِمَةِ» -وَمَنْ عَلَى

شَاكِلَتِهِ!-؟!

جَلِيٌّ جِدًّا أَنَّهُمْ (!) سَيَكِيلُونَ لَهُ شَتَّى التَّهْمِ...

وَسَيَرْمُونَهُ بِأَعْظَمِ الْأَوْصَافِ...

وَسَيُشَكِّكُونُ فِي عَقِيدَتِهِ...

لِمَاذَا؟!

لَأَنَّهُ (مُسْتَهْدَفٌ)!! نَعَمْ؛ مُسْتَهْدَفٌ! لِأَشْيَاءَ فِي نَفُوسِهِمْ، وَأُمُورٍ وَأُمُورٍ فِي

قُلُوبِهِمْ!

□ هذا هو الحق والعدل:

وَأَمَّا صَبِيحِي (أَنَا) تُجَاهَ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ؛ فَهُوَ:

- النَّقْدُ لَهُمَا - بِالْحُجَّةِ وَالِدَّلِيلِ -..

- وَالْإِعْتِدَارُ لِقَاتِلَيْهِمَا - لِعِلْمِنَا بِهِ، وَمَعْرِفَتِنَا لَهُ -..

... مِنْ أَجْلِ ذَا؛ لَمَّا نَقَلْتُ الْجُمْلَةَ (الأولى) فِي كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيْهُ».

(ص ٢٦) أَلَمَّحْتُ إِلَى خَطِئِ هَذَا الْقَوْلِ بِعِبَارَةٍ رَقِيقَةٍ؛ مَعْلَقًا -عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ:-

«وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ: بِلَا ارْتِيَابٍ».

.. بِلَا تَبْدِيْعٍ، وَلَا تَجْهِيلٍ، وَلَا تَطَاوُلٍ، وَلَا تَعَالُمٍ..

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ (الثَّانِيَةُ) فَالْخَطَأُ فِيهَا وَاضِحٌ جَدًّا، وَالْغَلَطُ بِهَا يَبِيْنٌ جَدًّا؛

فَالْأَشَاعِرَةُ مَخَالِفُونَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَبْوَابٍ أُخْرَى -شَتَّى- مِنْ الْعَقِيدَةِ؛ وَبِخَاصَّةِ

مَسْأَلَةِ (الْإِيمَانِ)...

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ حَمَادُ الْأَنْصَارِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- كَمَا فِي كِتَابِ

«الْمَجْمُوع» (٢/ ٤٩٤) -لَوْلِيهِ الْأَخُ عَبْدِ الْأَوَّلِ:-

«أَخْطَأَ الْأَشْعَرِيُّ فِي الثَّنِي عَشْرَةَ مَسْأَلَةً...».

وَمَعَ ذَلِكَ:

فَإِنِّي لَا أَبْنِي عَلَى غَلَطِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْفَوْزَانَ -أَيَّدَهُ اللَّهُ- مُنَا- قَصُورًا

وَعِلَالِي، فَضْلًا عَنْ أَنْ أَكِيلَ لَهُ التَّهْمَ الْعَوَالِي...

لَأَنَّ (تَارِيخَ) فَضِيلَةِ الشَّيْخِ، وَعِلْمُهُ، وَمَنْهَجُهُ -وَجُهِودُهُ الْمِيْمُونَةَ فِي نَصْرَةِ

مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ-، وَ(مَقْصُودُهُ) -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- أَكْبَرُ شَفِيعٍ لَهُ؛ بِأَنْ لَا يُلْزَمَ بِخَطِئِ

عِبَارَةٍ، أَوْ بِشَطْحِ قَلَمٍ؛ بِأَنْ يُقَالَ: (يَمْدَحُ الْأَشَاعِرَةَ!) -مَثَلًا-، أَوْ (يَهْوُنُ مِنْ

الْخِلَافِ مَعَهُمْ^(١)!

وَحَاشَاؤُ -حَفِظَهُ اللَّهُ-تَعَالَى -.

□ بين (العدل)، و(التعديل) :

وَمِثَالُ آخَرُ:

كَلَامُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبُو زَيْدٍ -عَافَاهُ اللَّهُ، وَسَدَّدَهُ- فِي رِسَالَتِهِ «دَرْءُ الْفِتْنَةِ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ» (ص ١٣-١٤ - الطَّبَعَةُ الْأُولَى) مُبَيَّنًا لِرُؤْمِ اتِّمَارِ الْمُسْلِمِ بِأَوَامِرِ اللَّهِ -تَعَالَى-:

«وَأَعْظَمُهَا: تَوْحِيدُ اللَّهِ، وَإِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ، عَلَى وَفْقِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَأَجَلُ أَعْمَالِهَا: إِقَامَةُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَسَائِرِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْعَظِيمَةِ...».

وَوَقَعَ فِي (ص ٢٦- الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ) (تَغْدِيلٌ) عَلَى بَعْضِ هَذَا الْقَوْلِ؛ حَيْثُ قَالَ:

«... وَأَجَلُ أَعْمَالِهَا [يَعْنِي التَّوْحِيدَ]: إِقَامَةُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ...» إلخ...

فَأَضَافَ الْجُمْلَةَ الَّتِي وَضَعْتُهَا أَنَا -هُنَا- بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ؛ (مُعَدَّلًا) عِبَارَتَهُ الْأُولَى!!

وَلِي -هُنَا- تَعْلِيْقَانِ:

الأوَّلُ: قَوْلُهُ فِي «دَرْءِ الْفِتْنَةِ» (ص ٢٢- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، وَ ص ٣٥- الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ): «إِيَّاكَ إِيَّاكَ [!] أَنْ تَجْعَلَ أَيًّا مِنْ مَسَائِلِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَجَالًا لِلْقَبُولِ وَالرَّدِّ، وَالْحَذْفِ وَالْتَصْحِيحِ...»!!

(١) قَارَنَ بَكْتَابِي «التَّهْصِيرَ بِقَوَاعِدِ التَّكْفِيرِ» (ص ٣٨-٤٠).

فَكَيْفَ يَلْتَقِي هَذَا الْقَوْلُ ذَلِكَ التَّعْدِيلَ (الصَّريح)؟!

□ تَقْدِيرٌ قَدِيمٌ؛ وَلَكِنْ:

الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْإِتِّقَادَ -نَفْسَهُ- كَانَ قَدْ انْتَقَدَهُ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ حُمُودُ بْنُ عَبْدِ
اللَّهِ التُّونِجَرِيُّ -قَبْلَ خَمْسِ وَثَلَاثِينَ سَنَةً- عَلَى شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الْأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُمَا
اللَّهُ- فِي مُقَدِّمَةِ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كِتَابِ «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ» -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ- «مُتَعَقِّبًا عَلَى قَوْلِ شَيْخِنَا -فِي الصَّلَاةِ-: (إِنَّهَا أَكْبَرُ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ
الْإِسْلَامِ).

وَتَعَقُّبُهُ الشَّيْخُ التُّونِجَرِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِقَوْلِهِ:

«لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِ ذَلِكَ بِمَا بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ»^(١)!!

فَهَلْ نَقُولُ:

لَمْ يَفْقَهُ (الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ) = أَوْ = بَكَرَ الْعَقِيدَةَ؟!!

أَوْ: لَمْ يَذَرِ دَقَائِقَ أَلْفَاطِهَا؟!!

أَوْ: لَمْ يُحْسِنِ التَّغْيِيرَ عَنْ وُجُوهِهَا؟!!

... فَضْلًا عَنْ أَنْ نَقُولَ: غَيْرَ، وَحَرْفَ، وَجَهْلَ؟!!

أَمْ نَقُولُ -مُحْسِنِينَ الظَّنَّ بِتَارِيخِهِ، وَعِلْمِهِ، وَعَقِيدَتِهِ، وَ(مَقْصُودَهُ)-:

خَطَأً عِارَةً، وَغَلَطَ لَفْظًا، أَوْ ذَهُولَ قَصْدًا! يَحْتَاجُ -حَسْبُ- إِلَى (تَعْدِيلٍ)،

أَوْ (تَصْحِيحٍ) -مُجْمَلٍ أَوْ صَرِيحٍ-...

(١) وَانْظُرْ بَحْثَ شَيْخِنَا -فِي ذَلِكَ- وَمُنَاقَشَتَهُ: فِي «الصَّفَةِ» (ص ٣٣ - الطَّبْعَةُ

الْآخِرَةُ) نَشْرَ مَكْتَبَةِ الْمَعَارِفِ/ الرِّيَاضِ.

لَيْسَ إِلَّا!!

وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ - (منهما) - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - (في الطُّبْعَةِ الثَّانِيَةِ)!

□ ماذا لو كان غير هذا؟!

... وَلَوْ كَانَ مِثْلَ هَذَا الْخَطَا -نَفْسِهِ!- صَادِرًا مِنْ (مُسْتَهْدَفٍ) -مِثْلِي!- وَلَوْ
كَانَ تَارِيخُهُ سَلَفِيَّ الْوَجْهَةِ، سُنِّيَّ الْعَقْدِ، أَثَرِيَّ الْمَشْرَبِ؛ فَمَاذَا سَيَفْعَلُ أَمَثَالُ (هَؤُلَاءِ)
الْكُتَيْبَةِ الْجُدُودِ؛ كَمُسَوِّدٍ «رَفَعَ اللَّائِمَةَ» -وَأَمَثَالِهِ، وَمَنْ (عَلَى شَاكِلَتِهِ)-!!؟؟

و: لِمَاذَا؟؟؟!!

... وَالْقَائِمَةُ تَطُولُ، وَالْوَقْتُ يَمْضِي!

وَالْفَرَاغُ عَزِيزٌ!!

وَالنَّفْسُ حَرُونَ!!

□ □ □ □ □

تَعْقِباتُ هَلِي (مَنَارَاتُ) !!

... تَحْتَ غُتْوَانٍ: (مَنَارَاتُ قَبْلَ الْبَدْءِ!!) كَتَبَ (مُسَوِّدٌ) «رَفْعَ اللَّائِمَةِ» (ص ٢٠-٢٢) كَلَامًا تَأْذِيهَا لَا قِيَمَةَ لَهُ؛ مُكُونًا مِنْ عَشْرِ نِقَاطٍ؛ كُلُّهُ دَائِرٌ بَيْنَ (التَّمْوِيهِ) وَ(التَّسْنِيهِ)؛ وَهِيَ صَنَائِعُ لَا تَصْنَعُ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا تَعْسُرُ عَلَى أَصْغَرٍ وَلَدٍ!!

□ مِنْ مَنَارَاتِ الْخِذْلَانِ:

النَّقْطَةُ الْأُولَى: ابْتَدَأَ نِقَاطُهُ الْعَشَرَ (١) بِقَوْلِهِ: (أَنَّ الْحَلَبِيَّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ!!) فَأَقُولُ:

١- هَلْ أَنْتَ -أَيُّهَا الْمَجْهُولُ (١) - عَيْنًا وَخَالًا- مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ؟!

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَذَلَ

وَأَنَّ مِنْ (عَلَامَاتٍ = مَنَارَاتٍ!) الْخِذْلَانِ: أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ -نَعْمٍ؛ أَوَّلُ - (إِتَاجٍ) عِلْمِيًّا - مَجَازًا!! - لِمِثْلِهِ -مُبْتَدَأًا- بِالرَّدِّ، وَالنَّقْدِ!! هَذَا مِنْ جِهَةٍ...

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: أَنَّ هَذَا مِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ- أَنْ لَا يَنْطَلِي أَمْرُهُ هَؤُلَاءِ الْمُتَعَالِمِينَ عَلَى الْكَثِيرِ، وَأَنْ لَا يَرُوجَ قَوْلُهُمْ عَلَى الْجَمِّ الْغَفِيرِ...

وَمَا جَاءَ سَرِيعًا: يَتَّصَعَلُ سَرِيعًا!!
مَا طَارَ شَيْءٌ أَوْ (رُفِعَ) إِلَّا كَمَا طَارَ قُمُوعٌ

□ المتنقلون!!!

وَبِخَاصَّةٍ أَنْ بَعْضَ إِخْوَانِنَا (السَّلَفِيِّينَ) - مِنْ بَلَدِيَّتِهِ، وَزَمَلَاؤِهِ! - قَدْ خَبَّرُونِي
بشيءٍ مِنْ خَالِهِ؛ مِمَّا قَرَّبَ عَلَيَّ مَعْرِفَةَ مَالِهِ؛ حَيْثُ لَمْ أَجِدْ مَا يَكُونُ جَامِعًا لَوْصِفِهِ،
خَاوِيًا لِفِكْرِهِ (!) إِلَّا قَوْلَ الْقَائِلِ:

يَوْمًا يَحْزَوِي وَيَوْمًا بِالْعَقِيْقِ وَيَوْمًا بِالْعَذِيْبِ وَيَوْمًا بِالْخُلَيْصَاءِ

ومنه قولُ أبي العتاهية:

وَإِذَا الْفَتَى لَزِمَ التَّلَوُّنَ لَمْ تَجِدْ أَبَدًا لَهُ فِي الْوَصْلِ طَعْمَ وَصَالٍ

□ بين (التحقيق)، و(التحقق) :

ب- ثُمَّ إِنِّي (أَعْتَرَفُ) -بِوُضُوحٍ، وَصِرَاحَةٍ- وَدُونَ (تَمْوِيهِ!) - أَنِّي لَسْتُ مِنْ
أَهْلِ (التَّحْقِيقِ) = (فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ)؛ فَذَاكَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيْمِ، وَالْأَلْبَانِيُّ، وَابْنُ
بَارٍ^(١).. وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ، وَاتَّبَعَ طَرِيقَتَهُمْ؛ بَغَيْرِ (تَمْوِيهِ)، وَذَوْلَمَا (تَسْنِيهِ)..
وَلَكِنِّي (أَقُولُ) -بِوُضُوحٍ أَكْثَرَ- تَحَدُّثًا بِنِعْمَةِ اللَّهِ:-

□ هذا حالي في منهجي، وأقوالي :

إِنِّي مِنْ أَهْلِ (التَّحْقِيقِ) = (فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ) = (وَعِطْرَهَا) -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ،

(١) وَفِي هَذَا الْمَعْنَى مَا سَبَرْتُ -قَرِيبًا- (ص ٣٧٨-٣٧٩) - مِنْ كَلَامٍ أَسْتَأْذِنُ الْعَلَامَةَ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْغُثَيْمِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِمَّا نَقَلْتُهُ عَنْهُ -قَدِيمًا-.

وَالْمَنَّةُ؛ بَحِثْ لَا أَقْلُدُ دِينِي الرَّجَالَ، وَلَا أَجْعَلُ الْقَوْلَ فِي الْعُقَايِدِ مَبْنِيًّا عَلَى التَّعْصِبِ، وَلَا أَذَرُ الدَّلِيلَ لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ، وَلَا أَتَصِرُ لِقَوْلِ عَالِمٍ -كَائِنًا مِّنْ كَانَ!- إِلَّا بِمَقْدَارِ مُوَافَقَتِهِ الدَّلِيلَ، وَمُتَابَعَتِهِ لِحُجَجِ التَّنْزِيلِ...

وَأَقُولُهَا بِمِلَّةٍ فِيَّ -كَمَا قَالَهَا مَن قَبْلِي -: (مَا دُمْتُ مُتَّبِعًا لِلدَّلِيلِ... فلا يَهْمُنِي)^(١)؛ إِذْ إِنَّ مِّنْ أَهَمِّ «أَسْبَابِ الْغَلْطِ: نُصْرَةُ الْقَوْلِ عَنِ الْإِمَامِ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ»^(٢).

...فكيف إذا لم يكن المنصور قوله إماماً؟!!

وَأَنِّي لِأَعْلَمُ -جَيِّدًا- أَنَّ الَّذِي يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ هُوَ اللَّهُ، وَالَّذِي يُعِزُّ وَيُذِلُّ هُوَ اللَّهُ، وَالَّذِي يَضُرُّ وَيَنْفَعُ هُوَ اللَّهُ -وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْهِ- سُبْحَانَهُ- وَعَلَيْهِ:

فَإِنَّ مَا تَعَلَّمْنَاهُ مِنَ (التَّوْحِيدِ = وَتَقْيِيضِهِ)، وَمَا تَلَقَّيْنَاهُ مِنْ (مَسَائِلِ الْإِيمَانِ = وَأَضْدَادِهَا) يَجْعَلُ بَابَ التَّمَلُّقِ^(٣) مُغْلَقًا فِي وُجُوهِ الْخَلْقِ -أَجْمَعِينَ-، وَمَقْتُوحًا -عُتُونًا عُبُودِيَّةً، وَذَلَّ- بَيْنَ يَدَيِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

... فَهَذِهِ نَصِيحَةٌ قَلْبِيَّةٌ لَكَ - (أَخِي) ابْنِ سَالِمٍ -.

نَعَمْ؛ مَن أَفَادَنِي فَائِدَةً مَّليحةً، أَوْ اسْتَدْرَكَ عَلَيَّ -بِالْحَقِّ وَالْعَدْلِ- اسْتِذْرَاكَاً صَحِيحًا: فَلَيْسَ لِي أَمَامُهُ إِلَّا (الشُّكْرُ) -مِنَ الْأَسَاسِ-؛ وَ«لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَن لَّا

(١) من كلام فضيلة الشيخ صالح الفوزان -زاده الله من فضله- كما في (مجلة الدعوة) -السعودية- (عدد رقم: ١٧٦٩) بتاريخ: ٢٧ شعبان ١٤٢١هـ.

(٢) «المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل» (١/ ١٢٠) للشيخ بكر أبو زيد -سُدَّةُ اللَّهِ وعافاه-.

(٣) انظر «مدارج السالكين» (١/ ١٨٣ و ٢١٣ و ٢٩٧ و ٤٢٩)، و«زاد المعاد» (٢/ ٣٦٠)، و«طريق الهجرتين» (٣٢٥) -كُلُّهَا لِلإمام ابن القيم-.

يَشْكُرُ النَّاسَ»^(١).

□ تكرر.. هذا جوابه :

ج- وَأَمَّا مَا أَعَقَبَهُ (الْمَسْوَدُ) كَلِمَتَهُ -بَعْدُ- مِنْ ذِكْرِ نَصِيحَةِ اللَّجْنَةِ -فِي رَدِّهَا (الْقَدِيمِ) عَلَى «إِحْكَامِ التَّقْرِيرِ»-: فَلَا أَرِيدُ عَلَى نَقْلِ مَا كَتَبْتُهُ -يَوْمَهَا = قَدِيمًا- وَذَاعَ وَانْتَشَرَ؛ حَيْثُ قُلْتُ:
«وَأَخِيرًا:

مَا أَجْمَلَ مَا وَرَدَ -ضِمْنَ فَتَوَى اللَّجْنَةِ- مِنْ قَوْلِ مَشَايخِنَا -نَفَعَ اللَّهُ بِهِمْ-:
«وَعَلَى مَنْ لَمْ تَرَسَخْ قَدَمُهُ فِي الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ أَنْ لَا يَخْوَضَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛
حَتَّى لَا يَحْصُلَ مِنَ الضَّرَرِ، وَإِفْسَادِ الْقَوَائِدِ أَضْعَافُ مَا كَانَ يُؤْمَلُهُ مِنَ النَّصِاحِ
وَالِإِصْلَاحِ!!

أَقُولُ^(٢): وَمِنْ هَذَا الْبَابِ -نَفْسِهِ- كَلَامُ فَضِيلَةِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ
صَالِحِ الْعَنَيْمِينَ فِي مَسْأَلَةِ الْكُفْفِيرِ، حَيْثُ أَجَابَ عَلَى سَوْالٍ مِنْ سَأَلَهُ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ:

□ نعم: هُمُ أَوْلَاءُ:

«هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ طَوِيلَةٌ الذُّيُولِ، عَظِيمَةُ الْخَطَرِ.

وَالِإِجَابَةُ عَنْهَا مَعْلُومَةٌ فِي كُتُبِ الْعُلَمَاءِ؛ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ
اللَّهُ-، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَالشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، هُوَ مَخْرُجٌ فِي «الصَّحِيحَةِ» (٤١٦) لِشَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ
-رَحِمَهُ اللَّهُ-.

(٢) يَوْمَئِذٍ!

إِبْرَاهِيمَ، وَالشَّيْخَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ بَارٍ^(١)؛ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِمْ» [مَجْلَةُ الْفُرْقَانِ الْكُونِيَّةِ - عَدَد ٩٥].

أُولَئِكَ (أَشْيَاخِي) فَجَنِّبِي بَيْنَهُمْ إِذَا جَمَعْتُنَا يَا (ظُلُومَ) الْمَجَامِيعِ قُلْتُ^(٢):

مَا أَشَدَّ إِنْصَافَهُ وَتَوَاضَعَهُ - حَفِظَهُ اللَّهُ، وَنَفَعَ بِهِ^(٣) -؛ فَهُوَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، بَلْ وَمِنَ الْكِبَارِ، وَمَعَ ذَلِكَ عَزَا لِمَنْ هُمْ كِبَارُ الْأَكَابِرِ - أَيْضاً - عِنْدَهُ؛ إِيضاحاً لِلْحَقِّ، وَإِبَانَةً لِلصَّوَابِ.

فَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُوفِّقَ مَشَايِخَنَا وَعُلَمَاءَنَا لِمَزِيدٍ مِنَ الصَّوَابِ، وَأَنْ يُلْهِمَنَا -وَأَخَوَانَنَا- الرُّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ، وَالْإِلْتِزَامَ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ، وَالْعَمَلَ بِهِ، وَالذُّعْوَةَ إِلَيْهِ؛ إِنَّهُ -سُبْحَانَهُ- سَمِيعٌ مُجِيبٌ^(٤).

□ هَذِيانِ دَعَاوَى الْإِيمَانِ :

الْقَانِيَةُ: ثُمَّ تَكَلَّمَ (مُسَوِّدٌ) «رَفَعَ اللَّائِمَةَ» -فِي نَقْطَتِهِ الثَّانِيَةِ- مُفْتَرِياً عَلَيَّ -وَاللَّهُ يَشْهَدُ- أَنِّي (قَعَدْتُ فِي الْإِيمَانِ قَوَاعِدَ بَاطِلَةً)، ثُمَّ قَالَ: «... اَعْتَقَدَهَا، ثُمَّ مَضَى يَسْتَدِلُّ لَهَا بِلَا رَوِيَّةٍ وَلَا تَحْقِيقٍ!!» إِلَى آخِرِ هَذِيانِهِ وَشِقَاقَاتِهِ... فَأَقُولُ:

(١) فَهَؤُلَاءِ هُمْ (أَهْلُ التَّحْقِيقِ) -بِلَا تَحْقِيقٍ وَلَا تَفْرِيقٍ!-؛ فَأَنْقِذْ نَفْسَكَ -أَيُّهَا الْغَرِيقُ!!-
(٢) يَوْمَئِذٍ!!

(٣) وَأَقُولُ الْآنَ -وَالْأَلَمُ يَحْتَصِرُ الْجَنَانَ-: (تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ)...

(٤) كَتَبْتُهُ بِتَارِيخٍ: ١٠ / رَبِيعِ الْأَوَّلِ / ١٤١٩ هـ، وَنُشِرَ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَسَابِيحٍ قَلِيلَةٍ فِي (مَجْلَةِ الْفُرْقَانِ الْكُونِيَّةِ / عَدَد ١٠١) و... الظُّلُمُ مُسْتَمِرٌّ!!

(أَشْهَدُ اللَّهَ، وَمَلَائِكَتَهُ، وَجَمِيعَ خَلْقِهِ) ^(١) أَنَّ هَذَا الْهَرَاءَ فِرْيَةٌ بَاطِلَةٌ، وَزَعْمٌ مُفْتَرَى؛ أَنَا مِنْهُ - وَمِمَّا يُوصِلُ إِلَيْهِ - بَرِيءٌ؛ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ ...
 وَ(أَشْهَدُ اللَّهَ، وَمَلَائِكَتَهُ، وَجَمِيعَ خَلْقِهِ) أَنِّي قَائِلٌ بِمَقَالَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ، مُنْطَلِقٌ مِنْهَا، لَسْتُ بِخَارِجٍ عَلَيْهَا - وَلَا عَنْهَا -.

وَلَيْسَ عِنْدِي - فِي أَذْنَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ! - أَيُّ (قَاعِدَةٍ) - بَلْ وَلَا (مَسْأَلَةٍ)! -
 غَيْرَ مُسَبِّقٍ بِهَا؛ بَلْ كُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي - فِي كِبَرِهِ، وَصَغِيرِهِ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - مُدَلِّلٌ
 بِالنِّصِّ الشَّرْعِيِّ، وَمُؤَيَّدٌ بِالنَّقْلِ السَّلَفِيِّ.

وَمَا ذَكَرَهُ (الْمُسَوِّدُ) - بَعْدُ - كُلُّهُ - دَعَاوَى فَاشِلَةٌ، حِكَايَتُهَا تُغْنِي عَنْ رَدِّهَا!

□ والدعاوى تتهاوى ١١

الْقَائِلَةُ: زَعَمَهُ أَنِّي أَسْوَ قَلَامًا لِيَغْضُ أَهْلُ الْعِلْمِ؛ (يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى)،
 نُمُّ أَفْرُهُ! قَالَ: (وَلَا نَذْرِي - نَحْنُ - أَيُّ الْمَعَانِي يُرِيدُ، وَسَيَأْتِيكَ الْإِمْنَالُ)!!!
 أَقُولُ: وَمَعَهُ مَا يَنْقُضُهُ وَيَسْفِهُ؛ فَهَذِهِ دَعْوَى أَوْهَى مِنْ سَابِقَاتِهَا؛ فَانْتَظِرْ!

□ هَذَا هُوَ (الْبُتْرُ)؛ لَا ذَا لَهُ ١١

الرَّابِعَةُ: دَعْوَى (الْبُتْرِ، وَالْحَذَفِ) - الظَّالِمَةُ الْمُظْلِمَةُ - هَذِهِ! - وَالَّتِي لَيْسَ
 بِيَدِ (جُلِّ) مُخَالِفِينَ - الْيَوْمَ - غَيْرُهَا (!):
 أَصْحَحْتُ مَمْخُوجَةً، مَخْجُوجَةً، فَلْيُحْخِئُوا عَنْ غَيْرِهَا؛ فَإِنَّ قُرَاءَتَهُمُ الَّذِينَ ابْتَلَوْا
 بِهِمْ (!) عَافَوْهَا، وَسَمِعُوا مِنْهَا!!
 وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ (الْبُتْرَ وَالْحَذَفَ) الَّذِي (يُمَارِسُونَهُ) - أَنْفُسَهُمْ! - فِي دَعْوَاهُمْ

(١) «تَارِيخُ نَجْدٍ» (١١/٢) لابن عثام.

-نَفْسِهَا!!- أَكْبُرُ وَأَعْظَمُ مِنْهَا -يَدْرَجَاتٍ، وَدَرَجَاتٍ!!-

وَيَبِّانُ ذَلِكَ:

أَنَّهُمْ فِي غَمْرَةٍ (حَمَاقَةٍ) رَذِيهِمْ -الْمَحْمُوم- يَطُوُونَ (!) الْمُلْحَظَ الْعِلْمِيَّ (لِخَصْمِهِمْ) -كُلُّهُ!- بَرَاءً، وَحَذَفًا -كَامِلِينَ!!- لِيَتَشَبَّهُوا بِتِلْكَ الدَّعْوَى الْوَاهِيَةِ -تَمُوبِهَا، وَتَشُوبِهَا!-؛ وَهِيَ الدَّعْوَى الَّتِي (يَسْتَطِيعُ) كُلُّ قَائِلٍ أَنْ يَرُدَّ بِهَا عَلَى أَيِّ نَاقِلٍ!!

وَهَذِهِ -كَمَا هُوَ بَيِّن- أَخْطَرُ مِنْ تِلْكَ، وَأَشَدُّ وَأَنْكَى؛ لِأَنَّهَا تَكْبِتُ الْحَقَّ، وَتَتَعَلَّقُ بِأَذْيَالِ الْبَاطِلِ...

وَلَقَدْ قَدِّمْتُ -قَبْلًا- مَا يُفْصَلُ الْقَوْلُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى الْمُوْهُومَةِ، وَالْفَرِيَةِ الْمَرْغُومَةِ...

□ دَعَاوِي... تَتَهَاوَى:

الْخَامِسَةُ: دَعَاوَاهُ عَلَيَّ -بِقَوْلِهِ-: (أَنَّهُ كَثِيرُ التَّجْرِيعِ لِإِخْوَانِهِ الدُّعَاةِ، وَطَلَّابِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ^(١))، وَفِي غَيْرِهَا، حَتَّى مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُ فِي تَصْحِيحِ حَدِيثٍ، أَوْ تَضْعِيفِهِ، وَهَذَا مَشْهُورٌ مَشْهُورٌ فِي كِتَابِهِ. وَفِي الْمُقَابِلِ: لَمْ يَتَعَرَّضْ لِأَهْلِ الْعِلْمَانَةِ، وَالْإِلْحَادِ، وَالزُّنْدَقَةِ، وَالْفَسَادِ بِشَيْءٍ، وَلَمْ يَلْهَمْ رُبْعُ مَا نَالَ إِخْوَانَهُ -وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ-! فَأَقُولُ:

نَعَمْ، اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ: عَلَى أَهْلِ الْبَغْيِ وَالْعُدْوَانِ، وَالظُّلْمِ وَالْبُهْتَانِ!

(١) فما بالكَ -هَذَاكَ اللَّهُ- وانت تأخذ -هذا- عَلَيَّ!! تمارسه في؟!

أهكذا العدل، والإنصاف؟ أم أنه الشُّنَّان؛ من قديم إلى الآن؟!

□ تفصيلُ البيان:

وَرَدَ هَذِهِ الْمَزَاجِ مِنْ وَجْهِ:

١- هَذَا الَّذِي تُسَمِّيهِ -فِي عِبَارَاتِكَ الْمَرْصُوصَةِ!- (تَجْرِيجًا)؛ هُوَ دَاخِلٌ -فِي لُغَةِ الْعِلْمِ- وَعُذْرُكَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُهَا! وَلَعَلَّكَ لَمْ تَعْرِفَهَا!!- تَحْتَ أَبْوَابِ (الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ)؛ بِضَوَائِبِهَا الْمُعْتَبَرَةِ؛ فَيَقَالُ فِيهَا:

مُخْطِئٌ، مُدَلِّسٌ، كَذَّابٌ، مَجْهُولٌ، جَهْلٌ، وَ... وَ... إلخ!!

وَلَكِنْ؛ مَا لَكَ وَلِلْعِلْمِ - (أَخِي) ابْنَ سَالِمٍ-؟!

وَعَلَيْهِ؛ فَمَتَارُ الْحِثِّ يَبْنِي أَنْ يَكُونَ -كُلُّهُ- فِي نَقْدِ الْحُكْمِ -بِالدَّلِيلِ، لَا فِي التَّنْفِيرِ مِنْهُ بِالزُّعْمِ الْكَلِيلِ، وَالتَّقْوِيلِ وَالتَّقْوِيلِ.

٢- أَمَّا (تَجْرِيجُ = جَرَحُ) مَنْ لَمْ يُوَافِقْنِي فِي تَصْحِيحِ حَدِيثٍ أَوْ تَضْعِيفِهِ: فَهَذَا مِنْ كَذِبِ (الْمُسَوَّدِ)، وَتَزْيِيفِهِ!!

فَبِأَنِّي أَعْلَمُ -جَيِّدًا- أَنَّ (عِلْمَ الْحَدِيثِ اجْتِهَادِيٍّ)^(١) يَتَسَّعُ فِيهِ الْبَابُ -بِإِنْشِرَاحٍ- لِلرَّأْيِ وَالرَّأْيِ الْآخَرِ؛ إِذَا صَدَرَ ذَلِكَ مِنْهُ هُوَ لَهُ أَهْلٌ...

أَمَّا الْأَدْعِيَاءُ: فَسَرْعَانَ مَا تَسْقُطُ أَوْرَاقُهُمْ، وَتَلَاشَى كَلِمَاتُهُمْ...

وَلَكِنِّي يُعْطِي (الْمُسَوَّدَ) سَوَائَهُ -هَذِهِ!- عَمَى عَلَى ذِكْرِ أَذْنَى دَلِيلٍ عَلَى زُعْمِهِ بِقَوْلِهِ -مُفْتَرِيًّا!-: «وَهَذَا مَشْهُورٌ مَنْشُورٌ فِي كُتُبِهِ!!»

□ نماذج (علمية) حديثية:

وَالْعَكْسُ عَلَى أَسْهَلٍ -بِحَمْدِ اللَّهِ- بِكَثِيرٍ-، وَهَاجُمُ (بَعْضِ) الْأَوَّلِ عَلَيْهِ:

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٢٣٩/١) للإمام الذهبي.

١- رِسَالَتِي «تَفْيِخُ الْأَنْظَارِ بِضَعْفِ حَدِيثٍ: رَمَضَانُ: أَوَّلُهُ رَحْمَةٌ، وَأَوْسَطُهُ مَغْفِرَةٌ، وَآخِرُهُ عَقَبٌ مِنَ النَّارِ» الْمَطْبُوعَةُ فِي دَارِ الْمَسِيرِ فِي الرِّيَاضِ / سَنَةِ ١٤١٨هـ..

وَقَدْ نَاقَشْتُ فِيهَا -أثناءَ بَحْثِي- الشَّيْخَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الظَّاهِرِيَّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-؛ وَاصِفًا إِيَّاهُ (ص ٩) بـ «الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ، وَالْبَاحِثُ الْمُدَقِّقُ، الشَّيْخُ الْأُسْتَاذُ»...

فَأَيُّنَ هَذَا الثَّنَاءُ؟ مِنْ ذَلِكَ الْاِفْتِرَاءِ؟!

ب- رِسَالَتِي «الْكُشْفُ وَالتَّيْنِ لِعِلَلِ حَدِيثٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ» الْمَطْبُوعَةُ فِي دَارِ الْهَجْرَةِ فِي الدُّمَامِ / سَنَةِ ١٤١٠هـ.

وَقَدْ نَاقَشْتُ فِيهَا -أثناءَ بَحْثِي- فَضِيلَةَ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ الْأَنْصَارِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ وَاصِفًا ذَلِكَ بِقَوْلِي -فِيهِ- (ص ٥)-: «شَيْخٌ فَاضِلٌ، اجْتَهَدَ فِي تَصْحِيحِ الْحَدِيثِ، وَتَثْبِيتِ أَرْكَانِهِ».

وَفِي (ص ٩) قَوْلِي: «...كَتَبَهَا فَضِيلَةُ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ الْأَنْصَارِيِّ، الْبَاحِثُ فِي دَارِ الْإِفْتَاءِ، وَالبُّحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْإِرْشَادِ بِالرِّيَاضِ -وَفَقَّهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِلْخَيْرِ-».

وَقَدْ قُلْتُ -فِي آخِرِ مُقَدِّمَتِي- (ص ١١):

«إِنِ أَصَبْتُ فِيمَا كَتَبْتُ؛ فَمِنْ تَمَامِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيَّ، وَإِنْ أَخْطَأْتُ أَوْ تَجَنَّبْتُ؛ فَمِنْ ضَعْفِي وَتَقْصِيرِي؛ سَائِلًا اللَّهَ -سُبْحَانَهُ- الْعَفْوَ، وَالْمَغْفِرَةَ، وَالسَّدَادَ، وَالثَّبَاتَ، وَأَنْ يُوَفِّقَ -عَزَّ شَأْنُهُ- مَشَائِخَنَا الْأَجَلَاءَ، وَأَسَاتِدَتَنَا الْفُهَمَاءَ لِقَبُولِ الْحَقِّ، وَلَوْ كَانَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَأَلَّا تَضْيِقَ صُدُورُهُمْ بِالْبَيَانِ وَالتَّسْيِيقِ، أَوْ الْإِبْضَاحِ وَالتَّنْوِيهِ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ»^(١).

(١) وَأَكْرَزُ هَذَا الْكَلَامَ -الْيَوْمَ؛ فِي مَقَامِي هَذَا- بَعْدَ (أَكْثَرِ) مِنْ عَشْرِ سَنَوَاتٍ....

... فَأَيْنَ قَوْلِي؛ مِنْ رَغْمِهِ؟!

ج- رِسَالَتِي «تَنْوِيرُ الْعَيْنَيْنِ فِي طُرُقِ حَدِيثِ أَسْمَاءَ، فِي: كَشْفِ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ»^(١)، الْمَطْبُوعَةُ فِي دَارِ عَمَّارٍ فِي عَمَّانَ/ سَنَةِ ١٤١٠هـ...

فَقَدْ قُلْتُ فِي آخِرِ مُقَدِّمَتِي (ص ١٠-١١) -مَا نَصُهُ-:

«فَالْتَبْتُ وَالرُّوْيَةَ وَالذِّقَّةَ وَالْأَنَاءَةَ: هِيَ الْأَمَارَاتُ السَّاطِعَةُ؛ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ تَبْجَانًا يَتَوَجَّ بِهَا طَالِبُ الْعِلْمِ وَالذَّاعِيَةُ طَرِيقَتَهُ فِي التَّفَكُّيرِ، وَأُسْلُوبُهُ فِي الدِّرَاسَةِ، وَمَنْهَجُهُ فِي تَبْيِيهِ الْأَرْاءِ.

أَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ طَالِبَ عِلْمٍ؛ يَعْرِفُ لِلْقَوَاعِدِ أُصُولَهَا، وَلِلدَّلَائِلِ فُرُوعَهَا، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ تَبْيِي رَأْيٍ مَنْ يَقُو بِعِلْمِهِ، وَيُطَمِّنُ لِدِينِهِ.

وَأَخِيرًا:

أَسْأَلُهُ -سُبْحَانَهُ- أَنْ أَكُونَ قَدْ وَافَقْتُ الصَّوَابَ، وَفَارَقْتُ الْخَطَأَ وَالْإِرْتِيَابَ،

(١) وقد وقفت -قريبًا- على رسالة جديدة، بعنوان: «النقد البناء لحديث أسماء» -طُبِعَتْ قَبْلَ نَحْوِ سَنَةٍ، أَوْ يَزِيدُ- لِأَخِيْنَا الْفَاضِلِ الْحَدِيثِيِّ، طَالِبِ الْعِلْمِ النَّبُوءِيِّ: طَارِقِ عَرُوضِ اللَّهِ -وَفَقَّهُ اللَّهِ-؛ تَعَقَّبَ فِيهَا رِسَالَتِي هَذِهِ: بِأَسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ، وَعِبَارَةٍ مَهَذَّبَةٍ -وَأِنْ لَمْ أُوَافِقْهُ!-، وَصَفَنِي فِيهَا -جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا- (ص ١٨٧) -قَاتِلًا-:

«... مِنْ إِخْوَانِنَا الْمُسْتَغْلِينَ بِهَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ، وَهُوَ مِنْ إِخْوَانِنَا الَّذِينَ لَهُمْ يَدٌ مَشْكُورَةٌ فِي الذَّبِّ عَنِ السُّنَّةِ، وَالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ».

أَقُولُ: فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ عَدْلَهُ، وَانْصَافَهُ..

وَأَمَّا الْمُتَشَكِّيُونَ (!) بِبَعْضِ مَا نُقِلَ عَنْهُ -مُتَسَرِّبًا!!- فِي (الْإِنْتَرْنِت) مِمَّا (قَدْ) يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ (!) هَذَا الْكَلَامَ: فَلْيَتَقُوا اللَّهَ، وَلْيَفْهَمُوا الْقَصْدَ وَالْمُرَامَ...

وَلَا يَكُونُوا -كَيْفَمَا كَانُوا!!- أَعْرَافًا لِلشَّيْطَانِ...

فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ؛ فَمِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لَهُ -سُبْحَانَهُ- عَلَى مَزِيدِ فَضْلِهِ،
وَعَلَى جَزِيلِ نِعَمَاتِهِ، وَإِنْ زَلَّ قَلْبِي وَفَارَقَ الْحَقَّ فَهَمِي؛ فَعَفُو اللَّهِ أَكْبَرُ، وَرَحْمَتُهُ
أَوْسَعُ، وَغَدْرِي أَنِّي تَطَلَّيْتُ الْحَقَّ، وَأَمْسَكْتُ أَهْدَابَهُ، وَسَلَكْتُ فِجَاجَهُ.

وَأَطْلُبُ مِنْ كُلِّ أَخٍ وَدُودٍ؛ مُجِيبٌ، نَاصِحٌ، طَالِبٌ عِلْمٍ، إِذَا رَأَى فِي هَذَا
«الْجُزْءِ» بَيِّنَةً قَلَمٌ، أَوْ شَطِطَةً ذَهَبٍ، فَلْيَصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا، وَلْيَدُلَّنَا إِلَى الْحَقِّ؛
فَالْحَقُّ -وَاللَّهُ- أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَنْفُسِنَا^(١).

فَأَيْنَ حَقِّي، مِنْ بَاطِلِهِ؟!

... فِي سِلْسِلَةِ طَوِيلَةٍ مِنَ الرِّسَالِ الْمَفْرَدَةِ، وَالْأَجْزَاءِ الْمَخْصُوصَةِ؛ فَضْلًا
عَنِ الْبُحُورِ الْحَدِيثِيَّةِ طَيِّ الْكُتُبِ، وَالْهُوَامِشِ الْعِلْمِيَّةِ -فِي حَوَاشِيهَا- ...

□ ليس من سبب إلا الخطأ :

وَلَكِنْ؛ يَبْدُو أَنَّ (الْمُسَوَّدَ) يَخْلِطُ (!)؛ فَلَعَلَّهُ رَأَى بَعْضَ رُدُودِي -الْقَوِيَّةِ، وَلَا
أَقُولُ: الشَّدِيدَةِ!- عَلَى عِدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ كَهَدَامِ السُّنَّةِ ابْنِ عَبْدِ الْمَنَّانِ،
وَمَحْمُودِ سَعِيدِ مَمْلُوحٍ، وَالْعَمَّارِيِّ، وَالصَّابُونِيِّ، وَالْغَزَالِيِّ -وَأَشْكَا لَهُمْ!-؛ فَلَمْ
(يُمَيِّزْ) -هَذَا اللَّهُ- بَيْنَ السُّنَنِ وَالْبِدْعِيِّ فِي غَمْرَةِ (حِرْصِهِ عَلَى جَمْعِ الْكَلِمَةِ،
وَوَحْدَةِ الصَّفِّ)^(٢)!!

فَحَسْبُكُمْ هَذَا التَّفَاوُتُ بَيْنَنَا وَكُلُّ إِنَاءٍ بِالَّذِي فِيهِ يُنْصَحُ

٣- أَمَّا قَوْلُهُ -عَنِّي-: (لَمْ يَتَعَرَّضْ لِأَهْلِ الْعِلْمَنَةِ، وَالْإِنْحَادِ... إلخ) ...

(١) وَأَكْرَزُ هَذَا الْكَلَامَ -الْيَوْمَ-، وَسَاطِلُ أَكْرَزَهُ -مَا دَامَ فِي عِرْقٍ يَنْبُضُ- إِنْ شَاءَ اللَّهُ-

(٢) كَمَا قَالَ -هُوَ- (ص ٢١)؛ وَإِنْ كَانَ أَغْفَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ -تَلَطُّفًا!!-؛ (وَلَكِنْ لَيْسَ

عَلَى حِسَابِ التَّوْحِيدِ وَأَصْلِ الدِّينِ)!!

□ حكم الرد على أهل العلمنة والإلحاد :

فَأَقُولُ: الْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: الْمُجْمَلُ؛ وَهُوَ أَنْ أَقُولَ:

هَلِ (الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمَنَةِ، وَالْإِلْحَادِ، وَالزُّنْدَقَةِ، وَالْفَسَادِ): فَرَضٌ عَيْنِي، أَمْ فَرَضٌ كِفَايَةٌ!!؟

إِنْ قَالَ: فَرَضٌ كِفَايَةٌ؛ فَقَدْ رَدَّ عَلَى نَفْسِهِ، وَنَاقَضَ كَلَامَهُ؛ وَسَقَطَ اسْتِنكَارُهُ!!!

فلماذا يُلْزَمُ (فردًا) بما (كفاه) مُؤَنَّتُهُ غيره؟!!

وَأِنْ قَالَ: فَرَضٌ عَيْنٍ؛ فَقَدْ جَاءَ بِمَا لَمْ تَأْتِ بِهِ الْأَوَائِلُ...

... وَلَا الْآخِرُ!!

وَسَوْفَهُ يُبْطِلُ سَوْفَهُ!!

فَالدَّلَالُ -كُلُّهَا- تَنْقُضُهُ، وَتَرُدُّهُ...

التَّالِي: الْمُفْصَلُ؛ وَهُوَ أَنْ أَقُولَ:

قَدْ فَعَلْتُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-؛ رَدًّا عَلَى (أَهْلِ الْعِلْمَنَةِ، وَالْإِلْحَادِ، وَالزُّنْدَقَةِ، وَالْفَسَادِ)، وَيَأْشِئَاءَ وَأَشْيَاءَ؛ لَيْسَ شَيْئًا وَاحِدًا؛ مِنْهَا:

□ نماذج (علمية) قوية:

١- رَدُّ عَلَى بَعْضِ (الْعُلَمَائِيِّينَ) -الْمَشَاهِيرِ-، وَ(أَبَوَاقِهِم)؛ مِثْلَ (مُحَمَّدِ أَحْمَدَ خَلْفِ اللَّهِ)، وَ(حُسَيْنِ أَحْمَدِ أَمِينٍ) -وَأَشْكَالِهِمَا-؛ كَمَا فِي كِتَابِي «الْعُقْلَانِيُّونَ أَفْرَاحُ الْمُعْتَرِلَةِ الْعَصْرِيِّونَ» (ص ٦٥-٦٧) الْمَطْبُوعِ فِي مَكْتَبَةِ الْغُرَبَاءِ فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ/ سَنَةِ ١٤١٣ هـ.

ب- رَدُّ عَلَى الْمُتَأَثِّرِينَ بِنَعَضِ (الْمُلْحِدِينَ): (الَّذِينَ يَدْعُونَ لِنَبْذِ الدِّينِ، وَرَفْضِ مَا جَاءَ بِهِ الْمُرْسَلُونَ) - كَمَا فِي رِسَالَةِ «انْتِصَارِ الْحَقِّ» (ص ٩) لِلْعَلَامَةِ السَّعْدِيِّ - بِتَحْقِيقِي، الْمَطْبُوعَةِ فِي دَارِ ابْنِ الْقَيْمِ، فِي الدَّمَامِ / سَنَةِ ١٤٠٨ هـ.

ج- رَدُّ عَلَى «اسْتِغْلَالِ بَعْضِ (رَوَادِقَةِ) الْعَصْرِ (قِصَّةِ الْغُرَانِيقِ) لِلطَّعْنِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، أَلَا وَهُوَ رَاوَنْدِي الْقُرْنِ الْعِشْرِينَ، الْمُلْحِدُ الزُّنْدِيقُ سَلْمَانُ رُشْدِي، الَّذِي أَثَارَ - فِي «الرَّوَايَةِ الشَّيْطَانِيَّةِ» «الَّتِي كَتَبَهَا - رُدُودٌ فِعْلٌ عَظِيمَةٌ جِدًّا؛ عَلَى كَافَّةِ الْأَصْعَدَةِ: الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْعَرَبِيَّةِ، وَالْعَالَمِيَّةِ.

وَكُنْتُ قَدْ كَتَبْتُ مَقَالًا فِي بَعْضِ الْجَرَائِدِ الْأُرْدُنِّيَّةِ حَوْلَ هَذَا الزُّنْدِيقِ الْمَارِقِ؛ عُنْوَانُهُ: «آيَاتُ سَلْمَانَ رُشْدِي بَيْنَ الْأَمْسِ وَالْيَوْمِ»... إلخ.

كَمَا فِي كِتَابِي «دَلَالِلُ التَّحْقِيقِ لِإِبْطَالِ قِصَّةِ الْغُرَانِيقِ» (ص ١٧) الْمَطْبُوعِ فِي مَكْتَبَةِ الصُّحَابَةِ، جُدَّةَ / سَنَةِ ١٤١٢ هـ.

د- رَدُّ عَلَى (الْفَاسِدِ) = (الْمُفْسِدِ) ابْنِ عَرَبِيٍّ - الصُّوفِيِّ النُّكْرَةِ، الْحُلُولِيِّ، فِي «جُزْءٍ عَقِيدَةٍ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَحَيَاتِهِ» لِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ الْفَاسِي^(١)، الْمَطْبُوعِ

(١) وَقَدْ ذَكَرَ رِسَالَتِي هَذِهِ -نَفْسَهَا- فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ فِي كِتَابِهِ «الْبَيَانُ لِأَخْطَاءِ بَعْضِ الْكُتَّابِ» (ص ١٥٦)، قَائِلًا: «وَلِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ الْفَاسِي رِسَالَةٌ (مُسْتَقْلَةٌ) فِي تَكْفِيرِ ابْنِ عَرَبِيٍّ... وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ مُتَدَاوِلَةٌ».

أَقُولُ:

كَذَا قَالَ فَضِيلَتُهُ! وَلَيْسَ هَذَا صَوَابًا:

بَلْ هِيَ (رِسَالَةٌ مُسْتَقْلَةٌ مِنْ كِتَابِ «الْعَقْدُ الثَّمِينُ فِي تَارِيخِ الْبَلَدِ الْأَمِينِ» لِلْفَاسِي) - كَمَا قُلْتُ فِي مُقَدِّمَةِ تَحْقِيقِي لَهَا (ص ٣) -.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

نَعَمْ، قَدْ يُظَنُّ أَنَّ قَوْلَهُ: (مُسْتَقْلَةٌ): تَطْبِيعٌ مِنْ (مُسْتَقْلَةٌ)!! وَلَكِنَّهُ بَعِيدٌ...

بِتَحْقِيقِي - فِي مَكْتَبَةِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، فِي الدَّمَامِ / سَنَةِ ١٤٠٨ هـ.

هـ- رَدُّ عَلَى كُلِّ (فَاسِدٍ) = (مُفْسِدٍ) يَقَعُ فِي (التَّشْبِيهِ فِي الْمُشْرِكِينَ) مِمَّنْ
يَسْتَحِقُّ أَنْ يُقَالَ لَهُ - فِيهِ - تَحْذِيرٌ - : «تَشْبِيهُ الْخَسِيسِ بِأَهْلِ الْخَمِيسِ^(١)» - كَمَا هُوَ
اسْمُ رِسَالَةِ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ، الْمَطْبُوعَةِ فِي دَارِ عَمَّارٍ، فِي الْأُرْدُنِّ / سَنَةِ ١٤٠٨ هـ.
... وَغَيْرُ هَذَا - وَذَلِكَ - كَثِيرٌ..

وَاللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْقَدِيرُ...

فَأَيْنَ - مِنْ وَاقِعِي، وَحَالِي - كَذِبُهُ، وَتَعَدِّيهِ، وَظُلْمُهُ؟!

السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ - عَنِّي -:

«أَنَّهُ يَرَى نَفْسَهُ مِنَ الْأَوْصِيَاءِ عَلَى السَّلَفِيَّةِ وَمَنْهَجِهَا، وَكُلُّ مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُ؛
فَهُوَ خَلْفِي لَا سَلَفِي، وَكَأَنَّ مَنْهَجَ السَّلَفِ حَكْرٌ^(٢) عَلَى فِتْنَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ مَحْصُورٌ فِي
مَكَانٍ مُعَيَّنٍ».

□ وَصَايَا، أَمْرُ دَعْوَى وَدَعَايَا؟!

فَأَقُولُ:

١- دَعْوَى الْوَصَايَا عَلَى (السَّلَفِيَّةِ) وَمَنْهَجِهَا -إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا- شَأْنٌ كَبِيرٌ
خَطِيرٌ..

وَأَنَّ (كَثِيرًا) مِنَ الْفَنَاتِ -الْيَوْمَ- تَدْعِيهِ، وَتَرْمِي مُحَالَفَهَا بِنَقِيضِهِ؛ فَلَيْسَتْ
الْقَضِيَّةُ مَحْصُورَةً فِي (فُلَانٍ)، وَلَا صَيِّقَةً عَلَى (مَكَانٍ)!

وَمَنْ تَبَرَّأَ مِنْهُ بِلِسَانِ الْمَقَالِ: فَلَيْسَ ذَلِكَ مُغْنِيًا عَنْهُ (بِمَا هُوَ فِيهِ!) مِنْ لِسَانِ

(١) وَهُمْ النَّصَارَى.

(٢) انْظُرْ مَا سَيَأْتِي -قَرِيبًا- (ص ٣٩٢) - حَوْلَ ضَبْطِ هَذَا الْمَصْدَرِ، وَمَعْنَاهُ!

الواقع والحال...

ثُمَّ؛ لَوْ (أَرَدْنَا) - أَوْ سَعَيْنَا! - أَنْ نَعُدَّ أَنْفُسَنَا - فَضْلاً عَنْ أَنْ نَرَاهَا - أَوْ صِيَاءَ عَلَى (السَّلَفِيَّةِ) لَمَا كَانَ مِنَّا هَذَا الْاِعْتِبَارُ: لِمَشَايِخِنَا الْكِبَارِ؛ الَّذِينَ نَتَّسِبُ إِلَيْهِمْ، وَنَرْبِطُ الْأُمَّةَ - جَمِيعَهَا - بِهِمْ؛ فَهُمُ الْمَرْجِعُ، وَإِلَيْهِمْ (الْمَرْجِعِيَّةُ): بِالْعِبَارَةِ الْوَاضِحَةِ الْجَلِيَّةِ..

بَلْ لَكُنَّا تَجَاوَزْنَاهُمْ؛ حَتَّى تَسَلَّمَ لَنَا دَعْوَى (الْوَصَايَةِ) بِغَيْرِ مُنَاوَى!!
أَمَّا (وَصَايَةٌ) - مُدْعَاة! - عَلَى هَذَا النَّسَقِ (!) - وبهذا الحالِ -: فَهِيَ صُورَةٌ بِلَا وَاقِعٍ، وَجَسَدٌ بِلَا رُوحٍ!
وَهَذَا - وَحْدَهُ - مُبْطِلٌ ذَلِكَ الزَّعْمَ الْكَاذِبَ الْمُفْتَرَى..

□ أَمَّا الْحَرَصُ؛ فَنَعْمَ، وَنِعْمًا؛

نَعْمَ؛ أَنَا حَرِيصٌ الْحَرَصَ كُلَّهُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - مَعَ مَشَايِخِنَا وَإِخْوَانِنَا - أَنْ يَبْقَى الْمُنْهَجُ السَّلَفِيُّ صَفِيًّا نَقِيًّا، لَا شَائِبَةَ فِيهِ، وَلَا شُبْهَةَ تَغْتَرِيهِ..
وَهَذَا أَمْرٌ يَجْعَلُنَا - جَمِيعًا - أَخْفِيَاءَ بِكُلِّ مَا يُقَالُ - أَوْ يُكْتَبُ! -؛ لِنَتَّصِرَ لِهَذَا، أَوْ نَرُدَّ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ نَتَّعَقِبَ الْتَالِثَ،... وَ..
وَهَكَذَا..

وَإِنِّي (لَأَعْلَمُ) - جَيِّدًا جَدًّا - أَنَّ هَذَا الْاِخْتِفَاءَ هُوَ السَّبَبُ الرَّئِيسُ الَّذِي يَجْعَلُنِي - بِخَاصَّةٍ! - (مُسْتَهْدَفًا) مِنْ الْكَثِيرِينَ...
وَلَوْ (سَكَتُ): لَسَكُتُوا...
نَعَمْ؛ لَوْ (سَكَتُ): لِسَكُتُوا...

... لو (سَكَتُ): لَسَكُتُوا... كما هو حالُّهم مع (غيري)، وكما هو حالُّ

(غيرهم) معهم!!

... فَهَذِهِ هِيَ (عُقْدَتُهُمْ)...

نَعَمْ؛ إِنَّهَا (عُقْدَتُهُمْ)...

وَحَلَّهَا عِنْدِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-!!!

□ محاولات... فاشلات:

... وَإِنِّي (لَأَعْلَمُ) -جَيِّدًا جَدًّا- أَنَّ مُحَاوَلَاتِ عِدَّةٍ -مُتَكَرِّرَةً!- مُتَنَوِّعَةٌ
الطَّرِيقَ، مُتَعَدِّدَةٌ الْأَسَالِيبَ!- طَرَقْتُ بَابِي؛ لِتَشْتَرِيَ صَمْتِي، وَتَحْطِيَ بِسُكُوتِي...
وَلَكِنْ؛ لَا إِلَى شَيْءٍ!!

... تَارَةً تَرْغِيًّا، وَتَارَةً تَرْهِيًّا...

... طَوْرًا بِاللَّيْنِ، وَأَطْوَارًا بِالتَّهْدِيدِ الْمَشِينِ...

فَإِذَا (عَدَدْتُ) -أَنْتِ- أَهَّيَا (الْمُسَوَّدَ) -هَذَا الصَّنِيعَ الْحَقَّ: (وَصَايَةً) عَلَى
السَّلَفِيَّةِ... فَلْيَكُنْهُ...

وَمَا الْمَانِعُ الشَّرْعِيُّ مِنْهُ؟!

أَمَّا أَنَا؛ فَلَا (أَرَى نَفْسِي) إِلَّا طَالِبَ عِلْمٍ حَرِيصًا عَلَى الْحَقِّ، رَاغِبًا بِهِ، مُقْرَأً
بِضَعْفِ نَفْسِهِ، مُعْتَرِفًا بِمَشَايِخِهِ، مُقَدِّرًا لِأَهْلِ السَّبْقِ -مِنْهُمْ- عُلَمَاءَ، وَدِينًا، وَمِنَاءً-

□ موافقة، و... مفارقة:

٢- أَمَّا قَوْلُهُ: «وَكُلُّ مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُ؛ فَهُوَ خَلْفِي، لَا سَلْفِي..»؛ فَهُوَ إِمَّا جَهْلٌ،
أَوْ تَجَاهُلٌ:

- جَهْلٌ؛ إِذَا لَمْ يُفَرِّقْ هَذَا (الْمُسَوَّدَ) بَيْنَ بَابٍ وَبَابٍ -مِنْ أَبْوَابِ الْعِلْمِ

وَالسُّنَّةُ:-

فَمَنْ لَمْ يُوَافِقْ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي بَابِ (الْقَدْرِ): فَهُوَ قَدَرِيٌّ، أَوْ جَبَرِيٌّ.
وَمَنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ فِي بَابِ (الصِّفَاتِ): فَهُوَ مُشَبَّهٌ، أَوْ جَهْمِيٌّ^(١).
وَمَنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ فِي بَابِ (الْإِيمَانِ): فَهُوَ مُرْجِيٌّ، أَوْ خَارِجِيٌّ.
وَمَنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ فِي بَابِ (الصَّحَابَةِ): فَهُوَ نَاصِبِيٌّ، أَوْ رَافِضِيٌّ.
.. وَهَكَذَا؛ فِي سَائِرِ أَبْوَابِ السُّنَّةِ وَالْعَقِيدَةِ؛ الَّتِي تَوْسُطُ^(٢) أَهْلَ السُّنَّةِ فِيهَا
-بِحَقِّ- الْفِرْقَ الْمَخَالَفَةَ لِلْحَقِّ...

فَأَيْنَ (الْمُسَوِّدُ) الْأَفِيقُ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ وَ(التَّحْقِيقِ)؟!

□ هَذَا هُوَ التَّجَاهُلُ:

- وَتَجَاهُلٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَى عَيْنَاهُ: مَا يُخَالَفُ دَعْوَاهُ، ثُمَّ يُصِرُّ^(٣) عَلَى مَا يَهْوَاهُ!

(١) أَوْ أَشْعَرِيٌّ، أَوْ مَا تَرِيدِيٌّ... إلخ..

(٢) وَالتَّوَسُّطُ الْمُرَادُ: هُوَ الشَّرْعِيُّ؛ الْمُنْضِبُطُ بِالنُّصُوصِ -عَلَى الْخُصُوصِ-.

... وَلَيْسَ هُوَ التَّمَيُّعُ وَالْمِوَعَةُ!!!

وَفِي كِتَابِي «الْعَقِيدَةُ الْوَسْطِيَّةُ فِي الْمَسَائِلِ الْإِيمَانِيَّةِ» بَيَانٌ مُفَصَّلٌ.

(٣) وَقَدْ كَانَ (الْإِصْرَارُ) عَلَى (الْخَطَا) سَبَبًا لِتَضْعِيفِ عَدَدٍ مِنْ رُؤَاةِ الْحَدِيثِ، أَوْ نَقْدِ مَرْوِيَّاتِهِمْ؛ مِثْلُ: (عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِمٍ)، قَالَ عَنْهُ الدَّارِقُطِيُّ: كَانَ يَحْفَظُ الْحَدِيثَ؛ وَلَكِنَّهُ (يَخْطِئُ وَيُصِرُّ) -كَمَا فِي «الْبَلَاءِ» (٥٢٧/١٥)- لِلذَّهَبِيِّ-.

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ أُمَيَّةَ)، قَالَ أَحْمَدُ: (يَخْطِئُ وَيُصِرُّ) -كَمَا فِي «بَحْرِ الدُّمِّ» (ص ٣٧٩)- لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي-.

وَفِي «الْكُفَايَةِ» (ص ٢٢٩) -لِلخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ- كَلَامٌ مَتَيْنٌ فِي تَأْصِيلِ هَذَا الْمُبْحَثِ.

... وَهَكَذَا؛ وَهُمْ عُلَمَاءُ؛ فَكَيْفَ الْحَالُ بِمَنْ هُمْ ذَوْنُهُمْ -وَذَوْنُهُمْ!- مِنَ الْمُتَعَنِّينِ =

-كَمَا نَقَلْتُهُ قَرِيبًا- مِنْ مُقَدَّمَاتِ بَعْضِ مُؤَلَّفَاتِي؛ فَلْتَنْظُرْ.

فَأَيْنَ (هُمْ = هُوَ) مَنْ خَالَفْتُ؛ فَرَمَيْتُ؟!

إِنِّهَا دَعَاؤِي لَمْ تَكُذْ تَقِفْ عَلَى قَدَمَيْهَا؛ حَتَّى نُسْقِطَهَا!

٣- أَمَّا قَوْلُهُ -مُنْكَرًا-: «وَكَانَ مِنْهَجَ السَّلَفِ حَكْرٌ»^(١) عَلَى فِتْنَةٍ مُعَيَّنَةٍ،

أَوْ مَحْصُورٍ فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ:

فَهَذِهِ -وَاللَّهِ- لَعَلَّهَا!- مِنْ أَصْدَقِ مَا (سَوَّدَهُ) ابْنُ سَالِمٍ:

نَعَمْ؛ مِنْهَجُ السَّلَفِ لَيْسَ حَكْرًا عَلَى فِتْنَةٍ مُعَيَّنَةٍ!! لَا رَسْمِيَّةً، وَلَا أَهْلِيَّةً..

□ منهج السلف: فوق الجميع:

لَا هَيْئَةً، وَلَا لَجْنَةً، وَلَا جَمْعِيَّةً، وَلَا مَرْكَزًا...

لَا شَخْصٍ، وَلَا أَشْخَاصٍ؛ جَمْعًا أَوْ تَفْرِيقًا...

وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ حَكْرًا عَلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ!!

لَا (نَجْدٍ)، وَلَا (الْحِجَازِ)..

لَا (دِمَشْقَ)، وَلَا (عَمَّان)..

= الْجَهْلَاءُ؟!

(١) كَذَا شَكَلَهَا؛ فَأَشَكَلَهَا!!

وَهِيَ هَيْئَةٌ (١) بِالنِّسْبَةِ لِطَوَائِفِ الْأُخْرَى -الْكُبْرَى-!!

وَالصُّوَابُ: حَكْرٌ -بِالتَّخْرِيبِ-؛ وَهُوَ: مَا اخْتَكِرَ.

وَأَمَّا (حَكْرٌ) -بِالْفَتْحِ، نُسْكُونُ-: فَهُوَ الظُّلْمُ؛ فَهُوَ -هَذَا اللَّهُ- فِي دَعْوَاهُ (الْحَكْرَ) مَوَاقِعَ

(لِلْحَكْرِ)!!

وَانْظُرْ «الْقَامُوسَ الْمُحِيطَ» (ص ٤٨٤).

لَا (مَصْرَ)، وَلَا (لُبْنَانَ)..

لَا (الْيَمَنَ)، وَلَا (بَاكِسْتَانَ)...

... فَهَذَا الَّذِي بِهِ نَقُولُ، وَعَلَيْهِ نَجَادِلُ، وَإِلَيْهِ نَرْمِي، وَلَهُ نَقْصِدُ:

حَتَّى يَكُونَ الْأَرْبَابُ غُلُوبًا؛ بِالدَّلِيلِ وَالنَّصْ، لَا دُونَ ذَلِكَ -بِالْقِيلِ وَالشَّخْصِ!!-.

وَعَلَيْهِ:

ف(الْمُسْتَهْدَفُ): هُوَ الْمُخَالَفُ لِلْحَقِّ؛ كَائِنًا مَنْ كَانَ!!

و(الْوَافِدُ)^(١): هُوَ الْغَرِيبُ عَنِ الْحَقِّ؛ وَإِنْ كَانَ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ بِنِ فَلَانٍ!!

وَهَذَا -كُلَّهُ- سَعْيٌ حَيْثُ لِلتَّكَامُلِ الْعِلْمِيِّ وَالْمَنْهَجِيِّ بَيْنَ الدُّعَاةِ وَالْعُلَمَاءِ، وَالشُّيُوخِ وَالطَّلَابِ؛ حَتَّى لَا تَنْدَرُ سَمَّ خِيَاطٍ يَلِجُ مِنْ خِلَالِهِ مُتَسَلِّلٌ، يَقَطْعُ الطَّرِيقَ، أَوْ يَسِيرُ -بِعِمَايَةٍ!- دُونَ (تَحْقِيقِ)!

السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ (ص ٢١):

«لِيَعْلَمَ -وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ- أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْقَضِيَّةُ -كَمَا يَزْعُمُ فِي رَدِّهِ هَذَا (ص ٣٨)- (خَطَأً فِي عِبَارَةٍ، أَوْ غَلَطًا فِي نَقْلِ، أَوْ سَهْوًا فِي فَهْمٍ، أَوْ ذُهُولًا فِي نَقْلِ): لَكُنَّا مِنْ أَوَّلِ مَنْ يَعْذَرُهُ؛ وَلَكِنَّ الْقَضِيَّةَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ؛ فَهِيَ تَأْصِيلٌ لِمَذْهَبِ الْإِرْجَاءِ بِطَرِيقَةٍ عَصْرِيَّةٍ جَدِيدَةٍ؛ تُسْتَعْدَمُ فِيهَا أَقْوَالُ السَّلَفِ -مُتَوَرِّدَةٌ مُحَرَّفَةٌ- لِإثْبَاتِ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ الْمَشِينِ، وَنِسْبَتِهِ إِلَى السَّلَفِ عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُهُمْ، وَلَيْتَهُمْ

(١) انظر مقال «المرجئة... لا تقبلنا» للأخ الدكتور خالد العنبري؛ الملحق بكتاب «هزيمة

الفكر التكفيري» (ص ١١٨ - ١٢٠) - المطبوع في ذيل كتابه «الحكم بغير ما أنزل الله» نشر

دار الفرقان - عجمان - الطبعة الرابعة.

اَكْتَفَوْا بِذَلِكَ، بَلْ شَوْهُوا صُورَةَ الْمَذْهَبِ الْحَقِّ؛ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛
بِأَن جَعَلُوهُ مَذْهَبَ الْخَوَارِجِ، وَمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ؛ فَهُوَ خَارِجِيٌّ تَكْفِيرِيٌّ -وَاللَّهِ
الْمُسْتَعَانُ-». **فَأَقُولُ:**

□ دُمُوعٌ؛ بِلا خُشُوعٍ !!

أَمَّا (يَمِينُكَ)، فَقَدْ صَدَّقْتُكَ بِهِ... فَقَطْ؛ لِمَا وَرَدَ مِنَ النَّصْرِ فِي ذَلِكَ -كَمَا
قَدَّمْتُهُ (ص ١٣١ و ٣٥٠)-!!

... وَإِن كَانَتْ صَنَائِعُكَ تَنْقُضُهُ، وَتُنَاقِضُهُ! عَلَى نَحْوِ مَا قِيلَ: لَا تَنْظُرُوا إِلَى
دُمُوعِ عَيْنَيْهِ (١)، وَلَكِنِ انظُرُوا إِلَى (فَعَائِلِ) يَدَيْهِ!!

وأجلُّ من هذا -وأرفعُ- حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ -المتفقُ عليه- وقد تقدَّم -مرفوعاً
إلى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: «رَأَى عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَجُلًا يَسْرُقُ؛ فَقَالَ
لَهُ: أَسْرَقْتَ؟! قَالَ: كَلَّا -والذي لا إله إلا هو-، فَقَالَ عَيْسَى: آمَنْتُ بِاللَّهِ،
وَكَذَبْتَ عَيْنِي».

وَأَنَا أَقُولُ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، وَكَذَبْتُ (عَيْنِي)...

وَكَلَامُهُ -هَذَا- هُنَا -مُجَرَّرٌ- بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ! -مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ، وَهَذَا يَنْهَى
الْمُتَقَدِّمَ؛ لَيْسَ إِلَّا!!!

□ دُرَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مِنَ الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ:

وَأَزِيدُ -هَهُنَا- كَلِمَةً مِنْ إِنْلَاءِ شَيْخِنَا الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي مُقَدِّمَةِ
«فَتَاوِيهِ» (٥ / ١) -تَحْتَ الطَّبْعِ-؛ قَالَ:

«... قَدْ اِثْبَلَيْنَا فِي الْعَصْرِ الْحَاضِرِ بِأَنَاسٍ يَتَّبِعُونَ الْعَثَرَاتِ وَالْمُتَشَابِهَاتِ،

وَيَعْرِضُونَ عَنِ الْمُحْكَمَاتِ الْوَاضِحَاتِ^(١)؛ الْمُؤَكَّدَاتِ لِمَا قُلْنَا؛ بِقَصْدِ إِيقَاعِ الْفِتْنَةِ بَيْنَ الْإِخْوَةِ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ بَعْضِ أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ...
وَلِذَلِكَ؛ فَقَدْ رَأَيْنَا أَنْ نَعْدَلَ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَبَيَّنَ لَنَا بَعْدَ دِرَاسَةٍ... أَنَّهَا مِنْ ذَاكَ الْقَبِيلِ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى عَدَمُ النُّطْقِ بِهَا...

ثُمَّ لِيَمْتَ الْمُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ غَيْظًا؛ أُولَئِكَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِي حَقِّ أُمَّتَالِهِمْ: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾، وَقَالَ نَبِيْنَا -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ قُلُوبَهُ! لَا تَغَابُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَّبِعُوا غَوْرَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ تَتَّبَعَ غَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ؛ تَتَّبَعَ اللَّهُ غَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَّبَعَ غَوْرَتَهُ؛ فَضَحَّهَ اللَّهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ»...^(٢).
أَقُولُ:

وَهَذَا -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ- عَيْنُ مَا وَقَعَ عَلَيَّ، وَهُوَ -أَيْضًا- عَيْنُ مَا قَدْ قُتِمَ بِهِ...
(ثُمَّ لِيَمْتَ الْمُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ غَيْظًا!)
ثُمَّ:

قَوْلُ (الْمُسَوَّد) -فِي آخِرِ كَلَامِهِ-:
«وَلْيَتَّهِمُوا أَكْثَفُوا... بَلْ شَوْهُوا... بِأَنْ جَعَلُوهُ..!!»

(١) وهو ما يُسَمَّى -اليوم- في بعض مسائل النقاش (!): الْمُحْمَلُ وَالْمُفَصَّل... فتنه!
وإن كان في إطلاق هذا الاسم -عليه- شيء من النقص؛ فيُؤَوَّلُ الخلاف -والحالة هذه-
خلاف عبارة!

(٢) وَكُنْتُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- أَوَّلَ مَنْ نَقَلَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ -فِي بَعْضِ رِسَالَتِي- مِنْ كِتَابِ
«الْفَتَاوَى» -قَبْلَ طِبَاعَتِهِ!-؛ ثُمَّ نَقَلَهَا عَنِّي (البعض!) ذُوْن أَدْنَى عَزْوٍ، أَوْ إِشَارَةٍ!!!

فَمَنْ (هُمْ) هَؤُلَاءِ - جَمْعًا - ؟! وَأَنْتَ تَتَكَلَّمُ عَنِ (الْحَلِيِّ) - فَرْدًا - !!
 أَمْ أَنْتَ نَسِيتَ نَفْسَكَ؛ فَأَظْهَرْتَ مَخْبِوءَ صَدْرِكَ - تُجَاهَ (أُنَاسٍ)؛ لَا مُجَرَّدَ
 (فَرْدٍ) مِنَ النَّاسِ - ؟!
 وَأَقُولُ - أَخِيرًا - مُصَدِّقًا عِلْمِي عَمَلِي، وَقَوْلِي فِعْلِي -:

□ هذا هو الظلمُ بَعِينِهِ :

(وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) إِنَّ الْمُتَهِمِينَ بِالْإِرْجَاءِ، أَوْ أَثَارَةٍ مِنْهُ، أَوْ الْمُوَافَقَةِ
 لِأَهْلِيهِ: هُمْ ظَالِمُونَ لَنَا...
 نَعَمْ؛ ظَالِمُونَ لَنَا...
 فَإِنْ لَمْ يَتَحَلَّلُوا مِنَّا - قِلَ قَوَاتِ الْقَوَاتِ، وَإِذْ ذَاكَ الْمَوْتُ - وَبِخَاصَّةٍ بَعْدَ هَذَا
 الْبَيَانِ وَالْتِيَانِ - : فَلَنْ نَسَامِحَهُمْ، وَلَنْ نَعْفُو عَنْهُمْ..
 وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عَذْلُ اللَّهِ، وَحُكْمُهُ الْقِسْطُ - سُبْحَانَهُ -..
 نَعَمْ؛ قَدْ تَغَلَطُ فِي عِبَارَةٍ.. كَمَا يَغْلِطُونَ..
 وَقَدْ يَنْبُو مِنَّا فَهْمٌ.. كَمَا قَدْ (يَفْهَمُونَ)..
 وَقَدْ نَخْطِئُ وَنُخْطِئُ.. كَمَا يُخْطِئُونَ وَيُخْطِئُونَ..
 وَهَذَا نَحْنُ (نَرْجِعُ)، وَ(نَرْجِعُ)...
 فَهَلْ هُمْ (يَرْجِعُونَ) ؟!
 فَكَانَ مَاذَا ؟!

□ دُعَاءٌ.. لِرَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ :

... وَلَقَدْ وَفَّقَنِي اللَّهُ - تَعَالَى - لِلْحَجِّ هَذَا الْعَامَ (١٤٢٢هـ) - وَالْمِنَّةَ لَهُ -
 سُبْحَانَهُ -؛ فَكَانَ مِنْ دُعَائِي الَّذِي أَلْفَظْتُ بِهِ إِلَى رَبِّي - فِي سَائِرِ مَنَاسِكِي

وَمَوَاقِفِي -:

اللَّهُمَّ مَنْ أَخْطَأَ بِحَقِّي، أَوْ حَقَّ شَيْخِي، أَوْ حَقَّ إِخْوَانِي، بِاجْتِهَادٍ عِلْمِيٍّ مُنْضَبِطٍ: فَوْقَهُ، وَسَدَّدَهُ، وَاعْفِرْ لَهُ، وَاعْفُ عَنْهُ.

وَمَنْ أَخْطَأَ بِحَقِّي، أَوْ حَقَّ شَيْخِي، أَوْ حَقَّ إِخْوَانِي، بِمُعَانَدَةٍ، أَوْ مُضَادَّةٍ، أَوْ هَوًى، أَوْ ظَنٍّ، أَوْ حَسَدٍ: فَأَرْبِي -رَبِّي- تَارَةً فِيهِ...

وَلَقَدْ صَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمَّا وَقَفَ تُجَاهَ الْكَعْبَةِ -قَائِلًا-:

«لِلْمُؤْمِنِ أَغْظَمُ حُرْمَةً عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَعْبَةِ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنْكَ وَاحِدَةً، وَحَرَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِ ثَلَاثًا: دَمَهُ، وَمَالَهُ، وَأَنْ يُظَنَّ بِهِ ظَنُّ السُّوءِ»^(١).

فَهَلْ مِنْ مُتَعَبٍ، وَمُعْتَبِرٍ؟!

وَهَلْ مِنْ مُتَوَقِّفٍ وَمُنْتَهٍ؟!

الْقَائِمَةُ: قَوْلُ (الْمُسَوِّد) -بَعْدَ- (ص ٢١):

«أَنْ كَاتِبَ هَذِهِ الْأَسْطُرَ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- مِنْ أَحْرَصِ النَّاسِ عَلَى جَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَتَوْحِيدِ الصَّفِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ عَلَى حِسَابِ التَّوْحِيدِ، وَأَصْلُ الدِّينِ، فَمَا كَتَبْتُ هَذِهِ النُّبْدَةَ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- حُبًّا فِي الشَّقَاقِ وَالنِّزَاعِ، وَلَا رَغْبَةً فِي الْفُرْقَةِ وَالْخِلَافِ؛ وَلَكِنْ بَيَانًا لِلْحَقِّ، وَإِبْرَاءً لِلذِّمَّةِ، وَذَوْدًا عَنِ الْعَقِيدَةِ الصَّافِيَةِ -عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ- جَعَلْنَا اللَّهُ مِنْ أَهْلِهَا وَأَنْصَارِهَا، فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

أَقُولُ:

(١) رَوَاهُ التَّبَهَقُ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٤٧٠٦) عَنْ أَبِي عُبَاسٍ -مَرْفُوعًا- بِسَلْسِلَةٍ حَسَنَةٍ شَيْخُنَا الْإِمَامَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «السَّلْسِلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٣٤٢٠).

□ توحيد الصفوف؛ كيف؟

مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ..

(مِنْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى جَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَتَوْحِيدِ الصِّفِّ)!

أَيُّ كَلِمَةٍ هَذِهِ؟!

وَأَيُّ صَفٍّ هَذَا؟!

وَمَا أَنْتَ تُنْسِبُ أَطْفَارَكَ (!) فِيمَا لَا قَبْلَ لَكَ بِهِ؛ وَلَا قُدْرَةَ لَكَ عَلَيْهِ

-وَأَنْتَ تَحْسِبُ أَنَّكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ صُنْعًا!!-...

وَأَنْ مَا تَطَاوَلْتُ (!) إِلَيْهِ، وَتَمَاوَتْ (!) عَلَيْهِ -بِشْرَةٍ (لِبَشَرٍ) مِنْ خَطَا

-بَشَرِيٍّ-، وَإِقَاعًا لِبَشَرٍ (آخَرَ) فِي تَغْلِيظِ عَقَائِدِي-: يُنَاقِضُ دَعَاكَ، وَيُبْطِلُ

مُدْعَاكَ!!

أَيُّمَا أَهْوَنَ عَلَيْكَ -لَوْ كَانَ الْأَمْرُ فِيكَ!-:

- خَطَأً بَشَرِيٍّ مَحْضٍ!!

- أَمْ غَلَطَ عَقَائِدِي -بِالطُّولِ وَالْعُرْضِ-؟!

وَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ -عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ!- أَنَّ الْأَوَّلَ هَيِّنٌ؛ بَيْنَمَا الْأَخِيرُ عَظِيمٌ

عَظِيمٌ!!

□ الضدُّ بالضدِّ:

فَلَيْمَازَا تَعْظُمُ الْهَيْنَ، وَتُهَوِّنُ الْعَظِيمَ؟!

أَهَذَا مِنَ (التَّوْحِيدِ وَأَصْلِ الدِّينِ)؟!

أَمْ أَنَّهُ صَدَرَ -حَقِيقَةً- (حُبًّا فِي الشَّقَاقِ وَالتَّرَاعِ، وَرَغْبَةً فِي الْفُرْقَةِ

وَالِاخْتِلَافِ)؟!

أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ»؟!

وَأِنَّمَا بُعِثَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَتَّى «يُعَبِّدَ اللَّهَ -وَحْدَهُ-؛ فَمَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ، وَعِبَادَةَ الْخَلَائِقِ: صِنَوَانٌ لَا يَخْتَلِفَانِ، وَجَمْعَانِ لَا يَفْتَرِقَانِ...

وَلِمَاذَا الْفَصْلُ، بِغَيْرِ حُجَّةٍ وَلَا أَصْلٍ؟!

وَهَلْ (بَيَانُ الْحَقِّ، وَإِبْرَاءُ الذِّمَّةِ) يُلْزَمُ مِنْهُ -وَمَعَهُ!- قَلْبُ الْحَقَائِقِ، وَتَغْيِيرُ الدَّقَائِقِ؟!

وَهَلْ (الدَّوْدُ عَنْ الْعَقِيدَةِ الصَّافِيَةِ) يَجِبُ -فِيهِ!- اتِّبَاعُ سُوءِ الظَّنِّ، وَرَمْيُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ بِنَقِيضٍ وَأَقْبَحِهِمْ...؟!

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية -القاتل^(١)-:

«إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ^(٢) مَذْهَبٌ بَاطِلٌ، أَوْ يُنْسَبَ النَّاقِلُ عَنْهُمْ إِلَى تَصْرِفِهِ فِي النَّقْلِ: كَانَ نِسْبَةُ النَّاقِلِ إِلَى التَّصْرِيفِ أَوْلَى مِنْ نِسْبَةِ الْبَاطِلِ إِلَى طَائِفَةِ أَهْلِ الْحَقِّ»

... والوجه واضح؛ ولكن:

أَيْنَ الْإِنْصَافُ؟! وَأَيْنَ أَهْلُهُ؟!

«كَذَّبْتُ أَنْ لَا أَرَاهُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ، أَوْ تَحْتَ تُرَابٍ»^(٣).

(١) «مُناظرة في الحمد والشكر» (ص ١٣ - الأصل) لشيخ الإسلام ابن تيمية

- بتحقيقي.

(٢) جماعة، أو أفراداً.

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٤/١) للإمام الذهبي -رحمه الله-.

□ وقائع.. وواقع:

لَوْ كُنْتُ حَقًّا - يَا ابْنَ سَالِمٍ - حَرِيصًا^(١) - حَقًّا - عَلَى (جَمْعِ الْكَلِمَةِ وَتَوْحِيدِ الصِّفِّ) لَمَا سَلَكَتُ هَذَا الْمَسْلَكَ الصَّعْبَ، وَلَمَا طَرَفْتُ هَذَا الطَّرِيقَ الْوَعْرَ..
بَلْ لَأَكُنْتُ الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا، وَجَانِبْتُ نَوَافِدَهَا (!)، وَحِطَّانَهَا...
بَلْ لَكَانَ مِنْكَ إِصْلَاحٌ لِحَظَبٍ مِنْ قَبْلِكَ؛ لَا تَرْسِيخٌ لَهُ، وَتَقْيِيتٌ، وَتَشْقِيقٌ لِعُضْدِهِ وَتَقْيِيتٌ!

وَلَكِنْ؛ لَمْ يَمِلِ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - لَكَ إِلَّا هَذَا؛ حَتَّى تَكُونَ نِهَائِتِكَ فِي بَدَائِسِكَ،
وَيَكُونَ خَفْضُكَ فِي «رَفْعِكَ»!
... إِلَّا أَنْ تَرَاوِجَ!!

التَّاسِعَةُ: ثُمَّ قَالَ (الْمُسَوِّد) (ص ٢١-٢٢):

«قَدْ يَتَسَاءَلُ بَعْضُ النَّاسِ: لِمَ إِذَا تَرُدُّ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ عَلَى (الْحَلَبِيِّ)، وَتَتَرَكُّ غَيْرُهُ - كَسَيِّدِ قُطْبٍ، وَأَبِي الْأَعْلَى الْمُؤَدِّبِيِّ، وَغَيْرِهِمَا؟ - وَهَذَا نَفْسُهُ قَدْ ذَكَرَهُ الْحَلَبِيُّ فِي تَضَاعِيْفِ الرَّدِّ.
فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ:

أَوَّلًا: هَلْ أُرْسِلَ (!) إِلَى اللَّجْنَةِ سُؤَالٌ عَنْ هَؤُلَاءِ وَعَنْ كُتُبِهِمْ، ثُمَّ أُعْرَضَتْ
اللَّجْنَةُ عَنْ الإِجَابَةِ عَنْهُ؟

ثَانِيًا: عَلَى فَرَضِ أَنَّ اللَّجْنَةَ أَخْطَأَتْ فِي عَدَمِ رَدِّهَا عَلَى هَؤُلَاءِ، وَبَيَانِ
حَالِهِمْ؛ فَهَلْ يَعْْنِي هَذَا: أَنَّ اللَّجْنَةَ أَخْطَأَتْ فِي رَدِّهَا عَلَى الْحَلَبِيِّ، وَبَيَانِ حَالِهِ؟ لَا

(١) هُوَ لَمْ يَكْتَفِ بِهَذَا؛ بَلْ قَالَ: «مِنْ أَحْرَصِ النَّاسِ؛ بِأَفْعَلِ التَّفْصِيلِ!!

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَنَّهُ لَمْ يَخْذِفْ (مِنْ) - التَّبْعِيضِيَّةَ - أَيْضًا!! - لِيَعْدُو: (أَحْرَصَ النَّاسِ)!!!

أَظُنُّ مُنْصِفًا يَقُولُ هَذَا».

فَأَقُولُ -جَوَابًا أَوَّلًا-:

لَأَنَّ الْحَلَبِيَّ = مُسْتَهْدَفٌ!! وَوَرَاءَهُ (!) أَنَاسٌ وَأَنَاسٌ؛ يَتَّبِعُونَهُ، وَيَتَّبِعُونَهُ،
وَيَتَّبِعُونَ (!) لَهُ الْعَثْرَةَ، حَتَّى يُسْقِطُوهُ (!)، وَلَا يَظَلُّ وَاقِفًا فِي طَرِيقِهِمْ، وَلَا مُعَارِضًا
لِطَرَائِفِهِمْ!!

صُمْ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذَكِّرْتُ بِهِ وَإِنْ ذَكِّرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذِنُوا
فَطَانَةٌ فَطِنُواهَا لَوْ تَكُونُ لَهُمْ مُرُوءَةٌ أَوْ تُقَى لِلَّهِ مَا فَطِنُوا
فَاللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى نَفْسِي، وَعَلَى كُلِّ مُعَادٍ فِي الْحَقِّ! -يُوسَى- ...
نَمْ:

□ نحن، و(اللجنة)، وأهل البدع؛

نَعَمْ؛ قَدْ قُلْتُ فِي «الْأَجَوِبَةِ الْمُتَلَايِمَةِ» (ص ٣٧):

«كُنَّا نَنْتَظِرُ -وَلَا زِلْنَا!- مِنَ اللَّجْنَةِ الْمُوقَرَّةِ -سَدَّدَهَا اللَّهُ- إِصْدَارَ التَّيِّنَاتِ
وَالْفَتَاوَى فِي كُتُبِ الْمُتَبَدِّعِينَ الْجُدُدِ؛ مِنَ الْحَزْبِيِّينَ، وَالْحَرَكَِيِّينَ؛ الَّتِي تَمَلَأُ جُذُرَانَ
الْمَكْتَبَاتِ، (وَتَفْسِدُ) عُقُولَ الشَّبَابِ وَالشَّبَابَاتِ؛ كَمَثَلِ (سَيِّدِ قُطْبٍ)، وَ(الْمَوْدُودِيِّ)
-قَدِيمًا!-، وَكُتُبِ الْغَزَالِيِّ، وَالْقَرَضَاوِيِّ -حَدِيثًا!-، وَغَيْرِهِمْ (!) مِنَ (الْحَرَكَِيِّينَ
وَالْحَزْبِيِّينَ) -أَصْحَابِ الْأَفْكَارِ الْمُتَحَرِّفَةِ، وَالْأَزْوَاجِ الْبَاطِلَةِ-...

وَالْأَ:

فَهَلْ يَرْضَى مَشَائِخُنَا -حَفِظَهُمُ اللَّهُ- مَثَلًا- أَنْ يَصِفَ سَيِّدَ قُطْبٍ -غَفَرَ اللَّهُ
لَهُ- فِي كِتَابِهِ «التَّصْوِيرِ الْفَنِّي» (ص ١٥٢-١٥٣) -نَبِيَّ اللَّهِ مُوسَى- عَلَيْهِ السَّلَامُ-

بِأَنَّهُ: (نَمُوذَجٌ لِلزَّعِيمِ الْمُنْدَفِعِ الْعَصِيِّ الْمِرْزَاجِ)، وَأَنَّهُ: (يُنْسِيهِ التَّعَصُّبُ وَالْإِنْدِفَاعُ اسْتِغْفَارَهُ وَنَدَمَهُ)!!؟؟

وَمَا هُوَ حُكْمُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ -بَلِ الصَّلَاحَاتِ!- لَوْ قِيلَتْ فِي وَاحِدٍ^(١) مِنْ (مَشَائِخِنَا) -هَؤُلَاءِ-؟! فَضْلاً عَنْ أَنْ تَكُونَ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنْ أَوْلِي الْعَزَمِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ.

ثُمَّ قُلْتُ (ص ٣٨):

«وَهَلْ يَرْضَى مَشَائِخُنَا -حَفِظَهُمُ اللَّهُ- وَصَفَ سَيِّدٍ قُطِبَ فِي كِتَابِهِ «كُتُبُ وَشَخْصِيَّاتٍ» (ص ٢٤٢) بَعْضَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- بِقَوْلِهِ:

«وَحِينَ يَرْكُنُ مُعَاوِيَةُ وَزَمِيلُهُ [عُمَرُو] إِلَى الْكُذِبِ، وَالْعُشِّ، وَالْخَدِيعَةِ، وَالنَّفَاقِ، وَالرُّشُوءِ، وَشِرَاءِ الذَّمِّ، لَا يَمْلِكُ عَلَيَّ أَنْ يَتَذَلَّى إِلَى هَذَا السَّدْرِكِ الْأَسْفَلِ...»^(٢)!!؟؟

□ سَيِّدُ قُطُبِ وَسَبِّ الصَّحَابَةِ:

لَا أَظُنُّهُمْ رَاضِينَ، وَلَا مُوَافِقِينَ -بَلِ أَجْزَمُ بِذَلِكَ بَيِّقِينَ-..

وَمِنْ أَقْرَبِ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ -سَدَّدَهُ اللَّهُ لِلصَّوَابِ-، وَهُوَ أَحَدُ أَعْضَاءِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ -الْمُوقَرَّة- فِي كِتَابِهِ «تَصْنِيفُ النَّاسِ بَيْنَ الظَّنِّ وَالْبَيِّنِ» (ص ٢٦):

(١) بل لم يُقَلَّ عَشْرُ مِثَالِهَا -فِي بَعْضِهِمْ!-؛ ثُمَّ (انْهَالَتْ) -عَلَى إِثْرِ ذَلِكَ- الرُّدُودُ، وَالنَّصَاحُ، وَالتَّوْجِيهَاتُ، وَالْأَوَامِرُ!!! ... فَأَيْنَ حَرَارَةُ (التَّوْحِيدِ) فِي النُّفُوسِ!؟

(٢) انظر كتاب «الدليل والبرهان» (١/٢٨٩ - ٢٩٠) - نشر سلطنة عُمان - للوارجلاني الحارثي الإياضي - في الطعن بهذين الصحابيَّين -معاً- بنحو طعن (سَيِّد!) عنه: «الوعد الأخرى» (٢/ ٥٦٤) لعيسى السعدي.

«أَطْبَقَ أَهْلُ الْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى أَنَّ الطَّعْنَ فِي (وَاحِدٍ) مِنَ الصَّحَابَةِ^(١) -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- زَنْدَقَةٌ مَكْشُوفَةٌ...».

أقول: فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الطَّعْنُ بِنَبِيِّ كَرِيمٍ، وَ(عَدُوٍّ) مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِنَا الْأَمِينِ

(١) ومن أشنع ما (بَلَّغَنِي) -وأبشعوه!- ما ادَّعَاهُ (بَعْضُهُمْ) عَلَيَّ -أَعُوذُ بِاللَّهِ- مِنْ أَنِّي (أَطْعَنُ!!!) فِي الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَسَخَطَ اللَّهُ عَلَى مُنْتَقِصِهِمْ-؛ (مُسْتَبْطَأٌ) دَعَوَاهُ -هَذِهِ وَبَيَّانُهَا- عَلَى قَوْلِي فِي رِسَالَتِي «إِحْكَامُ الْمَبَانِي» (ص ٧ - سنة ١٤١٢هـ!!!):

«أَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّشْرِيعِ هُوَ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، أَوِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ، فَهُمَا أَصْلُ الشَّرِيعَةِ، وَمِنْهُمَا تُسْتَقَى الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ، فَلَا شَرْعَ إِلَّا مَا وَرَدَ فِيهِمَا.

إِذَا عَرَفْنَا ذَلِكَ: نَعْرِفُ أَنَّ مَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ أَوْ التَّابِعِينَ وَصَحَّ عَنْهُمْ، يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأول: إِذَا كَانَ بِفِعْلِهِ مُتَابِعًا لِلْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ: فَهُوَ مَقْبُولٌ.

الثاني: إِذَا كَانَ بِفِعْلِهِ مُخَالِفًا لِلْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ، أَوْ مُخْذِتًا أَمْرًا: فَهُوَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ التَّشْرِيعَ -كَمَا قَرَّرْنَا- مِنْ أَمْرِ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ-، أَوْ أَمْرِ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، إِذِ الشَّرِيعَةُ كَامِلَةٌ لَا تَحْتَمِلُ زِيَادَةً أَوْ نَقْصًا، كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا».

أقول: فَإِنَّ هَذَا التَّحْقِيقَ الْعِلْمِيَّ الْعَالِي، مِنْ ذَلِكَ الْأَدْعَاءِ الْبَاطِلِ الْقَالِي؟!

«سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ»...

... ثُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ -تَعَالَى- مِنْ كُلِّ مَا نَبَأَ بِهِ لِسَانِي، أَوْ طَعَا بِهِ قَلَمِي؛ بِمَا يُخَالَفُ

بَعْضُ ظَاهِرِهِ شَيْئًا مِنَ الْحَقِّ -صَغِيرًا كَانَ أَمْ كَبِيرًا-.

وَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ أَهْدَى إِلَيَّ عِيُوبِي؛ دُونَ شَتَائِةٍ وَقِيحَةٍ!! وَمِنْ غَيْرِ تَرْئِصٍ مَاكِرٍ!!!

وَأُكْرِزُ -الليل والنهار، السر والجهار- دَعَاءَ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:

«رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي -كُلِّهِ-، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي،

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ، وَعَمَلِي وَجَهْلِي وَهَزْلِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ

وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ-!!؟؟

فَهَلْ نَرَى فِتْنَى قَرِيبَةً - أَوْ بَيِّنَاتٍ - بَلْ فِتَاوَى وَبَيِّنَاتٍ! - فِي كَشْفِ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ
الْحَزْبِيِّينَ الْحَرَكِيِّينَ - الْمُنْحَرِفِينَ -؛ الَّذِينَ (تُصَدَّرُ) أَفْكَارُهُمْ لِعَامَةِ النَّبَابِ عَلَى
أَنَّهَا أَفْكَارٌ صَحِيحَةٌ، تَحْمِلُ (آرَاءَ) رَجِيحَةٍ، وَهِيَ - فِي الْحَقِيقَةِ - (مُزَوَّيَّةٌ) قَبِيحَةٌ!؟

□ سِهَام، وَاتِّهَام:

بَدَلًا مِنْ أَنْ تَكُونَ الْفِتَاوَى وَالْبَيِّنَاتُ (١) (مُوجَّهَةٌ) - وَمُهْدَفَةٌ! - نَحْوَ طَلَبَةِ
عِلْمٍ سَلَفِيِّينَ، أَوْ دُعَاةٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ - حَرِصِينَ -؛ غَايَةُ مَا عِنْدَهُمْ - إِنْ وَجَدَا خَطَأً
فِي عِبَارَةٍ، أَوْ غَلَطًا فِي نَقْلِ، أَوْ سَهْوًا فِي فَهْمٍ، أَوْ ذَهُولًا فِي نَقْلِ^(١) - مَعَ حَرِصِهِمْ
عَلَى الْحَقِّ، وَتَوَاصُلِهِمْ مَعَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَتَجَاوُبِهِمْ مَعَ (النَّصَحِ) -...

وَهَلْ يَنْجُو مِنْ هَذَا الْخَطَرِ - أَوْ مِثْلِهِ - عَالِمٌ - فَضْلًا عَنْ طَالِبٍ عِلْمٍ - فِي
الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ -!؟

□ نُصْرَةُ السُّنَّةِ، وَالْعَقِيدَةِ:

... وَإِلَّا، فَهُمْ - وَاللَّهُ - لِلْسُّنَّةِ وَالْعَقِيدَةِ نَاصِرُونَ، وَلِدَعْوَةِ التَّوْحِيدِ مُؤَصِّلُونَ،
وَلِأَهْلِ الشَّرْكِ وَأَدْوَانِ، وَلِأَصْحَابِ الْبِدْعِ نَاقِضُونَ، وَلِمَنْهَجِ السَّلَفِ دَاعُونَ، وَلِدَعَاةِ
التَّحْزُبِ وَالتَّكْفِيرِ وَالتَّمْيِيعِ مُنَاقِضُونَ... فَآيْنَ هَؤُلَاءِ مِنْ (أَوْلِيَاكَ) - يَا مُسْلِمُونَ-!؟؟

وَلِمَاذَا (يَتَكَلَّمُ) فِي هَؤُلَاءِ، وَ(يُسَكِّتُ) عَنْ (أَوْلِيَاكَ) [وَهُمْ ضَالُّونَ]!!؟؟

وَمَا هِيَ (الْأَسْبَابُ) وَرَاءَ ذَلِكَ [فِي الْحَقِيقَةِ، وَالْمُضْمُونِ]!!؟؟.

(١) وَمِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ الْمُزَنِّي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «مَنْ أَخْطَأَ فِي الْأِسْمِ: لَيْسَ كَمَنْ أَخْطَأَ فِي
الْمَعْنَى: الْخَطَأُ فِي الْمَعْنَى أَصْعَبُ» - كَمَا فِي «شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» (٨٨٨/٥) لِلْإِمَامِ
الْبَلَاكَاثِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

أقول: هذا نصٌ كلامي -قَبْلَ نحو سستين-، وهو يتضمَّنُ عِدَّةَ (أَسْئَلَةٍ)
-وَلَيْسَ سَوْأً وَاحِدًا- مُوجَّهَةً إِلَى (اللَّجْنَةِ) فِي (سَيِّدِ قُطْب) -عَلَى الْأَقْل-!!

فَهَلْ يُقَالُ -بَعْدَ ذَا-: (لَمْ يُرْسَلْ سَوْأٌ إِلَى اللَّجْنَةِ)!!؟؟

فَضْلًا عَنْ أَنْ يُسْأَلَ: هَلْ (أَعْرَضَتِ اللَّجْنَةُ عَنْ الْإِجَابَةِ عَنْهُ)!!؟؟

فَهَذَا -مِنَ (الْمُسَوِّدِ)!!- عَذْرٌ أَقْبَحُ مِنْ ذَنْبٍ!!

...وَهَا قَدْ مَدَدْتُ رَأْسَكَ -ابْنَ سَالِمٍ- وَبَدَكَ -لِلرَّدِّ وَالصَّدِّ؛ فَلِمَاذَا لَمْ تَرُدَّ
-أَنْتَ- عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُتَحَرِّفِينَ؛ بَدَلًا مِنَ الرَّدِّ عَلَى دَاعِ سَلَفِي، وَطَالِبِ عِلْمٍ سُنِّي؟!

وَإِذْ أَنْتَ دُونَ ذَلِكَ -وَأَنْتَ بِهِ مَعْدُورٌ!-؛ فَلِمَ لَمْ تَقُمْ أَنْتَ (!) بِوَاجِبِ
(الرُّفْعِ) -لَا «الرَّفْعِ»- لِللَّجْنَةِ الْمُوقِرَةِ، وَالْمَادَّةِ بَيْنَ يَدَيْكَ -مِنْ نَقْلِي وَقَوْلِي -عَلَى
الْأَقْل-! كَشَفْنَا (لِغَضِّ) مَا عِنْدَ (سَيِّدِ) -هَذَا- مِنْ ضَلَالَاتٍ-!!

أَمْ أَنَّهَا الْحَزِينَةُ الْمَكْتُومَةُ؟! وَالتَّقَلُّبَاتُ الْمَشْنُوءَةُ؟! أَمْ أَنَّ السَّبَبَ
-الْحَقِيقِي!-: قَلَّةُ (الْمُعِينِ)، وَشَحُّ (الْمُعِينِ)؟! فَأَيْنَ هُوَ -ذَا- الْمُنْهَجُ الْأَمِينُ؟!

... ثُمَّ وَفَّقَ اللَّهُ -تَعَالَى- وَلَهُ الْحَمْدُ فِي عُلَاهُ- بَعْضَ أَفْضَلِ أَهْلِ الْعِلْمِ
-الْأَصْفِيَاءِ- وَهُوَ فَضِيلَةُ الْأُسْتَاذِ الشَّيْخِ سَعْدِ الْحَصِينِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- لِتَقْدِيمِ هَذَا
السَّوَالِ -نَفْسِيهِ- وَبَصُورَةِ رَسْمِيَّةٍ^(١)...

وهاكم صورة الاستفتاء -كاملاً- بخط كاتبه -نفع الله به-:

(١) لكونه -حفظه المولى- كان -المُلْحَقَ الدِّينِيَّ (السُّعُودِيَّ) فِي بَلَدِنَا الْأُرْدُنِّ.

وقد عَظُمَ عَجْبي -جداً- لما أُخْبِرْتُ أَنَّ بَعْضَ الْمَشَايِخِ (الكِبَارِ) هَاتَفَ هَذَا الْمُسْتَفْتِيَّ
الْفَاضِلَ -يُبْنَى اللَّهُ- لِغَيْبِهِ عَنْ اسْتِفْتَائِهِ -هَذَا- ... ف.... اللَّهُمَّ آجِرْنَا فِي (مُصِيبَتِنَا)، وَاخْلِفْنَا
خَيْرًا مِنْهَا!

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ١٠٩
التاريخ : ١٤٤٢/٤/١٤
المكان :



الجمهورية الإسلامية الإيرانية
مجلس الشورى
العلماء

منه : سيد المحسن - ص ١٤٩١ - الطائفة - ذ/ ١٣٧٢٨٩٩
إلى : سماحة رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والرواية،
نصار الدين بن دينة.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته اللجنة
أما بعد : فأتمنى التفضل بالفتوى وأجوبة أهل يجوز لي
أو لغني عن طبع ونشر كنت سيد ولي تجاؤ الله عنا وعن
الائمة استأذناه وفيه ما أذكر من الأمل :

أكتب وشخصيات ط. دار الشريعة، قال من ع : (وفيه
ركبه معاوية وزميله [عمرو بن العاص] إلى الكوفة والفتنة
والخديعة والتفافية والترشوة وشراء الذمم، لتعلاج علي
أنه سبقت إلى هذا الترتيب الأسفل).

«العدالة الاجتماعية» ط. دار الشريعة، قال من ع : «أما
على عثمان رضي الله عنه : (شور نفوس الذميمة أشرت نفوسهم
روح الذميمة [نكاراً وأثماً]، وقال عبد الذميمة آدمي أتعثمان به لهم
مبالغة والتأنيب - وذكر منهم من ٧٥ خمسة مائة مفسدة الحنة -
(وتدخل نفوس الذميمة ليسوا الإسلام رواة ولم توالى دساتنة
قلوبهم والذميمة جفرتهم مطا مع الدنيا ويريدوا الإخلاء مع الثمار ،
وهذا كله فتكاه فحة أو خمر عر عثمان)، وقال عبد الثورة
على عثمان رضي الله عنه : (لا بد له من نظر إلى الأمور بعد الإسلام
ويستشعر روح الإسلام أنه يقرر أنه تلك الثورة في عموم
كانت ثورة من روح الإسلام ، وذلك دونه إغفال لما كان
وراءها من كيد اليهودي ابنه سأل عليه لعنة الله)
وقال من ع : (أخبرني عن اعتباره خلاف علي رضي الله عنه
امتداداً طبيعياً لخلاف الشيعية قبله، وأنه عر عثمان الذي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 هدانا لهذا الذي كنا
 لنهتدي لولا أن هدانا
 الله

الرقم :

التاريخ :

الملاحظات :

تَحْكُمُ فِيهِ مَرْوَانُ - كَانَهُ فِتْوَةً سِرًّا (ط. د. الشروحة :
 «التصوير الفني في القرآن» ص ٨٥ : (إنه تموزج
 للترجيع المنفرد المصنوع المزاجي) ، وعصفت على قول الله تعالى :
 «فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَوْلَهُ : (وَلَقَدْ سَبَّوْا أَنْفُسَكَ الْمَصْنُوعَ وَأَصْحَا)
 وعلى قول الله تعالى : «فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ» (ط. د.
 سمي المصنوع) .
 وقال ص ١٥٩ : (فلنذكر هنا لنبين في فترة من حياته
 بعض شروحاته فلعلنا قد نصلها وصارت بعد الكادى الطبع
 خلد النفس ، كلاً... إنه الفني المصنوع نفسه) :
 وقال ص ١٥٩ : (تقابل شخصية موسى وشخصية إبراهيم) ، إنه
 نموذج الهدوء والتسامح والحكمة) .
 وقال ص ٦٨ : «عنه قول الله تعالى : «وَلَا تَكُونُوا
 عَلَى الْمَاءِ» ، «وسمع كرسيه التسوية والأرضية» ، «وإنما استوى على
 العرش» ، «وإنما استوى على العرش» ، «وإنما استوى على العرش» ،
 «مفرد لا تختلف فيه ولا عوج» ، «سنة التخليل الحسني والتجسيم
 في كل عمل منه أمثال التصويع» ، «وإنما أنت ما قيل غير ذلك (هكذا)
 ... حينما أصبح الحرك صنعاً والكلام زينة) .
 ووصف ص ٧٦ إلى ٩٩ كلام الله في سورة الفجر والنازعات
 والضحي والليل والعاديات بالموسيقى ، ووصف آيات سورة
 الفجر بالعصبة العسكرية الذي تشتبك فيه جهميون سبقاها
 العسكرية ، وطلب منه أحد الموسيقيين (وأهمهم) الخافق
 بالموسيقى في القرآن... لضبط بعض المصطلحات الفنية (الموسيقى)
 ص ٨٠ :
 ووصف كلام الله في سورة الفجر ص ٩٠ بالرسم والتصوير بالالوان

بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

والمشاهدة هذه المعينة والسبب ما عني، وإني أرى المراد بالاطلاق في
جواز الشهادة [منه] اللزوم والشعور والشعور [بما فيه من جفاء
وهيئة ونحوه] وإني، وطلب منه الرأسمانية مرة واحدة هذا
القسمة الخاصة بنسبة الصورة من ٨٩.
ووصفت من «...» أثر القلعة في نفوس المؤمنين والكافرين
(لقد بلغوه مسجوديه يستوي في ذلك المؤمنون والكافرون،
هو لا يشعرون فيؤمنون وهكذا يشعرون فيؤمنون).
«...» معركته الاسلام والرأسمالية ط. دار الشريعة.

قال من ٤٤: (في بداية الأمر أنه تنزع الملكية والثروة جميعاً وتعد
توزيع على أساس جديد، ولو كانت هذه الملكية قد قامت
على الترس التي يعترف بها الاسلام وتمت بالوسائل
التي يترها).

وقال من ٤٠: (الاسلام بعد العمل هو السبب الوحيد للملكية
والكسب، ورأس المال في ذاته ليس سبباً من أسباب
الكسب الصالح).

وقال من ٥٥: (فإنما القاعدية الندية لا يصحها؛ فإني أرى
وعلى القول أنه يتفق بذلك التواء لحساب المجتمع والأمة
لذلك المتكامل الكسب).

«...» معالم في الطبيعة ط. دار الشريعة.

قال من ١٠-١١: (يرى في إطار المجتمع الإسلامي تلك الحقيقة
التي ترعى لنفسها أنما مسألة... لا ينبغي تعقيب الكوهية
أحد غير الله، ولا لأن تقدم الشعارات القصدية لغير الله،
ولكن لأن تدخل في هذا الإطار لأن لا يتبدل بالضرورة لله وحده
في نظام حياته... موقف الاسلام منه هذه المجتمعات الأهلية
طرا يتعد في عبارة واحدة: أنه يرفض الاعتراف بإسلامية).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية الإسلامية الإيرانية
مجلس الشورى الإسلامي

الرقم:
التاريخ:
الموضوعات:

في طيات الفكرانية ط. دار الشريعة.

قالت ج ٦ ص ٤٠٠ في تفسير سورة الإخلاص: (إن الزاوية الوجود، فليس هناك حقيقة الإحقيقة، وليس هناك وجود الآخر وجوده..... وهذه مدارج الطيف التي هادوا اليه صوفية في طريقهم بعيد تلك أنه الإسلام يريد منه الناس أن يسيروا الطيف تلك هذه الحقيقة وهم يكادونه الحياة الواقعية بكل مصانعهم شاعريه مع هذا أنه حقيقة إن الله لا يولد ولا يموت (الآخر وجوده).

وقالت ج ٦ ص ٤٨٠: (ولقد أخذ الصوفية بهذه الحقيقة الإسلامية الكبرى (أخية الوجود والكينونية) ولها مواهب وفروع تسلكوا إليها مسالك شتى..... الثابت ما يؤخذ عليهم على هذا الزعم هو أنهم أهملوا الحياة بهذا التصور).

وقالت ج ٣ ص ٦٦٩ وقوه ١/٨ و ٤٤٥٥/٦ و ٤٨٥/٦، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ الرِّجَالُ﴾: (وذلك عليه كناية الرقبة نظاماً عاماً متجراً المعاملة فيه على المثل في أسيوف الأخرى به المستأمنة وأعمالهم ولم يكن الإسلام يشتمل المعاملة بالممثل حتى يتعارف العالم على نظام أخيه الأسيوف).
وقالت ج ٥ ص ٧٠٧ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾: (أي: لا يشريك له في الخلق والإعجاز).

وقالت ج ٦ ص ٤١٠ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْسَ﴾: (والله هو المستولى المستولى المعسلة).

وقالت ج ٤ ص ١٨٤٦: (فقط أن لا لولقة لم تكن مع خريف ولما قضيت التوبة هي التي كانت قوامها التمسالات) وقوه ٤/١٨٩٤. وبنها قالت ج ٢ ص ١٤٩٤: (مبدأ الضميمة في الجاهلية الأولى: (ما كانت شركهم الحقيقي من هذه البرية، ولا كانت إسلام من إسلامهم).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رقم :
التاريخ :

مكتبة
الشيخ
العلامة
الشيخ
العلامة
الشيخ
العلامة

منهم من كان في مجرد التعلُّق بحجة الاستسقاء من هذه الأضواء) جعل
ج ٤ ص ٣٧٢ من التعلُّق الواضح الظاهر في مقابلته الشرط الحقيق:
(التبني في تقليد منه التعلُّق ليس كما تأخذ أعيان ومواسم بشرع
الناس ولم يشعروا به، والتبني في زينة من الأزياء مخالفة
ما أمر الله به من التستر وليكشف أو يحدد القوارص التي قصت
بشرية الله أنه تستر، وفي ص ٤٤٤ ج ٤ جعل اتساع البشر
في الأزياء والتعلُّق بالقدارات والأزياء (من أوله) بشرية في
الحقيق حقيقة، ومخالفة لشريعة الله والله لا الله والله محمد وآله
في أحسن حقيقة، ولو توفيق الصلة إلى الله في الوهم وحده و
لشريع الله في الوضوء والصلاة والصوم وسائر السمائي.
وقال ج ٤ ص ٨٠٧: (ارتدت البشرية إلى عبادة العباد طوعاً
جهراً الأديان وتخلصت عنه لولا الخلال الله والله خلق فروع من غير رد
على المآز: لا إلى الآلهة).

وقال ج ٤ ص ٤١٤: (لأنه لم يستعمل في علم الأديان في دولة
مسلمة ولا يجمع مسلم قاعدة التعلُّق فيه شرعية الله في الأديان)
وقال ج ٣ ص ١٨٦ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَجْمَعُوا يَوْمَئِذٍ
قُلُوبَهُمْ﴾: (يرشدنا الله إلى اعتزال معار الجاهلية واتخاذ نبوت
الفصية المسلمة مساجد تحسن في الأديان في الحق إلى الحق)
بعد أنه فتر فيما سجد دخول مسلمة المص في أطراف الحق إلى الحق).
وأكل هذا الحق ج ٤ ص ٤١٤ بقوله: (لأنه لا حاجة للفصية المسلمة
في كل أرضه من أنه يقع على العذاب الأليم تنفصل عن شعور
ومناجاة حياة من أهل الجاهلية من قوم أعف نادى الله لا تقبل دار
إسلام تعطيهم، ولا أن تشع شعوراً كما نادى الله في الأديان
المسلمة وأنه ما حول في وجه حول في معناه لم يدخلوا فيما دخلت
فيه جاهلية وأهل جاهلية).

بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

وقال ج ١ ص ٢٨ من أعجاز القرآن: (والشأن في هذا الإيجاز
هو الشأن في علم الله جميعاً وهو مثل صنعه الله في كل شيء)
وأكد ذلك ج ٥ ص ٦٠٦ بقوله: (وهذا الخوض في من
صنعة الله تعالى فهو موجد صوتاً وموجد عرفاً من ذنوب الجاني.
وقال ج ٥ ص ٢٩٧٨ في تفسير قوله تعالى: (وإنما أمره إذا أراد
شيئاً أن يقول لكبه فيكون). (فتوجه الإرادة في كل شيء وكما
وجه لوجوده كائناً ما لا يكون، إنما يقرب الله للبشر الأمور ليرى أثرها
بمقاسهم البشري المحدود).

وقال ج ٦ ص ٤٤٨ في تفسير قوله تعالى: (وإنما استوى على
العربي): (العربي نومه بما ذكره ولا يعلم حقيقة، أما
الاستواء على العربي فخلل أنه يقول: إنه كناية عن
على هذا النحو... والقول بأننا نومه ولا نذكر كيقينه
لا يفسر قوله تعالى: (وإنما استوى على العربي).
هذه أمثلة قليلة من فكره تجاه الله عنه أخذت من كنهه
التي لا تزال تطعم طبعه بصفا ورثة بالسرعة بعد عشر
السنين من وفاته.
وفقكم الله وسدد أقوالكم وأعمالكم، والسلام عليكم ورحمة
الله وبركاته

محمد كصيت

□ جواب، وجواب:

وَأَمَّا سُؤَالُكَ الْآخِرَانِ؛ فَأَقُولُ -جواباً (عنهما)-:
 أَوَّلًا: نَعَمْ؛ أَخْطَأَتِ اللَّجْنَةُ -مَعَ التَّقْدِيرِ، وَالتَّكْرِيمِ- فِي عَدَمِ رَدِّهَا عَلَى
 هَؤُلَاءِ الضَّالِّينَ، وَبَيَانِ حَالِهِمْ، وَكَشْفِ مَحْبُوثِهِمْ..
 نَقُولُهَا بِمِلءِ أَفْوَاهِنَا، وَبِأَعْلَى أَصْوَاتِنَا، وَبِأَقْوَى مَا عِنْدَنَا..
 وَنَحْنُ مُتَنَظِّرُو الرَّجْعِ وَالصَّدَى؛ وَلَوْ عَلَى طُولِ الْمَدَى..
 ... لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ وَالْحَقُّ؛ فَالْعِلْمُ أَوْلَوِيَّاتٍ، وَالْحَقُّ لَهُ أَوْلِيَّاتٌ!!
 ثَانِيًا: نَعَمْ؛ أَخْطَأَتِ اللَّجْنَةُ -مَعَ التَّقْدِيرِ، وَالتَّكْرِيمِ- أَيْضًا- فِي رَدِّهَا عَلَى
 عَلِيِّ الْحَلَبِيِّ! لِمَا تَابَعَتْ فِيهِ مَا قَدَّمَ لَهَا مِنْ مَلَاخَظَاتٍ عَلَى مَا نُسِبَ إِلَى الْحَلَبِيِّ (!)
 وَلَيْسَ مَا قَالَهُ الْحَلَبِيُّ -حَقِيقَةً-!
 وَلَقَدْ كُنْتُ قُلْتُ فِي مُنَاسَبَةٍ عَرَضَتْ^(١) -وَأَكْرَرُهُ الْآنَ لِهَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ-:
 «... إِنَّ الْفَتَوَى الْمَذْكُورَةَ صَحِيحَةٌ بِجُمْلَتِهَا؛ وَلَكِنْ فِي أُمُورٍ نُسِبَتْ إِلَيَّ لَا
 فِيمَا أَنَا قَائِلٌ بِهِ -حَقِيقَةً-؛ كَمَا فَصَّلْتُ ذَلِكَ وَأَوْضَحْتُهُ فِي «الْأَجْوِبَةِ الْمُتَلَابِمَةِ»
 -عَلَى وَجْهِ التَّمَامِ-».
 أَقُولُ:

وَالْآنَ: فِي هَذِهِ (التَّنْبِيهَاتِ)؛ الَّتِي أَرْجُو أَنْ تَكُونَ (مُتَوَاقِمَةً) بِوُضُوحِهَا،
 وَحَقَّتْهَا، وَنَصَاعَتِهَا، وَقُوَّتِهَا...

الْعَاشِرَةُ: ثُمَّ خَتَمَ (الْمُسَوَّدَ) (مَنَارَاتِهِ) (ص ٢٢) بِقَوْلَيْنِ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

(١) انظر: مُلْحَقُ «الرَّدِّ الْبُرْهَانِيِّ فِي الْإِتِّصَارِ لِلْإِمَامِ الْأَبْنَانِيِّ» (ص ٢٥٨)، ومقدمتي على
 الطبعة الثالثة من كتابي «التحذير من فتنة [العلو في] التكفير» (ص ٨)، وما سيأتي -هنا- (ص ٥٥٦).

ابْنُ تَيْمِيَّةَ: صَحِيحَيْنِ، جَلِيلَيْنِ، قَوَّيْنِ..

□ هَذَا كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا مَعْنَاهُ:

وَلَكِنْ؛ هَلْ فَهِمَهُمَا ابْنُ سَالِمٍ، وَاسْتَوْعَبَ حَقِيقَتَهُمَا؟!

أَمْ أَنَّهُ سَاقَهُمَا لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ (ظَنَّ) أَنَّهُمَا يُعِينَانِهِ فِيمَا هُوَ فِيهِ؛ وَيُؤَيِّدَانِهِ فِيمَا هُوَ (سَاعٍ) إِلَيْهِ؟!

وَالْمُسْكِينُ -لِجَهْلِهِ- (حَذَفَ) مِنْ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ سِياقَهُ وَمِيقَاتَهُ؛ لِيَسْلَمَ لَهُ تَسْلِيْطُ الْقَوْلِ إِلَى (عَلِيِّ الْحَلْبِيِّ)، وَاسْتِهْدَافُهُ!!!

فَكَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -الْأَوَّلُ^(١)- (مُوجَّهٌ إِلَى مَنْ غَلِطُوا فِي (الْإِيمَانِ) -مِمَّنْ كَانَ يَرَى فِي بَاطِنِهِ^(٢) رَأْيَ الْجَهْمِيَّةِ!!- مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَوَّلُهَا: ظَنُّهُمْ تَمَامَ الْإِيمَانِ الْقَلْبِيِّ بِدُونِ عَمَلِ الْقَلْبِ..

ثَانِيهَا: ظَنُّهُمْ تَمَامَ الْإِيمَانِ الْقَلْبِيِّ بِدُونِ الْعَمَلِ الظَّاهِرِ..

ثَالِثُهَا: عَدُّهُمْ تَكْفِيرَ الْكَافِرِ لِانْتِفَاءِ تَصْلِيْقِ قَلْبِهِ بِرَبِّهِ.

... ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -مُبَاشَرَةً- كَلَامَهُ الَّذِي نَقَلَهُ (الْمُسَوِّدُ) ذُونُ وَعْيٍ!!

فَأَيْنَ حَقِيقَتُهُ مِنْ مُرَادِهِ؟!

وَأَيْنَ وَاقِعُهُ مِنْ إِيْرَادِهِ؟!

وَنَحْنُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- نَخَالِفُ هَؤُلَاءِ الْعَالِطِينَ -بَلْ نُنَاقِضُهُمْ- بِأَوْجُهِهِمْ

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣٦٤/٧)، وَأَوَّلُهُ: (٣٦٣/٧).

(٢) وَنَحْنُ لَا نَرَى ذَلِكَ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- لَا فِي ظَاهِرٍ، وَلَا فِي بَاطِنٍ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ..

وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ، وَأَهْلِيهِ..

وَالْفَرَزِي عَلَيْنَا: يُحَازِيهِ رَبُّنَا...

الثَلَاثَةِ - كُلِّهَا - جُمْلَةً، وَتَفْصِيلاً، وَتَفْرِيعاً، وَتَأْصِيلاً-.

وَكِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ»، ثُمَّ كِتَابُنَا «مُجْمَلُ مَسَائِلِ (الإِيمَانِ وَالْكَفْرِ) الْعِلْمِيَّةِ فِي أَصُولِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ»: يُؤَصِّلَانِ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ، وَيَقْعِدَانِ هَذِهِ الْأُصُولَ...

فَأَيْنَ النُّقْلُ مِنَ الْمُنْقُولِ؟!

□ أَيْنَ الدَّعْوَى مِنَ الْوَاقِعِ؟!

وَلَتَمَامِ الْفَائِدَةِ؛ فَإِنَّ الصَّنْفَ الَّذِي يَرُدُّ عَلَيْهِمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ هُمْ مِنْ صِنْفِ الْخَطَّابِيِّ، وَالْبَيْهَقِيِّ، وَأَشْبَاهِهِمَا -الَّذِينَ عَظَّمُوا السُّنَّةَ وَالْحَدِيثَ- مِنْ جِهَةٍ-، وَوَقَعُوا فِي مُخَالَفَةِ قَوَاعِدِهِمَا وَأُصُولِهِمَا -مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى!-.

فَأَيْنَ شُعْبَانُ مِنَ رَمَضَانَ؟!

وَأَمَّا كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ -الثَّانِي^(١)-؛ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِـ (أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ نَصَرُوا قَوْلَ جَهَمٍ؛ يَقُولُونَ بِالِاسْتِنَاءِ فِي الْإِيمَانِ، وَيَقُولُونَ: الْإِيمَانُ -فِي الشَّرْعِ-: هُوَ مَا يُوَفِّي^(٢) بِهِ الْعَبْدُ رَبَّهُ...).

ثُمَّ قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بَعْدَ كَلَامٍ -نَاقِضًا قَوْلَ هَؤُلَاءِ:

«..فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرْعِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ مُحَدِّثٍ، لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ».

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٤٣/٧).

(٢) هَلْ يَعْرِفُ (الْمُسَوِّدَ) مَعْنَى (مُصْطَلِحٍ) = (الْمُؤَافَاةُ) -الْعِلْمِيَّةِ-؟ أَوْ يَجْهَلُهُ؟!

الظَّنُّ بِهِ: جِهْلُهُ!!!

وهذا -من هذا الجانب!- لَا يَضُرُّهُ (!)؛ فَلْيَتَعَلَّمْ، وَلْيَسْأَلْ؛ فَإِنَّمَا: «شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ».

ثُمَّ قَالَ -مُبَاشَرَةً-: «لَكِنَّ هَؤُلَاءِ ظَنُّوا...»... إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَهُ -مُبْتَوْرًا عَنْ أَصْلِهِ- (الْمُسَوَّدُ) -بِغَيْرِ وَرَعٍ!- لِيُلَوِّحَ بِهِ (إِلَيَّ = إِلَيْنَا) -ظُلْمًا وَغَدَوَانًا-، وَيُلْصِقَهُ (!) بِنَا -كَلْبًا وَبُهْتَانًا!!-

فَأَيْنَ ذَلِكَ مِنْ هَذَا؟!

ثُمَّ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّ هَؤُلَاءِ (الْمُتَأَخِّرِينَ) مُتَلَفُونَ ضَلَالَاتِهِمْ -تِلْكَ- عَنْ: (الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ)...

فَأَقُولُ -وَبِحَوْلِهِ- سُبْحَانَهُ -أَصُولُ-:

□ هَؤُلَاءِ مَشَايِخُنَا ، وَأَوْلَاءُ عُلَمَائُنَا :

إِنَّ مَنْ تَلَقَّى عَنْهُمْ الْعِلْمَ وَالسُّنَّةَ وَالتَّوْحِيدَ؛ هُمْ مِنْ أَصْدَادِ هَؤُلَاءِ (الْمُتَكَلِّمِينَ)، وَمَنَاوِئِي أُولَئِكَ (الْجَهْمِيَّةِ)؛ هُمْ سُنَّةٌ، أَثَرِيَّةٌ، سَلَفِيَّةٌ:

هُمُ الَّذِينَ أَشْرْتُ إِلَيْهِمْ فِي كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ» (ص ٢٤) -بِقَوْلِي-:

«... وَلَقَدْ حَرَصْتُ أَنْ أَرْبِطَ كَلَامَ شَيْخِنَا -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وَأَقْوَالَهُ بِكَلَامِ أَيْمَنَةِ الْعِلْمِ الرَّبَّانِيِّينَ الثَّقَاتِ -قَدِيمًا وَحَدِيثًا-؛ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَتَلْمِيزِهِ الْإِمَامِ ابْنَ الْقَيْمِ، وَالْإِمَامِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ -وَأَبْنَائِهِ، وَخَفَدَنِيهِ-، وَسَمَاحَةِ الْمُفْتِيِّ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ، وَسَمَاحَةِ أَسَاتِذِنَا الشَّيْخِ الْإِمَامِ عَبْدِ الْغَزِيرِ ابْنِ بَازٍ، وَفَضِيلَةِ أَسَاتِذِنَا الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ صَالِحِ الْعَنِينِ...»

وَمَنْ سَارَ عَلَى سَبِيلِهِمْ، وَاقْتَفَى سُلُوكَهُمْ، وَاتَّبَعَ مَنَهِجَهُمْ وَطَرِيقَتَهُمْ.

وَهُمُ الْقَوْمُ لَا يَشْقَى مُتَّبِعُهُمْ، وَلَا الْآخِذُ بِقَوْلِهِمْ...».

و(مِنْهُمْ) مَنْ ذَكَرْتُهُ فِي «الْأَجْرِيَّةِ الْمُتَلَايِمَةِ» (ص ٣٥) -بُوضُوحٍ، وَجَلَالٍ،

وَصَرَاحَةٍ-:

«مَعَ التَّذْكِيرِ - وَالْفَضْلُ لِلَّهِ - وَحَذَهُ - بِأَمْرِ لَا يَخْتِاجُ إِلَى كَبِيرِ تَذْكِيرٍ (!)؛ وَهُوَ أَنِّي قَدْ لَأَزِمْتُ شَيْخَنَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدَ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيَّ - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - وَهُوَ مِنْ أَكَابِرِ (الْعُلَمَاءِ الْمُوثُوقِ بِعِلْمِهِمْ، وَحُسْنِ مُعْتَقِدِهِمْ) - فِي هَذَا الزَّمَانِ -؛ تَخْصِيلاً لِلْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ - عَقِيدَةً، وَمَنْهَجًا، وَأَحْكَامًا، وَتَصْنِيفَةً وَتَرْبِيَةً - نَحْوًا مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ... إِلَى أَنْ كُنْتُ - بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ - آخِرَ الْمُسَاعِدِينَ لَهُ - الْخَادِمِينَ - فِي تَأْلِيفِهِ، وَتَحَارِيرِهِ، وَتَصَانِيفِهِ - فِي بَيْتِهِ، وَبِجَنْبِ مَكْتَبِهِ -، وَكُنْتُ - كَذَلِكَ - آخِرَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ الْمُتَّقِينَ بِهِ - الْمَجَالِسِينَ - قَبْلَ يَوْمَيْنِ مِنْ وفاته...».

أَمَّةٌ عَدَلٌ يُقْتَدَى بِفِعَالِهِمْ وَتُؤْمَنُ مِنْهُمْ زَلَّةُ الْعَشْرَاتِ

□ كلامُ السَّلَفِ، والعارفون به؛

وَعَلَيْهِ؛ فَمَنْ هُمْ - حَقِيقَةً - (الْخَيْرُونَ بِكَلَامِ السَّلَفِ)؟؟!

الَّذِينَ يَقُولُونَ حُرُوفَهُمْ - بِدُونِ فَهْمِهَا! -، وَيَتَكَثَّرُونَ بِكَلِمَاتِهِمْ - مِنْ غَيْرِ وَغَيْهَا، وَاسْتِيعَابِهَا! -؟!

أَمْ هُمْ الَّذِينَ أَلْفَوْهَا - وَأَلْفُوا فِيهَا -، وَنَشَرُوهَا، وَآمَنُوا بِهَا، وَاخْتَلَطَتْ مَعَانِيهَا بِدِمَائِهِمْ، وَلُحُومِهِمْ، وَعِظَامِهِمْ؟!!

عَاشُوا عَلَيْهَا، وَيَسْأَلُونَ رَبَّهُمْ - تَعَالَى - أَنْ يَمُوتُوا عَلَيْهَا...

رَضِي مَنْ رَضِيَ، وَسَخِطَ مَنْ سَخِطَ!!!

□ □ □ □ □

وَكُ «الرَّدِّ»

اِفْتَتَحَ (المُسَوِّدُ) «بِدَايَةَ رَدِّهِ» (ص ٢٣) بِنَقْلِ (بَعْضِ) كَلَامِي - فِي «الْأَجْوِبَةِ» (ص ٥) ^(١) - حَوْلَ مَسْأَلَةٍ (شَرْطِ الصَّحَّةِ) وَ(شَرْطِ الْكَمَالِ)؛ وَمِنْهُ قَوْلِي:

«فَالْعَمَلُ - عِنْدَ الْمُرْجِيَةِ - لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ - أَصْلًا -؛ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُبْحَثَ فِيهِ مِنْهُمْ - أَوْ عِنْدَهُمْ: - أَهْوَ مِنْهُ - أَوْ فِيهِ - صِحَّةٌ أَمْ كَمَالًا».

ثُمَّ قَالَ: «الْمُرَادُ بِالْعَمَلِ: الْعَمَلُ الظَّاهِرُ (جِنْسُ الْعَمَلِ) ...».

ثُمَّ نَقَلَ نَصًّا مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي إِخْرَاجِ الْمُرْجِيَةِ (الْعَمَلِ الظَّاهِرِ) عَنِ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ (يَقْصِدُ) إِخْرَاجَ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ - أَيْضًا -.

وَفِي آخِرِ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ: تَوْكِيدُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - امْتِنَاعَ قِيَامِ الْإِيمَانِ بِالْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ (حَرَكَةِ بَدَنٍ).

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَقْلًا آخَرَ؛ فِيهِ قَوْلُهُ:

«وَقَدْ تَقَدَّمَ ^(٢) أَنَّ جِنْسَ الْأَعْمَالِ مِنْ لَوَازِمِ إِيْمَانِ الْقَلْبِ، وَأَنَّ إِيْمَانَ الْقَلْبِ

(١) وَهُوَ عَزَاهُ إِلَى (٤-٥)!

(٢) وَمِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (٧/ ٢٠٤) رَدًّا عَلَى الْمُرْجِيَةِ فِي (ظَنِّهِمْ أَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي فِي الْقَلْبِ يَكُونُ (تَأْمًا) بِدُونِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ)!! قَوْلُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

«وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ إِيْمَانَ الْقَلْبِ (التَّامُّ) يَسْتَلْزِمُ الْعَمَلَ الظَّاهَرَ - بِحَسْبِهِ - لَا مَحَالَةَ، وَمِمَّنْغُ أَنْ =

[النَّامُ] ^(١) - بِدُونِ (شَيْءٍ) مِنَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ - مُمْتَنِعٌ؛ سَوَاءٌ جُعِلَ الظَّاهِرُ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ، أَوْ جُزْءًا مِنَ الْإِيمَانِ.
أَقُولُ:

□ الاصطلاحات في مسائل الإيمان:

مَسْأَلَةٌ (جِنْسِ الْعَمَلِ) - وَقَبْلَهَا: مَسْأَلَتَا (شَرْطِ الصَّحَّةِ)، وَ(شَرْطِ الْكَمَالِ) -:
كَثِيرٌ مِنْ بُحُوثِهَا وَجَدَلِيَّاتِهَا اصطِلَاحِيَّةٌ؛ شَرَّقَ فِيهَا - الْيَوْمَ - أُنَاسٌ، وَغَرَّبُوا؛ كُلُّ
يَنْتَصِرُ لِمَقَالِهِ، وَكُلٌّ يَعْضُدُ رَأْيَ نَفْسِهِ، وَنَصُّ قَالِهِ...

وَالَّذِي انْتَرَحَ صَدْرِي لَهُ - أَحْيَرًا!! - وَتَعَدَّ جَوْلَةً طَوِيلَةً، طَوِيلَةً -:
التَّنَزُّلُ بِتَرْكِهَا، وَرَدُّ ذِكْرِ ذَلِكَ - كُلِّهِ - نَفْيًا، وَإِثْبَاتًا، وَ(الْعُرُوفُ) عَمَّا أَثْبَتَهُ مِنْ قُلُوبِهِ
وَجَلِّهِ، وَغَدَمٌ جَعَلَهُ أَساسًا فِي الْبَحْثِ؛ وَإِلَّا: فَسَنَظِلُّ نَعِيشُ فِي مَهَامِهِ خِلَافَ لَا
يُعْرِفُ لَهُ أَوَّلٌ، وَلَنْ يُعْلَمَ لَهُ آخِرٌ!!

وَكَانَ الشَّاعِرَ (!) رَمَى إِلَى هَذَا (الْمَعْنَى = الْوَاقِعِ) - لَمَّا قَالَ:

شَكَوْنَا إِلَيْهِمْ خَرَابَ الْعِرَاقِ فَعَابُوا عَلَيْنَا شُحُومَ الْبَقَرِ
فَكَانُوا كَمَا قِيلَ فِيمَا مَضَى أُرِيهَا السُّهْبَا وَتُرِيَنِي الْقَمَرُ

وَأَقُولُ - عَلَى نَسَقِهِ - فِيمَا يُشْبِهُ مَا نَحْنُ فِيهِ! -:

= يَقُومُ بِالْقَلْبِ إِيْمَانٌ (تَامٌ) بِدُونِ عَمَلٍ ظَاهِرٍ.

وانظر (٧/ ٥٨١-٥٨٢) - منه -.

(١) وَلَمَّا نَقَلَ (الْمُسَوِّدُ) (ص ٢٤) كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ: (سَقَطَ!!) مِنْهُ إِسْرَافٌ هَذِهِ

الْكَلِمَةُ!!!! - مرتين -!

□ من حكمة الشعر:

فَحَالٌ كَهَذَا بِغَيْرِ انْضِبَاطٍ كَحَالٍ بِهِ الْخُرْسُ فِي مُؤْتَمَرٍ
 فَهَذَا يَهْدُ وَهَذَا يُمَدُّ وَهَذَا يُنَادِي فَلَا يُعْتَبَرُ
 أَلَيْسَ الصَّرَابُ سُكُوتًا أَعْمَ وَدَعَكَ مِنَ (الشَّرْطِ)؛ لَا تَعْتَذِرُ
 فَذُو النَّصِّ أَسْعَدُ حَظًّا بِهِ وَذُو الرَّأْيِ ذَاكَ ضَعِيفُ النَّظَرِ
 وَذُو الْحَقِّ يَعْلُو بِحَقِّ صَرِيحٍ مِنَ الْعِلْمِ لَا لَيْسَ ذَاكَ يَضُرُّ
 فَهَذَا الْإِلَهُ وَهَذَا النَّبِيَّ وَهَذَا الصَّحَابِيُّ: هَذِي الثُّرُزُ
 فَإِنْ كُنْتَ تَرْضَى الدَّلِيلَ فَخُذْهُ وَإِنْ كُنْتَ تَأْبَى: فَبَيْنَكَ الْإِبْرُ
 فَكُلُّ دَلِيلٍ أَنَا بِحَقِّ دَلِيلٍ عَلَى مُشْرِكٍ قَدْ كَفَرَ
 عَلَيْكَ بِهِ غَيْرَ أَنْ لَا تُمَارِي وَذُو اصْطِلَاحٍ غَرِيبٍ وَمُرَّ
 فَذِي (طَنَطَنَاتٍ)^(١) بِغَيْرِ انْتِفَاعٍ وَمِثْلُ لَهَا كَلِمَاتٌ أُخَرُ
 وَلَكِنْ قَوْمًا أَحْبَبُوا النِّزَاعَ أَحْبَبُوا بِهِ حَالَ خُلْفٍ أَمَرَ
 لِيَبْقَى وَخُودٌ لَهُمْ مُسْتَمِرًّا (كَجُرْثُومَةٍ) فِي مِحْيطٍ أَضَرَّ
 فَخُذْ صَفْوَهُ هَذَا بِعِلْمٍ جَلِيلٍ وَخَافِرُ نَهَايَةِ ذَلِكَ الْكَدَرِ
 فَلَيْسَ الْبَيَاضُ كَمِثْلِ السَّوَادِ وَلَيْسَ الْغِيَابُ كَمَا مَنْ حَضَرَ

(١) كَمَا هُوَ وَصَفَ فَصِيلَةَ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَهَا!

وَلَيْسَ عَلَيَّ مَا أَخْرَجَكَ الْجَهْلُ وَلَا ذِي اللَّيَالِي كَصُبْحٍ أَغْرَرَ
وَلَيْسَ التَّقِيُّ كَذَاكَ الْغَوِيُّ وَلَيْسَ صَحِيحًا حَاجِبُ الْقَدْرِ!
... أَقُولُ:

□ الحد الأدنى لأعمال الإيمان :

فَمِنْ دَقَائِقِ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَام - فِي هَذَا الْمَقَامِ - قَوْلُهُ: (حَرَكَةُ بَدَنِ،
وَقَوْلُهُ: (شَيْءٌ) - وَكِلَاهُمَا بِالتَّنْكِيرِ -!

فَمَا هِيَ (حَرَكَةُ الْبَدَنِ) - هَذِهِ، أَوْ (الشَّيْءُ) - ذَلِكَ - الَّذِي مَنْ فَعَلَهُ: أَتَى
بِ(جِنْسِ الْعَمَلِ)^(١)، أَوْ - بِعِبَارَةِ سَلَفِيَّةِ أَثَرِيَّةٍ -: أَتَى بِالْحَدِّ الْأَدْنَى مِنَ (الْعَمَلِ) الَّذِي
يُنْجِيهِ مِنْ أَنْ يُؤُولَ كَافِرًا؟!

وَلَا (نَنْسَى!) الدَّلِيلَ الْمُعْتَبَرَ عَلَى كُلِّ!

وَمِثْلُ (هَذَا)، وَ(ذَلِكَ): كَلَامُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ الْفَنَائِى»
(٥٢٧/٧) - فِي هَذَا الْبَابِ -نَفْسِهِ- حَوْلَ مَا كَانَ: «... نَظَرَةً، أَوْ حَرَكَةً رَأْسٍ، أَوْ
لَفْظَةً، أَوْ خُطْوَةً، أَوْ تَحْرِيكَ بَدَنِ...».

وَلَقَدْ نَقَلْتُ فِي كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيْهُ» (ص ٨٦) جَوَابَ فَضِيلَةِ أَسْتَاذِنَا
الْشَيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (عَمَّنْ قَالَ: تَارَكَ جِنْسَ الْعَمَلِ كَافِرًا، وَتَارَكَ أَحَادَ

(١) بُنِيتُ - قَبْلًا - إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِ(جِنْسِ الْعَمَلِ)؛ لَا يَخْرُجُ - بِحَالٍ - عَنْ أَنْ يَكُونَ:

إِمَّا: فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ.

وَأَمَّا: حُدَّةُ الْأَدْنَى.

وَلَيْسَ يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ الثَّانِي بَعْضُ الْمُرَادِ الْأَوَّلِ - وَجُزْءٌ مِنْهُ - ...

العمل ليس بكافر^(١)؟!

□ قولُ حقٍّ أمين، للشيخ ابنِ هُثَيْمِين:

وئمةُ جوابٍ فضيلته -رحمه الله- مرةً أخرى-توكيداً، وتبييناً-؛ وهو قوله:

«مَنْ قال هذه القاعدة؟!

مَنْ قائلُها؟!

هل قالها محمدٌ رسولُ الله؟!

كلامٌ لا معنى له!

نقول: مَنْ كَفَرَهُ اللهُ ورسولُهُ؛ فهو كافرٌ، وَمَنْ لم يُكْفَرْهُ اللهُ ورسولُهُ؛ فليس

بكافر.

هذا هو الصواب.

أما (جنس العمل)، أو (نوع العمل)، أو (آحاد العمل): فهذا كُلُّهُ طُنْطَنَةٌ لا

فائدةَ منها.

هذا حَرْفٌ كلامي -رحمه الله-.

□ عودةٌ إلى (جنس العمل)، ومعناه:

وقد علَّقتُ على هذا النَّصِّ العزيز في «التَّعْرِيف» (ص ٨٧) -قائلاً:-

«وهل (الجنس) إلَّا من (آحاد)؟!

(١) ولقد سألْتُ -بنفسي- الأستاذَ الشَّيْخَ أبا مُحَمَّدٍ ربيعَ بنِ هادي المدخلي -نفعَ اللهُ

به- في منزله بمكة، يومَ (٢٨/رمضان/١٤٢٢هـ) عن هذه المقولة؟ فأجابني بأنَّها مِنْ إحدَثِ

وابتداع (مُفَرَّجِ الحَوَالِي)!!

وهل (شُعب الإيمان) إلا (آحاد) تراكت وتراكت؛ حتّى وصلت إلى بضع وستين -أو بضع وسبعين-؛ قولاً، واعتقاداً، وعملاً؟!

وأقول -ههنا- كلمة -مفصلة- (لعلّ) هذا (المُسَوَّد) يُدْرِكُ (!) بها شيئاً من الحقّ -وإن كنتُ (أراه) عنه بعيداً-:

أ - (العمل) من الإيمان.

ب - و(جنس) الشيء: هو بعض (أفرادِه) التي منها (حدُّه الأدنى) -الدّالّ عليه، المتحقّق به-.

ج - فما هذا الفرد -أو (الحلّة الأدنى) -الَّذِي به يتحقّق (جنس العمل)؟!

- هل هو (الصّلاة) -فقط-؟!

- أم هو أيُّ ركنٍ من (الأركان الأربعة) -بعد الشّهادتين^(١)-؟!

- أم هو أوسعُ من ذلك؛ ليشملَ فرضاً -ما- من (الفرائض) الأخرى -جميعاً- زيادةً على الأركان الأربعة، أو مُغايِراً لها! -لِيَتَحَقَّقَ بِفِعْلٍ واحدٍ منها عَمَلُ (فردٍ) -أو إقامةُ (الحلّة الأدنى) -لـ (جنس العمل)؟!

- أم أنّ (العمل) أوسعُ وأوسعُ؟ بحيثُ يشمَلُ -وَلَوْ!- (عملاً) واحداً من (المستحبّات) الشرعيّة المتكاثرة -التي هي زائدة عن (الأركان) و(الفرائض) -أو مُغايِرةً لها-؛ لِيَتَحَقَّقَ بـ (عمل) واحدٍ منها عملُ (فردٍ)، أو إقامةُ (الحلّة الأدنى) لـ (جنس العمل)؟!

د - وهل (جنس العمل) المراد -على أيّ من الوجوه المُتقدّمة!-: كُلهُ؟!

(١) ومُعَالَطَةُ (مُسَوَّد) «رفع اللاتمة» على بعض كلامي -هذا-: محاولةً فاشلةً -كما قدّمتُ (ص ١٣٤-١٣٧)-؛ فانظرو.

هـ - أم جنسه - أيضاً؟! بأن يقال - مثلاً - فيمن صلى ركعة أو ركعتين فقط -، أو سجدة سجدة أو سجدتين! - حسب: - إنه قد أتى بـ (جنس العمل) من الصلاة؟! وبالتالي: (جنس العمل) المنجي؟!

و - وهل يُكتفى بـ (عمل) واحد؟! أم لا بُدَّ منها - جميعاً -؛ فيما يحقق معنى (الجنس) في كلِّ (عمل) - عملٍ - منها؟!

ز - بل ما هي (حركة البدن) - هذه؟! - وما هو (الشيء) - ذلك؟! - الذي يوافق - تفصيله العملي - تأصيل كلام شيخ الإسلام (العلمي) في تكفير تاركه، المتخلف عنه؟!

ح - ثم ما هو الدليل (الشرعي)^(١) - من الكتاب أو السنة - على كلِّ ذلك - بل أي من ذلك! - بالتفصيل، والدليل - جمعاً، أو تفرقاً؟!

□ سراب الاصطلاحات:

أقول:

هكذا تحل القضية، وتنتهي المشكلة... أما المضي في سراب الاصطلاحات؛ كل على ما يرى، وكل على ما يحسب؛ فلا... وألف لا..

(١) وأخيراً؛ فإنه (يلزم) المكفر بترك (جنس العمل) أن لا يكفر (تارك الصلاة)؛ وإلا: تناقض!!

فتأمل... ولا تتعجل!

وقد تقدّم (ص ٢٣٨-٢٤٠) إيراد نص المباحثة التي جرت بيني وبين (الأخ) سعد الحميد -هذه الله-، وفيها التعليق على ما لهُ صلة بهذا البحث؛ فانظروه.

وَرَجَمَ اللَّهُ -تَعَالَى- شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ -فِي عَذْلِهِ، وَعِلْمِهِ-؛ لَمَّا نَقَلَ
عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ نَصَّ كَلَامِهِ فِي «تَفَاضُلِ الْإِيمَانِ» -عُدُولاً مِنْهُ عَنِ لَفْظِ «زِيَادَةِ
الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ»-؛ قَالَ:

«وَكَانَ مَقْصُودُهُ الْإِعْرَاضُ عَنِ لَفْظِ وَقَعَ فِيهِ التَّرَاغُ إِلَى مَعْنَى لَا رَبَّ فِي
ثُبُوتِهِ»^(١).

وَهُوَ مَا بِهِ أَقُولُ، وَلَسْتُ عَنْهُ أُرْوِلُ...

ومنه -مِنْ طَرَفٍ آخَرَ- كَلَامُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»
(١٧/٤١٧):

«وأهلُ البدعِ المخالفون للكتابِ والسُّنَّةِ يدَّعون العلمَ والعرفانَ والتحقيقَ،
وهم من أجهلِ النَّاسِ بِالسَّمْعِيَّاتِ والعَقْلِيَّاتِ، وهم يجعلون ألفاظاً لهم جملة
متشابهة تتضمن حقاً وباطلاً، يجعلونها هي الأصول المحكَّمة، ويجعلون ما عارضها
من نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ معناه عندهم إلاَّ اللَّهُ، وما
يتأولونه بالاحتمالات لا يفيد، فيجعلون البراهين شبهات، والشبهات براهين!!».

- ثُمَّ أَرَادَ (مُسَوِّدُ) «رفع الأئمة» (ص ٢٥) التَّشْوِيشَ عَلَى بَعْضِ مَا شَرَحْتُ
بِهِ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي حَدِّ (إِيمَانِ الْقَلْبِ التَّامِّ)؛ فَقَدْ شَرَحْتُهُ أَنَّهُ عَكْسُ مَعْنَى
(الْإِيمَانِ النَّاقِصِ) -أَي: ثُبُوتِهِ مَعَ النِّقْصِ.

وَأَمَّا هُوَ: فَقَدْ ذَهَبَ بِهِ (١) إِلَى مَعْنَى (الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ) -أَي: بُطْلَانِهِ بِانْتِفَاءِ
تَمَامِهِ-.

(١) «مجموع الفتاوى» (٥٠٦-٥٠٧)، وانظر «المسائل والرسائل المروية عن الإمام
أحمد بن حنبل» (٩٣/١) (٩٤).

□ الإيمان المطلق:

وَمَعَ أَنَّ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- هَذَا -وَاضِحٌ جَدًّا وَبِخَاصَّةٍ مَعَ مَا يُوضِّحُهُ- أَكْثَرُ وَأَكْثَرُ- مِنْ كَلَامِهِ الْآخِرِ- (الْمُفَصَّلُ = الْمُتَيْنِ)؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ -فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٧/ ٦٤٢-٦٤٤)-:

«فَأَصْلُ الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ -وَهُوَ قَوْلُ الْقَلْبِ وَعَمَلُهُ، وَهُوَ إِقْرَارُ بِالتَّصْدِيقِ وَالْحُبِّ وَالْإِنْقِيَادِ-؛ وَمَا كَانَ فِي الْقَلْبِ (فَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ مُوجِبُهُ وَمُقْتَضَاهُ عَلَى الْجَوَارِحِ)، وَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِمُوجِبِهِ وَمُقْتَضَاهُ: (ذَلَّ عَلَى عَدَمِهِ أَوْ ضَعُفِهِ).

وَلِهَذَا كَانَتْ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ مِنْ مُوجِبِ إِيْمَانِ الْقَلْبِ وَمُقْتَضَاهُ، وَهِيَ تَصْدِيقٌ لِمَا فِي الْقَلْبِ، وَذَلِيلٌ عَلَيْهِ وَشَاهِدٌ لَهُ، (وَهِيَ شُعْبَةٌ مِنْ مَجْمُوعِ الْإِيمَانِ الْمَطْلُوقِ) ^(١) وَيَعْنُزُ لَهُ، لَكِنْ مَا فِي الْقَلْبِ هُوَ الْأَصْلُ لِمَا عَلَى الْجَوَارِحِ».

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٧/ ١٨٧):

«إِذَا كَانَ الْقَلْبُ صَالِحًا بِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيمَانِ؛ عِلْمًا، وَعَمَلًا قَلْبِيًّا؛ لَزِمَ -ضُرُورَةً- صَلَاحُ الْجَسَدِ بِالْقَوْلِ الظَّاهِرِ، وَالْعَمَلِ (بِالْإِيمَانِ الْمَطْلُوقِ) ^(٢)؛ كَمَا قَالَ أَيْمَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ: (قَوْلٌ وَعَمَلٌ): قَوْلٌ بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ، وَعَمَلٌ بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ، وَالظَّاهِرُ تَابِعٌ لِلْبَاطِنِ، لَأَزَمَ لَهُ، مَتَى صَلَحَ الْبَاطِنُ: صَلَحَ الظَّاهِرُ، وَإِذَا فَسَدَ: فَسَدَ».

(١) فَالْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ -طَاعَاتٌ وَمَعَاصِي- وَجُودًا وَعَدَمًا- مُتَعَلِّقَةٌ بِ(الْإِيمَانِ الْمَطْلُوقِ)، لَا (مُطْلَقِ الْإِيمَانِ)؛ فَتَنَبَّهْ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣/ ١٥١-١٥٢) -فِي تَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ-: «وَلَا يَسْلُبُونَ الْقَاسِقَ الْمَلِيَّ اسْمَ الْإِيمَانِ بِالْكَلْبَةِ، وَلَا يُخْلِدُونَهُ فِي النَّارِ -كَمَا يَقُولُهُ الْمُعْتَزَلَةُ-... وَيَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ: مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ، فَاسِقٌ بِكِبِيرَتِهِ؛ فَلَا يُعْطَى (الاسْمُ الْمَطْلُوقُ)، وَلَا يُسَلَبُ (مُطْلَقُ الْاسْمِ)».

وَمِمَّا يُوضِّحُ هَذَا النَّاصِلَ -بَيْنَا جَلِيًّا- كَلَامُ سَمَاحَةِ أَسْنَاذِنَا الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ- -الذي تقدَّم نقله (ص ١٣٥) -تأماً- (كَأَنَّهُ) يَشْرُحُ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ -هَذَا-؛ فَانظُرْهُ.

□ دفع التشويش؛ بالتفتيش:

وَوَجَّهَ تَشْوِيشِ (ابنِ سَالِمٍ) -في «رفعه!»- (!) -المُشارِ إِلَيْهِ-: هُوَ مَا نَقَلَهُ عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِنْ قَوْلِهِ:

«وَبِهَذَا تَعْرِفُ أَنَّ مَنْ آمَنَ قَلْبُهُ إِيمَانًا جَارِمًا: امْتَنَعَ أَلَّا يَتَكَلَّمَ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ الْقُدْرَةِ، فَعَدَمَ الشَّهَادَتَيْنِ مَعَ الْقُدْرَةِ مُسْتَلْزِمٌ انْتِفَاءِ الْإِيمَانِ الْقَلْبِيِّ التَّامِّ!»

وَنَقَلَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ -أَيْضًا- قَوْلًا آخَرَ (!) حَسِبُهُ مُؤَيِّدًا لِرَأْيِهِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ إِيمَانٌ تَامٌّ فِي الْقَلْبِ، بِلَا قَوْلٍ، وَلَا عَمَلٍ ظَاهِرٍ».

فَقَالَ (المُسَوِّدُ) (ص ٢٥) -مُعْتَرِضًا!-:

«فَهَلْ هَذَا يَعْنِي أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ بِلَا قَوْلٍ ظَاهِرٍ (أَيُّ: بِدُونِ الشَّهَادَتَيْنِ[!!!])، وَالَّذِي يَمْتَنِعُ هُوَ تَمَامُ الْإِيمَانِ؟ أَمْ مَاذَا؟!»!

□ معاني (تمام) الإيمان:

وَهَذَا -كُلُّهُ- تَشْوِيشٌ بَاطِلٌ؛ لَوَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّ (التَّامَّ) -فِي النَّصِّ الْأَوَّلِ- صِفَةٌ لـ(لَا انْتِفَاءً)، وَلَيْسَ صِفَةً

لـ(الْإِيمَانِ)...

وَهَذَا ظَاهِرٌ لِمَنْ يَفْهَمُ.

وبخاصّةٍ أنّ كلامَ شيخ الإسلام -رحمَهُ اللهُ- متكاثِرٌ -جداً- في نقدِ قولِ
المرجئةِ وكشفِ فسادِهِ، وأنّه مبنيٌّ على أنّه «لا تذهب الكبائرُ، وتركُ الواجباتِ
(الظاهرة) شيئاً من الإيمان»!! وكيف أنّهم يعلّلون ذلك بأنّه «لو ذهب شيءٌ منه؛ لم
يبعد منه شيءٌ؛ فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه البرُّ والفاجر» -كما في «المجموع»
(٢٢٣/٧).

وقد تقدّم (ص ٣١٥) من كلام شيخ الإسلام -أنّ هذا قولُ المرجئة- جميعاً-
«على اختلاف طوائفهم».

وسرُّ (!) ذلك عندهم -جميعاً- أنّهم جعلوا الإيمان: «مجرد تصديق في
القلب؛ يتساوى فيه العبادُ، وأنّه إمّا أن يُعَدَمَ، وإمّا أن يُوجَدَ لا يتغيّرُ، وأنّه يُمكن
وجود الإيمان (تأماً) في القلب؛ مع وجود التكلّم بالكفر، والسبُّ لله ورسوله -
طوعاً من غير إكراه!! كما بيّن ذلك -عنهم- شيخ الإسلام -رحمَهُ اللهُ- في
«المجموع» (٥٨٢/٧).

وأما قولُ أهلِ السُنّةِ -الحقُّ- فَبَنُوهُ على أنّه:

«إذا نقصت الأعمالُ الظاهرةُ الواجبةُ كانَ ذلك لِنَقْصِ ما في القلبِ منَ
الإيمانِ، فلا يُتَصَوَّرُ معَ كمالِ الإيمانِ الواجبِ الذي في القلبِ أنْ تُعَدَمَ الأعمالُ
الظاهرةُ الواجبةُ؛ بل يلزُمُ من وجودِ هذا كاملاً [وجودُ هذا كاملاً] كما يلزُمُ من
نقصِ هذا نقصُ هذا؛ إذْ تَقْدِيرُ إيمانٍ تامٍّ في القلبِ بلا ظاهرٍ من قولٍ وعَمَلٍ كَتَقْدِيرِ
موجبٍ تامٍّ بلا موجبٍ، وعِلَّةُ تامةٍ بلا معلولها، وهذا ممتنع».

ويؤكِّدُهُ هذا الوجْه:

الوجهُ الثَّاني: -وهو الأظهرُ عِنْدِي-: أنّ شيخَ الإسلام -رَحِمَهُ اللهُ- إنَّما

يُنَاقِشُ مَسْأَلَةَ نِزَاعٍ^(١)؛ وَالشَّهَادَتَانِ -بِاتِّفَاقٍ وَإِجْمَاعٍ- لَيْسَتْ مِنْ مَسَائِلِ النِّزَاعِ! إِنَّمَا النِّزَاعُ فِي حُكْمِ (الْأَقْوَالِ) وَ(الْأَعْمَالِ) الظَّاهِرَةِ -فِعْلًا، أَوْ تَرْكًا- سِوَى الشَّهَادَتَيْنِ-؛ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِ(الْقَوْلِ) -هُنَا- وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: كُلُّ مَا يَشْمَلُ سَائِرَ الْعِبَادَاتِ الْقَوْلِيَّةِ -بعد الشَّهَادَتَيْنِ-، وَجَمِيعَ مَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ... إلخ.

أَمَّا الشَّهَادَتَانِ: فإِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ قَائِمٌ عَلَيْهَا -كما قَالَ الشَّيْخُ ابنُ بَازٍ-.
وقد قَالَ الإمامُ ابنُ مَنده فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ» (٣٦٢/٢) -ضَمِنَ شَرْحَهُ حَدَّ (الْإِيمَانِ)- عِنْدَ السُّلَفِ -قَوْلًا، وَعَمَلًا، وَاعْتِقَادًا-:

«وَمِنْ أَعْمَالِ اللِّسَانِ^(٢): الْإِقْرَارُ بِاللَّهِ، وَبِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ، وَالشَّهَادَةُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ، وَلِرَسُولِهِ بِالرَّسَالَةِ، وَلِجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ، ثُمَّ: التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَالتَّحْمِيدُ، وَالتَّهْلِيلُ، وَالثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ، وَالدُّعَاءُ، وَسَائِرُ الذِّكْرِ».

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحُ الْفُوزَانُ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- فِي كِتَابِهِ «دُرُوسٌ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ» (ص ١٣١) -ضَمِنَ شَرْحَهُ تَعْرِيفَ أَهْلِ السُّنَّةِ لـ(الْإِيمَانِ)-:

«وَمَعْنَى (الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ): أَنْ يُنْطِقَ بِلِسَانِهِ بِشَهَادَةٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؛ يُنْطِقُ بِذَلِكَ، وَيُعْلِنُ بِهِ.

(١) وَشَخُّ الْإِسْلَامِ يُرَدُّ -هُنَا- عَلَى غَلَاةِ الْمُرْجِيَّةِ، مِنَ الْجَهْمِيَّةِ (وَمَنْ عَلَى شَاكِلِهِمْ).

فَانْظُرْ: (١٨٨/٧) وَ ٢٠٤ وَ ٢٥٨ وَ ٣٦٣ وَ ٥٧٩ وَ ٥٨٢).

(٢) انْظُرْ تَعْلِيْقِي عَلَى «التَّبَصِيرِ...» (ص ١٥) -فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا التَّعْبِيرِ-.

وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٤٣ وَ ١٣٧)، وَمَا سَيَأْتِي (٤٥٤-٤٥٨) لِيَتَقَفَّ عَلَى مَا خَلَطَ بِهِ ابْنُ سَالِمٍ، وَغَالَطَ -فِي ذَلِكَ-!

وَيَدْخُلُ فِيهِ -أَيْضًا- كُلُّ مَا يَنْطِقُ بِهِ اللِّسَانُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْقَوْلِيَّةِ؛ كَالْتَسْبِيحِ،
وَالْتَهْلِيلِ، وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَذِكْرِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-.
هَذَا -كُلُّهُ- قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَهُوَ إِيمَانٌ.
وَهَذَا بَيِّنٌ.

فَأَيُّنَ الْإِشْكَالُ؟!

□ تَكْمِيلٌ:

عَلَّقَ (المُسَوِّدُ) -فِي حَاشِيَةِ (ص ٢٣)- عَلَى قَوْلِي -فِي الْمُرْجِيَةِ-:
«فَالْعَمَلُ عِنْدَهُمْ لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ -أَصْلًا-، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُبْحَثَ فِيهِ مِنْهُمْ
-أَوْ عِنْدَهُمْ-: أَهْوُ مِنْهُ -أَوْ فِيهِ^(١)- صِحَّةٌ أَمْ كَمَالًا!!» قَائِلًا:
«كَذَا بِتَكَرُّارِ الضَّمَائِرِ، وَهُوَ -إِلَى عَدَمِ وَضُوحِ الْمَرَادِ مِنْهُ- مُنَافٍ لِلْفَصَاحَةِ،
مُعِيبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيَانِ»!!!!!!
فَأَقُولُ:

مَا جِئْتَنِي فِيكَ -وَأَنْتَ عَيْي^(٢)!!- إِلَّا الْحَسِيلَةَ وَالْحَوَقْلَةَ؟!
أَمْ تَطْنُ نَفْسَكَ فَارِسَ مِيدَانِ (!)، وَأَنْتَ غَيْرُ مُحْسِنِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالْفَاعِلِ
وَالْمَفْعُولِ بِهِ؟!

خُذْهَا -وَلَا تَخَفْ!-: أَنْتَ لَسْتَ فَارِسًا! وَلَا سَائِسًا!!!

(١) ومُرَادِي -قَبْلَ أَنْ أَنْسَى!-، هُوَ: هَلِ (الْعَمَلُ) -عِنْدَ الْمُرْجِيَةِ- شَرْطُ صِحَّةِ (فِي)
الْإِيمَانِ؟! فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ -عِنْدَهُمْ- جَزْءًا (مِنْهُ)؟!
(٢) وَإِذَا طَارَتْ إِحْدَى تَقَطَّيَ الْبَاءِ -الْمُنْشَأَةُ التَّحْتِيَّةُ- الْأُولَى؛ (لِتَرْتَفِعَ) فَوْقَ الْغَيْنِ
الْمُهْمَلَةِ (!) فَهُوَ وَصِفٌ ثَالِثٌ -مِنْ أَوْصَافِ آخَرٍ- لَا تَبْعُدُ عَنْهُ!!

وَلَيْسَ مِنْ (حَلٍّ) جَذَرِيٍّ (١) لِمُشْكِلَتِكَ - بَلْ مَشَاكِكَ!! - إِلَّا طَلَبَ الْعِلْمِ
مِنْ جَدِيدٍ - عَلَى وَجْهِ التَّأَكِيدِ!

□ تَعْلَمُ الْعِلْمَ؛ وَلَنْ تُضُرَّ:

وَحَتَّى أَسْهَلَ عَلَيْكَ أَكْثَرَ - وَ«الدِّينُ النَّصِيحَةُ»؛ فَإِنِّي أَبَشِّرُكَ أَنَّ عِنْدَنَا - فِي
(مَرْكَزِ الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ لِلدِّرَاسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْأَبْحَاثِ الْمُنَهْجِيَّةِ) - فِي عَمَّانَ: دُورَاتٍ
عِلْمِيَّةٌ مُتَخَصِّصَةٌ^(١)؛ سَهْلٌ عَلَيْكَ الْإِلْتِمَاقُ بِهَا، (لَعَلَّكَ) تُقْبَلُ فِي طُلَّابِهَا، لِتَصِيرَ
مِنْ أَهْلِهَا...

وَالرَّأْيُ رَأْيُكَ؛ إِنَّمَا أَنَا نَاصِحٌ...

وَ«الْكِبَرُ: بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ».

... وَلَنْ أَجِيبَكَ - الْآنَ - إِلَّا عَلَى (التَّكْرَارِ)؛ سَوَاءٌ فِي (الضَّمَائِرِ)! أَوْ
(الْأَفْعَالِ)! - هَذَا الَّذِي أَغْيَاكَ، وَأَضْنَاكَ! -:

□ بَيْنَ أَبِي الْعَتَاهِيَّةِ، وَمَحْمُودِ شَاكِرٍ:

أَلَمْ تَسْمَعْ - يَا هَذَا! - مِنْ شِعْرِ أَبِي الْعَتَاهِيَّةِ - فِي الْقَدِيمِ - قَوْلُهُ:

إِنَّ الْجَدِيدَيْنِ هُمَا هُمَا هُمَا هُمَا دَائِرَةٌ رَحَاهُمَا

وَقَوْلُهُ:

كَأَنَّ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ إِذَا انْقَضَى وَمَا مَضَى مِمَّا مَضَى فَقَدْ مَضَى

(١) والدَّوْرَةُ الْعِلْمِيَّةُ (الخامسة) - فِي مَرْكَزِنَا الْعَامِرِ - بِمَنْ اللَّهْ - عَمَّا قَرِيبٍ - إِنْ شَاءَ
اللَّهُ..

... فَأَذْرِكْ نَفْسَكَ!

وَقَوْلُهُ:

السُّرُكُ لِلدُّنْيَا النَّجَاةُ مِنْهَا لَمْ تَرَغْهَا لَكَ مِنْهَا عَنْهَا

و:

أَلَمْ تَسْمَعْ مِنْ شَيْعِرٍ^(١) الْأُسْتَاذِ الْعَلَامَةِ الْأَدِيبِ مُحَمَّدٍ شَاكِرٍ - فِي الْحَاضِرِ -
قَوْلُهُ فِي «الْقَوْسِ الْمَذْرَاءِ» (ص ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦):

لَقَدْ بَاعَ! بَعِ! بَاعَ! لَا لَمْ يَبِعْ! غَنَى الْمَالِ! وَيَحْكُ! بَعِ يَا رَجُلُ!
بَاعَ! مَاذَا؟! أَبَاعَ؟! نَعَمْ بَاعَ!! قَدْ بَاعَ! حَقًّا فَعَلَ!
لَقَدْ بَعْتَ! قَدْ بَعْتَ! كَلَّا! كَذَبْتَ! لَقَدْ بَعْتَ! قَدْ بَاعَ! وَيَجِي! أَجَلُ
أَجَلُ.. لَا.. أَجَلُ بَعْتَهَا! بَعْتَهَا! أَجَلُ بَعْتَهَا! بَعْتَهَا! ... لَا.. أَجَلُ
وَفِي أُذُنَيْهِ ضَجِيجُ الزَّحَامِ وَ«بِعْ بَاعَ، بَعِ بَاعَ، بَعِ يَا رَجُلُ»!
أَجَلُ بَعْتَهَا؟ بَعْتَهَا! بَعْتَهَا! .. بَقَاءٌ قَلِيلٌ وَدُنْيَا دُونَ!

وأقول:

نَعَمْ؛ دُنْيَا دُونَ!!!!

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾...

(١) مَعَ التَّنْبِيهِ - وَالتَّنْبِيهِ - إِلَى أَنَّ عِلَامَاتِ التَّعَجُّبِ وَالِاسْتِفْهَامِ (!) - كُلُّهَا! - مِنْهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وهي أكثرُ من ثلاثين علامة!

وقارن بما تقدّم (ص ٢٥٣-٢٦٣).

□ وهذه منِّي ؛ فخذها عني :

... وَأَسْأَلُكَ - أَخِي ابْنَ سَالِمٍ - بَعْدُ - مِنِّي !-:

فَهَلْ أَنْتَ حَقًّا فَهِمْتَ الْمَقَالَ (فَبِعْتَ) الْجَهْلَاءَ بَيْعًا أَقْل؟!

فَهَلْ بَعْتَهَا بِعْتَهَا بَعْتَهَا؟! وَهَلْ حَالٌ (بَيْعَكَ) يَبِيعُ أَذَل؟!

أَبِعْتُ؟! فَقُلْ: يَبِيعُ يَبِيعُ بَيْعٍ فَلَا؛ لَمْ أَبْعَهَا بَيْعِ الْأَوَّلِ

أَبِعْتُ بِهَا؟! أَنْتَ بَعْتَ بِهَا حَقِيقَةً (بَيْعَكَ) جَهْلٌ أَطْلُ

ثُمَّ:

بِمُنَاسَبَةٍ (!) اسْتِذْكَرْتُ (!) (الْمُسَوِّدُ) عَلَيَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِضَمَائِرِ (مِنْهُ) = (فِيهِ)؛
فَإِنِّي (تَذَكَّرْتُ) - نَعَمْ؛ وَاللَّهِ تَذَكَّرْتُ - بَيْتَ شَعْرِ (مِنْهُ) = (فِيهِ)؛ وَهُوَ قَوْلُ الْحَكِيمِ
(الْفَقِيهِ):

وَمَنْزِلَةُ السَّفِيهِ مِنَ الْفَقِيهِ كَمَنْزِلَةِ الْفَقِيهِ مِنَ السَّفِيهِ

فَهَذَا زَاهِدٌ فِي حَقِّ هَذَا وَهَذَا أَزْهَدُ (فِيهِ) أَزْهَدُ (مِنْهُ) = (فِيهِ)!!^(١)

... فَهَلْ عَقَلْتَ، وَاسْتَيْقَظَ مِنْكَ (الضَّمِيرُ)؛ وَبِخَاصَّةٍ فِي تَكَرَّرٍ - وَتَوَسُّعٍ! -

(الضَّمِيرُ)؟!

(١) وهذا (!) - نفسُهُ - اللفظُ الذي أَشْكَلُ (!) على (المُسَوِّدِ)!!

سبحانَ الله...

ثُمَّ رَأَيْتُ بَيْتًا ثَالِثًا - لهما - في كتابِ «مَصْبَاحِ الظَّلَامِ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ كَذَبَ عَلَى الشَّيْخِ
الْإِمَامِ» (ص ٣٨١ و ٣٨٣) يُؤَافِقُ - تَمَامًا! - مَا نَحْنُ (فِيهِ):

إِذَا غَلَبَ الشَّقَاءُ عَلَى السَّفِيهِ تَطَّعَ فِي مُخَالَفَةِ الْفَقِيهِ!

أَمْ تَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ تَقْرِيرٍ - أَيُّهَا الْكَاتِبُ (الْحَطِير) ^(١) - !!؟

فَمِنْ أَيْنَ؟ أَوْ أُنَى؟ وَكَيْفَ ضَالُّهُمْ؟

هُدَى؟ وَاهْوَى شَتَّى بِهِمْ مُتَشَعَّبٌ ^(٢)

□ □ □ □ □

(١) إِبْحَثْ - يَا ابْنَ سَالِمٍ - فِي «الْقَامُوسِ» عَنْ (مَعَانِيهَا)، وَلَا تَعْتَمِدْ عَلَى عَامِّيَّتِكَ!!

(٢) «مَصْبَاحُ الظَّلَامِ...» (ص ٦١).

خُلاصة القول

لقد (كُدتُ) أسأَمَ - وربُّ السماء - مِن تعقُّبِ الجهَّلةِ (هؤلاء!)، وأُضجِرُ مِن مُحاورَتِهِمْ؛ لأنَّهُمْ - كما يُقالُ! - أَذُنٌ مِن طِينٍ، وأُخرى مِن عَجِين!!

... لا إفادة، ولا استفادة!

ولَمَّا كَانَ «القليلُ يَكْفِي المُنصِفَ، والكثيرُ لا يَكْفِي المُتَعَسِّفَ، وضوءُ البرقِ المنيرِ يَدُلُّ على النُّورِ الغزيرِ»^(١):

رَأَيْتُ تَغْيِيرَ خُطَّتِي - مِن الآنِ إلى آخِرِ الكِتَابِ! - لأَجْعَلَ تَعْبَاتِي - وَرَدُودِي - لا تَزِيدُ عَن رُؤُوسِ أَقْلَامٍ، وَأَطْرَافِ فَوَائِدٍ؛ «فَفِي الإِيجَازِ تَأْلِيفُ النُّفُوسِ الأَوَائِدِ»^(٢)...

وَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ^(٣):

أَبِنَ وَجْهَ نُورِ الْحَقِّ فِي صَدْرِ سَامِعٍ وَدَعَا نُورَ الْحَقِّ يَسْرِي وَيُشْرِقُ

(١) «العواصم والقواصم» (٢٢٤/١) لابن الوزير.

(٢) «المصدر السابق».

... مَعَ أَنِّي - حَقِيقَةً - لَمْ أَسْتَطِعْ!!

فلا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ... وَالْعُذْرُ عِنْدَ (كِرَامِ) النَّاسِ مَقْبُولٌ...

(٣) «تحفة الطالب والجلس في كشف شبهة داود بن جرجيس» (ص ٢٣) للشيخ

العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -.

سَيُؤْنِسُهُ يَوْمًا وَيَنْسَى نَفَارَهُ كما نَسِيَ التَّوْثِيقَ مَنْ هُوَ مُطْلَقٌ

أقول هذا مع علمي بأنّ (مُسَوَّد) «رفع اللاتمة» (يخلطُ) في المسائل، و(يضطربُ) في المصطلحات، و(يتناقضُ) في التقارير -كما تقدّم!- وكما سيأتي!! - بحيث ذُكرني حاله (!) ما جاء في بعض كتب أهل العلم من حال (بعضهم!) -؛ فقد:

«شكا بعضُ الأغبياء (!) رجلاً إلى أميرٍ مِنَ الأمراء؛ فقال: إِنَّهُ (مُرجي) خارجي^(١)، رافضي ناصي؛ يسبُّ معاويةَ بن الخطّاب، الذي قتل عليّ بن أبي العاص!

فقال له الوالي: لا أدري على أيّ شيءٍ أَحْسَدُكَ؟! على علمك بالمقالات، أو على معرفتك بالأنساب!»^(٢)...

وهكذا (صاحِبنا) -المأسوف على حاله!!-.

... فأقولُ -واللّهُ المستعان-:

(١) وقد قيلتِ هاتان الكلمتان فينا من أمثال هذا -وللّهِ الحمد!-؛ فانظر كتابي:

«مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية» (ص ١٨-١٩).

وقريبٌ منهما: ما (يُزَوِّعُهُ) علينا (البعض) -اليوم- من أُنّا (مُتَمَيِّعون)!!!

سبحان اللّهُ! لم نكد ننتهي (!) من (أولئك!) الواصفيننا بأنّا (مُشَدَّدون = مُتَشَدِّدون)!!..

حتّى خرج علينا (هؤلاء) بالنقيض (مُتَمَيِّعون = مُتَمَيِّعون)!!!

فماذا نصنع بهذا العقل المريض؟!

(٢) «تحفة الطّالِب والجالِيس» (ص ٤٨)، و«مصابيح الظلام» (ص ٣٨٤) كلاهما للشيخ

العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمهم اللّهُ-.

١- بين الإيمان المطلق، ومطلق الإيمان:

تكلم (مُسَوِّد) «رفع اللائمة» (ص ٢٥-٢٦) على معنى قول شيخ الإسلام: «وأصل الإيمان في القلب، وكما أنه العمل الظاهر!! زاعماً أن «سياق الكلام يدل على أن أصل الإيمان الذي في القلب لا يتسم (أي: لا يصح)»^(١) إلا بالعمل الظاهر..!»

... وكلُّ هذا غَلَطٌ شنيعٌ منه -هذه الله:-

فكلام شيخ الإسلام -وتأصيلاته- واضحة -تماماً- في التفريق بين (كمال الإيمان)، و(أصل الإيمان)، أو قل: (الإيمان المطلق)، و(مطلق الإيمان).. فَجَعَلَ (الكمال) -هنا- متعلقاً بـ(الأصل): باطل..

وقد تقدّم بيان شيءٍ من ذلك^(٢).

ومن فادح جهله: أنه خلطَ بين مُسمّى (الإيمان)^(٣)، ومُسمّى (الإسلام)؛ فقال -متهماً الفهم والاستدلال- متمماً:

(١) هذا من كسبه!

وهو تحريفٌ وتزيف!!

(٢) انظر (ص ١١٢ و ٤٢٥).

(٣) «وحقيقة الأمر: أن الإيمان يستلزم الإسلام -قطعا-، وأمّا الإسلام: فقد يستلزمه، وقد لا يستلزمه». «الدرر السنية» (١/ ١٨٨).

«فهل يقول قائل: إنه يكفي في الإسلام أصله الظاهر، دون كماله الذي في القلب؟!!!»

يا مسكين!! خلطت؛ فأفسدت! وجهلت؛ فعنيت!!

وهل الحكم على (الإسلام) يكون بغير الظاهر؟!

وما حكم (المنافق) -إذا-؟!

وكيف يكون؟!

وما حقيقته؟!

نعوذ بالله من جهله، ونؤمن على شاكلته -وأهله-...

٢- دعوى حصر الكفر بالتكذيب:

ثم رجع (ص ٢٦) -أخرى (!)- إلى مسألة حصر الكفر في الجحود والتكذيب! وأدعائها علي، ووصفي بالإرجاء -بسببها-!!!
وكلُّ هذا كذب.

وقد بيته في كتابي هذا -قبل- مراراً، وقبله في غيره.

٣- بين الطاعة، والالتزام:

ثم نقل (ص ٢٦-٢٧) كلام الإمام ابن القيم في كتاب «الصلاة» الذي بين فيه -رحمه الله- حقيقة الإيمان المركبة من قول وعمل، وأن (القول قسمان)، و(العمل قسمان)...

ثم فسّر (!) -أناء الكلام!!!- معنى (عمل القلب) -الذي حذّه ابن القيم بـ(نيتّه وإخلاصه، ومحبّته وانقياده)-: بـ(طاعته، وانقياده) و(الالتزام)!!

وَيَبَيِّنُ -عند أهل العلم، وطلابِه- أَنَّ (النِّيَّةَ، والإخلاصَ، والمحَبَّةَ) أَعْمَالٌ قَلْبِيَّةٌ صِرَافَةٌ -ومثلها (الانقياد)- كما تقدَّم شرحُه (ص ١٣٣) مِن نصِّ كلامِ شيخ الإسلام-.

وَأَمَّا (الطَّاعَةُ): فَقَدَّرَ زَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ، مُتَعَدِّدًا إِلَى أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ... وكذلك (الالتزام) -بمفهوميهِ العلميِّ- لَا الْعَامِّيَّ!- كما قالَهُ العلامةُ الشَّيْخُ عبد اللطيف آل الشَّيْخِ في «تحفة الطالب والجلس» (ص ٣٣-٣٤) -نَقْلًا عَنْ الفقهاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ-:

«وجزموا بِأَنَّ الْعَصَمَةَ بِالْتِزَامِ الْإِسْلَامِ وَمَبَانِيهِ، وَدَعَائِمِهِ الْعِظَامِ؛ لَا بِمَجْرَدِ الْقَوْلِ، وَالصَّلَاةِ -مَعَ الْإِصْرَارِ عَلَى الْمَنَافِي-». فجعلَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- الْأُمُورَ ثَلَاثَةً:

أ - الْإِلتِزَامُ -وهو الْإِنْقِيَادُ وَالْإِذْعَانُ -عَلَى وَجْهِ الْإِجَابِ عَلَى النَّفْسِ-.
ب- الْقَوْلُ وَالصَّلَاةُ -لِكونِهِمَا (أَقْرَبُ) وَ(أَعْمَالًا)-.

ج- عَدَمُ الْإِصْرَارِ عَلَى الْمَنَافِي -وهي نَوَاقِضُ الْإِسْلَامِ الْمَعْرُوفَةُ؛ كَدَعَاءِ الصَّالِحِينَ، وَالِاسْتِغَاثَةِ بِهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ-...

... فَلَوْ كَانَ (الْإِلتِزَامُ) هُوَ (الْقَوْلُ) وَ(الْعَمَلُ) -نَفْسُهُ!-: لَمَّا كَرَّرَهُ؛ فَعُلِمَ أَنَّهُ أَصْلُهُ، وَأَسَاسُهُ، وَبَاعِثُهُ.

وفي «الدرر السَّنية» (١/ ٤٧٩-٤٨٠) -لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللطيفِ- نَفْسِهِ- رَحِمَهُ اللَّهُ- مَا يَزِيدُ هَذَا إِيضَاحًا، وَبَيَانًا، وَحُسْنًا؛ فَلْيَنْظُرْ.

٤- دَعْوَى حَصْرِ الْكُفْرِ فِي الْجُودِ وَالتَّكْذِيبِ -أَيْضًا-:

٤- ثُمَّ نَقَلَ (ص ٢٧-٢٨) -عَنِّي- مِنْ «صِيحَةِ نَذِير» (ص ٣٩) كَلَامًا؛

توهم - أو أوهم! - به! - أني أحصر - فيه - الكُفر في (الجاحود والتكذيب)^(١)!!!
 وهو - بهذا - مُبطلٌ جدًّا؛ فلقد كَتَمَ عن قُرَائِهِ (!) - المبتَلَيْنَ به - عزوي - في
 الصفحة نفسها - لصفحةٍ أخرى فيها التصريحُ بـ (بيانِ أنواعِ الكفر) .. وهي (ص
 ٤٦-٤٩)؛ التي نقلتُ فيها - بكلِّ وضوحٍ، وجلاءٍ، وظهورٍ - كلامَ الإمامِ ابنِ القيمِ
 في (أنواعِ الكفر) - وذُكرها - ...

وهو ما أدبني الله - تعالى - به - ظاهراً وباطناً - من قبلٍ ومن بعد -.
 «فهل من يقول هذا الكلام؛ يحصرُ الكفرَ في الجاحود والتكذيب؟!» ...
 كما قال ابنُ سالمٍ - نفسه - في «رفعيه»!! (ص ٨٧) مُعترضاً عليَّ بما يكونُ هو
 - نفسه - اعتراضاً - أشدَّ عليه - منه إليه -!! وانظر ما تقدَّم (ص ١٣٤).
 فماذا نقولُ بهذا الصنفِ مِنَ الناسِ؟!

٥- الدعوى - نفسها - كذلك -:

نُـمَّ كَرَّرَ الكلامَ (ص ٢٨-٣٠) حولَ حَصْرِ الكفرِ بـ (الجاحود والتكذيب)،
 ذاكراً ما نقلتُهُ عن الإمامِ أبي جعفرٍ الطُّحاوي، وعن الشيخِ حافظِ الحَكَمي
 - رَحِمَهُمَا اللهُ - فيما هو في هذا الإطار -:
 وهنَّا ثلاثة تعليقات:

الأوَّل: نَقَلْ كلمةَ لشيخنا - رَحِمَهُ اللهُ - من «حواشيه» على «ظاهرة الإرجاء»

(١) ثم كتب حاشية (!) في أكثر من عشرة أسطر، تنبئُ الواقفَ عليها بحقيقةِ النفسيةِ
 المظلمةِ التي تحتلُّ جَنَابَ هذا (المسودِّ) المفسد!!
 أصلحهُ اللهُ.

وقد خَلَطَ فيها - كما سيأتي من وجهٍ آخر! - بينَ التكفيرِ بالترك، والتكفيرِ بالفعل!!!

-المُسَاءة بـ«الدرر المتألثة بنقض الإمام الألباني فرية موافقته المرجئة» (ص ١٤٥)
-تبيّن وجه الحقّ في كلمة الطحاوي -هذه- ونقدتها-، قال -رحمة الله عليه-:

«هذا إذا فهم أنّه يعني جحود الإسلام كلاً! وهذا مما لا يخفى على [الحوالي = الدوسري] أنّه لا يقصده الإمام الطحاوي! ولكنه يتبع العثرات اللفظية! فإنّه يعلم أنّ الحنفية يتوسعون في التكفير! فهو يقصد: ما جاء في الإسلام؛ ولو جزءاً منه -مما هو معلوم من الدين بالضرورة- على الأقل-».

الثاني: بيان أدب العالم، وجهل المتعلم؛ فقد علّق فضيلة الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- على كلمة الطحاوي -تلك- بقوله:

«هذا الكلام فيه مؤاخذه؛ لأنّ قَصَرَ الكفر على الجحود مذهبُ المرجئة، ونواقض الإسلام كثيرة؛ منها: الجحود، ومنها: الشرك بالله -عز وجل-، ومنها: الاستهزاء بالدين أو بشيء منه -ولو لم يحدد-، وهي نواقض كثيرة، ذكرها العلماء والفقهاء في أبواب الردّة^(١)، ومنها: تحليل الحرام، وتحريم الحلال.

وذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب منها عشرة، وهي أهمها، وإلاّ فالنواقض كثيرة^(٢)، فَقَصَرَ نواقض الإسلام على (الجحود) فقط: غلط^(٣)...

... فلم يتهمه بالإرجاء، ولم يطعن في عقيدته ودينه...

ثم قال -حفظه المولى- معلقاً:-

«وبعضُ الكتاب المتعالمين -اليوم- يحاولون إظهارَ هذا المذهب من أجل أن

(١) انظر تعليلي على كتاب «كشف الشبهات» (ص ٨٨) للشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمة الله-.

(٢) ألا يُقال -كذلك- من باب الإلزام!-: إذا كانت النواقض كثيرة؛ فحصرها في عشرة: غلط -أيضاً-!؟ إذ ما وجه التفريق بين هذا (الحصر)، وذاك (الحصر)؟

يَصِيرُ النَّاسُ فِي سَعَةِ مِنَ الدِّينِ، مَا دَامَ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فَهُوَ عِنْدَهُمْ مُسْلِمٌ، إِذَا سَجَدَ لِلصَّنَمِ، وَقَالَ: أَنَا مَا جَحَدْتُ، وَأَنَا مُعْتَرِفٌ بِالتَّوْحِيدِ، إِنَّمَا هُوَ ذَنْبٌ مِنَ الذُّنُوبِ، أَوْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، أَوْ سَبَّ اللَّهَ، أَوْ سَبَّ الرَّسُولَ، أَوْ سَبَّ الدِّينَ، يَقُولُونَ: هَذَا مُسْلِمٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ: وَهَذَا غُلَطٌ كَبِيرٌ، وَهَذَا يَضِيعُ الدِّينَ تَمَامًا، فَلَا يَبْقَى دِينٌ.

فالواجب الحذر من هذا الخطر العظيم.

قُلْتُ:

فَنَحْنُ مَعَ فَضِيلَتِهِ...

وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا الْجَهْلِ وَأَهْلِهِ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يُمَسِّكَنَا بِالْإِيمَانِ، وَأَنْ يُمَيِّتَنَا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا -بَيْنَ هَذَا وَذَلِكَ- الْعِلْمَ النَّافِعَ، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ: عِلْمًا، وَعَمَلًا، وَاعْتِقَادًا...

الثالث: أَنِّي -فِي تَعْلِيْقِي عَلَى «صِيْحَةِ نَذِيرٍ» (ص ٤٨-٤٩ / سنة ١٤١٧هـ)- نَقَلْتُ كَلَامَ الشَّيْخِ ابْنِ مَانَعٍ، وَالشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ -رَحِمَهُمَا اللَّهُ- فِي تَعْقُبِ كَلِمَةِ الطَّحَاوِيِّ -هَذِهِ-، وَبَيَانِ وَجْهِ الْحَقِّ فِيهَا...

وَأَدَّبُ الْعَالَمَ يَظْهَرُ -جَلِيًّا- فِي صَدْرِ مُلَاحَظَةِ أَسَاتِذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ، حَيْثُ قَالَ: «هَذَا الْخَصَرُ فِيهِ نَظَرٌ...».

بِعِبَارَةِ رَشِيْقَةٍ، وَكَلِمَةِ أُنِيقَةٍ...

لَا بِأَسْلُوبٍ مُتَكَلِّمٍ فُظٍّ، وَكَلَامٍ مُتَعَالٍ غَثٍّ.

... هَذِهِ هِيَ الْحَقِيقَةُ!

وَأَمَّا الْكَلَامُ الْمُتَعَلِّقُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ حَافِظِ الْحَكَمِيِّ: فَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْلِيْقُ عَلَيْهِ (ص ١٣٣-١٣٤)، وَبَيَّانٌ مَا فِيهِ؛ فَرَاغِهِ.

٦- بيان حد الكفر الجامع:

نُمِّ أَرَادَ (المُسَوَّدُ) (ص ٢٩) أَنْ يُظْهَرَ (!) عَمَلَقَتَهُ (!) المعْرِفَةُ؛ فادَّعى عليٌّ بَثْرَ كلامِ الشيخ السَّعْدِي -رَحْمَةُ اللَّهِ- في كتابه «الإرشاد»^(١) -الذي بيَّن فيه (حدَّ الكفرِ الجامعِ لجميع أجناسه، وأنواعه، وأفرادِهِ)، وأَنَّهُ: (جحدُ ما جاء به الرسولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، أو جحدُ بعضِهِ)...

زاعماً -كالعادة!- أَنِّي بَثَرْتُ -كالعادة!!- كلامَهُ الآخرَ الذي فيه؛ أَن: (المرتدُّ هو الذي كفرَ بعد إسلامِهِ؛ بقول، أو فعل، أو اعتقاد!!)

قلت:

لو كَانَ هذا الرجلُ (!) يعقلُ: لَمَّا كَتَبَ، وَلَمَّا انتقدَ؛ ذَلِكُمْ أَنَّ (الجحدَ) نوعٌ مِن (أنواع الكفر)؛ لَكُنْهُ شامِلٌ -كما يقولُ الشيخ السَّعْدِي- لبقيةِ أنواعِهِ؛ لا أَنَّهُ ينفيها، ويُطلِّها...

بينما يتعلَّقُ (القولُ، أو الفعلُ، أو الاعتقادُ)^(٢) بـ(أسبابِ الكفر)؛ التي لا تخرُجُ -بمجموعها المفصَّل- عن تِلْكَمِ (الأنواع)...

وكلامُ شَيْخِ الإسلامِ ابنِ تيمِّيَّة -في «مجموع الفتاوى» (٩٨/٢٠)-
-حول تركِ الصَّلَاة- كَفِيلٌ بكشفِ غموضِ هذا المعنى -لمَن لم يُدرِ كَه!-؛ حيثُ

(١) وقد بَيَّنْتُ في حاشيتي على «التحذير» -في الموضعِ المتقدِّم- نَفْسِيهِ- أَنَّهُ هذا: «لا يُنَافِي عَدَّ أَقسامِ الكفرِ سِتَّةً...».

ثم زِدْتُ ذَلِكَ -إيضاحاً، وبياناً، وشرحاً- في «الأجوبة الثلاثمة» (ص ١٣-١٥) -بما أعرض عنه (المُسَوَّدُ) بتاتاً -لأمانتيهِ وديانتيهِ-!!!!

(٢) وإضافةً (الثَلَاثُ) -هنا- غيرَ مناسبةٍ، لموائمتها (أنواعِ) الكفرِ، لا (أسبابَهُ).

وانظر كتابي «التَّبصيرُ بقواعدِ التكفير» (ص ٦٤).

قال -رحمَهُ اللهُ-:

«وَمَنْ أَطْلَقَ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ: (لا يكفرُ إلَّا مَنْ يجحدُ وجوبها): فيكون الجحدُ -عنده- متناولاً للتكذيب بالإيجاب، ومتناولاً للامتناع عند الإقرار (والالتزام).

وإلّا؛ فمتى لم يُقرَّ (ويلتزم) فِعْلُهَا: قُتِلَ، وكُفِّرَ -بالاتفاق-».

فأين التناقض؟!

وأين البت؟!

وأين التحريف؟!

أم أنّ هذا -كلُّهُ- مركوزٌ في عقل مُدْعِيهِ، ومغروّزٌ في قلب مُفْتَرِيهِ؟!

اللَّهُمَّ رَحِمَتَكَ بَنَّا... وَسَخَطُكَ عَلَى الْخَائِرِ عَلَيْنَا...

ويؤيّدُ هذا -كلُّهُ- ولِلَّهِ الْحَمْدُ- أنّي نقلتُ كلمةً أخرى للعلامة السّعدي -بالمعنى نفسه- تامّةً -بفرعيها: المتعلّقين بـ(أنواع) الكفر، و(أسبابه)، وذلك في «صبيحة نذير» (ص ٤٩ - سنة ١٤١٧هـ!!!!)، بما نصّه:

«قال علامة نَجْدٍ في زمانِهِ الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السّعدي -رحمَهُ اللهُ- في كتابِهِ «منهج السالّكين وتوضيح الفقهِ في الدين» (ص ١١٢) في (باب حُكْمِ الْمُرتدِّ):

«والمُرتدُّ: هو مَنْ خَرَجَ عن دين الإسلام إلى الكفر؛ بفعلٍ، أو قولٍ، أو اعتقادٍ، أو شكٍّ.

وقد ذكر العلماء -رحمَهُمُ اللهُ- تفاصيلَ ما يخرجُ به العبدُ من الإسلام، وترجعُ -كلُّهَا- إلى جحدٍ ما جاء بِهِ الرسولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، أو جحدٍ بعضِيهِ».

قلت: وهو كلامٌ يأنفُ مع سابقه -عند التأمل- ولا يختلف؛ لأنَّ قاعدةَ التَّكفيرِ في أولئك -وغيرهم- مِمَّنْ وَقَعُوا في شيءٍ مِنْ نواقضِ الإسلامِ مَبْنِيَّةٌ على إقامةِ الحُجَّةِ.

وعليه؛ فَإِنَّ الذي يُكْفَرُ هو: «مَنْ كَفَرَ بِإِجْمَاعِ المسلمين؛ وهو الذي قامت عليه الحُجَّةُ، ولا يَكْفُرُ مَنْ لَمْ تَقُمْ عليه الحُجَّةُ»^(١) اهـ.

وأقول -الآن-:

فأين حَقِّي -وللَّهِ الحمد- مِنْ باطلِهِ؟!

اللَّهُ أَكْبَرُ!!

٧- ما بُنِيَ على فاسدٍ: فهو فاسدٌ:

ثم قَالَ (ص ٢٩) -وكانَني أراه وقد التمعت عيناؤه! وتسارَعَ نبضُ قلبه -بلا حياة!-: مُتَمَمًا نَقْدَهُ (!) السابق، مستمراً زرعُهُ، حاصِداً (جهدةً)-:

«لو لم يكن في كتابِ الحليِّ إلَّا هذه^(٢): لكانت كافيةً في بيانِ عقيدَتِهِ -في هذه المسألة-، وأَنَّهُ يَحْضُرُ الكُفْرَ في الجُحودِ والتَّكْذِيبِ -حسب-»!

وأنا أقول:

ولو لم يكن في كتابِ (المُسَوِّدِ) -هذا!- إلَّا هذه؛ للدلالةِ على جهلِهِ، وتسرُّعِهِ، وتسقُّطِهِ: لكفت كلُّ منصفٍ، وكَسَفَتْ كُلُّ متعسِّفٍ!!

... وما بُنِيَ على فاسدٍ: فهو فاسدٌ؛ إلَّا عندَ ذي الرأيِ الكاسدِ؛ مِنْ حاقِدٍ،

(١) «عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية» (ص ٢٠٨) لفضيلة الشيخ صالح

العُبود -وَفَقَّهَ اللَّهُ-.

(٢) أي: كلام السَّعْدِيِّ، وما ادَّعاهُ عليّ -فيه-!

وجاهلٍ، وحاسد...

فَغِظْنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْغَيْظُ مِنْهُمْ قُلُوبَنَا وَأَكْبَادًا لَهُمْ وَرَيْنَا

... فَاللَّهُمَّ اشْفِهِمْ، واهْدِهِمْ، وسَدِّدْهُمْ...

أَوْ اقْصِمِهِمْ - يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ - ...

آمين...

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَازِرٌ صَادِقٌ﴾...

﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾..

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾..

٨- بين كتابين:

ثُمَّ رَجَعَ - أُخْرَى - (ص ٢٩) ليربط بين كتاب «إحكام التقرير»، وكتابي
«التحذير»!!

وقد بينتُ فوارقَ ذلك - كله - قبلُ - على وجه التمام، بما لا يحتاجُ إلى مزيدٍ
كلام...

... والسلام.

فإنَّ عَيِيَ عن فهم دقائق القول؛ فليَتَّهِمْ عقلَهُ، و... قلبَهُ...

ولا يُغَالِطُ نفسه؛ فيغلطَ - بها، مرَّةً، ثم مرَّةً...

٩- بيان، وتبيان:

وتبلغُ مغالطاتُهُ أوجَهَا، ودُنُوبُهَا - ودنَاءَتُهَا! - مَعَا! - عندما يتساءلُ (ص ٢٩ -

٣٠) - مستفسِرًا (!) بمكرٍ ودهاءٍ! - حول قولِي: «موافقٌ ما عليه علماءُ الإسلام،

والأئمة الأعلام؛ فيقولُ (!!):

«فَمَنْ المقصودُ بهؤلاء؟!»

أهم الذين نقل عنهم في «إحكام التقرير»: الفخر الرازي والغزالي؟

أم علماء أهل السنة؟

فالكلامُ مجملٌ يحتاجُ إلى بيانٍ!!!!

أقولُ -بدايةً-:

أجيبُك على البديهة، وبعبارة سريعة نزيهة:

بل هم علماء أهل السنة؛ الذي ذكرتهم، وأذكرهم، وأذكر بهم، وأذكرُ
بمعاليمهم ومآثرهم...

جمالُ ذي الأرض كانوا في الحياة وهم بعد الممات جمالُ الكتب والسَّيرِ

... ثم إنِّي أقولُ -خِلَافاً لما اختطتُهُ-:

الجوابُ (على) هذا الهذَرِ مِن أربعة وجوه:

الأول: لو كانَ (الرازي) و(الغزالي) مِنْ عُلَمَائِي: لَمَّا نَقَضْتُ أَوْلَهُمَا بتحطيمِ
(قانونيه الكُلِّيِّ)^(١) الذي بنى عليه «تأسيسُهُ» -بتقديسيهِ!-....

وَلَمَّا نَقَضْتُ -كذلك- ثانيَهُمَا بكشفِ إعياءِ «إحيائِهِ»^(٢)، وكشفِ وَهْنِهِ
ووهائِهِ...

(١) كما في كتابي «العقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون» (ص ٧٧-١٧٠ - سنة ١٤١٣هـ).

(٢) كما في كتابي -المفرد- في ذلك: «إحياء علوم الدين في ميزان العلماء والمؤرخين» -المطبوع قبل أكثر من عشر سنوات-.

وهذا كله -والحمدُ للذي الجلال- قبلَ سنواتٍ وسنواتٍ؛ ولستُ أدري (!) ماذا كان (حال!!) (المُسوّد) يومها! وأين حَلَّتْ رِكاثُها!!

الوجه الثاني: أنَّ النقلَ عن المخالفِ -فيما لم يُخالِفْ- أو ذِكرَهُ، والتعريفُ به- سبيلٌ مطروقٌ عند أهل العلم؛ كمثُلُ صنيعِ شيخ الإسلام -رحمةُ الله- تعالى- في عددٍ من كتبه؛ عن (أهمّها): «درءُ تعارض العقل والنقل»، و«منهاج السُّنة»؛ -كما في (١/٢٥٨)- منه- على سبيل المثال.

وَمِنْ (آخِرِها): صنيعُ الشيخ بكر أبو زيد -عضو اللجنة الدائمة للإفتاء -سدَّه الله وعافاه- في كتابه «المدارس العالمية» (ص ٢٠-٢٨) -وهو مِنْ أواخرِ كُتبه- حيثُ ذَكَرَ أسماءَ عدَّةٍ تواليفَ، لبعضِ (العلماء) -في موضوعه-؛ فكان منهم:

(يوسف بن إسماعيل)!!

هكذا -مُبهمًا-!!

وهو (النَّبْهاني!) -الخرافي-.

وذكرَ بعدهُ: (أحمد أمين) -العقلاني-.

ثمَّ: (أحمد بن محمد الصديق)^(١) القبوري-..

ثمَّ: محمد محمود الصوّاف -الإخواني^(٢)-.

ثمَّ: عبد الرحمن بن حسن حبّكة -الأشعري-.

(١) وقد أورده على الإبهام -أيضًا- دون ذكرِ نَسَبِهِ!!

وهو (الغماري) -المعروف-.

(٢) ومثله (علي جريشة)!

ثُمَّ: محمد قُطْب -القطبيّ!-.

ثُمَّ: أبا الحسن النَّدَوِي -التَّبليغيّ-...

... وآخرين!!

وكلُّ ذلك دون أدنى تنبيهٍ على انحرافاتِهِم، أو مخالفتِهِم...

وفي كتاباتِ الأستاذ الشيخ ربيع بن هادي -رَدَّ اللَّهُ عنه كيَدَ الأعادي- أشياءٌ من ذلك؛ منها -لا على سبيل التَّعْيِيقِ-:

ما في كتابِهِ -حفظه المولى- «أضواء إسلامية على عقيدة سيد قُطْب، وفكره»؛ فقد:

- ذَكَرَ في (ص ١٠٢-١٠٣) -منه-: بعضَ مَنْ استنكر طريقةَ سيد قطب في التَّكْفِيرِ؛ فعَدَّ (منهم): أبا الحسن النَّدَوِي، وحسن الهَضَيِّي، ويوسف القرضاوي.

- وفي (ص ١٥٢-١٥٣): ذَكَرَ إمامَ الحرمين، و(الغزالي).

- وفي (ص ٢٠٤): ذَكَرَ القاضي عبد الوهَّاب، وأبي حامد الإسفَرَايِينِي، والقاضي أبي الطَّيِّب الطبري، وأبي إسحاق الإسفَرَايِينِي.

- وفي كتابِهِ «الحَدَّ الفاصل بين الحقِّ والباطل» (ص ٢٢): ذَكَرَ القرضاوي، والنَّدَوِي، والهَضَيِّي، ثُمَّ: علي جريشة، وفريد عبد الخالق.

... وهكذا في مواضعٍ أُخر، ومؤلفاتٍ -أخرى-.

ولقد قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -رحمَهُ اللَّهُ- في مثلِ هذا المعنى -حول الاستدلالِ بـكلامِ بعضِ المخالفين- مؤصَّلاً -في «مجموع الفتاوى» (١٠١/٥) - «الفتوى الحموية»:

«.. وليس كلُّ مَنْ ذَكَرنا شيئاً من قولِهِ -مِن المتكلمين- وغيرِهِم؛ نقولُ

بجميع ما يقوله في هذا الباب - وغيره -، والحق يُقبل من كلِّ مَنْ تكلم به.
 وكان معاذُ بن جبل يقول في كلامه - المشهور عنه - الذي رواه أبو داود في
 «سننه»^(١): «اقبلوا الحقَّ من كلِّ مَنْ جاء به - وإن كان كافراً - أو قال: فاجراً -،
 واحذروا زينةَ الحكيم.

قالوا: كيف نعلم أنَّ الكافر يقول كلمةَ الحقِّ؟
 قال: إنَّ على الحقِّ نوراً». **أقول:**

وكلامُ شيخ الإسلام - هذا - لا بُدُّ له من أربعةِ شروط^(٢) - واللَّه أعلمُ -:
 الأول: أن تكونَ مصلحةُ ذكر (هؤلاء) - أو النقل عنهم - أرجحَ من
 إهمالهم، وعدم الاحتفاءِ بمقالاتهم.
 الثاني: أن يكونَ الناقلُ مُمَيَّزاً، خبيراً بالصالح من أقوالهم؛ خشيةَ الزَّلَلِ
 بزللهم.

الثالث: أن لا يكونَ النقلُ عنهم على سبيلِ الإكثار - فضلاً عن التَّكثُّر -؛
 بحيثُ يتوهَّم - به - صلاحُهم، ويظنَّ بهم - فيه - غيرُ ما هم عليه.
 الرابع: أن يكونَ النقلُ عنهم ممَّا تمسُّ الحاجةُ إليه؛ بحيثُ لا تجدُ - أو تكادُ! -
 من أقوالِ الموثوقِ بهم ما يسدُّ هذه الحاجةَ.

فإنَّ وُجِدَ: فلا، ولا كرامة!

ولقد كتبتُ (شيثاً) من هذا المعنى في مقدِّمتي الجديدة على الطَّبعةِ الثالثةِ من

(١) (برقم: ٤٦١)، وصحَّحه شيخنا الإمامُ في «صحيح سنن أبي داود» (١٢١/٣).

(٢) وسيأتي - قريباً - ضابطانِ آخرانِ مُهمَّانِ؛ فانظرهما.

كتابي «فقه الواقع»^(١) بين النظرية والتطبيق» (٥-٦)، فقلتُ -مُتِينًا شَيْئًا مِنْ طَرِيقَتِي فِي الْكِتَابِ-:

«أَنَّ بَعْضَ النُّقُولِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي نَقَلْتُهَا عَنْ بَعْضِ الْمُنْحَرِفِينَ فِي الْمَنْهَجِ -أَوْ الْمَغْمُوزِ بِهِمْ فِي الْعَقِيدَةِ- إِنَّمَا نَقَلْتُهَا لِأَحَدٍ سَبَّيْنِ -أَوْ لَهَمَا مَعًا-:

أ - إقامة الحجّة على مُعْظَمِي هَؤُلَاءِ؛ بِمَا يَكْشِفُ عَنْ حَقِيقَةِ مَخَالَفَتِهِمْ -حَتَّى لِمُعْظَمِيهِمْ-!!

ب - كَشَفُ تَنَاقُضِ هَؤُلَاءِ -الْمَنْقُولِ عَنْهُمْ- حَتَّى مَعَ أَنْفُسِهِمْ؛ بِمَا خَالَفُوا -فِيهِ- كِتَابَ رَبِّهِمْ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-^(٢).

الوجه الثالث: أَنِّي عَلَقْتُ عَلَى عَدَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُنْحَرِفِينَ -وَأَشْبَاهِهِمْ!- عِنْدَ النُّقْلِ عَنْهُمْ -فِي عَدَدٍ مِنْ كِتَابِي:

(١) وَلَقَدْ أَتَيْتُ عَلَى كِتَابِي هَذَا -جِدًّا- عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ: الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ وَنَقَلْتُ كَلَامَهُ فِي «الرَّدِّ الْبَرَهَانِيِّ» (ص ٧).

(تَبْيِيهِ): ذَكَرَ بَعْضُ (النَّاسِ) -فِي الْإِنْتَرَنْتِ!- أَنَّ الشَّيْخَ الْعَلَامَةَ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ النُّجَيْمِيَّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- ذَكَرَ لَهُ كِتَابِي هَذَا، فَقَالَ: «هَذَا فَهْمُ الْقَوَاقِعِ»!!! -وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحَّةِ النُّقْلِ!-

قلتُ: يَبْدُو لِي أَنَّ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ -حَفِظَهُ الْمَوْلَى- حَسِبَ أَنَّ كِتَابِي هَذَا -مِنْ أَسْمَاءِ!- يُؤَيِّدُ طَرِيقَةَ الْحَزْبِيِّينَ -وَالْقَطِيبِيِّينَ وَالسُّرُورِيِّينَ- فِي فَهْمِ (فَقْهِ الْوَاقِعِ) -السِّيَاسِيِّ!- وَتَطْبِيقِهِ!

وَلَيْسَ الْحَالُ -بِحَمْدِ اللَّهِ- كَذَلِكَ؛ بَلْ هُوَ تَأْصِيلٌ عِلْمِيٌّ مُنْضِيطٌ فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ رَدَدْتُ فِيهِ طَرِيقَةَ أَوْلَثِكَ، وَنَقَضْتُهَا.

ثُمَّ تَبَيَّنَتْ مِنْ ذَلِكَ -عَنْ طَرِيقِ بَعْضِ تَلَامِذَةِ الشَّيْخِ النُّجَيْمِيِّ- حَفِظَهُ اللَّهُ-؛ فَسَالَهُ، فَاجَابَ -جَزَاءَ اللَّهِ خَيْرًا- بِنَحْوِ مَا التَّمَسَّكُ لَهُ مِنْ غُلَرٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(٢) وَهَذَانِ ضَابِطَانِ عِلْمِيَّانِ، يُضَافَانِ إِلَى الشُّرُوطِ الْأَرْبَعَةِ -أَتَقَى الذِّكْرَ- وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ بَابٍ آخَرَ-.

١- «دلائل التحقيق لإبطال قصة الغرائيق» (ص ١٦٨) - لما نقلتُ عن القاضي ابن العربي، ومحمد عبده - وغيرهما، - علقتُ قائلاً:
 «ولنا على بعضهم ملاحظات علمية أو عقيدية في أفكارهم أو اتجاهاتهم -بعمامة-، ولكن ما نقلتُهُ عنهم -هنا- خالٍ من ذلك».
 وكررتُ هذا المعنى -بنحوه- (ص ٢٢٣).
 وأشرتُ -كذلك- إلى (بعض) ما عند أمثال هؤلاء في رسالي «عودة إلى السنة» (ص ٩٠ و ١٠٣).

فليس يغيبُ عني -بحمدِ الله- أحوالُ (هؤلاء)، ولزومُ كشفها، وبيانها.
 نعم؛ قد يحصلُ مني -كغيري!- فوْت، أو عدمُ استحضار -في مقامٍ ما-: فلا يُقَضُّ الأصلُ التامُ بمثلِ هذا الإبهام، الذي يُصدَّرُ كأشدَّ اتهامٍ^(١)!!
 نعم؛ الأصلُ: الحرصُ، والتنبيه، والانتباه...
 والواجبُ: البيانُ؛ حرصاً على نفي كُلِّ الاشتباه..
 الوجهُ الرابعُ:

غلمائي وأمتي هم الذين قدّمتُ ذكْرَهم (ص ٤١٥)؛ وأكرّهم -الآن-

(١) وبه تُعرفُ حالُ (بعض) الفلّاةِ المتعنّتين؛ الذين كتبوا -في الإنزوت- طاعين(١) في؛ بسببِ ذكري بعض هؤلاء المنحرفين، أو النقل عنهم... ولو تأملوا هذه الدقائق العلمية: لما وقعوا بتلكم الأباطيل النفسية!!!

وعليه؛ فلننْ وَصَفْنَا (هؤلاء!) -بغيرِ حقٍّ- بسببِ ذلك -بـ(السميع)، و(السميع)- وهم به مُبطلون-؛ فإننا واصفوهم -بـحقٍّ- ونحن له موافقون -بـ(الفلو)، و(النتطع)؛ ورسولنا -صلّى الله عليه وسلّم- يقول: «هلك المنتطعون»!!
 ... فليُعُدوا إلى رُشدِهِم، وليُتَوَبُّوا إلى رَبِّهِم.

نقلًا عن كتابي «التعريف والتنبئة...» (ص ٢٤)، -عند ذكري (أئمة العلم الربانيين الثقات- قديمًا وحديثًا)- إضافةً إلى أستاذنا الكبير-رحمه الله-؛ لَمَّا قلتُ:

«كشّخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه الإمام ابن القيم، والإمام محمد بن الوهاب -وأبنائهم، وخفدتيه-، وسماحة المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وسماحة أستاذنا الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز، وفضيلة أستاذنا العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين...»

وَمَنْ سَارَ عَلَى سَبِيلِهِمْ، وَاقْتَفَى سُلُوكَهُمْ، وَاتَّبَعَ مِنْهَجَهُمْ وَطَرِيقَتَهُمْ.

وَهُم الْقَوْمُ لَا يَشْقَى مُتَّبِعُهُمْ، وَلَا الْآخِذُ بِقَوْلِهِمْ...».

وَأَقُولُ -أخيرًا-:

ذَعَكَ -يا ابن سالم- مِنْ هَذِهِ الْمَغَالِطَاتِ الْمَغْلُوطَةِ، وَالْأَغَالِطِ غَيْرِ الْمَضْبُوطَةِ، وَإِيَّاكَ -قُمْ إِيَّاكَ- مِنْ الْاسْتِمْرَارِ فِي الظُّلْمِ، وَالتَّقَوُّلِ، وَالْجَرَآءِ عَلَى الْبَاطِلِ... فَكُلُّهَا ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ؛ إِنْ نَجَوْتُ مِنْ تَبَعَاتِهَا فِي الدُّنْيَا (!): فَلَنْ تَنْجُو مِنْهَا فِي الْآخِرَةِ.. إِلَّا بِتَوْبَةٍ تُقِيمُهَا، أَوْ عَفْوٍ تَسْتَحِقُّهُ^(١)!!

وَعَلَيْهِ؛ فَالْكَلَامُ مُبَيَّنٌ -ولله الحمد-.

وَلَوْ وَقَعَ فِي بَعْضِهِ (شيء) مِنْ (الإجمال): فَإِنَّهُ مُنْدَفِعٌ -على وجه السرعة- بِمَا يُقَابِلُهُ -مِمَّا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ- مِنْ وَاضِحِ (البيان)، وَصَرِيحِ (التبيان)...»

(١) معذرةٌ على هذه الإطالة (!) التي خالفتُ فيها شُرْطِي -الأخير-! مِنْ الْإِخْتِصَارِ، وَعَدَمِ التَّطْوِيلِ...

وَلَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ مَعَهُمْ، وَيَقَعُ -بِسَبَبِهِ- كِبَرُ تَلَبُّسِي: لَمَّا فَعَلْتُ... وَلَعَلَّ فِيهِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- عِبْرَةٌ وَعِظَةٌ...

لكنّها النفسانيّاتُ التي أرهقَها البلاء، وأكلتها اللأواء... وهي تحسّب أنها من
الحسنين صنعا...
والله مولانا...

١٠- (جنس العمل، و(آحاده) :

ثمّ تكلم (المُسَوِّد) (ص ٣٠) حول ما يُسمّى بـ(آحاد العمل)، و(جنس العمل)؛ مُشيرًا إلى مخالفة أهل السُنّة للمعتزلة فيما يرونه (شرطًا!) في صحّة الإيمان من (آحاد العمل)، بينما يرى أهل السُنّة ذلك (!) في (جنس العمل)!!
أقول:

وهذا -كله- كلام لا دليل عليه -البتّة-، ولا حُجّة تؤيِّدُه -بالمرّة-.
وما تُوهّم من كلام شيخ الإسلام -فيه-: فَفَهَّمُ باطل، وَوَهَّمُ شنيع عاطل.
ولقد كتب الأخ أبو مالك الرفاعي -هنا- في «ردّه» -قائلًا-:
«هذه هي البدعة التي امتحنوا بها الناس.
والأمر لله».

فأقول:

نعم؛ والله...

ولقد تقدّم الكلام على (جنس العمل) و(آحاده) -هنا- (ص ١٤-١٧ و ١١٠-١٢٧ و ١٩٤ و ٢٣٨ و ٣٠٤ و ٤١٧-٤٢٣... وغيرها)، وفي «الردّ البرهاني» (ص ١٤٦-١٤٧ و ١٦٣ و ١٨٤) -مورًا-؛ فليُراجَع.

١١- الشهادتان :

ثمّ تكلم (المُسَوِّد) (ص ٣٠-٣١) حول كلمة الإمام محمد بن عبد الوهاب

-رحمهُ اللّهُ- التي نقلتها في «الأجوبة المتلائمة» -وغيرها- أنّه لا يكفّر -رحمهُ اللّهُ- (إلا ما أجمع عليه العلماء كلّهم وهو الشّهادتان) -دون (ترك) الأركان الأربعة-!!

ثمّ بنى (!) على ذلك قوله -عني-:

«.. الحللي لا يرى جنس العمل من لوازم إيمان القلب، بل يكفي عنده الشّهادتان مع اعتقاد القلب»!!

فأقول:

أما كلمة (جنس العمل): فتقدّم الكلام عنها -وحولها- مراراً، وتكراراً...
وأما أنّه تكفي (الشّهادتان) -مع (اعتقاد القلب)-:

فأقول:

نعم؛ تكفي (الشّهادتان)؛ ولكن؛ في ماذا؟!

- هل تكفي في أنّها (تجزئ) عن العمل، وتغني عنه؟!

فهذا كذب، وباطل..

- أم أنّها تُنجي صاحبها -المقتصر عليها- من أيّ عذاب وعقاب؟!

فهذا كذب آخر..

- أم أنّها القدر المتفق عليه -عند أهل العلم- من أهل السنّة- ممّا يمنح صاحبها من الخلود في النار، مع دخوله، وعذابه -كما في أحاديث الشّفاعه، وغيرها-؟!

وهذا هو الصّواب:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمهُ اللّهُ- في «مجموع الفتاوى» (٣٠٢/٧)

- بما يلتقي كلمة الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله عليه - تماماً -
-جداً-:

«وقد اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين: فهو كافر».

وأما الأعمال الأربعة: فاختلفوا في تكفير تاركها...».

وكان من قوله - رحمه الله - قوله:

«وأما هذه المباني؛ ففي تكفير (تاركها) نزاع مشهور، وعن أحمد - في ذلك -

نزاع...»

ثم ذكر خمس روايات عن الإمام أحمد في ذلك - آخرها -:

«لا يكفر بترك شيءٍ منهن».

ثم قال - رحمه الله -:

«وهذه أقوالٌ معروفةٌ للسلف».

فما الجواب (على) هذا الهدى، والصواب؟!!

- إذا رجعت إلى التفريق بين (جنس العمل) و(آحاده):

فهي بدعةٌ كبرى، لم يسبق (سفر الحوالي) إليها، ولا دليل له عليها...

وكلُّ من أتى - بعدة! - قلَّدهُ فيها!! وللأسف!!!

- وإذا حكمتَ بهواك - وحكمتَه - راكباً رأسك! -: فأتهم (السلف)

- هؤلاء - بقرية الإرجاء!!

- وإذا عُدت إلى الحق، وفئت إلى الصواب: فتب إلى ربك العلي الوهاب؛

مُصلِحاً ما أفسدت، ومُصححاً لما أسأت...

قبل أن ينالك منه - سبحانه - إن لم ترجع - شديد العقاب...

١٢- نقضُ الشَّهادتين؛

ثُمَّ حَمَلَ (ص ٣١) -بَل حَمَلْ!- كلامَ الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب -رَحْمَةُ اللَّهِ- على ما يَبْغِي، زاعماً أنَّ مُرَادَهُ -رَحْمَةُ اللَّهِ-: «أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا مَنْ نَقَضَ الشَّهادتين، سواءَ كَانَ ذَلِكَ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ»^(١)!!! مَخْطِئاً (!) شرحي لها بـ: «لَا نَكْفُرُ إِلَّا مَنْ (تَرَكَ) الشَّهادتين، ولم يأتِ بهما...»-على فهمِهِ-هو-^(٢)!

(١) وما نقلَهُ -مِمَّا يَحْسِبُهُ حُجَّةً لَهُ!- مِنْ كتابِ الشيخ عَمَد -رَحْمَةُ اللَّهِ- «كُشِفَ الشَّبهات»: فُهِرَ -وَلِلَّهِ الْحَدُّ- حُجَّةٌ عَلَيْهِ؛ وَقَدْ كُشِفَتْ مَا فِيهِ، وَبَيَّنْتُ اتِّلَافَهُ مَعَ مَقَالَاتِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ -الْأُخْرَى- فِي حَاشِيَةِ طَوِيلَةٍ -لِي- فِي كِتَابِي «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ» (ص ١١٨-١١٩)؛ فَلتَنْظُرْ.

وَحَتَّى لَا أُخْلِي الْمَقَامَ مِنْ فَائِدَةٍ -زَائِدَةٍ- أَنْقُلُ وَجْهًا وَاحِدًا مِنْ كَلَامِي -هُنَاكَ-؛ وَهُوَ: قَوْلُهُ -رَحْمَةُ اللَّهِ- (ص ٨٤ -«كُشِفَ الشَّبهات» بِشَرْحِ سَمَاحَةٍ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ): «فَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ أَعْظَمُ فَرِيضَةٍ جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ؛ فَكَيْفَ إِذَا جَعَدَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ: كَفَرًا؛ وَلَوْ عَمِلَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؟ وَإِذَا جَعَدَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ دِينُ الرَّسُولِ كُلِّهِمْ: لَا يَكْفُرُ؟! سَبَّحَانَ اللَّهِ! مَا أَعْجَبَ هَذَا الْجَهْلُ!».

فَفَرَّقَ -رَحْمَةُ اللَّهِ- بَيْنَ (التَّوْحِيدِ)، وَ(أَعْمَالِ الْإِيمَانِ) كـ(الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ)...

فَضْلًا عَنْ رَبِّطِهِ التَّكْفِيرَ بِهَا بِ(الْجُحُودِ)! -مِمَّا يَنْتَاجُ إِلَى تَوْضِيحٍ؛ خَشْيَةِ الْإِدْعَاءِ عَلَيْهِ -رَحْمَةُ اللَّهِ- بِالْحَصْرِ، وَغَوْرِهِ!!- فَتَأَمَّلْ...

وَكُلُّ هَذَا ظَاهِرٌ -بِحَمْدِ اللَّهِ-.

(٢) وَالْفَهْمُ (الصَّحِيحُ) يَقْتَضِي تَقْيِيدَ هَذَا بِ(التَّوَكُّلِ) -حَسْبُ-.

أَمَّا (الْفِعْلُ): فَالْتَوَاقُضُ بِهِ مَعْلُومَةٌ، وَمَشْهُورَةٌ...

وَنَوَاقِضُ الْإِسْلَامِ -الْعَشْرَةُ- مِنْ أَوْضَحَ ذَلِكَ، وَأَبْيَنُهُ؛ وَإِنْ كَانَتْ أَشْهَرَهَا، وَلَيْسَتْ حَصْرًا لَهَا... فَتَنْبِّه.

وهذا -منه- جَهْلٌ عظيمٌ؛ فَإِنْ لم يكنْ لك عقلٌ -أي هذا الرجل-؛ أفليس
للآخرين (!) عقول؟!

ولماذا هذا الاستخفاف -بهذا الإسفاف-؟!

فكلامُ الشيخ الإمام -رحمَهُ اللّهُ- باللغة العربيّة.. لا العبريّة!

والفاظُهُ في دلالات مُراداته واضحةٌ جليّة!!

ليست غامضةً ولا خفية!!!

يقول: «تركّها»، «بتركها»، «التارك لها»!!

... فالكلامُ عنه، وعليه... لا غَيْر! فمن أين لك -وأني!- إقحامُ (الفعلِ =

فَعَل = يفعل)؟!

فأفهم...

ماذا تريدُ أكثرَ من هذا -يا هذا-؟!

اتَّقِ اللّهُ -يا رجل- إِنْ كُنْتَ سويّاً!

ويدلُّ على هذا المعنى -الحقّ- كلامُ الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن

حسن آل الشيخ في كتابه: «مصباح الظلام في الردِّ على مُتَّقِصِي شيخ الإسلام»^(١)

(ص ٣٩٤) في «أنَّهُ: لا اعتبارَ (بالأعمال) إذا عُدِمَ (التَّوْحِيدُ)؛ الذي هو مدلولُ

شهادة (أَنْ لا إلهَ إلاَّ اللّهُ)، وأنَّ رجحانَ الموازين لا يحصلُ إلاَّ بتحقيقِ التَّوْحِيدِ،

والصدقِ والإخلاصِ في هذه الشَّهادَةِ، وأنَّ المُشْرَكَ لا يُقامُ له وزنٌ».

ومثله -أيضاً- كلامُهُ -رحمَهُ اللّهُ- في الكتابِ نفسِهِ (ص ٣٥٥) -عن الشيخ

(١) وقد طُبِعَ باسم: «... في الردِّ على مَنْ كذب على الشيخ الإمام»!

والصوابُ ما أثبتُ -كما في كتاب «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٩٦/٥).

الإمام- لما ذَكَرَ «ما يُقاتلُ عليه مِنَ الشَّرَائِعِ، وما يُقتلُ به الفردُ المعينُ»، قال: «.. وذكرَ شيئاً ممَّا يكفِّرُ به.

وذكرَ الخلافَ في تكفيرِ مَنْ (ترك) أحدَ (المباني).

وأما مَنْ (ترك) (التوحيدَ) -الذي دَلَّتْ عليه الشَّهادَةُ (أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ): فقد (اتَّفَقَ العلماءُ على كُفْرِهِ)، ووجوبِ قَتْلِهِ -إِنْ أَصْرَ وعانَدَ-.

ففرَّقَ بين تركِ (المباني) -التي هي (الأركانُ الأربعةُ)-، وبين تركِ (التوحيدِ) -الذي هو رُكْنُهَا الأعظمُ-؛ كلُّ ذلك من حيثِ النِّقْضِ بـ(التركِ)، لا (الفعلِ)...

وعليه؛ فإنَّ كلامَ الشيخِ محمد -رحمَةُ اللَّهِ عليه- متوجِّهٌ إلى ما ينقضُ الإسلامَ من «التُّروكِ»، لا ما ينقضُهُ من «الأفعالِ»^(١)...

(١) وهذا مُبطلٌ لتلبيسه (ص ٣٢) بقوله -نافيةً إلى-: «.. لا كما يظنُّ الحلبيُّ أنه لا يكفرُ إلاَّ مَنْ تركَ الشَّهادتين، ولم ينطق بهما!!

نَعَمْ؛ مِنْ حيثِ التَّكْفِيرِ بـ(التركِ)، لا مِنْ حيثِ التَّكْفِيرِ بـ(الفعلِ)؛ فتأوَّلَ. ولا تتأوَّل!!
أما النِّقْضُ بـ(الفعلِ): فبابٌ آخرٌ له ضوابطُهُ وشروطُهُ، وتُنقِضُ به الشَّهادتان -أيضاً-...
ونحنُ -والحمدُ لِلَّهِ- قائلونَ -مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ-:

فكما أنَّ (الإيمانَ: قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ)؛ فإنَّ (الكُفْرَ: قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ)؛ كُلُّ منها ناقضٌ بمجرِّده...

لا كما افترأَ علينا (المُسَوِّدُ) (ص ٣٢) مِنْ عَكْسِ ذَلِكَ...
واللَّهُ حَسْبُهُ.

وأما: كيف يكفرُ؟!

فالجوابُ ما قالَهُ الشيخُ عَبْدُ اللطيفِ بن عبد الرحمن آل الشيخ في «المصباح» (ص ١١٨):
«ونكفِّرُهُ بعدَ التعرُّيفِ؛ إذا عرَّفناه وأنكر... فإنَّ العلماءَ -رحمَهُمُ اللَّهُ- تعالى- ذكروا أنَّ (المرتدَّ) يُستتاب، ويُعرَفُ؛ فإنَّ أَصْرَ وأنكَرَ: يكفِّرُ بذلك...».

وهو جدّ واضح...

ولكن؛ ما حيلتنا مع مَنْ لا يدري..

و(قد) لا يدري أنّه لا يدري!!!

١٣- أعمال الجوارح، و(جنس) العمل؛

ثُمَّ تكلّم (ص ٣٢-٣٣) حول كلمة للشيخ عبد اللطيف فيها قوله:
«والخلاف في أعمال الجوارح، هل يكفر أو لا يكفر؛ واقع بين أهل السنة...».

ثُمَّ اغَارَ (المُسَوَّد) -عائلة الله بعدله- على هذا الكلام؛ مُسلطاً عليه سيف
تأويله، وسهم تعطيله... مُدّعياً أن مقصوده (١) متعلّق بـ(ترك أحد أركان
الإسلام)!! ثُمَّ قَالَ:

«فالكلام كلّ ليس فيه ذكرُ جنس العمل»!!

أقول: نَعَمْ؛ لأنّ هذا المصطلح -على معناكم الذي تراوحو فيه!- ليس له
أصلٌ عند أهل العلم المُعتبرين...

ثُمَّ؛ ألا ترى ما ذكره الشيخ عبد اللطيف^(١) -رحمه الله- من (القول الثاني)

= وانظر ما تقدّم في حاشية (ص ١١٩).

(١) أمّا استفارّه (ص ٣٣) عن سبب (تركي!) لكلام ابن القيم، مع أنّ الشيخ عبد
اللطيف ناقلٌ عنه؟!

فالجواب واضح؛ لأنّ الشيخ عبد اللطيف صاغ كلام ابن القيم بفهمه الصحيح، وعقله
الرجيح -بحيث غدا ابن وأوضح-؛ لا كغيره من غايّره، وغيره!

«فليست العبارة بالنقول، وإنما الشأن بالفهم، فالنقل صحيح، ولكنّ الفهم سيّئ»!!

كما قال (المُسَوَّد) -نفسه- في (ص ٣٥) -بغير الحق-، وهو منعكسٌ عليه، راجعٌ إليه -

=

بكلّ حق-!

- من أقوال أهل السنّة - الذي فيه: «أنّه لا يكفر إلّا من جحدّها»!!؟

فعلى ماذا تحمله - عفوًا: تحرفه! - ١٩

ثم؛ هل (تَقْبَلُ) أن يكون التارك لـ (الأركان الأربعة) فاسقًا غير كافر؛ لكونه أتى بغيرها (!) من (الأعمال = العمل) - مِمَّا دونها! -؛ مُحَقِّقًا (جنس العمل)!!؟
أم ألك ستناقض - من جديد! -، ثم تخرج - علينا! - باستثناءات، واستثناءات؟! تحمل - فيها - مغالطات، وجهالات!!

١٤- حذفًا وبترًا - بالعكس! -؛

ثم ادّعى عليّ (ص ٣٣) أنّي لم أكمل النقل عن الشيخ عبد اللطيف - قائلًا: - «بل أخذ ما يظنّه يوافق مذهبه المردّي، وترك ما يبيّن المذهب الحقّ...»!
ثم نقل كلامه - المشار إليه - في أن (الكفر كفران...)، وبيان ما يضادّ الإيمان من (الكفر...) إلخ.
قلت:

وهو بهذا الاتّهام مُبطل؛ وذلك من جهتين:

الأولى: أنّي نقلت - وأقررت - هذا الكلام في غير واحدٍ من كتبي؛ مثل (التعريف والتنبّه) (ص ١٠٠)، و«حكم تارك الصلاة» (ص ٦٢) - لشيخنا -...

وفي هذا - كلّ - بيان نوعي (كفر العمل) - بجلاء، ووضوح -.

فهل يفعل هذا من (يتعمّد) التحريف، ويقصد (البتر) والتزييف!!؟

الثانية: أنّه هو - الذي (حذف)، و(بتر) - حقيقةً، وواقعًا - تمام كلام الشيخ

= والصورة مكشوفة...

عبد اللطيف؛ المتعلق^(١) بمسألتَي (الحكم)، و(الصلاة)...

كما سيأتي.

١٥- دعوى حصر الكفر بالجهود والتكذيب - أخرى :-

ثُمَّ نَقَلَ (ص ٣٤) -عَنِّي!- ما أوردته من النقول عن بعض العلماء -كابن القيم والذهبي-، حول ما ادَّعى عليّ في مسألة (حصر الكفر بالتكذيب والجهود!!)؛ لأبين موافقتي لهم، وأنّ كلامي ككلامهم، وأنّ ما (قد) أَوَّخَذُ به: يُؤَاخِذُونَ هم به -أيضاً-!!

ثُمَّ بَيَّنْتُ أَنَّ كَلَامَهُمْ -كلّه- ينبغي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْغَالِبِ، لَا عَلَى الْحَصَرِ...
ثُمَّ قَالَ (ص ٣٥) -رأداً:-

«إِنَّ الْإِمَامِينَ ابْنَ الْقَيْمِ، وَالذَّهَبِيَّ: سَلَفِيَّانِ مَعْرُوفَانِ بِسَلَفَتَيْهِمَا، وَنَصَرْتَهُمَا
لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فَإِذَا أَجْمَلًا فِي مَوْضِعٍ؛ فَقَدْ بَيَّنَّا فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى تَفْصِيلَ هَذَا
الْإِجْمَالِ.

أَمَّا الْحَلِيلِيُّ؛ فَلَمْ يُعْرِفْ عَنْهُ إِلَّا نَصْرَتَهُ لِمَذْهَبِ الْإِرْجَاءِ...!! إِلَى آخِرِ مَا
(قاء)..

فأقول:

﴿حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾..

بيني وبينك ربُّ العالمين العليُّ القريب.

(١) مَعَ أَنَّهُ أُرْوَدَ -بعد- نصُّ هذا الكلام -نفسه-! لكنّه أغار (!) عليه بحيلٍ إفسادِهِ،
وجحافل تحريفاتِهِ.

وسياتي بيان ذلك -كلّه- بأدلته.

اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَفْتَرِي عَلَيَّ، وَيَكْذِبُ عَلَيَّ، وَيَقُولُ عَلَيَّ،
وَيُظْلِمُنِي، وَلَا يُؤَدِّي لِي عُسْرَ مِغْشَارِ حَقِّي...
اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَفْتَحْ غَيْبِي -حَمْدًا لَكَ اللَّهُمَّ- إِلَّا عَلَى السُّنَّةِ،
وَعِلْمَانِهَا، وَمَنْهَجِ السَّلَفِ، وَهُدَايَتِهِ...
اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ كُتُبِي -كُلَّهَا-، وَمَجَالِسِي الْعِلْمِيَّةَ -جَمِيعَهَا- مُوجَّهَةٌ إِلَى
نُصْرَةِ السُّنَّةِ، وَتَأْيِيدِ مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ...
... كُلُّ ذَلِكَ دُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنَ الْحَزْبَيْنِ، الْمُنْحَرِفَيْنِ -بِأَصْنَافِهِمْ،
وَأَشْكَالِهِمْ!-

اللَّهُمَّ فَخُذْ لِي ثَأْرِي مِنْهُ، عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ..
اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي مَظْلُومٌ... فَانْتَصِرْ...
... وَلَا أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ؛ فَتَارِيخِي -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ- مَعْرُوفٌ، وَمَنْهَجِي -وَالْمَوْفِقُ
اللَّهُ- مَعْلُومٌ، وَتَقَّةُ أَشْيَاخِي بِي -وَالْفَضْلُ لِلَّهِ- كَبِيرَةٌ..
فَمَاذَا تُضِيرُنِي نَقَتَاتُ أَمْثَالِ هَذَا الْغُرِّ، وَهَمَهْمَاتُهُ، وَكَذِبَاتُهُ، وَافْتِرَاءَاتُهُ؟!
وَوَاللَّهِ؛ لَنْ يَضُرَّ إِلَّا نَفْسَهُ -وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ-، وَاللَّهُ حَسْبِي...
ثُمَّ رَجَعَ (ص ٣٥-٣٦) إِلَى كَلَامِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ فِي (حَدِّ الْكُفْرِ
الْجَامِعِ) يَكْرُرُهُ، وَيُعِيدُ فِيهِ وَيَزِيدُ!!
وَقَدْ بَيَّنَّتْهُ -كُلُّهُ- وَلِلَّهِ الْحَمْدُ؛ -فَلَا أَزِيدُ...-

١٦- ثُمَّ أُخْرَى:

ثُمَّ تَكَلَّمَ (ص ٣٦-٣٧) عَنْ حَصْرِ الْكُفْرِ فِي (الْجُحُودِ وَالتَّكْذِيبِ)
-مَرَّةً عَاشِرَةً!!- نَاقِلًا شَيْئًا مِنْ قَوْلِي: (مَجْتَهِدًا) فِي الْإِصَاقِ الْخَطِئِ بِي، مُسْتَمِرًّا فِي

الإصرار على افتراءه -عليّ!- بكلّ عناد!

وكان من (فعاليه) أنّه اختصرَ (.....) بعضَ قولي الذي يتضمّن نقضَ زعمه، وردّه؛ وذلك لما قلتُ -موضّحاً- ما (قد) يغمضُ من كلامي -مُبيناً-:

«... أن هذا التفصيلَ [في أنواع الكفر] -أيضاً- غالبيٌّ، وليس حصريّاً؛ فقد يطرأ^(١) على بعض المسلمين شكٌّ، أو عنادٌ، أو... أو... -إلى آخر ما قد يخرجون به من ملّة الإسلام-؛ فتأمل».

ثمّ نقلتُ عن الإمام ابن القيم تقسيمه الكفرَ إلى ثلاثة أقسام...
ثمّ تساءلتُ:

«فماذا نقولُ [في هذا التّقسيم]؟! وإلى ماذا يرجعُ؟! وما هو وجهه؟!». ...
وذاك الكلامُ -الأول- كُلُّهُ -مِمّا طواه (المُسوّد)، واختصره (....)،
واذهبَ عينه وأثره!!!

(فماذا نقولُ)؟!

ثمّ تفاصّحَ بالقول -أخرى (ص ٣٦) -قائلاً:-
«إنّ الحليّ لا يريدُ أن يعترفَ بخطئه، وأنّ (اللجنة) أصابتَ في انتقادها إياه،
فيموّه بالكلام... فكونه يصحّ خطأه في هذا الردّ، أو يزيد فيه شيئاً: فهذا لا يعني

(١) وهذا نصُّ (قاطع) -وللّه الحمد- يدفعُ -بالصدّر- ويُبطّلُ- زعمه الأفيك (ص ٣٦)
-إنشاء الردّ عليّ!-: «وكأنّ الشكَّ، أو العناد، أو الإعراض، أو النفاق: لا يطرأ بعد
الإيمان...!!

فمين أجلّ ذا: طواه، وما أدّاه... فأنّا أقولُ: «يطرأ»، وهو ينسبُ إليّ -بعد الحذفِ!
-زوراً، وتزويراً-: «لا يطرأ»!!

أَنَّ (اللجنة) أخطأت في انتقادها إياه...!!

فأقول:

رحمَ الله الإمام ابنَ حَبَّانَ القائل في «صحيحه» (٥/٤٩٨-٤٩٩) «الإحسان»:

«للشافعي - رحمه الله - ثلاثُ كلمات؛ ما تكلمَ بها أحدٌ في الإسلامِ قبله، ولا تفوّهَ بها أحدٌ بعده، إلّا والمأخذُ فيها كان عنه:

إحداها: أنَ الخبرَ إذا صحَّ؛ فهو قائلٌ به، راجعٌ عمّا تقدّمَ من قوله في كتبه.

والثانية: أخبرني محمدُ بنُ المنذر بن سعيد، عن الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، قال: سمعتُ الشافعي يقول: ما ناظرتُ أحداً - قط - فأجبتُ أن يُخطئ.

والثالثة: سمعتُ موسى بن محمد الدَّيْلَمي -بأنطاكية-، يقول: سمعتُ الربيعَ ابنَ سليمان يقول: سمعتُ الشافعي يقول: وَدِدْتُ أَنَّ النَّاسَ تَعَلَّمُوا هَذِهِ الْكُتُبَ، ولم ينسوها إليَّ»^(١).

فأين أنت -ابن سالم- من هذه الدُّرر؟!

ولكن... أعتذر! فما لك ولها؟!

إنّما يُقالُ -لك- ما قاله الإمامُ الشافعي -نفسه- ولكن: على بابٍ آخر! -:

أَلَنْتَرُدُّا بَيْنَ سَارِحَةِ النِّعَمِ أَلَنْظِمُ مُنْشُورَا لِرَاعِيَةِ الْغَنَمِ
وَمَنْ مَنَحَ الْجُهَّالَ عِلْمَا أَضَاعَهُ وَمَنْ مَنَعَ الْمُسْتَوْجِبِينَ فَقَدْ ظَلَمَ^(٢)

(١) انظر «آداب الشافعي ومناقبه» (ص ٣٢٦) للإمام ابن أبي حاتم الرازي.

(٢) «مناقب الشافعي» (٢/٧٢) - للبيهقي -.

فكلامي في سرد أنواع الكفر - على نسق أهل السنة - بلسان عربي مبين،
وتقسيم علمي متين: مُثَبَّت في سائر تصانيفي وكتاباتي^(١) - ولله الحمد - بحيث لا
احتاج إلى (تمويه) أو اعتذار، ولا يلزمني خضوع، ولا إقرار...

ولو كانت (!) لَكُنْهُ!!

ولكن؛ لم يَكُنْهُ... فَلَمْ أَكُنْهُ!

١٧- أنواع الكفر - عند ابن القيم -:

ثم أجاب (ص ٣٧-٣٨) عن تقسيم ابن القيم - الذي ذكرته - بجوابين:
الأول: في بيان أن الأحكام مرتبطة بالأسباب لا بالأنواع، وإنما تذكر
الأنواع تفسيراً - فقط -!

والثاني: أن ابن القيم إمام سلفي يرى أن:

- الإيمان قول وعمل.

- والكفر يكون بالعمل، كما يكون بالاعتقاد!!!

فالجواب (على) أول الوجهين بأن أقول:

ما دام أن (الأنواع) تفسير للأسباب؛ فهي جزء منها، ولا تخرج عنها.

فبالأسباب طريق الأنواع، وأبوابها...

فلم التفلسف؟!!

وأما الجواب (على) الوجه الثاني؛ فأقول فيه:

(١) وأول ذلك - وأصححه - نقلي عن ابن القيم - في «صبيحة نذير» (ص ٤٦-٤٩ -
الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ) - (أنواع) الكفر - تامة -؛ وهي المتضمنة (أسبابه) وأبوابه - لأن
(هذه) طريق إلى (تلك) -.

وهذا ما نقولُه نحن^(١) -وللَّه الحمد-؛ فالإيمانُ عندنا (قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ) -يزيدُ وينقصُ-، ومثلهُ ضدُّه -وهو الكفر-: (قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ)... فكانَ ماذا؟!

فلا تَفْتَر ولا تَحْتَر! والحقُّ اختَر...

والأ: فبجها لانتك فلتبختر!!

ولماذا لا تعاملني بقاعدتك -القاعدة غير القائمة!-: «إذا اشتبه كلامه في موضع: رددنا المشبهة إلى الواضح الحكم، فتبين الحق من مذهب»^(٢) فائله -كائننا من كان-، و(العدل: من المنجيات)، وضدُّه: من أشدَّ المهلكات! أم أنها «قاعدة»: قائمة في أناسٍ (قاعدة) عن آخرين؟!

١٨- الكفر، و(الجهل):

نُمَّ حاولَ (ص ٣٨) أن يشرح (!) تقسيم ابن القيم -الثلاثي- لأقسام الكفر؛ فابتدأ بشرح قوله -رحمة الله- في:

«كفر صادر عن جهل، وضلال، وتقليد للأسلاف».

ففسَّره (!) ب(كفر الجهل)، وفسَّر (الجهل) ب(خلو النفس من العلم)!! نُمَّ قال: «وكفرُ الجهل ليس فيه جحودٌ، ولا تكذيبٌ، وإن كان مستلزمًا له، ولا يظهرُ إلا به...»!

فخلطَ المسيكين -بالجهل!- بين (الكفر) الصادرِ عن (الجهل) و(الضلال)

(١) وأما كلام ابن القيم الذي نقله -لتأييد هذا- وهو غيرُ محتاجٍ! - فقد نقلتهُ -وللَّه الحمد- في أكثر من كتاب، وانظر ما تقدَّم قريبًا (ص ٤٦١)، وما سيأتي (ص ٤٩٠).

(٢) «رفع اللانمة» (ص ٣٧-٣٨)!

و(التقليد)، وبين (كفر الجهل) المبني على (خلو النفس من العلم).. وهذا -الأخير- له ضوابطه العلمية التي لا ينبغي أن تتعارض -البته- مع قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾.. وكلام أئمة العلم -في ذلك- كثير، وكثير جداً؛ منه بيان شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣١)، و(١١/ ٤٠٧-٤١١)، و(١٢/ ٥٠٠)، و(١٧/ ٣٠٨)..

ومنه كلام الإمام ابن القيم في «مدارج السالكين» (١/ ٣٦٧) لما قسم (كفر الجحود) إلى نوعين: مطلق، ومقيد، ثم قال -رحمه الله-:

«وأمّا جحد ذلك -جهلاً، أو تأويلاً يُعذرُ فيه صاحبه-: فلا يكفرُ صاحبه به».

فأثبت -رحمه الله- مع (الجهل): الجحد...

فأين إثبات العالم؛ من نفي المتعالم؟! إنه (الجهل والجحد) -فيه- معاً- في هؤلاء!!!^(١)

ثم تساءل -في النهاية- (ص ٣٨) -قائلاً:

«فهذا هو التقسيم؛ وهذا مرجعه، وهذا وجهه».

فهل ترى حصرًا للكفر في الجحود، أو التكذيب؟! فاقول:

(١) ولكن؛ لا تكفرهم (١)؛ إعداراً لهم به (الجهل)!!

... ثم لما (شرح!!!) (ص ٣٨) أقسام الكفر -التي ذكرها ابن القيم-: تكلم على (الجهل)، و(الإعراض)!!

ثم لم يتكلم عن الجحود والتكذيب؛ فأين ذهب به وراماه -وبرأيه وهواه-؟!.

لا؛ ولكن: أين هي أنواع الكفر - (الستة) -، التي لم يذكر منها الإمام ابن القيم - هُنا - إلّا نصفها؟!

فهل يُقال: حَصَرَ؟!

أم اختَصَرَ؟!

أم مُرِجِيَ؟! وفيه إرجاء؟!

... «وأعيذ وأكرّر: إن العيبَ ليس في الكلام، وإنما العيبُ في النقل،

والفهم»...

كما في «الرفع» (ص ٣٩) - في! - بغير حق-؛ ممّا ينطبقُ عليه، ويرجعُ إليه

- بكلّ الحق-...

١٩- تَكَرَّرَ، وتَكَرَّرَ:

ثمَّ رَجَعَ (ص ٣٩) - من باب آخر!! - إلى الكلامِ حولَ بعضِ أقوالِ الشيخِ ابنِ سعدي، والشيخِ حافظِ الحكمي؛ ليكرّرَ ما ذكرَهُ بشأنهما؛ ممّا أجبتُ عنه، وبيّنتُهُ - بكلّ وضوح..

فلا أُعيد - كما أعاد-!

٢٠- نَعَمْ؛ على جاذبةِ السلف:

ثم قال (ص ٤٠):

«الحلي - هداة الله - يقطعُ جازماً بأنّه على جاذبةِ السلفِ في مسألةِ الإيمان»..

فأقول:

نَعَمْ، والله؛ والحمدُ لله..

لكنني -مع هذا- لا أقول: بأن (كُلَّ) مَنْ خالفني: فهو على طريقة الخلف؛ وذلك لاحتمال تغير اجتهاده، أو ضعف تعبيره، أو قصور معرفته، أو إجمال كلماته...

وهذا -هكذا- إذا كان تاريخه السنني معلوماً، ومنهجه السلفي معروفاً...
وأما إن لم يكنه: فتخلّف عنه: أكبر دليل عليه؛ حتى لو أصاب!!!
ثمّ تكلم (المسوّد) -بما لا يخرج عن طبعه!- طاعناً -بجهل- في -بالجهل!!
ولا أقول -له-:

ألا لا يجهلن أحدٌ علينا
فنجهل فرق جهل الجاهلينا
بل... أصبر، وأصطبر، وأصابر...
«وبشّر الصّابرين»..

٢١- خطأ الفاضل، وضابطه:

ثمّ جدّ (ص ٤٠) -باللوازم الباهتة!- ليتزع -من (بعض) قولي- طعنًا في مشايخ اللجنة الأفاضل! وأني أتهمهم!!

... هكذا بكلام مصدورٍ مُرور، وب عقلٍ مَجْدودٍ مغرور!

مبنأ: الافتراء بلا امتراء...

ومعناه: الاجترأ على العلماء...

وكُلّه باطلٌ -بيقين-...

وما أجهل كَلِمَةَ العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمه الله- في «مصباح الظلام» (ص ٣٧٠-٣٧١):

«... فَإِنَّ الْفَضْلَ لَا يَقْتَضِي الْعَصْمَةَ وَلَا يُوْجِبُهَا؛ قَدْ يَقَعُ الْخَطَأُ مِنَ الْفَاضِلِ، كَمَا يَقَعُ مِنَ الْمَفْضُولِ.»

وقد قال مالك بن أنس -رحمه الله-: «ما منا إلا راؤٌ ومردودٌ عليه؛ إلا صاحبُ هذا القبر»؛ يعني: رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم-.

وما زال العلماء ينتقدُ بعضهم على بعضٍ؛ ويُكبرون الخطأ على قائله -كائنًا من كان-.

وهذا واضحٌ بحمدِ الله.

ولازمُ هذا القولُ؛ غيبُ أهلِ العلمِ بردَ ما خالفَ الدليلَ من أقوالِ أهلِ الفضلِ والعلمِ.

وهو لازمٌ باطلٌ... والكمالُ لله.

٢٢- داروا سُفْهَاءَكُمْ^(١)؛

نُمَّ طَوَلْ (ص ٤٠-٤١) في نقلِ ما قرَّرتَه^(٢) -وما زلتُ مُقَرَّرًا له، بل أكثرُ

(١) وهذا لفظُ (حديث) -لا أصلَ له!- مشهورٌ على الألسنة -وإن كان معناه: لا يُعَدُّ عن الصحَّة!!-.

واللهُ النَّاصِرُ...

وانظر «كشف الخفاء» (١٢٨٤) للعجلوني.

(٢) ولمَّا ذكرتُ كتابي «الحُجَّةُ القائمةُ على فتوى اللجنة الدائمة» علَّقَ (المُسَوِّدُ) -عشِّيًّا-: «هذا من التشيع»!

قلتُ: لم يَتَبَيَّنْ لي -واللهُ- وجهُ (التشيع) -المدَّعى عَلَيَّ- بشيءٍ هو -أصلًا- لي، وعندِي، ومعِي، ومتي...

و(التشيعُ) إنَّما يكونُ (بما لم يُعطَ) صاحِبُهُ!!

=

وأكثر- من (استعظامي) -واستيعادي- أن تكونَ (اللجنة الموقرة) اطلعت على الكتاب-نفسه- بنفسها، وإنما وكّلت ذلك -كما هو متصور- لبعض الباحثين- أو المساعدين.. إلخ..

ولقد ذكرتُ -فيما تقدّم (ص ١٩٢)- ما أجابني به معالي الشيخ صالح الفوزان -نفع الله به- بما لا يخالف ما استظهرتُ -فما استعظمتُ-، والحمد لله.
فلا أعيد!

ولقد ذكر (المُسوّد!) -أول (ص ٤٠)- كلاماً به هذى، مُصدّراً منه الأذى: لو تابعته فيه: لأصابَ اللجنة الفاضلة شيءٌ من النقص؛ ولستُ أريدُه، ولا أرغبُه، ولا أطلبه، ولا أطلبُه!!

فلا أجاريه بسفهيه.. متذكراً هذي القرآن الكريم -لمن به يتعظون-:
﴿وَلَا يَسْتَخْفِنُكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾...
وانظر: تر...

٢٢- دعوى حصر الكفر بالتكذيب والجحود -أخرى!-:

ثم رجّع (!) (ص ٤٢-٤٥) إلى ادّعاء حصر الكفر بـ(الجحود والتكذيب)؛

= وهذا -حقيقة- هو حال ابن سالم -هذا-؛ الجاهل باللغة، وغير العارف بالعلم، ثم هو (يشسّع) -مُبتلاً-، ويتقدني -مخالفاً بعض أساتذته المقرّطين له- بأنّ عابني في الفصاحة والبيان...

مع أنّ بينه وبينهما (!) ما صنّع الحدّاد!!
فإنّ لم يكن هذا هو (التشيع): فلا يوجد في الدنيا (تشيع)...
... فانقلب السحر على الساحر!!!

ذاكراً -عني- ما نقلتُه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك -على زعميه!-...
ثم لم يقل (١) ما وضّحته من كلام شيخ الإسلام -بعد-؛ وأنه لا تساقى بين
(نقض الإيمان) -جملة-، وبين (صوره المتعددة، وأقسامه المتنوعة) -تفصيلاً-..

فراح (!) يتهمني بالمراوغة! وأني آتي باحتملات والمجملات!!

وهو بهذا -كله- مجترئ على الحق، ومُفترٍ على الخلق...

ألاً يكفيك -الآن!- وبعد هذه الجولة-التي أرجو (!) أن يكونَ فيها رَدُّعُكَ
عن غيِّكَ، ورَدُّكَ عن جهلك- أنني أقولُها بوضوح، وصراحة، وبدون (إجمال) ولا
(احتمال)، ومن غير (مراوغة) ولا (رَوَغان):

- الإيمان: قول، وعمل، واعتقاد -يزيدُ وينقصُ-.

- والكفر -بأسبابه-: قول، وعمل، واعتقاد.

- وأنواع الكفر: تكذيب، وجحود، وشك، وإعراض، واستكبار، وامتناع.

... فهلاً بحسب (!)، ونَقِيتَ عن شيءٍ آخر (!)؛ لتستمرَّ -به- في دائرة

الوجود، وصراع البقاء^(١).. وليس ذلك (لكم!) إلاً بالآتهام بالإرجاء!!!

فإذا ذهبت (!) هُنا، أو هُنا -مُؤَوَّلاً، أو معطَّلاً!!- فلا ينبغي أن يُزعجَكَ (!)

وصفي -ساعتلي- لك- بالمراوغة، والروغان...

أَتَفْقَنَا؟!

٢٤- مراوغة وتلبيس:

ثم تكلم -أخرى- (ص ٤٣) أنني سوّدت^(٢) كلماتٍ معيّنة (باللون الأسود

(١) كُتِيبَةُ القُطِّ والفأر!!!

(٢) وما أزال (أسودّ) -«إمعاناً في النصّ، وتبييناً عليها»-! فكان ماذا؟!

العريض، إمعاناً في النصّ، وتنبهاً عليها...!!!

ثُمَّ ذَكَرَهَا!!

ولكنّه (دَلَسَ) ، و(راوَعُ)... حيثُ لم يذكرْ لقارئه -الذين أرجو أن يكونوا

مَنْ يُراجِعُون حَلْفَهُ!- كلمات مَنْ هذه؟!

فالتبادُر -مِنْ رَدِّهِ!- أَنَّهَا كلماتُ الحليّ، المردودِ عليه!!!

والواقعُ -حقيقةً-: أَنَّهَا -جميعاً- مِنْ كلماتِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية^(١)

-رَحْمَةُ اللَّهِ-...

فانظروا إليه -رحمكم الله- (يراوَعُ)، و(يدَلَسُ)!! ثُمَّ يَتَّهَمُ غيره -بِلا وَحَلٍ

أَوْ خَجَلٍ- بذلك!!

٢٥- بين (الصَّريحِ)، و(المُشعرِ):

ثُمَّ نَقَلَ (ص ٤٤-٤٥) كلاماً لي -لَخَّصْتُ فِيهِ كلاماً لشيخِ الإسلامِ ابنِ

تيمية-، وعلّقَ بقوله:

«لأنَّ ظاهرَ الكلامِ... (يُشعرُ) بالخصر...!!»

الحمدُ لِلَّهِ أَنَّهُ لم يَقُلْ: (يُصرِّحُ)، واكتفى -في لحظةِ إيمانٍ! قد لا تتكرَّرُ!!-

بقوله: (يُشعرُ)!!

فلماذا لم تذهبْ بهذا الذي (يُشعرُ)^(٢) -عندك!- إلى ذاك الذي (يُصرِّحُ)

= (لعلَّكم) تتنبّهون.. لعلَّ!!

(١) أم أنّك مِنْ أَجْلِ (الحليّ): عاذَيْتَ شيخَ الإسلامِ -أو بعضَ قوله- على الأقلّ-؟!

-ولو باطنًا-

(٢) قال: «خاصّةً أنّ في آخرِ الكلامِ ما يُشعرُ بهذا مِنْ قوله: (إِذِ الأحكامُ في الدنيا =

-عند غيرك!!-: بِمَا يَذْهَبُ (شعورًا) هذا، ويدفع بك -فيه- إلى أَمِّ قَشْعَم!!!
بدلاً من أن تعكس، وبالحق تنعكس!!
فكلامي في إثبات (أنواع) الكفر (أسبابه) غاية في الوضوح والصرّاحة..
وما (قد) يخالفه: فَإِنَّهُ رَاجِعٌ -كيفما كان!- إلى: (يشعر)، و(لعل)، و(قد)!!
ثمّ لا يقوى -ألبتة- على ردّ ذاك (الصّريح)؛ بل الواجب أن يذوب هذا (المشعر!) فيه، وأن يُنهم -به- على ضوئه..
ولكنّ هذه (اللغة) لا يفهمها (!) إلّا مَنْ صفا قلبه، وسَلِمَ لُبّه، وكَمَلَ إداركُه..

ومن لا: فلا!!!

٢٦- التفاف وإحجاف:

ثمّ تكلم (ص ٤٥-٥٠) حول كفر (جنكيزخان) و(ياسقَه)، وكلام الإمام ابن كثير -فيه- ناقلاً عني -باختصار- (.....) -نقدي- للجنة الموقرة- من أنه لا يوجد نصٌّ مفردٌ -ثمّ نسبوا إليّ أنّي نفيتُه- أصلاً-!!!
فماذا صنَعَ (المسوّذ) -أصلحه الله-؟!

= والآخرة مرتبة على ما كسبه القلب، وعقد عليه!!

قلت:

وقد لبس على قرائه -مراوغاً!- من جديد؛ فلم يصرح هم (!) باسم قائل هذه العبارة!!! حتّى لا يكشف أمره!!

والقائل هو: الإمام ابن قيم الجوزية!!

فأين باطله القبيح من حقنا الصّريح؟!

أولاً: وجد كلامي -الذي بين يديه!- صريحاً، وتقدي مستقدي صحيحاً؛ فلم يقف عنده -ولا لحظة واحدة-!! لا إقراراً! ولا إنكاراً!!

ثانياً: رج -هذه المرة!- إلى طبعه «التحذير» -الأولى!- لينقل عنها، بعد أن عرف أن سهمه -ههنا- خائب غير صائب!!

مع أنه -عامله الله بعديله- يعلم -يقيناً!- أن ردّ اللجنة -بكافة جوانبه- إنما كان على (الطبعة الثانية) من «التحذير»، لا (الأولى)!!

فأقول:

إذ قد ظهر لي موضع نقص -ما- في كلامي -في الطبعة الأولى-، ثم استدركنته على الجادة -بمجد الله- في الطبعة الثانية، ثم (أنتم) -أصلاً- والحالة هذه- تردون عليّ لأرجع -على أيديكم!- إلى الحق، وأغير، وأبدل...

فلماذا -إذا- تستمرون (!) في الرد؛ مع كون موضع النقد مصححاً، بلا إشكال؛ إذ قد أصلحته^(١) قبل (الرد) -والحمد لله-؟!

(١) ثم أطلت (!) في عقد مقارنة بين الطبعة الأولى، و(الطبعة الثانية)، وأنسى لم أثير (!) في ردّي (إلى هذا التغيير والتباين الكبير بين الطبعين)، ثم تساءل -بغاء بالغ!-:

(فعلى أي شيء يدل هذا؟!...)...

فأقول: يدل (هذا) على جهلك، وحققت، وبلاذتلك...

ألم تقرأ -يا هذا- على صدر الصفحة -أو الصفحة!- الأولى -من الطبعة الثانية- قولي:

(طبعة جديدة، منقحة ومزودة)؟!

ألم تقرأ (ص ٣) -من مقدمة الطبعة الثانية- وصفي لها بأنها: (مراجعة مصححة، ومزودة منقحة)؟!

أما: لماذا لم أثير؟!

=

هل هذا طريقُ أهلِ الحقِّ، ومنهجُهم؟!

فهذا الحقُّ ليس به خفاءٌ فذعُني من بُنياتِ الطَّريقِ^(١)

٢٧- (مشكلة!) جنكيز خان:

ثُمَّ أرغى وأزبد (ص ٤٧-٤٩) بكلامٍ كثيرٍ الحركة - قليلٍ البركة! - حول تكفير (جنكيز خان)، و(ياسقه)، ثُمَّ ردَّ على ما ذكرته من ربطِ هذا التَّكفير بعين قاعدةٍ تكفير اليهود...

فاتَّهمني (!) بالتلفيق، وتقويل العلماء ما لم يقولوه... إلخ.

فأقول:

أولاً: هل (مشكلتنا = مشكلتكم) بـ(جنكيز خان) و(ياسقه)؟!

أم أنها في الحكم (الواقعي) على حكام المسلمين - الحاليين -، وقوانينهم، وأنظمتهم -الذين تلحقونهم (!) به!-؟!

قولوا ويبتوا: هل هم كفارٌ خارجون من الملة؟!

= فالجواب بدهي؛ لأن الردَّ -تبعا لـ(الفتوى!) - كان موصولاً بـ(الطبعة الثانية)، لا (الأولى)... فافهم!!

(١) ومن بُنيات طريقه (!) افتراؤه عليّ (ص ٤٧) أنني افتريت، ودلستُ على ابن كثير!! راجعاً في ذلك -أيضاً- إلى (الطبعة الأولى!!) بالنصاف، وبدون أدنى إنصاف...
ثُمَّ يَغْطِمْ افتراؤه -ويشتدُّ- لما يقول (ص ٤٨) -مُكرِّراً!-: «وكونه يغيّرُ ويبدِّلُ في الطبعة الثانية ما هو موجودٌ في الطبعة الأولى: لا يُعني شيئاً!!»

... فما الذي (يعني) -إذا!-؟!

أعودُ باللُّغِ منك -إن كُنْتَ تَقِيّاً-...

وما سبق (مُعْنٍ)؛ فلا أعيد!

أم ماذا؟!

لا تجبنوا، ولا تُداهِنوا^(١)!!

أخرجوا (الشباب) من دائرة الصراع -هذه-، واشغلوهم بما يرجع بالنفع والخير على أممتهم، وبلدانهم، ومستقبلهم...

لماذا تُصِرُّون على التعميم، والتعقيم؟!

لماذا لا تُصَرِّحُون، فننتهي، ثم تنتهون؟!

ثانيًا: قاعدة تكفير كم لـ (جنكيز خان)، و(ياسقه)؛ أليست راجعة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾؟!

فهي الآية الرابطة -تمامًا- بين تكفير هؤلاء، وتكفير اليهود -أولئك-؟^(٢)

فأين الإشكال؟! وسبب التَّكْفِيرِ واحد؟!

وهذا ما ذكرته -بصراحة- في طبعتي الثانية من «التحذير» (ص ١٥) «مبينًا جامع التَّكْفِيرِ، وقاعدته»^(٣) -والفضلُ لربِّ العالمين-.

٢٨- غلطٌ، ومُغالطة:

نَمْ تَكَلَّمْ (ص ٤٨-٤٩) بكلامٍ غث -دون تحقيقٍ وبحث-، حول (الياسق) -ردًا عليّ، ونقضًا لقولي-، وأن جنكيز خان (اقترحه من عند نفسه)، وأنه (لم يقل:

(١) انظر ما تقدّم من كلاميه الشجاع (!) -هو- (ص ١٤٣) حول (المداهنة)...

(٢) وهو -بعْدُ!- قد اعترف بهذا، وصرّح به -كما سيأتي (ص ٥١٣-٥١٤).

ولكنه التَّلاعِبُ!!

(٣) بعد تصريحه بأن كلام ابن كثير مُتعلِّقٌ بتفسير آية الحكم -من سورة المائدة- نفسها-.

من عند الله) إلخ..

وكلُّ كلامه في ذلك وإِ وواهن... فادَّعاءُ (جنكيز خان) النبوة أمرٌ معلومٌ لا يخفى؛ لذلك كان أتباعه المقدَّمون يقرُّونَه بنبيِّ الإسلام -عليه الصَّلَاةُ والسَّلَام- قائلين:

«هذان آيتان عظيمتان؛ جاءا من عند الله: محمد، وجنكيز خان»!!
نقلَ هذا شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ في «مجموع الفتاوى» (٥٢١/٢٨ - ٥٢٥)،
ثم قال -رحمه الله-:

«وهم -مع هذا- يجعلونه أعظمَ رسولٍ عند الله، في تعظيم ما (سنة) لهم،
و(شرعة) بظنه وهواه»^(١)...

وهذا التحقيق العلمي: ينقضُ النتيجةَ الفاشلةَ التي وصلَ (!) إليها (المُسَوِّدُ)؛
لَمَّا قال:

«فهل يتصور»^(٢) من هذا الكافر المشرك أن يقول لقومه المشركين: هذا الذي
أحكمُ به فيكم: إنما هو شرعُ الله، أو إنما هذا (الياسق) هو وحي من الله إلي؟
ولكن لَمَّا اختلطَ على الخليلي حالُ هذا الرجل..... إلخ!!
فأقول:

هذا معلومٌ عندي -والحمد لله-، ولم يختلط -بمحمد الله- شيءٌ منه -في-
عَلَيٍّ!-، والذي خلطَ -وخلطَ- غيري!!!

(١) انظر كلاماً مطوّلاً -في ذلك- في كتابي «صيحة نذير» (ص ٧١-٧٥).

(٢) بلى (يتصور)؛ ولكن (جهلك) حجبَ عنك التصوُّر -حتى للبهيات المسلمات-.

وتوضيح الواضحات من أغسر المشكلات!

ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَجِدِ (المُسَوِّدَ) مَا يَرُدُّ بِهِ عَلَى قَوْلِي فِي «الْأَجْوِبَةِ» - فِي تَبْيِينَ حَالِ (جَنكِزْخَانَ) - عِنْدَ صَعُودِهِ الْجَبَلِ، وَعَشِيِّهِ، وَأَمْرِهِ بِالْكِتَابَةِ عَنْهُ - لَمَّا قُلْتُ -:
«وَلَيْسَ زَعْمُهُ - هَذَا - أَنَّهُ (يُلْقَى عَلَيْهِ) إِلَّا ادِّعَاءُ النَّبِوَةِ، وَافْتِرَاءُ أَنَّهُ وَحْيٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» ...

أَقُولُ: لَمَّا لَمْ يَجِدْ - هَذَا - مَا يَرُدُّ بِهِ عَلَيَّ - فِي هَذَا التَّبْيَانِ -: صَارَ يَتَكَلَّمُ - شِمَالًا وَغَيْبًا - عَنِ (الفهم!)، وَ(العلم!)، وَ(الغيب!)!!
سَارَتْ مُشْرِقَةً وَسِرَتْ مُغْرِبًا شَتَّانَ بَيْنَ مُشْرِقٍ وَمُغْرِبٍ

أَيْنَ الْجَوَابُ؟!

وَمَا الْحَقُّ؟!

رَحِمَ اللَّهُ السُّؤَالَ ...

... وَفَاقَدُ الشَّيْءِ لَا يُعْطِيهِ.

وَصَدَقَ مَا قَالَ فِي (ص ٥٠) - بَغِيرِ حَقٍّ - وَهُوَ إِلَيْهِ أَدْنَى! - بِحَقِّ -: «الْغَيْبُ كُلُّ الْغَيْبِ - فَضْلًا عَنِ الْحُرْمَةِ - أَنْ يَفْتَرِيَ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَقُولَهُ مَا لَمْ يَقُلْ»!!

٢٩- الطَّبِيرُ عَلَى أَشْكَالِهَا تَقَعُ:

ثُمَّ حَشَى (ص ٤٩) بِالْعَزْوِ إِلَى «حَقِيقَةِ الْخِلَافِ بَيْنَ السُّلْفِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَدْعِيائِهَا فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ» لِلشَّيْخِ الدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ أَبِي رَحِيمٍ - وَفَقَهُ اللَّهُ - فَقَدْ أَجَادَ وَأَفَادَ!!! كَذَا!

فَأَقُولُ:

وَمِنَ الْعَجَائِبِ - وَالْعَجَائِبُ جَمَّةٌ - أَنْ يَلْهَجَ الْأَعْمَى (بِذِكْرِ) الْأَكْمَةِ

ألاً تعرفُ هذا المدعو، و«حقيقته»؟
 فإذا جهلته: فاسأل؛ فإنما «شفاء العيِّ السؤال»!!
 وإذا (عِلْمْتُهُ): فطامَّة - بلا إشكال!!
 ولقد وصفَ شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- كتابه هذا - في طبعه
 الأولى - بقوله:

«خلطٌ كثير، وتناقضٌ كبير، وجهلٌ كثير»^(١).

فأين هي الإجادة والإفادة؟

أم أن توافقَ (المُشرب!) أوقعَكَ بهذا (المُقلب)؟

لا تصحبنِ سوى ذي الفضلِ في نفرٍ وإن صحبتِ جهولاً فُزْتَ بالعارِ
 وفي كتابي «الردُّ البرهاني» - كاملاً - كشفُ لجناياته، وهتكُ لمفاتيحه، وتفتيتُ
 لظلماته؛ فانظره - غيرَ مأمور -.

٢٠- حذف غير قليل، وأدعاء بالتقوُّل والتَّقويل:

ثمَّ نقلَ (ص ٥٠-٥١) عني - كاملاً - حذفَ أكثره... ليسلمَ له ادِّعاءُهُ،
 وتسلَّكَ له دعاويه!!

وهذا نصُّ كلامي الذي نقلَهُ - كاملاً -؛ معَ الإشارةِ لِمَا حَذَفَهُ مِنْهُ، بوضعيهِ
 -هنا- بين معقوفين:

(١) انظر كتابي «الردُّ البرهاني» (ص ١١).

أما وصفُ شيخنا للرجل -عنه!-، وحكمُهُ عليه بالجهل؛ فانظرهُ في رسالة «ماذا
 ينقمون على الإمام الألباني، ودعوتِهِ، وتلاميذِهِ؟» (ص ١٠) -للاخ عزمي فيصل-، وعنه
 -أيضاً-: «الردُّ البرهاني» (ص ٨٠-٨١).

«فأقول: نَصُّ ما نَقَلْتُهُ عن شيخ الإسلام ابن تيمية -محروفٍ- كالتالي:

[وما أَجْمَلَ، وأقوى، وأثبت كلمة شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية -رحمته الله- تعالى- في «مُجْمَلِ اعتقاد السلف» (٣/٢٦٧ - «مجموع الفتاوى»):

«والإنسان متى (حَلَّلَ الحرام) المجمع عليه، أو (حَرَّمَ الحلال) المجمع عليه، أو بدَّلَ الشرع المجمع عليه: كان كافراً مُرتدّاً -باتفاق الفقهاء-.

وفي مثل (هذا) نُزِلَ قوله -على أحد القولين-: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»؛ أي: هو (المُستَحِلُّ) للحكم بغير ما أنزل الله».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -أيضاً- في كتابه العظيم «منهاج السنة النبوية» (١٣١/٥):^(١)

«ولا رَيْبَ أَنَّ مَنْ (لم يعتقَدْ) وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله: فهو كافراً؛ فمن (استحلَّ) أَنْ يحكم بين الناس بما يراه هو عدلاً -من غير اتباعٍ لِمَا أنزل الله-: فهو كافراً...».

ثُمَّ قَالَ -بعد كلام-: «... فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ أَسْلَمُوا، وَلَكِنْ -مَعَ هَذَا- لَا يَحْكُمُونَ إِلَّا بِالْعَادَاتِ الْجَارِيَةِ لَهُمْ؛ الَّتِي يَأْمُرُ بِهَا الْمُطَاعُونَ؛ فَهَؤُلَاءِ (إذا عرفوا) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ إِلَّا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، فَلَمْ (يلتزموا)^(٢) ذَلِكَ، بَلْ (استحلُّوا) أَنْ يَحْكُمُوا بِخِلَافِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ فَهُمْ كَفَّارٌ، وَإِلَّا كَانُوا جُهَالًا [كَمَنْ تَقَدَّمَ أَمْرُهُمْ]»^(٣).

(١) هذا أوَّل موضعٍ حُذِفَ!

(٢) تأمل معنى (الالتزام) عنده -رحمته الله-.

(٣) وهذا ثاني موضعٍ حُذِفَ!!

ولنتأمل أن كلا موضعيه خاليان من التصريح بالاختصار، أو التلخيص...

فضلاً عن أن (الحذف) بانتقاء (دقيق)!!!

ثُمَّ عَلَّقْتُ عَلَيْهِ بِقَوْلِي:

«وَكَلَامُهُ -رَحْمَةُ اللَّهِ- بَيِّنٌ وَاضِحٌ فِي أَنَّهُ بَنَى الْحُكْمَ عَلَى: الْمَعْرِفَةِ وَالْإِعْتِقَادِ،
أَوِ الْمَعْرِفَةِ وَالِاسْتِحْلَالِ؛ وَأَنَّ عَدَمَ وَجُودِ ذَلِكَ -بَشَرِيَّتِهِ- لَا يُلْزَمُ مِنْهُ الْكُفْرُ، وَإِنَّمَا
يَكُونُ فَاعِلُهُ جَاهِلًا، لَا كَافِرًا.

فَلَمَّا رَأَى (الْبَعْضُ) ذَلِكَ -كَمَثَلِ (الْمُفَكِّرِ الْحَرَكِيِّ) مُحَمَّدٍ قُطْبٍ فِي «وَاقِعِنَا
الْمَعَاصِرِ» (ص ٣٣١)!!- وَبَعْضٍ تَلَامِيذِهِ!!- حَذَفُوا مِنَ النَّقْلِ مَا يُبَيِّنُهُ وَيُوضِّحُهُ!
وَهُوَ قَوْلُهُ -رَحْمَةُ اللَّهِ- فِي آخِرِهِ: «.. وَالْأَكَاوِثُ جُهَالًا؛ كَمَنْ تَقَدَّمَ أَمْرُهُمْ!!»؛ فَمَاذَا
نَقُولُ؟!

وَانظُرْ -لِلْمَزِيدِ-: «صِيحَةُ نَذِير...» (ص ٩٥-١٠٩) [تَحْتَ عَنَوَانِ:
(التَّكْفِيرِ)، وَ(ص ١١٧-١٢٦) تَحْتَ عَنَوَانِ: (الْحُكْمُ وَقَاعِدَةُ الْعُدْرِ بِالْجَهْلِ)]^(١).

قُلْتُ: هَذَا كَلَامِي، وَهَذَا تَعْلِيْقِي؛ فَإِنَّ التَّقْوِيلَ، وَالتَّقْوِيلَ؟! بَلْ أَيْنَ مَذْهَبُ
الْمُرْجِئَةِ؟! وَأَيْنَ قَوْلُهُمْ؟!

وَأَقُولُ -الْآنَ-:

ثُمَّ لَمْ يَسْتَحْيِ (الْمُسَوِّدُ) -هَذَا اللَّهُ- بَعْدَ هَذِهِ الْفَعَالِ، وَالصَّنَائِعِ -جَمِيعًا- مِنْ
اتِّهَامِي بِالْفَهْمِ الْخَاطِئِ، وَتَقْوِيلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا لَمْ يَقُلْهُ...
هَكَذَا؛ ضَرْبَةً لِأَزْبِ!!

مَا لِي رَأَيْتُكَ رَاكِبًا لَهَا كَأَنِّي أَظُنُّنْتُ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِرَاكِبٍ

.. ثُمَّ نَقَلَ -لِيُوكِّدَ خَطَايَا!- عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي «الصَّارِمِ»؛ مُسْتَنَبِطًا (١)
-مِنْهُ- مَا شَاءَ اللَّهُ!!- أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ -رَحْمَةُ اللَّهِ-: «يُطْلَقُ (الِاسْتِحْلَالُ)، وَيَعْنِي

(١) وَهَذَا ثَالِثُ مَوْضِعٍ حُذِفَ!!! وَهُوَ مُهِمٌّ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ رِبْطٍ وَدَلَالَةٍ.

به تارةً: اعتقادُ المحرّم، وتارةً يعني به: عدم التزام التحريم، وإن كان يعتقدُ التحريم...!

فأقولُ:

على كلامِهِ هذا -وما طويتهُ مِنْ نَقْلِهِ عن شيخِ الإسلام- تعليقات:

الأول:

أنَّهُ حصلَ سقطٌ في مطبوعَةِ «الصَّارمِ» (ص ٥٢٢ - الأولى) -لم يتنبّه له!!-، يُعرَف مِنْ خِلَالِ مطبوعَتِهِ الثانيةِ (٣/ ٩٧١)؛ وهو قولُهُ -رحمَهُ اللَّهُ-: «والاستحلالُ اعتقادٌ أَنَّهَا حلالٌ له، وذلك يكونُ تارةً باعتقادِ أَنَّ اللَّهَ أحلّها، وتارةً باعتقادِ أَنَّ اللَّهَ لم يُحرّمها، وتارةً بعدمِ اعتقادِ أَنَّ اللَّهَ حرّمها... إلخ. قلتُ: فهذه ثلاثُ صُورٍ للاستحلال^(١)..

الثاني:

أني قدّمتُ -مراراً- أنْ معنى (الالتزام) ليس متعلّقاً -أصالةً- بـ(العمل)، وإنْ كان (العملُ) -أساساً- يتضمّنُهُ، ويزيدُ عنه...

وقد يتخلّفُ عنه؛ كحالِ المنافقين.

وهذا ما ذكرَهُ شيخُ الإسلام -عقب النُّقلِ المذكور- المبتور! -نفسه-؛ حيثُ قالَ -رحمَهُ اللَّهُ- (ص ٥٢٢)^(٢):

«وبهذا يظهرُ الفرقُ [بينهُ، و]ابنِ العاصي؛ فإنَّهُ يعتقدُ وجوبَ ذلك الفعلِ

(١) وليست أنواعاً؛ فتنبّه.

(٢) من الطبعة الأولى.

عليه، ويجبُ أَنَّهُ^(١) يفعلُهُ، لكنَّ الشهوةَ والنَّفْرةَ منَعَتْهُ مِنَ المَواقعةِ؛ فقد أتى مِنَ الإيمانِ بالتَّصديقِ والخضوعِ والانقيادِ.

وذلك قولٌ وعملٌ^(٢)، لكن لم يُكْمَلِ العملُ.

وهذا بيِّنٌ -جذًّا- في التَّفريقِ بين (الالتزام) -الذي هو (التَّصديقُ والخضوعُ والانقيادُ)-، وبين (العملِ) الذي هو قَدَرٌ زائدٌ عليه -في الأصلِ-.
ولكنَّ الجَهْلَ بمصطلحاتِ أهلِ العلمِ يُودي المتلبِّسَ به إلى مَهَامِهِ الخَلَلِ،
ووديانِ الزَّلَلِ..

الثالث:

أين من كلامي أَنَّ (الاستحلالَ) -في كلامِ شيخِ الإسلامِ- ينصرفُ
«إِطلاقاً: إلى اعتقادِ حلِّ الحرامِ»^(٣)؟!

مَعَ أَنَّ كلامي -وقد نقلَهُ هو!- لَكُنْهُ ما فهِمَهُ!!- واضحٌ في الزيادةِ على
ذلك -بجلاءٍ-؛ حيثُ قلتُ:

«وكلامُهُ -رحمَهُ اللهُ- واضحٌ في أَنَّهُ بَنَى الحُكْمَ [بالتَّكْفِيرِ] على:

- المعرفةِ والاعتقادِ.

أو:

- المعرفةِ والاستحلالِ.

وَأَنَّ عدمَ وجودِ ذلكِ بشرطَيْهِ [الأوَّلُ: المعرفة، والثاني: الاعتقاد، أو

(١) وقعَ في الطبعةِ الثانيةِ (٩٧٢/٣): «ويجبُ أَنَّ لا يفعلَهُ!! وهو غَلَطٌ ظاهرٌ!

(٢) وقعَ في الطبعةِ الأولى: «قولٌ وقولٌ!! وهو -أيضاً- غَلَطٌ ظاهرٌ.

(٣) كما نسبَهُ إليَّ (المُسَوِّدُ) (ص ٥٢)!!

الاستحلال] لا يلزم منه الكفر، وإنما يكونُ فاعلهُ جاهلاً، لا كافرًا...».

فأين ما نسبتهُ إليَّ من معنى (الاستحلال)؟!

ولقد نقلتُ في «صيحة نذير» (ص ٤٣-٤٤) كلامَ شيخ الإسلام -المتقدّم- في معنى (الاستحلال) -تمامًا-.

وعليه؛ فَمَنْ الذي انتقصهُ -معنى ومبنى-؟!

ولزيادةِ البيانِ أقولُ:

إنَّ كلمةَ (الاعتقاد) شاملةٌ لِمَا يندرجُ تحتها من صُور، ومثلها -تمامًا- كلمةُ (الاستحلال) وما تتضمنهُ من معانٍ^(١) -.

ومنه: كلامُ شيخ الإسلام ابن تيميةَ -رحمَهُ اللهُ- في «الصَّارِمِ المسلُولِ» (٧٦ / ٢):

«الإيمانُ والنَّفَاقُ: أصلُهُ في (القلب)؛ وإنَّما الذي يظهرُ من القولِ والفعلِ: فرغٌ له، ودليلٌ عليه...»^(٢).

فأين الحَصْرُ؟!

وما دليلهُ؟!

والحقُّ -بلا مَرِيَّةَ- أنَّ الادعاءَ عليَّ -بهذا- «تَحَكُّمُ بلا دليل»^(٣).

وسببُ خلطِهِ -هذا- كلُّهُ -واختلاطُهُ!- عائذٌ إلى فهمِهِ معنى (الالتزام) الذي

(١) فضلاً عن أنَّ منه استحلالاً مكفراً، واستحلالاً غيرَ مُكفِّرٍ -كما بيَّنتُهُ في «صيحة نذير...» (ص ٤٧-٤٨)؛ إذ كُلُّ عاصٍ مُستَحِلٌّ -عملياً- لمعصيته؛ فتأمل.

(٢) وعنه: كتابي «التَّعْرِيفُ والتَّنْبِيهُ...» (ص ١٠١).

(٣) كما قاله (مُسَوِّدُ) «الرفع» (ص ٥٢)!

تَوْهَمُهُ (!) على نحوٍ، وحقَّقْتُهُ نَحْوَ آخر...

وإنَّ عِنْدِي -إِذَا وَقَّعَ اللَّهُ- بِكُرْمِهِ- مشروع رسالةٍ علميَّةٍ في تحقيق حَدِّ هَذَا المصطلح الدقيق؛ عنوانها: «التحرير التَّامُّ، لمصطلح (الالتزام)، عند شيخ الإسلام»^(١) -يسرُّها اللَّهُ بفضلِهِ-.

٣١- التَّصْرِيحُ بِالتَّكْفِيرِ -مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ!-؛

ثُمَّ تَدْحَرَج (!) -مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ- إِلَى مَسْأَلَةِ (الحكم بغير ما أنزلَ اللَّهُ)؛ مُبْتَدَأً بِذِكْرِ أُمُورٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا -كَانْتِفَاءِ الْإِيمَانِ بِانْتِفَاءِ (قَوْلِ الْقَلْبِ)، أَوْ (عَمَلِ الْقَلْبِ)- الْمُتَضَمِّنِينَ لِلتَّصْدِيقِ، وَالْانْقِيَادِ، وَكَذَلِكَ -أَيْضًا- مَسْأَلَةُ تَكْفِيرِ (مَنْ (اعْتَقَدَ) أَنَّ الْحُكْمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ غَيْرُ وَاجِبٍ) -حَتَّى لَوْ حَكَمَ بِهِ!-.

ثُمَّ أَسْأَلُ (!) مِنْ هَذَا (الانْتِفَاقِ) إِلَى مَا يُرِيدُهُ (!) وَيُخَطِّطُ لَهُ مِنَ التَّكْفِيرِ المَطْلُوقِ لِلْحُكَّامِ -بِدُونِ تَفْصِيلٍ!-؛ فَقَالَ -فِي حُكْمِ الَّذِينَ (يُحْكَمُونَ بِالْعَادَاتِ الجارية التي يَأْمُرُ بِهَا الْمُطَاعُونَ) -شَارِحًا (!) مَعْنَى (التَّزَامِهِمْ) -أَوْ عَدَمِهِ- مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ:

«أَيُّ: امْتَنَعُوا عَنِ (التَّزَامِ) الْحُكْمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَبَقُوا عَلَى (الحكم) بِالْعَادَاتِ الجارية التي يَأْمُرُ بِهَا الْمُطَاعُونَ!»

وهَذَا خَلَطٌ قَبِيحٌ جَدًّا؛ إِذْ (الالتزام) هُوَ (الانْقِيَادُ) الْبَاطِنُ وَالظَّاهِرُ، وَلَيْسَ مَجْرَدَ (الفعل) الظاهر...

وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّفْرِيقِ -الدَّقِيقِ-، وَالْمَعْنَى -الْعَمِيقِ- كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

(١) قُلْ مَا تَشَاءُ -يَا ابْنَ سَالِمٍ-؛ وَقَدْ ظَهَرَ لَكَ -وَلِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ- حَقِيقَةُ -مَنْ (الْتَشَيْعُ)؟!

-وعلى وجه السرعة، لا التوسع والتحقيق- في «منهاج السنة» (١٣١/٥):

«فَمَنْ (لم يلتزم) تحكيم الله ورسوله فيما شجر بينهم؛ فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن».

وأما مَنْ كان (ملتزماً) لحكم الله ورسوله (باطناً وظاهراً)، لكن (عصى وأتبع هواه)؛ فهذا بمنزلة أمثاله من (العصاة).

ثم قال: «والامتناع عن (الالتزام) يُنافي عمل القلب، الذي هو قبوله وانقياده، وهذا وجه كفرهم».

فهذا كلام صحيح جداً، ولكن العبرة في تنزيه منزله، وإحلاله موقعة...

فأين هذا المعنى المضبوط لـ (الالتزام) -المنافي لعمل القلب-، من ذلك المعنى المغلوط المتعلق بمجرد (الفعل) ^(١)؟!

(١) ثم افترى عليّ -مُكرراً!!- أنني لا أرى الكفر إلا بالاجحود والتكذيب؛ لا بزوال عمل القلب!!

وهو بذلك كاذب مُفتر؛ فإنه لا ينفي عليّ -ولله الحمد- كلام الإمام ابن القيم في كتاب «الصلة» (ص ٥٤):

«وإذا زال (عمل القلب) -مع اعتقاد الصديق- فهذا موضع المعركة بين المرجنة وأهل السنة: فأهل السنة (مجمعون) على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب -وهو محبته وانقياده-... إلخ».

... ومن اللطائف أن هذا الكلام المحكم قد قرأته -ودققته- والحمد لله -لأول مرة!- بتاريخ (٢٠/٣/١٩٨١ - إفرنجي) -أي: قبل أكثر من عشرين عاماً- كما أثبت ذلك بخطي على نسخي من الكتاب المذكور...

ولست أدري (!) -مرة أخرى- أين كانت ركائب (المسود) ملقاةً -يومئذٍ-!!!
اللهم هداك...

ولقد كتب الأخ أبو مالك الرفاعي - وفقه المولى - هنا - ردًا على هراء هذا (المسود) - وبلائه - ما نصّه:

«والله - الذي لا إله غيره، ولا رب سواه -؛ إنه لجناية على علم شيخ الإسلام وكلامه.

وأنا أعجب كيف يمر هذا على الشيخ الفوزان، والشيخ الراجحي! إذ كيف يتجنّى على ابن تيمية بهذه الصورة القائمة، ويفسّر كلامه بهذه النزعة الحنابلة الآثمة؟!!

فحسبنا الله ونعم الوكيل من هؤلاء التكفيريين، ومن يدعمهم، وهو غير مُبال.

على أن هذه المسألة تحتاج إلى إيضاح لا يتسع له المقام.

... ولقد صدق وبرّ - جزاءه الله خيرًا -.

٣٢ - الحكم والكفر (العملي):

ثم نقل عني (ص ٥٤-٥٥) ما نقلته عن الإمام ابن القيم من اعتباره (الحكم بغير ما أنزل الله) من (الكفر العملي)، ثم علّق قائلاً:

«الخلي لا يرى الكفر العملي إلا كفرًا أصغر، ولا يكون كفرًا أكبر^(١) إلا إذا انضم إليه الجحود والتكذيب، وهذا واضح...»!!!

فأقول:

نعم، واضح فيه جهلك، وواضح فيه كذبك، وواضح فيه تمحلّك!!

اللهم إني أبرأ إليك من هذا القول، ومن ينسبه إليّ، أو ينسبني إليه...

(١) وكرّره (ص ٥٧)!!

فالكفر -عندي- كما عند أهل السنّة -له (أسبابه) -عمالاً، وقولاً، واعتقاداً-، وله (أنواعه) -جحوداً، وتكذيباً، وشكاً، وامتناعاً، وإعراضاً، واستكباراً-.

فأين أنت مني -أيها الظالم^(١) المتعني-؟!

بل أين أنت من قضاء الله -تعالى- في المتجرى المتجنّي؟!

نُمتُ بدأً (!!) -بناءً على دعواه السابقة- عليّ! -بتحريف كلام ابن القيم، متسائلاً -بعد كلام وكلام!-:

«فمن أين للحلي أن ابن القيم يريد بكلامه السابق^(٢) أن الحكم بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة: من الكفر العملي الذي لا يضاد الإيمان؟»!

فأقول: بل لي -حمداً لربي- دليلان؛ كلاهما من كلام الإمام ابن القيم، ثم ثالث -زائد عليهما-:

الأول: أن كلام ابن القيم -هذا- إنما ذكره -رحمه الله- عندما تكلم على الكفر العملي -ابتداءً-؛ فذكر انقسامه إلى (ما يضاد الإيمان)، وإلى (ما لا يضادّه)؛ لمّا قال -مُفصّلاً-:

«فالسُّجُودُ لِلصَّنَمِ، وَالِاسْتِهَانَةُ بِالمَصْحَفِ، وَقَتْلُ النَّبِيِّ وَسَبُّهُ: يَضَادُّ الإِيمَانَ».

ثم قال -مباشرةً-: «وَأَمَّا الْحُكْمُ بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة: فهو من

(١) وما ادّعاه عليّ (ص ٥٥) من أنني (بوت) كلام ابن القيم: كلام فارغ؛ فإِنَّمَا نقلتُ منه ما يناسب المقام؛ وإلّا: فقد أوردته تامّاً في غير واحدٍ من كتبي؛ فما الفرق بين هذا وذاك؟! وانظر ما تقدّم (ص ٤٦١ و ٤٦٧).

(٢) الذي يعتبر -فيه- (ترك الصلاة)، و(الحكم بغير ما أنزل الله) من (الكفر العملي)؟!

الكفر العملي^(١) - قطعاً - إلخ.

وليس يخفى على (الأريب) - ممّا يخفى على البليد! - أنّ حرف (أما) من حروف (التفصيل)^(٢)؛ كما في قوله - تعالى -: ﴿أَمَّا السَّيِّئَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ...﴾، ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ...﴾، ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ...﴾.. وهذا جِدُّ واضح.

الثاني: ما قاله الإمام ابن القيم - أيضاً - مباشرة: «ولا يمكن أن يُنْفَى عنه اسمُ الكفر بعد أن أطلقه الله ورسوله عليه؛ فالحاكمُ بغير ما أنزل الله كافرٌ، وتاركُ الصلوة كافرٌ - بنصِّ رسولِ الله - .

ولكن؛ هو كافرٌ عمل لا كافرٌ اعتقاد، ومن الممتنع أن يُسميَ الله - سبحانه - الحاكم بغير ما أنزل الله كافرًا، ويُسميَ رسولُ الله تاركَ الصلوة كافرًا، ولا يطلقُ عليهما اسمُ الكفر، [وقد^(٣) نفى رسولُ الله - صَلَّى اللهُ عليه وسلّم - الإيمان عن الزَّاني والسَّارقِ وشاربِ الخمرِ، وعمَّن لا يأمن جوارَه بوائِقَه، وإذا نفَى عنه اسمُ الإيمان؛ فهو كافرٌ من جهة (العمل)، وانتفى عنه كفرُ الجحود والاعتقاد.

وكذلك^(٣) قوله: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفْرًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، فهذا كفرٌ (عمل)، وكذلك^(٣) قوله: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا - فصدَّقَه -، أو امرأةً في دبرها؛ فقد كفرَ بما أنزلُ على محمدٍ»، وقوله: «إذا قالَ الرجلُ لأخيه: يا كافر! فقد باء بها

(١) ومِمَّا يُبَيِّنُهُ إليه - في هذا المقام - ضرورة - أن: «بعض (أهل السنة) يطلق على هذا النوع من الكفر - [وهو الكفر الأصغر] - اسمَ الكفر العملي، وليست هذه التسمية صحيحة - دائماً -...» - كما في كتاب «الوعد الأخروي» (١٨/٢) ٥١٨ نشر (١) دار عالم الفوائد... وانظر شواهد ذلك في كتابي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ و ٥٩).

(٢) كما في «معني اللبيب» (١/١٠٥) لابن هشام.

(٣) تأمل العطف، ومدلوله...

أحدهما»...[.

إلى أن قال -رحمه الله-: «... [فالإيمان (العملي) يضاذه الكفر (العملي)]^(١)، والإيمان الاعتقادي يضاذه الكفر الاعتقادي، أعلن النبي -صلى الله عليه وسلم- بما قلنا في قوله -في الحديث الصحيح-: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»؛ ففرق بين قتاله وسبابه، وجعل أحدهما فسوقاً لا يكفر به، والآخر كفراً.

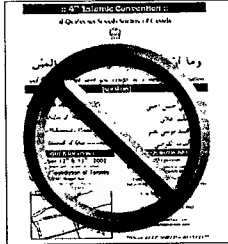
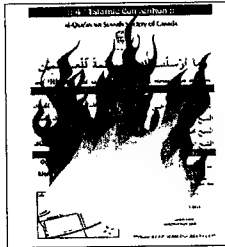
ومعلوم أنه إنما أراد الكفر (العملي)، لا الاعتقادي.

وهذا الكفر لا يُخرجه من الدائرة الإسلامية -والملة- (بالكلية)، كما لم

(١) وصور الكفر (العملي)، و(القولی) -الأصغر- المعاصرة -كثيرة- وللأسف:-

ومن أشنعها: ما رأيته -قريباً- من فئات بعض جهلة الأعاجم -الذين ينسبون أنفسهم للسلف والسلفية!!- عندما حذروا -بتقليدهم الأعمى- من بعض المحاضرات السلفية العلمية -بطريقة قبيحة- لا (رحمة) فيها- أوقعتهم -جهلاً من عند أنفسهم!- بشيء من هذا الكفر العملي، حيث وضعوا صورة الإعلان عن تلك المحاضرات، والتي كان رأس عناوينها: قول الله -تعالى-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾؛ ضاربين عليها علامة (ممنوع المرور)، وواضعين صورة نيران ملتهبة: ناكل الآية الكريمة -وقلتهمها!!- من وسطها إلى الإعلان من آخره!!!

ولولا أن (جهلهم)، و(عدم قصدهم الفعل) من موانع التكفير: لكانوا بذلك كافرين... ولكننا نعذرهم - (ونورهم!) -؛ فلا نُكفر أعيانهم.. هداهم الله، وبصرهم العلم والحق.. وتالياً صورة ما صنعوا -فاعجبوا!!-:



يُخرج الزَّائِنِ والسَّارِقَ والشَّارِبَ مِنَ الْمَلَّةِ، وَإِنْ زَالَ عَنْهُ اسْمُ الْإِيمَانِ!..
 قلتُ: وكلُّ ما بين المعقوفين -موتين!- هنا- مِمَّا حَذَفَهُ (المُسَوِّد)!
 وكأنَّهُ (!) اعتادَ (!) على أن لا يُراجعَ (المعجِبُونَ بِهِ!!) كلامَهُ -ثَقَّةً بِهِ-!!!
 فهذا شأنُهُم (!)؛ ولكن: ماذا تصنعُ -يا مسكين- بمن ليس (مُعجِبًا!!) بك؟!
 قِيدَقْ، وَيُحَقِّقْ!!

وهذا (المخوف!!) -بموضعيهِ الكبيرين-: يوضِّحُ بجلاء تامٍّ مُرادَ الإمامِ ابنِ
 القيم؛ فقد عَطَفَ على كلامِهِ السَّابِقِ -في شرح (الكفرِ العمليِّ) المتعلِّقِ بِ(الصَّلَاةِ)
 و(الحكمِ) بإيرادِ الأحاديثِ التي يستدلُّ بها أهلُ السُّنَّةِ -أجمعين- على اعتبارها من
 الكفرِ الأصغرِ = العمليِّ = غيرِ المخرجِ مِنَ الْمَلَّةِ...

وكلامُ ابنِ القيمِ -في الآخرِ- يبيِّنُ جدًّا في ذلك -لَمَّا قَالَ: «ومعلومٌ أَنَّهُ إِنَّمَا
 أَرَادَ (الكفرَ العمليَّ)، لا (الاعتقاديَّ)؛ وهذا الكفرُ لا يُخرِجُهُ مِنَ الدَّائِرَةِ
 الإسلاميَّةِ... إلخ... فماذا أنتَ صانعٌ -الآن-؟! وإلى أينَ تذهبُ بِحالِكَ؟!

وها هو ابنُ القيمِ -نفسُهُ- رحمهُ اللّٰه- يجعلُ الكفرَ (العمليَّ) بما يُساوي الكفرَ
 (الأصغرَ)؛ المقابلَ للكفرِ (الاعتقادي) = (الأكبر)...

... مهما حاولتَ -من هنا، أو هنالك!!-؛ فالْحُجَّةُ -بتوفيقِ الباري- قائمةٌ...

فأَقِرْ، واستقرْ، ولا تَفِرْ!

أَمَّا الوجهُ الثَّالثُ:

فهو كلامُ العلامةِ الشيخِ عبدِ اللطيفِ بنِ عبدِ الرحمنِ آلِ الشيخِ -رحمَهُ اللّٰه-
 في رسالَتِهِ «أصولُ وضوابطِ في التَّكْفِيرِ» (ص ٣٦-٣٧) -حيثُ حُصِّصَ كلامُ الإمامِ
 ابنِ القيمِ، وسبَّكُهُ على المعنى الصَّحيحِ -الدَّقِيقِ- الذي قرَّرتُهُ -وللّٰهِ الحمد-؛

فقال -بعد قوله-(الرباط^(١) بينهما)-: «وكذلك^(٢) قوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لا ترجعوا بعدي كفارًا...» -ما نصّه- (رابطًا)^(٣) -متمّمًا- أيضًا-:

«.. فهذا من الكفرِ العمليّ، وليس كالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبيّ، وسبّه، وإن كان الكلُّ يُطلَق عليه الكفرُ».

فماذا تريد -أيُّهذه الرجل- أوضح من هذا التفصيل، والتمييز، والبيان؟!

وبه -يا ابنَ سالم- تعرفُ الجوابَ (على) سؤالك (ص ٥٦):

«فَمَنْ الَّذِي يَفْهَمُ مُرَادَهُمْ؟!!»

فأقول:

هم أولاء... الذين عرفوا الأحكام والأسماء، وضبطوا حدَّ الخارجيّة والإرجاء!!

لا كَمَن خلط، وخلط: بالجهل والافتراء، والتشيع حدَّ الامتلاء!!

٢٢- المعنى، والقصد):

ثم بدأ يَهْذِي -هذاهُ اللّهُ- (ص ٥٦-٦٣) -بكلام طویل^(٢) -حول فتوى الشيخ محمد بن إبراهيم -رحمهُ اللّهُ- في (تحكيم القوانين) وما يتعلّقُ بها...

(١) تنبيه، وتأمل.

(٢) من ضمنه ثلاثُ صفحاتٍ كاملة (!) من نصِّ فتوى الشيخ محمد بن إبراهيم!!

ثم قريبُ صفحتين من كلام فضيلة الشيخ عبد اللّهُ الجبرين -سدّدهُ اللّهُ- في نفي ما نُقلَ عنه من أنّ للشيخ محمد بن إبراهيم كلامًا آخرَ في مسألة (القوانين)!!

وانظر -للوُفوفِ على حقيقة الأمر- في هذا-الأخير- كتاب «هزيمة الفكر التكفيري» (ص ٤٦-٤٧) للأخ الدكتور الشيخ خالد العنبري -وفّقهُ المولى-.

فابتدأ ذلك -أولاً- بتوجيه (قصد!!) اللجنة -في بعض انتقاداتها علي^(١)؛ حيث قال -في حاشية (ص ٥٧)-:

«وهذا ما عَنَتَهُ (اللجنة) بقولها...!! إلى آخر ما قال!!

فأقول:

لماذا لا يُقالَ هذا -معي-!؟

(عَنَى) .. (يَعْنِي)!!

بل؛ لماذا لا يُقبَلُ مِنِّي!؟

وما ضوابط (الرَدِّ) و(القبول) عندك!؟

ولست أرى لزوم الوقوف -كثيراً- عند كلام الشيخ محمد بن إبراهيم، وتحقيق ماهية قوله؛ فيكفي في ذلك -على كافة أنحاء!- قول تلميذه وخريجيه سماحة أستاذنا العلامة الإمام الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمة الله- في أن: «محمد ابن إبراهيم ليس بمعصوم؛ فهو عالم من العلماء، يُخطئ ويصيب، وليس بنبي ولا رسول» -كما تقدّم نقل كلامه -تأمناً- (ص ٧١-٧٦)، والتعليق عليه.

وهذا كافٍ وافٍ.

وأزيد على هذا -مع الاعتذار عن التّطويل!- كلاماً مهماً -يناسبُ المقام- لفضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي، وهو تلميذ سماحة الشيخ ابن باز وخريج^(٢)؛

(١) في نسبتهم إليّ أي: (زعمت أن الشيخ محمد بن إبراهيم يشترط الاستحلال القلي)!!

(٢) وهو -في الوقت نفسه- أحد المقرّئين لـ«رفع اللامة»!

وهذا السؤال -والجواب- مشتهر معلوم -بصوته- سُدَّةُ الله...

وهو منقول عنه في الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٩ م.

فقد سُئِلَ -سَدَّدَهُ اللَّهُ-:

«ما قولُ سماحةِ الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمَهُ اللَّهُ- تعالى- في التَّكْفِيرِ بِزُكْرِ
الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ؟

وهل قولُهُ، وقولُ الألبانيِّ، ومحمد بن عُثيمين -عليهم رَحْمَةُ اللَّهِ- قولُ مرجئةِ
العصرِ؟».

فأجابَ فضيلةُ الشيخ:

«لا، ليسَ قولُ مرجئةِ العصرِ.

الحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ فيه تفصيلٌ:

إِنْ حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ؛ مَعْتَقِداً أَنَّهُ لا يَناسِبُ العصرَ؛ فهذا مِن أعظمِ
النَّاسِ كُفْراً.. هذا كُفْرٌ عَظِيمٌ؛ إِذا حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ؛ مَعْتَقِداً أَنَّ الحَكَمَ
بالشَّريعةِ لا يَناسبُ العصرَ، وإِنما يَناسبُهُ الحَكَمُ بالقوانين... هذا كُفْرٌ بلا إشكالٍ.

الحالةُ الثَّانيةُ: أَنَّ يَحْكُمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ؛ مَعْتَقِداً أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الحَكَمِ
بالقوانين، والحَكَمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ، وأنَّهُما على حدٍّ سَوَاءٍ.. هذا يَكْفُرُ بالاتِّفاقِ.

الحالةُ الثَّالثةُ: أَنَّ يَحْكُمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ؛ مَعْتَقِداً أَنَّ الحَكَمَ بما أنزلَ اللَّهُ
أَحْسَنُ مِن الحَكَمِ بالقوانين، لكنَّ يَجوزُ لَهُ الحَكَمُ بالقوانين.. هذا يَكْفُرُ -أيضاً-
بالاتِّفاقِ؛ لأنَّهُ جَوَّزَ الحَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ.

والحَكَمُ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ حَرَمٌ، مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بالضرورة؛ كَمَنْ جَوَّزَ
الرِّبَا، وقال: لا أَزني، وجَوَّزَ الرِّبَا، وقال: لا أَرابِي، كذلك مَنْ جَوَّزَ الحَكَمَ
بالقوانين، وقال: الحَكَمُ بالشَّريعةِ أَحْسَنُ... يَكْفُرُ بالاتِّفاقِ.

هذه ثلاثُ صُورٍ... ثلاثُ حالاتٍ.

الحالة الرابعة: أن يحكم بالأعراف والسُّلُوم؛ كالبوادي^(١).. هذا كفر أكبر.
الحالة الخامسة: أن يُبدل في الشريعة؛ بأن يحكم رأساً على عقب، بأن يغيّر
الشريعة - كلّها - بأمور الدولة - كلّها - من أولها إلى آخرها^(٢) - رأساً على عقب؛
فهذا ذهب بعض العلماء بأنّه يكفر؛ لأنّه بدّل الدين.

ذهب إلى هذا الحافظ ابن كثير - رحمه الله -... قيل هذا..

واختار هذا الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - في رسالة «تحكيم
القوانين»^(٣).

وقال آخرون: إنه لا بدّ أن يُبيّن للحاكم؛ لأنّه قد يكون جاهلاً، وقد يكون
عنده شبهة.

واختار هذا سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله -، وكذلك الشيخ
محمد بن عثيمين - أظنّه اختار هذا^(٤) -.

هذه هي المسألة الخامسة؛ يعني: مَنْ قال: إنه يكفر؛ قال: لأنّه بدّل الدين
رأساً على عقب، هذا إذا كان في جميع شؤون الدولة.

أمّا إذا كان في البعض، ومن البعض؛ فلا، ومنهم مَنْ قال: إنه لا بُدّ أن تقوم

(١) على معنى الصور السابقة - لزوماً -؛ وإلا: فيماذا تختلف هذه، عن تلك؟!

(٢) تأمل.

(٣) تأمل فهمه - نفع الله به - لكلام الشيخ محمد بن إبراهيم في (التبديل). وأنه: (كُلِّي)
من (أَوَّل الشريعة إلى آخرها)...

فهل (مُخالفونا) يُوافقون؟!

وهل -هم- لهذا (التبديل) - واقعاً - واجدون؟!

(٤) نعم؛ في آخر أقواله، وأكثرها تحريراً.

عليه الْحِجَّةُ».

ثُمَّ سَأَلَ السَّائِلُ:

«أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ: مَا النَّصِيحَةُ هَؤُلَاءِ السُّفَهَاءِ، وَأَنْصَافِ الْمُتَعَلِّمِينَ الَّذِينَ يَرْمُونَ هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةَ بِأَنَّهُمْ مَرَجَنَةٌ؟».

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ:

«النَّصِيحَةُ لَهُمْ: أَنْ يَتَوَبَّعُوا إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَأَنْ يَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمُوا.

وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَتَوَبَّعُوا إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- مِمَّا قَرِطَ مِنْهُمْ مِنَ الْكَلَامِ، وَأَنْ يَصْنَعُوا أَلْسِنَتَهُمْ عَنِ الْكَلَامِ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَالْقَوْلُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَالْقَوْلُ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ: مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَايِرِ، جَعَلَهُ اللَّهُ فَوْقَ الشَّرْكِ بِاللَّهِ؛ قَالَ -سُبْحَانَهُ-: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

أَيُّ: يَشْمَلُ الشَّرْكَ، وَيَشْمَلُ غَيْرَهُ.

وَجَعَلَهَا مِنْ إِرَادَةِ الشَّيْطَانِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ . إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

أَقُولُ:

فَلْيَخْتَرْ ابْنُ سَالِمٍ الْوَصْفَ اللَّاتِقَ بِهِ، الْحَرِيَّ بِجَاهِلِهِ!!

وفي كتابي «صيحة نذير» (ص ٩٦-٩٩) بيانٌ مفصَّلٌ حولَ كلامِ سماحةِ الشيخِ محمد بنِ إبراهيم -تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ-.

فَلَا أُكْرِرُهُ!

٣٤- حكم حُكَّامِ الزَّمانِ .. دون لفٍّ ولا دَوْرانٍ:

ثُمَّ عَقَّبَ (ص ٦٣-٦٤) على ما ذكرتهُ في «الأجوبة» مِنْ اتِّكَاءِ (بعض^(١)) «المخالفين - مِنَ الْمُكْفَرِينَ - على أمثالِ (تلك) الفتاوى (!) لِيُصْدِرُوا مِنْ خِلَالِهَا أَحْكَامًا عَاطِفِيَّةً (شَبَابِيَّةً) جِرَافِيَّةً (!) على بعضِ الدُّولِ الإسلاميَّةِ^(٢)...».

فأجاب جوابًا مَبْنِيًّا على أربع نقاطٍ؛ مفادُها: أنَّ هذا استعدادٌ ظالمٌ للحكام على الشُّباب (!)، وأنَّه لا تلازمَ بين كفر الحاكم (!) والخروج عليه؛ لِإلْزومِ وجودِ شروطٍ (!)، وأنَّ أخطاءَ الشُّبابِ ليستَ مانعًا مِنَ الحكمِ بتكفيرِ الحُكَّامِ (!)، وأنَّ المسألةَ متعلِّقةٌ بِأفرادِ اللّهِ في الحكم (!)، ومدى الإيمانِ به، وليس (فقط!) دِمَاءً، وأشلاءً، وتفجيراتٍ، وفُتْنًا!!!

ثُمَّ تَسَاءَلَ (ص ٦٤) -بعدَ كلامٍ عاطفيٍّ لا وزنَ له في بيانِ الحكمِ الشرعيِّ-:

«فما هذا الذي يحصلُ مِنْ بعضِ حُكَّامِ زماننا؟

وأيُّ شيءٍ يُسَمَّى؟!؟!»

... ثُمَّ ضَرَبَ على ذلكَ مَثَلًا: (الرُّنَي)، وتَقْنينُ العقوبةِ فيه!!

فأقولُ:

هل الأمرُ متعلِّقٌ بـ(الرُّنَي) -فقط-؟!؟

أم أنَّ (الرُّبَا) مثلهُ؟!؟

(١) وأقولُ -الآن-: جُلُّ!!

(٢) مَعَ أنَّ في تمامِ كلامي بَقِيَّةً مَهْمَةً متعلِّقةً بِذكرِ نماذجٍ مِنَ (القوانين)، و(التشريعات)، و(الأنظمة) التي لا تخلو منها دولةٌ (إسلاميةٌ) معاصرةٌ...

وحذِّقهُ لهذا (!) معروفُ السَّبَبِ!! ولا عجب!!!

بل هو أشدّ - كما تدلُّ عليه نصوصُ الشرعِ الحكيمِ -.

ومثلُهُمَا: (الجماركُ) و(المكوس)!!

ومثلُهُم: أنظمتُ (العملِ والعمّال)، و(قوانينهما)^(١)!! - فضلاً عن الآثامِ الأخرى، والمعاصي التي هي أظهرُ وأحرى -.

وعليه؛ فقولُك: (بعضُ حكامِ زماننا!) مراوغةٌ، ولفٌّ ودوران؛ إذ الأمورُ التي ذكرتها - وأنتَ أغفلتها!! - لا (تخلو) منها (دولةٌ إسلاميّةٌ) - بحكمنا (نحن) = (غيرِ إسلاميّةٍ) - بحكمِ مُخالفينا (أنتم!)!! -

فلماذا (التّمويه)؟!

وما الذي يجعلُ تقنين (الرّبا)^(٢) غيرَ تقنين (الرّزني)^(٣)؟!

أم هي (السياسة) التي تستعملونها (!) حتّى في أحكامكم التي تبيحّون بها (!) - تحتَ عناوينٍ لامعةٍ! وأسماءٍ جذّابةٍ!! - ليتغرّوا بها الشباب (!)، وتُجمَعوا (حولكم!) العوام!! -؛ مثل^(٣): (إفراد الله الحكم)، و: (منازعة غير الله له - فيه-)، و(الحاكميّة)، و...

ثمّ (ظفرتُ) منه (ص ٦٦) - أخيراً - بجواب (نظريٍّ) - محضٍ -؛ حيثُ قالَ - بعد ذكر اليهود، ونزول آية الحكم فيهم - في (الرّزني) -:

«وعلى هذا؛ فقيسُ في بقيّة الأحكام التي بدّلت وحُرِّفت...»

... إلى آخر ما قال!!

(١) انظر ما تقدّم (ص ٩٣) - لزائماً -.

(٢) حتّى حروفيهما (!) واحدة، سوى النقط!!

(٣) وبعضُها كلماتٌ حقٌّ؛ يُرادُ بها باطلٌ؛ فتنبّه.

ولعلَّه كلامٌ (انْفَلَت) منه، و(فَلَت) عنه!! -بغيرِ وَغْيٍ! ولا انتباه!!-

فهلَّا (طَوَّرَ) الجوابَ مِنَ (النَّظَرِيَّةِ) إلى (التَّطْبِيقِ)!

وما السَّيِّجَةُ -مِنْ جَرَاءِ ذَلِكَ- عَلَى التَّحْقِيقِ-؟!

.. ذا -واللَّهِ- نَفْسٌ حَرُورِيٌّ جَلْدٌ؛ فهل يَرْضَى بِذَلِكَ مَشايخُنَا الكرامَ،
وأساتذَتُنَا الأعلامَ؟!

مِنْ أَجْلِ هَذَا؛ لَمْ يَصْبِرِ اخونا أَبُو مالِكِ الرِّفَاعِي -وَفَقَّهُ المولى- عَلَى السَّكُوتِ
-هَهُنَا-؛ فَسَارَعَ قَائِلًا:

«خَرَجَ المُولَفُ مِنْ شَرَطِ كِتَابِهِ -وهو الرَّدُّ عَلَى «أَجُوبَةِ» الحلي-؛ إِلَى تَكْفِيرِ
الحكامِ بالقوانينِ؛ وَكُلِّ إِنَاءٍ بِالَّذِي فِيهِ يَنْضَحُ!

وبهذا يَظْهَرُ لَكَ رَأْيُ الفُوزانِ والرَّاجِحِ^(١) مِنْ هَذِهِ المَسْأَلَةِ.

فالحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَبَانَ عَنِ مَذْهَبِ المُولَفِ التَّكْفِيرِيِّ؛ الَّذِي يَتَّبِعُ فِيهِ الصَّاوِي
وَأَمْثالُهُ!

ثُمَّ فِي فِقْرَاتِهِ أَشْيَاءٌ غَرِيبَةٌ، وَمِغَالِطَاتٌ يَطُولُ الكَلَامُ بِذِكْرِهَا.

... ثُمَّ أَقُولُ:

أَمَّا أَنْ هَذَا (استعداداء): فَلَقَبُهُ بِمَا شِئْتُ.. فَقُولُكَ -فِي كَلَامِي-: (هَذَا
استعداداء): هُوَ -فِي نَفْسِهِ- لَوْ عَقَلْتُ- (استعداداء!!)؛ وَلَكِنَّهُ مِنْ بَابِ آخَرٍ...

وَلِشَنْ كَانَ مَا نَسَبْتُهُ إِلَيَّ مِنْ (استعداداء) صَادِرًا -عَنِّي- عَلَى وَجْهِ (العموم)؛
فإِنَّ (استعداداءكَ) -ذَاكَ- صَادِرٌ مِنْكَ -فِي أ- عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ؟!

(١) لَا أَظُنُّ الشَّيْخِينَ الْفَاضِلِينَ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- قَائِلِينَ بِذَلِكَ..

وَلَوْ حَقُوقًا -بِدَقَّةٍ- فِي ضَبْطِ هَذَا الْحُكْمِ -وَأَثَارِهِ- لَمَّا قَالَا بِهِ -الْبَيْتَةُ-، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فأيُّهما (الاستعداد) -الحقيقي- بلا (غمويه)؟!

وأما ما يتعلّق بشروط (الخروج) على الحكّام (الكفّرة)، وأخطاء (الشّباب) في ذلك، و... و...

فكلُّ هذا كلامٌ لا قيمةَ له؛ ذلكم بأنّ (الأُمَّة) -اليوم- في وقتٍ -وظرفٍ- لا تحتاجُ فيه إلى تجاربٍ، وغيرِ ناقصِها محاولات: تُوقِّعُها في فتنٍ عظيمةٍ ومُصِباتٍ!! ثمّ (نجري!) نلّسُ الأعذارَ -من ههنا، ومن ههنا- لأخطاءِ هؤلاء، أو أولئك... وأنهم: (ضبطوا الحكم)، ولم يضبطوا (شروطه)!!

ولكن: ﴿... وَلَآتَ حِينَ مَنَاصٍ..﴾!

الأمرُ أعظمُ من هذا -وأشدُّ- يا هذا!

وتمويهُك -يا هذا- التّصلُّ بهذه القضية - هو -نفسه- بابُ إلزامك -بحقّ- في (إغفالِك)، وعدمِ ذِكْرِك بعض (!) (التّقنيات) المكفّرة -على مذهبِك!- كـ(الرّبا)، و(المُكُوس) -وغيرهما- ممّا لا يختلفُ (!) شرطُ التّكفيرِ فيهما -على رأيك!!- بينهما وبين (الرّبا)، أو (الحدود)، أو غير ذلك...

فأقولُ ما قلتُ: «فالحكم (هنا) لمن... لِّلْهُ أمْ هؤلاءِ الحكّام؟!- فأَيُّ منازعةٍ أعظمُ من هذه؟!»^(١).

(١) انتبهوا -إخواني في اللّهِ-: أربعُ علاماتٍ (تعجيب واستفهام) فيما لا يصلُ إلى سطرين! ثم يعيون عليّ (!)، ويتقدوني، و...، و...

فما القولُ الحقُّ -في هؤلاء-؟!

(تنبيه): عزا (!) (المُسَوَّد) في حاشية (ص ٦٤) -لتحقيق مسألة الحكم!!!!- إلى كتاب (تحكيم الشريعة، وصلته بأصل الدين) لـ(د.صلاح الصاوي)!! وهو معروفٌ -جداً- بغلوائه؛ مشهورٌ بِقُطْبِيَّتِهِ الجليّة، وتكفيرِهِ حُكّامِ البلادِ =

و(نحن) لا نُخالفُ في هذا السؤالِ -بَلَّةِ الجوابِ (عنه)-، ولا في عِظَمِ إثمِ
المتلبِّسِ به، ومعصيته، وفجوره، وضلاله، وفسقه...
فلا نهوَن..

ولا نتهاون..

ولكن، لا نكفرُ إلا بالشرطِ المعبرِ، دون عاطفةٍ جارفة، ولا حماسةٍ عاصفة؛
قائلين:

«التَّحَاكُمُ يَكُونُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ -تعالى- وَإِلَى سُنَّةِ الرَّسُولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ-؛ فَإِنْ لَمْ يَتَحَاكَمْ إِلَيْهِمَا: (مستحلاً) التَّحَاكُمُ إِلَى غَيْرِهِمَا مِنَ (القوانين
الوضعية)؛ بدافع طمعٍ في مال، أو جاه، أو منصبٍ: فهو مُرتكبٌ معصيةً، وفاسقٌ
فسقاً دون فسقٍ، ولا يخرجُ مِنَ دَائِرَةِ الْإِيمَانِ»^(١).

كما في فتوى (اللجنة الدائمة) -المؤقَّرة- (رقم: ٦٣١٠).

وقد نقلتها في «الأجوبة المتلاثمة» (ص ٢٢-٢٣)، ثُمَّ قُلْتُ:

«ولا يقال -تشكيكاً!-: هذا غيرُ ذاك! فكلامُ اللجنة -هنا- في (الحكم بغيرِ
ما أنزلَ اللَّهُ)؛ لا في (التَّبدِيلِ)! أو (التَّشريع العام)!»

فأقول: وهل (القوانين الوضعية) [وهذا نصُّ كلامهم] غيرُ ذلك؟! سبحانه
اللَّهُمَّ! فلا أطيل...

فما هو الفرقُ بين كلامي، وكلام هؤلاءِ الجَلَّةِ مِنَ الإنمة؟!

= الإسلامية؛ مَعَ كونه (رئيس الجامعة الإسلامية الأمريكية)!!

فأين ولاء- هؤلاء- وبرأؤهم؟! -وهم يتبحَّجون به، ويتعالمون فيه-!

(١) وَكُلُّ هَذَا مَطْوِيٌّ بِسَاطَةِ (!) عِنْدَ (المُسَوَّدِ) -مَبْنَى، وَمَعْنَى-؛ فَلِمَ؟!

وأيّن وجه غلطه؟!

وما هي الأدلة (العلمية) على دعوى التخطئة هذه؟!

... فكلام (وافقت) فيه إمامي هذا الزمان -ابن باز والألباني- رحمهما الله-؛ هل يقال -فيه-: إرجاء، أو: مُرجئة؟!! وليس ما قلته إلا قولهم!!..

... ولم أخطّ بجواب (يرفع اللائمة)، ويُطيل القائمة!!!

وقد لا أخطئ!!

... بل لن أخطئ!!!

مع أنّ كلامي -هذا- هنا- هو الكلام الذي تلاه -مباشرة- ما نقله (المسوّد) -عني- ثمّ تعقّب من موضوع (الاستعداد) -وما أشبهه!- وفي الصّفحة نفسها!!

فلمّ ذكر هذا، وسكت -بل يترّ!- ذاك؟!

مع أنّ هذا المبحث علمي في طرحه، ويجب أن يكون -أيضاً- علمي في الجواب (عليه = عنه) -كما هو المفروض!-.

بينما كان (الجواب) -في الواقع!- عاطفيّاً، جزافيّاً -كما هو (دأبهم) و(حالهم)- بعيداً عن العلم، وبعيداً عن لغته وحقائقه...

ومعّ هذا -والحمد لله ذي الجلال-؛ فقد أجبت (عنه)، ورددت (عليه)...

وأمّا أنّ قضية الحكم -وتكفيرهم!- مرتبطة (عندي!) -فقط- بـ(الدماء، والأشلاء، والتفجيرات، والفتن، ومشابهة الخوارج) -كما قال (ص ٦٤)-!!

فهذه مغالطة ظاهرة؛ فالواقع -الذي ما له دافع- يُشير إلى هذا، ويدلّ عليه..

وليس (عندي) -فقط-، بل عند كلّ من لم يتلبّس بالمغالطة والشطط.

والربط بين (التكفير) و(الدماء، و...، و...) -تفكيراً- هو زبدة (بيان هيئة

كبار العلماء^(١) الذي حذروا فيه -جزاهم الله خيراً- من (التكفير والتفجير)^(٢)...

ولم يحطَ ببيانهم -هذا- بعشر معشار (!) ما (احتف) بعض فتاويهم الأخرى -وقد (استغلت) لوجهة (التكفير!!) التي وافقت أهواء أمثال هذا (المسود) -وأشكاله- مما هي معروفة لا تخفى^(٣)...

وللحق، للعبرة، للتاريخ:

أسوق نصَّ بيانهم^(٤) -نفع الله بعلومهم- تآمراً؛ ليعلم الفرق بين (الاستعداد) الظالم -بحق-، وبين الادّعاء به -بغير حق-:

(١) وهو من آخر البيانات -والفتاوى- العلميّة؛ الصادرة برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله-، وذلك قبل وفاته بأقل من تسعة أشهر.
وهو منشور في (مجلة البحوث الإسلامية) عدد: ٥٦ - شهر: صفر / ١٤٢٠هـ؛ وذلك بعد وفاة الشيخ -مباشرة-.

وكانت وفاة سماحة أستاذنا الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز -رحمه الله- بتاريخ: (٢٧ / ١ / ١٤٢٠هـ).

(٢) وهذا (الربط) هو حرفُ كلامهم في (بيانهم) ..

وماذا ينشئ (التفجير) إلا: (الدماء... والأشلاء..) -أيها الجهلاء-؟!

(٣) حتى إنه يُقلّ إليّ أن فتوى اللجنة في كتابي: قد وُرعَت في بعض المَذهَن (!) على إشارات المروء؛ للغادي والرائح!!! فضلاً عن طباعتها وترويجها (!) بأشكال -وضوئاً- شتى!!

(٤) وانظره -تأث- مَعَ التعليق عليه، وشرجه -في كتابي «كلمة سواء».

(ص ٢٥-٤٤)، وهو تحت الطبع.

وما بين معقوفين -هنا- فَمِنْ تعليلي.

«الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.
أما بعد:

فَقَدْ دَرَسَ مَجْلِسُ (هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) - فِي دَوْرَتِهِ التَّاسِعَةِ وَالْأَرْبَعِينَ - الْمُتَعَقِدَةِ بِالطَّائِفِ، ابْتِدَاءً مِنْ تَارِيخِ (٢/ ٤/ ١٤١٩ هـ) - مَا يَجْرِي فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ - وَغَيْرِهَا - مِنْ التَّكْفِيرِ وَالتَّفْجِيرِ، وَمَا يَنْشَأُ عَنْهُ مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ، وَتَحْرِيبِ الْمَنْشَأَاتِ.

وَنَظَرًا إِلَى خَطُورَةِ هَذَا الْأَمْرِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ إِزْهَاقِ أَرْوَاحٍ بَرِيئَةٍ، وَإِتْلَافِ أَمْوَالٍ مَعْصُومَةٍ، وَإِخَافَةِ لِلنَّاسِ، وَزَعْزَعَةِ لَأَمْنِهِمْ وَاسْتِقْرَارِهِمْ: فَقَدْ رَأَى الْمَجْلِسُ إِصْدَارَ بَيَانٍ يُوضِّحُ فِيهِ حُكْمَ ذَلِكَ؛ نَصْحًا لِلَّهِ وَلِعِبَادِهِ، وَإِبْرَاءً لِلذِّمَّةِ، وَإِزَالَةً لِلْبَسِ فِي الْمَفَاهِيمِ - لَدَى مَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ -.

فَنَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -:

- أَوَّلًا: التَّكْفِيرُ حَكْمٌ شَرْعِيٌّ، مَرَدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ فَكَمَا أَنَّ التَّحْلِيلَ وَالتَّحْرِيمَ وَالْإِيجَابَ: إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ فَكَذَلِكَ التَّكْفِيرُ.

وَلَيْسَ كُلُّ مَا وُصِفَ بِالْكَفْرِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، يَكُونُ كُفْرًا أَكْبَرَ مَخْرَجًا عَنِ الْمِلَّةِ.

وَلَمَّا كَانَ مَرَدُّ حَكْمِ التَّكْفِيرِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ: لَمْ يُجْزَ أَنْ نُكْفِرَ إِلَّا مَنْ دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى كُفْرِهِ - دَلَالَةً وَاضِحَةً -؛

فَلَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ مُجَرَّدُ الشُّبْهَةِ وَالظَّنِّ، لَمَّا يَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَطِيرَةِ.

وَإِذَا كَانَتْ الْحُدُودُ تُدْرَأُ بِالشُّبْهَاتِ -مَعَ أَنَّ مَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا أَقْلُ مِمَّا يَتَرْتَبُ عَلَى التَّكْفِيرِ-: فَالتَّكْفِيرُ أَوْلَى أَنْ يُدْرَأَ بِالشُّبْهَاتِ.

وَلِذَلِكَ حَذَّرَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنَ الْحُكْمِ بِالتَّكْفِيرِ عَلَى شَخْصٍ لَيْسَ بِكَافِرٍ، فَقَالَ: «أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا؛ إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعْتَ عَلَيْهِ»، [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍَا].

وَقَدْ يَرِدُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ -أَوْ الْعَمَلَ، أَوْ الْإِعْتِقَادَ- كُفْرٌ، وَلَا يَكْفُرُ مَنْ اتَّصَفَ بِهِ؛ لَوْجُودِ مَانِعٍ يَنْعِيهِ مِنَ الْكُفْرِ.

وَهَذَا الْحُكْمُ -كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ الَّتِي لَا تَتِمُّ إِلَّا بِوُجُودِ أَسْبَابِهَا وَشُرُوطِهَا، وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهَا؛ كَمَا فِي الْإِرْثِ، سَبَبُهُ الْقَرَابَةُ -مِثْلًا- وَقَدْ لَا يَرِثُ بِهَا لَوْجُودُ مَانِعٍ كَاخْتِلَافِ الدِّينِ- وَهَكَذَا الْكُفْرُ: يُكْرَهُ عَلَيْهِ الْمُؤْمِنُ؛ فَلَا يَكْفُرُ بِهِ.

وَقَدْ يَنْطِقُ الْمُسْلِمُ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ؛ لَغَلْبَةِ فَرْحٍ، أَوْ غَضَبٍ، أَوْ نَحْوِهِمَا؛ فَلَا يَكْفُرُ بِهَا -لِعَدَمِ الْقَصْدِ-؛ كَمَا فِي قِصَّةِ الَّذِي قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ»؛ أَخْطَأَ مَنْ شَدَّةَ الْفَرْحِ، [رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ].

وَالْتَسَرُّعُ فِي التَّكْفِيرِ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ أُمُورٌ خَطِيرَةٌ؛ مِنْ

استحلال الدَّم والمال، ومنع التَّوارُث، وفسخ النِّكاح، وغيرها
مَّا يترتَّبُ على الرِّدَّة...!

فكيف يسوغ للمؤمن أن يُقدِّم عليه لأدنى شبهة؟!
وإذا كان هذا في ولاة الأمور: كان أشدَّ؛ لما يترتَّبُ عليه
من التَّمردِّ عليهم، وحمل السِّلاح عليهم، وإشاعة الفوضى،
وسفك الدِّماء، وفساد العباد والمبلاد.

ولهذا منع النبيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ- مِنْ مُنَابَذَتِهِمْ، فقال: «... إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا؛
عندكم فيه مِنَ اللَّهِ بَرَهَانٌ»، [متفقٌ عليه عن عُبادَة]:
- فأفاد قوله: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا»: أَنَّهُ لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ الظَّنِّ
والإشاعة.

- وأفاد قوله: «كُفْرًا»: أَنَّهُ لَا يَكْفِي الفسوقُ -ولو كَبِرَ-؛
كالظُّلم، وشرب الخمر، ولعب القمار، والاستنثار المحرَّم.
- وأفاد قوله: «بَوَاحًا»: أَنَّهُ لَا يَكْفِي الكفرُ الَّذِي لَيْسَ
ببواحٍ؛ أي: صريح ظاهر.

- وأفاد قوله: «عندكم فيه مِنَ اللَّهِ بَرَهَانٌ»: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ
دليلٍ صريح، بحيث يكون صحيح الثبوت، صريح الدلالة؛ فلا
يكفي الدليلُ ضعيف السند، ولا غامض الدلالة.

- وأفاد قوله: «مِنْ اللَّهِ»: أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بقول أحدٍ من
العلماء مهما بَلَغَتْ منزلته في العلم والأمانة، إذا لم يكن لقوله
دليلٌ صريحٌ صحيحٌ من كتاب الله، أو سنة رسولِهِ -صَلَّى اللهُ

عليه وسلّم..

وهذه القيود تدلّ على خطورة الأمر.

وجملة القول:

أَنَّ التَّسَرُّعَ فِي التَّكْفِيرِ لَهُ خَطَرُهُ الْعَظِيمُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِنْتِمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٣٢].

- ثانياً: ما نَجَمَ عَنْ هَذَا الْإِعْتِقَادِ الْخَاطِئِ مِنْ اسْتِبَاحَةِ الدِّمَاءِ، وَاتِّهَاكِ الْأَعْرَاضِ، وَسُلْبِ الْأَمْوَالِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، وَتَفْجِيرِ الْمَسَاكِينِ وَالْمُرَكَّبَاتِ، وَتَغْرِيبِ الْمَنْشَأَتِ:

فهذه الأعمال -وأمثالها- مُحَرَّمَةٌ شَرْعاً -بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ-؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ هَتِكِ لِحُرْمَةِ الْأَنْفُسِ الْمَعْصُومَةِ، وَهَتِكِ لِحُرْمَةِ الْأَمْوَالِ، وَهَتِكِ لِحُرْمَاتِ الْأَمْنِ وَالِاسْتِقْرَارِ، وَحَيَاةِ النَّاسِ الْآمِنِينَ الْمُطْمَئِنِّينَ فِي مَسَاكِنِهِمْ وَمَعَايِشِهِمْ، وَغُدُوهُمْ وَرَوَاجِهِمْ، وَهَتِكِ لِلْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ الَّتِي لَا غِنَى لِلنَّاسِ فِي حَيَاتِهِمْ عَنْهَا.

وَقَدْ حَفِظَ الْإِسْلَامُ لِلْمُسْلِمِينَ أَمْوَالَهُمْ، وَأَعْرَاضَهُمْ، وَأَبْدَانَهُمْ، وَحَرَّمَ اتِّهَاكَهَا، وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ؛ وَكَانَ مِنْ آخِرِ مَا بُلِّغَ بِهِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أُمَّتُهُ؛ فَقَالَ فِي خُطْبَةٍ حَجَّةٍ الْوَدَاعِ:

«إِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ؛ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ:

كحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا.

ثُمَّ قَالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [عن أَبِي بَكْرَةَ].

وَقَالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعَرْضُهُ»، [رواه مسلم عن أَبِي هُرَيْرَةَ].

وَقَالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «اتَّقُوا الظُّلْمَ؛ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظِلْمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، [رواه مسلم عن جَابِرٍ].

وَقَدْ تَوَعَّدَ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ- مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مَعْصُومَةً بِأَشَدِّ الْعُذُوبِ، فَقَالَ -سُبْحَانَهُ- فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ٩٣].

وَقَالَ -سُبْحَانَهُ- فِي حَقِّ الْكَافِرِ الَّذِي لَهُ ذِمَّةٌ -فِي حُكْمِ قَتْلِ الْخَطِيئِ-: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَلْيَدِّهِ مُسَلِّمًا إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [سورة النساء: ٩٢]؛ فَيَاذَا كَانَ الْكَافِرُ الَّذِي لَهُ أَمَانٌ إِذَا قُتِلَ خَطَأً فِيهِ الدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ، فَكَيْفَ إِذَا قُتِلَ عَمْدًا؟! فَإِنَّ الْجُرْعَةَ تَكُونُ أَعْظَمَ، وَالْإِثْمُ يَكُونُ أَكْبَرَ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا: لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ»، [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو].

- ثَالِثًا: إِنَّ الْمَجْلِسَ إِذْ يُبَيِّنُ حُكْمَ تَكْفِيرِ النَّاسِ -بِغَيْرِ بُرْهَانٍ مِنَ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-،

وخطورة إطلاق ذلك؛ لِمَا يترتب عليه من شرور وآثام؛ فإنه يُعلن للعالم: أنَّ الإسلام بريء من هذا المعتقد الخاطئ، وأنَّ ما يجري في بعض البلدان من سفك للدماء البرينة، وتفجير للمساكن والمركبات، والمرافق العامة والخاصة، وتخريب للمنشآت: هو عمل إجرامي، والإسلام بريء منه.

وهكذا كلُّ مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر بريء منه؛ وإنما هو تصرّف من صاحب فكر منحرف، وعقيدة ضالّة، فهو يحمل إثمَهُ وجُرمَهُ، فلا يُحتسب عمله على الإسلام، ولا على المسلمين المهتدين بهدي الإسلام، المعتصمين بالكتاب والسنة، المستمسين بحبل الله المتين؛ وإنما هو محض إفساد وإجرام تأباه الشريعة والفطرة؛ ولهذا جاءت نصوص الشريعة بتحريمه؛ مُحذرة من مصاحبة أهله:

قال -تعالى-: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ . وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ . وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٤].

والواجب على جميع المسلمين -في كلِّ مكان- التواصي بالحق، والتناصح، والتعاون على البرِّ والتقوى، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر -بالحكمة والموعظة الحسنة-، والجدال بالتي هي أحسن؛ كما قال الله -سبحانه وتعالى-:

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ
وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة البقرة: ٢].

وقال -سبحانه-: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ
أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ
الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ
اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة التوبة: ٧١].

وقال -عز وجل-: ﴿وَالْعَصْرِ . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا
الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّاصَوْا
بِالصَّبْرِ﴾ [سورة العصر].

وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»
[ثلاثاً]، قيل: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله،
ولأئمة المسلمين، وعامتهم»، [رواه مسلم عن عويمر الداري، وعلقه
البخاري دون ذكر صحابيه].

وقال -عليه الصلاة والسلام-: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ
وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى
لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»، [متفق عليه عن النعمان بن
بشير].

... والآيات والأحاديث -في هذا المعنى- كثيرة.

ونسأل الله -سبحانه- بأسمائه الحسنى وصفاته العلى - أن
يكف البأس عن جميع المسلمين، وأن يوفق جميع ولاة أمور
المسلمين إلى ما فيه صلاح العباد والبلاد، وقمع الفساد

والمفسدين، وأن ينصُرَ بهم دينه، ويُعلَيَ بهم كلمته، وأن يُصلِحَ
أحوالَ المسلمين -جميعاً- في كلِّ مكانٍ، وأن ينصُرَ بهم الحقَّ.
إنَّه وليُّ ذلك، والقادرُ عليه.

وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ، وآله، وصحبه.

قال أبو الحارث -عفا اللهُ عنه-:

هذا نصُّ كلامهم -أيدهم اللهُ- في (بيانهم)، وهو جدُّ واضح في الردِّ على
ذاك التَّهْوِيشِ الفارغ الذي انطَلَقَ به -مُسارِعاً^(١)! -بغيرِ علم!!- ذاك (المُسَوِّد)!

٣٥- بين (الحكام) واليهود:

ثمَّ تساءلَ (ص ٦٤-٦٦) -بنشوة المنتصر!!-:

«وأي فرق بين فعلهم [الحكام]، وفعل اليهود^(٢)؛ الذين أنزل اللهُ فيهم:
﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ...﴾»..

ثمَّ ساقَ حديثَ البراءِ بنِ عازبٍ -في «صحيح مسلم»- في سبب نزولِ
لَايَةٍ!!

ثمَّ قال:

«فهؤلاء اليهود: لَمَّا اصطَلَحُوا على عقوبةٍ معيَّنة -في حدِّ الزاني- غيرَ ما
سَرَعَ اللهُ -عز وجل-، وجعلوا تلك العقوبةَ قانوناً يتحاكم^(٣) إليه الجميع

(١) قارن بما تقدَّم (ص ٣٢٤).

(٢) انظر تناقضه -وما يُلَوِّمُهُ به!- فيما تقدَّم- (ص ٤٧٧-٤٧٨)؛ فهنا أثبتَ هذا المعنى
لَمَّا أرادَهُ!-، وهناك نفاه -لَمَّا توهمَ (!) فسادَهُ!!-!!

(٣) وهل يفعلُ غيرَ ذلك أهلُ (الرِّبَا)، و(المُكُوس)؟! =

(الشريف والوضيع) بدلاً عن حكم الله: حَكَمَ اللَّهُ عليهم بالكفر، وجعل فعلهم هذا حكماً بغير ما أنزل الله!

فأقول:

لو تأملت في الحديث الذي سقته -أنت!- لبيان واقعة اليهود-: لرأيت (فيه) -نفسه!- الجواب الدقيق (على) سؤالك! ثم مُجمل كلامك!!

لأن سؤال النبي -صلى الله عليه وسلم- لهم- كان: «أهكذا تجدون حدّ الزاني في كتابكم؟»، فقالوا: «نعم» -كاذبين على الله-.

ثم كرّر النبي -صلى الله عليه وسلم- السؤال على رجلٍ من علمائهم، وسأله بالله، فقال: لا، ثم قال: «... فجعلنا (التحميم) مكان (الرجم)»^(١).

وهذا ظاهرٌ جداً في أنهم نسبوا ذلك إلى التوراة، وأنه -هكذا!!- بزعمهم الكاذب- حكم الله في كتابه...

... هذا هو الفرق الدقيق، بالنظر العميق...

نعم؛ هذا لا يُنجي الحاكمين بغير ما أنزل الله -تعالى- من سخطه -سبحانه-، وعقوبته، وأنهم فجّار، فساق، ضالّ...

فلا (تهوين)، ولا (تهاون)...

والأ:

فهبل لأحد أن يقول: إمّا (تكفير)، أو (تهوين)؛ ولا ثالث لهما!!؟

= أم أنه الفهم المعكوس؟! بالقلب المتكوس!!؟

(١) وفي رواية ابن عمر عند البخاري (٦٨٤١) و(٦٨١٩): «.. فوضع أحدهم يده على آية الرجم، وجعل يقرأ ممّا قبلها، وما بعدها..».

٣٦- اقروؤا... فقط:

وكاذ -واللّٰه- يُصْبِي النّٰثِيَّ -والغُثِّيَّ!- لَمَّا قرأتُ كَلَامَهُ (!) (ص ٦٦)
حول ما انتقدتني به اللجنة الكريمة من أنني (حُلتُ) كلام (أهل العلم: ما لا
يَحْتَمِلُهُ)!!

مِمَّا أجبتُ عنه -في «أجوبي»- مُبَيَّنًا-بِكُلِّ وضوح- أنه لم يكن مِنِّي شيءٌ من
ذلك -الْبَتَّة-.

... فدافع عن ذلك (!) دفاعًا ساقطًا، رقيقًا، متهاويًا... جَمَعَ به جراميزُ
جهلِهِ، وتطاوله، وتحامله، وتحمله!!

ولا أجدُ من جوابٍ (عليه) -حَسْبُ- أبلغَ من دعوة القُرَّاءِ (!) إلى الرجوع
(إليه)؛ للوقوف على عين كلامِهِ^(١)؛ ليظهرَ لكلِّ قارئٍ -ولا أقولُ: حاذقٍ!!- سوءُ
فعلِهِ، وقيحُ مرامِهِ...

ومنه: تساؤلهُ (ص ٦٧) -بلا وَجَلٍ!-عني:-

«فلماذا يروغ؟ ولماذا يتهرب؟»

ونقولُ -أيضًا:-

إذا لم يكن ذلك الكلام^(٢) من إنشائي، ولا من ألفاظي؛ فلماذا يُولَف؟ ولماذا

(١) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ على (قُرَّائِهِ!) -بشيءٍ من الحذفِ والتغيير!!- أنْ بعضًا من القولِ مِن
إنشائي -فعلًا-!!

وهو به كاذبٌ -أو مدّلس-: فالكلامُ -بالعزو الصريح- مِنَّا وحاشيةٌ -من كلامِ
سماعةَ الشيخ ابن عثيمين -نفسه-؛ فتأمل!

(٢) أيُّ كلامٍ هذا -يا هذا-؟!

اتَّقِ اللّٰهَ رَبَّكَ...

يكتب^(١)!«.

فأقول - باختصارٍ شديد - نقدًا، ونقصًا -

حتى ينكشف حالُ أشباهك الجهلة؛ يمثل هذه الاعتراضات الفاسلة،
والأسئلة الباردة!!!

ولا أزيد!

٣٧- كلامُ الشيخِ ابنِ عثيمين في (التكفير) :

ثمَّ نقلَ (ص ٦٨-٧١) كلامًا (قديمًا) لسماحةِ أستاذنا الشيخ ابن عثيمين
-رحمه الله- في مسألة (الحكم) -والتكفير بتركه-...

ولقد قدّمتُ (ص ١٤١ - فما فوق) بيانَ آخرِ كلامٍ للشيخ -رحمه الله- في
ضبط ذلك، وتقعيده-، وأنه واضح -تمامًا- في موافقةِ شيخنا الجليلين: الألباني،
وابن باز -رحم الله الجميع-.

وذكرتُ -نَمّة- ما أضافه (المُسوّد) على طبعته الثانية -مما كان محذوفًا (!)
من طبعته الأولى!- وبيانَ وجهِ الردِّ عليه -في ذلك- كلّهِ-! وكشفَ مقلّده،
وتقليده!!

فلا أعيد.

و«المصيرُ إلى علام الغيوب ﴿فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾»، -كما صدّق-
هذه المرأة!- (المُسوّد) (ص ٧٠)!!

(١) وكان قد تساءل -قبلاً- عن الموضوع نفسه!-: «لا أدري لماذا يلبس الحلبي على
الناس..!!»

فأقول -له-: أنا أدري؛ لأنك جاهل؛ فتعلم: حتى تدري!!

٣٨- تحمیل فیہ تحمیل:

ثُمَّ نَقَلَ عَنِّي (ص ٧٠) ما رددتُ به على ما انْتَقِدَ عَلَيَّ (!) - مِمَّا وَصَفَ بِ- (تحميل كلام بعض أهل العلم ما لا يحتمل)!!-.

وهو (!) يتضمَّن ما نقلته من قول أستاذنا الشيخ ابن عُثيمين: «مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - بَدَلًا عَنْ دِينِ اللَّهِ - فَهُوَ كَفَرٌ أَكْبَرُ مَخْرَجٌ مِنَ الْمِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ مُشَرِّعًا مَعَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، وَلِأَنَّهُ كَارَهُ لَشَرِيعَتِهِ».

ثُمَّ تَعْلِيْقِي عَلَيْهِ - بِقَوْلِي -: «وهذا شرط لا يتحقق إلا بالاعتقاد، أو الجحود، وما أشبههما، أو دلَّ عليهما - يبين لا شبهة فيه، ولا شك يعتريه -».

ثُمَّ قَوْلِي: «وأقول - الآن^(١) - أين أدنى (أدنى) وجه مخالفة في هذا لتعليق الكلام الشيخ ابن سعدي، والشيخ ابن باز، أو غيرهما؟!».

ثُمَّ عَلَّقْتُ - هو! - قائلًا: «حديثنا ليس عن الشيخ ابن سعدي، أو الشيخ ابن باز - رحمه الله عليهما -، وإنما هو عن الشيخ ابن عُثيمين - رحمه الله -، وهو أنك جَمَلْتَ كلامه ما لا يحتمل، فلماذا الحيدة؟».

فأقول:

ليس في الأمر أيُّ حيدة!

فالكلام عن الشيخ ابن سعدي، والشيخ ابن باز واضحٌ جَدًّا؛ فأنا - في نهاية الأمر، وبدايته - قائلٌ بقولهما، وعاطفٌ كلامي على كليهما - وقد ذكرته (ص ٢١) - من «الأجوبة» -.

فما المانع من سَوِّق كلامهم - جميعًا - في مقام واحد؟!.

(١) أي: في «الأجوبة».

فلماذا تَغَيَّبُ هذا -وَتَحْيِذُهُ-وَالْحَيْدَةُ به-؟!

فلا يُشْنَشُنْ بشيءٍ؛ الْحِجَّةُ: فيه، لا عليه!!

أَمَّا أَنْ تَقْصُرَ (!) الْكَلَامَ -أَنْتَ-هنا!- على الشيخِ ابنِ عُثَيْمِينَ -فقط:-
فهذا شأنُكَ^(١)!!

ولكنَّ شأني أَنْ أَسْأَلَكَ -أنا:- لماذا هذا الإِعْمَاضُ -والإِعْرَاضُ- عن كلامِ
هذينِ الْعَالِمَيْنِ، وَطِيَّ كَلَامِهِمَا، وَعَدَمُ الْأَيُّهُ به؟!

٣٩- بَيْنَ (الْعَلَّةِ) وَ(الشَّرْطِ):

ثُمَّ قَالَ (ص ٧٠-٧١) -مُتِمًّا تَعْقِبُهُ!-:

«وإذا أردتَ الدليلَ على أَنَّكَ حَمَلْتَ كَلَامَهُ ما لا يَحْتَمِلُ: فهو قولُكَ عن قولِهِ
-رَحْمَةُ اللَّهِ-: (ولأنَّه كارهٌ لشريعتي):

(وهذا شرطٌ لا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِعِتْقَادٍ، أو الجُحُودِ...).

والشيخُ لم يشترط ذلك، بل بيَّنَ أَنَّ عِلَّةَ كُفْرِهِ شَيْئَانِ:

أحدهما: كونهُ جعلَ نفسه مُشْرِعًا مع اللَّهِ.

والثاني: كونهُ كارهًا لشريعتي.

وفرقَ كبيرٌ بين الْعَلَّةِ وَالشَّرْطِ -أَيْهَا الْأَثْرِيُّ- كما يعرفُ ذلك صغارُ طلبةِ
العلمِ!!».

فأقولُ:

أَسْأَلُ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ- أَنْ يُخَيِّنِي (أَثْرِيًّا) على الإيمانِ، وَأَنْ يُعَيِّتَنِي (أَثْرِيًّا)

(١) انتظر؛ فسيأتيك الجواب!

على الإسلام...

وأما البعيدون عن هدي السُّنة والآثر: فليس لهم إلا ربُّهم الملكُ العَلام...
ولقد ردَّ على هُرائه -هذا- الأخُ أبو مالك الرِّفاعي -وفَّقَهُ اللهُ- قاتلاً-
بكلامٍ علمي:

«ليس هناك فرق كبير بين العلة والشرط.

وصغارُ طلبَةِ العلم لا يعرفون العلة والشرط -أصلاً-، فضلاً عن الفرق
بينهما^(١)!

ثمَّ إنَّ هذا الكلام لا يُفيدك؛ لأنَّ قَيْدَ ابنِ عُثيمين -وإنَّ كانَ عِلَّةً- فهو يعني
الشرط؛ لأنَّ من الشروط ما يكونُ بمعنى السبب، وهو الشرطُ التعليلي؛ كقولِ
القاتل: زَوَّجْتُكَ ابْنِي إنَّ رَضِيَ فلانٌ.

ثمَّ إنَّ العلةَ شرطٌ في ثبوتِ الحكم الشرعي؛ فلماذا تُهمل؟!!

ثمَّ، لا يخفى أنَّ العلةَ قد يثبتُ الحكمُ بدونها -إنَّ كانَ الحكمُ معللاً بأكثرَ من
علة-، وأما الشرطُ؛ فلا يثبتُ الحكمُ إلاَّ به... فطُبِّقِ الحكمُ بالكراهية عليه.

قلتُ:

وهو كلامٌ جيّدٌ -وللهُ الحمدُ-.

(١) انظر إطلاقات (الفقهاء) لمصطلح (الشرط) في «مذكرة أصول الفقه» (ص ٨١ -

٨٢) للإمام محمد الأمين الشنقيطي -رحمهُ اللهُ-.

ولمعرفة أقسامه -شرعاً، ولغةً، وعقلاً-؛ انظر: «البحر المحيط» (١/ ٣٠٩-٣١٠) لأبي
حيان النخعي الأندلسي.

ولوجه الفرق بين (الشرط)، و(العلة)؛ انظر: «المستصفى» (٢/ ١٨٠) للغزالي.

مَعَ التَّنْبِيهِ -أخيراً- إلى أنَّ (المُسَوِّدَ) -هداهُ اللهُ- حَذَفَ تَمَثُّةً كَلَامِي -الذي نقلَهُ!!- وهو النتيجة لتلك المقدِّمة:-

«وإلاً؛ فهل يُعَرَّفُ الكُفْرُ والرَّدَّةُ -المبَيَّنَّانِ على الكُره- بمجرَّدِ المخالفةِ، ومَحْضِ التَّرَكُّ؟!».

وهو يزيدُ كَلَامِي وضوحاً، ومَرَامِي اتِّضاحاً.

٤٠- العُثَارُونُ:

ثُمَّ قَالَ (ص ٧١) -ناقصاً غَزْلَهُ!!-:

«وتراجُعُ الحلِيِّ في كتابِهِ «صِيحة نذير» -عن كونِ الكُره شرطاً في التَّبدِيلِ والتَّكْفِيرِ- بقوله (ص ٦٣): (وهذه عِلَّةٌ مِن عِلَلِ التَّكْفِيرِ، ووصفٌ، لا شرطٌ له، أو قيد): يدلُّ دلالةً واضحةً على أَنَّهُ ليس مِن أَهْلِ التَّحْقِيقِ والتَّدْقِيقِ في هذه المسائلِ، وإِنَّمَا يَخِيطُ خِيطَ عَشْوَاءٍ؛ فَمَرَّةٌ يُثَبِّتُ، وأُخْرَى يَنْفِي، وهو -بزعمِهِ- يَسِيرُ على مَنَهِجِ السَّلَفِ؛ فهل هذا هو حالُ السَّلَفِ؛ كُلِّ يَوْمٍ لَهم مَوْثِقٌ فيه اعتقادٌ جَدِيدٌ؟ أَمْ يَسِيرُونَ على قَوَاعِدَ ثَابِتَةٍ وَأَسَاسٍ رَاسِخَةٍ رَسوخَ الجِبَالِ؟».

فَأَقُولُ:

إِذْ قَدْ ادَّعَيْتَ -بِنَفْسِكَ!- (تراجعي!!)^(١) -مَعَ أَنَّ الحَالَ ليس كذلك؛ إِنَّمَا هي عباراتٌ تَتَضَحُّ وتَتَوَضَّحُ- وَلِلَّهِ الحَمْدُ-؛ فَلِمَ الطَّنْطُنَةُ حَوْلَهُ، والنَّقْدُ -بغَيْرِ حقٍّ- له-؟!

(١) مَعَ أَنَّ (الشرطَ) قد يُستعملُ -تطبيقاً- على غيرِ وجهِهِ؛ كما شرحتُ هذا -بدلائِلِهِ- في «التعريف والتنبئة» (ص ١١٤): فلا انتقاداً!

وانظر -للمزيد- «إعلام الموقَّعين» (٣/ ٢٨٤) -للإمام ابن القَيِّمِ-.

أَمْ أَنَّهُ تَمَّتْ الْعَتَار - بغير اعتبار -؟

وما دافعهُ؟!

إِلَّا الْهَوَى الْكُبَار؟!

وصدق -والله- مَنْ قَالَ: «المؤمنون عذارون، والمنافقون عتارون»...

ثُمَّ؛ ماذا تريدُ -يا رجلُ- مِنْ تَعَقُّي، والردُّ عليَّ؟!

أنصرة الحقِّ؛ حتَّى أرجعَ وأتراجعَ؟!

أَمْ محضَ الردِّ؛ بالردِّ، للردِّ؟!

- فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَإِنِّي (تراجعتُ!) -على ما تدَّعي!!- قَبْلَ (الردِّ)؛ فَلِمَ

-إِذَا- الردِّ؟!

- وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: فَقَدْ كَفَّيْتَنِي الْمُؤَنَةَ -كفالك الله شرَّ نفسك-...

فأكسر قلمك، وتب إلى ربك...

أَمَّا هَذَرُهُ، وَهَذِيئُهُ -بعدَ نَقْصِهِ غَزْلُهُ!- بقوله -عني!-: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ

التَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ...»!

وقوله: «وَأِنَّمَا يَخْطُ خَيْطُ عَشَاءٍ»!

فكلام لا وَزْنَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ ظِلِّ مِدَادِهِ!

وقلبه عليه، أسهل مِنْ البِدَاءِ بِهِ!!

وَالْإِعْرَاضُ أَوَّلِي!!!

وَأَمَّا قَوْلُهُ -بعدُ- عَلَى وَجْهِ الاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ!!:-

«فهل هذا هو حال السُّلْفِ؛ كُلِّ يَوْمٍ هُمْ مُؤَلَّفٌ فِيهِ اعْتِقَادٌ جَدِيدٌ؟!!»

فأقول:

هذا كذبٌ له قرون...

فعقيدتنا -ولله الحمد- هي هي؛ منذ نشأتنا، وإلى هذه السَّاعة، وإلى أن نلقى اللهَ عليها؛ برحمته -سبحانه- وعفوه.

سُنَّةٌ، سلفيَّةٌ، أثريةٌ؛ على اعتقادٍ أحمدٍ، وابنِ تيميةٍ...

بالحقِّ والوضوح -والقوَّة- تمتاز؛ على نَسَقِ الألبانيِّ، وابنِ عُثيمين، وابنِ باز.

ولأفـلـو كان عندنا تغييـرٌ (جديـدًا) -أو قديمٌ (!)-: لكننا غيـرنا إلى ما نوافقكم (!) به؛ حتَّى نرتاح، ونريح...

لكن؛ لا راحةَ لنا إلا بالحقِّ؛ سواء أكانَ في ذلك إسـخاطٌ للخلـق، أو إرضاءً....

فإرضاءُ الخلقِ غايةٌ لا تُدرَك، وإرضاءُ الخالقِ غايةٌ لا تُتْرَك...

فافهم.

ولكن؛ كَوْنِي أضبطُ عبارةً، أو أنفي مصطلحًا (حادثًا)، أو أصححُ كلمةً، أو أُغيِّرُ جملةً^(١): فهل هذا شيءٌ أعابُ به؟!

أمَّ أنه مِن علاماتِ الحقِّ، وأماراتِ أهلِ الحقِّ؟!

نعم....

ولكنَّ الموازينَ خَسِرَت، والمعاييرَ انقلبت...!

فواأسفاه...

(١) انظر «الردَّ البرهاني» (ص ١٢-١٦)، وعنه: ما تقدَّم (ص ١٥٧-١٦٣).

٤١- الاعتقاد والجحود... وما دلّ عليهما :

ثُمَّ نَقَلَ (ص ٧١-٧٢) -عني- قولي: (مَعَ التَّنْبِيهِ -والتَّنْبِيهِ إِلَى قَوْلِي- فِي التَّعْلِيْقِ- بَعْدَ ذِكْرِ الْإِعْتِقَادِ وَالْجُحُودِ)، ثُمَّ قَوْلِي -بَعْدَهُ-: (وَمَا أَشْبَهَهُمَا، أَوْ دَلٌّ عَلَيْهِمَا).

ثُمَّ قَالَ -مُعَلِّقًا-: «الْحَلِيُّ يَضَعُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لِجَعْلِهَا خَطَّ الرَّجْعَةِ -كَمَا يُقَالُ-».

وَالْأَفْقُولَةُ: (وَمَا أَشْبَهَهُمَا) مَاذَا يَعْنِي بِهِ؟ فَإِنَّ أَشْبَهَ شَيْءٍ بِالْجُحُودِ التَّكْذِيبُ وَالِاسْتِحْلَالُ.

وقولُهُ: (أَوْ دَلٌّ عَلَيْهِمَا) أَي: دَلٌّ عَلَى الْإِعْتِقَادِ وَالْجُحُودِ.

أَقُولُ:

وَكُلُّ ذَلِكَ جَهْلٌ مِنْهُ^(١)...

وَلَوْ تَأَمَّلَ -عَلِمَةُ اللَّهِ- كَلِمَةَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي «الصَّارِمِ» -الَّتِي تَقَدَّمَتْ قَرِيبًا (ص ٤٨٦)- لَمَّا قَالَ مَا قَالَ... وَلَكِنَّهُ جَهْلٌ؛ فَقَالَ!!

وَمِثْلُ (تِلْكَ): هَذِهِ؛ وَهِيَ كَلَامُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٤/ ١٢٠):

«وَمَا كَانَ كُفْرًا مِنَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ: كَالسُّجُودِ لِلْأَوْثَانِ، وَسَبِّ الرَّسُولِ -وَنَحْوِ ذَلِكَ-؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِكَوْنِهِ مُسْتَلْزَمًا لِكُفْرِ الْبَاطِنِ».

وَكَلَامُهُ -أَيْضًا- فِي «الصَّارِمِ الْمَسْلُوكِ» (٣/ ٩٧٦):

(١) وَلَا أَحْسَنُ بِهِ الظَّنَّ (١)؛ فَأَقُولُ: (أَوْ تَجَاهَلُ)!!!

فَهُوَ لَا يَعْلَمُ (١) حَتَّى يَقُولَ: تَجَاهَلُ!!

«فالكلام والفعلُ التَّضَمُّنُ الاستخفافُ مُستلزمٌ لعدمِ التصديقِ النافع، ولعدمِ الانقيادِ والاستسلامِ^(١)؛ ولذلك كان كُفْرًا^(٢)».

... في مقالات علمية عدّة؛ نقلتها -جميعاً- في «التعريف والتبئة» (ص ١١٠-١١٢)؛ ثُمَّ ختمتها بقولي:

«والخلاصة:

أنَّ الفرقَ بين مَنْ يقولُ: «(هذا العملُ -أو القولُ- كُفْرٌ؛ لكنّذا...)» [وهو حقٌّ]، وبين مَنْ يقولُ: (هذا ليس كُفْرًا؛ لكنّه دليلٌ -أو علامةٌ- على الكفر) [وهو باطلٌ]»: كالفرقِ بين النارِ والماءِ، والأرضِ والسَّمَاءِ، والحجرِ والهواءِ...
ولكنّ؛ ماذا نفعلُ بهؤلاءِ الجُهلاءِ!! وما يصدرُ عنهم من ظُلُمٍ وبلاءٍ؟!..
... في رَمِينَا -بُهْتَانًا مُبِينًا- بالارجاء!!!

٤٢- جهلٌ جديد.. مديد:

وهو ما تضمّنه نقلُهُ (ص ٧١-٧٢) عن شيخ الإسلام ابنِ تيميةَ -مُلبِّسًا^(٣)!!- في نقضِهِ -رحمَهُ اللهُ- اعتقادَ جَهَمٍ والصَّالِحِي؛ اللّذين يُعدّانَ كلامَ الكفرِ -وفِعْلُهُ- ليس هو كُفْرًا في الباطنِ، ولكنّه دليلٌ في الظَّاهرِ على الكفرِ -عَقِيبَ كلامي السَّابِقِ- مُباشرةً!!-

(١) في الباطن.

(٢) في الظَّاهر؛ تَبَيَّنًا للباطن.

(٣) ووجهُ (!) تلبيسِهِ ظاهراً؛ وهو سوفُهُ كلامَ شيخ الإسلام -الحقُّ- بطريقته -هو- المخالفةَ للحقِّ؛ إيهامًا لقُرْآنِهِ (!) أَنِّي أعَارِضُهُ، أو أنْأَقِضُهُ... وما ذاك -كذلك!- إلّا بسببِ جهلِهِ، وتَحَلُّلِهِ، وانتحالِهِ...

فأقول:

لو تَوَلَّيْتُ (!) الخلاصة العلمية السابقة - قريبا - قبل بضعة أسطر! - لَمَا وَقَعَ (المُسَوَّد) في الذي - به - وَقَعَ! وَلَمَا سَوَّدَ هذا الذي - له - سَوَّدَ!!

ولكنَّ الجهلُ الموقِعُ أصحابه على أُمَاتِ رؤوسِهِمْ؛ لعلَّهم (يُصْنَدَمُونَ!!)؛ ومن غفلتِهِمْ يستيقظون! ومن نومتِهِمْ يتنّهون!!

ولكن؛ أَنَّى لهم ذلك؛ وهم كذلك - على ذلك -؟!

فنحن - والحمد لله - جاعلون الأعمال الكفرية كُفْرًا في الظاهر، ودليلاً - كذلك - على الكفر الباطن - معاً -.

والمفري علينا - المُقَوَّلُنا ما لم نُقَلْ -؛ يُجازيه الله الحُكْمُ العدلُ...

إلى الديان يوم الدين نمضي وعند الله تجتمع الخصوم

٤٣- خَلَّلُ اعتقاد... أمر... خطأ عبارة؟:

ثُمَّ نَقَلَ (ص ٧٢) قولي: (وهل الخلل - إن وجدًا - خللُ اعتقادٍ ومنهج، أم مجردُ ملحظٍ عبارةٍ ولفظٍ).

ثُمَّ عَلَّقَ - بقوله -: «لا والله؛ بل خللُ اعتقادٍ ومنهج، لا ملحظُ عبارةٍ ولفظٍ. ولو كان الخللُ هذا الأخير: لَمَا احتجنا أَنْ نُسَوِّدَ الصفحات، وننفقَ الأوقات في الردَّ على مثل هذه الترهات، والله المستعان».

ثُمَّ كَتَبَ - في الحاشية - ما نصُّهُ:

«في محاضرةٍ للحلي ألفاها عبرَ شبكةِ المعلومات - «الإنترنت» - سُئِلَ عن فتوى اللجنة الدائمة بحقه، فقال: تبيَّن لي أَنَّ الخلافَ بيني وبين اللجنة لفظي.

ونحن نقول: أجهل وتلاعب؟!.

فأقول:

إذ قد تجرأت على الحلف بالله -العلي العظيم-؛ مُدَّعِيًا -بالباطل القبيح- أن الأمر مُتَعَلِّقٌ بـ(اعتقادٍ ومنهج)، وليس هو -كما أجزم- أنا- بيقين- (ملحظُ عبارة ولفظ): فهل أنت -يا ذا- بقادر على «رفع!» هذه الجراءة -التي ستندم عليها كثيرًا.. كثيرًا- إلى مستوى (المباهلة)؛ لتكون اللعنة مصبوبة (!) على المُدَّعِي على الآخر ما ليس فيه:

فإذا كنت مُدَّعِيًا عَلَيَّ -بالباطل- أني على خلافٍ منهج السُّنَّةِ وأهلها، وأنَّ المَلْحَظَ عَلَيَّ ليس مُجَرَّدَ عبارة أو لفظ: فاللعنة عليك -بمباهلةٍ ماحقةٍ؛ نُحِيلُ فيها أمرنا إلى ربنا -جلَّ في علاه، وعَظَّمَ في عالي سماه-...

وإذا كنت -أنا- أَنَا قِضْتُكُ -أو غيرك!- بالباطل؛ سوءَ عقيدةٍ، وخَلَلٍ منهج -لا مُجَرَّدَ لفظٍ أو عبارة-: فَلْيَنْعَكِسْ طَلِبِي عَلَيَّ...

وَتَقْتِي بِرَبِّي -سبحانه- كبيرة...

وَأُمْلِي بِهِ -تعالى- عظيم...

والنصرُ قريبٌ.

وأنا (أنَّ) الخلافَ بيني وبين اللجنة لفظيًّا: فَتَنَمُ؛ حُسْنُ ظَنٍّ بِهِمْ؛ وذلك من حيث الثمرة والنتيجة؛ وإن اختلفت مدارك الوصول إلى ذلك، ومقدّماته...

وبيانُ هذا -والحمد لله- تعالى- في كتابي -المُفْرَد- «كلمة سواء..» -المتقدّم ذكره- هنا- مرارًا..

وبهذا يظهر مدى ما وقع فيه (المُسَوَّد) -عامله الله بعدله- من قولِهِ -في-:

«أجهل وتلاعب؟!» -مِمَّا تَلَبَّسَ بِهِ -حَقِيقَةً- مِن (الجهل والتلاعب)!!
 ثُمَّ؛ لو كَانَ (المُسَوَّدُ) صَاحِبَ حَقٍّ، ودَاعِيَا إِلَى الْحَقِّ: لَفَرَحَ -جَدًّا بِكَلَامِي-
 ذَاكَ؛ ذَلِكُمْ أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ -والحمدُ لِلَّهِ- تَضْيِيقَ الْهُوَّةِ -التي يُرَادُ (!) تَعْظِيمُهَا،
 وَتَضَخُّمُهَا!- بَيْنَنَا، وَبَيْنَ مَشَائِخِنَا -أَسْعَدَهُمُ اللَّهُ بِتَقْوَاهِ-...
 لَكِنَّهُ -حَقِيقَةً- لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَا إِخَالُهُ يَغْدُو كَذَلِكَ -إِلَّا أَنَّ يَشَاءَ رَبِّي
 شَيْئًا؛ فَمِنْ أَجْلِ ذَا؛ فَإِنَّهُ يُحِبُّ لِكُلِّكُمْ الْهُوَّةَ أَنْ تَتَّسِعَ، وَتَتَضَخَّمْ، وَتُزَادَ؛
 حَتَّى يَكُونَ لَأَمْثَالِهِ مَكَانٌ فِي شَقْوَقِهَا (!)، أَوْ جُحُورِهَا، أَوْ مَثَانِيهَا!!
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ: فَلَيْسَ لَهُ مَكَانٌ، وَلَا كَيْنُونَةٌ!!
 فَهُوَ -والْحَقُّ- عَلَى بَيْنُونَةٍ!

٤٤- الحاكمية؛ مصطلحاً، وواقعاً:

ثُمَّ تَكَلَّمْ (ص ٧٢-٧٥) -طويلاً!!- حَوْلَ كَلَامِي فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِ(الْحَاكِمِيَّةِ)؛
 الَّذِي انْتَقَدْتُ -فِيهِ- الْغُلُوءُ الَّذِي يُمَارَسُهُ فِيهَا (!) كَثِيرٌ مِنَ الْخَزَائِنِ الْمُخَالَفِينَ؛ عَلَى
 اعْتِبَارِ «أَنَّ (الْحَاكِمِيَّةَ) عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ (هَؤُلَاءِ) -إِذَا أُطْلِقَتْ- فَلَا يُرَادُ بِهَا إِلَّا الدَّوْلَةُ،
 وَالْقِيَادَةُ، وَنِظَامُ الْحُكْمِ^(١)؛ ذَلِكَ أَنَّهُمْ «يَرَوْنَ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ -فَقَطْ- إِفْرَادُ اللَّهِ

(١) مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْكَاتِبِ الْإِسْلَامِيِّ (!) أَبِي الْأَعْلَى الْمودودي -رَحِمَهُ اللَّهُ، وَعَفَا عَنْهُ-
 فِي رِسَالَتِهِ «الْأَسْسُ الْأَخْلَاقِيَّةُ (!) لِلْحَرَكَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ!» (ص ٢١-٢٢): «إِنَّ مَسْأَلَةَ الْقِيَادَةِ
 وَالزَّعَامَةَ، إِنَّمَا هِيَ مَسْأَلَةُ الْمَسَائِلِ فِي الْحَيَاةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَأَصْلُ أَصُولِهَا.
 وَأَمِّمَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -وَحُطُورَةُ شَائِنِهَا- لَيْسَتْ مُسْتَحْدَثَةٌ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَقْرُونَةٌ
 -وَمُنَوَّطَةٌ- بِهَا مِنْذَ أَقْدَمِ الْأَزْمَنَةِ، وَنَاهِيكَ مِنْ شَاهِدٍ بِالْقَوْلِ السَّائِرِ: النَّاسُ عَلَى دِينٍ
 مَلُوكِهِمْ»!!!

فَاقُولُ: نَسْأَلُ اللَّهَ الْهَدَى وَالتَّوْفِيقَ.. وَهُوَ كَلَامٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيقٍ!!

بالمُلك، ووجوبُ التحاكم إليه وحده، ويُحذرون من الطواغيت والأرباب من دون الله، ولا يُعنون ببقية أفسام التوحيد؛ من شرك الأموات، والحديث عن الفرق الضالة، وانحرافها في توحيد الأسماء والصفات^(١)، وغير ذلك من المهمات. فهذا غلط ظاهر، وانحراف بين^(٢).

ولقد تضمن انتقادي -ذاك- ردّي على اللجنة ما ادّعته عليّ -معذرة!- من أنّ «العناية بتحقيق التوحيد» في مسألة (الحاكمية): (فيه مشابهة للشيعة الرافضة). ثم قول اللجنة -حكماً-: «وهذا غلط شنيع»!!!

ولقد نقلت في رسالتي «الدرر المتلألئة بنقض الإمام الألباني (فريّة) موافقة المرجئة» (ص ٣٠) عن معالي الشيخ صالح الفوزان -نفع الله به- قوله -حول معنى (لا إله إلا الله)-:

«... أمّا تفسيرها بـ(الحاكمية): فهو تفسير قاصر؛ لا يُعطي معنى (لا إله إلا الله)».

ولو أنّ (مُسوّد) «رفع اللائمة» -أصلحه الله- ثمّ (!) النّقْلَ عنيّ: لمّا أحوّجني إلى نقده ونقضه؛ فإنّ كلامي -ثمّة- والحمد لله -جليّ واضح، والحقّ فيه ظاهر ولا تح...

وينكشف هذا -كلّه- أكثر وأكثر -بضميمة قوله -هو- (ص ٧٣) -القاضي على جميع تهويشه، وسائر تشويشه!!-:

«... فعلى فرض أنّ مصطلح (الحاكمية) من ألفاظ المجملية، فلا بدّ من الاستفصال قبل النفي أو الإثبات، فضلاً عن التشنيع والتبديع، ورمي الآخرين

(١) «التوحيد أولاً» (ص ٤٨) ناصر العمر!!

(٢) كتابي «صيحة نذير» (ص ٨٠).

بمشابهة الزنادقة من الرافضة!!!!!!

قلتُ:

وهاكم ما نقله -ومعه (!) ما يرويه^(١)-:

«فأقول: نعم -والله- هو غَلَطَ شنيعٌ شنيع، وباطلٌ فظيعٌ فظيع.. لكن: لو كان على مثل ما ذكروا -أيدهم الله بنصره-!!

ولكن الواقع غير ذلك، بل عكسه! ويأنه من وجوه:

[١- حاشيتي المقصودة (!) في فتوى اللجنة إنَّما جاءتْ تعليقاً مِنِّي على (نقلي) لكلام فضيلة الشيخ ابن عثيمين -فَسَحَّ اللهُ مَدَّتَهُ- في بيان أنَّ مسألة الحكم بغير ما أنزل اللهُ (من المسائل الكبرى التي ابتلي بها حكامُ هذا الزَّمان)...

فهل يوصف الأمر (أفئد) -أو (ألهو) به!- بأنَّه (من المسائل الكبرى)؟!

٢- ليس من كلامي جملة (تحقيق التوحيد)^(٢) المذكورة (!) في فتوى اللجنة -مطلقاً-؛ لا تصريحاً، ولا تلميحاً!!!

وإنَّما كلامي -كلُّه- (تركُّز) حول مصطلح (الحاكمية) -الحزبي الحركي-، و(بعض) التطبيقات البدعية لهذا المصطلح!!]

وفَرَّقَ جداً (جداً) بين (الحاكمية) -مُصطلحاً وواقعاً!-، وبين (تحقيق التوحيد) في مسألة (الحكم بما أنزل اللهُ) -حكماً وشرعاً-.

[من أجل هذا قلتُ في «صيحة نذير» (ص ٨٦-٨٧):

(١) وهو -هنا- بين معقوفين.

(٢) أين دُفِعَ -يا ابنَ سالم- عن (اللجنة) في هذا الادِّعاء -بغير حقٍّ- عَلَيَّ؟! والذي -أنا- أنفيه، و(أنفيه)؟!

«الحاكمية بمدلولها الشرعي الصحيح الشامل -القائم على قوله- تعالى:-
﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾-؛ أصل ديني مهم، وقاعدة شرعية
واجبة.

فهل يقول هذا (مُهَوِّل) ؟!.

ثم فصلت القول -بفضل الله وحده- في التفريق (بين) «الحاكمية» في
مدلولها الصحيح -عندنا معاصر أهل السنة وأصحاب منهج السلف-، وبين
«الحاكمية» في مدلولها المختزل الضيق -عند المكفرين، والحماسيين، والمهيجين...
من وجوه كثيرة -بحمد الله-.

وقد نقلت في «صيحة نذير» (ص ٨٤) نقولاً عدّة؛ منها ما ذكرته عن الآخر
الدكتور الشيخ ناصر بن عبد الله الففاري -وفقه الله-، وهو قوله:

«أحسب أن (توحيد الحاكمية) مرتبط عند (أولئك) -الذين أحدثوه قسماً
رابعاً مستقلاً من أقسام التوحيد- أو عند بعضهم -: بمسألة (الإمامة)، لا بمسألة
التوحيد!.

قلت: وهو عين ما أريد -على وجه التأكيد-...».

وأقول -الآن-:

وهناك -في «الأجوبة» -كلام آخر- كثير^(١) -ولله الحمد- في بيان الوجه الحق
-عند علماء منهج السلف- لِمَعْنَى (الحاكمية)، ومدلولاتها، وتطبيقاتها...

(١) ومنه قولي (ص ٣٠): «فالكلام -إذا- متوجّه إلى دُعاة (الحاكمية) -الجزبيين-،
وليس في مسألة (الحكم) بما أنزل ربّ العالمين... وفرق بينهما مبين.

فتأمل، ولا تكن من الغافلين.

أقول: فليُقَارَن كذبه عليّ؛ بتعقي عليه!!!

وكلُّهُ مِمَّا أَعْرَضَ عَنْهُ (المُسَوِّدُ) -بِكُلِّ صَفَاقَةٍ!!-!!
وما أوردته -مِمَّا بَرَّهَ!- كافرٍ لِحُجِّ القَضِيَّةِ، بصورةٍ بَيِّنَةٍ جَلِيَّةٍ...
فأين الدَّعْوَى مِنَ الوَاقِعِ؟!
إنَّها -باللَّهِ- فِرْيَةٌ بلا مَرِيَّةٍ...
والواقفُ على كَلَامِي -في «الأجوبة» (ص ٢٨-٣٤) -لا يَحْتَاجُ- إنْ شَاءَ
اللَّهِ- إلى نظَرٍ في غَيْرِهِ؛ لوضوحِهِ، وجَلالِهِ...
ومن خِلالِهِ يرى (المنصِفُ) -بِعَيْنِي كَبِيرَتِي- سوءَ فِعَالِ هذا (المُسَوِّدِ)، وما
ظَلَمَنِي -فيه- بِجَهْلِهِ، وافْتِراءِهِ...
٤٥- شَيخُنَا الإِمَامُ...و... (الحَاكِمِيَّةُ):
تُثَمِّغُنِي (المُسَوِّدُ) -على الآخِرِ!- (ص ٧٣) -قَائِلًا:-
«تُثَمِّمَ مَا رَأَى الحَلِي، إِذَا كَانَ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ -رَحْمَةُ اللّهِ- قد اسْتَخْدَمَ هَذَا
المِصْطَلَحَ وَجَعَلَهُ أَصْلًا مِنْ أَصُولِ الدَّعْوَةِ السُّلْفِيَّةِ؟»
تُثَمِّمَ قَالَ (!!!): «فَهَلِ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ -رَحْمَةُ اللّهِ- بِهِذَا -فِيهِ مِثَابَهَةٌ لِلشَّيْعَةِ؟
أَمْ مَاذَا؟!!!»
تُثَمِّمَ عَزَا -فِي الحَاشِيَةِ- إِلَى كِتَابِ «حَقِيقَةُ الخِلَافِ!» لِلْمَحْقُقِ (!) الأَحْمَقِ!!
- (إِيَّاهُ!) -.
فَأَقُولُ -بشأنِ عِزْوِهِ!!-:
زَعَمَ الفِرْزَدَقُ أَنَّ سَيَقْتُلُ مِربَعًا أَبشَرَ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مِربَعُ
... تُثَمِّمَ لَمْ يَصْبِرْ أَخُونَا أَبُو مَالِكِ الرِّفَاعِيُّ -زَادَهُ اللّهُ مِنْ فَضْلِهِ- عَلَى ذَاكَ
الْهَرَاءِ!- الأوَّلُ!!- فَكَتَبَ مَا نَصَّهُ:

«انظر إلى هذا... ماذا أسمىه؟!»

فالألباني يقول: (أصل من أصول الدعوة السلفية)، ولم يقل: إنه أصل الدين -كما تقول الرافضة، ومن شابههم من التكفيريين^(١)، وفسروا به كلمة (لا إله إلا الله)، ويقولون: معناها: لا حاكم إلا الله!!».

قلت:

ولقد بحثت -وفصلت!- في مسألة (الحاكمية) -والرد على من شغب عليّ -بجهد- فيها- في كتابي «صيحة نذير» (ص ٨٠-٩٥) -مطوّلًا-؛ فكان مما قلته^(٢):
«ولكن ههنا -أخيرًا- أمر مهم جدًّا، أفرق فيه بين (الحاكمية) في مدلولها الصحيح -عندنا معشر أهل السنة وأصحاب منهج السلف-، وبين (الحاكمية) في

(١) بلسان الحال، أو لسان المقال...

واعجب! -أيها القارئ- حتى ينتهي منك العجب (١) - من كلام بعض مُنظريهم (١) -
-المُتعالمين-؛ وهو يقول:

«... وليس عندنا من الأعمال ما نرجو أن يقرّبنا إلى الله في هذا الزّمان: مثل إطلاق الكفر والردّة على الحكماء؛ ولذلك فنحن لا نخجل من إطلاقه، بل نعلنه! ولا نكتمه! ونفخر به! وندعو إليه في كتاباتنا ودروسنا ومحاضراتنا! ونصرّح به في كلّ نادٍ ووادٍ! ونحمد الله -تعالى- أن هدانا وبصّرنا به: فهو ديننا الذي ندينُ به»!!!!

...كما في تسويد: «تبصير العقلاء بتليسات أهل التّجهّم والإرجاء» (ص ١١١) لأبي محمد المقدسي!! - عصام البرقاوي (المتهاوي) - الذي هو ردّ (١) على كتابي «التحذير»!!
-نفسه!!-.

«إنّها لا تغمي الأبصار. ولكن تغمي القلوب التي في الصدور؛ فاللهم ثبتنا...

وقارن بما تقدّم (ص ١٩٥-١٩٦).

(٢) والحواشي -هنا- هي حواشي -هناك-؛ فتنبّه.

مدلولها المختزل الضيق - عند المكفرين، والحماسيين، والمهيجين:-

ذلك أن «الحاكمية لله وحده»^(١) - المنزلة في شؤون الحياة كلها - عبادة ونظاماً، وعقيدة ومنهجاً؛ للأمير والمأمور، والحاكم والمحكوم - تُعد «أصلاً من أصول الدعوة السلفية»^(٢).

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦ / ١ / ٣٠) لشيخنا العلامة الألباني - نفع الله بعلمه-.

واستعمال شيخنا - [رحمة الله - لهذا المصطلح - قائم على الجادة الصحيحة الشاملة لمدلوله الشرعي؛ بخلاف زعم من أوههم غير ذلك!! لأنه - [رحمة الله - استعماله حال حكم منه - وتذكير - بين أخوين له مُتخاصمتين..

ومن (خلط) بين عدّ (هذا) «أصلاً من أصول الدعوة السلفية»، وبين جعله «ركناً من أركان توحيد العبادة»... فليس لنا معه - أيضاً - إلاّ الدعاء له بالهداية؛ لمعرفة (موقعه) الحقيقي، الذي لا يتجاوزُهُ؛ حرصاً على فزء (الطعن)، ووحدة الصف، وعدم (شقه)...

[ومن كلام] شيخنا الألباني [رحمة الله] في بيان محاذير مصطلح (الحاكمية) بمعناه الحادّ المخالف، [قوله - كما في جريدة «المسلمون» (رقم: ٦٣٥):

«إنهم يستخدمون ذلك لقضية سياسية؛ حيث إنهم جعلوا الحاكمية - فقط - في الحكماء! ومن ثمّ سَعَوْا لتكفيرهم؛ لأنهم لا يحكمون الشرع، وبالتالي: يجب الخروج عليهم، وحمل السلاح! وهذا - نفسه - منطق الخوارج القديم؛ الذي به حملوا السلاح على الخليفة - رضي الله عنه-»].

وقارن بكلامه - نفع الله بعلمه - في ذلك - مطوّلاً - في جريدة «المسلمون» (رقم ٦٣٩)؛ ردّاً على بعض (خطباء الحاكمية) (!)، حيث كان ممّا قال:

«... فانتم تستعملون هذه الكلمة [الحاكمية] - فقط - غارية من تظنون من الحكماء أنهم كفار! لأنهم لا يحكمون بالشرعية الإسلامية!! ونسيتم أنفسكم: أن هذه الحاكمية تشمل كلّ مسلم».

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦ / ١ / ٣٠).

بينما (الحاكمية) في أذهان (أولئك!) وتصوراتهم: محصورة في النظام السياسي، وأفضية المحاكم، وتنصيب -أو عزل- الحكام... والدعوة إلى (الحاكمية) عند (أولئك) مقصورة في الحث على إقامة الدولة الإسلامية، وتطبيق الحكم بالإسلام نظامًا وقانونًا -وهو أصل لا يُناقش فيه- إذا وُضع في حُجْمِهِ الطبيعيّ.

ولكن هذا الأمر -أعني: الدولة والنظام- قد شغلهم عن الاهتمام بأصل الإسلام الذي هو التوحيد بأنواعه، ولم يدركوا -إلى الآن- بسبب ذلك الانشغال -أن موجبات الاهتمام بالدعوة إلى التوحيد قائمة على أشدها كما هي في عهود النبوات -كلها- بمن فيهم محمد -صلى الله عليه وسلم- أو أشد.

فهل يستطيع أن يُنكر ذلك عاقلٌ مُنصفٌ؟!...!.

... إلى آخر ما هنالك.

وهذا -كله- يبين -لكل ذي بصر (أو بصيرة- حق ما قررته من أن: «إنكار شيخ الإسلام على الشيعة (الرافضة) في مسألة الإمامة؛ لأنهم جعلوها أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين!! وهي ليست كذلك».

... كما قاله (المسود) -في «رفيعه» (ص ٧٤)- أخيراً!!!- هادماً نقده -كله-، ومُطَوِّحاً بكلامه -جميعه-.

لو كان يعقل -هداه الله-...

وهل كلامي -ومرامي- غير هذا -مِمَّا هو أمامي-؟!

٤٦- السَّهْمُ الْخَانِبُ:

وكانَ آخِرَ سَهْمٍ فِي جَعْبَتِهِ (!) -الْخَانِبَةِ- قَوْلُهُ -مُلْخَصًا- (ص ٧٥) -بَعْدَ لَأَيٍّ!-؛ «فكلام الحلبي إنما هو عن العقيدة لا عن المصطلح والألفاظ؛ لأنه حينما ذكرَ الحاكِمِيَّةَ مصطلحًا قال: فيه بحثٌ ونظرٌ، ثُمَّ تركَ ذلك، وبدأ حديثَهُ عنها عقيدةً، فنتبّه».

فأقول:

قد تنهتُ -بِحَمْدِ اللَّهِ-؛ فأيقنتُ أَنَّكَ لا تدري!!!

وأدنى منه -قليلاً^(١)!- يَقِينِي أَنَّكَ لا تدري بِأَنَّكَ لا تدري!!

نعم؛ قد تحدّثتُ عنها -عقيدةً- نقدًا، وانتقادًا لـ «مدلولها المختزل الضيق -عند المُكفِّرين، والحماسيين، والمهيّجين-» -كما قلّتهُ في «الأجوبة» (ص ٣٠)^(٢).-

مَعَ كوني انتصرتُ لها -عقيدةً- بِحَمْدِ اللَّهِ- على معناها الحقُّ الرجيع؛ وعلى اعتبار «مدلولها الشرعيِّ الصحيح الشامل -القائم على قوله- تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ أَمْرًا أَلَّا تُعْبَدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾»، وأنها: «أصلٌ دينيٌّ مهمٌّ، وقاعدةٌ شرعيّةٌ واجبةٌ» -كما قلّتهُ- أيضًا- في «الأجوبة» (ص ٢٩)^(٣).-

«فهل يقولُ هذا مهوّن؟!»^(٤).

... ثُمَّ وَفَّقَنِي اللَّهُ -تعالى- لِلرُّقُوفِ عَلَى نَصِّ عَزِيزٍ -عالٍ- مِنْ كَلَامِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ -حَفَظَهُ اللَّهُ- فِي «شرح كشف الشبهات» (ص ٤٦) قال

(١) فاليقينُ درجاتٌ -عندنا معشرُ أهلِ السُّنَّةِ-: (علمُ اليقين)، (حقُّ اليقين)، (عينُ اليقين)؛ «فنتبّه»!

(٢) وأعرضُ عنه (المُسَوِّدُ)!

(٣) «الأجوبة المتلاثمة» (ص ٢٩).

فيه: «... وفي وقتنا هذا وَجَدَ مَنْ يُفسِّرُ (لا إله إلا الله) بأن معناها هو: إفراد الله بالحاكمية، وهذا غلط؛ لأن توحيد الحاكمية جزء من معنى: (لا إله إلا الله)، وليست هي الأصل لمعنى هذه الكلمة العظيمة، بل معناها: لا معبود بحق إلا الله، بجميع أنواع العبادات، ويدخل فيها توحيد الحاكمية.

ولو اقتصر الناس على الحاكمية -فقاموا بها دون بقية أنواع العبادة- لم يكونوا مسلمين.

ولهذا تجذ أصحاب هذه الفكرة لا يتهون عن الشرك، ولا يهتمون به.

بل يُسمونه: الشرك الساذج! وإنما الشرك -عندهم- الشرك في الحاكمية -فقط-! وهو ما يُسمونه الشرك السياسي!! فلذلك يُركزون عليه دون غيره، ويُفسرون الشرك بأنه طاعة الحكام الظلمة.

وهو كلام قوي -بحمد الله العلي-؛ يلتقي -تماماً- كلام المنتقد = الحلبي... فما أنت قائل -بعد ذا- يا عبي؟!

٤٧- حول «صيحة نذير»:

ثم ختم (المسود) كلامه (ص ٧٥) بنقل كلامي الذي رددت فيه على اللجنة المؤقّرة -سدّها الله- طعنّها في كتابي «صيحة نذير»؛ لحال الإجمال الواقع في تقديمهم وكلامهم -سدّهم الله-.

فقال (المسود) -أصلحه المولى-:

«الحلبي يريد أن يُثير الغبار أمام فتوى اللجنة، ويقول أي شيء ولو كان غير ذي بال، ما دام أنه يقابل به ما صاغه العلماء في كتابه، وإلا؛ فهل من اللائق -في معرض الفتوى- أن تقف اللجنة مع كلّ كلمة قالها الحلبي لتتقدّها؟».

فأقول:

- إذا كانَ (الغبارُ!) ذا نفعٍ وانتفاعٍ (رياحًا)؛ فأنعم به، وأكرم بشأنيه...
وأما إذا كانَ (الغبارُ!) مجردَ تعفيرٍ للوجوه، وإزكامٍ للأنوفِ (ريحًا) - ليس
إلا-؛ فيُس ما هو!
ولا أرى قولك في (الغبارِ!) إلا غبارًا -للتعفيرِ- حسب!...
... فهناك نفخة حق له؛ تردُّه إلى مقرِّه! وتُرجعه إلى مستقرِّه!!
- أمّا أن «تقفَ اللجنة مع كلِّ كلمة^(١)»؛ لتتقدها... فلم لا؟! وما المانع منه
-إذا أحوَج الأمرُ-؟
وبخاصَّةٍ أنَّ المقامَ مقامُ نقدٍ وبيان، وردٌّ وتبيان...
وإنِّي أقول -وبوضوحٍ وصراحةٍ-:
لو وُجدَ (!) شيءٌ آخرٌ غيرُ ما نَشَبُوا (!) به: لَمَّا وفَّروه! ولَمَّا قَصَّروا عن
ذكرِهِ، والوقوفِ عنده^(٢)...
والبيئةُ بيننا...

٤٨- إحصانُ «اللجنة»:

ثم قال (ص ٧٥-٧٦) -مُتمِّمًا-:

«إنَّ اللجنةَ أَحَسَّنَتْ كُلَّ الإحصانِ حيثُ بَيَّنْتُ أنَّ الحليَّ في مسألة الإيمانِ
يسيرُ في خطيِّ المرجنةِ في كتابهِ الأوَّل «التحذير»، وأنَّ القواعدَ التي سارَ عليها في
التأصيلِ ليست هي قواعدُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وكذلك بَيَّنْتُ افتراءَهُ على

(١) وهذا تهويل!

(٢) انظر ما سيأتي (ص ٥٤١).

العلماء، وتقويله إياهم ما لم يقولوه، كما مرَّ معك واضحاً في هذه الرسالة!!!!
فأقول:

إِنِّي (أشكركم) اللجنة الكريمة على إحسانها، الذي لا ينقضه -إن شاء الله-
أنَّها مخطنَةٌ به، غير مصيبة الحق فيه...
ف«إنما الأعمال بالنيات»...

وما تقدَّم هنا -وفي كتي السابقة- جميعها -يكشفُ بتمام -والجنةُ لله- نقدي
العريض للرجطة، وكشفي لضلالتهم...
وَيُبَيِّنُ -أيضاً- سِرِّي الخِثْ -أسألُ الله الثبات- على قواعدِ أهلِ السُّنةِ في
تأصيلِ مسائلِ الإيمانِ -دقيقها وجليلها-.

ويوضِّحُ -كذلك- والموفقُ ربُّ العالمين -اهتدائي بهدي علمائي (السلفيين،
الربانيين، الأثريين)، لا المقلِّدين، ولا المتعصِّبين، ولا الجامدين... لا الخزييين، ولا
المنحرفين، ولا التكفيريين، ولا المميعين...

... رحمَ الله أمواتهم، وحفظَ للأمة أحياءهم.

«كما مرَّ معك واضحاً في»^(١) هذا الكتاب -وغيره- دون ارتياب...

والله الهادي إلى سُبُل الصواب.

٤٩- الكتب الثلاثة:

ثُمَّ قَالَ (المُسَوِّدُ) (ص ٧٦) -من «رفعيه!»-:

«ثُمَّ بَيَّنَّتِ اللِّجَنَةُ أَنَّ الكِتَابَ الثَّانِي «صِيحَةُ نَذِيرٍ» شَبِيهٌ بِالكِتَابِ الأوَّلِ،

(١) «رفع اللائمة» (ص ٧٦)!

ويسرُّ على منواله، وهذا واضح، وليس باللجنة ولا القراء حاجة إلى التفصيل أكثر من هذا، أمّا الوقوف مع كُلِّ كلمة وكلِّ جملة للكتاب الثاني «صيحة نذير»؛ فلا داعي له إذا كانت قد بينت الأغلط في الكتاب الأول «التحذير».

وبعد ذلك جاءت بقية الكتاب - «الأجوبة المتلائمة» - كأولِّه؛ خيِّدة عن الحق، وبتر للنصوص، وتحريف للكلم، وتهويل بالكلام، وسجع متكلف، وترادفت غثٌ مقيتٌ في الألفاظ والعبارات.

واستقصاء الرد على جميع ما قال يستلزم وقتاً وجهداً، واللييبُ يدرك ما طوي إذا عرّف ما روي، وتبين له شيء من حال هذا الرجل، وفيما قال العلماء الكرام كفاية ومقنع.

فأقول:

- أمّا أن «صيحة نذير» شبيهة بـ «التحذير»: فبعضٌ وبعضٌ...

إذ في (الأخير) - ولله الحمد - بيانٌ لما غمض من (الأول)، وتوضيحٌ لما أشكل فيه، وتفصيلٌ لما أُجمل به... وهكذا..

فَطَيِّه: هضمٌ لحقّه..

وَكَبَّته: ردُّ لصوابه...

وليس هذا - ولا ذاك - من الصواب في شيء...

- «أمّا الوقوف مع كُلِّ كلمة، وكلِّ جملة للكتاب^(١)»: فتهويل؛ ليس عليه أدنى تعويل... فالأمر لا يتعلق بكلمات، إنّما يتعلق بمناهج واعتقادات؛ يُمكن

(١) مع أنه كاد (!) يُعارب - فيما وجد لأنفه (!) فيه منفذاً يث منه تهويشته، وتشويشته -

؛ وكُلّه مُتَعَقَّبٌ عليه، مردودٌ إليه!!

ضبطُها -على وجه الدقَّة- بِجُمْلٍ مرْتَبَةٍ، مُوصَّلَةٍ، مُفَصَّلَةٍ... دون (الاضطرار!!)
إلى «الوقوف مع كُلِّ كلمةٍ» كلمةً!!!

ولكن؛ ماذا نصنعُ مِن يتغي للبرآء العَت؟!
فلا حسيبَ له إلا رُبُّه...

- وأما دعاوى: (الحيدة!) و(السجع!)، و(الترادف!) التي أعقبها (المسودُّ)
بقوله: «واستقصاء الردِّ على جميع ما قال يستلزم وقتاً وجهداً!!»
فأقول:

ذا -كُلُّه- استعراضُ عضلاتٍ (١) يستطيعُ أيُّ واحدٍ -وبخاصَّةٍ (١) -كُلُّ
حافِظٍ وحاسدٍ!!-؛ ولكنَّ العبرةَ -والاعتبارَ- بالحججِ اللَّيِّناتِ -لا بالقولِ البليدِ
البارد!!-!..

فليس كُلُّ ما يلمعُ ذهباً...
وليس كُلُّ وَرَمٍ شحمًا...

ويكفي -للتذكير ببعض ما ينقصُ ذلك!- كلامُ فضيلةِ الشيخ عبد العزيز
الراجحي -أيَّدَهُ اللهُ- في ثنائهِ على أسلوبِي الكتابي، وطريقتي البلاغيَّةِ^(١) -وهو
أحدُ المقرَّطين لكتابه!- جزاءُ اللهِ خيرًا، وسدَّةُ ذرْبًا...

- وأما كلامُهُ حولَ (الاستقصاء!) و(الردِّ!!)؛ فلا أرى -ردًّا عليها- خيرًا
من كلامِ الأخ أبي مالك الرُّفاعي -في تعقيبه- حيثُ قال -حفظه اللهُ-:

(١) اللَّهُمَّ اجْعَلْني خيرًا مِمَّا يظُنُّون، واغفر لي ما لا يعلمون، ولا تؤاخذْني بما
يقولون...

وانظر ما تقدَّم (ص ٢٣٣).

«ما أظنك تركتَ موضعاً ترى فيه إمكانية الردِّ والطلب؛ إلا قصدتَ إليه، وشغعتَ به عليه، وقد انتقدتَ أشياء في الأسلوب واللغة^(١)، فلماذا تتشيع؟! ثم تتهمُ الحلبيَّ بهذا -هداك الله- كما في (ص ٤١)».

٥٠- دعاء... و.. ختام:

... «أسألُ الله -جلَّ في علاه- أن يجعلَ ما كتبته خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعَ بهذه الرسالة، وأن يجعلَهَا ذخراً لي عنده يومَ القاءه.
كما أسأله -تعالى- أن يهديَ المردودَ عليه، ويشرحَ صدره للحق؛ إنَّه -سبحانه- سميعٌ مجيبُ الدعاء.

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربَّ العالمين.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين»^(٢).

□ □ □ □ □

(١) ويــــا (ليته) أصاب!!

(٢) «رفع اللائمة» (ص ٧٦)!!!

وأخيراً...

... بيان ما طواه - برأيه وهو - ... فواغوشاه!

... فذي «أجوبي..» (على) «رفعه»؛ وفيها -إن شاء الله- بيان الحق بما يشفي الصدر، ويُذهب الشرَّ والوخر...

وحتى يكمل المقام، ويستقيم الكلام؛ أوردُ إشاراتٍ علميةً سريعةً؛ تنبئُ القارئ -اللبيب- فقط! - على ما أهملهُ (المُسوّد) ^(١) من مسائلٍ في رسالتي «الأجوبة المتلاثمة»؛ فلم يتكلم عنها بشيء؛ طاورياً لها، نافيّاً إيّاها -لعجزه عنها، ووقوفه أمامها-:

أولاً: ما ابتدأتُ بذكره (ص ٤) -نقلًا عن الإمام عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب- في وجوب عرض كلام العلماء على الكتاب والسنة... وأن الحق في المسألة واحد.

ولما كان حالُ (المُسوّد) دون ذلك؛ أعرض، ونأى بجانبه!

ثانياً: ما ذكرتهُ (ص ٤) من الإجمالِ الواقع في مصطلحي (شرط الصحة) و(شرط الكمال)، ولزوم تحرير ما يدلّان عليه قبل الإنكار، أو الإقرار...

فقام (المُسوّد) بمعالجة الموضوع (١) من خلال زاويته -هو- فقط - دون التحرير، والتأصيل...

(١) انظر (ص ١٩٨) -فيما تقدّم-.

مَعَ أَنَّهُ أَقَرَّ -أَخِيرًا!!- (ص ٧٣) بِأَنَّ «مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْأَلْفَاظِ الْجُمْلِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّوْحِيدِ -إِذَا كَانَ مَعْنَاهَا يَدْخُلُ فِيهِ حَقٌّ وَبَاطِلٌ- أَنَّهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ، وَلَا يَنْفُونَ، وَلَا يُثْبِتُونَ: حَتَّى يَعْرِفُوا مَرَادَ الْقَائِلِ»!!

فَلِمَ لَمْ تُعَامَلْ مَسْأَلَتُنَا -هذه- هَكَذَا؟!

مَعَ التَّنْبِيهِ إِلَى نَفْيِ -الْأَخِيرِ- لِهَذِهِ الْمَصْطَلِحَاتِ، وَأَشْبَاهِهَا -كَمَا قَدَّمْتُهُ- «مُجَانِبًا الْأَلْفَاظَ الْمُبْهَمَةَ، وَدَافِعًا (المعارك) الْمُفْتَعَلَةَ»^(١).

ثَالِثًا: جَمِيعُ مَا ذَكَرْتُهُ -مِنْ آخِرِ (ص ٥) إِلَى أَوَّلِ (ص ٩)- فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَأْصِيلِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ -نَفْسِيهَا-، وَتَفْصِيلِهِ -وَعَلَى الْمَعْنَى الْمَوْافِقِ لِقَوَاعِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُرْجَةِ الضَّالَّةِ، وَمَذْهَبِهَا الْمُرْدِيِّ...

كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَرْفَعْ لَهُ رَأْسًا! انْتَقَاءً!! وَتَشْهِيًا!!!

رَابِعًا: مَا ذَكَرْتُهُ (ص ١٢) مِنْ كَلَامِ ابْنِ حَزْمٍ فِي حَدِّ «الْكُفْرِ»، وَتَنَاءِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ فِي مَوْقِفِهِ مِنْ مَسَائِلِ «الْإِرْجَاءِ»... لَمْ يَتَكَلَّمْ عَنْهُ بِشَيْءٍ!!

خَامِسًا: طَوَى مَا ذَكَرْتُهُ (ص ١٣) مِنْ عَزْوِي لـ«صِيحَةِ نَذِيرٍ»؛ الْمُتَضَمِّنِ ذِكْرَ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ -مُفَصَّلًا- رَدًّا عَلَى ادِّعَائِهِمْ -عَلَيَّ- حَصْرَ الْكُفْرِ بِنَوْعَيْنِ -فَقَطْ-!!

سَادِسًا: طَوَى مَا ذَكَرْتُهُ (ص ١٤-١٥) مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ ابْنِ سَعْدِي -رَحْمَةُ اللَّهِ- حَوْلَ حَدِّ (الْكُفْرِ)، وَ(أَسْبَابِهِ)... لَيْسَلَمْ لَهُ (!) الطَّعْنُ، وَالطَّحْنُ...

وَأُنِّي لَهُ ذَلِكَ!!!

سَابِعًا: وَمِثْلُهُ -طَبِئًا!- مَا نَقَلْتُهُ (ص ١٥) عَنْ «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِيهِ» مِنْ بَيَانِ (أَسْبَابِ) الْكُفْرِ، قَوْلًا، وَعَمَلًا، وَاعْتِقَادًا...

(١) «الْأَجُوبَةُ الْمَثَلَمَةُ» (ص ١١).

ثامناً: حذف ما ذكرته (ص ١٩) - من ضمن (بعض!) ما نقله - كلام شيخ الإسلام ابن تيمية؛ في أن التكفير - للحاكم بغير ما أنزل الله - إنما هو «للمستحل».

تاسعاً: غيب - وحيداً! - ما نقلته (ص ٢٠) من كلام سماحة أستاذنا العلامة الشيخ ابن باز - رحمه الله - في ربط تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله بـ (الاستحلال)، لا (بمجرد) الفعل...

وطواه... وما اهتدى بهذه!

عاشراً: لم يُشير - لا من قريب! ولا من بعيد!! - إلى الفتاوى العلمية - الثلاث - التي نقلتها (ص ٢١-٢٣) عن «اللجنة الدائمة»^(١) - أيام رئاسة سماحة أستاذنا الشيخ ابن باز -؛ والتي تحملُ التفصيلَ (السلفي) الدقيق في مسألة كفر الحاكم بغير ما أنزل الله - أصغر، وأكبر - عملاً، واعتقاداً -.

حادي عشر: قفز عما ذكرته - آخر (ص ٢٣) إلى أول (ص ٢٥) - من لزوم التطبيق (الواقعي!) لمسألة (القوانين) و(الأنظمة)؛ والتوكيد على عدم خلو أي (دولة إسلامية) - فضلاً عن غير (الإسلامية!) - من ذلك!!

والسبب - في قفزه!! - معروف!

ثاني عشر: طوى ما ذكرته (ص ٢٥-٢٧) فيما يتعلقُ بفتوى الشيخ محمد بن إبراهيم حول «تحكيم القوانين»، ونقد سماحة أستاذنا الشيخ ابن باز له...

ثالث عشر: طوى عدداً من النقول التي ذكرتها (ص ٢٩-٣١) في مسألة (الحاكمية) - وما يتصل بها -؛ لوضوحها، وقوتها، وظهور حجتها - ضد ما زعم! -.

(١) نعم؛ «اللجنة الدائمة»!

رابع عشر: طوى ما نقلته (ص ٣١-٣٤) عن «التحذير» و«صيحة نذير» -حول (الحاكمية)- أيضاً- مما فيه -نفسه- التخصيص على عدم جواز (التهوين)، أو (التهاون) من قضية الحكم بغير ما أنزل الله...

خامس عشر: طوى ما نقلته (ص ٣٥) من تأريخ طلبي للعلم السني السلفي، وملازمي تحدث العصر الأستاذ الوالد الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- الذي هو «من كبار العلماء الموثوق بعلمهم، وحسن معتقدهم»، وبيان استمرار ذلك -ولله الحمد- نحواً من ربع قرن، إلى آخر أيام حياته -رحمه الله-...
فلم الإهمال، والإغفال؟!

سادس عشر: طوى ما ذكرته (ص ٣٥-٣٦) من التبرؤ من الآراء البدعية المخالفة لمنهج السلف، والاستعاذة من كل (مسلك مُزِر) من مسالك أهل الأهواء...!

وما أعقبته من التركيز على أهمية الرجوع إلى الحق... و«من الجميع»!

سابع عشر: طوى ما نقلته (ص ٣٧-٣٩) عن سيد قطب -من ضلالات وكفريات- واضحة جليلة -رغبة في أن يكون للجنة الموقرة: كلمة فيها، تكشف عن خوافيها...!

وبخاصة أن هناك (!) إطباقاً من «أهل الملة الإسلامية على أن الطعن في واحد من الصحابة -رضي الله عنهم- زندقة مكشوفة»^(١).

فكيف إذا علمنا أن (سيداً) -هذا- يطعن في (عدد من الصحابة)^(٢) الكرام

(١) «تصنيف الناس...» (ص ٢٦) -للشيخ بكر أبو زيد -سُدَّةُ الله-، وعنه: «الأجوبة المتلاحمة» (ص ٣٨).

(٢) انظر ما تقدّم (ص ٤٠٢).

-رضيَ الله عنهم-؟!

ثامن عشر: طوى ما نقلته (ص ٣٩-٤١) عن بعض كبار أهل العلم: من أهمية -ولزوم- مناصحة المنتقد -قبل إشهار الطعن به، أو التحذير منه-؛ طمعا في هدايته إلى سبيل الرشاد، واستجلابا له إلى طريق السداد...

فليم المخالفة عن هذا الطريق -إلى عكسه من الأضداد-؟!

تاسع عشر: طوى ما طالب به (ص ٤١-٤٣) من لزوم قطع خيرة الشباب في شأن حكاهم، وأمر دولهم، وما يترتب على ذلك من حوادث وأحداث^(١)...

ولا تزال الدائرة تعظم، والدولاب يدور!!!

«مع التوكيد [من قبل ومن بعد] على بُغضنا -وبراءتنا- من كل من يخالف الشرع، ويُناقضه، من حاكم، أو محكوم -كل بحسبه!-؛ دون أدنى تهوين، أو أقل تساهل»^(٢).

عشرون: طوى ما ذكرته (ص ٤٣-٤٤) من ازدواجية التعامل (!) الذي يُمارسه مخالفونا -أصلحهم الله- كالدَّوسري (وربَّعه!) مع المشايخ العلماء؛ وكيف أنهم -في نصرتهم لهم!- يفعلون ذلك حسب الأهواء المتلوثة! والمصالح المتدافعة!! وكيف أن مشايخنا -حفظهم الله- كانوا -كثيرا ما- يُغْمَزُونَ مِن (أولئك)، ويُطْعَنُ بِهِم -منهم-!!

(١) ومن أعظم ما لم أكن أتخيله -والى الآن لا أكاد أتخيله!- من آثار ذلك -ما سُمِّيَ بد(أحداث ١١ سبتمبر)...

ودوافعها، وبواعثها -ومن ثم: آثارها!-: ظاهرة ظاهرة... فتأملوا.

(٢) «الأجوبة الثلاثة» (ص ٤٢-٤٣).

واحد وعشرون: طوى ما ذكرته (ص ٤٤-٤٥) من اختصاص الحكم بالردة، والخروج من الدين: بأهل العلم الراسخين، ومن أشبههم... فلا يتنطح لها من دونها! ولا يتنطح بها من ليس أهلاً لها!!

اثنان وعشرون: طوى ما ذكرته (ص ٤٥-٤٨) من أن النقد (المنصف) هو ما كان موصولاً بالتحذير من مواضع الخطأ - فقط -؛ لا ما يجمع فيه الخطأ إلى الصواب -دوماً تمييز-؛ ليحذر من الجميع.. ويسقط في التضييع!!

ذاكراً أنني «لو حذفته -نعم؛ حذفته- ما أخذ عليّ! -كله- [في التحذير] -بعض النظر عن مدى إصابت الحق فيه!-؛ هل (ترى) الكتاب ينتقص أو يتنقص؟! أم أن تلك النقول والكلمات -التي سوف تُحذف!- تنزلاً!!- لن يكون لها أدنى (أدنى) تأثير على الكتاب -وما يحويه من حق وصواب-؟!»^(١).

وأقول -الآن:-

وهذا ما صنعتُهُ -ولله الحمد- حرصاً على جمع الكلمة على الثبات، وقطعاً للبلغاة الباغين الإعانت -في طبعتي الثالثة من كتاب «التحذير من فتنة الغلو» في التكفير -هذا-... وهو تحت الطبع...

وختاماً:

أسوقُ بين يدي إخواني القراء -مؤلفين، ومُخالفين- كلمتين حكيمةتين؛ لإمامين جليلين -تُغنيان عن كثير من المراء، وتدفعان كثيراً من الهراء:

- أولاهما:

كلمة الإمام أبي محمد ابن حزم -رحمه الله- تعالى، قال:

(١) «الأجوبة الثلاثة» (ص ٤٨).

«إِنَّ النَّائِلَ مِنِّي لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ، لَا ثَالِثَ لَهْمَا:

- إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا.

- وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صَادِقًا.

فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا؛ فَلَقَدْ عَجَّلَ اللَّهُ لِي الْإِنْتِصَارَ - مِنْهُ - عَلَى لِسَانِ نَفْسِي؛ بِأَنْ
حَصَلَ فِي جَمَلَةِ أَهْلِ الْكَذِبِ! وَبِأَنْ نَبَّهَ عَلَى فَضْلِي بِأَنْ نَسَبَ إِلَيَّ مَا أَنَا مِنْهُ بِرِيءِ
الْعَرَضِ! وَقَدْ يَعْلَمُ أَكْثَرُ السَّامِعِينَ لَهُ كَذِبُهُ؛ إِمَّا فِي وَقْتِهِ ذَلِكَ، وَإِمَّا بَعْدَ بَحْثِهِمْ عَمَّا
قَالَ!!

وَإِنْ كَانَ صَادِقًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

- إِمَّا أَنْ أَكُونَ شَارِكْتُهُ فِي أَمْرِ اسْتَرَحْتُ إِلَيْهِ اسْتِرَاحَةَ الْمَرْءِ إِلَى مَنْ يُقَدَّرُ فِيهِ
ثَقَّةٌ وَأَمَانَةٌ! فَهَذَا أَسْوَأُ النَّاسِ حَالَةً؛ وَكَفَى بِهِ سَقُوطًا وَضَعَةً.

- وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَابِنِي بِمَا يَظُنُّ أَنَّهُ عَيْبٌ، وَلَيْسَ عَيْبًا؛ فَقَدْ كَفَانِي جَهْلُهُ
شَانَهُ، وَهُوَ الْمَعِيبُ، لَا مَنْ عَابَ.

- وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَابِنِي بِعَيْبٍ هُوَ فِيَّ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَعَلِمَ مِنِّي نَقْصًا أَطْلَقَ بِهِ
لِسَانَهُ؛ فَإِنْ كَانَ صَادِقًا؛ فَنَفْسِي أَحَقُّ بِأَنْ أَلُومَ مِنْهُ، وَأَنَا - حَيْثُئِذٍ - أَجْدَرُ بِالْغَضَبِ
عَلَى نَفْسِي - مِنِّي - عَلَى مَنْ عَابَنِي بِالْحَقِّ».

- أَمَّا الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ:

فَلِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الشُّوْكَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى -، قَالَ:

«وَكُنْتُ أَتَصَوَّرُ فِي نَفْسِي أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَتَعَصَّبُونَ عَلَيَّ، وَيَشْغَلُونَ أَنْفُسَهُمْ
بَذِكْرِي وَالْخَطِّ عَلَيَّ: هُمْ أَحَدُ رَجُلَيْنِ:

- إِمَّا جَاهِلٌ لَا يَدْرِي أَنَّهُ جَاهِلٌ، وَلَا يَهْتَدِي بِالْهُدَايَةِ، وَلَا يَعْرِفُ الصَّوَابَ؛

فهذا لا يعْبُ الله به.

- أو رجلٌ متميِّزٌ له حظٌّ من علم، وحصَّةٌ من فهم؛ لكنَّهُ قد أعمى بصيرتَهُ الحسدَ، وذهبَ بإنصافِهِ حُبُّ الجاه؛ فهذا لا ينجعُ فيه الدَّواءُ، ولا تنفعُ عندهُ المحاسنةُ، ولا يُؤثِّرُ فيه شيءٌ.

فما زلتُ على ذلك، وأنا أجدُ المنفعةَ بما يصنعونهُ أكثرُ من المضرَّةِ، والمصلحةَ العائدةَ على ما أنا فيه بما هم فيه أكثرُ من المفسدةِ.

وأقولُ -أنا- مُستعيناً بالله-: هكذا تكونُ نظرةُ أهلِ الحقِّ، وهكذا يكونُ صنيعُهُم، وهكذا تكونُ سلامةُ قلوبِهِم، وهكذا يكونُ أنسُ نفوسِهِم.

فاللَّهُمَّ اجْعَلْنَا راضينَ بالحقِّ؛ ليكونَ قِلبَتُنَا وسبيلُنَا، وادْفَعْ عَنَّا موانعَهُ وطرائقَ ردِّهِ؛ لنكونَ -حقاً- مِن أهْلِهِ -بحقٍّ-، دونَ مَحْضِ الدَّعْوَى بغيرِ حقٍّ.

﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ وَمَا يُتَّبَعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾.

وإِنَّا لِلَّهِ، وَإِنَّا إِلَيْهِ راجعون^(١).

ولا أجدُ -ختمًا للختام- (أقرب) من مقطوعةٍ شعريَّةٍ -صغيرةٍ- كنتُ قد نَظَّمْتُهَا أثناءَ رحلتي الدَّعْوِيَّةِ إلى أندونيسيا^(٢) -قبل بضعةِ أشهرٍ- قلتُ فيها:-

(١) انظر مقالِي: «إمامان عالمان، وكلمتان حكيمتان»؛ في رسالتنا (الأصالة) (عدد ٢٧ /

ص ٤٨-٤٩).

(٢) انظر ما تقدَّم (ص ١٦٥).

فهذا الحقُّ خُذْهُ بلا عِتَابٍ تَنَلُّهُ مُحَرَّرًا دون اِرتِيَابٍ
 (وَمَنْ يَكُنِ الْغَرَابُ لَهُ دَلِيلًا يَمُرُّ بِهِ عَلَى جَيْفِ الْكِلَابِ)
 كهذا (الدوسري!) بما افترأه على (الأشباح) في ذاك الكتاب
 فهناك «جوائنسا» رذاً عليه «موءاةمة» لحقِّي أو صوابي
 ولكنَّ (الشيوخ) ذوو اقْتِدَارٍ على التمييز من بعد «الجواب»
 وقد آلت حقيقة «رفع» هذا سقوطاً حاله حال السَّرَابِ
 (لقد «طوّقت» في الأفاقِ حتّى رضيتَ مِنَ الغنيمةِ بالإياب!!)

والموفقُ اللهُ؛ عليه توكلتُ وإليه أنيب...

... هذا آخرُ ما جادت به القريحةُ، وجرى به القلمُ؛ رجاء الصواب، وطمعاً

بالأجرِ والثواب...

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتبَ

عليُّ بنُ حسنِ بنِ عليٍّ بنِ عبدِ الحميد

الخلعيُّ الأثريُّ

-حامداً لله، مُصلِّياً، ومُسَلِّماً-

الأردن - الزرقاء

يوم الأحد: ليومين بقياً من شهر رجب / ١٤٢٣ هـ

وَالْحَقُّ عَلَيَّ^(١)

كلام فضيلة الشيخ حسين بن عبد العزيز آل الشيخ

بشأن (فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء) في بعض مواضع من كتاب
الشيخ علي الحلبي «التحذير من فتنة التكفير» - حفظ الله الجميع -.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن
والاه.

أما بعد:

فقد وصلنا شريط من بعض الإخوة في أمريكا؛ فيه تسجيل لإحدى
محاضرات فضيلة الشيخ الدكتور حسين بن عبد العزيز آل الشيخ (إمام وخطيب
المسجد النبوي الشريف، والمدرس فيه، والقاضي بالمحكمة الكبرى في المدينة
النبوية) - نفع الله بعلمه -، بعنوان: «على طريق السنة»؛ وذلك يوم الاثنين
٥/ ربيع الأول/ سنة ١٤٢٢هـ، أثناء فعاليات المخيم الصيفي التابع لجمعية القرآن
والسنة في (أمريكا الشمالية)، في مدينة (شيكاغو) من ولاية (إلينوي) الأمريكية.

وفي آخر الشريط المذكور بعض الأسئلة المطروحة على فضيلته - بعد
المحاضرة -، والأجوبة عليها من قبله - حفظه الله -...

(١) من نقل الأخ الفاضل إسماعيل العمري - وفقه المولى - بتاريخ ١١/ ربيع
الأول/ ١٤٢٢هـ، الموافق: ٢٠٠١/ ٦/ ٣م.

وقد اخترت من بين هذه الأسئلة سؤالاً مهماً يخص فتوى (اللجنة الدائمة للإفتاء) في بعض مواضع من كتاب الشيخ علي الحلبي الأثري - حفظه المولى - «التحذير من فتنة التكفير» - وألحق به كتابه الآخر «صيحة نذير»! -!

وإني أورد هذا السؤال - مع الإجابة عليه -، وأضيف إلى ذلك شيئاً من التعليق الذي لا بد منه - من عندي -؛ منبهاً إلى أن ما كان بين القوسين المعقوفين [] هو من إضافتي الخاصة للتوضيح.

والآن مع السؤال، وإجابة فضيلة الشيخ عليه:

قال السائل:

فضيلة الشيخ - جزاكم الله خيراً -:

ما هو رأيكم في الفتوى التي أصدرتها (اللجنة الدائمة) حول كتابي الشيخ علي [الحلبي] - حفظه الله -: «التحذير»، و«صيحة نذير»، وأنهما يدعوان إلى مذهب الإرجاء؛ من أن العمل ليس شرطاً صحة في الإيمان، مع أن هذين الكتابين لم يبحثا شرط الصحة، أو شرط الكمال؟!

فأجاب فضيلته بما يلي:

«أولاً: يا إخوان! الشيخ علي هو والمشايع على وفاق، والشيخ علي هو أخ كبير من جملة المشايخ - كالذين أصدروا هذه الفتوى -؛ وهو يعرفهم، وهم يعرفونه، وبينه وبينهم محبة.

والشيخ علي قد أوتي - ولله الحمد - من العلم والبصيرة ما يمكن أن يُعالج به هذه القضية العلمية التي بينه وبين المشايخ، وهي - والحمد لله - في طريقها لبيان الحق.

أمّا الشيخ علي وشيخه - الشيخ الألباني -: من كان على منهج السنة؛ فلا

يشكُّ أحدُ أنهم -وللَّ الحمد- على المنهج المرضي.

والشيخُ عليّ -وللَّ الحمد- من المدافعين عن منهج أهل السنَّة والجماعة.

والفتوى لم تنصَّ على أنَّ الشيخَ مُرجئٌ -وحاشاها أن تقولَ هذا!!-؛ هي خلافتُها معَ الشيخِ عليّ في الكتاب، والنقاشُ معَه في هذا الأمر.

وكونُ (الآخرين) يريدون أن يُقجموا من مضامين هذه الفتوى أنَّها أوجبتَ الحكمَ على الشيخِ بأنَّه مُرجئٌ! فهذا أنا لا أفهمُه، وأظنُّ أنَّ إخواني لا يفهمونه، وهي -وللَّ الحمد- لم تخالف ما بين الشيخِ عليّ، وما بين المشايخ، وهم يُقدِّرونه ويعتَرونه.

والشيخُ عليّ قد ردَّ ردًّا علميًّا [«الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدائمة»] -كما عليه سلفُ هذه الأُمَّة-؛ ما منَّا إلا أخذَ ومُعط، كلُّ يُؤخذُ من قوله ويُردُّ [عليه]؛ إلا صاحبَ هذا القبر، أي: رسولَ اللّهِ -صلَّى اللّهُ عليه وسلَّم- كما قالَ الإمامُ مالك-

كلُّ كلامٍ منه ذو قبولٍ ومنه مردودٌ سوى الرسولِ

هكذا الأُمَّة؛ تختلفُ في أولِّها بين أخذٍ وبين رادٍّ؛ لكن البشرَ -من حيثُ هم- قد يكونُ في أثناءِ أقوالهم أقوالٌ -بمعنى ما يُسمَّى بالأقوالِ الصَّريحَةِ التي تكونُ من جرَّاءِ المناقشةِ، ومن الطَّبيعةِ البشريَّةِ-، فيكونُ فيها شيءٌ من الشَّدَّةِ، حتَّى بين الصَّحابةِ -رضيَ اللّهُ عنهم- كما وقعَ بين أبي بكرٍ وعمر، وبين غيرهم من الصَّحابةِ -بين عائشةَ وعليّ-

الحاصلُ؛ أنَّ هذه الفتوى -في نظري- أنَّها لم تحكِّم، ولم تنصَّ نصًّا صريحًا على أنَّ الشيخَ عليّ هذا المنهج، إنَّما هي مُناقشةٌ في كتابِ كتبه الشيخُ.

والشيخ [علي] - وفقه الله - كتب الكتاب [الأجوبة الثلاثة] بعد الفتوى؛ ليس من باب الرد، وإنما من باب البيان لما عليه الشيخ، وما عليه شيخه [الإمام الألباني - رحمه الله -]^(١).

والذي نعتقده وندين الله - جل جلاله - به: أن الشيخ وشيخه هما أبعد الناس عن مذهب المرجئة - كما قلت سابقاً -.

والشيخ علي؛ لو قلت: ما الإيمان؟ - والشيخ الألباني - رحمه الله عليه -: لم نجد في قوله ما يقوله المرجئة: إن العمل ليس بداخل في الإيمان!

بل نصوص الشيخ [الألباني] - رحمه الله عليه - تنص على تعريف الإيمان بأنه: اعتقاد بالجنان، وقول باللسان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعات، وينقص بالعصيان.

وأظن الشيخ [علي الحلبي] يوافقني على هذا: أن فتوى اللجنة ليس فيها - كما يُظنُّ عليه كثير - أنهم قالوا: الشيخ علي مرجئ! أبداً، لم يقولوا هذا، هم ناقشوه في كتاب! وهل المناقشة بين السلف إلا من لوازم محبة معرفة السنة والحفاظ عليها؟! بل المناقشة في جزئية من جزئيات هذا الكتاب^(٢).

(١) وقد سألت الشيخ علياً - حفظه الله - بشأن كلام الشيخ الفاضل - هذا -، فأجابني: «بل إنني أوافق فضيلة الشيخ - جزاء الله خيراً - على أكثر من ذلك، حيث إنني أقول: إن الفتوى المذكورة صحيحة بجملة؛ ولكن في أمور تميّنت إلي! لا فيما أنا قائل به - حقيقة -؛ كما فصلت ذلك وأوضحته في «الأجوبة الثلاثة» - على وجه التمام -، وزدته بيانا في «الحجة القائمة...» - يسر الله نشره -، فالحمد لله على فضله وتوفيقه». (إسماعيل).

وأقول - الآن -: وكذلك في هذا الكتاب - والحمد لله العلي الوهاب -.

وقارن بما تقدّم (ص ٤١٢).

(٢) قارن بين هذا الكلام من عالم قرأ «الأجوبة»، وبين ما حاول إثارتة أهل الفن =

سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ [مفتي بلاد الحرمين]؛ مِمَّنْ يُحِبُّ
الشيخَ عليًّا -وأعرفُ هذا-، ويقدرُهُ، ويدعو له؛ حتَّى بعد أن تقابلَ الشيخُ [عليًّا]
مَعَ سماحة الشيخ.

ويُجَلُّ ويحترمُ الشيخَ الألبانيَّ محبةً عظيمةً جدًّا -من قديمٍ-، أعرفُ هذا
وهو مُدرِّسٌ في كلية الشريعة عام (١٤٠٦هـ)، دائمًا في ذكرِ الشيخ، والتَّناء
عليه، والدُّعاء له.

والشيخُ الألبانيُّ مَعَ مشايخِ المملكة، يجمعُهُم أصلٌ واحدٌ؛ وهو: منهجُ
سلفِ هذه الأمة^(١).

لو اتَّفَقنا على الهوى لخرجنا؛ لكن هذا مِن لوازمِ المحبةِ الصَّحيحة؛ الصدقُ
والمُناصحة.

أمَّا أن يأخذَهَا [أي: فتوى (اللجنة)] الآخرون، ويفرحوا بها فيما لهم، ولا
يأخذوا بها فيما عليهم؛ هذا شأنُ أهلِ البدع^(٢).

[وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين].

□ □ □ □ □

= مِن ادِّعاءِ عدمِ احترامِ الشيخِ عليٍّ للجنة الدائمة! -وحاشاهُ ذلك-. (إسماعيل).

(١) وهو ما يجمعنا جميعًا، ويدفعنا إلى حبِّهم وتقديرهم وأتباعهم بالحق؛ لا كشأنِ
أصحابِ الأهواء، الذين خرجوا عن هذا الأصلِ العظيم -وعليه-؛ أتباعًا لأهوائهم، ونصرةً
لحزبيتهم! (إسماعيل).

(٢) والأدلة من أحوال هؤلاء وأقوالهم متكاثرة!!! (إسماعيل).

الفهارس العلمية :

١- فهرس المصادر والمراجع

٢- فهرس الفوائد العلمية

٣- الفهرس العام

فهرس المصادر والمراجع

- ١ - «الأحاد والمثاني» / ابن أبي عاصم - السعودية.
- ٢ - «آداب الشافعي ومناقبه» / ابن أبي حاتم - مصر.
- ٣ - «أباطيل وأسمار» / محمود شاكر - مصر.
- ٤ - «الإبانة» / ابن بطّة - السعودية.
- ٥ - «الإبريزية في التسعين البازية» / حمد الشتوي - السعودية.
- ٦ - «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة» / اللكنوي - سورية.
- ٧ - «الأجوبة المتلائمة على فتوى اللّجنة الدائمة» / علي بن حسن الحلبي - الأردن.
- ٨ - «الأجوبة المرضية فيما سُئِلَ عنه من الأحاديث النبوية» / السخاوي - السعودية.
- ٩ - «الأجوبة الواردة على الأسئلة الوافدة» / ابن حجر العسقلاني - مصر.
- ١٠ - «الإحسان» / ابن بلبان - لبنان.
- ١١ - «إحكام التقرير لأحكام مسألة التكفير» / مراد شكري - السعودية.
- ١٢ - «إحياء علوم الدين في ميزان العلماء والمؤرخين» / علي بن حسن الحلبي - السعودية.
- ١٣ - «أخلاق العلماء» / الأجرّي - الكويت.
- ١٤ - «أدب الهاتف» / بكر أبو زيد - السعودية.
- ١٥ - «إرشاد الطالب إلى أهم المطالب» / سليمان بن سحمان - السعودية.
- ١٦ - «الإرهاب» / زيد بن هادي المدخلي - السعودية.
- ١٧ - «الأسس الأخلاقية (!) للحركة الإسلامية!» / المودودي! - لبنان.
- ١٨ - «أصول وضوابط في التكفير» / عبد اللطيف آل الشيخ - السعودية.
- ١٩ - «أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب، وفكره» / ربيع بن هادي - السعودية.

- ٢٠- «اعتقاد أهل السنة» / اللالكائي - السعودية.
- ٢١- «الإعلام بأعلام البلد الحرام» / النهر والي - مصر.
- ٢٢- «إعلام الموقعين» / ابن القيم - مصر.
- ٢٣- «إغائة اللّهفان» / ابن القيم - مصر.
- ٢٤- «الإفادات والإنشادات» / الشاطبي - المغرب.
- ٢٥- «اكفاء القنوع» / إدوارد فنديك! - مصر.
- ٢٦- «الإمام» / ابن دقيق العيد - السعودية.
- ٢٧- «الإمام الألباني وموقفه من الإرجاء» / عبد العزيز الرّيس - السعودية.
- ٢٨- «انتصار الحق» / عبد الرحمن السعدي - السعودية.
- ٢٩- «الأنوار الكاشفة لانتفاضات الحسّاف الزائفة» / علي بن حسن الحلبي - الأردن.
- ٣٠- «الإيقاف» / علي بن حسن الحلبي - الأردن.
- ٣١- «الإيمان» / ابن تيمية - لبنان.
- ٣٢- «الإيمان» / ابن منده - السعودية.
- ٣٣- «بحر الدّم» / ابن عبد الهادي - السعودية.
- ٣٤- «البحر المحيط» / الزركشي - الكويت.
- ٣٥- «البداية والنهاية» / ابن كثير - مصر.
- ٣٦- «البدر الطّالع» / الشوكاني - مصر.
- ٣٧- «براءة أهل السنة من الوقعة في علماء الأمة» / بكر أبو زيد - السعودية.
- ٣٨- «بلوغ الأمل في تحقيق مسألة (جنس العمل)» / علي بن حسن الحلبي - مخطوط.
- ٣٩- «بيان تليس المفترى محمد زاهد الكوثري» / أحمد الغماري - السعودية.
- ٤٠- «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» / البيهقي - لبنان.
- ٤١- «البيان لأخطاء بعض الكتاب» / صالح الفوزان - السعودية.
- ٤٢- «بيان ما في نظام العمل والعمّال، من الأخطاء والتناقض والضلال» / عبد الله ابن حميد - السعودية.
- ٤٣- «بيني وبين فضيلة الشيخ بكر أبو زيد» / علي بن حسن الحلبي - مخطوط.
- ٤٤- «تأسيس التقديس» / الفخر الرازي - مصر.
- ٤٥- «تاريخ الأمم والملوك» / الطبري - مصر.

- ٤٦- «تاريخ الرقعة»/ الحراني - سورية.
- ٤٧- «تاريخ نجد»/ ابن غنام - مصر.
- ٤٨- «تبصرة الأدلة..»/ أبو المعين النسفي - سورية.
- ٤٩- «التبصير بقواعد التكفير»/ علي بن حسن الحلبي - الكويت.
- ٥٠- «تبصير العقلاء بتلبسات أهل التجهّم والإرجاء»/ أبو محمد المقدسي! عصام البرقاوي!! - لبنان!
- ٥١- «التحجير شرح التحرير»/ المرادوي - السعودية.
- ٥٢- «تحذير الساجد»/ محمد ناصر الدين الألباني - سورية.
- ٥٣- «التحذير من فتنة [الغلو في] التكفير»/ علي بن حسن الحلبي - مصر.
- ٥٤- «التحرير التام، لمصطلح (الالتزام)، عند شيخ الإسلام»/ علي بن حسن الحلبي - مخطوط.
- ٥٥- «تحفة الطالب والجليس في كشف شبهة داود بن جرجيس»/ عبد اللطيف آل الشيخ - السعودية.
- ٥٦- «تحكيم القوانين»/ محمد بن إبراهيم - السعودية.
- ٥٧- «تذكرة الحفاظ»/ الذهبي - الهند.
- ٥٨- «تشبه الخسيس بأهل الخميس»/ الذهبي - الأردن.
- ٥٩- «تصنيف الناس بين الظن واليقين»/ بكر أبو زيد - السعودية.
- ٦٠- «التصوير الفني»/ سيد قطب! - مصر.
- ٦١- «التعريف والتنبيه بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان، والرد على المرتبة»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.
- ٦٢- «تعظيم قدر الصلاة»/ ابن نصر المروزي - السعودية.
- ٦٣- «التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية»/ صالح الفوزان - السعودية.
- ٦٤- «تفسير القرآن العظيم»/ ابن كثير - مصر.
- ٦٥- «تنوير الأرجاء بتحقيق مسائل الإيمان، والكفر، والإرجاء»/ مجموعة طلبة علم - الأردن.
- ٦٦- «تنوير العينين في طرق حديث أسماء، في: كشف الوجه والكفين»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.

- ٦٧- «تهذيب الآثار»/ الطبري - السعودية.
- ٦٨- «تهذيب التهذيب»/ ابن حجر - الهند.
- ٦٩- «التوضيح والبيان لشجرة الإيمان»/ عبد الرحمن السعدي - مصر.
- ٧٠- «جامع بيان العلم»/ ابن عبد البر - السعودية.
- ٧١- «جامع الفقه»/ يُسري السيد - السعودية.
- ٧٢- «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية»/ عزيز شمس، ومحمد علي العمران - السعودية.
- ٧٣- «جامع المسائل»/ ابن تيمية - السعودية.
- ٧٤- «جزء عقيدة ابن عربي وحياته»/ تقي الدين الفاسي - السعودية.
- ٧٥- «جلباب المرأة المسلمة»/ محمد ناصر الدين الألباني - الأردن.
- ٧٦- «الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح»/ ابن تيمية - السعودية.
- ٧٧- «جواهر البلاغة»/ الهاشمي - مصر.
- ٧٨- «حادي الأرواح»/ ابن القيم - الأردن.
- ٧٩- «الحجة في بيان المحجة، وشرح عقيدة أهل السنة»/ الأصبهاني - السعودية.
- ٨٠- «الحَدّ الفاصل بين الحق والباطل»/ ربيع بن هادي - الإمارات المتحدة.
- ٨١- «حقيقة الخلاف»/ محمد أبو رحيم!! - الأردن.
- ٨٢- «الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير»/ خالد العنبري - الإمارات المتحدة.
- ٨٣- «حكم تارك الصلاة»/ محمد ناصر الدين الألباني - الأردن.
- ٨٤- «الحكم الحق في الاحتفال بمولد سيد الخلق»/ علي بن حسن الحلبي - تحت الطبع.
- ٨٥- «حوار حول مسائل التكفير»/ عبد العزيز بن باز - الكويت.
- ٨٦- «درء تعارض العقل والنقل»/ ابن تيمية - السعودية.
- ٨٧- «درء الفتنة عن أهل السنة»/ بكر أبو زيد - السعودية.
- ٨٨- «الدُّرر السُّنيّة في الأجوبة النّجديّة»/ مجموعة علماء - السعودية.
- ٨٩- «الدُّرر الكامنة»/ ابن حجر - الهند.
- ٩٠- «الدُّرر المتألّفة بنقص الإمام الألبانيّ (فريّة) مُوافقتّه المرجّثة»/ علي بن حسن الحلبي - الإمارات المتحدة.
- ٩١- «دروس من القرآن الكريم»/ صالح الفوزان - السعودية.

- ٩٢ - «دلائل التحقيق لإبطال قصّة الغرانيق» / علي بن حسن الحلبي - مصر.
- ٩٣ - «الرّد البرهاني في الإنتصار للإمام الألباني» / علي بن حسن الحلبي - الإمارات المتحدة.
- ٩٤ - «الرّد على البكري» / ابن تيمية - السعودية.
- ٩٥ - «الرّد على الجهميّة» / عثمان بن سعيد الدارمي - الكويت.
- ٩٦ - «الرّد على الرّفاعي» / عبد الحسن العباد - السعودية.
- ٩٧ - «الرّد على المخالف» / بكر أبو زيد - السعودية.
- ٩٨ - «الرّد المفحم» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ٩٩ - «الرّد الوافر» / ابن ناصر الدين الدمشقي - لبنان.
- ١٠٠ - «الرّدود» / بكر أبو زيد - السعودية.
- ١٠١ - «الرّسالة الواقية لمذهب أهل السنّة في الاعتقادات» / أبو عمرو الداني - لبنان.
- ١٠٢ - «رفع اللّائمة عن فتوى اللّجنة الدّائمة» / محمد سالم الدوسري !! - السعودية.
- ١٠٣ - «سلسلة: الإسلام مُيسّرًا» / علي بن حسن الحلبي - لبنان.
- ١٠٤ - «السلسلة الصحيحة» / الألباني - السعودية.
- ١٠٥ - «السلسلة الضعيفة» / الألباني - السعودية.
- ١٠٦ - «سنن أبي داود» - مصر.
- ١٠٧ - «السنّة» / ابن أبي عاصم - لبنان.
- ١٠٨ - «سير أعلام النبلاء» / الذهبي - لبنان.
- ١٠٩ - «شرح إحياء علوم الدّين» / الرّزبيدي - مصر.
- ١١٠ - «شرح الأدب المفرد» / محمد ناصر الدين الألباني - أشرطة تسجيل.
- ١١١ - «شرح رياض الصّالحين» / محمد بن صالح العثيمين - السعودية.
- ١١٢ - «شرح العقيدة الطحاوية» / ابن أبي العزّ الحنفي - لبنان.
- ١١٣ - «شرح العقيدة الواسطيّة» / محمد بن صالح العثيمين - السعودية.
- ١١٤ - «شرح العمدة» / ابن تيمية - السعودية.
- ١١٥ - «شرح كتاب الإمام» / ابن دقيق العيد - السعودية.
- ١١٦ - «شرح كشف الشبهات» / صالح الفوزان - السعودية.
- ١١٧ - «شرح مسلم» / النووي - مصر.

- ١١٨- «شُعَبُ الْإِيمَانِ» / البيهقي - الهند.
- ١١٩- «الصارم المسلول» / ابن تيمية - السعودية.
- ١٢٠- «صحيح الإمام البخاري» - مصر.
- ١٢١- «صحيح الترغيب» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ١٢٢- «صحيح سنن أبي داود» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ١٢٣- «صفة صلاة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ١٢٤- «الصلاة» / ابن القيم - السعودية.
- ١٢٥- «الصواعق المرسلة» / ابن القيم - السعودية.
- ١٢٦- «صيحة نذير يحظر التكفير» / علي بن حسن الحلبي - الأردن.
- ١٢٧- «ضوابط العقيدة السلفية في قضية ترك (العمل) بالكلمة» / علي بن حسن الحلبي - مخطوط.
- ١٢٨- «الطبقات الكبرى» / ابن سعد - مصر.
- ١٢٩- «طريق المجرتين» / ابن القيم - مصر.
- ١٣٠- «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» / سفر الحوالي!! - مصر!
- ١٣١- «ظاهرة التبديع، والتفسيق، والتكفير، وضوابطها» / صالح الفوزان - السعودية.
- ١٣٢- «عدة الصابرين» / ابن القيم - السعودية.
- ١٣٣- «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» / تقي الدين الفاسي - مصر.
- ١٣٤- «العقلائيون أفرأخ المعتزلة العصريون» / علي بن حسن الحلبي - السعودية.
- ١٣٥- «العقود الدررية» / ابن عبد الهادي - مصر.
- ١٣٦- «عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية» / صالح العبود - السعودية.
- ١٣٧- «العقيدة الطحاوية» / أبو جعفر الطحاوي - لبنان.
- ١٣٨- «العقيدة الواسطية» / ابن تيمية - مصر.
- ١٣٩- «العقيدة الوسطية في المسائل الإيمانية» / علي بن حسن الحلبي - مخطوط.
- ١٤٠- «العلم» / محمد الصالح العثيمين - السعودية.
- ١٤١- «علماء نجد خلال ثمانية قرون» / عبد الله السام - السعودية.
- ١٤٢- «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ» / ابن الوزير - لبنان.

- ١٤٣- «عودة إلى السنة»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.
- ١٤٤- «غريب الحديث»/ الهروي - الهند.
- ١٤٥- «الفارق بين المصنّف والسّارق»/ السيوطي - السعودية.
- ١٤٦- «الفتاوى البازيّة في تحكيم القوانين الوضعيّة»/ ابن باز - الكويت.
- ١٤٧- «فتاوى اللّجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء»/ مجموعة علماء - السعودية.
- ١٤٨- «فتح الباري»/ ابن حجر العسقلاني - مصر.
- ١٤٩- «فتح الباري في الذّب عن الألباني»/ سمير الزهيري - مصر.
- ١٥٠- «فتح المجيد بشرح كتاب التّوحيد»/ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ - السعودية.
- ١٥١- «فتح من العزيز الغفّار بإثبات أنّ تارك الصّلاة ليس من الكفار»/ عطاء عبد اللطيف - مصر.
- ١٥٢- «فتنة التكفير»/ محمد ناصر الدين الألباني - شريط تسجيل.
- ١٥٣- «الفتوى الحمويّة الكبرى»/ ابن تيمية - السعودية.
- ١٥٤- «فتوى في التّصريح»/ ابن تيمية - مصر.
- ١٥٥- «الفرق بين النّصيحة والتّعير»/ ابن رجب - الأردن.
- ١٥٦- «فصل المقال»/ البكري - لبنان.
- ١٥٧- «فقه العبادات»/ محمد بن صالح العثيمين - السعودية.
- ١٥٨- «فقه الواقع بين النظرية والتّطبيق»/ علي بن حسن الحلبي - لبنان.
- ١٥٩- «فهرس مخطوطات الجامعة الأردنية» - الأردن.
- ١٦٠- «فهرس مخطوطات شستر بيتي» - الأردن.
- ١٦١- «الفوائد»/ ابن القيم - لبنان.
- ١٦٢- «الفوائد المتقاة من (فتح الباري)»/ عبد المحسن العباد - السعودية.
- ١٦٣- «القاموس المحيط»/ الفيروزآبادي - لبنان.
- ١٦٤- «قضية التكفير بين أهل السنة و فرق الضلال»/ سعيد القحطاني - مصر.
- ١٦٥- «القواعد النورانيّة الفقهيّة»/ ابن تيمية - مصر.
- ١٦٦- «القدس العذراء»/ محمود شاكّر - مصر.
- ١٦٧- «كتاب التوحيد»/ ابن خزيمة - السعودية.
- ١٦٨- «كُتب وشخصيّات»/ سيد قطب! - مصر.

- ١٦٩- «كشف الخفاء»/ العجلوني - لبنان.
- ١٧٠- «كشف الشبهات»/ محمد بن عبد الوهاب - الكويت.
- ١٧١- «كشف الظنون»/ حاجي خليفة - تركية.
- ١٧٢- «الكشف المعلم»/ علي بن حسن الحلبي - السعودية.
- ١٧٣- «الكشف والتبيين لعلل حديث: اللهم إني أسألك بحق السائلين»/ علي بن حسن الحلبي - السعودية.
- ١٧٤- «الكفاية»/ الخطيب البغدادي - الهند.
- ١٧٥- «كلمة سواء» في النصرة والثناء، على بيان (هيئة كبار العلماء)، وفتوى (اللجنة الدائمة للإفتاء)؛ في نقض غلو التكفير، وذم ضلالة الإرجاء»/ علي بن حسن الحلبي - الكويت.
- ١٧٦- «لوامع الأنوار البهية»/ السفاريني - مصر.
- ١٧٧- «ماذا ينقمون على الإمام الألباني، ودعوتيه، وتلاميذه؟!»/ عزمي فيصل - الأردن.
- ١٧٨- «المتنبّي»/ محمود محمد شاكر - مصر.
- ١٧٩- «مجمع الأمثال»/ الميداني - مصر.
- ١٨٠- «مُجمل مسائل (الإيمان والكفر) العلمية في أصول العقيدة السلفية»/ مجموعة طلبة علم - الأردن.
- ١٨١- «مجموع الفتاوى»/ ابن تيمية - السعودية.
- ١٨٢- «المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد الأنصاري»/ عبد الأول الأنصاري - السعودية.
- ١٨٣- «مجموع المؤلفات»/ محمد بن عبد الوهاب - السعودية.
- ١٨٤- «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية»/ مجموعة علماء - السعودية.
- ١٨٥- «المحصول»/ الفخر الرازي - السعودية.
- ١٨٦- «مختصر الصّارم المسلول»/ البعلبي - السعودية.
- ١٨٧- «مختصر الصّواعق المرسلة»/ الموصلي - مصر.
- ١٨٨- «مدارج السالكين»/ ابن القيم - مصر.
- ١٨٩- «المدارس العالمية»/ بكر أبو زيد - السعودية.

- ١٩٠- «مدارك النظر في السياسة؛ بين تطبيقات الشرع وانفعالات الحماسة»/ عبد المالك رمضان - الإمارات المتحدة.
- ١٩١- «المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل»/ بكر أبو زيد - السعودية.
- ١٩٢- «مذكرة أصول الفقه»/ الشنقيطي - مصر.
- ١٩٣- «مراجعات في فقه الواقع السياسي والفكري»/ عبد الله الرفاعي - السعودية.
- ١٩٤- «مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية»/ علي بن حسن الحلبي - الكويت.
- ١٩٥- «المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل»/ عبد الإله الأحدي - السعودية.
- ١٩٦- «المستصفي»/ الغزالي - مصر.
- ١٩٧- «المستقصى في أمثال العرب»/ الزنجيري - الهند.
- ١٩٨- «المسند»/ أحمد بن حنبل - مصر.
- ١٩٩- «مصباح الظلام في الرد على منتقضي شيخ الإسلام»/ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ - السعودية.
- ٢٠٠- «معالم السنن»/ الخطابي - مصر.
- ٢٠١- «معالم الصواب»/ علي بن حسن الحلبي - الإمارات المتحدة.
- ٢٠٢- «معالم في الطريق»/ سيد قطب! - مصر.
- ٢٠٣- «معجم الأخطاء الشائعة»/ العدناني - لبنان.
- ٢٠٤- «معجم الأدباء»/ ياقوت الحموي - لبنان.
- ٢٠٥- «معجم المناهي اللفظية»/ بكر أبو زيد - السعودية.
- ٢٠٦- «المعجم الوجيز»/ مجمع اللغة العربية - مصر.
- ٢٠٧- «معجم مصنفات الحنابلة»/ عبد الله الطريقي - السعودية.
- ٢٠٨- «مع شيخنا ناصر السنة والدين»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.
- ٢٠٩- «مغني اللبيب»/ ابن هشام الأنصاري - لبنان.
- ٢١٠- «المفردات»/ الراغب الأصبهاني - مصر.
- ٢١١- «المفهم في شرح صحيح مسلم»/ القرطبي - سورية.
- ٢١٢- «مقالات الدكتور محمود الطناحي» - لبنان.
- ٢١٣- «منازل السائرين»/ الهروي - لبنان.

- ٢١٤- «مناظرة في الحمد والشكر» / ابن تيمية - السعودية.
- ٢١٥- «مناقب الشافعي» / البيهقي - مصر.
- ٢١٦- «المنتظم» / ابن الجوزي - الهند.
- ٢١٧- «المنتقى من الفتاوي» / صالح الفوزان - السعودية.
- ٢١٨- «منهاج السنة النبوية» / ابن تيمية - مصر.
- ٢١٩- «منهاج السالكين وتوضيح الفقه في الدين» / عبد الرحمن السعدي - مصر.
- ٢٢٠- «الموافقات» / الشاطبي - السعودية.
- ٢٢١- «هزيمة الفكر التكفيري» / خالد العنبري - الإمارات المتحدة.
- ٢٢٢- «واقعتنا المعاصر» / محمد قطب - لبنان.
- ٢٢٣- «الوعد الأخرى: شروطه، وموانعه» / عيسى السعدي - السعودية.
- ٢٢٤- «وعد كيسنجر» / سفر الحوالي! - الأردن!
- ٢٢٥- «مجلة البحوث الإسلامية» - السعودية.
- ٢٢٦- «مجلة البيان» - بريطانيا!
- ٢٢٧- «مجلة الدعوة» - السعودية.
- ٢٢٨- «مجلة السمو» - الكويت.
- ٢٢٩- «مجلة الفرقان» - الكويت.
- ٢٣٠- «مجلة المشكاة!» - الكويت.
- ٢٣١- صحيفة «المسلمون».

فهرس الفوائد العلمیة

- ٧..... (تنبيه) على خطأ لغوي في كتاب لغوي!
- ٨..... قاعدة عظيمة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.
- ١٠..... فتوى للشيخ ابن جبرين في مسألة تحكيم القوانين!
- ١١..... حق المسلم على أخيه
- ١٣..... الجهاد: أحد (أركان) الإسلام.....
- ١٤..... حدّ (العمل) الذي لا يصحُّ الإيمانُ إلّا به.....
- ١٤..... وقفة مع رسالة «الإمام الألباني وموقفه من الإرجاء» للأخ عبد العزيز الرّيس
- ١٦..... نُخطئُ.. كما يُخطئون
- ١٧..... الجمع بين التقيضين.....
- ٢٠..... ملاحظة حول أثر عبد الله بن شقيق في حكم ترك الصلاة.....
- ٢٠..... فائدة حول ترك الحكم بغير ما أنزل الله.....
- ٢٢..... استدراك حديثي على الشيخ عبد الله السعد.....
- ٢٣..... دقيقة فقهية للشيخ ابن عثيمين في مسألة تكفير تارك الصلاة.....
- ٢٤..... عزو شيخنا الألباني لرسالته «حكم تارك الصلاة» في بعض كتبه.....
- ٢٥..... تفصيل البيان بين (الإيمان المطلق) و(مطلق الإيمان).....
- ٢٦..... التفريق بين (الإيمان)، و(الإسلام).....
- ٢٧..... قول المرجئة: لا يضرّ ترك العمل؛ كفر صريح.....
- ٣١..... أصناف الناس الثلاثة، وتفصيل القول فيهم.....
- ٣٢..... معنى (لا يُجزئ)، وذكر شواهد لها.....

- ومنه: بعض أقوال السلف في أنه: «لا قول وعمل ونية إلا بسنة»..... ٣٥
- متابعة مجهول!..... ٣٦
- التنبيه على تصحيح اسم راو؛ وقع به الأخ عبد الله السعد..... ٣٦
- شرح كلمات دقيقة - فيها بعض إشكال! - عن عدد من أئمة السلف..... ٣٨
- تصحيف غريب (!) في كلمة للإمام الزهري..... ٣٩
- متابعة مجهول (!) في أثر آخر!..... ٤١
- كلمة حسنة للشيخ حسين بن عبد العزيز آل الشيخ..... ٤١
- عقيدة سالم الأفطس الباطلة..... ٤٢
- تنبيه حول (عمل اللسان) و... (قول اللسان)..... ٤٢
- تعريض مريض!..... ٤٣
- الإشارة إلى كلام شيخ الإسلام في «شرح العمدة» حول الصلاة..... ٤٤
- «ضوابط العقيدة السلفية في قضية: (ترك العمل بالكلية)»..... ٤٤
- أو: «بلوغ الأمل في مسألة جنس العمل»..... ٤٥
- الخلاف حول مسألة ترك الصلاة: عال..... ٤٦
- رد على من جهل - شعر أم لم يشعر!! -..... ٤٧
- هل (ترك الصلاة كفر لا يُختلف فيه)؟!..... ٤٨
- هل قول (الجمهور) إجماع؟!..... ٤٨
- كلام الإمام محمد بن نصر المروزي في ذلك..... ٤٩
- تنبيه على خطأ لغوي وقع فيه الأخ عبد الله السعد..... ٥٠
- حديث نصر بن عاصم الليثي في أنه «لا يصلي إلا صلاتين»..... ٥٠
- جواب دقيق للشيخ حمد بن ناصر بن معمر حول ترك الصلاة، والزكاة..... ٥١
- الواحد من العلماء ليس بمعصوم - على الإطلاق -..... ٥١
- اجعل (لعل) عند ذاك (!) الكوكب..... ٥٣
- ما معنى (الإصرار القلبي)؟!..... ٥٤

- قول (طائفة من أصحاب الحديث) في (ترك الفرائض) - من كلام الإمام محمد
 ٥٤ ابن نصر المروزي.....
 ٥٥ فهل سيقولون: (مرجئة أصحاب الحديث)!!؟.....
 ٥٦ الروايات عن أحمد في مسألة (الترك).....
 ٥٨ المعنى الدقيق لـ(الالتزام).....
 ٥٨ عبد العزيز بن باز!!! هكذا - فقط-!!؟.....
 ٥٨ كلمتان جميلتان في (الإيمان) لبعض علماء الحنابلة - متقدمين، ومتأخرين -.....
 ٥٩ كلمة للشيخ ابن باز، وبيان تعلقها الصحيح.....
 ٦٠ شيءٌ حول مصطلح (شرط الكمال).....
 ٦١ الفرق بين (شرط في كماله)، و(شرط كمال فيه).....
 ٦٢ هل هؤلاء مرجئة؟!.....
 ٦٢ وجواب الشيخ ابن باز.....
 ٦٢ مَنْ ناقصُ الإيمان؟.....
 ٦٣ وخلاف ذلك: جهل مركّب.....
 ٦٤ ما يبلغ الأعداءُ من جاهل.....
 ٦٥ فلا يحكم على الناس بجهله.....
 ٦٥ كلمة لشارح «الطحاوية»، ونقدُ شيءٍ منها.....
 ٦٦ دققة من كلام الشيخ صالح السَّحيمي.....
 ٦٦ عدم ذكر (شرط الكمال)، ونفيه!.....
 ٦٧ كلام الشيخ ابن عُثيمين في تأكيد هذا النفي.....
 ٦٨ اصطلاحات أهل البدع: بدعة.....
 ٦٨ حول موافقة بعض المبتدعة لأهل السنة.....
 ٦٨ كلمة جميلة لابن القيم في ذلك.....
 ٦٨ الكوثري والغزالي... وحالهما.....
 ٦٩ فائدة حول كتاب «بيان تلبيس المفتري».....

- ٧٠ (مَن) مِن ألفاظ العموم.....
- ٧٠ الوفاء للحقّ... بالحقّ.....
- ٧١ ما كان سيّويه نبيّ النحر!.....
- ٧٢ كفر دون كفر.....
- ٧٣ التبديل، والحكم بغير ما أنزل الله.....
- ٧٣ حكم سنّ (القوانين الوضعيّة).....
- ٧٣ هل عدم التكفير يستلزم الرضا؟!.....
- ٧٥ محمد بن إبراهيم ليس بمعصوم.....
- ٧٦ والربط بكلام شيخ الإسلام حول (سيّويه).....
- ٧٨ صورة إهداء الدكتور الشيخ حمد الشّثوي كتابه «الإبريزية» للمؤلف.....
- ٧٨ (الدمعة البازية).....
- ٧٨ وثمرتها العقائدية العلمية.....
- ٧٩ العبرة بالدليل، لا بالأقاويل.....
- ٨١ تنقيح المناط.....
- ٨٢ مَن حكم بغير ما أنزل الله: لا يخرج عن أربعة أمور.....
- ٨٣ فائدة في حدّ (الطاغوت) من كلام الشيخ ابن سحمان.....
- ٨٤ كلام رائق للشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في مسألة الحكم، وتفصيل القول فيها.....
- ٨٥ ضرورة التتبع، والتحرير... ولكن!.....
- ٨٦ حكم الذين يُقدّمون بين يدي الشرع... فهل المقلّدون منهم؟!.....
- ٨٨ عَوْدٌ إلى كلمة (طاغوت)، وتحرير معناها.....
- ٨٨ كلام الإمام ابن القيم في ذلك.....
- ٨٩ عودٌ إلى حدّ (الالتزام).....
- ٩٠ وإلاً؛ كانوا جهالاً - كمن تقدّم أمرهم -.....
- ٩٠ كلمة مهمّة جدّاً... ولكن!.....
- ٩١ مناط (التقديم) الكُفريّ.....

- تنبيه على رسالة «التوكيد في وجوب الاعتناء بالتوحيد» - للعلوان -، وبيان ما فيها من غلو التكفير، واتهام المخالف بالإرجاء... ثم! ٩٢
- قوانين.. أم: أنظمة؟! ٩٣
- عدم العلم بالشيء لا يلزم منه العلمُ بعده ٩٤
- كلمة الشيخ ربيع بن هادي حول رد الأخ (أبي مالك الرفاعي) ٩٨
- كلام صاحب «رفع الائمة»... على طريقة العناكب ٩٨
- لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه ١٠٠
- معنى حرف (أي) في اللغة ١٠١
- المؤمن يتذكر ١٠٢
- خطر التقليد... بثوبه الجديد ١٠٣
- والله الموعد ١٠٥
- تغيير الحكم.. من... إلى ١٠٩
- حسابات الدنيا غير حسابات الآخرة ١١٠
- الأعمال الظاهرة من شعب (الإيمان المطلق) ١١٢
- استنباط دقيق من حديث (شعب الإيمان) ١١٤
- من هم (العلماء)? ١١٧
- (أسباب) الكفر، و(أنواعه) ١١٧
- بين (جنس العمل)، و(الصلاة) ١١٨
- كلمة الإمام أبي عمرو الداني في حكم (تارك العمل) ١١٨
- كلمة الإمام ابن تيمية في ذلك ١١٩
- كلمة الإمام محمد بن عبد الوهاب في ذلك ١٢٠
- الصدع بالحق ١٢٠
- أكذب وجه؟! ١٢٣
- اللهم أرني ثاري فيمن ظلمني ١٢٤
- الكذب على النفس! ١٢٥

- ١٢٨ إسقاط مكرّر... وفي موضعين!... ثم حذف.....
- ١٣٠ كلمة عالية لشيوخنا الألباني في (الإيمان) و(العمل).....
- ١٣١ من أحكام اليمين.....
- ١٣٢ (الطاعة) أعمّ من (الحبّة).....
- ١٣٣ حدّ (الانقياد).....
- ١٣٤ تقرير أنواع الكفر -بوضوح وصراحة-.....
- ١٣٥ كلمة قويّة للشيخ ابن باز في حكم ترك (شرائع الإسلام الظاهرة).....
- ١٣٦ لماذا يُغَيَّب كلام الشيخ ابن باز؟!.....
- ١٣٨ (الالتزام) و(الانقياد).....
- ١٤٠ الفرق بين الحكم على (الفعل)، والحكم على (الفاعل).....
- ١٤١ جواب من آخر أجوبة الشيخ ابن عُثيمين.....
- ١٤١ من شروط التكفير.....
- ١٤١ كلام الشيخ ابن عُثيمين عن دُعاة الثورة الفكرية.....
- ١٤٢ نصيحته بأشرطة الشيخ ابن باز، والشيخ الألباني.....
- ١٤٢ كلامه على تكفير الحكام.. و(كفر دون كفر).....
- ١٤٣ المداينة.. وحكمها.....
- ١٤٤ وهل عدم المكفر للحكام.. مُداهن؟!.....
- ١٤٤ فهل مشايخنا مُداهنون؟!.....
- ١٤٥ استنباط أصول مسألة الإيمان من آية واحدة.....
- ١٤٧ من صور توقير العلماء.....
- ١٤٨ مواقف المخالفين من فتاوى علمائنا الصالحين.....
- ١٤٩ تنبيه مُتعلّق بأوصاف الشيعة للصحابي الجليل عليّ بن أبي طالب.....
- ١٥٠ ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصُ﴾.....
- ١٥١ صور من تواصلنا مع العلماء والمشايخ.....
- ١٥٣ الدعوة السلفيّة في بلاد الشام.....

- ١٥٥ وميضُ نارٍ خَلَّلِ الرماد
- ١٥٥ دعوة (نجد) جذورها (شامية)
- ١٥٦ لولا أسماء (بعض) المُقرّظين: لَمَّا رَدَدْتُ!
- ١٥٧ جواز الردِّ بعنف على المُماري
- ١٥٨ الكلام على بعض أعاجم زبانية (الإنترنت)
- ١٥٨ العلم أشرف الأحساب
- ١٥٩ بين الحبِّ والخِصام
- ١٦٢ التعلُّم، والمعرفة والانتفاع، و. . .
- ١٦٢ العيب في فهم الفاهم!
- ١٦٤ كلمة حكيمة لإمام زاهد
- ١٦٥ طريفة واقعية.. حول نُسخ «رفع اللائمة»!
- ١٦٦ مَنْ تأتَى نال ما تَمَنَّى
- ١٦٧ انظر إلى ما قال، لا إلى مَنْ قال
- ١٦٨ وجوب الرجوع إلى الحقِّ
- ١٦٨ كلمة حول زيارة المؤلف إلى دولة الإمارات المتّحدة، وتدرسه فيها
- ١٦٨ التنبيه على قوهم: صَفَرَ الخير!!
- ١٦٩ دعاء نبويٍّ عظيمٍ.. جميل
- ١٦٩ بين الماكر الخليل، والخِصم العليل
- ١٧٠ نُبذة عن نشاطات المؤلف؛ العلمية والدعوية
- ١٧٢ الإشارة إلى مجموعة من كتب الردود العلمية - قديماً وحديثاً -
- ١٧٢ التخطئة.. قد تُخطَأ
- ١٧٣ من كلام شيخنا الألباني - وثناؤه - على بعض ردود المؤلف
- ١٧٤ حراسة الدين
- ١٧٤ كلمة (الإنسانية)، وما رَواءها
- ١٧٦ الحقّ.. وأهله، ودياره

- ١٧٧..... وإنَّ غداً لناظره قريب
- ١٧٨..... مِن ضوابط (الشدة).
- ١٨١..... ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ...﴾
- ١٨٢..... بين الحائط والوند
- ١٨٤..... كلمة ذهبية للإمام الشوكاني حول الإمام الذهبي
- ١٨٤..... حقيقة (العلم).
- ١٨٥..... أحوال الناس في مسألة (الردود).
- ١٨٥..... والردّ على أهل السنة.. كيف يكون؟! ..
- ١٩٠..... كلمة حول «التعريف والتنبيه»
- ١٩١..... الملاحظات حول «التحذير».. كيف؟! ..
- ١٩٢..... السياق والسباق - في الكلام-، وأثرهما.....
- ١٩٤..... السعيد مَنْ وعظَ بغيره ..
- ١٩٥..... تنبيه حول مسألة الخروج على الحُكّام ..
- ١٩٥..... كلمة حول (أبي محمد المقدسي)، وضلالاته ..
- ١٩٧..... بين الإفراط والتفريط ..
- ١٩٨..... التنبيه على خطأ لغوي.. تكرر، وسببه الجهل!
- ١٩٩..... التعاون الشرعي الصحيح ..
- ١٩٩..... سؤال إلى (التكفيريين والثوريين) ..
- ٢٠٢..... أئمة السنة والجماعة، فيهم: العلم، والعدل، والرحمة ..
- ٢٠٣..... الخطأ في القول، وأثره.....
- ٢٠٤..... كلمة القاضي الفاضل النيساني في الكتب والكتّاب ..
- ٢٠٤..... الرجوع إلى الحق أحبّ من ممداح الخلق ..
- ٢٠٥..... بين الجهل والتكبر ..
- ٢٠٦..... كلمة حول كتاب «مدارك النظر» للأخ عبد المالك رمضان ..
- ٢٠٨..... ليس بيننا وبين الحقّ عداوة ..

- ٢٠٩..... حول «التعريف والتنبئة» مرة أخرى
- ٢١٠..... بين (العقل)، و(الخلاف).....
- ٢١١..... إشارة في الردّ على (الوراق) عبد العزيز (بن فيصل) الراجحي
- ٢١٢..... ألفاظ المشايخ معتبرة.....
- ٢١٣..... بين «التحذير»، و«صيحة نذير».....
- ٢١٤..... مسائلان.. في (الكفر والإيمان).....
- ٢١٥..... أنواع الكفر.....
- ٢١٦..... من أساليب الاستفهام في القرآن.....
- ٢١٧..... نُقول مفيدة في مسألة تفسير كلام المتكلم بعضه ببعض.....
- ٢١٨..... كلمة للشيخ حماد الأنصاري في مؤلف هذا الكتاب.....
- ٢١٨..... كلمة حول رسالة «محمل مسائل الإيمان والكفر العلمفة».....
- ٢٢١..... قبول الحقّ، والرجوع إليه.....
- ٢٢٢..... مرة أخرى... مع أعاجم الذهن.....
- ٢٢٣..... كلمة ذهفية - في (اللازم) - لشيخ الإسلام ابن تيمية.....
- ٢٢٨..... الإشارة إلى تضعيف سند قصة من قصص السيرة.....
- ٢٢٩..... التنبيه على خطأ لُغوي، وبيان الوجه الصحيح - فيه -.....
- ٢٣٢..... كلمة من - وعَن - سلمان العودة!.....
- ٢٣٣..... معتقد أهل السنة: هو طريقنا، ونشأتنا عليه.....
- ٢٣٣..... تناقض صاحب «رفع اللائمة» مع المقرّظ له.....
- ٢٣٥..... دعاء جميل.....
- ٢٣٧..... سَعْدٌ.. والإبل.....
- ٢٣٨..... فائدة حول حديث (الخنثمية).....
- ٢٤٠..... أجزاء من (جنس العمل).....
- ٢٤١..... حرف (من) مفيدٌ للتبعيض.....
- ٢٤٢..... إيراد بعض (الفتاوى) العلمفة؛ المتضمنة للردود القويّة.....

| | |
|-----|---|
| ٢٤٣ | الحُجَّة والدليل.. هي الأصل الأصيل..... |
| ٢٤٤ | الاعتراف سيّد الأدلّة..... |
| ٢٤٤ | دُعَاء.. لمشايخنا الأجلاء..... |
| ٢٤٥ | هل نُحرّر الحقّ؟! أم نركب الخطأ؟!..... |
| ٢٤٦ | الاعتقاد لا يحتمل المجاملة، ولا المتاجرة..... |
| ٢٤٧ | الاعتذار عن النفس!..... |
| ٢٤٨ | الحقّ واحد..... |
| ٢٤٩ | مَنْ طرق الباب سمع الجواب..... |
| ٢٤٩ | لا يجتمع الإخلاص ومحبة المدح والثناء..... |
| ٢٥١ | الإشارة إلى مذهب (إمّا... وإلّا!!) - الخطير! -..... |
| ٢٥٣ | رحمَ الله السؤال!..... |
| ٢٥٤ | أهميّة علم المعاني والبيان..... |
| ٢٥٤ | أهميّة علامات الترقيم..... |
| ٢٥٥ | النفي ليس بعلم..... |
| ٢٥٦ | شعر جميل..... |
| ٢٥٨ | النقض على غمز العِمَران (!) بشيخنا الألباني..... |
| ٢٥٨ | الفرق بين (السبب)، و(المانع)..... |
| ٢٥٩ | حقيقة السلفيّة..... |
| ٢٥٩ | المعاند لا يُجدي معه إلّا الدعاء..... |
| ٢٦٠ | الإلّف العلمي.. وأثره السَلْبِيّ..... |
| ٢٦٠ | الإرهاب الفكري..... |
| ٢٦١ | أصل دعوتنا السلفيّة.. نَجْدِيّة، وشاميّة..... |
| ٢٦١ | كلمة رائقة للعلامة ابن الوزير اليماني..... |
| ٢٦٢ | تعليق (!) على كلمة لبعض أهل العلم المعاصرين..... |
| ٢٦٣ | فاقد الشيء لا يعطيه..... |

- ٢٦٣..... نوعا الاستفهام
- ٢٦٥..... قَرَبَ الرحيل إلى ديار الآخرة.....
- ٢٦٥..... تمويهه؟!.....
- ٢٦٦..... صورة إهداء (الأخ) سعد الحميد للمؤلف أول كتبه.....
- ٢٦٨..... درجات بين (الأسود)، و(الأبيض)!!.....
- ٢٦٨..... تعليق حول وصف (الدائمة) لـ(اللجنة الدائمة)!!.....
- ٢٦٨..... ما الكلام الذي لا يأتيه الباطل؟!.....
- ٢٦٩..... تبادل الرأي يسهل الوصول إلى الصواب.....
- ٢٧٠..... ولكن؛ الرأي الذي يُسِنُّه الدليل.....
- ٢٧٠..... منهج الشيخ ابن باز في ذلك.....
- ٢٧١..... أتهم رأيك.....
- ٢٧٤..... مَنْ كانت الحُجَّة معه: فهو المصيب.....
- ٢٧٤..... الحكم على البواطن!!.....
- ٢٧٥..... ما بُنيَ على فاسد: فهو فاسد.....
- ٢٧٥..... كيف تهتز ثقة الناس بعلمائهم؟!.....
- ٢٧٦..... كيف تكون صياغة (الفتاوى)؟.....
- ٢٧٧..... معنى (الشاكلة).....
- ٢٧٨..... إنَّ للبيت رثاً يحميه.....
- ٢٧٩..... صورة إهداء الشيخ بكر أبو زيد كتاباً له -مخطّه- للمؤلف.....
- ٢٨١..... إنَّ رواء الأكمة رجالاً.....
- ٢٨١..... خلاصة فحوى الكتب والرسائل المؤلفة في موضوع التكفير.....
- ٢٨٢..... أسئلة مشروعة، ولكن: أين الأجوبة؟!.....
- ٢٨٣..... ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصَ﴾.....
- ٢٨٣..... مسألة (تكفير الحكام) هي الهدف!.....
- ٢٨٤..... لماذا إهمال كلام الشيخ ابن باز؟!.....

- البحث العلمي المحض: حق..... ٢٨٥
- بيان نقض (التكفير والتفجير)..... ٢٨٦
- فأين المتجاوبون؟!..... ٢٨٨
- وضع الوقود على النيران.. ثم..... ٢٨٩
- علي الحلبي مستهدف -بالذات!-؛ فلماذا؟!..... ٢٨٩
- الانتصار للنفس حق شرعي جائز؛ بشرط..... ٢٩٠
- ترك الذب عن الحق؛ خوفاً من كلام الخلق!!..... ٢٩١
- الأقوال بين نفور النافرين، أو محبة الموافقين..... ٢٩٢
- الإشارة إلى الإجمال والتفصيل..... ٢٩٣
- مَن تأتى: نال ما تمنى..... ٢٩٥
- فأئى الفريقين أحق بالحق؟!..... ٢٩٦
- شفقة... ورحمة..... ٢٩٧
- الإشارة إلى تعقب الشيخ ابن باز للطحاوي في مسألة حصر الكفر بالجهود..... ٢٩٨
- لماذا تمنى العثرة، والفرح بالغلطة؟!..... ٢٩٩
- حال المتهم؛ بين القانون (!)، والشرع..... ٣٠١
- عنزة ولو طارت!..... ٣٠١
- مَن صمت نجا..... ٣٠٢
- كثيراً ما يضيع التاريخ، أو يضيع..... ٣٠٣
- كلمة حول (ترك العمل بالكلية)..... ٣٠٤
- مجمل عقيدتنا السلفية..... ٣٠٥
- كلمة رائقة للشيخ حماد الأنصاري في حدّ (الإيمان)، واختلاف الفرق فيه..... ٣٠٥
- (نونات الإيمان)..... ٣٠٥
- هل هي من كلام ابن القيم؟!..... ٣٠٥
- والظالمون لنا: هم الله -الحكم العدل-..... ٣٠٦
- بين (الإلغاء)، و(التراجع) -من كلام (الأخ) سعد-!!!..... ٣٠٧

- ٣٠٧.....(الرية) بين الشك، وسوء الظنّ
- ٣٠٨.....(التراجع)... وآثاره.....
- صورة تقرّظ (الأخ) سعد الحميد - بخطه - لكتاب «الحكم بغير ما أنزل الله..»
- ٣٠٩.....للدكتور الشيخ خالد العنبري
- ٣١٨........ أَتَيْنَا إِلَى (سعد) لِيَجْمَعَ شَمْلَنَا!
- ٣١٨.....نُبْذَة حَوْل صَنِيع (الأخ) سعد مع بعض المشايخ!
- ٣١٩.....اللجنة الدائمة.. وفضلها
- ٣٢٠.....مِنْ أَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ
- ٣٢١.....كَلِمَة عَظِيمَة فِي قَصْدِ الْحَقِّ.. لابن الوزير
- ٣٢٣.....مِنْ غُلُوِّ الْمَرَجَّةِ
- ٣٢٤.....أَيُّمَا أخطر: الإرجاء، أم الغلو؟!
- ٣٢٤.....كَلِمَة (د. سفر الحوالي) فِي ذَلِكَ، وَبَيَانُ شَيْءٍ مِمَّا فِيهَا
- ٣٢٥.....مَجْرَدُ الرَّدِّ يَقْدِرُ عَلَيْهِ كُلُّ أَحَدٍ
- ٣٢٦.....مِنْ دُرَرِ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
- ٣٢٧.....«.. فَهُوَ أَهْلُكُمْ»؛ كَيْفَ تُضَيِّطُ الْكَاف؟!
- ٣٢٨.....كَلِمَة حَوْل مَجْلَّةِ (القبلة)، وَحَزْبَيْتِهَا، وَقَطِيبَتِهَا
- ٣٢٩.....كَلِمَة (خطيرة) لـ(د. سفر الحوالي)!!
- ٣٣٠.....(أرجو) أَنْ يَكُونَ (رَدِّي) -هَذَا- هُوَ الْأَخِير!!
- ٣٣٠.....صَاحِبُ الْإِفْكَ، وَحَامِلُ الشَّرِّ
- ٣٣١.....هَلْ يَقْبَلُونَ (المباهلة)؟!
- ٣٣٢.....نَرْضَى بِالْقَسَمِ بِاللَّهِ.. وَلَكِنْ!
- ٣٣٣.....مِنْ الْأَغْلَاطِ اللَّغْوِيَةِ
- ٣٣٤.....الْجَاهِلُ إِذَا غُوِّطَ: غَلِطَ!
- ٣٣٥.....التكفير أمر خطير
- ٣٣٨.....مصطلح (المنهج التكفيري).

| | |
|-----|---|
| ٣٣٩ | شَرَّ الغفلة |
| ٣٤٠ | التكفير بمجرد الهوى، وما تمليه النفوس |
| ٣٤٢ | إذا لم تستطع شيئاً.. فدعه |
| ٣٤٣ | مَنْ المُشْبَع؟! |
| ٣٤٤ | فوائد لُغوية حول (الجواب = على / عن) |
| ٣٤٧ | براءة الذمة، ونُصح الأمة.. ولكن! |
| ٣٤٩ | «مَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ؛ فَلْيَرَضْ» |
| ٣٥٠ | أعضاء (اللجنة) بَشَر، نَعَمْ؛ بَشَر |
| ٣٥١ | نوعا الأقوال.. من كلام ابن تيمية |
| ٣٥٤ | حذف (الاستثناء).. تحريف |
| ٣٥٥ | من طريقة شيخ الإسلام في القول، والبيان |
| ٣٥٦ | وقوع الخطأ -فَلْتةٌ- |
| ٣٥٧ | من دُرر كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب |
| ٣٥٩ | الهوى... وَخَطَرُهُ |
| ٣٦٠ | فُضَّلَاء... ولكن! |
| ٣٦١ | مسائل (الأسماء والأحكام) |
| ٣٦٣ | القلب الكبير.. أين هو؟! |
| ٣٦٤ | نَقول.. فيقولون؛ ثم ماذا؟! |
| ٣٦٥ | التفاوت... والإناء الناضح |
| ٣٦٥ | العبارات... والاشتباه، والإغلاق |
| ٣٦٦ | زمن التطفيل |
| ٣٦٧ | من منهج شيخ الإسلام |
| ٣٦٨ | الشرع المطهر مبني على الرفق |
| ٣٦٩ | تعريف (الإيمان) عند الشيخ الفوزان، وانتقاده |
| ٣٦٩ | نعم؛ ولكن! |

- ٣٧٠..... أخطاء (الأشعرية) عند الشيخ الفوزان، وانتقاده.
- ٣٧٠..... نعم؛ ولكن!.....
- ٣٧٠..... تاريخ الشيخ الفوزان -الحق-: شفيعه -بحق-.....
- ٣٧١..... ما أجل الأعمال؟.....
- ٣٧١..... وبيان الصواب في الجواب.....
- ٣٧٢..... بين (خطأ العبارة) و(التحريف).....
- ٣٧٥..... بداية.. ثم ردٌ ونقدٌ؟!.....
- ٣٧٥..... ولكن؛ واهنٌ، وواو!!.....
- ٣٧٦..... التلؤن.. وذمه.....
- ٣٧٧..... ما دمت مُتَبَعًا للدليل.. فلا يهَيِّجني.....
- ٣٧٧..... التملُّق؛ لمن؟.....
- ٣٧٧..... لله العليُّ العظيم.....
- ٣٧٨..... لا يشكر الله مَنْ لا يشكر الناس.....
- ٣٧٩..... استدلَّ ثم اعتقد.....
- ٣٨١..... أهكذا العدلُ والإنصاف؟!.....
- ٣٨٢..... علم الحديث اجتهادي.....
- ٣٨٣..... ... وإن أخطأت: فمن ضعفي أو تقصيري.....
- ٣٨٤..... كلمة حول الأخ (طارق عوض الله)، وشيء ثمًا جرى معه.....
- ٣٨٥..... جمع الكلمة، ووحدة الصف.. ولكن!.....
- ٣٨٦..... بين فرض العين، وفرض الكفاية.....
- ٣٨٦..... ذَكَرَ ردُّ المؤلف على بعض العلمانيِّين، وأبواقهم.....
- ٣٨٧..... كلمة حول رسالة المؤلف «جزء عقيدة ابن عربي، وحياته».....
- ٣٨٧..... وبيان وَهْم الشيخ الفوزان حولها.....
- ٣٨٩..... لو سكت.. لسكتوا.....
- ٣٩٠..... الوصاية على السلفية.. كيف؟! ولماذا?!.....

- دقائق منهجية .. لأهلها ٣٩١
- الإصرار على الخطأ، وأثره على الرواة ٣٩١
- بين (الحَكْر)، و(الحَكْر) - ومعنى كُلٌّ - ٣٩٢
- مَنْ (الوافد) - بحق - ؟! ٣٩٣
- المرجئة .. لا تقبلنا ٣٩٣
- أمنتُ باللَّو، وكذبتُ (عيني) ٣٩٤
- ثم لُيْمَتِ المفسدون في الأرض غيظاً ٣٩٥
- قد نُخطئ؛ كما يُخطئون ٣٩٦
- الخطأ بين (الاجتهاد) ... و(المضادة) ٣٩٧
- «المؤمن أعظم حرمةً عند اللّو من الكعبة» ٣٩٧
- تحرصُ، ثم تنشِبُ؟! ٣٩٨
- خطأ بشري، أم غلط عقائدي؟! ٣٩٨
- فائدة عزيزة في تحقيق ذلك؛ من كلام شيخ الإسلام ٣٩٩
- اللهم أعني على نفسي ٤٠١
- نبذة عن بعض أهل البدع المعاصرين ٤٠١
- وسيد قطب - منهم - ٤٠٢
- تشنيع بعض الجهلة علَيَّ بـ. الطعن في الصحابة!!! ٤٠٣
- وكشف ما وراء ذلك ٤٠٣
- دعاء نبوي جليل ٤٠٣
- هل ينجو من الخطأ عالم؟! ٤٠٤
- مَنْ أخطأ في الرسم: ليس كَمَنْ أخطأ في المعنى ٤٠٤
- من توفيق اللّو - تعالى - ٤٠٥
- حال بعض المشايخ (الكبار) ٤٠٥
- صورة استفتاء (رسمي) حول (سيد قطب) ٤٠٦
- نعم؛ أخطأت (اللجنة) ٤١٢

- ٤١٣ توجيه هام، لكلام شيخ الإسلام.....
- ٤١٣ هذا اعتقادنا؛ ظاهراً وباطناً.....
- ٤١٤ ما معنى مصطلح (الموافاة)؟!.....
- ٤١٤ «شفاء العي السؤال».....
- ٤١٥ مشايخنا: سنية، أثرية، سلفية.....
- ٤١٦ أئمة عدل يُقتدى بفعالهم.....
- ٤١٧ المراد بـ(العمل)، و(الأعمال).....
- ٤١٧ معنى (التام) -صفة للإيمان- من كلام شيخ الإسلام.....
- ٤١٨ (الجنس)، و(الشرط)، و... و... و........
- ٤١٨ يجب التنزل بتركها؛ إلا ما لا!.....
- ٤١٨ بين (خراب العراق)، و(شحوم البقر).....
- ٤١٩ شعر مهم؟!.....
- ٤٢٠ ما حدّ (جنس العمل)؟!.....
- كلام رائع -ذائع- للشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في نبذ هذه المصطلحات
- ٤٢١ -جميعاً-.....
- ٤٢١ من صاحب بدعة (جنس العمل)، و(آحاده).....
- ٤٢٢ فوائد من حديث «شعب الإيمان».....
- ٤٢٣ كشف التناقض.....
- ٤٢٤ فائدة عزيزة عن الإمام ابن المبارك.....
- ٤٢٤ كلمة مهمة من كلام شيخ الإسلام حول الألفاظ المجملة.....
- ٤٢٤ ما معنى (إيمان القلب التام)؟!.....
- ٤٢٥ حدّ (مطلق) الأشياء.....
- ٤٢٦ الشهادتان؛ إجماعاً.....
- ٤٢٧ حدّ (الإيمان) عند المرجئة.....
- ٤٢٧ تحقيق قول أهل السنة في (الإيمان).....

- ٤٢٨ كلمة للإمام ابن مندة في ذلك.
- ٤٢٩ حيلتُنا مع (الغبي)!
- ٤٢٩ خُذها، ولا تخف!!
- ٤٣٠ دورات (مركز الإمام الألباني) - العلمیة -
- ٤٣٠ تكرار الضمائر والأفعال.. عند الشعراء، والأدباء، والعُلماء.
- ٤٣١ ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾
- ٤٣٢ بين الفقيه.. و.. السفیه.
- ٤٣٦ شكوى بعض الأغبياء، إلى أمير من الأمراء!!
- ٤٣٦ بين (التميع)، و(التشديد)
- ٤٣٧ هل (لا يتم) بمعنى: (لا يصح)؟
- ٤٣٧ الأحكام بين (الإيمان)، و(الإسلام)
- ٤٣٨ المنافق بين (الإسلام)، و(الإيمان)
- ٤٣٨ حدّ (عمل القلب).
- ٤٣٩ حدّ (الانقياد).
- ٤٤٠ نفسية ظالمة.. و.. مظلمة.
- ٤٤١ تعقّب الألباني كلمة الطحاوي في حصر الكفر بالحدود.
- ٤٤١ لماذا (نواقض الإسلام) عشرة - فقط -؟
- ٤٤٢ تعقّب ابن باز كلمة الطحاوي في حصر الكفر بالحدود.
- ٤٤٤ دقيقة فقهية من كلام ابن تيمية.
- ٤٤٤ صفة (المرتد) عند الشيخ ابن سعدي.
- ٤٤٥ لو... لكان!!
- ٤٤٦ بين المغالطة.. والغلط.
- ٤٤٧ الرازي والغزالي.. وحالهما.
- ٤٤٨ أمثلة عن بعض أهل العلم في النقل عن المخالفين.
- ٤٤٨ ضوابط النقل عن المخالف.

| | |
|-----|--|
| ٤٥٠ | وشروط ذلك..... |
| ٤٥١ | كلمة حول كتابي «فقه الواقع بين النظرية والتطبيق»..... |
| ٤٥٢ | بين (التمتع)، و(التنطع)..... |
| ٤٥٣ | مغالطات، وأغاليط..... |
| ٤٥٤ | البدعة التي امتحنوا (!) الناس بها!!..... |
| ٤٥٥ | كفاية (الشهادتين)؛ كيف؟ ولماذا؟ وبماذا؟..... |
| ٤٥٦ | اتفاق المسلمين على كفر تارك (الشهادتين)..... |
| ٤٥٧ | شرح كلمة للإمام محمد بن عبد الوهاب في «كشف الشبهات»..... |
| ٤٥٨ | لماذا الاستسخاف - بهذا الإسفاف-؟!..... |
| ٤٥٨ | كلمة مهمة للشيخ عبد اللطيف آل الشيخ..... |
| ٤٥٨ | وتصحيح اسم كتابه «مصباح الظلام...»..... |
| ٤٥٩ | بين (التروك)، و(الأفعال)..... |
| ٤٥٩ | وضوابط ذلك..... |
| ٤٦٠ | بين عبد اللطيف آل الشيخ، وابن القيم..... |
| ٤٦٠ | بيان الكفر العملي المضاد للإيمان..... |
| ٤٦٣ | دعاء.. ونداء..... |
| ٤٦٣ | ف... اللهم خذ لي ثاري ممن ظلمني..... |
| ٤٦٤ | تحريف.. وتزييف..... |
| ٤٦٥ | من دُرر كلمات الإمام الشافعي..... |
| ٤٦٥ | الدُّرُّ.. والغَنَمُ!!..... |
| ٤٦٦ | أنواع الكفر..... |
| ٤٦٦ | وأسبابه..... |
| ٤٦٧ | إنَّه الجَهِلُّ.. بد(الجهل)..... |
| ٤٦٧ | العدل: من المُنجيات..... |
| ٤٦٨ | الجهل والجُحْد!!..... |

- ٤٦٩..... فأين الحصر؟!.....
- ٤٧٠..... حكم مَنْ خالفني!.....
- ٤٧٠..... ﴿وَيَبْشُرُ الصَّابِرِينَ﴾.....
- ٤٧١..... الفضلُ لا يقتضي العصمة.....
- ٤٧١..... ما (التشيع)؟ وكيف هو؟.....
- ٤٧٢..... انقلب السحرُ على الساحر.....
- ٤٧٣..... هذه عقيدتنا السلفية - النقية -.....
- ٤٧٤..... بين (التصريح)، و(الإشعار).....
- ٤٧٥..... تليس.. ولكنه مكشوف.....
- ٤٧٦..... «التحذير» بين طبعتي؛ الأولى، والثانية.....
- ٤٧٧..... ما حكم (الحكام)؟! وانتهينا!!.....
- ٤٧٨..... لِمَ الجُبْنُ - إذا؟!.....
- ٤٧٨..... جامع التكفير، وقاعدته.....
- ٤٧٩..... التصوُّرُ الصحيح.. قد يمنع منه الجهلُ القبيح!!.....
- ٤٨٠..... فاقد الشيء لا يُعطيه.....
- ٤٨١..... من دُرر كلمات شيخنا الألباني في بعض الجهلة المتعالمين.....
- ٤٨٢..... من دُرر كلمات شيخ الإسلام في (قاعدة التكفير).....
- ٤٨٢..... معنى (الالتزام) - العلمي -.....
- ٤٨٤..... التنبيه على سقط في طبعة «الصارم المسلول» - الأولى -.....
- ٤٨٥..... التنبيه على خطأ مطبعي وقع في طبعة «الصارم المسلول» - الثانية -.....
- ٤٨٦..... معنى كلمة (الاعتقاد)، وبيان ما تتضمنه.....
- ٤٨٦..... قسما (الاستحلال).....
- ٤٨٧..... خلط قبيح لمعنى (الالتزام) - الحقّ -.....
- ٤٨٨..... فائدة (تاريخية).....
- ٤٩٠..... أنواع الكفر.....

- ٤٩٠ والكفر العلمف المضاد للإفمان
- ٤٩١ حرف (أثًا) يففد التفصفل
- ٤٩١ إطلاق الكفر (الأصفر) على (العلمف)، وبالعكس
- ٤٩٢ (صورة) لبعض فعائل جهلة أهل الغلو - كفرًا عملفًا!! -
- ٤٩٢ ولا نكفرفهم.. لجهلهم!
- ٤٩٤ كلام دقف للشفخ عبء اللطف آل الشفخ
- ٤٩٥ سؤال مهم - وجواب أهم - للشفخ عبء العزفز الراجف
- ٤٩٦ تفصفل مسألة الحكم، وحالاتها
- ٤٩٧ فهم معنف (التبفدل) عبء الشفخ محمد بن إبراهفم
- ٤٩٨ نصفحة لأنصاف المتعلمفن
- ٤٩٩ كلام عاطفف لا وزن له!!
- ٥٠١ حقفقة (مذهب) مسوء «رفع اللاتمة»
- ٥٠٢ من (صلاح الصاوى)؟!
- ٥٠٣ أفن ولاؤه، وبرأؤه؟!
- مذهبنا فف تكفر الحكم، هو مذهب فتوى اللجنة الدائمة.. برئاسة الشفخ
- ٥٠٣ ابن باز
- ٥٠٥ الربط بفن (التكفر)، و(الدماء)
- ٥٠٥ هكذا فقول العلماء
- ٥٠٥ من أواخر بفانات الشفخ ابن باز فف مسألة التكفر، والتفجر
- ٥٠٥ سفاق نصفه - كاملاً -
- ٥١٣ بفن (الربا)، و(الزنا)!!
- ٥١٤ من روافات حفث (رجم الزانف) - عبء الفهود -
- ٥١٤ لا تفوفن فف مسألة الحكم بففر ما أنزل الله
- ٥١٤ ولكن؛ لا تكفر إلا بالصواب، والتفصفل
- ٥١٦ لا تفرفف؟! فأننا أفرى

- لماذا الإغماض، والإعراض؟! ٥١٨
- معنى (الشرط) ٥١٩
- بيان (الشرط التعليقي) ٥١٩
- الفرق بين (الشرط)، و(العلّة) ٥١٩
- قد يُثبِتُ الحكمُ بدون العلّة ٥١٩
- فليمّ الطنطنةُ مع ادّعاء التراجع؟! ٥٢٠
- المؤمنون عذارون، والمنافقون عثارون ٥٢١
- الضبطُ - بالضبط - ٥٢٢
- بين (الجهل)، و(التجاهل) ٥٢٣
- نصوص عزيزة من كلام شيخ الإسلام ٥٢٣
- فرق دقيق في كفر الظاهر والباطن ٥٢٤
- عند الله تجتمعُ الخصوم ٥٢٥
- المتجرّئ: له الله ٥٢٦
- ف... (المباهلة) ٥٢٦
- هوّة؛ فلماذا؟! ٥٢٧
- من كلمات المودودي.. المنحرفة ٥٢٧
- من كلام الشيخ الفوزان في نقد مصطلح (الحاكمية)، وبعض مدلوله ٥٢٨
- سرد نصّ طويل من كلام المؤلّف: بتره مسودّ «رفع اللائمة» ٥٢٩
- القول العدل - الحقّ - في (الحاكمية) ٥٣٠
- التحريف والتزييف.. أخرى، وأخرى ٥٣٢
- من أقوال بعض الخوارج العصريّين في مسألة التكفير!! ٥٣٢
- تحرير كلام شيخنا الألباني في مصطلح (الحاكمية) ٥٣٣
- (الحاكمية) بيننا، وبينهم!! ٥٣٤
- اليقين درجات! ٥٣٥
- كلمة عزيزة - أخرى - للشيخ الفوزان في نقد مصطلح (الحاكمية) - المنحرف - ٥٣٦

- ٥٣٨..... الشكر على الإحسان.. ولكن!.....
- ٥٣٩..... استقصاء الردّ، وعدم الكبّ والكتم.....
- ٥٤٠..... ليس كلّ ما يلمع ذهباً.....
- ٥٤٠..... أسلوب الكتابة، وطريقة البلاغة.....
- ٥٤٠..... اللهم اغفر لي ما لا أعلمون.....
- ٥٤١..... التشبّع -مرة أخرى-، ولكن: بالحقّ.....
- ٥٤٦..... كلمة مهمّة في حكم الطاعن في واحد من الصحابة.....
- ٥٤٧..... كلمة وجيزة حول أحداث (١١ سبتمبر)!!.....
- ٥٤٨..... إمامان عالمان، وكلمتان حكيمتان.....
- ٥٤٩..... كلمة ابن حزم.....
- ٥٤٩..... كلمة الشوكاني.....
- ٥٥١..... والختام.. مقطوعة شعرية.....
- ٥٥١..... والسلام عليكم!.....

الفهرس العام

| | |
|----|--|
| ٥ | ... قبل الطبع!! |
| ٥ | كلمة.. |
| ٥ | رداً على (إضافات) الطبعة الثانية من «رفع اللائمة»..! |
| ٥ | وصف (عام) للطبعة الثانية من «رفع اللائمة»: .. |
| ٧ | إضافة: |
| ٩ | تقرير فضيلة الشيخ ابن جبرين |
| ١٠ | تكفير الحاكم، والخروج عليه: |
| ١١ | مؤاخذه، ومؤاخذه!! |
| ١٣ | تقرير الشيخ عبد الله السعد |
| ١٣ | جواب... وصواب: |
| ١٦ | نعم؛ إنها مسألة الصلاة: |
| ١٦ | نقض ذاتي! |
| ١٧ | و... جنس العمل؟! |
| ١٨ | هذا هو الحق: |
| ١٨ | أنواع الكفر: |
| ١٩ | أسباب الكفر: |
| ٢١ | بين النقول والأقوال: |
| ٢١ | وهنّ وهاء: |
| ٢١ | دليل... وبجث: |
| ٢٣ | آية، وتفسيرها: |
| ٢٤ | ما (الإيمان المطلق)؟: |

- ٢٥ من كلام شيخ الإسلام:
 ٢٨ مَا النَّزَاعُ اللَّفْظِيُّ؟
 ٢٩ كلام (حُجَّة):
 ٣١ تحقيق وتأصيل:
 ٣٢ كلمة الإمام الشافعي في الإيمان:
 ٣٤ هذه هي عقيدة السلف:
 ٣٥ من ضوابط (الترك):
 ٣٨ نَعَمْ؛ (الإيمان: قول وعمل):
 ٣٩ كلمة الإمام الزُّهري، وضبطها:
 ٤٠ التَّكْفِير بضابطه:
 ٤٢ بين (الترك)، و(الفعل):
 ٤٣ ترك العمل (بالكلية):
 ٤٤ بين (التحميل!) و(الاحتمال!):
 ٤٥ دليل.. ومبحث:
 ٤٦ الكفر بترك (العمل) = الصلاة:
 ٤٧ المنافقون، وترك الصلاة:
 ٤٨ الاختلاف في ترك الصلاة:
 ٥٠ سؤال وجواب:
 ٥٢ بين (الصلاة) وغيرها:
 ٥٣ دقيقة في (الترك) المكفر:
 ٥٥ كلمة إسحاق بن راهويي، وضبطها:
 ٥٧ تأصيل وتفصيل:
 ٥٨ تحقيق النقل عن سماحة الشيخ ابن باز:
 ٦١ الشرط... مع ما يُضاف إليه:
 ٦٦ مصطلحات.. مخالفة:
 ٦٧ بين أهل السُّنة، والمُبتدعة:
 ٧٠ تحرير النقول، والأقوال:

| | |
|-----|--|
| ٧١ | أقوال الشيخ ابن باز في تكفير الحكام: |
| ٧٦ | تقرير الشيخ ابن باز لكلام الشيخ الألباني: |
| ٧٨ | صورة من جهاد الشيخ ابن باز -العلمي- |
| ٨٠ | هل التكفير بالكم، أم بالكيف؟!: |
| ٨٣ | البحث بحث دليل: |
| ٨٣ | كلمتان لعالمين: |
| ٨٦ | الفهم... الفهم: |
| ٨٦ | حدّ (الطأغوت)، ومعناه: |
| ٩١ | القوانين.. والتكفير: |
| ٩٥ | نقد مقدمة (ابن سالم) لطبعته الثانية! |
| ٩٥ | كذب صريح: |
| ٩٧ | تفنيد (التمهيد)! |
| ١٠٧ | وقف مع وقفة! |
| ١٢٧ | تتمات مهمات... |
| ١٢٧ | متعلقة بإضافات (المسود) على طبعته الأولى -وزياداته-! |
| ١٤٥ | المقدمة |
| ١٦٩ | كلمة في... الردود! |
| ١٨٧ | وقفات مع... |
| ٩٧ | ردّ مُحايِد: |
| ٩٨ | دعاوى تنهاوي: |
| ٩٨ | كيف يكون التحريف، والبتّر؟ |
| ٩٩ | دفاع: ولم لا؟! |
| ١٠٠ | انظروا إلى فعل يَدْيِه: |
| ١٠١ | فتوى.. ثم أخرى؛ فكان ماذا؟!: |
| ١٠٢ | شفاء صدور المؤمنين: |
| ١٠٣ | لزوم ما لا يلزم: |
| ١٠٣ | في التقليد: |

- ١٠٧ بين التخطئة والاثِّهام:
- ١٠٨ لماذا الإصرارُ - إذا؟!
- ١٠٩ أفلا تعقلون؟!
- ١١١ مصطلحات، وحقائق:
- ١١٢ مِن حَقِّ علم ابن تيمية:
- ١١٣ مصطلحات بلا دليل:
- ١١٣ حديث (شعب الإيمان)، وبيانه:
- ١١٥ فتوى دقيقة للجنة الدائمة:
- ١١٦ تفصيل الفتوى، وتأصيلها:
- ١١٧ أصول علمية، ونقول سلفية:
- ١٢٣ مقارنة فاشلة:
- ١٢٤ إجماع كاذب:
- ١٢٤ تكرار فارغ:
- ١٢٥ لابسُ (أثواب) الزُّور:
- ١٤٦ الكيِّارُ.. للكبار:
- ١٤٧ بين التقدير، والتقدير:
- ١٤٧ واجب المسلمين تجاه العلماء:
- ١٤٧ سوء تحذيل علماء السنة:
- ١٤٨ الحزبيون... والعلماء العارفون:
- ١٤٩ خطر الهوى، وأثره:
- ١٥٠ استغلال الفتاوى - لأهداف! -:
- ١٥٠ واجب الشيوخ تجاه الشباب:
- ١٥١ رسالة شكر وعرفان:
- ١٥٤ بين (الشام)، و(نجد):
- ١٥٥ «رفع اللائمة!!»:
- ١٥٧ الحقَّ غال عال:
- ١٥٨ مع (الخصوم):

- ١٥٩.....توفيق رب العالمين:
- ١٦٠.....إنصاف النفس:
- ١٦١.....تاريخ (مسألة التكفير):
- ١٦١.....طَرَفُ الْحَقِّ:
- ١٦١.....فَضْلُ عُنَاةِ الْعُدَاةِ:
- ١٦٢.....بين التأثير والتغيير:
- ١٦٣.....المفروقون:
- ١٦٣.....أسباب الظهور على الخصم:
- ١٦٤.....أصحاب الحق:
- ١٦٥.....دُعاء... وبيان:
- ١٦٦.....بين العذر، و.. العذْل:
- ١٧٠.....أحوالُ (الخصوم):
- ١٧١.....ردُّ، وردُّ:
- ١٧٣.....الردُّ: أصلٌ شرعيُّ:
- ١٧٥.....من عيون كلام شيخ الإسلام:
- ١٧٥.....حقُّ التاريخ العلمي:
- ١٧٧.....النصرة بالحق؛ للحق:
- ١٧٩.....شيئة؛ ولكن:
- ١٨٠.....من دُرر كلام شيخنا الإمام:
- ١٨٢.....معذرة، واعتذار:
- ١٨٣.....الرد الشرعي:
- ١٨٤.....الوسطية الشرعية في الرد:
- ١٨٩.....الوقفَةُ الأولى: مع تقرُّظِ معالي الشَّيخِ صالحِ بنِ فوزانِ الفوزانِ
- ٢١١.....الوقفَةُ الثانيةُ: مع تقرُّظِ فضيلةِ الشَّيخِ عبدِ العزیزِ بنِ عبدِ اللهِ الرَّاجِحِي
- ٢٣٧.....الوقفَةُ الثالثةُ: مع تقرُّظِ (الأخ) سعدِ الحميدِ
- ١٨٩.....شكرٌ واجبٌ:
- ١٩٠.....استدراكُ (هاوٍ) هاوٍ:

- ١٩١ اللجنة الدائمة... فوق التشكيك:
- ١٩٢ آليّة عمَل اللجنة... من كلام الشيخ الفوزان:
- ١٩٢ حُسن الظنّ الواجب:
- ١٩٣ نعم؛ نحن سلفيون:
- ١٩٤ حقيقة (المصطلحات)، والواجب تجاهها:
- ١٩٤ ما أسباب الفتن؟!:
- ١٩٥ بين (الإيمان)، و(الأمن):
- ١٩٦ عِظْمُ خَطَرِ الحكم بغير ما أنزل الله:
- ١٩٧ ضابط تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله:
- ١٩٨ مَنْ مَوْظُو الفتن؟!:
- ١٩٩ استفسار... له اعتبار:
- ٢٠٠ هؤلاء شيوخنّا:
- ٢٠١ من طبائع البشر:
- ٢٠١ أمثلة علميّة ذات قيمة:
- ٢٠٢ لِمَ التفريق (١) والتمييز؟!:
- ٢٠٣ الاعتراف بالحقّ، والرجوع إليه:
- ٢٠٤ أحوال فضلاء الناس:
- ٢٠٤ الخطأ لا يضر؛ لكن؛ الإصرار عليه:
- ٢٠٥ هذه هي الحقيقة:
- ٢٠٦ كُلُّ ما جرى -ويجري!- مُتَوَقَّع:
- ٢٠٦ الانتصار... للحق:
- ٢٠٧ نصيحة... صريحة:
- ٢٠٧ نحن.. والحق:
- ٢٠٨ (أنا)... وغيري:
- ٢٠٩ مُراوغة مكشوفة:
- ٢٠٩ حقيقة (المراوغة):
- ٢١١ شكرُ أهل الشكر:

| | |
|-----|--|
| ٢١٢ | مع حيثيات فتوى (اللجنة الدائمة).. من جديد: |
| ٢١٣ | بين «التحذير»، و«الصيحة»: |
| ٢١٣ | قلب الوقائع، وعكسها: |
| ٢١٣ | تسليم غير سليم: |
| ٢١٤ | براءة.. لا تحتاج دليلاً: |
| ٢١٤ | نصوص قواطع: |
| ٢١٥ | هذه هي أنواع الكفر: |
| ٢١٦ | مرضى النفوس: |
| ٢١٦ | بيان الغامض، وتفسير المُبهم: |
| ٢١٩ | إعراض.. ثم اغترأض، وولوج في أعراض: |
| ٢١٩ | تناقض، وانتقاض: |
| ٢٢٠ | هذه هي أسباب الكفر: |
| ٢٢١ | بطلان مذهب المرجئة -جملة، وتفصيلاً-: |
| ٢٢٢ | الدين النصيحة -عموماً، وخصوصاً-: |
| ٢٢٢ | اللازم، والإلزام: |
| ٢٢٣ | درة علمية؛ من شيخ الإسلام ابن تيمية: |
| ٢٢٤ | اللازم نوعان: |
| ٢٢٥ | تفصيل جيد مانع: |
| ٢٢٦ | بين أهل العلم، وأهل الأهواء: |
| ٢٢٧ | قصده الحق.. وسلوك سبيله: |
| ٢٢٧ | شبهة، وشبهة: |
| ٢٢٨ | نعم؛ الإرهاب الفكري: |
| ٢٢٩ | هذه عقيدتي: |
| ٢٣٠ | والمباهلة... للمعائيد: |
| ٢٣٠ | حسن ظن.. نرجوه: |
| ٢٣١ | فتنة الإرجاء: |
| ٢٣١ | كلمة حق... ولكن: |

- ٢٣٣..... دُعَاءٌ، وتأمين، ونرجو الاستجابة:
- ٢٣٣..... سلفية... عقدية، ومنهجية:
- ٢٣٣..... شكرٌ مُكرَّرٌ:
- ٢٣٤..... (يزيل) أم (يزيد)؟
- ٢٣٧..... تاريخ حافل:
- ٢٣٨..... وُدُّ لم يتقطع:
- ٢٣٩..... (جنس العمل)؛ بياناً، وحثاً:
- ٢٤٠..... أين الوفاء؟
- ٢٤١..... دعوى اعتذار منقوضة:
- ٢٤٢..... بين (الفتوى)، و(الرد):
- ٢٤٢..... نصيحة مُشفق:
- ٢٤٣..... مع الحق... إلى الموت - إن شاء الله-:
- ٢٤٤..... نَرُدُّ، ولا نخنع:
- ٢٤٤..... توضيح الواضحات:
- ٢٤٥..... العرش، والنقش:
- ٢٤٥..... بين (المُخطئ)، و(المُخطي):
- ٢٤٦..... الدليل الدليل:
- ٢٤٦..... الرضا باللئ، ولله:
- ٢٤٧..... اعتذار، واعتذار:
- ٢٤٧..... ردُّ للكلام.. بكل احترام:
- ٢٤٨..... ما الصواب؟ وما الحل؟
- ٢٥٠..... سكوت، وسكوت:
- ٢٥٠..... دعوى، وبلوى:
- ٢٥١..... كلمة فيها بيان:
- ٢٥٢..... الفرى للأصل تبع:
- ٢٥٣..... من قوانين الكتابة والبيان:
- ٢٥٤..... النفي ليس علماً:

| | |
|-----|----------------------------------|
| ٢٥٥ | انظر، واحكم: |
| ٢٥٧ | فاين (الدعوى) من (الحقيقة)؟! |
| ٢٥٨ | نشر، أم (نشر)؟! |
| ٢٥٩ | وهكذا قولي: |
| ٢٦١ | يقين يقيني، وانسراح قلبي: |
| ٢٦٣ | هذا علم؟ فاعلم: |
| ٢٦٤ | حقيقة الأمر: |
| ٢٦٤ | الحق.. بالدليل: |
| ٢٦٥ | تمويه (التمويه): |
| ٢٦٧ | في حكمة الشعر: |
| ٢٦٧ | بين (التخطئة)، و(التشكيك): |
| ٢٦٨ | المشايع: بشر، نعم؛ بشر: |
| ٢٦٩ | صور من واقع (اللجنة)، ومنهجيتها: |
| ٢٧٠ | اختلاف (اللجنة) فيما بينها: |
| ٢٧١ | مراجعة، وتراجع: |
| ٢٧٢ | تقدير (اللجنة)، واحترامها: |
| ٢٧٤ | الظلم ظلّما: |
| ٢٧٦ | دعوى.. ودعوى: |
| ٢٧٧ | الأعوان، والإخوان: |
| ٢٧٧ | حُجّة بيّنة: |
| ٢٧٨ | خوف؛ ميم؟! |
| ٢٧٩ | بلاد الحرمين: |
| ٢٨٠ | البُ على القلب: |
| ٢٨٠ | بيان الواجب، وواجب البيان: |
| ٢٨١ | خيرة مُستمرّة: |
| ٢٨٢ | حسن لا فرار منه: |
| ٢٨٣ | هذا هو الهدف: |

- ٢٨٤..... أهلية الثقة، ومعياريها:
- ٢٨٥..... خلاف، لا اختلاف:
- ٢٨٦..... متابعة الهوى:
- ٢٨٧..... نبرهم العلماء، وطعنهم:
- ٢٨٨..... بين (الإنصاف)، و(الإذعان):
- ٢٨٩..... لماذا (الاستهداف)؟!
- ٢٩٠..... النصر، والانتصار:
- ٢٩٠..... بين (عمرو)، و(زيد):
- ٢٩٠..... ضوابط (المصلحة):
- ٢٩٢..... حروف.. ونقاط:
- ٢٩٣..... انتقاد.. ولكن:
- ٢٩٥..... دعاوى، ودروس:
- ٢٩٥..... إقحام، والتحام:
- ٢٩٦..... مباهلة ماجحة:
- ٢٩٧..... فلننته؛ إذا:
- ٢٩٨..... انتصار، وبراءة:
- ٢٩٩..... الحقُّ أعلى، وأعلى:
- ٢٩٩..... تأكيد (التوضيح) -ثم-:
- ٣٠٠..... بين الأمس، واليوم:
- ٣٠١..... وقائع مريفة:
- ٣٠٢..... الصمتُ حُكْم:
- ٣٠٢..... اضطراب، أم تراجع؟
- ٣١٨..... (سَعَدٌ) بلا سعد:
- ٣١٩..... من الشعرِ حكمة:
- ٣٢٠..... الحقُّ أَوْلَى بالحق:
- ٣٢٣..... ...وَلِلْحَقِّ جُذُورُهُ
- ٣٢٧..... مُقَدِّمَةُ (رفع اللانِمة)!

| | |
|-----|------------------------------------|
| ٣٦٣ | - كَلِمَةٌ لَا بَدْ مِنْهَا - |
| ٣٧٥ | تَعَقُّبَاتٌ عَلَى (مَنَارَاتٍ) !! |
| ٤١٧ | رَدُّ «الرَّدِّ» |
| ٣٢٣ | خطر الإرجاء، وأهله: |
| ٣٢٥ | نعم؛ ولكن: |
| ٣٢٥ | للحقيقة مداركها: |
| ٣٢٥ | الاعتراض المحض: |
| ٣٢٦ | من كتب العقيدة الصحيحة: |
| ٣٢٨ | هلاكَ، وإهلاك: |
| ٣٣٠ | الامتناع؛ لا الاقتناع: |
| ٣٣٠ | نعم؛ مباهلة ماجحة: |
| ٣٣١ | القدوة: شيخ الإسلام: |
| ٣٣٢ | أُمِّيَّةٌ... باطلة: |
| ٣٣٤ | بيان (خطر) التكفير، وفتته: |
| ٣٣٥ | شرُّ التكفير المنفلت: |
| ٣٣٦ | أقوال، ونصوص: |
| ٣٣٧ | هذا هو الحق: |
| ٣٣٧ | ضابطٌ جيّد: |
| ٣٣٨ | نعم؛ الحقُّ أبلج: |
| ٣٣٩ | أقوالُ مشايخ الدنيا - الثلاثة -: |
| ٣٣٩ | كلامٌ سماحةُ المفتي: |
| ٣٤١ | في النصيحة، وأحكامها: |
| ٣٤٣ | أيّ كلام: |
| ٣٤٤ | هذا هو جوابي (عليه!): |
| ٣٤٥ | وهاكم أدلّته: |
| ٣٤٧ | مَنْ الْمُغْتَرُّ المَخْدُوعُ؟!: |
| ٣٤٨ | أين الحقُّ وأهله؟!: |

- ٣٤٩..... من أحكام (اليمين):
- ٣٥٠..... نعم؛ علماؤنا بَشَرٌ:
- ٣٥١..... الانصياعُ للحق:
- ٣٥٢..... آخِرُ المطاف:
- ٣٥٣..... بين «التعريف»، و«الرفع»:
- ٣٥٤..... النصوص بين (النقل)، و(البتر):
- ٣٥٥..... مُباهلة للمرة الثالثة:
- ٣٥٦..... النصوص بين (الفهم)، و(التحريف):
- ٣٥٧..... الغلط على الأئمة:
- ٣٥٨..... نعم؛ غير مُستغرب:
- ٣٥٩..... نقيض، وتحريض:
- ٣٦٠..... نَعَمْ؛ هذا هو الكلام:
- ٣٦١..... تنقيح المقام:
- ٣٦٢..... وأخيراً:
- ٣٦٣..... من منهج السلف:
- ٣٦٤..... مقارنة بين (اليقين)، و(الظن):
- ٣٦٥..... هذه حالُ البشر:
- ٣٦٦..... أين (العقل) والعقلاء!؟
- ٣٦٧..... القصد، وأثره في الحكم:
- ٣٦٨..... هذه تأصيلات شيخ الإسلام:
- ٣٦٨..... أمثلة واقعية؛ فهل!؟
- ٣٧٠..... هذا هو الحق والعدل:
- ٣٧١..... بين (العدل)، و(التعديل!):
- ٣٧٢..... نقدٌ قديم؛ ولكن:
- ٣٧٣..... ماذا لو كان غير هذا!؟
- ٣٧٥..... من (منارات) الخِذْلَان:
- ٣٧٦..... المتقلِّون!!!

- ٣٧٦ بين (التحقيق)، و(التحقق):
- ٣٧٦ هذا حالي في منهجي، وأقوالى:
- ٣٧٨ تكرار.. هذا جوابه:
- ٣٧٨ نعم؛ هم أولاء:
- ٣٧٩ هَذَيان دعاوى الإيمان:
- ٣٨٠ والدعاوى تنهاوى!!
- ٣٨٠ هذا هو (البتر)؛ لا ذاك!!
- ٣٨١ دعاوى... تنهاوى:
- ٣٨٢ تفصيلُ البيان:
- ٣٨٢ نماذج (علمية) حديثة:
- ٣٨٥ ليس من سببٍ إلا الخَلَطُ:
- ٣٨٦ حكم الردِّ على أهل العلمنة والإلحاد:
- ٣٨٦ نماذج (علمية) قوية:
- ٣٨٨ وصاية، أم دعوى ودعاية؟!:
- ٣٨٩ أمَّا الحرصُ؛ فنَّعم، ونَعَمًا:
- ٣٩٠ محاولات... فاشلات:
- ٣٩٠ موافقة، و... مفارقة:
- ٣٩١ هذا هو التجاهلُ:
- ٣٩٢ منهج السلف: فوق الجميع:
- ٣٩٤ دموي؛ بلا خشوع!!
- ٣٩٤ دُرَّة علمية من الإمام الألباني:
- ٣٩٦ هذا هو الظلمُ بعينه:
- ٣٩٦ دُعاء.. لربِّ الأرض والسماء:
- ٣٩٨ توحيد الصفوف؛ كيف؟!:
- ٣٩٨ الضدُّ بالضدِّ:
- ٤٠٠ وقائع.. وواقع:
- ٤٠١ نحن، و(اللجنة)، وأهل البدع:

- ٤٠٢ سيد قطب وسب الصحابة:
- ٤٠٣ سيّهام، واتّهام:
- ٤٠٤ نصرة السنة، والعقيدة:
- ٤١٢ جواب، وجواب:
- ٤١٣ هذا كلام شيخ الإسلام، وهذا معناه:
- ٤١٤ أين الدعوى من الواقع؟!
- ٤١٥ هؤلاء مشايخنا، وأولاء علمائنا:
- ٤١٦ كلام السلف، والعارفون به:
- ٤١٨ الاصطلاحات في مسائل الإيمان:
- ٤١٩ من حكمة الشعر:
- ٤٢٠ الحد الأدنى لأعمال الإيمان:
- ٤٢١ قول حق أمين، للشيخ ابن عثيمين:
- ٤٢١ عودة إلى (جنس العمل)، ومعناه:
- ٤٢٣ سراب الاصطلاحات:
- ٤٢٥ الإيمان المطلق:
- ٤٢٦ دفع التشويش؛ بالتفتيش:
- ٤٢٦ معاني (تمام) الإيمان:
- ٤٢٩ تكميل:
- ٤٣٠ تعلّم العلم، ولن تُضَرَّ:
- ٤٣٠ بين أبي العتاهية، ومحمود شاكر:
- ٤٣٢ وهذه مني؛ فخذها عني:
- ٤٣٥ خلاصة القول:
- ٥٤٣ وأخيراً...:
- ٥٤٣ بيان ما طواه -برأيه وهواه- ... هو أغوثناه!
- ٤٣٧ ١ - بين الإيمان المطلق، ومطلق الإيمان:
- ٤٣٨ ٢ - دعوى حصر الكفر بالكذب:
- ٤٣٨ ٣ - بين الطاعة، والالتزام:

- ٤٣٩ - ٤- دعوى حصر الكفر في الجحود والتكذيب -أيضًا:-.....
- ٤٤٠ - ٥- الدعوى -نفسها- كذلك:-.....
- ٤٤٣ - ٦- بيانُ حدِّ الكفرِ الجامع:.....
- ٤٤٥ - ٧- ما يُني على فاسدٍ: فهو فاسدٌ:.....
- ٤٤٦ - ٨- بين كتابين:.....
- ٤٤٦ - ٩- بيانٌ، وتبيان:.....
- ٤٥٤ - ١٠- (جنسُ) العملِ، و(آحادُه):.....
- ٤٥٤ - ١١- الشهادتان:.....
- ٤٥٧ - ١٢- نقضُ الشهادتين:.....
- ٤٦٠ - ١٣- أعمالُ الجوارحِ، و(جنسُ) العملِ:.....
- ٤٦١ - ١٤- حذفٌ وبُترٌ -بالعكس!:-.....
- ٤٦٢ - ١٥- دعوى حصرِ الكفرِ بالجحودِ والتكذيبِ -أخرى!:-.....
- ٤٦٣ - ١٦- ثمُ أخرى:.....
- ٤٦٦ - ١٧- أنواعُ الكفرِ -عند ابنِ القيمِ:-.....
- ٤٦٧ - ١٨- الكفرُ، و(الجهلُ):.....
- ٤٦٩ - ١٩- تكرارٌ، وتكرار:.....
- ٤٦٩ - ٢٠- نَعَمْ؛ على جاذِةِ السَّلَفِ:.....
- ٤٧٠ - ٢١- خطأُ الفاضلِ، وضابطُه:.....
- ٤٧١ - ٢٢- داروا سُفهاءكم:.....
- ٤٧٢ - ٢٣- دعوى حصرِ الكفرِ بالتكذيبِ والجحودِ -أخرى!:-.....
- ٤٧٣ - ٢٤- مُراوغةٌ وتلبيس:.....
- ٤٧٤ - ٢٥- بين (الصُّريحِ)، و(المُشعرِ!):.....
- ٤٧٥ - ٢٦- التفافٌ وإحجاف:.....
- ٤٧٧ - ٢٧- (مشكلة!) جنكيزخان:.....
- ٤٧٨ - ٢٨- غَلَطٌ، ومُغالطة:.....
- ٤٨٠ - ٢٩- الطُّيورُ على أشكالِها تقعُ:.....
- ٤٨١ - ٣٠- حذفٌ غيرٌ قليلٍ، وادِّعاءٌ بالتَّقوُّلِ والتَّقوِيلِ:.....

| | |
|-----|---|
| ٤٨٧ | ٣١- التّصريحُ بالتّكفير - من غير تفصيل! -: |
| ٤٨٩ | ٣٢- الحكمُ والكفر (العملي): |
| ٤٩٤ | ٣٣- المعنى، و(القصد): |
| ٤٩٩ | ٣٤- حكم حُكّام الزّمان.. دون لفّ ولا دَوْران: |
| ٥١٣ | ٣٥- بين (الحُكّام) واليهود: |
| ٥١٥ | ٣٦- اقرؤوا... فقط: |
| ٥١٦ | ٣٧- كلامُ الشّيخ ابن عُثيمين في (التّكفير): |
| ٥١٧ | ٣٨- تحمّلٌ فيه تحمّل: |
| ٥١٨ | ٣٩- بين (العلّة) و(الشّرط): |
| ٥٢٠ | ٤٠- العثّارون: |
| ٥٢٣ | ٤١- الاعتقادُ والجحودُ.. وما دلّ عليهما: |
| ٥٢٤ | ٤٢- جهلٌ جديد.. مديد: |
| ٥٢٥ | ٤٣- حلّلتُ اعتقادَ.. أمّ.. خطأً عبارة؟: |
| ٥٢٧ | ٤٤- الحاكميّة؛ مصطلحاً، واقعاً: |
| ٥٣١ | ٤٥- شيخنا الإمام... و.. (الحاكميّة): |
| ٥٣٥ | ٤٦- السّهمُ الخائب: |
| ٥٣٦ | ٤٧- حول «صبيحة نذير»: |
| ٥٣٧ | ٤٨- إحسانُ «اللجنة»: |
| ٥٣٨ | ٤٩- الكتب الثلاثة: |
| ٥٤١ | ٥٠- دعاء.. و.. ختام: |
| ٥٥٣ | ملحقٌ علمي |
| ٥٦١ | فهرس المصادر والمراجع |
| ٥٧١ | فهرس الفوائد العلميّة |
| ٥٩٥ | الفهرس العام |

